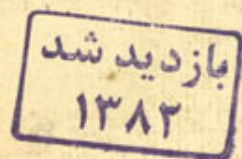




کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتاب: رساله ابن حمزه
مؤلف: محمد بن محمد الفارسي
موضوع: احاديث
شماره ثبت کتاب: ۷۸۱۱۹



کتابخانه مجلس شورای ملی			
کتاب	رساله		شماره ثبت کتاب
مؤلف	ابن حمزه		۷۸۱۱۹
موضوع	احاديث		۹۳۹۱

شماره قفسه: ۹۴۲۸
۸۱۹۵



وسيلة للمحبين جزء الطوسي

مجله

من محمد والثناء



بسم الله الرحمن الرحيم وبر نستعين

كتاب العبادات الشرعية ضربان احدهما يوجب على الاطلاق على المكلف وان لم يجد عند
شرطه مثل الزكاة والصوم والحج والجماعات الزكاة يوجب عند حصول المال على ما سلكه
والصوم بشرط الصحة والاقامة او كلها بشرط الاستطاعة والجماعات بشرط الحاجة والاستطاعة
وعزها وهما مقدمات لا تقع بينهما وبين ضربان احدهما عزها يوجب لها مثل الاسلام فان
العبادة لا تقع بدون الاسلام بل هو اصل في العبادات والثاني يقع له ان يقع من
وهو الطهارة فانها شرط في صحة الصلوة والطواف والمزور في الفضلة في مثل دخول المساء
وقراءة القرآن والسعي بين الصفا والمروة فتقدم الاسلام شرط في صحة جميع اقسام العبادات
وتقدم الطهارة فيهما كونهما وللصلوة مقدمات اخر سند كرها ان شاء الله تعالى **فصل**
في بيان اقسام العبادات عبادات الشريعة عشر الصلوة والزكاة والصوم والحج والجماعات
الجنابة والجنس والاعتكاف والعمرة والرباط للصلوة مقدمات لا تقع من دونها
ستة عشر شيئا الطهارة ومعرفة الوقت والقبلة وعدد الغزايض وستر العورة ومعرفة ما يجوز
الصلوة فيه من الثياب والمكان وما يجوز السجود عليه وتطهير البدن والثوب وموضع السجود
من النجاسة ومعرفة النجاسات التي تنجس من الاحتراز عنها ومعرفة ما ينظر عنه او اوله ومعرفة
ما يطرأ به وكيفية التطهير اما الاذان والاقامة فشرط في فضل الصلوة **فصل** في بيان
مقدمات الطهارة للطهارة مقدمات تنقضها وتوجبها في بيان المقدمات وما يترتب عليها
بأنها وهي تنقسم قسمين واجب ونائب فالواجب ثلثة انواع فكل وكيفية وترك فالفضل
ثلثة اشياء الاستنجاء والاستبراء وعلى الجمع البول بالماء ان وجد والكيفية اربعة شقية موضع
النجس بالماء حتى يزول العين والازوا بالجماعة حتى تزول العين والمسح من عند خلع النجس الماصل

الغضب

الغضب بالاصبع يد الاستبراء ثلث مرات ونز الغضب بين الكف واليمنى ثلث مرات والاستبراء
بالكف بالحجارة او بما يزيد العين سوى ما يؤكل ووضع الحجر على موضع النجاسة لانها فان زالت
النجاسة بواحدة استعمل تمام الثلثة سنة وان لم تزل ثلثة استعمل حتى تزول فحضانة فانه
النجاسة عن الموضع له نزع غير الماء اذا وجد والترك سنة اشياء استعملت في حال الحاجة
استدبارها مع الامكان واستعمال المستعمل من الحجارة والحجر المحجور والاستنجاء بالماء حرفة
المأكولات واستعمال الخمر من وجهين اذا شفت والندب ثلثة اشياء ادب وذكر ومكروه
مكروه فالادب عشرة الاستناد وتقدم الرجل اليسرى عند الدخول واليمين عند الخروج ونقطة
الراس واليمنى للحدث على موضع مرتفع والجمع بين الجماع والماء في الاستنجاء وتقدم الحجر على
الماء او لاقتصاد على الماء والاستنجاء بما يزيد العين والاستنجاء باليسار والمسح باليد
على البطن بعد ما قام عنه ونزع الخاتم من اليسار ان كان عليه اسم معظم او قصه بغير حرمة
والترك سنة الدعاء عند دخول الخلاه وعند الاستنجاء وعند النزاع منه وعند الخروج من
الخلاه وركبته تعالى فيها بيته وبين نفسه واعادة الاذان لذلك والمكروه اثنتان وعشرون
شيئا الاستنجاء باليمين يشار وباليمن ان كان فيها خاتم على ما ذكرنا واستقبال الشمس
والقرب بالبول والمناظر والرجع بالبول والبول في الماء الجارح والترك وكذلك الغائط و
الحدث على شطوط النهار ومساكن النمار والطرق المملوكة وايضا الترك وافية للدخول
والمواضع التي ينادي الناس فيها والمواضع التي يجرى الحدث فيها اللعنة وهجوم الحيوان والبول
على الارض الصلبة والطلع ببر في الهواء وقراءة القرآن سوى اية الكرسي فيها بينه وبين نفسه
لان شرف فضلها والنكاح الحامية مسته الىه والسواك وكل والشرب **فصل** في الطهارة
الطهارة ضربان اختيارية وهي الماء او حرورية وهي باليد او بالتراب وما يقع مقامه
عند فقده والاختيارية وضوء وعلى كل واحد منها مفروض ومسح فالحزب من الرضوخ
شيئان احدهما الوضوء لصلوة فرضية لزممت ازاها حالة الوضوء والثاني للتلويح المرفوع
والمسح احدى اركانها للمأهيب للصلوة الفرضية قبل دخول وقتها والثاني في جديده
للصلوة مع بقائها حكمه والثالث لاراء الفرائض والربيع لقراءة القرآن والحامية لمسح
المسح والسادس للمسح بين الصفا والمروة والسابع للطواف المنوك والثامن لدخول

الحج

او موضع شريف والتاسع للتأهب للصلاة متى شاء والعاشر للنوم عليه والحادي عشر للحايق
فانما يتوقنا لا رفع الحوش وتجلس على الصلوة والركعة ثم تقعد مقدار زمان فمات صلواتها واذن
نافلة ونوم في الحوش او استباحة للصلاة جانبا لا ما يؤدي به كل صلاة والطاهر القوي
بالشئ او بالتراب وهو الفيم وهو خزان احدىها يكون بدلا من الوضوء والثاني يكون من
الفعل المرفوعة لا في موضع واحد يكون فيه بدلا من الفعل المندوب وهو الضل
للأحرام **فصل** في بيان ما يقارن الوضوء فيتم على امر واجب ومندوب
فالواجب فعل وكيفية وترك فالفعل سبعة اشياء البنية وعلى الوجه مرة واحدة وعلى
كل واحدة من اليدين ومسح الرأس ومسح كل واحدة من الرجلين لكن والكيفية ثلثة
عشر شيئا مقارنة البنية لحالة الوضوء والاستمرار على حكمها والاستعداد بمسح الوجه
من قضا من شعر الرأس واستيعاب لوجه بالفعل وحده من قضا من شعر الرأس والحاجه
شعر الذقن طولاً ومادارت عليه الأضراس والوسطى عرضاً وعلى اليدين من المرفق
الى طرف الأصابع وادخال المرفق في الفخذ ومسح مقدمة الرأس بيلة الوضوء ومسح
الرجلين من راس الأصابع الى الكعب بيلة ايضا والترتيب على ما رتبته الله تعالى
والكلمات وهي بولي بن غسل الأعضاء ولا يؤخر بعضها عن بعض بقدر ما يجزئها
تقدم واصال الماء الى ما تحت الخافه ويغمر ان كان عليه خيطا والترك عشر وثلاثين
استقبال الشتر في غسل الوجه وفي غسل اليدين وفي مسح الرأس واستيعاب الماء
لمسح الرأس والرجلين ومسح مؤخر الرأس ومسح احد جانبيه ومسح جميع الرأس ومسح
الأذنين والمسح على الشتر اذا جمعه وسط الرأس والمسح على ما حول المسح ومسح
باطن القدمين وعلى الرجلين للوضوء ختارا والمسح على الخفين وعلى الثملثك و
على الثملث من المبرية ختارا والتكرار في المسح والزيادة في الفعل على المرفق و
الاستمرار مع القدرة والمندوب خمسة اضراب زيادة في الفعل وادب وذكر و
كيفية وترك فان ياد ثلثة اشياء غسل الوجه واليد اليمنى واليسرى ثانيا والأدب
ثمانية وضع الأتا على اليمنى اعترف منه باليد واخذه باليمن وادارته في غسل اليمنى
الى اليسار وغسل اليدين قبل دخالها الماء به من تحت البول او النوم مرة ومن الفايط

وضوء

متر

والبنية عند غسل اليدين فان ترك يقين عند غسل الوجه والمضمضة والاستنشاق والسواك
خاصة في صلوة الليل وكيفية البنية ان يقترن بنفسه انه يتوضأ من ماء فمات صلواتها واذن
او استباحة للصلاة قربا الى الله تعالى وان لم يكن من ماء لم يقترن ذلك بنفسه والذكر عن
اشياء التسمية انظر الى الوضوء والدعاء عند غسل اليدين وعند المضمضة وعند الاستنشاق
وعند الوجه واليد اليمنى واليسرى ومسح الرأس ومسح الرجلين والفراغ من الوضوء والكيفية
احد عشر شيئا الاستعداد بالمضمضة قبل الاستنشاق والابتنان بها ثلثا ثلثا والمضمضة
لكن واحدة من الماء وكذلك الاستنشاق وغسل الوجه باليد اليمنى وغسل المسنونة على
هضبة الواجبة ووضع الرجل كذا على ظهر رامي المرأة على باطنها ومسح مقدمة الرأس
قد ترك اصابع مضمومة ومسح الرجلين بالكعبين من راس الاصابع الى الكعبين و
الترك على ثلثة الاستغناء في الوضوء باليد اليمنى واليسرى والاستغناء وغسل الخنجر والبول
فصل في بيان السهو لما روى الوضوء السهو في اربعة اضراب احدها بوجوب إعادة
الوضوء وذلك في ثمانية مواضع ترك ولم يدرك تقدم وضوءه حدثه وانك في الوضوء
مع يقين الحوش والتك فيها معاً والتك في الوضوء وهو ما ليس عليه وان يقين الأضلاع
سئل واجبة فقال الوضوء اوفقت فعل شي يتقضى الوضوء او بد كرحه فاق قد توخا
لكل صفة ملاحها عيب حد بها بله فصل واشبه عليه ويد كرك على عضو من اعضائه
وهذه الطهارة كذا والثاني لم يلزمه إعادة الوضوء وجاز له المضغ عليه وذلك في
مواضع من يقين الوضوء وتك في الحوش او شك في الوضوء بعد ما قام عند اركعتك
في غسل عضو كذا وكذا والثالث عليه غسل الخشوك وإعادة المرتبة عليه ما لم يجف العضو
السابق وإعادة الوضوء ان جف وذلك في موضعين من شك في غسل عضو من اعضائه
الطهارة جالس عليه غسل الخشوك فيه إعادة المرتبة عليه ومن قدم بعض اعضائه
العمائم على البعض ثم ذكر من على ما يجي الاستعداد به واعاد ما قد مر عليه والرابع من
صلوات وجد الوضوء لكل صلاة من غير حدث ثم ذكر ان تركت على عضو من اعضائه
اعاد الصلوة الاولى وان تركت في اشقيت اعاد الصلوتين وعلى هذا ومن صلى بغير طهارة
نظرت واعاد الصلوة **فصل** في بيان نواقض الطهارة نواقض اربعة اضراب حد يقضيها

ترك السهو والتك في الوضوء

الانقض

وبوجبه الصغرى من الطهارة وهو ستة اشياء: حرق البول والغائط من الالبان وحرقه بشره
 بالغائط من الحرج والرج والنوم الغالب على السمع والبصر وكل ما يزيل العقل والتمييز من الالبان
 والجنون وغيرهما من سائر الامراض وذلك ما يوجب الطهارة الكبرى فحجب هو الحجاب ونالهما
 يوجب الصغرى من وكليهما اخرى وهو الاستحاضة والابحار فيهما معا وهو ثلثة اشياء
 الحيف والاستحاضة على وجه النفاس ومسح الميت من الناس والمغطين بالفضل قطعة ايت
 من حجب او ميت منهم منها عظم بعد البرد بالموت وقبل التطهير بالفضل ولا يفيض الطهارة عن
 ما ذكرناه **فصل** في بيان الطهارة الكبرى وهي ضربان اما يجب بقاها على المكلف في
 اولى غير ذلك شيان احدهما غسل المولود بعد الولادة والثاني غسل الميت من الناس و
 الاول ضربان احدهما يوم بالفضل لا قامة له عليه والثاني اربعة احزاب **فصل** في بيان
 وتختلف فيه وسدوب والجمع خمسة وثلاثون عنده فالغرض واحد وهو غسل الحجاب والواجب
 على الحضر والاستحاضة والنفاس والمختلف فيه ثلثة غسل مس الالبان وغسل ما في حلقه
 الكسوف اذا سها متعمدا وقد احرق القرمح كله وغسل من سعى الى مصلوب فما اذا بعد
 ثلثة ايام والحدوب ثمانية وعشرون عنده على يوم الجمعة ورواح سنة واجبة وغسل الحية
 المقتن من رجب ويوم السابع والعشرين منه وثلثة سبع عشرة عنده وعشرون وعشرين
 وثلثة وعشرين منه وثلثة الفطر ويوم النحر ويوم الاضحي وغسل الاحرام وعند دخول الحرام
 ودخول مكة ودخول مسجد الحرام ودخول الكعبة ودخول المدينة ومسجد النبوة وعند ياد
 وعند ياد الائمة وعند يوم المبالغة ويوم القدير ويوم المولد وغسل النكاح
 الحاحية ومسبق الاستحاضة فاما الحجاب في بارتال الماء الذي فيه لول وعده منه الدفق
 سواء معه شق او لم يكن وان وجد شق من غير دفق ولا مريض فذلك وان كان مريضا
 لم يكن ذلك مينا اذا لم يكن معه دفق وفيضوبة الحشفة في مخرج اذى حتى اوجبت قبل
 او بر ويحذف عليها معا وان اجبت الالبان باحد ما ذكرناه حرم عليه ستة اشياء قرا
 الغزاة ودخول المساجد الا مسجد الحرام ومسجد النبوة ووضع يديه
 فيها ومسح كتابه القرات ومسح كل كناية معطرة من اسما اسنن واسما ابنا لاف
 ائمة والنحو للحجابه وكفى له سبعة اشياء الاكل والشرب لا بعد المضمضة والاستنشاق

سورة الاحزاب

ما يجب على الحجب

والمنع

والنوم الا بعد الوضوء والحضاب ومسح المصحف ما عدا الكسوة وقراءة ما عدا القرآن فوق
 سبعين آية والامر بما من الله الا ان كان كيدا فالفضل فيه الغرض والندب فالغرض
 مقدم عليه ومقارن له فالغرض ثلثة اشياء الاستبراء وكيفية وهي ان يسرع بالبول ان كان
 رجلا فان لم يأت له اجتهاد والزالة للمني عن لباس الاصيل وعن جميع جسده ان اصابه و
 المقارن ضربان فعل وكيفية فالعمل النية وغسل جميع جسده والمكينة اربعة اشياء مقارن
 النية للفعل واستدانة حكمها الى عند الفراغ واصبال الماء الى جميع اصول الشعر والرتيب
 وهو ان يتدنى بفعل الرأس ثم باليا من ثم باليا سرواها فافاض الماء بعد الفراغ على جميع
 البدن لا افضل والندب خمسة اشياء غسل القدم قبل ارضائها الا ان كانت مريضة والمضمضة
 والاستنشاق ثلثة اشياء والغسل صاع من الماء فان زاد والدعاء عند الغسل والتمائم
 وتدابير كافر لزم الغسل من الحجاب والخالفنا الاستبراء بعدما اقام فرائضه لم يزل فيه
 الاعادة وان لم يقمها انما ومن اجتمع عليه عدل كثيرة كناه عند الحجاب عن الجميع ولم يكن عنه
 غيره وسألا غسل لادب فيه من تقديم الوضوء عليه او تأخره عنه وبشرى الغسل والوضوء
 معارضا للحدث او سببا حقه للصلاة ان كانت الغسل واجبا او كلها سوغسل من سعى
 الى مصلوب بعد ثلثة ايام كانت الغسل فقلنا اوقع الحدث بالوضوء لا بوضوء يده عند
 من الحجاب على ما اخبرناه اغسل من الحجاب مريضا في آفة **فصل** في بيان احكام الحجب
 الحجب هو العلم الاسود الغليظ الخارج عن المرأة بحراة وحرقه على وجهه وبلغ ويتعلق به
 احكام ١ من بليغ المرأة وانقضاء وغير ذلك ولا يحضها دون سبع سنين ولا نرا
 سنها على ستين سنة من الرقبة والبطية وعلى عشرين سنة من غيرها وللحائض ثلثة
 احوال اما علم قليل وهو ثلثة ايام متواليات وروضة ايام من عشرة او كثير
 وهو عشرة ايام ومتوسطا وهو ما بين الثلثة والعشرة فان بلغت المرأة سبع سنين
 فصا عدا وراى دما لم تحل من ثلثة احوال اما عرفة فيسأله دم حيض او غيره او آفة
 عليها بدم الاحتاضة فهو حجب وان اشبهه بدم العذرة اعتبرت بقطنة فان انقضت
 دم حيض وان تقوى فهو دم عذرة وان اشبهه بدم الفسق ولا كان خارجا عما الحجاب
 الا من يقوم فيه وان كان خارجا من اجابته الا من يقوم حيض والمقترنة والمدة

سورة الاحزاب

ما يجب على الحجب

في أيام الحيض وإنما يمكن أن يكون حيضاً صغيراً في أيام الطهر فإذ زالت الدم بعد انقضاء
سنتين ولم يستعمل عليهما أو اشبه ذلك حكوماً بالحيض ترك الصوم والصوم وهما أربعة احوال
أحدها أن تراه ثلثة أيام متوالية فينقطع ولا تراه بعد ذلك إلى انقضاء عشرة أيام والثاني
أن ينقطع الدم ثم يعود قبل انقضاء عشرة أيام والثالث أن تراه يوماً أو يومين ثم ينقطع
عنها ولا يعود والرابع أن ينقطع عنها بعد يوم أو يومين ثم يعود قبل انقضاء عشرة أيام
بمقدار ما يبر ثلثة أيام فالأول بطلانها أن تعمل على الحيض في الأيام التي رأت فيها الدم
ثم يفصل والثاني كان الدماء مع الطهر المختل بينهما حيضاً والثالث يكون دم فساد ويجب
عليها قضاء الصلوة والصوم والرابع يكون جميع عشرة الأيام بحكم الحيض في أحد يومين
وإذا رأت الدم في شهرين متواليين بما جاز واحد جعلت ذلك عادة شجع اليأس وتعمل عليها
وتبتلع بالحيض ويرد فيها أحكام شهر إلى أربعة أقسام واجب ونحب وكلاهما منكر
فالثلث الواجب ثلثة اشتاء الموضع بالمكسوف والاستشفاء وضع الزرع من الوطء والثلث
الواجب عشرة الصلوة والقيام والاعتكاف والطواف ودخول المسح ووضع شيء فيها من
مس كاتبة المعنى والاشياء المظنة وقراءة القرآن وسجدة التلاوة والنفث المذوب بالبر
الوضوء ناعياً وجه رفع الحذو وقت الصلوة وجلوها في المصلى ذكره الله تعالى بمقدار
زمان صلواتها وترك أربعة فرائض ما عدا الغزائم ومس المحض وحله والخضاء وما
يتعلق بزوجهما أربعة لا يصح منه طالعهما حراً بعد الدخول بها أو جرم عليه وطوها
ويحلبها المكافاة إن وطئها في أول الحيض بدنيار وفي وسطه بصف وبواحه بربع
دنيار وفي آخره حايضاً كثر ثلثة أعداد من الطعام وبل من التبرير فإذ طهرت وكان
عادتها أقل من عشرة أيام استبرأت بقطنة فإن خرجت نية طهرت وإن خرجت ملوثة
صبرت إلى النقاء وإن اشبهت استطهرت يوم أو يومين ثم اغتسلت وإن كانت عا دتها عشرتها
أيام لم يكن عليها استبراء ولا استظهار بل اغتسلت وإذا كانت حائضاً بطل صومها فإذ حائضت
بعد دخول وقت الصلوة أو طهرت وتزانت في الاعتكاف والصلوة وجب عليها قضاء الصلوة
الناشئة في أيام حيضها ويجب عليها قضاء الصوم **فصل** في بيان أحكام المسحاضة الواجبة
دم أحضرق في بارد تراه المرأة عقب أيام الحيض والكرامات النفس والمسحاضة مستبادة

بحكم الحيض

الحيض

في غير مستبادة

المستبادة

وفي مستبادة ثلثة احوال إذا استمر بها الدم أو لها أن يغيرها بالصفه وتعرف دم الحيض
من دم الاستحاضة فيجب أن يعمل عليه وحالت الاستبراء إذا مر عليها أقل أيام الحيض فاستمر
وهو ثلثة أيام وأقل أيام الطهر وهو عشرة فإذ زالت الدم ثلثة أيام متوالية عرف يقينا
أنه دم حيض فإذا استمر إلى عام المشقة أيام وجب عليها أن تعمل على الحيض فإذا زاد وعرف
أيام عرف يقينا أنه دم استحاضة فإذا لم ينقطع حوزت أن ذلك دم حيض لا انقضاء
أقل أيام الطهر وأقل أيام الحيض وجوزت خلاف ذلك فيلزمها أن تعرف الحال فإن تميز
لها بالصفه عطلت عليها وإن لم تميز له جعلت إلى عادة نسائها من أهلها وعلت عليها و
أن لم يكن لها نسائها من أهلها رجعت إلى عادة أزواجها من أهل بلدتها وعلت عليها وإن لم يكن لها
شي من ذلك تركت الصلوة والصوم في الشهر الأول أقل أيام الحيض وفي الثاني أكثر أيام
الحيض وتركت الصوم في كل شهر سبعة أيام وتعمل على المسحاضة في الباقية وإن لم يكن مستبادة
لأن لها احوال أربعة احوال أحدها أن تكون لها عادة بلوغين الثاني أن يكون لها عادة وبقيين
الثالث أن يكون لها غيرهما في الرابع أن لا يكون لها ولا يميز فالأول يلزمها العمل عليها ما لم
أمرأة كانت عادتها خمسة أيام من كل شهر ثم رأت في شهر خمسة أيام وما وعشرة طهر ثم خمسة
وما وأقل الدم فعلت في أيام الدم الثاني ما فعلت المسحاضة والثاني يجوز لها أن تعمل على
العادة والمسحاضة فيهما مثاله امرأة عادتها سبعة في كل شهر ثم رأت الدم عشرة أيام ثم
دم الحيض في شهر ثم فصل الدم أو رأت ثلثة أيام نصف دم الحيض والباقي دما حيض
وقد فصل الدم فإن كانت علمت على العادة وإن كانت علمت التميز ومثاله ذلك
والثاني يجب عليها أن تعمل على التميز إذا لم يمكن أن يكون دم حيض مثاله امرأة كانت لها عادة
فنسبت وأضطربت عليها ولها تميز فزات ثلثة أيام نصف دم الحيض فوجب عليها العمل على الحيض
فإن رأت بعد ذلك خمسة نصف دم الاستحاضة وأقل كان ثلثة الأيام حيضاً والباقي
في استحاضة وإن انقطع كان الدماء حيضاً والرابع لم يميز من ثلثة أو حراً كما لا تستدرك
لأيا الحيض والعدد ناسبة للوقت أو الزمرة للوقت ناسبة للعدد أو ناسبة لها فالأول
أن تعمل على الحيض عدة أيام عادتها في وقت يكون الدم فيه أشبه بدم الحيض وعلى الاستحاضة
بما بقي من الأيام والثاني تركت الصلوة والصوم ثلثة أيام في أول الشهر وعلت عمل المسحاضة

في المستبادة

في البياض انك يكون لها وجهان احدهما ترك الصلوة في كل شهر سبعة ايام والثاني فقل ثلث ايام
من اول كل شهر على الحاخنة وتقتل على الجفص بعد ذلك لكل صلوة وتقطع عنهم شهر رمضان
ولا يباح لها زوجها ولا يبيع طلقها بوجه والحقا فته ثلث احوال احدها ان ترك الصلوة لم يغير
راشع على العظنة وعليها ان تتوقنا لكل صلوة وتقتل بعد الوضوء بلا فصل بغير تغيير العظنة
والخرقة والثاني ان تراه راشعا غير سائل وعليها الاعتزال لصلوة العذاة والوضوء لكل
صلوة فربقة مع تغيير العظنة والخرقة والصلوة بعد الوضوء بلا فصل والثالث ان تراه راشعا
سائلا وعليها ثلث اعتزال في اليوم والليقة على المغرب والعشاء الآخرة وعلى لصلوة
الليل والعذاة ان اعتادت صلوة الليل والاصلوة العذاة وعلى النظر والعصر جمع بين كل
صلوتين واذا فعلت ما تفعله الحاخنة لم يجرم عليها شيء مما يجرم على الحاخنة الا دخول
المكعبة **فصل** في بيان حكم الناس واما النفساء فهي المرأة التي ترى الدم عبيثا للولادة
وحكمها حكم الحائض في جميع المحرمات والمكروهات والكره الايام وتقرأها في الاقل فانه
ليس لاقل النساء جد وان ولدت ولدين ورائت الدم بعد وضع كل واحد احدهما حكم التثا
من وضع الاول وحكم الايام من وضع الثاني **فصل** في بيان احكام الحرق وكيفية عملها
وتكثيها ودفعها الفصل يشتمل على خمسة اقسام حكم الاحتضار والفصل والتكثي والمجراي
القبور والدفن وحكم الاحتضار ينقسم ثلثة اقسام واجبة ونذبة ومكرهة فالواجب وهي
الا استقبال الى القبلة بياض قد صمد واشرب خمسة عشر شيئا بليقة باضناديين وبالا
مالا ثمة واحدا فواحد وكلمات الفرج وقراءة القرآن عنده وتلك في موضع صلوة وسبط
ما كان يصلي عليه تحته ان يصلي عليه خروجه نفسه وتغيب عينه وتدليجيه والهابق فيه
ومد يديه الى جنبه ومد ساقيه وتغيب ثوبه والاستسجال في تجهيز الجثمانه فقرأ المصعوق
والسكت والمبطون والمذنب والمهدوم عليه انه استبى اسم الله تعالى ولا سراج عنده
ان كان بالليل وذكر اسم الله تعالى المردود اربعة تركه وحده وحضور الحائض والجنب عنده
وضع حديث على بطنه واما التمسيل فلم يخل الميت اما ان يكون ميتا حيا حيا الله او ميتا لا
لميت حيا فتمر لا يمسيل الا المسلم او من كان يحكم من الطفل والمجنون وهو حران اما ان
عنه او لم يكن جهة نطق او حاله بالفضل او ميب الماء عليه مثل الحرق والمجذوم والمجذور

وان كان

والحكوت

على جانب يمينه وغزيطته في الصلابة الأولى وذكراثة تشا والاستغفار للبت عند الفصل وطرح
السكرية في موضع نظيف وصبا الماء عليه وحزبه ضربا جيدا حتى يرغوا ويطلع رغوة في موضع
نظيف لغسل رأسه ونفق جيب قميصه ونزعه من تحته وتركه على عورته قدر ما يسترها
وتليين أصابعه إن أمكن ولا يكثر في صب الماء عليه عند حقوبه وعند فوجبه وإن لم
واحد وصبت عليه آخر وان يغسل برفق وعند يد الغاسل إلى المرفقين كلما فرغ من غسله
وعمل الأجانة واستناب ماء جديد للغسل الأخرى وتشتيمه بنوع جيد نظيف بعد
الفرغ من غسله وتقديم الغسل على التكئين فاله يخفف ظهور جاذبه وترضها مع الكفن
ما خرج منه بالمراض والمخضور حشيشة نساء نفس شمس وظفره وتريح الرأس والمخبة
وعلق شئ من شعره والمكروء احد عشر ثوبا على كتفه تحت السماء فخارا واسحات الماء الأبرد
خافه الغاسل منه على نفسه وانصب الماء إلى البالوعة مع المكات الحرة والى الكفين على كل
حال والكشف في الغسل وغزيطته الجيد وغزيطته الصلبة الثالثة وركوب الحلت في حال
الغسل والوقوف بين جلبيه وقاعه واحكام الكفن جزيات احدها سبيل الكفن نفسه
والآخر بالتكئين والكفن فيه مفروض ومسوك فالغزيطه الثالثة الاحبات ثلثة اوثاب من
وقيص وانار وحالة الاضطرار واحد وهو قدر ما يغسل فيه جسده وان لم يوجد صلابه
عاريا والمسوك ستة اشياء ان يزداد للرجل ثوبان حرة يمينه عبرة غير مطرزة شيئا من
الذهب وبالبابيم وخرقة يتدبها تحتاه وعمامة يعم بها عنك واللمدة لعاشات اولها
ونظ وخرقة تتدبها ثيابها واما التكئين والتحيط فبشمل حكمها على اربعة اوجه من
ونذب ومكروء والمخضور فالغزيطه ثلثة اشياء تكفينه فيها يجوز فيه الصلوة للرجال في النوب
الطاهر وامساك شئ من الكافور مساجده والمندوب غائبة وغزوطه تكفينه في ثياب
الكفن الخالص البياض منه واقامة لعائده مقام الحرة ان لم توجد وجبته وجانحة الكفن
بفرله وسهال ثلثة عشر درهما ذلك من الكافور واربعة مثاقيل ان لم توجد اودهم
مع الاختيار ووضع جريدتين خضراوين معده من القلق الاسكر والخلاف او شجر لب
ربنا اذا وجدوا استعداد مقدار كل من الكفن ليجنى به المراض التي يخاف هدم شئ
منها ومن شئ الحرة على موضع نصف وشئ شئ من الذرية عليها ومن شئ المازار فوقه ونشئ

من الذرية

من الذرية عليه ومن شئ القيص فوق المازار وان ليكت على الحرة والازار والقيص والجريدتين الشها
والاقرار بالائمة على التربة او بالاصبع ان لم يوجد وان يذري شئ من الذرية على القفن و
يوضع على فوجيه قبله وورقه وجنبي القفن في دبره ثلثة اشياء منه شئ وان يكون الحرة
في طول ثلثة اذرع ونصف في صبع عرض بشراي الكثر واقله وشذ حقوبه وورقه الى
فمه فخذ به شدا وشقا واخرج رأسه من تحت رحليه الى الجانب الأيمن وغزيطه في الموضع
الذي لفت فيه الحرة وكوم المازار في عرض ما يبلغ من صدره الى الصاقين وقا زير به وشئ
الكافور باليد ووضع على مساجده السبعة وسحبها بذلك ورد القيص عليه بعدد العا
احدي الجانبين يجلده من الجانب الأيمن الى الترقوة ووضع الأخرى على الجانب الأيسر
القيص والازار وان يكون قدر كل واحدة منها مقدار عظم الذراع وان يتم بعد ذلك ويوضع
وسطها على رأسه ويقيم بالتدوير ويحرك ويطلع طرفها على صدره ثم يلف في العانة
ثم في الحرة طاريا جانب الأيسر من كفيها على الأيمن جانب الأيمن على الأيسر وان يقدح
بعد ما وضع في الكفن ما سقط من شعره والمخضور ثلثة اشياء خلط الطيب بالكافور والى
الجريدتين الحصى واما مساجد الكافور جرد الحصى والمكروء حشيشة الزبادية في الكفن على ما
ذكرناه وتكفينه في المنوع بالابريسم فخارا وبه المكات كذلك وان يجعل القيص كراشيا
وقطع الكفن بالحديد وبدا الحيط بالريق ونجس الكفن بالطيب وكثابة الشهادتين بالسواد
على الكفن والتكئين في الثياب المصبوغة وجعل الكفن في فيه الا اذا خيف خروج شئ منه
وجعل الكافور في سمعه ووجهه وفيه حقة بالبحر او عجم وتجمدة الأعراي من غير حنك
فان اصله على حماري العز وشمل تلك اربعة احكام من الواجب المندوب والمخضور و
المكروء فالواجب شئ واحد وهو دقة والنذبة حشنة واربعون شيئا اعلام اهل الايمان
موتة ليجزوا الصلوة عليه وحمل على الجانحة واختير خلونا اوسا احد جانبيها فخارا وتر
وهو ان يتدعى بالأيمن من مقدم الركب ويدار به ووالرعي فيرفع الى المقدم من الجانحة
الأيسر المعاكس بلما انقرا في نظر البها ووضع الرداء لصاحب المصيبة وبسبب القيص يعرف
فيضرم وتزير المعاكس وانما الطعام له لذوي قرابته ودرجة ووضع الجانحة عند جرد البصر
بمقدار ذراع للرجل وحمل الى البرزخك دفعا وقدام الغيران كانت لامرأة وتترك الولى الى القيص

او من يات من الجانبين من جابتين رجل وقفاً بالقرية جوار الصالحين من افضل بقاع ذلك البلد
 وحفره قدر قامة او الى الشقوق على راسه ما يمكن الرجل فيه من الجلبوس وان يؤخذ الرجل
 من جانب راسه من قبل رجل القبر والماء بالعرض والوقوف اولى بها وان يؤخذ من
 قبل كفيها ويدخل اخر يده تحت حقوبها وان يكف نفسه راسه من يترك الى القبر ويجل اذراك و
 الميت الى القبر ساكناً ويدعو حين يرى القبر ويناول الميت ويضع الميت على الجانب الايمن و
 الاستقبال الى القبلة الا ان تكون المدة ذقبة صلى من علم فانها تستد بسجها الى القبلة
 ويجعل عقد الكفن ويضع حده على التراب فان كان الميت لمحا على وجهه شوي ويجعل معه
 بنى من التربة ويشي عليه اللبن ويدعوا له ثلث من يشي ويلقى قبل التشيخ بالتلفيق المأ
 وان ليجل التراب عليه من حضرة سوى الأقارب بظهور الكفن بالاضاع ويدعوا له ويخرج من
 القبر من قبل الرجل ويقيم القبر ويرفع من الارض مقدار اربع اصابع مفرجات ويسوي ويرفع
 ويجعل عند راسه لوح او لينة ويصبت على القبر من اربع جوانب ريدا بالصب من عند الواس
 ويصبت ما فضل من الماء على وسط القبر ويترك شئ من الحصى على القبر وتوضع اليد عليه
 من جهة الاصابع وتقر فيه بعد ما يبعث بالماء والدعاء للميت وتاخر الويل لتفنيه بالمرور في ذلك
 بعد انظر الناس عنه ورفع صوته بالتلفيق انه لو كان موضع تقية والترحم عليه والمخضر
 ثمانية ابناء اللطم والخدش وجز الشعر والبأحة وتخريف الباب الى اللاب والاخ وارسا
 الا اذراك على الراس وارسال طرف العائمة الما لها ووضع الرواية بصيته القبر وروعت لك
 مكروه والمكروه تسعة عشر حلا ميتين على جاذفة واحدة ونقله الى البلاء اخذ الى مقبر المشا
 انتمم فانه يتجمل والمثل ما ام الحانك الا بعدد وخم اثنين في جنس وقدمه الى القبر بقة
 واحدة والنزول فيه بالحقين الا تفتة والنزول الى قبره وعلى المقبرة الا الترابية الميتة وتنتج
 اللبني عليه وتاهل التراب عليه لدوى القرب والجلبوس المقابر قبل ان يدفن وتحويله
 الى قبر آخر والجلبوس للفقير يومئذ والمتر وتقرية الشاة الا لمحا ردها وعند الحانك انما
 وفرض القبر بالسار او بالصغار اذا لم يكن ندبا وتجهش القبر والتفليل عليه والمقام عنده
 ويجذب بعد الاندرايس والاداك الميتة السفينة وقدم دفن في التراب قبل وطرح في
 البحر بعد الصنع من تجهيزه **فصل في بيان التيم** التيم طهارة المظفر ولا يرفع به الحدث

تيمم

تيمم

وانما يستأجر

وانما يستأجر به الرسول في الصلوة اذا اجتمع فيه ثلثة شروط وفي فدا كاه او حكمه وينقث وقت الصلوة
 وطهارة قبل النقيض عن البيت واليسار مقدار رمية في حرك الاذن ورميته في سهلها وما هو
 في حكم فدا كاه التيمم ثلثة استثناء الله التوصل اليه وعدم ثلثة او حكمه من الانحاف والمخوف على
 النقيض من استعماله وحرف الزيادة بلا علة كانت به وحرف التشويه بالحلة او تغيير الصوت الا ان
 تعد الجاذبة وما يجوز بينه وبين الماء من عدا وسبع والحاجة اليه لسد الوقت فله تحت سبع
 للطهارة والحدث بعد التيمم بدله عند منى وعن ويكون معدا بمقدار ما يكفي الوضوء دون غسل
 وجع بعض اعصاب الطهارة تحت يمينه وسبها وحرف المال وتيمم التيمم في اربعة مواضع لغیر
 استباحة الصلوة عند حضور الجاذبة لغير المظفر والحنك في المسجد الحرام ومسجد النبي في الحرم
 منه للاعتقال وللحنك في المسجد الجامع يوم الجمعة وله عليه الحرم للوضوء فانه يتيمم ويصلي فان
 صبح تيممنا واعاد الصلوة اربعاً وانما لا يجوز له الا بعد النقيض وقت الصلوة اذا قصد بالتيمم الحد
 في الصلوة حضرة وقتها فاما ان يتم بصلي في نافذة او يقضى فريضته جاز ذلك على كل حال وان يعطى
 به كل صلو فريضته ونافذة وان لم يدخل وقتها قبل نقيض وقتها اذا نقيض الوقت وبينه هذا
 الباب على ثلثة اقسام اول وقت وجوبه وكيفيته فله وبيان ما يقع ان يتم به تاما وت وجوبه
 فقد ذكرناه واما ما يتم به فهو الصعيد الطيب الذي كره الله تعالى او ما يكون حكمه والارض
 وما حصل منها خمسة اقسام ارض ومعدن ومخيل من الارض ومجر نبات فالارض هو اول
 ترابا كاه او معدن او مخيل او مجر نبات يكون من عوارض الارض ويجوز من المعايير والواجبة كونه طاهرا
 والمعدن لا يجوز التيمم منه بحال والمسجل مثل النورة والحصى ويجوز التيمم بارضها وينقث
 دون النورة والمجر يجوز التيمم به اذا لم يقدر على التراب والوقل في حكم الارض والسجدة كان
 فان لم يجد شيئا من تلك النقيض ثوب اوليد سبع دابته ويتم منه وضرب يده به عليه وقد
 اطلق الشيوخ في ذلك على الاطلاق والذي تحققت منه انه لم يترك ان يضرب يده على الرجل
 قليلا ويتركه عليها حتى يسكن ثم ينفض عن اليد ويتم به فان لم يجد شيئا من ذلك وجد
 الثلج وضع يده عليه باعتماد حتى تنفذ ياد ويمسح الوجه واليدين على ترتيب الوضوء مثل
 الدخن ويلمس الرأس والرجلين ويمسح جميع البدن ان كان عليه غسل فان لم يجد شيئا من ذلك
 اخر الصلوة الى التيمم واما النبات فلا يجوز التيمم به بوجوه وان كان مسحا قاسما لا شتان

والواجب على

[illegible]

ربیع طرم

کتاب

[illegible]

الماء المنقى

بجواب

بوت العصفور وما كان يقدّر جسمه وبول الصبي انه لم ينظم وانما يجب النزع بعد خراج الخفاصة عنه
 فانه يسجل والدود في العادة وما الاخر فيجب ان سقط او رغو منها شيء في البر لم يجب
 حكما وان حفر بئر بئر بالوعة جعل بينها سبع اذرع فصاعدا ان كانت البر تحت البالوعة
 وكانت الارض سهلة وحتى اذرع فصاعدا ان كانت البر فوق البالوعة وكانت الارض
 صلبة وان لم يكن فوقها **واما الماء المضاف** فثلاثة اهراب ما استخرج من جسم
 ثلثا الماء والورد والخلاف والاسد واشياهما اولان مرقا او وقع فيه شيء فالاول
 والثاني لا يجوز استعمالهما في ازالة الخفاسات ولا في دفع الاحداث ويجوز فيا سوي
 ثالث والثاني سلبه اطلاق اسم الماء لم يخرج استعماله في الاروين وجاز فيا سواهما في
 سلبه جاز على كل حال فانه يعني **واما الماء المحبوس** فلا يجوز استعماله بحال الا ان
 على النفس حالة الضرورة فانه يجوز شربه ويجوز دفع حكم الخفاصة عنه بالنظر على ما
 ذكرناه **واما الانسان** فثلاثة اهراب ساه مطلق وخطور رغي ومكروه مشور وكل
 طاهر طاهر ما لم يكن في فرج خفاصة وسود كل شيء في فرج وسود كل شيء في فرج
 استعماله وسور السباع غير الكلب والخنزير وسور الخافض للمهمة واذ وقع في الاناء
 حية او زغرة وخرج حية كره استعمال ذلك الماء واذ اجتمع الماء الخفاصة حية صارت
 كراهية دفع حكم الخفاصة عنه وان اجتمع الخبيث والطاهر ارتفع والاولى تجنبه ولا
 يجوز استعمال امثال ذلك مع وجود الجناء المتبق طهارتها **فصل في بيان احوال**
الخفاسات ووجوب ازالة البقايا والبق الخفاصة ضربان دم وعزم فالدوم ثلثة اهراب
 اما في ازالة البقايا فالدوم او كثير او بئس او يبيد ازالة كيفية او يبيد ازالة القليل فالاول
 خمسة اهراب دم الحفوف دم الفاس ولا سحاحة والكلب الخنزير والثاني ايضا خمسة
 اهراب دم البق والبراغيث والسمك والحجاء اللانعة والعدوم الدافية والثالث سد
 ما ذكرناه من سائر الدماء فانه يجب ازالة ما بلغ مقدار درهم فصاعدا في موضع واحد
 وفي مواضع متفرقة وهو الكثير ويبيد ازالة ما نفق عن ذلك وهو القليل وغير الدم فربما
 اما في ازالة القليل وكثير او يبيد في ازالة القليل وكثير اربعة اهراب احدها يجب على
 ما ستره ان كانا رطبتين او كانا احدهما رطبا والثاني يجب عند الموضع الذي مسه يابسا

جواب

باب الخفاصة

بالماء ان كان ثوبا والثالث يجب مسح بالتراب من البق يابس والاربع يجب مسحها بماء باردا
 على كل حال فالاول والثاني والثالث تسعة اهراب الكلب الخنزير والقط في الارض والغافق
 والورقة وجد الذئب والكلب والثا صنفان يجب غسل الذي هسه رطبا بالماء ثوبا كان
 او بدنا ورشد بالماء ان مس الثوب يابس يابس ومس الثوب يابس مس البق يابس بالماء
 احد وعشرون شيئا بول آدمي وغائطه واليمن من جميع الحيوانات وبول لا ياكل لحم من جميع
 الحيوانات وروثه وذرقه وذرو الدجاج والخن وكل شرب مسك والغفاح ولنا الكا
 والثا صنف الكلب والخنزير والمسوخ وجد الميت من الناس بعد البر بالموت وقبل
 التطهير بالصل وكل قطعة منه وكل ما بين من الحي وجد الميت من غير الآدمي لا مالم يمس له
 نفس سائلة سوا الورد والعرق وعرق الجث من الحرام على احد الغليظ ولين العينة
 والخفاصة مرية وعزم مرية فالمرية يجب ازالة ولو كانت مقدار راس ابرة وعزم المرية اذا
 علم او غلب على الظن فكل والثا صنفان تسعة اهراب يابسا وبول الدابة والبعال والحي ورو
 وجوب ذلك وروثها وذرقها من الدابة على راية وبول ما ياكل لحم وعرق
 الجث من غير حرام وعرق الحافض والذئب والودي وطير الطير بعد ثلثة ايام فانه يغيب
 الخفاصة عليه والبق ما لم ياكل شيئا نجسا وبول البقرة ثلثة اهراب **فصل في بيان حكم تطهير**
البق وعند سحابة ثوب يابس من البق يابس من البق يابس من البق يابس من البق يابس من البق
 خمسة اهراب يابسا وذئب وحفرة وسلاحه وانا في قاعا تطهير البق من الخفاصة اذ
 الماء وكانت الخفاصة الرمية ان يفسله وبذلك الموضع الذي لا يمس به حية يد العفن والا
 وان لم يجد الماء ان يمسها حتى ينزل عنها بالخرق او بالاحجار وان لم يكن مرية و
 كان من مس الحيوانات التي ذكرناها رطبة صلبا الماء وغسلها اي الموضع الذي اصبا
 وان كانت يابسة مسحها بالتراب وان لم يمسها عليه الموضع من جميع البق عند الجمع اذ
 وجب الفصل ومس بالتراب زانم المسح وان كان من غير مس ما ذكرناه وعلم الموضع الذي
 اصابه عنه وذلك وان اشتبه عليه الموضع من احد جانبيه على جميع ذلك الجانب وان
 اشتبه عليه من جميع البق عند الجمع واما الثوب فيغسله بالماء وان كانت الخفاصة مرية
 حتى تزول العين والاشراقه لم يذهب شفا وكان ذلك من دم الحيف والاشفاقه

حكم التطهير

والناس مع موضع الأثر ببعض الأضلاع ولم يصره ان غلبه وان كانت بمنزلة وعصره
استبق عليه الموضع كان حكمه ما ذكرناه في البدن وان لم يجد الماء ترك حتى يجد وصلى عاريا
على ما سجد كرائة الله تعالى وان ستم الحيوانات التي ذكرناها بآبسته رتب الموضع بالماء
فانه استبق الموضع لا حكمه على ما ذكرناه وما الخف فانه الجحاشه صابت داخله فكان الحكم
فيه مثل حكم البدن وان اصابته جاز فيه سحر بالبراق حتى ينزل عينها وان غلبها
كان افضل واما السلق فحكمه الخف واما ما يجلس عليه فانه كان فضا ولا نشا الجحاشه
بآبسته بحيث لا يبعد اليد لم يكن بالموقوف عليه باقى والفقير افضل وان كانت رطبه لم
يجز الوقوف عليه حتى يغسل مثل الثوب وان كان حصيرا ولا نشا الجحاشه رطبه وجب
غسله بصب الماء عليه وذلك حتى ينزل وان كانت بآبسته جاز الوقوف عليه على ما ذكرناه
ان كانت مرثية دون السجود وان كانت بمنزلة واصابته نجاسة ما بغيره ولا نشا
رطبه غلبه وان كانت بآبسته وجففتها الشمس جاز الوقوف عليه دون السجود وان كان
ارضيا ولا نشا الجحاشه مرثية رطبه لم يجز الوقوف عليه حتى تنزل وان كانت الجحاشه
ما بغيره رطبه كانت او بآبسته بالشمس او بغيرها فحكمه ما ذكرناه واما الاثارة فان سجد
الحيوانات التي ذكرناها باليمين رتب بالماء وان وقع فيه بشئ من الحيوانات وما فيه
الماء او وقع فيه او وقع فيه نجاسة نجس الماء ووجبه هراقة وعمله الا من موت باليسر
شاكه سوى الوغ والعقر سبع مرات او تلك احدى من التراب وتلك من عزاء التراب
او مرة واحدة فالاول يلزم من شئين وقع الخرد وموت الغارة فيه والثاني من شئ واحد
وهو ولوغ الكلب فيه فانه يجزئها تلك مرات احدى من التراب ودور وسطاه من وان
يمس عليه تلك مرات ما وقع كل نجاسة فيه وموت كل حيوان على ما ذكرناه والرابع يجزئ
ميتة بقعة ابتداء وهو ولوغها فيه وفي الحيوانات التي ذكرناها تمت الطهارة

من كتاب الوسيلة
وسمى الصلوة

كتاب الوسيلة

فصل في بيان اعداد الصلوة

الان عدد ركعات الصلوة ناهية عن ركعات الحضر فصلوة الحضر سبع عشرة ركعة وصلوة
الحضر ركعة والظهر اربع ركعات يشهدون وتسمية والعصر والعشاء الاخرة كذلك والمغرب
ثلاث ركعات يشهدون وتسمية والغداة ركعات وتسمية وظهر الصلوة ركعات يشهدون وتسمية
والعصر والعشاء الاخرة كذلك والمغرب والغداة في السفر والحضر سواء ونوافل الحضر
وتشتر ركعة ثمانية بعد الزوال بدل الركعة ثمان بعد ها وتقطعات في السفر ونوافل
المغرب اربع ركعات في الحضر الصلوة ونوافل العشاء الاخرة ركعات مع جلوس بعدات من
في الحضر ومن السفر يسمى الوتر ونوافل الليل احد عشرة ركعة في الحاضر معاً ونوافل الغداة
ركعات في الحاضر كل ركعتين من اجمع يشهد وتسمية وعلى هذا يكون نوافل الصلوة سبع
عشرة ركعة **فصل في بيان اوقات الصلوة** للصلوة من فضة وقت يفصلها اول وقت
فالاول وقت من لا عذر له والاخر وقت من عذر وابتاع الصلوة في وقتها اداء سواء كان
في اول وقت او اخر الا ان اول الوقت له فضل وبعد خروجه الوقت يكون قضاء ولا يجزئ
ايقامها قبل دخول الوقت ثم الصلوة ضربان اما يكون له وقت يقوت اداؤها بغير اداء
او يكون له ذلك فانه كان له محل ما قضاؤها ضربان احدهما يكون القضاء مثله العدد
او يكون زاداً عليه مثل صلوة الجمعة فابان ركعات فاذا فاقت لزمت قضائهما اربع ركعات
وما يكون القضاء مثل المقتضى ضربان احدهما يجب القضاء مع النفل مثل صلوة الكسوف
ان احرقت القرص كله وشكها صاعداً مستقيماً والاخر لا يجزئ مع القضاء النفل وهو
ضربان احدهما يجزئ سبب مثل صلوة الايات والاخر يجب بدونه سبب وهو ضربان احدهما
يكون مقصوداً مثل صلوة السفر والحج والاخر ضربان وهو ما يكون بدله من التسليم قبل
صلوة المظاهرة والاخر لا يكون له بدله وهو ما عدا ما ذكرناه ولو كانت الصلوة المفروضة
تقسم ثلثة اقسام اما يكون الوقت وقتاً للعمل مثل صلوة الكسوف والحج فانه يجزئ ابتداء
بالصلوة ابتداء الاخرى بالقرص وسبب ان الوقت فيها حتى يتبين في الانجاء واما
يكون الوقت فاضلاً عنه مثل الصلوة الجنى واما يكون ناقصاً عنه وهو الصلوة للربا

اعداد الصلوة

اوقات الصلوة

السود والازلازل فانما يتبدى بالصوت اذا ظهر السبب وما يتجلى قبل الصنع منها فاذ الجلي مثل الصنع
 ام صلوة وكانت اذ كانت لم يتبدى بالصوت حاله الظهور والجلي قبل الصنع فيها كانت تصنع
 قصا واما الاعتدال التي يجوز لها تأخر الصلوة الى آخر الوقت فاربعة السع والمطر والمخاض
 تركه بغيره بدينه ودينه فاما اول وقت الظهر من والشمس والشمس والشمس والشمس والشمس
 مثله سوى ظل الزوال ولما اعتدلت بين المشرق والمغرب ما يصلي فيه ثمان ركعات
 وروى عن وقت الحنار ايضا مثل وقت صاحب العذر واول وقت العصر عند ما مضى
 من الزوال مقدار ما يصلي فيه من الظهر ثم هو وقت الصلوة الا ان الظهر مقدم على العصر
 الا ان يصلي وقت الظهر للمختار ثم حلق الوقت للعصر الى ان يصير ظل كل شيء مثليه ولما
 اعتدلت بين المشرق والمغرب ما يصلي فيه العصر وقت المغرب من وقت الشمس وعلامته
 زوال المجموع من ناحية المشرق الى المغرب انشق للمختار والى ربيع الليل لصاحب العذر
 واول وقت الصلوة الا ان يصلي فيه من وقت المغرب وروى بعد بمجموعة الشفق واخر
 تلك الليل للمختار ونصف لصاحب العذر واول وقت صلوة الجلي طلع الفجر الثاني واخر
 ظهور المجموع من ناحية المشرق ولما اعتدلت بين المشرق والمغرب ما يصلي فيه ثمان ركعات
 وروى عن وقت الحنار وصاحب العذر واحد في جميع الصلوة ووقت نوافل الظهر وعزيم
 الجمعة بعد زوال الشمس الى ان يصير الفجر على قدمين ووقت نوافل العصر بعد الصلوة من وقت
 الى سقوط الشفق ووقت الويل بعد الصلوة من وقت نوافل العصر بعد الصلوة من وقت
 صلوة فان اذ ان يصلي بعدها صلوة اخرها الى ان يفرغ منها فخرجت بها الصلوة وقت
 نوافل الليل بعد انصاف الليل الى طلع الفجر وكلما قارب الفجر كان افضل ووقت ركعتي
 الغداة بعد الصلوة من صلوة الليل الى ظهور المجموع من ناحية المشرق وترتيب نوافل الظهر والعصر
 يوم الجمعة بخلاف ترتيبها في سائر الايام فيجوز ان يصلي يوم الجمعة ست ركعات عند انشا
 الشمس وست عند ارتفاعها وستا قربتا من الزوال وركعتي وان طلع الفجر في وقت الثالث بين
 الظهر والعصر واخر الى بعد الصلوة من العصر جاز واما قضاء الغرض فلم ينه عن وقت الا عند
 يقضى وقت الصلوة من بغيره الحاضر وقتها وهو غزوات اما فائدتنا اوتسها ان
 واعتماد فان فائدتنا واذكرها فزيتها حين يذكرها الا عند يقضى وقت من بغيره

ترتيب نوافل الجمعة

قضاء الغرض

ذكرها

ذكرها وهو من صلوة من بغيره عدل بينها الى القضاء ما لم يقضى وقت الحاضر وان تركها فقد
 جاز له الاشتغال بالقضاء الى آخر الوقت الحاضر وان قدم الحاضر وقتها على القضاء كما
 افضل وان لم يقضى بالقضاء وان اذ كان الوقت لا يحطوا وانما طلع المصلي وحده
 وقت صلوة فدخل فيها محض وقتها مصليا اجزأت فان فرغ منها قبل دخول وقتها اعاد
 وجاز الايراد بالظهر فليدبره بغيره من الحاضر ان اراد ان يصلي جماعة حتى صلوات
 تعلى في كل وقت ما لم يكن وقت من بغيره حاضرة او لم يقضى وقتها او طلع صلوة الاحرام و
 ثانيا ركعتي الطواف وثالثا صلوة الكسوف ففقد الثلث يجوز الشروع فيها او يجب بالبريد
 وقت من بغيره حاضرة واربعا قضاء الغرض وقد ذكرنا حكما وخامسا صلوة الجنازة
 فانه يلزم الصلوة عليها ما لم يقضى وقت الحاضر واما قضاء النوافل فمختار ما لم يكن وقت
 من بغيره وجب قضاء ما فات ليل بالليل ومافات بنا بالليل ويجوز ان يقضى عدة اوتيا
 ليل واحد فان عجز عن قضاء النوافل وقد علم على الكفاية تصدق عن كل صلوة نافلة بعد
 من طام فان لم يقدر من نوافل كل يوم والاوقات التي تلي ابتداء النوافل فيها خمسة بعد
 من بغيره الى ان تطلع الشمس وعند طلوعها وعند قبيلتها نصفها ثمانية ايام الجمعة صلوة
 ركعتي الزوال وبعد من بغيره العصر عند غروبها **فصل في بيان القبلة** القبلة ضربان فلهذا
كتاب القبلة فلهذا القبلة المختارة الكعبة لمن هو في المسجد الحرام مشاهدا لها او يحكم بها
 ومن لا يقدر على جهتها وان كان خارجا من المسجد والمسجد لمن هو من اهل الحرم وشاهدا
 او كان يحكم بالمشاهد والحرم لمن تاتي من الحرم والناس يتوجهون الى القبلة من اربع جهات
 فارتكبت العراف لاهل العراق والشام لاهل الشام والعراق لاهل العراق والشام لاهل الشام
 اليمن وعلم اهل العراق خاصة انما سر قليلا والاصح ضربان حاضرا حرم وعائبة فالخارج
 يعرف القبلة بالمشاهدة والغائب باحد اربعة اشياء بالبحر الموجب للمعلم وبان نصب
 النخيل واحد من اربعة قبله وبان نصب النخيل او بالعلامات المعروفة لها فلهذا
 اهل العراق اربع الشمس والشفق والجدي والفجر فانه كان الشمس عند الزوال على الحاجب
 الايمن والشفق بجهد المنكب الايمن والفجر بجهد المنكب الايسر صعد الفجر الى القبلة و
 علامات اهل الشام ست بنات الشمس والجهد وموضع مبيت جيل وطلوعه والصلوات

قضاء الغرض

قضاء الغرض

القبلة

القبلة

القبلة

القبلة

فان كانت بنات مشرجهالعينو بنات خلف الاذن العيز والجدي وطلنا الكفا ليري اذا طلع وموضع
 سبيل على العين اليمنى وطلوع بين العينين والصباء على الخد الايسر الشمال على الكفا اليمنى كانت
 مستقبلا الى القبلة وعلامه اهل الغرب ثلثا ثلث الشرا واليعوق والجدي فان كان الشرا على
 يمينه واليعوق على شماله والجدي على صفه هذه الاشر فقد استقبل القبلة وعلامه اهل اليمن ثلث
 الجدي وسجل والجنوب فان كان الجدي وقت طلوع بين يمينه وسجل اليمن بين يمينه
 الجنوب على مرجع كغيره اليمن فقد توجه الى القبلة والمصير ضربان اما اشتبه عليه القبلة
 لتقد علامه ما يمانا او ليركبه التوجه اليها بمجسوله في سفينة تدور ويدور على راحته في السفر ولم
 يمكنه التوجه اذ لم يطارده ولا يمكنه التوجه منها فالاول يصح على الاربع جهات مع الا
 والى جهة غلبت في حال الفزوة والتأني ان كان يدور مع السفينة داراه وتكون
 استقبل القبلة نيكية الاحرام ومع الاصدر السفينة والثالثة لا يجوز للفزوة فخرنا ولا يجوز
 حالة الفزوة فان امكنه الاستقبال في جميع الاحوال افضل ان افعل وان استقبل بكنية
 الاحرام فخرنا ومع الباقي حيث توجهت به الراحلة جاء والاربع يصح كيف شاء وان استقبل
 بكنية الاحرام كان افضل **فصل** في بيان ما يجوز فيه الصلوة للباس ثلثة اضراب ما يجوز
 فيه الصلوة اويله او لا يجوز فيه فالاول عن ثلثة اشياء الفل والكتان والرايب من الاذن
 من انواع الخيش والبنات وجلود ما يولد له ان كان ذلك وصوف ما يولد له لحم وشعر
 ووبر ان لم يكن مشرفا على ابي او ميتا والحاصل الخوازمي والخراخا من وما كان
 مخلوطا من ذلك بالفتة والابرسم وانما يجوز الصلوة في ذلك بشرطين جواز المقرف فيه
 اما بالملك او لا باحة وكونه جاهلا من الفجاسة والثاني احد عشر شيئا الثياب السود
 العامة والثوب الشاف والستار وما يلبس فوقه ثلثه الثلب الارنب او تحتها يلبس
 والخزير المحض للثياب العامة ان لم يكن لها حنك وشد الا ان رفوف القميص وكفيع
 المكثوف بالحرير المحض والستار المستوف بالتمانيش وروى خطه ذلك ولا اشتغال الصا
 وهو ان يلحف بالازار ويخلط فيه قشيد واحدة ويطرحها على منكبك كما فعل النبي
 والثالث خمسة عشر شيئا الثوب المصنوب مع العلم به فخرنا والثوب الخفيف والحرير المحض
 للرجال الا في حال الحرب والصلو والشعر والوبان انت من ابي او الميت وان كانت قما

علامه الخيش
 علامه الخيش

منه

بذلك

بذلك لحمه وجلود الميتة فان كانت مد بوغرة وجلود السباع وان كانت مذكاة وشعرها وفك
 والسمور الاحالة الاضطرار والخز الخشوس بوبالارنب والثعلب الثوب المخلوط بذلك
 والعباءة المشدود الا في حال الحرب والستار في موضع السجود والقمام ان منع القرائن واصا
 ما لا يتم الصلوة فيه منفردا فخرنا ان احدهما يكون فيه الصلوة وهو سبعة اشياء الثكة والجرب
 والعلسنة المتخذات من شعر الارنب والثعلب الثعلب والفعل السندية وروى ان
 الصلوة لمطورة في الفعل السندية والثعلب والتمشيد والاعزلا يكون فيه الصلوة وهو خمسة اشياء
 الخفا والجفونا ان كان لها ساق والثكة والعلسنة والجرب من غير ما ذكرناه **فصل**
 في بيان سائر العورة عورة الرجال في السرعة الى الركبة ويجب فيها ستر السواني ويتجى ما بقي
 الركبة داخلية فيها وعورة النساء جميع البدن ويجب عليها ستر الا موضع السجود ان كانت حرة
 بالغة والعقبة والامرة وام الولد والدمية والمائة المشروطة يجب عليهن سترها سوى
 الرأس ويستحب لهن ستر وجههن للرجل الصلوة في الارضين وربا او قميص وربا والتم
 ان تقبل في ثلثة اواب مقنعة وقميص ودرع **فصل** في بيان ما يجوز الصلوة عليه من
 المكان يجوز الصلوة في كل مكان او الوقوف فيه لها ما لم يمنع مانع من صحة الصلوة فيه
 او لم يمنع مانع مانع من صحة الصلوة له ما يمنع مانع من صحة الصلوة ثلثة اشياء كونه مضوبا او
 نجسا بحيث يحدى البر الفجاسة او نجسه او قد امه بغير امرة والامكنة التي تكرر الصلوة فيها
 تسعة وعشرون بيوت الفانط والارض الوحلة وجاخر الماء وتكون الصلوة فيها بالاريا
 اذا اضطر الى الصلوة فيها وبيوت البنات وبيوت الجوس اجنادا وان اضطر الى الصلوة فيها
 ذلك رطل موضع اولا بالماء والحمام ومطبخ الابل وقرى النمل وبعين الوادي والارض الرملية
 والسجة ان لم يكن السجود عليها وبيوت المخور وجواد الطرق دون الظواهر وكل موضع
 بين يديه صور وما ينزل من مطهارة او نارية لم يجز ادق يدل معلق او سلام مشرختا
 او امرأة جالسة او مصحف مفتوح يشغل المصلي بالنظر فيه او حائط تشرق عليه بالوعة بينك
 فيها واربعة الدواب والحيور والبغال فخرنا وبيت فيه جويس فخرنا ووادي فخرنا
 والبعدا ووادي الشجرة وذات الصلابة والقما بر الا ان كان بين العزوين المصلي
 عن قداده وعينه ويارع عشر اذرع الا عند قبو الاثمة فانما يسجد الصلوة فيها ما لم يكن

سنة

المكان

الى التوبه والرضوخ في جوف الكعبه دون التأخر فانهما مستحب **فصل** في بيان ما يجوز السجود عليه الارض كلها مسجد يجوز السجود عليها وعلى كل ما يثبت منها الا لو كان لا يثبت عليه الا اذا لم يكن في الارض المحصر للمعصية بالشعور بالهجوم اذا اجتمع فيه شرطان المالك او حكمه وكونه خاليا من النجاسة وما يسجد عليه اربعة اشياء اما السجود او يجر او يكون او يكون السجود عليه مطلقا فالاول شيان الاطراف من الزينة وخشيت جوارها من ان وجد ولم يتوقف الثاني ما سوى الارض وما يثبت منها ما ذكرناه مختارا وان كان ما سطرنا من الاجر والخرف والعرقا المكتوب اربعة واحصى العرائض والمنازل الارض والمجر والحصى وما يثبت منها ما ذكرناه

فصل في بيان الاذان والاقامة الفصل يحتاج الى بيان الصلوة الى فيها الاذان والاقامة والصلوة الى الاذان لها ولا اقامة ومن عليه ان يؤذن وتتم الصلوة وكيفية الاذان والاقامة ومن له ان يؤذن للناس وشرايطها فالاول الصلوة المحض فاتها مندوب اليها الرجال واشدتها تأكيد ما يجهر فيه القراءة وهما اوكد في صلوة الغداة والمغرب منها في غيرها واجبا في صلوة الجماعة والثاني ما عدا الصلوة المحض والثالث ما دون النساء وانما عليهن ان يشهدن الشهادتين وان ذلك واقف واخفتن كانهن ذلك **فصل** والاربع ان يكتم في اول الاذان اربع تكبيرات ويقول اشهد ان لا اله الا الله مرتين واشهد ان محمدا رسوله الله ص د ففتين ويدعوا الى الصلوة د ففتين والى الفلاح مرتين والى جزا العمل مرتين ويكبر مرتين وهليل مرتين والاقامة مثله الا انه ينقص اولها التكبير مرتين ومن اخرها التهليل مرة ويناد قبل التكبير في اخرها قد قامت الصلوة د ففتين لجميع فصولها خمسة وتلثون فضلا وقد روى الثوري ذلك والعمل على ما ذكرناه والخامس ينبغي ان يكون المؤذن قد اجتمع فيه ست خصال العدالة والامانة والمعرفة بالوقت والاضطلاع بالعمل وجهالة الصوت وخسة السجيا بالاجواز يؤذن ويتم الصبح ويكبر ان يؤذن الا على الا انه يبدده غيره والسادس يشتمل على الواجب المندوب والمحذور والمكروه فالواجب شي واحد وهو الترتيب والمندوب في الاذان ثمانية كونه منظر والقيام واستقبال القبلة والترتيل وتلك اعراب احز العفو والافاض بالحروف ورفع الصوت ببر على الميمنة وفي البيت يلقى الى شقام منه وفي الاقامة ذلك الا انه لم يلق

في بيان ما يجوز السجود عليه الارض كلها مسجد يجوز السجود عليها وعلى كل ما يثبت منها الا لو كان لا يثبت عليه الا اذا لم يكن في الارض المحصر للمعصية بالشعور بالهجوم اذا اجتمع فيه شرطان المالك او حكمه وكونه خاليا من النجاسة وما يسجد عليه اربعة اشياء اما السجود او يجر او يكون او يكون السجود عليه مطلقا فالاول شيان الاطراف من الزينة وخشيت جوارها من ان وجد ولم يتوقف الثاني ما سوى الارض وما يثبت منها ما ذكرناه مختارا وان كان ما سطرنا من الاجر والخرف والعرقا المكتوب اربعة واحصى العرائض والمنازل الارض والمجر والحصى وما يثبت منها ما ذكرناه

القبلة

القبلة فيها واجب والمندوب وبالله بدل الترتيل والمحذور ثلثة الترتيب وقول الصلوة من النوم في اذان الغداة الا اذا اراد بنفسه قوم والكلام في خلال الاقامة بعد قوله قد قامت الصلوة الا فيما يتعلق بالصلوة من تقديم الايام او استوية الصف والمكروه خمسة الكلام في خلاصتها الا ذكرنا وان يؤذن ويقيم يائسا او راكبا ولا تقوا بالصلوة عن القبلة في حال الاذان والتأخير في الصلوة ومن شرط صحتها دخول الوقت الا في صلوة الغداة فانه يجوز الا بناء على الوقت وبني على اذنه بعد دخول الوقت وبني الفصل بين الاذان والاقامة بسجدة او صلوة وضطوة وانما ما نقصنا من ذلك من فضيلتها بالنفس واعادة ما يسمع منها الا في وقت الضرورة ويجوز الاقتصار على مرة مرة حالة الضرورة **فصل** في بيان ما يقرأ في حال الصلوة الصلوة تشتمل على افعال وكيفية وترتيل والفعل على واجب وسند وبه والكيفية كذلك والترك على المحذور والمكروه والمحذور على ما يقطع الصلوة في كل حال او في حاد وزحاه والفعل الواجب ثلثة اضرب ركن وبغير ركن ويختلف فيه فالركن مستأثرا القيام مع الغدق واستقبال القبلة مختارا والنية وتكبير الاحرام والركوع والسجدة وركن الركن المستحق على وجوبه ستة اشياء قرآنية الحمد وسورة معادلة الغنم مع القدرة والاختيار وبسجدة في الركوع ورفع الرأس منه والتهليل والركوع وبسجدة فيه ورفع الرأس منه والعود الى السجدة الثاني وبسجدة فيها ورفع الرأس منها والمختلف فيها تسعة عشر شيئا ورفع اليدين وتكبير الاحرام وتكبير الركوع ورفع اليدين بها وتكبير السجدة الاولى ورفع اليدين بها وتكبير السجدة الثانية ورفع اليدين بها وتكبير رفع الرأس ورفع اليدين بها وحسية الاستراحة ان اراد القيام الى الثانية والكيفية ستة عشر شيئا معارضة النية للتحريم واستدانة حكمها الى الصلوة والتلفظ بالاسم والشمسية في اول الفاتحة وفي اول كل سورة يتراعىها ووضع الحروف مواضعها مع الامكان في القراءة والجر بالقرآن بما يجهر فيه والمخافت بما يخاف فيه والابتداء بالحمد في السورة والترتيب في الصلوة والظمان في الركوع وفي الانتصاب فيه وفي السجدة الاولى وفي الانتصاب منها وفي السجدة الثانية وفي السجدة على سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين واصابع الرجلين واستقبال القبلة باصابع الرجلين والمندوب ضربان فعل وكيفية فاشهد اربعة وتلثون الاقبال على الصلوة والاحتشام

في بيان ما يجوز السجود عليه الارض كلها مسجد يجوز السجود عليها وعلى كل ما يثبت منها الا لو كان لا يثبت عليه الا اذا لم يكن في الارض المحصر للمعصية بالشعور بالهجوم اذا اجتمع فيه شرطان المالك او حكمه وكونه خاليا من النجاسة وما يسجد عليه اربعة اشياء اما السجود او يجر او يكون او يكون السجود عليه مطلقا فالاول شيان الاطراف من الزينة وخشيت جوارها من ان وجد ولم يتوقف الثاني ما سوى الارض وما يثبت منها ما ذكرناه مختارا وان كان ما سطرنا من الاجر والخرف والعرقا المكتوب اربعة واحصى العرائض والمنازل الارض والمجر والحصى وما يثبت منها ما ذكرناه

في بيان ما يجوز السجود عليه الارض كلها مسجد يجوز السجود عليها وعلى كل ما يثبت منها الا لو كان لا يثبت عليه الا اذا لم يكن في الارض المحصر للمعصية بالشعور بالهجوم اذا اجتمع فيه شرطان المالك او حكمه وكونه خاليا من النجاسة وما يسجد عليه اربعة اشياء اما السجود او يجر او يكون او يكون السجود عليه مطلقا فالاول شيان الاطراف من الزينة وخشيت جوارها من ان وجد ولم يتوقف الثاني ما سوى الارض وما يثبت منها ما ذكرناه مختارا وان كان ما سطرنا من الاجر والخرف والعرقا المكتوب اربعة واحصى العرائض والمنازل الارض والمجر والحصى وما يثبت منها ما ذكرناه

والاخلاص والدعاء بالمأثور بعد الاقامة والتوجه بسبع تكبيرات واحدة منها تكبير ارفعها و
 اربعه سبها والاستعاذه قبل قراءة الحمد والترتيل في العزائير والفضل بين السورتين بسبعة
 خفيفه وبين السورة والركوع وقول ما زاد على تسبيح واحدة في الركوع بين التسبيح والدعاء
 وقول سمع الله لمن حمده عند رفع الرأس منه والدعاء وقول ما زاد على تسبيح واحدة في
 السجدة الاولى من التسبيح والدعاء وشذوذ ذلك في الثانية والارغام بالانف بينهما والدعاء
 بينها والنظر في حال القيام الى موضع السجود وفي حال الركوع الى ما بين يديه واغاض
 عينيه وفي السجود الى طرف انفه وفي جلوسه الى حجمه ووضع يديه على فخذيه بحيث
 ركبته في حال القيام وعلى ركبته في حال الركوع وبهذا اذنيه على الارض في حال السجود
 وعلى فخذيه في حال الجلوس وتلقى الارض باليدين اذا هوى الى السجود والاكباب على
 يديه حالة النهوض والدعاء جباله القيام والكيفية عشرون شيئا رفع اليدين الى
 هذا شيئا اذ ينه مع كل تكبير وتقريل جدى القدمين من الارض بحيث يكون بينهما اربع
 اصابع مفرجات الى بشر الرجل والمرأة لا تقم بين قدسيا وقنع في حال القيام يديها
 على ثدييها وان علاء الكفين من الركبتين مفرجة الاصابع ويرد ركبته الى خلف ويسو ظهره
 ويد عنقه والثانية في العزائير والدعاء والتسبيح وقول سمع الله لمن حمده اذا تم في
 القيام وتعد الاغراب والجر يسبح الله الرحمن الرحيم فيما لا يحصى بالقرآن فينبذ اليدين
 واليدين اذا استرسل السجود وبسط الكفين مضمومي الاصابع حيال الوجه بين يديه
 الركبتين في السجود ورفع الاعضاء بعضها عن بعض في السجود وكشف التوب عن الكفين للرجل
 والمرأة تقع الاعضاء بعضها على بعض في السجود ولا ترفع عجزها ولا يكتف عن فخذيها
 اعضاها سوى الجبهة والجلوس على الفخذ الايسر ووضع ظاهرا القدم اليمنى على باطن
 اليسرى بين سجدتين وان قد مرت بها جان والمرأة لا تقم بين قدسيا وتقم ثدييها
 الى الصدر وتقع يديها فوق ركبتيها في الركوع فازاحلت فالى ايتهما اذا
 امرت بالسجود فقدت اول ثم سجدت لا طية بالارض واذا تشبهت فمت فخذها ورفعت
 ركبتيها من الارض واذا ارادت منهوضه الى الركعة الاخرى قامت على قدميها فاما الركعة
 الثانية فسقط قيامها من الواجب خمسة اشياء النية والمقارنة فيها والحرمة وكيفية جلوسه

الاستراحة

حيث

الاستراحة ومن التكاليف اشياء التكبيرات الاذعية الثلاثة والاستعاذه وتزيد بينهما من الوا
 ثمانية اشياء الجلوس للشهادة والطائفة فيه والشهادتان والصلوة على النبي والصلوة على
 النبي والترتيب في ذلك على ما ذكرنا والتسليم انه كانت الصلوة ثمانية ومن النقل ايضا ثمانية
 اشياء القنوت بالدعاء المأثور ورفع اليدين فيه وحلته قبل الركوع وبعد القنوت والتوجه
 في التسليم على الفخذ الايسر ووضع اليدين على الفخذين من مصفوي الاصابع والنظر في الحجر
 والايما والتسليم تجاه القبلة الى الجانب الايمن والامام والمفردة ما يوايه الخروج من الصلوة والايما
 به الى العين للامام والى اليسار ايضا ان كان على يساره عجزه وقال بعض الاصحاب ان
 التسليم ستة والعلم ما ذكرناه وان كانت الصلوة ثمانية او رباعية سلم بعد التسليم
 فاما الركعة الثالثة فسقط منها ما يسقط من الثانية وقراءة ما زاد على الحمد ولا يزيد
 فيها شيئا ان كانت الصلوة رباعية وان كانت ثلثية زاد فيها ما يزيد في الثانية سوى
 القنوت وان الصلوة رباعية سقط منها ما يسقط من الثالثة وزاد فيها ما يزيد في الثانية
 سوى القنوت **واما الزك** التي تقطع الصلوة في كل حال ثمانية اشياء البول والغائط
 والجبانة والنجس والنوم ومس لميت من الناس على ما ذكرنا وسجد على كور العمامة وعلى
 موضع ادفع عزم موضع القيام بالثر من حجم الحنظل من قدس على السجود على الارض وما انقطع
 على حاله وفي حال فسقة اشياء العمل الكثير ما ليس من افعال الصلوة وكشف اليدين وقول
 امين في آخر الحمد والفتات المأثورة والتمنيّة والبكاء لا يؤمر بهن في الاخيرين من
 والتأفف من غير واجب وانما العمل بالصلوة فان حصل جميع ذلك سهوا او مينا او نية لم تقطع
 الصلوة وان حصل على بعضها او لم يركع تسعة عشر نية تدل على الراسخ في الركوع وان لم يحصل
 فيه مثل اربع وان لم يحصل يده تحت ثوبه وان عجزه وبب في السجود وللمصطفى البطل في هذا
 للرجل للامام ورفع العجز في الركوع والسجود والكشف عن النيات الى الصالحين والعب
 يشي من الاعضاء والصور والتخم والثاوية وحرف والشاب والحق ورفعة الاصابع والاقصاء
 بين سجدتين وفي التسليم وداقعة الاطمين والنجس في موضع سجدي اذا كان عجزه مجنبا واما
 ما حوز له قطع الصلوة فثلاثة اشياء دفع الفخذ عن الفخذ وعن الفخذ وعن المال الذي لم يكن الا با
 لقطع وما يلحق فلهذا الصلوة ثمانية اشياء العمل الفليل مثل الايام وقيل الموديات من الجبهة و

منها

والصفيق وضربها لاحتقنها على الحاجة وما لا يمكن التحرز منه كازداد ما يخرج من خلل الأذن
وفقد النعل والبرغوث وغسلها أصاب ثوب من الرعاف ما لم يخرج من القبلة أو لم يتكلم بعد
الله تعالى على العطاء من ورد السجدة ويستحب بعد التسليم بالدعاء يا ذا الجلال والإكرام ويستحب أن
وتسجد سجدة الشكر **فصل** في بيان من ترك صلاة من أفعال الصلوة من ترك فعله واجبا
من أفعال الصلوة سقوا بطلت صلوة وإن ترك ناسيا ولم يذكر بعد ذلك وإن ذكر وأمكن
تلاوته فلا في وإن لم يكن تلاوته وكانت ركنا أعاد الصلوة وإن كان غير ركنا لم يعد وتمسكو
وإن ترك شيئا من مبدعات صلوة لم يخل ما يجنبه إعادة الصلوة ولا يجنب فإليه أعاد
الصلوة ستة أشياء أحدها من ترك الطهارة ومثل ثم ذكر أعاد الصلوة على كل حال بعد
ما ظهر وكذلك حكم من ترك عضو من أعضاء الطهارة ونالها من صل قبل دخول الوقت
منه بخوله ومنع قبل دخوله أعاد وأبها من صل وفي ثوب نجاسة وكان قد علم بها قبل
وخاصها من صل وعلى بدنه نجاسة كذلك وسادها من اغتسل عليه جهة القبلة فخرج
صلي من بدنها قبله ثم ظهر ذلك وما لا يجلب إعادة الصلوة أربعة أشياء أحدها من طيب
دخول الوقت ومثل ثم رطل عليه الوقت مصليا وثانها من صل وعلى ثوب نجاسة وكان لم يعلم بها ثم
علم بعد الفراغ من الصلوة وقد مضى وقته وثالثها من صل وعلى بدنه نجاسة ولم يعلم بها كذلك
ورابعها من عمى القبلة فاشبهت عليه وصل الوجهة ثم ظهر أنه قد حصل إلى عمى القبلة وثانها
وقد مضى الوقت فانه علم ذلك ولأنه الوقت باقيا أعاد على كل حال **فصل** في بيان أحكام
السجود إذا عرض للمصلي سهو في الصلوة وذكر أو غلبت عليه ظنة ذلك لم يخل من اعتبر أوجدها
يكن تلاوته في الحال أو بعده أو لا يمكن تلاوته ويطلب به الصلوة ولا يبطل وإن عرض له شك
بعض لم يخل من خمسة أوجدها ما يوجب إعادة الصلوة أو يوجب التلافي أو لا يكون له حكم أو يوجب
الاحتياط والمجرات فالأول ثمانية أشياء من منع القراءة وذكر وهو قائم لم يركع قراء ومن
نسي الركوع وذكر قائما ومن نسي السجدين أو واحدة منها وذكر جالسا ومن نسي تسبيح الركوع
وذكر ركعا أو تسبيح السجود وذكر جالسا وإن كان أحد عشر شيئا من تلك السورة قبل الحمد
ناسيا وذكر قبل الركوع من الحمد وأعاد السورة ومن نسي الركوع في واحدة من الأخرتين و
ذكر بعد سجود لم يعد بالسجود قائما وركع ومن ترك السجدين في واحدة من الأخرتين بعد الركوع

لم يعتد به

لم يعتد به وبنيانه وتلاوته وجلسه وسجد ومن نسي تشهد الأول وذكر في حال القيام قبل الركوع جالس
فتشهد وقام وإن ذكر بعد الركوع بعض صلواته وقضى بعد التسليم وجرت له سجدة السهو ومن
نسي سجدة واحدة وذكر قبل الركوع قائما أو بعده لحكم حكم من نسي تشهد في الخلق ومن نسي
السجدين من الركعتين الأخرتين وذكر بعد القيام لحكم مثل حكم من نسي سجدة واحدة إلا أنه
يجب له سجدة كل سجدة إذا قضى بعد التسليم سجدة السهو ومن جلس في الأولى من صلوة الغداة
وتشهد وسلم ثم ذكر طبع جميع ذلك وقام وأتم صلواته ما لم يحدث أو لم يخرج من القبلة
أو لم يتكلم وكذلك من سلم في الثانية من المغرب ويتبع على بعض هذه المسائل مسائل أخر
من نسي ركوعا واحدا وذكر بعد السجود ولم يذكر موضع إعادة الصلوة على قول من قال
كل سهو يلحق واحدة من الأولىين بوجوب إعادة ولم يعد على القول الثاني ومن نسي أربع
سجرات من أربع ركعات وذكر بعد التسليم أعاد على القول الأول وقضى على القول الثاني
وسجد بعد كل سجدة سجدة السهو وإن ترك ثلثا أو اثنين أو واحدة فخطأ ذلك والثالث
أشياء من ترك النية أو تكبير الأضرام وذكر أو ركوعا واحدة من الأولىين وذكر بعد تسبيح
والسجدين في واحدة منها وذكر بعد الركوع أو نسي الركوع أو السجدين على ما ذكرنا من صلوة الغزير
أو الغداة ومن زاد ركوعا ومن زاد سجدة في واحدة منها ومن نسي ركعة أو أزيد وذكر بعد
الاحد أو أكثر واستدبر القبلة والرابع أربعة أشياء من ترك القراءة وذكر بعد الركوع على قول
من قال أنها غير ركعة ومن قال أنها ركعة فهو بوجوب إعادة ومن ترك تسبيح الركوع أو السجدين
وذكر بعد دفع الرأس والتشهد الأول وذكر بعد الركوع من الثالث والأول من الوجه الثاني
تسعة أشياء من شك في الركوع بعد الفراغ من السجدة واحدة من الأولىين أو في السجدين
في واحدة منها بعد الركوع أو شك بين الاثنين والثلاث في صلوة الغداة أو بين ذلك والأخر
في المغرب وشك في صلوة الغداة والمغرب أو في السجدة الأولى من الرباعيات أو شك
ولم يذكر ركعة والثالث ثمانية أشياء من شك في القراءة قبل الركوع أو في الركوع في واحدة
من الأخرتين قائما فإن ذكر ركعا ثم ركب أرسل نفسه ولم يرفع رأسه فإن ذكر بعد
الركوع أعاد وفي السجدين معا من الأخرتين فإن ذكر فيهما أنه قد سجد أعاد الصلوة وفي أصحابنا
من جعل حكم الأولىين كذلك وفي سجدة وأوجها السجدة فإن ذكر بعد أن كانت قد سجدا في تشهد الأولى

نہایت احکام و جماعت

جالساً أو ثانياً ولم يسلم بعد أدنا بيع الركوع ركعاً أو السجدة ساجداً والثالث تسعة أشياء من
 أو تكبير الأحرار حال القراءة أو في القراءة حالة الركوع أو بعده أو في الركوع من أحدها حال السجدة
 وبعد وفي السجدة منها وتقام أو في الشهادتين أو في قاعاً أو في الثاني وقد سلم أو في شيء من
 متواليات أو في سهو أو في أربع مواضع من شك بين الاثنين والثلاث أو لا يصح أو في
 والأربع أو بين الاثنين والأربع أو بين الاثنين والثلاث أو في شيء من الأركان
 ويتم الصلوة فإذا سلم مع ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس والثاني بين الصلوة الأولى
 ويسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين بالمجد وهذا الأربع كان في الصلاة فإذا سلم قام وصلى ركعتين
 من قيام أو ركعتين من جلوس والخامسة أشياء من تكبير الصلوة فليسا ومن قام وكان من
 حققة المقود أو قسه ومن حققة القيام أو شك بين الأربع والخمس من ذكر بقية الركوع أنه
 ترك الشهادتين أو ترك بعد التسليم ومن شئ سجد واحدة وذكر بعد الركوع وهو بعد
 التسليم أو سجدتين من الأخرين وقفاها على ذلك جميع ذلك بسجدة السهو ومن سجد
 عنهما قفاها إذا ذكر وإن لم يكن ذلك وإن سجد في صلوته واحدة بما وجب الجهر أن يسجد في
 السهو أكثر من مرة واحدة سجد لكل مرة وإذا وقع سهو في صلوته الجهر عذراً بما وجب السهو في تمام
 والمأموم سجد واحداً في سجدة السهو وإن سجد عدة ركوع آخر لم يجز في سبيل تمام ركعة
 المأموم ولم يذكر وجب السجدة على الإمام ولم المأموم تابتاً جازاً لها جميع أحكام السهو
 على اختلافها بين اثنين وسبعين موضعاً **فصل** في بيان صلوة الجمعة المكففة في صلوة
 الجمعة أربعة أصناف ما تجز عليه ويصح منه أو تجز عليه ولا يصح به ولا عنه أو لا يجز عليه ولا يصح به
 ومنه أو لا يجز عليه ولا يصح به ويصح منه فأول ما اجتمع فيه محض حال الأسلام والذكور و
 البلوغ والحرية وكال العقل وانفق منه ستا المرض والعجز والشيخوخة بحيث لا يركب
 معها والسفر الموجب للتقصير والعذر الموضع الذي يقيم فيه الجمعة بقدر ما يرضى بها
والثاني المكافرة والثالث أربعة المربط والكلمة والأربع من كان على رأسه من سجدتها فساداً
 والرابع المرأة والعبد والمساقر والبصير والمجنون ومحتاج في الانقياد إلى أربعة شروط حصول
 السلطات العادل ومن يرضى ذلك وحضوره سبعة ركعات تجز في خمسة ركعات تجز في عشرين ركعات
 دفعهم بهم أو يكون بين الجمعة ثلثة أميال فساداً أو تخط حصان فساداً على أربعة أصناف

الزمام

المقيم والمنا من المبتدئ والقائم ومن لم يقدر على ذلك أصله كسائر من غير هذه الحروف
 حرقا من حروف أو رجع عليه بناء أول كلامه وألوهيات بالحروف على الصحة والبيان والمجدود والمفجوع
 والأبهي وصاحب المسجد أو بالماضاة إذا كانت أهلا لها والهاشمي حتى إذا اجتمع فيه شروطها
 وما يتعلق بالجماعة خمسة اضرب واجب مندوب ومختار وجائز ما لو جاز بعبادة
 بناء الأئمة والوقوف خلفه أو من أحد جانيه والأصناف لثلاثة إذا سمع وما يقتضيه أهله
 الصلوة والمستحقين غير شيوخ الأئمة في المكان المستوي والوقوف خلف الأمام إن كان نازحا
 بينهم رجلان وعن يمينه إن كانا اثنين وعن يمينه وشماله فقول إن كانا امرأة وقاما إن كنت
 نساء وسترة الصف وقارب بعضهم من بعض وسد من جودته بكنى سبعة فابتن مقدار
 مريض عن ذنوب سبع الأمام أو ثلثه الشهادتين واستأمر بالأمام إذا كانت مائة والصفين ثلث
 الوقت والفضل وقطع كل صلوة للأئمة بعدل وإعادة الصلوة مرة أخرى جماعة إذا صلى
 منفردا وجلس الأمام في الصحيح حتى يتم الصلوة من لم يدرك معه جميع الركعات وانحطت سبعة
 ابتداء ووقوف الأمام على سطح أو موضع مرتفع إذا كان المأموم أسفل منه ووقوف الأمام
 أمام الأمام وضلع جالدين بينهما وبين الصف المسفل بالأمام إلا النساء والتقدم على الأمام
 إلى الركوع أو إلى السجدة أو إلى الانحساب منها وفارفة الأمام لعز وجل والكلام بعد قول
 المؤذن قد قامت الصلوة الإجماع يتبعوا والتقلد إذا أقيم للقبض مع وجود من يصح الاقتداء
 به والأجماع بناء النافلة الأربعة ركعات والركعة سبعة ابتداء ووقوف الأمام في المحل الداخل
 ووقوف المأموم عن يمينه الشريفين والوقوف منفردا إذا كانت به الصف من جهة والأجماع من
 به صلوة ومسجد واحد وإطالة الصلوة انشغال المغير وقاها الصلوة انشغال المحل كثيرا الجماعة
 وإن سمع المأموم الأمام والمجاوب سبعة عشر شيئا للاقتداء به من يرضى بأخر وفي الأمام بالانحساب
 وعلى العلى والاقتداء المنفرد بالمتفرد والمتفرد بالمتفرد وترك الجماعة بعذر عام وهو
 نكته ابتداء الوحل والمطر والريح الشديدة أو العذر خاص وهو غشوة ابتداء خوف الضرر على
 النفس والمال أو البت أو المرض والتمريض وغلبة النوم ونزاع الرقعة والأكل مع شدة السهو
 وحضور الطعام وهلاك الطعام والاستئذان ووقوف الأمام على موضع أعلى من موضع المأموم
 مع استواء المكان ووقوف الأمام بين الأساطين أو على موضع عال أو خارج المسجد مع مشاهدته

ادوى وحج غالا لول كبحر حاضا والثا كبحر في حكم الحاض وان قطع هناك شدة اذنت
 دابة اوابى لربها وهرب عن يديها وحج في طلبه والثا لربها في ثمانية اوقات في
 الطريق او عدل عنه الصيد او مضى بغيره او مضى بغيره او مضى بغيره او مضى بغيره
 بنوى ثم نوى في القصد او نوى القامة ان راى في ناء او نوى التحا الى احد الاطراف الا ان
 الاول ان نوى القامة عشر اتم وان لم ينو قصر وان لم ينو قصر وان لم ينو قصر
 ولا يجوز له التقصير او للطلب لقوت وبل من التقصير والنجارة وبل من الاقام في الصلوة و
 الصوم وان اثنان كانا لم يفتا مسكن نزل برستة شهر فصاعدا اتم وان لم يكن قصر
 ان نوى اقامة عشرة واربع لان من نوى التقصير الصلوة والصوم والحج من نوى التقصير
 في الطريق ولا اقام في القصد وان بدله لم يخل اقام صلوة واحدة وبل من الاقام لوبد لا بد
 ان يصلح وبل من التقصير او لم ينو اصلا ولا يقصر بابه وبين شهر فان اقام شهر لم يفتا
 ولو صلى واحدة والسابع ان راى في ناء ولو بدله اقام يوما واحدا مجرد وفيه قصر
 ان لم ينو القامة ثمانية وبين شهر اذا لم يرد والثامن يستحب الاقام بغيره ان لم ينو بغيره
 عشرة ويجوز له التقصير وان رجع الى بلد من لم ينو التحا لان المسافر قدر التقصير
 والعاصي في الشهر عشرة رهط الباغي والعادي وقاطع الطريق الساجد في القامة
 الى فجر والتابع سلطان جابر مختار في طاعته والعبد الباقي والهابس من الغريم وهو يفتا
 على قضاء حقه من الجاهل بر والهابس من الزوجه وفي غير جوسه في دار الكفر ومن طلب الصيد
 فهو **فصل** في بيات صلوة الخوف صلوة الخوف ضربان صلوة الخوف وصلوة شدة الخوف
 صلوة الخوف لاجل ثلثة اقوام لمن قاتل قتل او جبا او مباحا او كان في حكم من قاتل جبا
 مثل الدافع عن النفس والمال من داء سوادا وفسد عدوا وانما يجوز ذلك بثلثة شروط كون العدو
 في حاله وجهه القبلة وخوف العدو والاكبا بغيره عليهم ولا مكان اقراكم من قتين ومقات
 كل فرقة منهم العدو وفي معصية سفره وحضر فاذا اراد ذلك افتقر من قتين ووقت
 احداها بازاء العدو والآخر من الايام وصلى الاقام بها ركعة وقام الى الثانية وقتها
 حتى قرأت وركعت ثالثة رقة الا ان اتم وابتدأ الصلوة وجعل مكان الاخرى وجأت في و
 اقتدت بالا اقام وصل الى الثانية معه فاذا جلس الاقام للثمة بهم قامت في ثالثة لثالثة الا اقام

وقرأت

وقرأت وركعت وسجدت فسلم بهم الا اقام وان كانت الصلوة ثالثة سلمت بالا اقام بالفرقة
 الا اقام ركعة ووقفت في الثانية حتى اتمت وركعت الى موقف الاخرى وجأت في وقتها به و
 صلها ركعتين وطبق الشهد حتى قامت ثالثة ثالثة وركعت وركعت وركعت وركعت وركعت
 منع حبسها بثلثة اقامات وراكبا وما يشاء جبا على قلوب من السجدة وبوميا مستقبل القبلة
 مستقبلها وان لم يكن الاية قال يدل كل ركعة سجدة واحدة والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم
 والخائف من السبل والسبع والعدو يحط صلوة شدة الخوف **فصل** في بيات صلوة الصيد
 شروط وجوب صلوة الصيد شروط وجوب صلوة الجمعة ويجوز على من تجب عليه وتسقط عن تسقط
 عنه الا ان صلوة العبد اذا سقط وجوبها لم يسقط استحبابها واذا قامت لا بد من قضاؤها الا
 اذا وصل الى الخطبة وجلس مسميا لها وان لم يسقط في الجماعة استحباب تسليطها الا في ناء و
 يمنع ان يقام مع الاضحية في الصلاة الا بركة فانه يحط في المسجد الحرام ولا يجوز صلوة الثانية
 قبلها ولا بعد هاتين الا في ناء الا بركة فانه يستحب ان يحط في ركعات في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 الخرج الى المسجد وقتها من عند ان يسقط الشمس الى وقت الزوال ويجوز ان يكاتب بالثمن عشرة تكبيرات
 سبع في الاولى وخمس في الثانية من زيادة تسع تكبيرات على التكبيرات المعتادة في صلوة
 ويتجوز ان يقرأ في الاولى من بعد الحمد سورة الاعلى وفي الاخرى سورة الشمس ويفصل بين كل
 تكبيرتين بقنوت ويرفع يديه بالتكبير والقنوت ويقرأ القنوت على التكبيرات وجوبا في القنوت
 ويسكن بعد السابعة في الاولى وبعد الخامسة في الثانية ويكبر بالتكبير المعروف بعد اربع
 صلوات من ركعات في عيد الفطر بعد المغرب والعشاء الآخرة وصلوة الغداة وصلوة العيد
 وبعد خمسة عشر صلوة في عيد الاضحى اذ كان منى وبعد عشر صلوات اذ لم يكن به وابتداء من
 بعد صلوة الظهر يوم العيد الى ان يسقط الخطبة يوم العيد بعد الصلوة ويقوم بالا اقام
 على منبر ممول من طين ويجعل في خطبة الجمعة ويعلم ان من النظر ولا تخبة في يوميهما
فصل في بيات صلوة الكسوف تجوز عند اربع آيات كسوف الشمس وضوء القمر والزلزال
 والرباع السواد المظلمة فاذا انكسف الشمس وضوء القمر جسا وترك الصلوة سجدت قضى
 بسد وان تركها جسدت قضى بغيره وان احرقت بعض القصر وترك عدا قضى بغيره
 وان ترك سجدت اقتص واول وقتها اذا ابتداء الاخرى داخرا اذا ابتداء الباقي واذا

وقت صلوة الركعتين والركعة السابعة وقت معني وان كان وقت
فرضية موطنة ابتداء بالموطن وان كان وقتا قريبا من وقت الموطنة ورضيها ثم دخل وقت
الموطنة انما ما لم يخف من ان الموطنة وان خاف فواتها قطعها وصل الموطنة ووضعها الله
امكن وفي عشر ركعات باربع سجرات او ركعتان بعشر ركعات ويتخير ان يقرأ فيها السور
الطوال وان تقاد اذا خرج منها قبل الانجاء، وكيفية ان يفتح وينجز ويقرأ الحمد وسورة
طويلة مثل الانبياء، والكهف فانما في ركعة وطول زمان الركوع مثل زمان القنائه ورفع
رأسه بالتكبير وقراءة الحمد وسورة عاد الى الركوع هكذا خافا وقال اذا دفع رأسه من
الركوع الى ما في سمع الله من حمد وسجدة بعد سجدين وقام ونزل مثل ما فعل وقت ان
اراد الركوع العاشر وان قنت حتى مررت عند كل ركوع كان افضل وان قراء بعض السورة
جاء فان اراد ان يقرأ الركوع الاخر لم يقرأ الحمد وان اراد قرا الاخرى قرا الاخرى
فصل في بيان صلوة الاستسقاء وفي مثل صلوة العيد صفة وهشة وفي بيان
الخروج الى المصلي الا ان يندب بها الى قرائة سورة معينة ويجوز ان اجدهت البلاد و
قلت الاطمار ونبت العيون والابار فاذا اراد الناس ذلك فقام امام المصلي
ثلاثة ايام التبت والاحد والاشين الى الصبح الآتية وبعد من الناس وهو انهم سكتة
وقار وصل بهم فاذا فرغ من الصلوة قام وهو مستقبل القبلة والناس معه وكبروا السدس
مائة تكبير وبعثوا بها الاضواء فقاموا على ايمانهم وسجدوا لله تعالى مائة تسبيحة ثم
عاشوا لهم وهلكوا مائة فقاموا مستقبل امام الناس وحدهم الله تعالى مائة تسبيحة ثم
اصواتهم في جميع ذلك ثم خطب اماما بخطبة الاستسقاء المروية عن اهل البيت ع فان لم
يعلم اقتصر على الدعاء فان لم يسبق اعادوا ثانيا وثالثا فانما اسقوا صلواتكم الله بها واغا
مخضرا الاستسقاء الشقي الكبار والحيات من النساء والبنات وبلغ احصاء اهل الذمة
فصل في بيان صلوة المريض المريض في صلوة ثمانية اضراب فان قدر على الصلوة
فانما معتدلا عما خالفه صلواتا في ركعة او ركعتين وان لم يكن الا القيام في بعضا صلى
كذلك وان لم يكن الا قاعدا او امكنا الركوع قائما صلواتا قاعدا او قام الركوع وان لم يكن رفع
السجدة وصل عليها وان لم يكن قاعدا وامكنا مضطجعا صلواتا في ركعة وسجد ركعة فان لم يكن او

بارك

بالركوع والسجود مضطجعا فان لم يكن استلقى على فناءه او في وعرضه ان اراد الركوع فقام
ان اراد رفع الرأس منه وعرضها السجود اكثر ما عرضها للركوع ونحوها ان اراد ركع في الركعة منه
وان كان مضطجعا وصعدت به ما ينقص الصلوة ففتح ففعل ويخاف ان كان به سلس البول فكذلك
ان استسقى وجعل عليه ان يلف حرقة على ركعة ذلك يسعد في الحاجة ان يبدى ونحوه ان صل قاعدا
فيصلي بيت تدبره القيام وقدره الجلوس بالحضة وطبي مرعا طالة القنائه على ركعة فتدبر
ان امكنا فانه لم يكن فعل كيف امكنا وان كان من اجاز ان يصل الغرضية ركعة وسجدة
ما يمكن منه ان امكنا يصل صلواتا بالاجاز **فصل** في بيان صلوة العريان العريان على ان
اضرب فان وجد ما يستبرأه من الخشيش والطين الطاهر سترها به فان لم يجد وارت
الصلوة جماعة ففقد ذكرنا حكمه وان صل منفردا يجب بان اطلاع احد عليه مع قائما وان
بان صل قاعدا وس كان معه ثوب نجس فهو في حكم العاري وان كانت جماعة عراة ومع احد
ما يستبرأه العورة استجب ان يصل فيها ان يسترها واحدا فواحد حتى يصبوا منها والمعتد يصل
على طالة كيف امكنا **فصل** في بيان الصلوة في السفينة من ركب في السفينة وقعد على المنط
فاستحب له ان يخرج لصلوة الغرضية اليه فان لم يخرج وصل فيها جان وصل قائما مستقبل القبلة
فان لم يتمكن من القيام صل جالسا فان دارت السفينة وامكنا ان يده ومعهما يكون وجهه الى
القبلة وارفات لم يكن استقبال بتكبير الا حرام وصل كيف دارت به وسجدت شاء على جنبها
فان كانت مقربة وكان له ثوب يغطيها به عظاما وسجد عليه فان لم يكن له ما يستره سجد على القبر
ان لم يكن له ما يسجد عليه والمستحب ان يكون ان يصل الى رأس السفينة وان رأى القبلة كان افضل
والجواز والائمان في ذلك سواء **فصل** في بيان صلوة الغريق والمتوكل والسالم هؤلاء
ان دخل عليهم وقت الصلوة ولم يتمكنوا من موضع يصلون عليه صلوا ايماء والسجود اخفض منه
الركوع ولا بد من استقبال القبلة ان امكنا **فصل** في بيان صلوة الليل ونوافل شهر رمضان
وعمر صلوة الليل احدى عشر ركعة فاذا اراد ذلك قام ونظر وابتدأ فصل ركعتين كل ركعة
بالحمد سبع والاضلاع ثلثين مرة وقت وعقب بعد كل ركعتين بالاعاء المأثور او بما استسقى
وصل بعد ذلك ست ركعات كل ركعتين بنيلته وقراءتها السور الطوال مثل الانبياء والكهف
واحوام وعقب بعد كل ركعتين وقت في الثانية قبل الركوع ثم صل ركعتين الشفع والندوة

فيها وفيه سبع تكبيرات وقراءة الأولى الحمد وسورة الضحى وفي الثانية الحمد وسورة النازعات
 وقتها بالاقراء وعقبته بالمروي وسجدة ثم اتم الى سورة التوبة وتوجه وقراءتها الحمد وسورة
 الاخلاص تلك مرات والمعوذتين وقت فخرنا طوبى بالمروي وعائنه لاربعة تكبيرات
 جازا صاحب رسول الله ومن جازا صاحب الامم وسماهم باسمائهم واسماء اباؤهم ودعا للمؤمنين
 وسمى من قدر عليه ولو اذير ودعى على من عاداه **ثم** رسولهم وتضرع واستغفر واستغفر
 واناب فاذا فرغ من التضرع وركع راسه دعا بالدهاء المروي فاذا فرغ من الصلوة
 عبت بما هو مروي ثم قال الى ركعة الغداة وصلى وعبت واصطفى ووضع الحفا الأيمن على
 اليد اليمنى ودعا بالاباء المعروفين بك من القران على ما هو مذکور وما زاد من غير هذا
 فان ركعة منها ثمانية ركعة في تلك ليل تسع عشر واربعة عشر في تلك وعشرين في تلك
 وعشرون في تلك في كل ليلة عشرين ركعة منها ثمانية ركعات بعد المغرب قبل
 الشاء والباقي بعد الشاء وما شئت واربعة ركعة في تلك ليل الباقية كل ليلة ثلثين في
 الشاء من ثمانية والباقي بعد وبقية ركعة الحمد ثم وقدها احدى عشر مرات ودعا بعد
 كل ركعة فيها بالما تراه امكته وصلى في كل ركعة منها عشر ركعات منها اربع ركعات صلوات امير
 المؤمنين ٣ وركعات صلوات الصالحين فاطمة ٣ واربعة ركعات صلوات جعفر وصلى في كل ركعة
 الاخرى عشرين ركعة صلوات امير المؤمنين ٣ وسحر ليلت الاخر عشرين ركعة صلوات فاطمة ٣ و
 ليلة النصف زيادة على الاف مائة ركعة واما صلوات امير المؤمنين ٣ فاربعة ركعات بتسعين
 وتسعين براءة كل ركعة منها الحمد مرة والا خلاص مخيف مرة وصلوات فاطمة ٣ ركعات بقية
 في الاولى مائة سورة القدر مائة الاخر مائة مرة سورة الاخلاص بعينها مائة مرة وركعات جعفر
 اربع بتسعين وتسعين براءة الاولى سورة الحمد واذ نزلت وفي الثانية الحمد والعماديات
 وفي الثالثة الحمد واذ جاء بقرائة وفي الرابعة الحمد واذ نزلت وفي الخامسة الحمد ووقت فيها فتوتين و
 تسعة اربع ثلثا في تسعة في كل ركعة خمسة وسبعين بعد التزانه وقبل الركوع في كل ركعة خمسة
 عشر وفي الركوع عشرون وفي الركعة الواحدة من السجدة عشرون وفي الركعة
 منها عشرون وعبت صلوات جعفر بالليل وبالنهار واحسب ثمانية جات **فصل** في بيان الصلوات
 على الاوقات هذا الفصل يشتمل على بيان حصة الفروع من نجي الصلوات عليه ومن نجي الصلوات عليه

ومن نخل

ومن نخل الصلوة عليه ومن يصلي عليه سنة وتقية ومن يكبر عليه خمسا ومن يكبر عليه اربعاً فالاول كل
 من بلغ ست سنين فصاعداً من اهل الأيمان والثانية ثلثة صنفات الكافر والمنافق والمعتول
 بائناً والثالث كل طفل من اهل الأيمان لم يبلغ ست والرابع كل من اقر بالولاية من المسلمين واما
 كل من لم يقر بعد ومن يصلي عليه ضربان مكنتى وعارفاً مكنتى بوضع نفسه حذاء القبلة في
 تواضع على يمينه كان بائناً القبلة ورأسه الى يمينها فان وضع نكوساً وصلى عليه وجبت عماد كعبه
 عليه ما لم يدن من ولحقه اماناً كان منزهاً او معصية اخذناه كان منزهاً وكان رجلاً وقت الامام
 عند وسط الجحاف وان كانت امرأة او رجلاً وصيباً او امرأة وصيبة او صبياً او رجلاً وصبيته
 او رجلاً وعبد او رجلاً وعبد او امرأة وعنتى وصيباً وصيبة وامته فالاول قدم الأيمن
 الى جهة القبلة والثاني كذا لك والثالث قدمت المرأة والرابع قدم الصبي والخامس قدمت
 الصبيته والسادس قدمت المرأة اذا كان الصبي من نجي الصلوة والباقي قدم الخش والثاني
 قدم العبد والتاسع قدمت الصبيته ثم الامة ثم المرأة ثم الخش ثم الصبي ثم العبد ثم الخش وان كان
 الصبي من نجي الصلوة عليه قدم على المرأة ومن يفض على الميت سبعة اصناف اما ان كان رجلياً اذن
 وامرأة او امرأتين او رجلاً وامرأة او امرأة او رجلاً وامرأة وحاش وعبد او صبيته
 فالاول ثيفه الما يوم خلف الامام والثاني ثيفه الثالث ثيفه ثم الخش والرابع ثيفه الما يوم
 خلف الامام والخامس ثيفه الامام وسطهم واصف يد يمين على سواهم والسادس ثيفه الامام و
 الباقيات عن يمينها ويسارها وان كان فيهن حائض فحزبت من الصف ووقت باربعة من
 الصف وكسابع ثيفه الامام ثم الرجال ثم العبد ثم الصبيان ثم الخش ثم النساء واما اول الناحية
 بالصلوة على الميت فالاول من الميراث الا اذا حضر الاب والابن معاً فان الاب احق من الابن والابن
 والزوج احق بالصلوة على المرأة فاذا حضر الامام عدل فهو احق بالصلوة ويسر لصداء يتقدم وان حضرها شئ
 وكان اهل اللأمة قدمت اولي سجدتها والصلوة في الموضع المخصوص بها افضل لمجوزة النساء
 وافضل الصغوف الصف الاخر واذا نوى الصلوة رفع يديه بالتكبير وشهد الشهادتين بعد ثم
 كبر الثانية وصلى بقدها على النبي ثم كبر الثالثة ودعى للمؤمنين ثم كبر الرابعة ودعى على الميت
 ان كان ناصباً وختم الصلوة بها ودعى له ان كان مؤمناً وان كان مستغنياً راعى له بدعائه وان
 كان من لا يعرف عقيدته سئل الله تعالى ان يحشره مع من يتوآده وان كان خلفاً سئل الله تعالى

ان يجعله فطرا لا يؤبر ثم كبر الى ائمة وقال تلك مرات عنك وليست الطمان من شرط صحة اوتامها من شرط
صحتها ولا فائدة فيها ولا بد من اليد بالتكبير الثاني الا انه وروى في الحديث الصحيح والاسبق
المأثور الا انما تكفي اعدادها معه وان كانت واحدة كبر عليه ليرى من مكانه حتى لا يترى الجارة
في ايدي الرجال **كتاب الزكاة** وهو مشتمل على زكاة الأموال وزكاة الرؤوس وزكاة الأموال
تحتاج الى معرفة ستة عشر شيئا معرفة وجوبها وما يجب عليه وبمعنى هذه اوقافها وما يجب عليه ولا يصح
منه اراؤها ومن لا يجب عليه وتلك من مالها ومن ضمن ان لا يبرده ومن سقط عنه اراؤها وما يجب عليه
الزكاة من الأموال وما يستحق وما لا يستحق من الأموال والمقدار الذي يجب اخراجه منه الى المسحق
والوقت الذي يجب فيه ومن المسحق لها ومن لا صحتها الى المسحق ومن اذ اجمع الزكاة وجب عليه
اعدادها فالأول خلو من دين يتسامه وانما كل ما كان مسلم والثالث الكفاية والرابع
البصيرة والخامس ان يكون من اهلها من المال الصالح بواله وايضاها الى المسحق او الى اليد العزقة
على المسحق ولم يردى اذ لم يتجوز ولم يزل قدر الزكاة من المال اذ وجب وانما من لم يكن
وتدعى الزكاة عن غلة ولا يبرده من السابغ الكفاية السلم فانه يقطع عنه في الزكاة ان كانت
واجبة عليه كالمزاد من متاعه اشياء الذهب والفضة والحطير والسيرة والتمر والزبيب والابل
البرق والعنق والناسع ستة اشياء الجمل الناقة وما لا تجارة اذا طلت لاسو المال او بالقران
طلب لا قبله ليرى وقال قوم من اصحابنا تجب قيمته الزكاة ومن قاله بالاشجار قال بعضهم يكون
فيه زكاة سنة واحدة فزكاة سنون وقاد اخرون يأن كل سنة وسابك والفضة ما لم يقر به
من الزكاة فانه من وجبت والحل الحوم لسه على الرجال للنساء وعلى النساء للرجال ما لم يقر به
الزكاة وكل ما يخرج من الارض ما كان او يورث من سواها من السبعة اذ بلغ المصاب وكل ما مال
غاب صاحبه عن سنين ثم تمكن منه اجز الزكاة سنة واحدة استجابا والعاشر ستة عشر شيئا
الساكنة من الحيوانات وبز السائمة من الغنم والحمر والبغال والحمير بين الغنم والبضاعة على قول
وبز الائمة من الحيوان اذ ملك وتامس وكل ما كان سوى ما ذكرناه فالتجربة الزكاة او سجدت
الدور والاشجار والصبغ والعتارات والاثاث والحل الكبار الاستعمال وماله الطفل والمجنون
من الذهب والفضة وكل ما لا يورث من صاحبه من رضا كان او غير رضا والحضرات والحراري
عشر اهل الزكاة اذ بلغ مقدار مضاف فضاء والثاني عشرة قدر الزكاة والثالث بقى السنة على

الضابط

الضابط التام ان كان المال قابض فيه حول الحول وهو خمسة اشياء الذهب والفضة والابل و
البرق والعنق من المال الذي يجب فيه الزكاة وخمس اشياء ما يستحق فيه الزكاة وهو سوا ما يخرج
من الارض ما كان او يورث من سواها من السبعة اشياء واستعمل الشهر الثاني عشر
فقد وجبت الزكاة وبدد والاصلح في الغلة والتميز الواجب من الزكاة والمصنف في وقت
الوجوب في ذلك غير وقت الاداء ووقت الوجوب والاداء واحد فيما سواه والرابع عشر الذي
اوردته في القرآن بقوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الائمة وهم ثمانية نفر والخامس عشرة
نفر الائمة وطبقا لغيرهم ثم صاحب المال اذ كان عارفا بذلك ثم من ان له الامان في
ذلك من غلبة العقلاء والائمة والسادس عشرة نفر من اهل الزكاة المال ولم يردى اذ دفع
الى غير المسحق لها عالما بذلك او دفع وظن انه مسحق ثم ظهر انه غير مسحق او دفعها لمسحق ثم يقبض
حاله الله دفع البه من قبله دخول الحول في حال الحول ويقبض على الفسخ ولم يكن لاجتماع منه
او دفع الى وليك لم يردى فلتفت او دفع الى غير المسحق **فصل** في بيان زكاة الابل انما
يجب زكاة فيها اربعة شروط الملك والضابط وجود الحول والسوم للذكر والانس والنفاس
والجمل الذي يجب فيه الزكاة وما لا تجب فيه الزكاة يسمى شقيا كانه تحت نصاب او يركب ما
يؤخذ منها شي من فضة وفيها ثلثة عشر نصابا خمسة منها تجازي سنة وخمس ثم خمسة
عشر ثم عشرة ثم خمسة وعشرون ثم ثمانية عشرة سنة وعشرون سنة وثلاثون سنة والبقرة
احدى وستين سنة وسبعون سنة وثمانون سنة واهدى وصقوت مائة واحدة وعشرون سنة
ثم يقبض الملك الحكم وصاحب الضابط اربعين او خمسين والاشناق كل لائق كل شقيا
الائمة ستة وعشرون شيئا عشر من فضة خمسة منها تجازي سنة وكل ما يجزى لغيره من
وهو جدي من الضاق او غير من الحول من غنم ذلك البلد والودي تجزى والباقي ثلثة وهي
نبت الحاض او ابن لبون ذكر سنة وعشرون سنة وبن لبون في سنة وبنكيت وحقرة سنة واربعة
وجزعة احدى وستين وبن لبون في سنة وسبعين وحقرة سنة احدى وستين وذلك
بنات لبون في مائة واهدى وعشرون سنة لبون وحقرة سنة وبنكيت وحقرة سنة في مائة
لم ينج عليه وكان معه ما يجزى فيها بون من الضابط او يورثه دفع واستمر ساكن او عشرين
درهما ان كان فوته ودفع معه ما ذكر فان كان دون ذلك من وجب عليه بقت لبون وبعده

تسمى آخر من احدنا يعطى مستقرا وهو ربة اوصاف الفقير والمكسر والموتى والعامل والا
للعطى مستقرا وهو الثاني العادم ان كان النفق ما استدان في معصية الله وتاب لم يعط
من سهم الفاتين شيئا واعطى من سهم الفقراء وبعض المالكين في جميع الاوصاف اذ في المولدة
والغزاة ونحو الزكاة يحاينها ثم من يمنهم مع بعضهم من الخبز ولا يجوز للمالك ان يدفع حقه
وان سفلوا اولد البائسين وان علوا من سهم الفقراء والمكسر وجاز من سهم الوقاب والعادم
والعامل والغزاة وحكم الزوجة من سهم الفاتين كذلك ولا يجوز للمالك ان يدفع حقه
الى مملوك ومن اجتمع فيه سبب او اكثر استحق جميع الاسباب والمخالف اذا استبصر ورفع
الزكاة الى اهل بيته اعاد وان حضر الامام وطلب مال الزكاة وجب له بدفع اليه فان لم يدفع
اليه واعطى صاحبها لم يجز وان لم يطلب جان ان يشار بنفسه والاولى ان يدفع اليه فان لم يدفع
زكاة المال وان لم يحضر الامام ولم يعلم وصفيته مواضعا لمع الى الفقراء البائسين لبعضها
بواضعا ومن كان له دين على مؤمن ومات فقير جان له ان يتحبس الزكاة وينفق ان يدفع
زكاة الذهب والفضة الى الفقراء وزكاة المواشي الى المحملين ولا يجوز ان يعطى من زكاتها
المحتمى اقل من مضاب ويجوز ان يعطى قدر غناه وقال قدم الواجب مضاب اول والاخر من بان
فانما استحقها ترابته فالاولى صرفها اليها وان كثرت يجعل للقاتلة قسطا وللجانب قسطا وانما
وجد المحتمى في البلد كره نقلها الى آخر فان نقل عن وان لم يجد ولم ينفق **فصل**
في بيان زكاة المونس وفي زكاة العقر وفي ضربات واجبة مستحب فالواجب ما يجزى من ثمنه
الاربعة اوصاف الحر والبلوغ والملك العقل واليأس ويكونه مال النكاح ما يجزى من الزكاة ولا
يتا ذلك من معرفة عتق اياه من قبله ولا يفتح منه ولا يجزى عليه ولا يستحب له ولا يجزى عليه
الاخر من جزم ومن الذي يجزى لا يخرج عنه وما يجزى الاخر من مقدار ما يجزى اجزا فيها
والوقت الذي يجزى فيه الاخر من من قبله وانما لا يجوز اخراج اقل منه فاما الاول
فقد ذكرناه والثاني الكاف والثالث غير من تجزى عليه او يستحب له والرابع من وجب عليه ذمما
والخامس من اوصاف منه وجميع عيال من تجزى عليه الفقراء من الموالدين وان علوا والولد
وان سفلوا والزوجة والمالك وخادمه من الزوجة ومملوكها اذا اعانها ولا يرضى
افطر عنه شهر مضات والاربع من احد ستة اوصاف المير والمير بيع الحقة والبيع والاربع

والا قوا

منه
الى

فانهم وقطاعهم الى كاتبة ايديهم من غير جهة غضب فجمع ذلك حكمه الى الامام يسع ما يشاء و
ومجي واجبا وبضربا بيا بما يشاء كيف يشاء وينقل من آخر الى غيره وبزيد وتقصير في الضرب
انتقاء المدد وعلى المتقبل في الاثقال وغيرهما من الاراضى في فاضل الضريبة له العشر ونصفه
فصل في بيان احياء الحوات يتعلق بالحوات اربعة احكام اجبا، وتجر واطعام وحمى
اجبا يكون لاجل اربعة اشياء للدور والخطرة والنفير والغازى فالاجبا للدور يجا بط
وسقوف وللخطرة برهض وللنفير بالجرار الموروث بيل ماء والنجى تارها بطنة الموت
دونه الاجبا وهو على ثلثة اوجه احياء الارض او لا تحتاج المعدن او لا سببا العيون
والقنى او لاجل الماء من النهر الكبير الى الصغير فان اتم فهو اجبا وان اشرأ فهو تجر الماء
اولى به فان استوفى عليه غيره لم يملك وان اجمى وان ترك الحوت اتماما من السلطان الى
بخر والاقطاع ان يدفع السلطان الى رجل من رعيته قطعة من الارض المنيعة او غير ذلك من
اجبال والمعادن ما لا يظفر بالهمل والمونة وان كان فلا هاد كان المسلمون فيه شرعا
سواء فاذ فقطع صار اولى به فاذ اجباها ملك وان ترك عاداتها كان حكمه حكم التجير
وجزيب الاجبا والترك والحماية وحماية ارض للماشية من غنائه وليس لاحد ذلك ان
للسلطان تدبير لفاضل غنائه المسلمين وانما تجر احد اربعة اشياء للجدل المعد لسبله ونم
الجزية والصدقة والصلوات والعطية ضربات اجبا ورافاق فان اجمى فقد ملك وان اجمى
لم يملك وان سبقت اليه غيره كان اولى به والماشية اضرب مجون ومبار ونابع من بئر محفوفة
به الملك او محفوفة به الحوات للزيب والسقى في المعطى او النواضح او الغناء والعيون والاول
ملوك سبل الماشيات والمبار على ثلثة اضرب ماء النجى والانهار الجبار والعيون التابعة في
الحوات ومجون لكل من الانسان الانتفاع به على سواء وان دخل في ملك انسان صار اولى
به ولم يملك وانما الجبار في قدر ملك فضا حبله ولى به ولم يكن لاحد من غنائه ويجوز له
ان يبيع الفائض منه وان بذل من غنائه كان افضل وان كان التمر لجماعة كانا سواء بعدد
مالهم في القرى وانما الجار على يد غنائه ملوك والحكم فيه ان يجلس الاعلى على الا سفلى للجل
الى الشاف وللزير الى الشراك وللشجر الى القدم ويرسل الفاضل الى من هو اسفل منه والنا
من قسمة الاصل للمدبر فيه كيف يشاء وليس لمان يبيع غيره من حواجره ما يجنبها الى بيعها

ذراعى

فانها
تقطع

ذراعا وانما حاس كانه لمان يبيع من حواجره الى سبقت وروى الى سبعين والسادس كان لمان يبيع من
ذراع ان كانت الارض صلبة والى الف ذراع ان كانت رخوة وانما اجمى شيئا من ذلك اوسع الارض
بازن السلطان ملك وملك بملكه من ارضه وان اجمى بغير ارضه لم يملك **كتاب النجى** لهذا النجى
يحتاج الى خمسة اشياء بالنجى النجى ومن سقى له ذلك وكيف يتسم ومن البه قسمة واشياء
يتعلق بماله فالاول ثلثة وثلثون صنفا كلها اخرجها المعادن من الذهب والفضة والرماس
والنحاس والاسرب والحديد والزيق والياقوت والبرجد والبلخى واليزونج وها
والكل والزمنج والملم والكربت والقط والغير والحوميا وكون الذهب والفضة وغير
انما يعرف بها ماله والعنوس وما يؤخذ على راس الماء في البحر والعنوس الميت والعسل
المشارب الجبال والبقا ثم التي تؤخذ من رار الحرب عوق قلت ام كثر من المال وكثير
والناب والماليك والكرام والارضين والقار والفاضل من الغنائه من قوت السهم بعد اخراج
الزكوة منها وكما مال اخضع من الحلول بالحرام عا وجه لا يميز والمبرات اذا اخضع للحرام بالحلول
كذلك وفاضل المالك ما يحتاج اليه لثقة سته وارباة الخارات وكلا رضى منتزعا ذمى
من مسلم وانما ولدا شتم من الحرين اوس قبل الابضاة وينقسم ستة اقسام سهم امه ثلثا
وسهم رسول الله وسهم لذي القربى ثلثة الثلث للامام وسهم لبايهم وسهم لمساكينهم وسهم
لأبناء سبلهم ولذا ليرى ان الامام حاضر فخذ زكوة ثلثة اشياء والصحيح عندي انه ينقسم بالثوب
من الذر والاشن والولد والوالد والصغير والكبير وبما يجنبه اكمات والعدل افضل من
النا سق ولا ينقل مع وجود المسقى الى بلد اخر وان لم يجد نقل ولا يعطى نصيب هذا ذاك
وانما بلغ البتم سقط حق من هذا الوجه دونه المسكنة وغيرها فبلغ الرجل يحصل باحد
ثلثة الاحتمال والابناات وعام خمس عشرة سنة وبلغ المرأة باحد اثنين الحيف وتمام عشر
سنة والجل علاوة البلوغ والامام يكون الى الامام ان كان حاضرا الى من وجب عليه النجى
ان كان الامام غائبا وعرف ما حبه المسقى واحسن القسمة وان دفع الى بعض الفقهاء الدنيا
ليتولى القسمة كان افضل وان لم يحسن القسمة وجب عليه ان يدفعها الى من يحسن من اهل العلم
بالنقد والحاس ليرسل المال الذي وجب عليه اليه فحبا فيه النجى من ان يعثر فيه النقص او لا
يعثره فالاول ثلثة اشياء معادن الذهب والفضة وكوزها والعنوس فانه يعثر في المعادن

والكفر قد انقضت الذي يجب فيه الزكاة وفي الغنم بلوغ قيمته ببناء أو ثلث ما سوي ذلك
 وإن انفق على نفسه فلا وضع مقدار عنه ووقت الآخرة في الغنم بعد النزع من قسمها
 وإنما يوجد من الذبائح النضرة والمعادن بعد النزع من نصفيتها وفيها سوي ذلك حاله
 حصوله **كتاب الصوم** الصوم لغة هو الإمساك وضمير في الشريعة بامساك
 أو كفه بغير طعام ولا شراب ولا دواء ولا غير ذلك من المفوض إليه من الصوم إذا كان
 النية فعله أو كفه وهو من باب متعين بزمان مخصوص وشرع متعين فالمتعين زمانه إما
 معين من جهة الله سبحانه أو مما كلف نفسه فالأول صوم شهر رمضان والثاني صوم النهار
 المعين بيوم أو أيام وصوم شهر رمضان يصح بنية التزكية ونية المقتضى الفضل ويجوز
 أن يكون نية القرية مقدمة وصوم غير شهر رمضان لا يصح إلا بنية المقتضى والمعادن
 إذا أصبح قائماً في شهر رمضان لم يحل من أجزائه وجهه أما نوى الليل أو ثلثه النية بعد
 على نية الأقطار أو قسماً أو نوى صوم غير شهر رمضان سهواً على اختلافه فالأول
 يصح صومه والثاني يجزئ النية وصوم ويقضى يوماً بدلاً فأن افطر يوماً لم يقضه القضاء
 والكفارة وإن افطر يوماً لم يقضه القضاء وحده والثالث يجزئ النية إلى زوال الشمس
 فأن جدد مع صومه وإن لم يجزئ دية تزدول الشمس صام يوماً وقضى يوماً بدلاً
 والرابع يجزئ صومه عنه شهر رمضان وحكم التذرع المعين كل من نوى النية في صوم
 واجب غير متعين جدد ما بينه وبين زوال الشمس وإن نسيها في صوم نافلة جدد أيضاً
 بعد الزوال إلى أن يتبين من أنها مقدار ما يكون الصائم فيه مسكاً ومن يصوم شهر رمضان
 لم يحل أن يبتغي حاله اليوم الأول أو شك فيه فأن يتقن صام على اليقين وإن
 شك ونوى شهر رمضان لم يجزئ ولزمه القضاء إن تحقق بعد ذلك أن شهر رمضان
 وإن نوى صوم غير رمضان أو صوم رمضان إن كان منه وصوم غيره أن لم يكن اجزئ
فصل في بيان أحكام الصوم الصوم لغة الإمساك بغير طعام ولا شراب ولا دواء ولا غير ذلك من المفوض إليه من الصوم إذا كان
 النية فعله أو كفه وهو من باب متعين بزمان مخصوص وشرع متعين فالمتعين زمانه إما
 معين من جهة الله سبحانه أو مما كلف نفسه فالأول صوم شهر رمضان والثاني صوم النهار
 المعين بيوم أو أيام وصوم شهر رمضان يصح بنية التزكية ونية المقتضى الفضل ويجوز
 أن يكون نية القرية مقدمة وصوم غير شهر رمضان لا يصح إلا بنية المقتضى والمعادن
 إذا أصبح قائماً في شهر رمضان لم يحل من أجزائه وجهه أما نوى الليل أو ثلثه النية بعد
 على نية الأقطار أو قسماً أو نوى صوم غير شهر رمضان سهواً على اختلافه فالأول
 يصح صومه والثاني يجزئ النية وصوم ويقضى يوماً بدلاً فأن افطر يوماً لم يقضه القضاء
 والكفارة وإن افطر يوماً لم يقضه القضاء وحده والثالث يجزئ النية إلى زوال الشمس
 فأن جدد مع صومه وإن لم يجزئ دية تزدول الشمس صام يوماً وقضى يوماً بدلاً
 والرابع يجزئ صومه عنه شهر رمضان وحكم التذرع المعين كل من نوى النية في صوم
 واجب غير متعين جدد ما بينه وبين زوال الشمس وإن نسيها في صوم نافلة جدد أيضاً
 بعد الزوال إلى أن يتبين من أنها مقدار ما يكون الصائم فيه مسكاً ومن يصوم شهر رمضان
 لم يحل أن يبتغي حاله اليوم الأول أو شك فيه فأن يتقن صام على اليقين وإن
 شك ونوى شهر رمضان لم يجزئ ولزمه القضاء إن تحقق بعد ذلك أن شهر رمضان
 وإن نوى صوم غير رمضان أو صوم رمضان إن كان منه وصوم غيره أن لم يكن اجزئ

وأما مدة حكمها فكونها من الجائز والمريض ويوفد دخوله شهر رمضان مع فقد العذر رؤيته لطلوع
 مع العذر بالنقضاء فليكن يوماً من هلال شعبان فأن لم ير هلال شعبان عدستون يوماً
 من هلال رجب ورؤية هلال رمضان لم يحل من ستة أشهر ما رآه وأحد أو أكثر أو رآه في البلد
 مع عذرها وفقد ادخله البلد مع وجود عذر أو فقده فالأول إن رآه حقيقة لمن من الصوم
 حده وقال أبو يعلى يلزم المكافاة والثاني لم يحل ما يرى رؤيته شأناً بعداً وغير شأناً بعداً وغير
 شأناً بعداً فالأول يلزم صيام المكافاة والثاني إن رآه أشان أو أكثر وكان بالسماء غلظة وجب
 وهو القسم الثالث والرابع لا يثبت إلا بشهادة جنتين نقرأ والحاشي والسادس مثل الثاني
 والثالث ورؤية السادس أنه يتبين فيه شأناً من رجليه ولا يتبين فيه ثلثة امرأة والثاني
 والحاشي وإذا رأى لطلوع بالسماء كان له المصلحة المستقبل ولا اعتداد ببعض أهله وكبره وإذا رأى
 في بلد ولم ير في آخره كان كالمستأجرين من الصوم أهلها ما وإن كانا بيتاً عدلين مثل بغداد
 أو مصر أو بلاد خراسان لم يلزم أهل الآخر وقت الصوم من ابتداء الحج الثاني إلى الليل ولو
 صلح الخريف والأطفال واحد ولا يركب بالصوم أفضل إلا أنه حصل أحد ثلثة أشياء شدة
 الجوع والعطش وانقطاع قدم على ما ذكره فالأول غلبت الشمس فطهرت غير انتظار وحاز له ما
 المضطرب الطلوع الحج الثاني إلى الجوع فأنه يجوز له إلى أن يمكنه الأمانة بها لفعل قبل طلوع
 ويجزئ مساك عن ضربان واجب ومستحب فالأول على خمسة أفراس جدها بفطر ويوجب القضاء
 والكفارة إجماعاً من الطائفة والثاني يفطر عند بعض والثالث يفطر ويوجب القضاء
 إجماعاً من الطائفة والثاني يفطر إن قصد به الإفطار وإن لم يقصد به الإفطار واجب لنقضاء
 ومن الكفارة عند قوم من أصحابنا وكلها عند آخرين والرابع بوجوب لقضاء دونه الكفارة و
 الخاص لا يفطر وإن وجب لأختنا به عنه فالأول ثمانية أشياء الأكل والشرب للطعام وشرب
 الأكل غير الحماة مثل التراب وبالدغنية والحج وشرب غير المعتاد والجوع في أحد الضرب
 وإن لم يتركه واسترله الحنف عدل وإن كان بالملاعبة والملاصقة والبقاء على الجائز مستحباً
 من غير ضرورة حتى يطلع الفجر وما ودة الصوم بعد ابتداء هتيفي الطلوع الحج والثاني أربعة أشياء
 فقد الكذب على الله تعالى وعلى رسوله وعلى الأئمة وعلى الناس في الماء والثالث ثلثة أشياء
 الضحك والغضب والرائحة الفيلطنة إلى الخلق وأمره إذا ما لا يؤكل لحمه مثل الخنزير ويجزئ

والفقه والرابع عشرة شيئا الاقدام على الاكل والشرب من غير ان يرصد قاردا عليه وهو يقض
انه ايطع وقد طلع والاقدام على الجوع وهو يقض تمكنه من الفضل قبل طلوع الفجر ولم يتكلم من غير
ان يرصد الفجر والاقدام على الاكل والشرب وهو شاك في طلوع الفجر في بيتين بعد طلوعه وتقليد
الغير في دخول الليل وهو يقدر على مراعاة والاقدام على ما يفطر وتقليد الغير في ان الفجر لم يطلع
في القدر على مراعاة من غير مراعاة وتلك البعول في اجزى بطلوع سيب والاقدام على الافطار
من غير امانة في قلبه الفقه لعارضا في السماء ظنا بدخول الليل ولم يدخل وقت الفجر و
استلوع ما زرعه منه ومما وده التمر وهو حين بعد ابتهاجه واحدة الى طلوع الفجر و
الكاء من غير قصد الى خلق من يزرع به والمقنة بالماء فيقطر المايح في انما حليل بحيث
يبلغ الى الجوف وانتلوع الحلاوة عامدا مع الكاء المحرز وحزوع المني عند النظر والاضفاء
الى ما في عليه او حديث منتهية وانتلوع ما استحب من الرقيق ولطمه وانتلوع ما يصل
من الفم في الرقية والخامس سبعة اشياء التكلم بالنواحي والنظر في المحرمات والاشماع
الى المصبات واستعمال المنهيات ومشي الى المخطرات والافطار على الطعام المفضل
وتناول الحرام وارتكاب الخبي والمشتبه ثلثة عشر شيئا فلا يجزئ النساء وما شتهت بشهوة
واقبلت للشاب اخرج الدم اذا اوى الى الضعف واستد حال الشاف الحامد وتطهير
الدهن في الاذن والاستنقاء في الماء للنساء وبذل الثوب على الجسد للبرقة وشتم المسك
وما يجزئ لجهده وشتم الربا حين والنزول شدة كراهته والسهو اذا لم يبلغ الى الخلق فابلق
افطار ومن العشاء وقال ابو علي والكفارة ايضا والاكحال بما فيه صبرا وصلك وحمل
الحام الى اذ اربى الى الضعف والصوم المسبب ضرابك تفر وعز نذر والمقة رحمة اخذ
نذره معصية ونذر في غير معصية وتدر غير معين في طاعة ومعين غير مقيت بحال السفر
وتقيده ونذر يوم لا ينعقد فيه الصوم فالاول هو حرام عز لان والثاني يلزم فان
به على الفور كان افضل وانه اخذ يلزم بتأخير الكفارة حتى يموت وان افطاره شرع فيه
لم تنزه الكفارة والثالث حكم صوم شهر رمضان في وجوب افطاره العز وقضاءه
يوم بدله والرابع لا يجوز افطاره سائر الايام لا ينعقد بحال مثل صيام ايام التشرع
بني وصوم يوم العيد فانك تشرع يوما معينة ووافق ذلك اليوم يوم العيد افطر وقضى وحكم

النذر المعين

النذر المعين حكم صوم رمضان في جميع الاحكام الا في النية على ما ذكرناه وفي لزوم القضاء وكفا
او القضاء وعند ذلك وغير النذر ضرابك كفارة وكفارة فالكفارة سبعة اجناس كفارة
قتل الخطأ وكفارة الظهار وكفارة من افطر يوما من صيام الا كفارة وكفارة من افطر يوما
من شهر رمضان عدا وكفارة من افطر يوما يقضي منه شهر رمضان عدا بعد الزوال وكفارة
كفارة من افطر يوما من صيام النذر المعين وكفارة البيني وكفارة اذ علق الرأس وكفارة
جزاء الصيد وغير الكفارة ثلثة اشياء قضاء وبذل نفسك مثل صوم دم الحقة وشروط صحة
عبادة مثل صيام الاضكاف ونقسم الجميع الى مال بدل والمال لا بد له فالاول تسعة
اجناس في الكفارات والثاني ثلثة اجناس وفي ما سوي ذلك ونقسم ثلثة اقسام احقر مضيق
والجز ومرة في المصيق اربعة صوم النذر وقضاء ما نيت من شهر رمضان وقضاء النذر
المعين وصوم الاضكاف والمجز خمسة صوم كفارة اذ علق الرأس وصوم كفارة من افطر
يوما من شهر رمضان سعة او افطر صوم النذر المعين سعة او افطر قضاء شهر رمضان
بعد الزوال سعة وصوم جزاء الصيد والمشر اربعة صوم كفارة البيني وكفارة قتل الخطأ
وكفارة الظهار وصوم دم الحقة ونقسم ثلثة اقسام احقر ما يرضى السابغ على جميع احوال
اخرى بعضها احوال او يرضى السابغ فالاول ثلثة اصناف كفارة البيني وصوم الاضكاف
وصوم كفارة من افطر يوما يقضي منه شهر رمضان بعد الزوال والثاني تسعة من وجب عليه
صيام شهر رمضان يعني في كفارة قتل الخطأ او الظهار او افطار يوم من شهر رمضان بغير عذر
او النذر المعين او افطار صوم الاضكاف او يوم من حلة شهرين نذر صومها مستأين
في الموصية او في افطار يوم من حلة شهرين المملوك من كفارة الظهار او قتل الخطأ والا
او وجب عليه صيام ثلثة ايام لم الحقة وجميع ذلك لم يحل اما افطر بعد الزوال وعذر فا
الاول يبيع عليه على كل حال ما لم يكن العذر عزا وان افطر بغير عذر او بجهة الضر لم يحل اما
حرام النفس الاول ومن الثاني شيئا اذ لم يصح كذا فان صام في وان لم يصح استأنف ثلثة
اربعة صوم النذر اذا لم يشترط السابغ وصوم جزاء الصيد والسبعة الايام لم الحقة و
صوم قضاء شهر رمضان وان صام ثمانية ايام او ستة متواليات ومرة الاضكاف افضل
ونقسم قسمين احقر اما يتعلق بافطار قضاء وكفارة او لا يتعلق به ذلك فالاول اربعة

صوم شهر رمضان والنذر المعتبر وصوم قضاء شهر رمضان كونا وصوم الاعتكاف والثلاثين
 ذلك والله بأشرف شيا عن المفطرات سهوا أو سنا لا يفسد الصوم بحال والكفارة أحد عشر شهرا
 عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا وإن أفطر شهر رمضان بأحد
 الحرمات وجب عليه ثلث كفارات وإن أكل أو شرب على الجوع وجب عليه الكفارات وضرب يمين
 سوطها بالتمر في يوم واحد لا تتكرر الكفارة فيه أكثر من مرة وإن عجز عن الكفارات الثلاث وأمكنه
 صيام ثمانية عشر يوما صام والله له عتقه استغفر الله بعد وإن عجز عن كفارة النذر عتق
 شهرين وعجز عنه ثمانية عشر يوما صام ثلثة أيام فإن عجز استغفر وكفارة من أفطر
 يوما يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال إن أفطر استغفنا فإيه ثلث كفارات من أفطر
 من شهر رمضان وإن أفطر لعينه ثلث كفارات صام ثلثة أيام أو أطعم عشرة مساكين فإن
 عجز لم يزل حتى وأما بقية صيام الكفارات فتدبر كرهاية فواضعا أثناء الصيام وأما
 صوم النفل فاربعة أصناف صوم الأذن وصوم الأدب وصوم الكفارة وصوم الشفوع
 فالاول ثلثة صوم المرأة تطوعا والعبادة والقبض والثاني خمسة صوم المساكين فقدم الله
 وقد أفطر في الطريق والقبض إذا بلغ نصف النهار وقد أفطر في الطريق لا بد من الكفارة
 أسلم وأما بقية ما أظهرت فكلمة بكتبة النهار تأديبا ونفخ والحب إذا لم ينفطر وبلغ
 صائما وأما ما إذا قدم أهله قبل الزوال ولم ينفطر وجب عليه الصوم ولم يقض وأما
 صوم كفارة من غام عن صلوة العشاء فقد حجة أصح لا ينبغي له أن يصوم ذلك اليوم و
 روى أنه يجب الرابع صيام جميع السنة العبدية وأيام التشرية فبعضها ما هو أكثر ما كذا
 وهو خمسة عشر يوما الأربعة عشر من الشهر وأيام البيض والأربعين من السنة ويوم مولد
 النبي ويوم المعف ويوم دحوالارض ويوم الغدير وصوم أول يوم من ذي الحجة ويوم
 عرفة إذا لم يصفى ذلك عام وحب كلمة أو خمسة عشر يوما أو ثمانية أو سبعة أو يومين من
 أوله وأيام البيض منه وأقله اليوم الأول وسبقه كلمة فاما الصوم المحظور فمفسد صوم نذر
 المحصنة ويوم النكاح بينه رمضان وصوم الصمت والوجال ويوم الفطر وكذا صوم أيام
 التشرية فإن كان بمنى أو ألقى مكة العدة في الأشهر الحرم وصوم الدهر لدخول العيدين و
 التشرية فيه **فصل** في بيان الصوم في الصلوات من غير معصية فالاول لا يجوز

صوم النفل

الصوم المحظور

في الأضداد

والرابع كل واحد من الخمسة يقيم بقية الفقه عند استجابه بالساعة ان قدم على الصوم صام المخاض
 سقط عنه قضاء الغائب وصعدت عن كل يوم بدت من طعام ان قد علمه ان لم يقدم
 عليه والسابع كل ذلك والثامن يقيم بقية الفقه عند وجوبه والرجل هو الكبر والاول الذكور
 كان له جماعة اولاد في سن واحد فتقوا عنه بالخصى وان خلف البنت وتلك ما لا بدت
 عنه بما ذكرناه والثاني يصوم الحاضر ونقصه ان يصدق عن كل يوم بما ذكرناه والعاجز
 عن الصيام اربعة من الحامل المترب والمضغ والشيخ الميم ومن برك العطاش فالاول والثاني
 حاقا على انفسهما وعلى الولد وانظر وقضا وصعدت بما ذكرناه والثالث يسقط عنه
 الصوم والفقه وفي الصدقة واثنا والرابع ان رجلا وانظر وقضا وصعدت
 دانه لم يصم الصوم والعقاة سقطت عنه وفي الصدقة قولان **كتاب الاستسكان** الاستسكان
 في اللغة هو البث المتدور في الشريعة حق بالثبوت في مكان مخصوص على وجه مخصوص في خصوص
 للعبادة واصلة الاستسكان ويحب بالنداء من يبع منه ويحتاج ذلك الى بيان ان الشريعة
 من يبع منه الاستسكان مطلقا ومن يبع منه اذا اذن له لم يبع ومن يبع منه محال والوجه
 الذي يبع منه وقد رآه في بعض النسخ على ما يبع الاستسكان وما يلزم بالباطل والوقت الذي يبع
 فيه وما يبع في المعتكف ينقل وما لا يجوز له فعله اذا خرج من المواضع التي اعتكف فيه لغزو
 والعدو الذي يجوز له الخروج لاجله وما يلزم عليه فالاول كل حرم مسلم بالغ ذكرا او انثى
 صنف الذميين واجبا عليه بالنداء والثاني سبعة نفر المرأة ذات الزوج والعبد والمذنب
 المكاتب والمعتق المشروط عليه والاجرة الصنف على ما ذكرناه والثالث خمسة نفر الحامض والصيق
 والمجنون والمجانين والناذر والرجل الصنف والرابع كل مسجد قد صلح فيه النبي او الامام
 من صلح الجمعة بالناس وفي اربعة من جد مسجد الحرام ومسجد النبوة ومسجد الكوفة ومسجد البصرة
 وروى مسجد المدائن ايضا والخاصة بثلثة ايام فضاء ولا يبع اقل منها والسادس سنة
 اثناء الجماع والتزاد المني والخروج من المسجد بغير عذر والسكن والارتداد والخيف للنساء
 والناظر الكفار ان اشد بها بالجماع او بانزال المني والفقه وهو يخل حاله المرأة اذا
 جامعها سبعة اوجه اما كانت غير معتكفة او معتكفة بغير اذن وطاوعته اذ لو اوجبا
 لكانوا اذ كانوا اول لم الرجل المكافه دونهما ويطلق استسكانه خاصة والرابع من كل منهما

الاستسكان

المكافه

المكافه والخامس من الرجل المكافه لنفسه وكفارة من ومبة والسابع من تكلم بكافه واحدة وكما
 تكلم كفارتان احدهما من جهة الاستسكان والاخرى من جهة الصوم فان جامع الرجل المكف
 ز وجب له المكف بانه قد فعل بها من مئة اربع كفارات والثامن من القيمة الاولى للمكف
 ايام التشريق لم يكن يميني والتاسع ان يشترط على ربه الرجوع انه عوضه عارض فانه شرط
 عرضه ذلك جاز له الخروج على كل حال وان لم يشترط وقد صام يوما فذلك وان صام
 اربعة ايام خرج من حريمه والعاشر اربعة اشياء ان لا يجلس في موضع ولا يمشي تحت ظل خنا ولا يقف
 فيه الا ضرره ولا يبيع في غير المسجد الذي اعتكف فيه الا بكلفة فانه يجوز له ان يبيع فيها في اي
 يومها شاء والحاد عشر اشياء البوالة والعائط وصور الجفنة وعبادة المومن و
 تيسيع المخرج في الله واقامة الشهادة وتجهل اذا بقينا عليه والمومن والخوف على النفس
 او المال فاذا خرج من جهة المرض والخوف وقد مضى يومك عاد اليه ان كان في الوقتة الوقت
 الذي مضى فيه وبر عليه وان لم يضره يومك او مضى وضى بغيره استأنف وان
 غش السبع والنساء وجميع ما يلزم على الحرام **كتاب الحج** الحج في اللغة القصد وخصص الشارع
 بالقصد الى بيت الله الحرام لاداء مناسك مخصوصة عنه على وجه مخصوص والعمرة الزيادة وكلفه
 وخصصت في الشريعة بزيارة البيت الحرام لاداء مناسك مخصوصة عنه على وجه مخصوص
 وكلاهما ضربان لنفسه ولغيره فالاول ضربان فرض وتدل والنسب ثلثة اضراب مطلق وتند
 وقضاء والثاني ثلثة اضراب مطلق لاداء الحج والعمرة او الوصية او الولاية فالأول ثلثة اضراب مطلق وتند
 ويجب اجبا في العمرة بالجماع شرطه والرجل والحالة فيها سرة وفي البلوغ وكال العقد والصحة
 والحنية ووجود الزاد والراحلة وتخلية السرب من الموانع والمكان الحسنة والرجوع الى كفاية
 من المال او الضيقة والحنية وتنقسم الشروط ثلثة اقسام بنقضها او ثبوتها الوجوب وفي الصحة
 والمعصية والصحة دون الوجوب والبعض بينهما فالاول سبعة البلوغ والحنية والصحة
 ووجود الزاد والراحلة وتخلية السرب من الموانع والثاني بوثنية الصحة وهو الاسلام
 والثالث كمال العقل والاختيار والصحة لا يجب عليها والمكان لا يبع منه ولا يجب عليها
 عليه ولا استقط الوجوب لاختلاف احد هذه الاوصاف فله يسقط الاستسكان الا لغزو العدو
 لا يخرج عن الوجوب بالنداء لا يفتي من اربعة الكافه والصبي والمجنون والعبد الابان مولاه

بغيره من غيرهم ومن يبيع منه ايجالا ما نذر ان يبيع فيه الاسلام ولا يملكه من اهلها او نذر مطلقا ولو
 كيف يمكنه فان نذر شرطها معينه لم يفسد فان نذر لعذر لم يفسد فان نذر لعذر
 نذر لعقابه وكفارة القدر وان نذر ما يشاء وقدره يحدده ركباً وان نذر يقيد وركب وساق
 بدنه اجزائه والعقابه يلزم لكل من نذر انما نذر ايجالا وسنذكر ما يفسد ايجالا ان شاء الله تعالى
 واما النفل فيستحب على حسب استطاعته واما ما يلزم بالاجرة فان كان من استوجبه ضرره وجب
 عليه ايجاله ليعلم غيره وان لم يكن ضرره او كان له وجب عليه ايجاله مع غيره وكل من يبيع ايجاله
 لنفسه يبيع ايجاله لغيره اذا لم يكن ضرره على ما ذكرنا والضرر انما هو عليه ايجاله ايجاله
 من غيره ليعلم غيره ولا يفسد من غيره ولا يفسد الا اجرة والله في غنى عن الجزاء في حجة الاسلام
 ولن يبيع ايجاله لغيره فان لم يبيع ايجاله بالوجوه لم يفسد من سلبه المال ان وجب ايجاله على الموصى
 وان لم يبيع ايجاله لغيره لم يفسد من سلبه المال ان وجب ايجاله على الموصى
 موضع يفي به التمسك وان لم يبيع ايجاله بالوجوه لم يفسد من سلبه المال ان وجب ايجاله على الموصى
 او لم يتركه مالا وكان قد وجب عليه ايجاله فالاول يلزم الويلان يبيع منه نفسه او بالاجرة
 من مبيعات اهلها وان يبيع من غيره اهلها كان افضل والثاني يلزم ايجاله من موضع يبيع
 يبيع له والثالث كان يبيع المدنية واجه على القدر والرابع يستحب لغيره ايجاله عنده اذا قد
 عنده والعمق مرفق ونسب والغرض مرفق وعزم مرفق والمفرد اربعة اضرب لازم بالنذر
 او العهد وبعد حجة العتات او الاضطرار وعزم المفرد ما يمنع به من العمق الى ايجاله
 والنذر يجوز له في كل شهر وفي كل غنم ايام في الاقل وافضل وقائنا رجب في ايجاله
 في النفل ويجوز ايجاله على الفور فان احذر ان يبيع في الحافا في استبقاها كان لا يفسد
 من ايجاله ايجاله اعماد استجابا وان اخل فيه وجبت عليه الامانة واجه ثلثة اقسام تمتع
 بالعمق الى ايجاله وقراه وافراده فالاول مرفق من لغيره من خاصية المسجد الحرام والخاصية
 كان بين منزله وبين المسجد الحرام اثني عشر ميلا فان زاد على تلك المسافة لم يكن من حاضريه
 والعتات والافراده الا مضطرا ومن تمتع بالعمق الى ايجاله وجبت عليه الاحرام من مبيعات اهلها
 وان وصي عليه العتات والافراده احرام من بيعته ان كان مكيا وان لم يكن مكيا احرام من دونه
 اهلها واشهر ايجاله ثلثة شوال وذو القعدة وذو الحجة الى قبل الحج من ليلة النحر والحاج

بالج وصبي والبالغ حرا وعبدًا ومملوكًا او امرأة او مملوكة او مملوكة او مملوكة او مملوكة
 واحد منهم مطلقا او مملوكا او مملوكا ولا يفسد ذلك تفصيلا ان شاء الله تعالى واما ايجاله فيتمثل
 على اربعة اقسام افعاله واجبه وسنذكره وتروك خطوته وملا وهرة والواجبة على ركن
 وبغير ركن والمفرد على ما يفسد ايجاله وبوجوب لعقابه والكفارة او العقابة ومنها على مالا
 يفسد ايجاله وبوجوب لعقابه انما يوجب فان كان المتمتع في العمق المتمتع بها اربعة السنين والاحرام
 من المبيعات في وقت وطواف العمرة وتسميتها في ايجاله ستة السنين والاحرام له من صرف
 مكة والوقوف بالموقفين عرفات والمخرو وطواف الزياره والسعي لها والمفرد على
 الا ان ايجاله المفرد مقدم على العمرة والعتات مثل المفرد ويمنع بينا في الهدي وعين
 الركن ثمانية اقلية الا اربع مع الامكان او ما يقوم مقامها مع الحج من الايام والاحرام
 او الاضطرار والتقليد وركعتا طواف العمرة والتقصير بعد السعي وتليته الاحرام بالاج
 او ما يقوم مقامه والهدي او ما يقوم مقامه من الصوم انما يحل وركعتا طواف الزياره
 وطواف النساء وركعتا طوافها ومن حج منها سقط عنه الهدي ما يوجب لعقابه وكفارة
 وسنذكر ايجاله في شاة الجماع في النفل في ايجاله او قبل الوقوف بالموقفين والرجل والحاة
 سواء والاستثناء باليد وهو حكم الجماع وان فعل ذلك في العمق المبتولة وجب
 والكفارة والبطحا وما يفسد ايجاله ولا يوجب لعقابه والكفارة شيئا من الاحرام متعلقا
 فتا لا بعد التجاوز عن المبيعات وفي ذلك قوله والتلبية بعد الطواف والسعي للعمرة قبل
 التقصير يفسد المتمتع وما يوجب لعقابه ولا يبطل ايجاله فمما يفسد وتمتت وما لا يوجب
 الكفارة الاستماع الى من يجمع من عزمه حتى ايف السعي بكلام النساء حتى ايف والمكروه
 سبعة عشر شيئا ويحرم من ذلك ان شاء الله تعالى **فصل** في بيان احكام الاحرام ومقتد
 الاحرام احدا وان كان ايجاله في تركه عما ملأ اوتركه على المبيعات عمدا ولم يرجع اليه بطل
 حجه فان تركه تاسيا ولم يذكره وكان يوعظه الاحرام مع حجه وان ذكر معه ما جاوز
 المبيعات لم يفسد من ثلثة اوجه اما ذكره قبل دخول مكة او بعد دخولها ومكة الحرم
 الى ضاحي الحرم او لم يكنه فالاول يحرم من موضعه والثاني ينجح اليه ويحرم منه والثالث
 يحرم من حيث انتهى اليه ومن احرم لم يخلط له من ثلثة اضرب واما مقدم الاحرام على المبيعات

او اخرجته او احرمت منه فاولا لا ينفصل الا لاثنتين ادهما من نذر تقديم الاحرام على الميقات والثاني
من يريد ان يعتمر في حجب ويحاف ان لا يحرم قبل الوصول اليه انفس الشتر وان في له دخل
من ثلثة اوجه اما تركه عند ان يزعد راوبينا وذكرنا حكمها او تركه بعذر وحكمها
من حيث انتهى اليه والثالث فرضه فالك والمواقف عن بعض الصيق وهو اهل العراق
ومن لم يحج على طريقتهم ولم تلتزم احرام اولها وافضلها المسح وثانها عرف وثالثها ذات عرف
والرابع ذات عرف العذر والثاني بقاات اهل المدينة ولم يبقاات ذوات الحليفة
والثالثة بقاات اهل الشام وهو حجة المهيبة والرابع بقاات اهل اليمن
وهو يلهم والخاص بقاات اهل الطائف وهو قرن المنازل ومن حج لم يدخل اما كان
منزله ذوات الميقات او فوفه فالاول يحرم من منزله والثاني يحرم من الميقات ومن عجن
عن الاحرام المرفوع عنه ولحقه وجبه مما يلزم الاجتناب عنه وقدم احرامه والاحرام
ينقل على انكاد وروك والافعال على واجبات ومنه وبات فالواجبات ستة اشياء
الاحرام من الميقاتين اشبه الحج والنية واستداه حكمها حتى يضيء وليس تفسير بالقرن
باخذها ويتوشع بالآخر والكيانات الاربع مع الامكان والاشياء والاشياء
والانقضاء حكم النية فالخروج من مكان عليه ومقارنته لما تقدم سبعة
اشياء توفى شعر الرأس للمتمتع من الذي التقطه والانتظمت اذا اداد الاحرام وقص
الافطار واخذ الشارب وازالة الشعر عن العانة والابطى والعتل والاحرام يعقب
صلوة الظهر وعقب غيرة من الصلوة المروضة ان لم يكن وقتها فله يكون وقت فرضه
صليت ركعات للوعوم واحرم بعدها وان كان بعد من يقية صلي ركعتين له و
احرم بعدها والله جل يستل كماه افضل وان لم تكتمت من صلوة التلركعات انكاد
يكن وقت من يقية اقتصر على ركعتين وان لم يكون تقربا احرامه من بياض القطع ويحرم
الاحرام في كل ثوب يحوي فيه الصلوة للرجال والا فضل ما ذكرناه ثم الكتان والمثاق
احد عشر شيئا الدعاء للاحرام وتعيين الحج الذي يحرم له والشرط على ربه والجهر بالنية
للرجال دون النساء والاكثر منها للكيانات الثلاثة على الغرض والاكثر من قول
ليك باذ الحمار ليك والاكثر من على النية للمتمتع حتى يري يدوت مكة ان حج على

طريق

طريق اهل العراق والى يوم عرفات حج قارنا او مفردا وحتى يقية الا بلاء اخذنا بما احرمت ان اعتمر وحج
المكعبة ان خرج من مكة معتمرا ومن حج على طريق المدينة استأ بالنية اذا علت به راحلته البداء
ومن حج على طريقها لم يبعد ما بين خطوات بعد الفراق من الصلوة ان كان ماشيا وحج
منه بغيره ان كان راكبا والاشعار والتكليف والاشعار يكون للمبصر والتقليد يكون
للبصر والعزم والاذن والى ويرى اولي وليرى ليرى وان لم يزل الاحرام مطلقا في اشياء
الحج وعلق باحرام رجل اخر وهو غير محرم كان بالجناب بيناه يجعله للحج والوقوف وان كان في غير
اشياء يحق تعين للوقوف والغرض من النية ليك اللهم ليك ان الحمد والنفقة للسلطان
لا شريك لك ليك واذا تمتع بالوقوف زاد ليك مستغفر الى الحج ليك واذا تمتع وقص
مناسك الوقوف وتبطل التقصيص ناسيا له فلا يضر شي وان لم يعمد لم يملك مستغفر وصارت
حجته مفردة وان اهل نجد مفردة وقص مناسكها مكبره ولم يلب بعد الطواف واراد ان يجعلها
عمره جاز له ذلك ولا يجوز النية للمتمتع حالة الطواف ولا في مسجد عرفته والشرط على ربه
ان اذا عرض له عارض يجب جعله عمره ان لم يكن حجة وكان له ان يحل والشرط لا يقطع انقضاء
من قابل وذا استأطد الدم ورايات **فصل** في بيان مواضع الكفارة يحصل من الحاج
في حال احرامه وهي ثمانية وثلاثون صيد البر وصيد البحر وذبح غرضه والدلالة عليه والاشارة
اليه وكسر بيضة والوطء بعد الوقوف بالمشرف لحواف النساء والامناء وبشارة النساء بغير
والعتل على نفسه وللغير والشهادة عليهن وتبديل ثمن بشهرن وليس لمخيط من
الثياب وتغطية الرأس للرجل والمحل والارقاء في الماء والامانة في حبس مختار او سقيا
المسك والخنزير والعمر والعمود والزعفران والورد والاذهاات لحيمة كانت او غير طيبة
والنخع للزينة وليس للسلام مختارا وليس بالسيطرة القدم والمنسوق والجذال وتقص
على الاثب من الزواجر الكريمة وقصر لافطار والشعر والقاء القل عن اللبد وقص شعر الحرم
الاشجار الفاكهة والخشيش الا اذا حذر وجاز للمراة لبس السراويل والعلات تحت الثياب وان
لبس الرجل خيطا ناسيا غير منظر من عدم اسفل وان لم يجد غرضا لبس ثوبا ولو يرد
بعده كتمه وان لبس خيطا ناله زر لم يضر ورضي للنساء لبس القميص واسدال الثوب
دون الثياب وتغطية الرأس والمحل وليس ما عدا ذلك من الخلع ما لم يقصد به الزينة ولم

تلقن لزوجها ولا يجوز الاخرى في الثوب الخمر الى الثياب السود ولا في المصبوغة بما فيه طيب مع بقا
رايحيتها وان غلب الرجل راسه فاسيا الى الفناء وجدد التلبس ولو لم يزل شيء ويجوز للمحرم ان يلبس
ثيابه نظيفة الصبر وعصب الخمر والمشي تحت ظلال وكعبود في البيت وبما فيها من الطليل على
رأسه حالة الاضطراب والاذهان مضطرا بما لا يهين فيه والا يلبس على موضع بيع فيه الطيب
ان اقتصر على الاثافي الكتمال بغير السواد وبما لا يهين فيه والمضارب للتدبير والاهرام في الثوب
الوسخ وفيما اصابه طيب وزلت راحيته وبسبب المنطقة والهيبة ونقل الحوذبات وقاديب
العبد والخدام والولد ما لم يزد على عشرة اسواط وازاحدا الحريم صيدا ونجس كان به حكم الحقة
وان اضطر الى الحمية اكل الصيد ومنه وكمن فاته لم يكن معه الكفاية الا لثمنه وان اضطر الى
اكل ما فيه طيب بقى على الاثافي واكله وان باشر الطيب حاجة فكذا لك ولا يكتفى بالسواد وبما
فيه طيب ولا يجوز له ان يلبس الشوك حال فاته لم يجبه النعل لبس الحذاء وجدوشن ظاهر
القدمين وان قطع الشئ في كاهه افضل فانه وجد النعل نزع فاته لم يرفع مع وعاء النعل
من مرقعة **فصل في بياض ما يكره فله محرم** وهو سبعة عشر ثياب لبس الثياب المصبوغة الممتدة
والمصبوغة بما فيه طيب غير المحرمات والنوم على امثالها وبس الثياب العذرة والمصبوغة بالعصف
لاجل الشتره وسحقها بغير الحزم المحرم من الطيب والنظر في المرأة وسحقها الا دهان الطيبة قبل
الاهرام ان كانت مما يتق رايحيتها الى وقت الاهرام والسواك اذا دى فاه وحلكت الجفد على
وجهه يد فيه ودخل الحمام والطهنة في النساء والجلوس عند من تلبت او باشر الطيب لذلك
وشتم الزانية الطيبة وخطبة الرجل الى المحرمة وذلك الجسد **فصل في بياض الكفانات**
بما ذكرنا حاجة المحرم من ثياب حيد وعمر صيد والصيد حلل المحرم وحرامه والمحرم المحرم
وعمره فالحوزي لا يلزمه بقتله شيء سوى الأسد اذ لم يرهه فانه قتلوه ولو يرهه لم يرهه بقتل
وعمر الحوزي جازعة وعمر جازعة والجازعة جازعة صيداها وبمعناها المحرم واخرها منه وغير
الجازعة يحرم صيدها ويلزم بالجنابة عليها الكفارة والحلول المحرم صيد محرم ولا يرجع فيه بوجه
وصيد بوضعه به حكم العزبة الكفارة والجنابة عليه من ثياب قتل وجرارة فانه قتلها ثم غلب
انما اذ احاد البادى انا قتلها على او غيرها والحل قتلها فالحل او في المحرم فان قتلها في الحل لم يخل اما
قتله على بريد المحرم وعلى كثر منه وان دماها وهو بمنه غل اما فان في الحل او في المحرم فان

الخصي
والتي
الحاء

ودم للكلية ودم للخلل وفي العقد لزم فصاً ودم واحد لها وذا واحدة المرأة وهو من دمها ما يرمى
للبنية الآتية يلزم بصيد الشاة فان عجن قوتها واشترى بغيرها طناً وضدق على ستين
عالم واحد نصف صاع فأفضل ينشئ فله وان نفع لم يلزم منقار عجن من الصدف صام شين
فان عجن صام ثمانية عشر يوماً فان عجن استغفر الله ولم يعد اليه والمبوق يلزم بصيد بقر
الوحش وطار الوحش وبامناه الموقسط انظر الى ما هله وبالجماع قبل الفراع من سحر
وبالجماع قبل التقصير وبعد الفراع من المناك وبالمقصير قبل الفراع من السقي وتلق شين
الحرم والجذل كاذبا مرتين ولا بد له من ذلك الا بصيد البقر الوحش وكذا رتب على النصف من
كفاته البذر في الاطعام والصبام الاكثر والاقل ولشاة يلزم بصيد الضبي والمعلق الاثني
وباجزاء ما رطل الحرم من الطير واغلق الباب على حمام الحرم حتى يورث وباطنا منه
وتدريجيت وان لم يورثه لزم من كل حمامة شاة وبكل صبيغ النعام اذا ابتاع له رجل و
بكر صبيغ الحمام اذا تحرك فيها الفراع وباصابة الجراد الكثير وتقليم اظفار اليدين في كل
واحد وباقوا الغيرة في تقليم الاظفار اذا فعل المستقي او في اصبعه وحلق الاسنان في
والجدال صادقات مات وكانها مرق وتنف الابطين فاك تنف واحد اظهم ثلثة مشا
وليس نوب ولا يجل لبيد ولا يطعام لا يجل له الكد وتلع شين صغير من الحرم وجماع العسر
قبل التقصير قبل الزوجة قبل التقصير وبالحزج عن المشغول قبل طلع الفراع صاع
وصيد الكوك على ولاية وصيد البط والاور ومن اغلق الباب على حمام الحرم ودفرا فاق
حق صلتك لزم عن كل طريشة وعن كل فريضة حمل وعن كل بيضة درهم ان كانت محموا
لان غير الحرم لزم عن كل طريضة درهم وعن كل فريضة نصفه وعن كل بيضة ربعه وان كسر
بيضة نعام لم يجل ما تحرك فيها الفراع او لم يجل فانه لزم عن كل بيضة شاة وان
يترك لزم ثمنه والحمل يلزم بصيد من الحمام وباعا على الباب عليه وصيد الفضة
وما قد جسيما والحمل يجلي به عظماء الشجر والجدي يلزم بالقنفذ والبرقع
والضربا شاة والدم انطلق يلزم بصيد الحمام حاصلة الحرم ونسل للحمل الصبيغ الحرم
وشرب لبنه الضبي لزم ثمنه ثمنه مع الدم ومن المرأة شهوة انزل او لم يترك وتقليم اظفار
اليدين والرجلين معا في كل واحد وان كان في كل يمين لزمه فاق وحلق الاسنان في

في الفراع

حتى القاتل أيضا وإذا جرح صيدا لم يخل من سنة أو جرحه أو ابتغى أو ثمنه أو لم يثر فيه أو اشتبه
 له مثل البعير والرجلين والعينين والأذنين والقرنين أو نزع عظمه أو يترك له نظرا أو ذواته فبئس
 قالوا حكم القتل والقتل يخلل أماراه بعد مسوا ويلزمه توزيع الغنية أو لم يورث بعد
 يلزمه الغنية والثالث استغفر ولم يعد والرابع أن كان العوضان قريبين لزم بكل واحد
 الغنية وإن كانا بمنزلة واحد بضمها بنصف الغنية والمضعف في الجزء والبقية في النصف
 والخامس أن مواسمته عليه لزم من الغنية وإن بئس بصدق بصدقه والتاسعة أن يمنع
 حتى ما يمتدحها ويحبها وإن نزل بغير طريق ذراع ولو ذراع فأنشأ ولم يحسنه الطريق
 وإن نزل الصبي من الحرم فاصابته أحد حتى وإن وضع بعض الطريق لأهل تحت الصيده وسيف
 الصيد تحت الأهل ونفذ بين من الفاسد وما يكمن من الصيد في البر والبحر ما كان الحكم
 على الموضع الذي فيه بيضه ومنزحه وبخر الدم طعام والطعام ضربان أما يكمن به بشئ
 آخر وقد ذكرنا حكمه ولا يكمن وهو أيضا ضربان أما يقين قد عر أو لم يقين فالمتعني
 مثل من قتل ظفرا بعد أكثر ما يبلغ تعلم أخف اليد في مجلس واحد ولو لم يكل
 واحد من طعام وإن قتل عصفورا أو صقورا أو ما يذبحها فكذا ذلك ومن ألقى القتل
 من البدن أو قتل ذنبه بصدق كلف من طعام وإن حلق رأسه أو خسر وسقط نبت
 شعرة أو سده بغير الوضوء بصدق بكفين وبغير المتعني هو أنه ينفذ فيه من حرام الحرم
 ويلزمه أن يصدق بنبش باليد التي تغسلها والدم يجيء خمسة أشياء من أصاب في
 في الحرم حراما من درهم وإن أصاب من حرامه لزم من نصف درهم وإن بيغضه لزم ربع درهم
 وإن أصاب حراما بغير حرام في الخل لزم من كل سيف درهم وإن انسده بعد ما أحل من الأضام
 لزم من الجميع درهم ويجوز أن يرعى لابل والسوايم سواها في بيت الحرم وحشيشه ويحجر قلعه
 وعلفه أياها إلا أن يذوقه في حرج وقلعه ومن وقع في رأسه القمل فجعل فيه شيئا قبل
 لزمه الغنية وما يلزم الحرم من جزاء الصيد وقيمة في إخراج الحج والوقوع المنع به من الذبح
 والحج والأطعام وضعا على وإن لزم من إخراج الحرم المتولة لزم من ذلك مائة درهم ونحوه
 قبالة البيت بالحجارة وإن كان ما لزم من الذبح من جزاء الصيد جازحه ونحوه أيضا وإن
 نذر وما عني الموضع الذي به وإن لم يقين بمرقه بالحجارة **فصل** في بيان دخول مكة

والطواف فأن أراد الحرم دخول مكة للطواف استحب له أن ياخذ من شئ قبل الدخول ثم يمشي
 من القبل عند دخول الحرم فإن فاتته اغتسل إذا دخله من غير ميمون أو من الفخ وطيب
 بمضع الأذى ودخل مكة من أعلاها أن يخرج على طريق المدينة والفضل عند دخول مكة ودخولها
 ما شأنا فإيا على سكتة ووقار والفضل عند دخول المسجد والدخول فيه من باب بني شيبه
 حافيا والصلوة على النبي ﷺ والتسليم عليهم عليهم عند الباب والاستقبال إلى الكعبة إذا نظر
 إليها والدعاء بالبروت عند الدخول وعند ما نظر إلى الكعبة ويتعلق بالطواف أفعال من وضه
 وسنونه ولحظونه ومكروهه ومبطله وأحكام فالمن وضه سبعة أشياء الفية والابتداء في
 الطواف بالحج والخبر برات يطوف سبعة أشواط وإن تطوف بين الختام والبيت فإن يطوف
 متطهرا وكما الطواف في الختام أو خلفه أو يجزئ أن كان زحاما في الختام والمسورة ستة عشر
 شيئا استلام الحجر بكسر الشدة والتبصيل له ولا يعمد إليه بئس لك ورفع اليدين عند الدعاء عند
 عقد الطواف والصلوة على النبي ﷺ واستلام الأركان كلها باليمين وخاصة الركن اليماني والدعاء
 عند كل ركن والدعاء في الطواف والدعاء عند باب الكعبة والدعاء من البيت في الطواف والوقوف
 في ثلثة الأشواط الأولى للمرأة والعلل والحيضة ومن يطوف بها والحيضة في الأربعة وخاصة
 في طواف التوبة والأضطجاع والمشي في السرعة والأبطاء والدعاء تحت الميزاب والتزم المسجدا
 في الشوط السابع والدعاء عند الحظيرة سبعة أشياء التجاوز في الطواف في الختام واستدبار
 الكعبة وإن يطوف بالعكس فيجعل اليأس إلى الختام المشي على ساس البيت وعلى الحجر وعلى
 الحجر والمكروهة أربع أشياء الطواف في ثوبين وإن أصاب بدنه جاسد والكلام خلافه
 الأبد كراهة شتم وإشهاد الشجر بالمطلة ثلثة عشر شيئا أن يادة عمدا في طواف الغزبية وقطع
 الطواف قبل أن يطوف أربعة أشواط وكونه غير متطهر والحديث الناقص للطهارة قبل أن يطوف
 أربعة أشواط والرجوع عنه لغيره عند قبل الختام والثلث منه من غير تحصيل عدد والحظيرة
 السبع والأحكام بعضها تتعلق بالطواف المندوب ليه وهو خمسة أشياء أن يطوف بعد كل
 يوم من السنة طوافا لزمه ثوبان بين فيه على الأقل أن لم يحصل العدد ويتم
 أسبوعين أو زاد على سبعة أشواط عمدا والفضل في الانصراف على الوتر وإن بينه أن يرجع
 عنه لغيره قبل أربعة أشواط والأجزاء إذا طاف على غير وضوء ويلزمه الوضوء للصلاة وبغير المتعني

بالشروط اثنان فان طاف اربعة اشواط قطع لعنه اذ ينوي ذكر بعد من عليه فاعلم وان زاد في السفر
 ناسيا او ذكر في الشوط الثاني فبطلت احدى الركعتين طوي الزيادة وان ذكر بعد ان يصل الركعتين ثم
 اسبوعين وان شك بعد الرجوع منه لم يفت له ان يرجع الى الله وذكرا ترك بعض الطواف او
 طواف النساء استناب من نسي عند بطوف ومن قدم السعي على الطواف لم يكن له سعي حكم ولا يجوز
 تاخر السعي بعد الطواف الى عند ويجوز للمقارن والمرد تقديم الطواف والسعي على الوقوف با
 لموقفين ولا يجوز للمتنح الآخذ من الموضع وخوف الخيف للمرأة والحرم الرجوع اليه من الحرم
 او الخوف على النفس او المال وتقدم طواف النساء جازا للمضطر دون الحائض فان قدم على
 على السعي اثم ناسيا لم يعيد ولا يلزم لكل طواف ركعتان فان طاف اسبوعين ناسيا في الغرض
 فضلى بين ركعتين كل واحد منهما سعي وان كانا فله سعي ووقت صلوة الطواف
 بعد الغزاة منه ومن نسي صلوة حتى جاز من مكة عاد اليها وصلى آتة المكة فان لم تكن
 صلح مكانه فان مات قصر عنه ولته والاعلى لا يجوز له الطواف بالبيت والريف من باب اما
 امكة اسلك الطريق او لم يكن فالاول طاف بركوبه وان نوى لنفسه طوافا صح وكذا
 انظر اليه بركوبه او يمين فان لم يركب طاف وان لم يركب طاف من بطوف عنه وصلى نفسه
 وان مرض جلال الطواف ولم يكن له الا تمام حكمه الاضطاد على ما ذكرنا **فصل** في بيان السعي
 والاعمال وما يتعلق برويانه المقصود بغيره ان من ترك السعي مستعدا بطل حجه وان تركه
 ناسيا او تركه سعي وان ذكر بعد الخروج منها ومكة الرجوع اليها رجوع وسعي وان لم يكن
 امر من سعي عنه وللشيء مقدما منه وبها وهي سبعة استلام الحج اذا اراد الخروج اليه
 وايتان من ومن الشرب من فائه والصبي بعد من الدواحي الى الحج والخروج اليه من الباب
 المقابل للحج وقطع الدار بخروج حتى يضمن الصفا ويشتمل على منومات ومسومات فالمرحوضات
 اربع النية والبداة بالصفا والختم بالمروة وهي بينهما سبع مرات واخذ وبات ثمانية
 عشر شبعا الصعود على الصفا والمالة الوقوف عليه امكن والنظر الى البيت واستقباله
 الحج وحدها ثم انشاء عليه وذكر الله وما صنع اليه من حبه بلا شيء قدر وسعة التكثير
 سبع مرات والرجاء التهلل سبع مرات والصلوة على النبي والصلوة على الله والربما جازع
 والمشيح السعي اذا امكنه والسي الى حاله عند المنارة الى سبيل السعي اذا انتهى الى حد السعي والربما

عند المروة

عند المروة والصعود عليها والتهوي بها على خمسة ضرب ثلثة منها توجبه لاعادة وفي الاشد بالمر
 والزيادة فيه عند الشك في عدده وهو لم يحصل في عدده واشتات لا توجبها وهو الزيادة
 فيه ناسيا فان زاد ناسيا جزئيا بطل الزيادة واقام سبعين والنقص منه ناسيا فان نسي
 وذكر رجوع فانه ويجوز له قطع السعي لعذر من فقاه احتقوف واقامة الصلوة وبزعمها والجلوس
 السعي للاستراضة من غير استنابة ولا يجوز له تقهيه على الطواف ولا تاخره الى عند بعد
 الطواف والنقص من ناه ان يعقب شيئا من شؤرا منه او يقصر لظفاره والاصلي ياخذ
 من شئ الخبث او الشارب او يقصر لأظفار فاذا قصر احد ما احرم منه الامم الصبي لانه
 في الحرم وجاز له اكل لحمه وشرب الخمر والتبغ بالحرم بترك لبس الخيط وازاد دخل المنع مكنه علم
 تمكنه من الحج احل له الاضحية لانه سكت وانشاء الاحرام ناسيا بالبح وان علم انه لا يمكن منه اقام
 على احرامه وجعل حجة بمنزلة فان حلف راسه بعد السعي لم يردم ولا يجوز له الخروج من مكة
 قبل قضاء المناسك بها الا مضطرا **فصل** في بيان الاحرام بالحج ونزول منى فاذا مضى
 من المناسك للوعى لم يخل ما امكنه الاضاح من الاحرام والاحرام بالحج والوقوف بالحرفين
 او لم يكن فانه لم يكن وهو زواله الشمس من يوم عرفته ولم ينع من مناسك الحج لم يكن
 له ذلك وابى له قبل ذلك جاز له التحلل وهو وقت الامكان فان امكنه لم يخل ما يقتضيه وقت
 ولكن من الاحرام يوم التروية فانه كان اما ما او صاعدا من العليل والحرم قبل التروية
 ليخرج الحج قبل ان يصلح الطهر والمصر عكة وان لم يكن اما ما او صاحب عذر فالا فضل ان
 يخرج بعد الزواله اذ يصلح المزيضين وشروط الاحرام على ما ذكرنا الا انه يحرم الله بالحج
 المفرد وبذلك التلبية وكان قد اهرم قبل بالنتج بالوعى بالحج وذكره الله في احرامه
 نوى العمرة في الاحرام وانى بالتحلل الحج لونهى الاحرام اصلا ولا ينع من الاحرام اجزاء
 وصح حجه فان اهرم لم يخل ان يطوف بانيت فان طاف ناسيا جدد الاحرام بالتبعية ويجوز له
 وازاد في المسجد الاحرام دخله حايضا بسببه ووقا فان اهرم لم ينع من وضع الصلوة ان كان
 ما يشاء حين ينفذ به بغيره ان كان ذكيا ورفع بنا صوته اذا ارشفت على الانحط من الروم
فصل في بيان العتق ومن مناله عتقات واذا اراد الخروج من منى الى عرفات ولا اما ما
 اخرج من منى الى طلع الشمس وعز الا نام يخرج بعد طلوع الفجر الى طلع الشمس ولا يبرأ من محصر

الابعد طلوع الفجر وصلى في الطريق واذا توجه الى عرفات دعا بالماء فمطر وجده التلبية الى عند الزوال
فصل في بيان نزول عرفات وكيفيته والوقوف بها والاقامة منها الى المشعر والوقوف بعرفات
 ركن من اركان الحج والوقوف بالمشعر يكتفى بهما وكذا لو لم يخل من ثلثة اوجها ما درك الحاج المشعر
 ولهدى ركنها ما اودرك احد هاتين اذ ركنها معاً فمات جبه وان لم يدرك ركنها معاً فمات الحج وركب
 المقام على الاصرام الى انقضاء ايام التشريق وورود مكة وصلى بمكة والمحمل بمكة ومن الحج
 من قبل ان لا يوافقه من صلاه وصلاه فبقي ما مضى منه انما قضى الا اذا كانت من قبل اوقات
 ولهم يكن من حاضري المسجد الحرام فانه يجوز له التمتع وان كان الحج نظراً الى ما كان من قضاء ولا دم
 واذا فاته سقط عنه تقابله للمقام بمن فاته سجد له وان ادرك احد الموقفين وترك الآخر
 مختاراً بطل حججه وابتاع ما ذكرنا وان لم تركه ضرورتاً لم يخل ما فاته الوقت الا اذا كان
 فان فاته الاول لانه وصل اليه ليلته ولم يكن له الوقوف به وادرك الثاني صح حججه وان
 ادرك الاول قبل طلوع الفجر صح وان فاته المشعر ليلته ولم يقف بعرفات وعلم اوطن انه
 ان مضى اليها ادركها قبل طلوع الفجر لم يضر ذلك وان علم او طمأن قلبه ان ذلك لم يضر
 اليه وكذا الوقوف بالمشعر وان فاته الثاني لا بأس به في الطريق بعد ذلك قبل الزوال
 وقسمه قليلاً ثم مضى الى من ادرك المشعر قبل طلوع الشمس من يوم الحج احراز ذلك
 ويتعلق بالوقوف بعرفات احكام تنقسم الى قاضيه وندوبه فاقوا بوجوب حشر اشياء التزول بها
 والاقامة فيها الى عند غروب الشمس وقطع التلبية عند الزوال للمتمتع والوقوف بالموقف على السهل
 مختاراً والاقامة منها الى المشعر بعد غروب الشمس فان افاض منها قبل غروب الشمس لم يخل
 من ثلثة احوال اما رجوع اليها ما افاض بعد اوسوافاته افاض بعد الزوال من غير ما مضى
 فان بقيت ثمانية عشر يوماً وان افاض سهواً لم يضره شيء وان كان لم يخل ما مكنته الوجوع
 اليها ولم يكن فاته مكنته ولم يضره بعد الزوال من البعد ان لم يضره وان لم يكن وقد فاض بعد
 الزوال وان افاض سهواً لم يضره شيء والمندوب له صوم ثلثة ايام يضع حله بغيره ويفعل عند
 زوال الشمس يصلي الظهر والعصر ما بينهما باذنه واقامته وتيقنه بمرحلة الجبل ولا
 يصعد مختاراً ويبدأ النفل والحلل بنه ورطه ولا يقف تحت الاراء والدعاء بالماء نوراً ولا
 فيه والبالغة والدعاء لا يؤخره اذا وقف بالمشعر وجب عليه شئاً ونذبه الى اشياء قالوا

اربعة الزوال والوقوف في نحر المشعر وان اقامته برأى ان تطلع الشمس للمقام والى قرب طلوعها
 لغز ويجوز ان لا يجره الى طلوعها وجاز ثلثة نحر الحظير والعليل والنساء الحرة من قبل الفجر
 الا انه لا يجره اذ يحسب الا بعد طلوع الشمس والخروج الى منى والمندوب ثلثة عشر شيئاً الدعاء
 الا فحج اليه من عرفات والصدقة السيرة ما اخذوا من المشركين الى المشركين بينا باذنه واقامته
 وان استأذنت ثلثة الليالي والدعاء عند الكعبة لا يخرج الطريق والصعود على قديم ووطئ بالركل
 للعدو وذكر امره ثلثاً منعه والوقوف للدعاء قريباً من الجبل اوفى بيته والتمجد به ثلثاً واقامته
 عليه وتعداده بعد ويا دبره والصلوة على نبيه وعلى اهل بيته وسلم **فصل** في بيان نزول المشعر
 ثانياً وقضاء المناسك بها فان افاض من المشعر صح في وادى حشره ان كان ما شاء وصح
 وانه ان كان ركناً واخذ على الطريق الواسط الى الحرم العظمى ونزل من منجشاً شياً
 والمناسك بمن ضره ان افاض في يوم الحج والثاني في ايام التشريق فاما سلك في يوم الحج
 ثلثة ايام ثم الحرم للحلق ويتعلق بالرفق افعال وتروك فالفضل من افاضها يرجع الى
 ما سلك به والثاني الى الزاوي فالاول عشرة اشياء عدو وموسجته والموضع الذي يرى اليه
 وهو جرح العقبة وان يرى بالحج وان يكون من حصر الحرم دون حصر المسجد وان يكون
 لمنطقة منقطة حلية مما يشاهد من قدر ثلثة والثاني خمسة اشياء النظر والحذف
 في الرمي والدعاء مع ربي كل حصاة وابتناء على الحج والاستدبار به هذه الحرم وان يكون
 بين الحرم وبينه نحو من عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعاً والرمي واجب عندنا في كل منى
 اليه عند شئ الى صغر الحذف واجبة عند السيد والترك سبعة ايام بالمكسورة وغيره
 احصى ويحصى الجار ويحصى من الحرم وبالحصنة ويحصى المسجد الحرام والمسجد النبوي وهو مكنت
 لا ما لا ينجس والحج ثمانية اشياء هدي التمتع والقارن والكفارة والاضحية والتمتع اثنا
 عشرة الهدي وثمنا اوجد الثمن دون الهدي او الهدي دون الثمن فالاول يذبح منى ولا يجزى
 واحداً الا عن احد حاله الاضحية ويجزى حاله الاضحية عن خمسة وعن سبعة وعن ثمانية
 والثاني اقام مكنته طول ذي الحجة ووجباته وذبح وان لم يتم الاقام ولم يجد خلف الثمن
 عند ثمة ليدفع عنه ثمة الثالث عند محله والثالث يذبح منى عن عشرة ايام بالحج وسبعة ايام
 رجوع الى اهلها ويوم بعد فاته فاته اليوم قبل التزويج ما بدله يومها بعد انقضاء ايام الشتر

فان فاته صوم التوبة واليوم قبله لم يصم يوم عرفة وصام بعد النضاء ايام التشريق وان صام يوم
 التوبة ويوما قبله وصام يوم عرفة عن الدعاء انظر وصام بدله بعد نضاء ايام
 التشريق وان فاته صوم ثلثة ايام صام بعد ايام التشريق متواليات فان لم يصم في ذللك
 لم يجز له الصوم واستقر الهدية في ذللك الى ان يجد ويجوز له ان يصوم سبعة ايام متفرقات
 وان ترك الصوم لم يضر وجب على التبرع عن ثلثة ايام في ذللك السبعة ويشترط ان
 ذللك على خمسة انواع ما يجزئ فيه وما لا يجزئ وبأماه وكيفية الذبح والحق وقسمه اللحم قالوا
 يشترط على بيان الجنس والصفة والافضل ما للجنس ثلثة الابل والبقر والغنم والصفه اربع
 السنين وقام الحلقه والتقريف وان ينظر في سواد ويرقع في سواد ويشترط سواد ونقصه
 في البعد ثم في البعد واد منها الغنم ولا يجزئ من الابل والبقر في ذللك والارحام
 ينما الفضل والفضل في الغنم فلو من الضان فان لم يجد فبنتاه العز والجنه في ذللك
 والثاة ان لم يجد سواها والثاة غائبة اجزاء المرجاء البقر وحجها والموراء البقر
 عورها والجذماء والحجاء والحماء والخصاء والخصاء ما وجد غيره والمزولة ان اشتراها
 على ذللك ويجزئ سبعة اصناف المشقوق الذائب والمنقوب والصحيح واخذ الفتق والبياع
 على السنين فجزئ هذه اربعه اجزاء فجزئ سميها والخصاء ان لم يجد غيره والمزوجة وان سرقها
 من موضع صبيح اجزا والابواب الفضل وان خيف هلاكه قبل بلوغ الحمل ذبح ونقصه على
 الشحني انه وجد وان لم يوجد غنم بالدم وضربت برصه ستا منه او كثر كتاب ووضع عليه
 ليعلم من يمر به انه هدي فان هلك اتم بدله وان انكر الهدى وانما ذللك الى المني ونحو اجزاء
 والثالث اربعة ايام يوم النحر واما التشريق ويجزئ ذبح هديا فتمتع طول ذبيحة النحر والاربع
 ان كان الهدي من الابل فجزئ قائما بعد ما ربط يديها بابين الخفا في الركبة وقام من جاز
 يمينه وطعن في اذنه وتوطى النحر بنفسه ان امكنه فان لم يجد جلوده مع يد الذبح وان لم
 كفاه الحضور وتقبل ان يقرأ وجهته الى موضع واما من المسلمين ثم يقول اللهم منك ولك
 نسبح الله وبالله اسمك اللهم اللهم تقبل مني واذا حظا هديا لواجب ويدي المتع في ذللك
 استجابا والاشتيال بالذباحة شرط للاجزاء والتمنية شرط للوسقاة والدعاء
 سحبت واما الذبح للبقر والغنم وهو من اسفل جامع الجبين وهو قطع الحلقوم والمك

والوجوه

والوجوه وان اذ ذبح البقر عقد يديه وجلبه واطلى ذنبه وان اذ ذبح الغنم عقد يديه وقطع
 جلبه واطلى الاخرى واسلك على صوفه واشتمع دون اعضائه الى ان يبرء وان نوى ذللك
 غصاه به وذكر يمينه سهوا اجزا بالينة واما الخامس فالسنة فيه ان يأكل من هديه هذا ثلثة و
 يجد الى الاضواء ثلثة ويعطى الشاة والمعت ثلثة ولا يعطى الخنزير منه شيئا ويعطى الاخر
 من خاصة ماله ونقد في يجلده او يئذنه ان اراد ويجوز ان يعرق اللحم بنفسه وبأيمه وهذا
 القربان حكم هدي التمتع الذي يذبح واحد وهو اقربانه من الابل والارحام واما الكفارة فان عين ما
 لم يمه زال ملكه عنها فان بلغ الحنجر لم يذبح فقد وفى وان عطش الطريق فجزئ ذمته حتى يمشى
 وان لم يمشى لم يذبح حتى او جلة على ما ذكرناه وبلزعه بالانذار فان عين ذللك
 عنه ولم يمه سوت الى الحنجر ولحمه انما في ذللك فندى بما وجب عليه وان عطش الطريق بعينه
 تربط قدرا جزوا من ركبة الفكة تضيق بالحمل على المسكين فان لم يجد هم اعلم يعرف حاله وان
 نبح كان الوله هديا واما الاضحية فحجتها بغير ذبح ومضاد وبأيمه بغير ذبح وبغيرها
 ثلثة فان كان بغير ذبح وساق الاضحية مع الاحرام واشتمع وتلك لم يجز سبعة ولا اربعة ولا ابدل
 منه وان لم يشع ولم يذبح جاز ذللك وان عات به الطريق لم يذبحه البديل فان ساق ذللك في الحج
 فجزئ وان ساقه في العمرة فجزئ بغير ذبح ولا يذبح بالكل من الهدي الواجب الا ان اجاب اليه
 ونقصه بيمينه وما يذبح في الاضحية جزايات فجزئ بغير ذبح فالحج مطلق ومكروه والافضل
 من الاحسان الشئ من الابل والبقر والحنجر والذبح من الضان ومنه الاواني البياض من
 العفوق في السواد والمحج من الغنم كمن اكله اغلب بنظره في سواد ويرك في سواد
 المرقه ستة الحجاء والغصاء والخرقاء والشقاء والمثالبه والمثالبه وغير الحجى ثلثة عشر
 صنفا الحنجر والوجوه من الحنجر من الحنجر والموراء البنية الموراء والعرجاء البنية العرجاء
 البنية المرض والعرجاء من الشقيقة والكسر الذي ينفذ والنور والجرثا والمصرع والمخفا
 المستأطه والمشتقة لرضى وهذا ويكره التقية بكنى رتبه بنفسه والهدي يذبح من
 الاضحية والجمع بينهما افضل واما الحلق فوفته بعد الذبح من الحنجر او بعد حصول الهدي في ذللك
 وان لم يذبح والحلق للرجال واما النساء فلها التقية بعد اذ غلغله والعروة وغيره
 انما يذبح من يمينه يبر عن الحلق وانما يذبح من يمينه يبر عن العروة اجزاء التقية فان زاد انبت

وقد خلق الله الطواف بعد وان تركه عند الزعم من شاة وان جن من من ولم يخلق ولم يكن الرجوع
 اليها خلق مكانه ونبت شعور اليها ليدفعها وان لم يكن ذلك لم يكن في شاة وان لم يكن الرجوع
 اليها عاد اليها وخلقها ويستحق الخلق ثلثة اشياء الابداء بالناسية من العرق الايمن وال
 ثلثة بالمعطين خلقه والدعاء بالما فور فانه لو كان على راسه شعور من الموضع راسه والخلق
 له ثلاث تحلات فان خلق احد من كل شئ احوم منه الا من الطبيب والنساء فان طاف للزنا في
 حل لم الطبيب فان طاف طواف النساء حلت له النساء ايضا ويستحب ان لا يلبس الخيط الا بعد طواف
 الزياره ونوعين الطبيب الا بعد طواف النساء والتارك والمزلة تحلات بعد خلق من
 ينشئ الا من النساء وبعد طواف النساء من النساء فان فرغ من النساء من النساء حلت
 مكة للزياره البت ولم يجر الزعم لغيره والى بعد عند بعض وعز الخلق في ذلك الزمان
 والمقدم افضل وان اراد دخول مكة يستحب ان يمشي الى الضل والشظف وتقليم الاظفار
 والاضغ من الشارب وان اغتسل بمن جاز وان احل بعد غسل اعضاءه با الماء فانه قد غسل
 فعله اول يوم دخل على سواء من الطواف وكيفية الخروج الى القضاء والسعي بينه وبين المروة
 فان فرغ من السعي عاد الى البيت لطواف النساء فان طاف وصلى ركعتين فقد تم حجه وعمرته ان
 كانت متمتعا وان لا يني متمتعا حجه وقبعت عمرته بفعلها سبوت له من الحج فان فرغ من ذلك
 وان اراد ان يبت مكة للمعبدة والطواف جاز فان بات بها او تغيرها لغير العبادة ولم يملك
 متى لم يفت بها من كل ليلة من الليلتين الاوليتين من ليالي التشريق دم ويستحب للامام الخطبة
 بعد اربعة ايام من ذي الحجة يوم السابع منه ويوم عرفة ويوم الحج ويوم انصر الاول ويعلم
 الناس ما يجب عليهم من الحناسك واما الحناسك في يوم التشريق فانه بيتها والخرج
 ليلالي التشريق منها بعد نصف الليل على كراهية وان خرج بعد نصف الليل منها لم يدخل مكة
 الا بعد طلوع الحج ويستحب ان لا يبيع من ايام التشريق ويرى كل يوم من ايام التشريق ثلث
 حجرات باحدى وعشرين حصاة ويستلق برغوض وندوب والزم من ثلثة اشياء ان يرى
 كل جمعة سبع حصاة ويبدأ بالعظم ويرميها حذفا والندب ثلثة عشر شاة ان يرى من
 المسيل ويبدأ ويكبر مع كل حصاة ويدعو بالمووي في ذلك ثم يقدم فيسأ الطريق
 ويستقبل القبلة ويجعل الله تعالى وينشئ عليه ويصل على النبي وعلى آلته ثم يتقدم قليلا ويدعو

وسئل

وسئل اسئله ان يتقبل منه فانما الاداء ان يرى الحج الثابتة تقدم ورعاها ورعاها فكونا فان
 منها الحج العقبه ورعاها على ما ذكرنا الا انه لا يفت عند ها لا وقد عند الحرمين الاولين وقت
 الرى طول الثبات والفتن في الرى عند الزوال فان رى اليوم الاول رى اليوم الثالث والثا
 على ما ذكرنا فان اراد الرجوع في المنفرا الاول وهو اليوم الثاني من ايام التشريق وقد احل النساء
 او الصبي حالة الاحرام لم يجز له ذلك وان لم يصح له الرجوع بثلثة شروط احدها ان
 بعد الزوال والثاني ان يتفرق قبل غروب الشمس لزمه دم وان تغرب الشمس الثالث وهو يوم
 الثالث جاز له ذلك قبل الزوال والسهو فيه على خمسة اوجه اما ترك رى جميع الايام او
 البعض وترك رى بعض الحصاة او ترك الترتيب او التمتع على الحج فاوله لم يدخل ما
 ذكره بمكة وان رجع الى هذه فان ذكره بمكة او لم يكن الرجوع الى من رجلا كان او امرأة جميع
 اليها ورعاها فان لم يمكنها استناب وان ذكر بعد ما خرج من مكة فضى القابلة ان حج
 واستناب ان يرحل والثاني لم يدخل ما ذكره من الغد وهو يوم وعكة وان خرج من مكة فان
 ذكره الغد قضى وقدم الغائب ويرى بكونه ويرى ما يكون ليوم عند التروك ولم يجز في
 الغائب بالليل الا لأحد اربعة العليل والمخالف والعبيد والرقاة وان فاتته في يوم من
 رعاها جميعا يوم المنفرا الثاني وان ذكره بمكة او بعد ما خرج منها كان حكمه من ترك الد
 كلها وكره بمكة او بعد ما خرج منها والثالث لم يدخل من ثلثة اوجه اما علم عدد ما رى وكان
 اكثر من النصف او اقل ولم يعلم فالاول اتم الرى والثاني والثالث اجماع الرى عليها ويستحب الحج
 المستبته عليها والاربع ان رعاها معكوسه ورى الحج الاول اجزا اعاد وعلى الجرة الوسطى
 وجرعة العقبه وان رجلا والمرأة في ذلك سواء والحامس بلزوم ابتاع الحصى على الحج بها
 وجهه امكنه فانه لم يوقع رى بدله ويجوز الرى عن ثلثة عن العليل والصبي والمجنون عليه
 باذنه ان كان عقله ثابتا ويستحب ان يوضع الحصى في كفه ثم ياخذ منه ويرى عنه وتكبير
 بمن عقيب خمسة عشر صلوة واجبا وطا حلقه الظن من يوم الحج وفي غيرها من الاضداد
 عشر صلوات ولم يكبر قبل يوم الحج وفي الشوارع وعقب لنوافل وهو انه كبر الله كبر الله
 الله الا الله والله اكبر الله اكبر وسه الحمد الحمد مد على ما هدا ولا الشكر على ما اولا نادى
 من لحيته الانعام فان فرغ من المناسل بها جاز ان يقيم بها ان كان له بها امر او لا

فانه ينبغي ان يصلي يوم النحر الثاني الظهر بمكة فان اراد الرجوع من مكة الى اهله وقد مضى من مناسك الحج بمكة جازله فذلك ان الرجوع بمكة افضل لو لمع البيت وطواف الوداع ويصلي في مسجد الخيف من عند المنارة الى ثلثين ذراعا من جبال ثعلبة ومن العيين والسيارست وكعات وان بلغ المسجد الحرام دخله واستلق على قفاه قليلا واستراح وتابكهن العروق دحوله المكعبه هناك وغير العروق يجوز له تركه والا فضل دخولها وان دخلها استحب له ستة عشر شيئا ان يدخلها على سكينه ووقار وبدعوا بالمرسوم ويصلي ركعتين على الرخامة الحمراء بين الاسطواسين وبز في الاولى الفاتحة وهم السجدة وفي الثانية الحمد وبعد ايامها من القواف ثم يصلي في زوايا البيت وبدعوا بالمرسوم ثم يقوم بين الركن اليماني والغرب ويستقبل القبلة ويلتصق به ويرفع يده عليه ويدعو الله يقول الى الركن اليماني ثم الى الغرب ويفعل مثل ذلك ويكثر من التوافل فيها فان خرج من الكعبة دعا بالمرسوم وانزله عن الدرجة ففعل سبعة اشياء استحبها او صلح عن عينية ركعتين والوقوف ويطه بالبيت بين الحجر وباب الكعبة ويده اليسرى ثم الى الحجر ويصلي ركعتين بآذان كل ركن وبذا بالركن الثاني وحتم بالركن الذي فيه الحجر وان اراد الخروج من مكة استحب له خمسة عشر شيئا وهي ان يطوف طواف الوداع ويستلم فيه الحجر وان لم يكن له مكة المستحارة في الخط السابع وبدعوا بما اراد واستلم الحجر ولو لمع البيت وبدعوا بالمرسوم وبآذان ذمزم وشرب منها وتجنب من المسجد من باب الحياطين وبدعوا بالمأثور ونحروا جذا على باب المناجد ويقوم مستقبل القبلة ويقول اللهم اني اتق الله على كماله الاته ويكبر الخروج من الحرم بعد طواف الشتر حتى يصلي الظهر والعصر بها وان اراد الرجوع الى اهله اشترى بدرهم ثم يصدق به **فضل** في يات مناسك النساء المرأة ذات زوج فذات الزوج ثلثة اضراب اهل من الحجج الاسلام او ما وجبت عليها بالتميز واذا ردت الطعق فالاول يلزم زوجها ان ياذن لها فان باذنت لها جاز لها خلافه بل وجبات اعداها زوجها واحد محاربا لم يكن لها ان يزوج دونه ويستحب طهر ذلك وان لم يمسحها احد فحجت دونهم والثاني ان تدرت قبل التزويج او بعده باذنها في حكم حجة الاسلام وان تدرت بعين اذنها لم ينفق قدرها

وكتابت

وانك لا يجوز لها ذلك الا بدعائها الزوج والمعنفه ان كانت لن وجهها عليها رجعة بحكم ذات الزوج الحج المرفوع والمستطوع به من غير اعتقاع عليها واحرامها كاحرام الرجل وانما يصح احرامها دون حلوتها فان تركته طبا منها بآلة لا يصح وجها ومنه الميقات فاما مكنتها الرجوع اليها رجعت واحرمت فيها فان لم يمكنها احرمت منها فان كانت طاهرا طاهرا وسعت وقمرت واحلت فان كان يوم التزويج احرمت فيها فان كانت طاهرا طاهرا وسعت وقمرت واحلت فان كان يوم التزويج احرمت بالبحر وقضت مناسكها فان كان فان حاضت خلال الطواف وقد حافت اربعة اشواط او اكثر وقطع وبني عليه وحجبت من المسجد وسعت وقمرت واحلت ثم احرمت بالبحر يوم التزويج وحجبت من وعرفات فان رجعت الى مكة لقضاء المناسك بها قضت مناسك الحج ثم اتمت الطواف ومكنت ركعتيه وان حاضت قبل ان تطوف اربعة اشواط طهلت متعبها وان بها الاقامة على احرامها والخروج الى منى وعرفات والمنعوق قد حاضرت حجتها فاذ فرغت منا قصتها للزوم قبوله وان دخلت مكة حاضرا فحجتها مثل حكم من تجبى قبل ان تطوف اربعة اشواط فان لم تجبى وامت العرف واحرمت يوم التزويج بالبحر وخافضا لم يجز لها تقديم الطوافين طواف الحج وطواف النساء والسفر فان حاضت خلال طواف النساء او قد حافت اربعة اشواط لم يجز لها الرجوع حتى تطوف فان ارادت الوداع حاضرا ودعت منى الى باب المسجد فان خرجت في الطواف طيف بها واستلمت الاماكن فان لم يمكنها اشادت وان يمكن الطواف بها حاضرا فليها وان لم تقبل الا حرم عنها ولها وجبت ما يجب الاجتناب عنه وسقط عنها ما يلزم الرجل اربعة اشياء كشف الرأس ورفع الصوت بالتلبية والخلق ودخول البيت ومحو زها ما يحرم على الرجل شيئا بسن الخيط والمخلل بالمخل ويحرم للمساخرة دخول المنبر وقضاء المناسك كلها الا دخول الكعبة **فضل** في بيان احكام المحصر المصدود الاضمار بالمرض فان مرض الحاج بعذر ما احرم ولم يقدر على التوجه الى مكة لم يخل اما ساق الهدي او لم يسبق فان ساق بعذر المحل وفصل فعل الحرم الى ان يسلم الهدي فله ان يخل اما حنيف من مرضه او لم يخل فان خيف لم يجره التثنية فان ادرك الموقتين واحدها فقد حج وان لم يدرك جعل ذلك عمره فان كان قد

بمنزلة النساء من قابل فضا وان احرمت بطوع كان العتق تطوعا وان اضره غلظا مثل
ما جرم منه وان لم يغضط احد الا بلغ الهوى له والجل من يوم الحزبان كان حاضرا والمجرون
ببناء الكعبة ان كان معتمرا وينوي ان احل ويحل له كل ما يحرم عليه النساء حتى يخرج من
قابل ان كان الحج من نية ويطوف طواف النساء او يستنفس من يطوف عنده ان كان الحج تطوعا
ولم يخرج او يعتمر في الشهر الداخل ويطوف طواف النساء ان كان معتمرا وان لم يسبق الهدي
بعث بنجته مع احبابه وواعدهم وقتا يذبح فيه فراحل بعد ذلك والصيد بالعدو
ولم يحل ما صلت ظملا او غير ظملا فالاول يحل ان لا يكون له طريق مسلك سواء وقد شرط
على ربه وينوي ان لا يخلل في عتقه القضا ان كان صرورة وهو بالحيوان ان كان مسطوحا
وفي سقوط الدم ان شرط قولان والثالث ان امكنه النفوذ بعد ذلك فان ادرك احد
الموقوفين فقد حج واستتابه قضاء باقي المناسك وان لم يمكنه النفوذ وكان له طريق
مسلك سواء لم ينفذ زاده ليعده او يستتر على ربه لم يحل وان حدث الموقوفين
فقد ذهب حجر وحكمه ما ذكرنا **فصل** في بيان حج المكاتب والعبد والمدبر والصبي
المكاتب مفروط او مطلق فالمفروط حكم العبد في ذلك والمطلق ان ارى بعض مال
الكتابة وكانت الايام بينها حياة مع منة الحج في ايامه بغير ان ذنبيه او بغير ان ذنبيه
فان احرمت باذنه ولم يرجع عن الاذن مع حجر فان لم يمتد المكاتب كان فرضه الصوم دو
الزحج فان عتق قبل الوقوف بالمشور اجز عنه حجة الاسلام وان رجع عن الاذن ولم
يعلم واعلمه وقد تلبس بالاحرام لم يكن رجوعه تائبا وان رجع واعلم قبل تلبسه بالاحرام
او لم ياذن له فيه واهرم لم ينفذ احرامه وكان سيد نفسه في ذلك وحكم المدبر
ملك والبيع المذبح به ولغيره وقد عطل الاحرام اربع والاجنب عما يجيب الحرام الاجنب
عنه وياقوت بقضاء المناسك فان بلغ قبل الوقوف بالموقوفين او باحدهما اجز عنه
عن حجة الاسلام وان لم يبلغ لم يجزى عنها وعليه حجة الاسلام ان بلغ مستطيحا او
وجد الاستطاعة بعد ذلك وان لم يعقد الاحرام احرمت عنه وكبر وجنبه الحرام
وطاف به وسعى ان امكنه وعذر ان لم يمكنه وكل حكم بقية المناسك **فصل** في بيان كبر
المعرة ضربان مرتبطة بالحج وغير مرتبطة فالمرتبطة ضربان اما تقدمت عليه او تأخرت

فالمقدمة هي المعرة المتعصية بها الى الحج والمؤخره هي عرق العتات والافراد فان تمتع بها
اما احرمت في اشهر الحج او في غيرها فالاول لا يجوز له ان يجعلها مفردة الا في ذلك وان
ينوي التمتع جاز والثاني لا يصح وان اعتمر في حجة القرات او الافراد ان شاء احرمت بعد لقضاء
ايام التمتع وان شاء اخر الى استقبال الحرم فان ارادها حتى الى التمتع واهرم منها
وشرط على ما ذكرنا ان الحج وينوي المعرة للحج وليي فان اراد الحرام قطع التلبية وطاف طواف
الزيارت وسعى بين الصفا والمروة اوصلى والحلق افضل وطاف طواف النساء فان كان
الحج واجبا او ندبا كانت المعرة كك وغير المرتبطة بالحج ضربان واجبة بالذم والسند وبالبيها
فالواجبة يلزمها الا بقاء ما في كل شهر وروى كل عشرة ايام واقبل وقاها شهر جب
والرجسية للحج في افضل وبلزم طواف النساء في كل عرفة الا في المجتمع لها **فصل**
في بيان ذبارة النحر وان اراد الرجل الحج وكان على طريق العرف فالاول ان يبذل بيها
النبي وان اخر وبذل بالحج رجوع الى طريق المدينة وزاد فان اذ في المعرس دخله على
كل حال وصلى فيه ركعتين فان جاز ناسبا رجوع وصلى فيه واضطجع وصلى ايضا في مسجد
الغدير ركعتين ان بلغه واعلم ان المدينة حرم ما مثل مكة وحده فابن لا يبيتها في ذلك
غايير الى غير ما ذكره في المدينة فابن الحرم ولا يعرض بجرها ولا يخلج جلاها وينتقل
لدخول المدينة ودخول المسجد والدخول من باب جبريل والقيام عند الاسطوانة
المقدمة والزيادة على ما في مروية فان ذنغ الى المنبر وسعى وجهه وعينيه برمايته
وقام عنده حاد به تقيتيا عليه وصلى ركعتين بين القبر والمنبر فان فيه روضه
من رايضا الجنة ثم ان مقام النحر وصلى فيه ما بذله ثم ان مقام جبريل ودعا
بدعاء الدم فقد روى حاضرا لودعت به مستقبل القبلة لطهرت ثم نارت سبعة
النساء وروى ان جبرها في بيتها وروى ابن بن القبر والمنبر وروى انه في البقيع و
الاصطفاة تنزل في المواضع النكتة والمجاورة في المدينة محجة وكذا رايضا في
المسجد وان عرض له مقام تلتها ايام بها صابها واعتكف عند الاساطين وصلى عند
اسطوانة القبة لعل الاربعاء وقعد عند ها يومها وصلى ليلة الخميس عند الاسطوانة
التي تليها وهي تليها موصلة ووقعد عندها وصلى ليلة ونهار وصلى ليلة الجمعة

احمد

Contact : iabir.abbas@yahoo.com

<http://fb.com/ranaiabirabbas>

وأحداث الكفيرة والبيعة والطائفة البيضاء فإذ التزموا ترك جميع ذلك وهو الصفا جازع عند
خالقنا نبينا من ذلك خذوا من الذمة والضرب الآخر لا يجوز الإقرار عليه وهو من عند
هشام بن الكفار ولا يقبل منهم غير الإسلام فان لم يقبلوا قتلوا ولم يرجع عنهم إلا بعد أن
يسلموا أو يقتلوا على أي شيء والضرب الأول أن يتركوا الصفا قتلوا على يسلموا أو يتركوا
الجزية والصفا أو يقتلوا على أي شيء وإذا قتلوا لم يرد ولا بالقتال إلا بعد أن يدعو إلى
الإسلام من أظهر الشهادتين والأقرار بنوحيد الله سبحانه وعدله والتزام الشريعة بأ
فان أبو الجيع أو بعضه حل قتله ووجوبه لم يخل حال أهل الإسلام ما كان لهم شوكة و
قوة أو كان بهم ضعف وقلة أو توسط عالم فالأول يلزم قتله على النفس وبسبب ما لا يقرب
لا يقرب ما لم يكن الأهم بالاعتداء وكذا لا يرد قتله إلا إذا رأى أن ما لم يذبحه مصلحة
ولا نصبا لحكم الإمام أو في أربعة أشهر إذا رآه صلاحاً وبما تلمه الإمام كيف شاء بمن شاء
أباً لقاء السيرة بلادهم فان تحصنوا قتلوا بكل وجه يكون صلاحاً وإذا لم يخل القتال و
تتسوا بالأطفال وبالمسلمين إن أسروهم جازرهم إن أقصد الكافر فان أصاب لطفه
والمسلم لم يجره إن لم يره الكفار في قتل المسلم ويجوز يقتله بالليل وتخريب المنازل
والقلاع وأحراقها وقطع الأشجار إن اقتضت المصلحة وكذا أن لا يخرج البذر ويجوز بذل
الجمل من دابة على مظهر المسلمين والقتل إذا كان بالمسلمين ضعف ويتحقق ذلك إذا جرح
البذر ولا يجوز قتال النساء ما لم يقتل المسلمين ولم تعاون عليهم والثاني يجوز قتال ما جاز
قتله ومواد عنهم العشرتين ولا يجوز له أن يقتل ما لم يره الكفار في قتل المسلم ويجوز
يقتله البذر قتله في مظهره وما يفهم بما سي صلاحاً والثالث أن كان مكان كل اثنين
من الكفار واحد من المسلمين وجب عليه القتل بها ولا يجوز له أن يقتل منها ومن غيرهم
قتل أو يخرج إلى فئة فقد باء بقبض نفسه وعلى الإمام أن يقتلهم وبما أحرم على حسب
ما يراه صواباً وما لا إمام فلم يخل ما كان الحربي سيرا أو مستعصاً فان كان أسيراً لم يجز
غير الإقام ذمامه وإن كان مستعصاً جاز له ذمام عقد الإمامة لعامة الكفار والمضروب
من جهة أن يعقد له يلمه ولا هاد المسلمين أن يعقدوا له أو يهدوا له عشرة وليس لأحد أن يذم
على الإمام وبهذا حال تبعاً للنقض العقد وإن استند موالى المسلمين ولم يرد موافقاً ولو هو

من فظهم اذا قام قاتلهم لم يجز القتل منهم وورد الى ما منهم ليكون فاحرفا فان اسلم الحرفي دار
الحرب كانت اسلاوة حقا لدمه ولولده الصغار من حبيبي وان كانت حلا وسيت امة واما لم
من الاخذ مما يمكن نقله الى دار الاسلام ولا يجوز العذر بنى عقد له الذمة فان احسن منهم
ببذلهم عندهم وورد الى ما منهم بعد استيفاء كل حق بعد ثلثا والمسلمين منهم **فصل** في بيان
حكم البلوغ اذا نكحت كل ارض تنفع على المسلمين لم يجل من اربعة اوجرة اما تحت عنق او
بغير ذن الامام او سلوهم من غير قتال فاول كان الجمل امله وابا في جميع المسلمين والثاني
كان حكمها على ما شرط ولا يصح ماله الا بعد ان يقبلوا احكام الذمة والذات والذات والذات
الانكاح **فصل** في بيان حكم الاسارى الاسير ثلثا ضرب رجال ونساء وذراير لاجل
ضرباته اما اسير قبل انقضاء القتال او بعده فالاول انه لو سلم كان الامام يحاربين
شعبين قتله وقطع يديه وجليه وتركه حتى يترى والثاني ضرباته اما يجوز له عقد الذمة
اولا يجوز فالاول يكون الامام يحاربين ثلثا شيئا اخذ الفداء والاسترقاق والثلثا
يكون الجهاد بين شعبين الى الفداء واما النساء فملاك بنقل اليه وان كان معها ولد
بلغ سبع سنين جاز العرق بينهما في البيع وان لم يبلغ لم يجز واما الذراير فانه اشكل
امرها اعترفت حالها بالانبات فان ابنت فحق في حكم الرجال فانه لو بنيت فحق في حاكمك **فصل**
في بيان الفتي والغنيمة ومن يتجوزها وكيف قسمتها الفتي في الشريعة ما حصل في ايدي
المسلمين من غير قتال وهو من الانفال والغنيمة ما استغنا به غير من مال وينقسم قسمين
اما استغنا به من المكون والمعادن وقد ذكرنا في كتاب الجند ويستغنا بالغلبة من دار الحرب
وهو ايضا قسمان اما ملك نقله او لم يكن فالاول ضربان اموال وسبايا والاموال
يخرج منها الصفايا بالامام قبل العتمة وهي ما لا نظير من العرس الفارق والنوب المرفقة
والجارية الحسنة وغير ذلك ثم يخرج منها الخوات وهي غايبه اصناف اجرة الناقلة والحي
والثقل والجبال والرحمة للعبيد والنساء ومن عاتتهم من الخولعة والاعراب على
ما يله الامام ثم يخرج الجيش الباقي لا فظهم ثم يقسم الباقي بين من قاتل ومن هوى
حكمه بالسوية للرجال سهم وللنساء ربع سهم وانما لم يكن في سهم مشرقا ولا منصوبا
ومن كان له امر من جماعة اعطى سهم فوسين لائق ويستحق الغنيمة ثمانية المصد للقتال

والطوعة

في بيان حكم
الاسارى

الجهاد

والطوعة والباعة والصفة اذا حضره او كان غرضهم الجهاد او قاتلوا وان لم يكن غرضهم الجهاد
والصبايا المحصور ومن ولد قبل العتمة ومن وصل اليم يحمي للمهد ود قبل العتمة وانفقت
من اسلم مشركين ووصل قبل العتمة وما يؤخذ من الضام به المراكب كان حكمه كحكم ومن
دخل دار الحرب اجزا لعرف استحق السهم والواجع والسبايا في الذراير والنساء وقد
ذكرنا حكمها فان كان فيهم من اسرع الكفارة من ذلاد المسلمين واسترقوا الملق لوليه
بشرطين عرفانه واقامة البينة والثاني ليجم ضد الجاني الباقي للمسلمين فالحقبة وانق الى
الامام وما يحصل من غلوة يعرف في مصالح المسلمين **فصل** في بيان احكام الجزية هذا
الفصل يختص بالبيان غنمة شيئا مما يجوز عقد الذمة له ومن لا وضع عليه الجزية ومن لا يوضع
وقد اخرجنا من سبقنا فالاول اليهود والنصارى والمجوس وقد ذكرنا في الثاني من
اجتمع فيه خمس خصا لا الجزية والدكوة والبلوغ واللال العقل واستاء السنة عنه بائنا
دينه او ماله والثالث ستة نملامة والعبد والمجنون والاهل والضعف والابله والضعف المعذور
الرابع ما يكون به الذي ما غل وقد ذكرنا في الثاني من الامام وخيرة الزيادة والنقصا
عند انه شرط عليهم الصفاة ورضوا جاز بعد استغنا الجزية بشرطين احدهما ان لا يبلغ
قدرا يملك على اقل ما يجب عليهم من الجزية والثاني ان تكون معلومة التقدير اربعة اشياء
الامام وعدد المادة بهم من الرجال والنساء وقد رالت من الجزية والامام وقد
علم الدواب ويضع على الروس او على الاضام ولا يجز بينها والخاص من يتعم مقام
المنابر من نقر الاسلام **فصل** في بيان احكام البغاة وكيف قسمتها الباغ في كل من
جرح على امام عادل وقام على ثلثة اذهب واجد جاز وحضور فالاول ما اجتمع فيه
اربعة شروط كونهم في طاعة لا يمكن تنزيق هجوم الا بالقتال وخروجهم عن قبضة الاسلام
منزوين عن طاعة اوعين وسبايتهم بتاويل سايغ عند فان بانوا بنا وبلدين
سايغ كانوا فاربين واستنهاض الام اياهم للثبات والثاني ما يكون دفاعا عنقت
والثالث اذا كانوا قبضة الامام عن مشقين وانما قولنا ليرجع عنهم حتى يفعلوا الى
الطاعة او يتولوا عنه احدهم فان اقرضوا وكان لم فقتلهم ليرجى ذلك وما جوده العسكر من
الحال هو غنمة وما لم يجمع فلا هله ولا يجوز سبي ذرايرهم بحال **فصل** في بيان حكم الجاهل

في بيان احكام
الجزية

في بيان احكام
البغاة

في بيان حكم
الجاهل

الحارب كل من الظلم الصلح من الرجال والنساء في ابرقت واي موضع يكون ولو بخل حاله من ثلثة او
ما يتوب قبل ان يظفر به قتل ان يتوب او لا يتوب ولا يظفر به فالاول لم يخل اما لم يخل
او جنى بما لا يوجب القود في الحاربة ويحجب المعن عنه حتى اسرقتا والقود في حق الناس الا
ان ينفوا من الحق والثاني لم يخل حتى جناية او لم يخل فان جنى جناية لم يخل ما جنى في
الحاربة لم يخل المعن عنه ولا الصلح على مال وان جنى في الحاربة جاز فيه ذالمات وان لم يخل
واضاف نفى عنه البلد وعلى هذا حتى يتوب وان جنى وضع اقتصر منه ونفى عن البلد وان جنى
المال قطع يده وجرحه ذلمت ونفى وان قتل وعرضه بغير اخطار السلام المثل كان وفي العلم
يخرا بين القود والمعن والدية وان كان عرضه المال كان قتله حتما وصل بعد القتل وان
قطع المجرم اليد او باخذ المال قطع ونفى وان جنى وقتل مقتله من قتل وصل به
يخبره وقطع واحدا من جنى وقطع الفضا من اولادك قطع اليد اليسرى قطع يده
اليمنى لاهل المال وابتا ول بني القطعين وان كان قطع اليمنى قطعت يمناه ففما
ورجله اليسرى لاهل المال يطالب حتى يظفر به ويقام عليه الحد **فصل في بيان الامر**
المعروف والنهي عن المنكر هما من فرض الماعليات باجماع خمسة شروط ان يعرف المعروف
معروفا والمنكر منكرا ويثبت استمرار ذلك من تركته ويجوز تأخير امر وطهيه ولا يورد
الى اكثر منه ولا يكون فيه مضرة من الخوف على النفس والمال له ولا يجرى الا ما يعرف
بشع المعروف من الوجوب والندب والنهي عن المنكر يتبع المنكر فانه كان المنكر فخطوب
كان النهي عنه واجبا وان كان منكروها كان النهي عنه مندوبا ويجيات بالبد والثناء و
القلب ويقدم بالثناء ويعظم ويجوز وبخبره ورجا يقدم الفعل بدال ذلك مقام القول
من الاعراض وترك العقاب له **الحج عنه** فانه يجرى والا زجر فانه يجرى رده
وضربه انه امكنه فانه يجرى وشدة عليه انفع الى التائب لانه ادى الى التمسك بالدين
ما دون ما من له ذالمات فان لم يرد رعي بشي من ذالمات اوصاف مستهنة فيه اقتضت على
القلب ورجا يبرض ما يصير به فيجب وذالمات اذا ويا الى مضرة وانما كرم احد
عما ترك المعروف وارتكاب المنكر فانه يجرى قتل منكره او قطع عضوها لزم
كتاب القضاء والاحكام فصل في بيان صفة القاضي وارب القضاء يتلوه القضاء

سجدة

مراجعة

نقد

منه

له وادعت اوسمعه مناه فان عاد صالح به واعتقد في النبي فانه عاد بموجب المصلحة في التائب
والعقد وله الجارية بنه بنه حكم الحاكم الاول ان ان يستعدى الحكم عليه فانه يتبع وكان قدما
بالحق امصاه وان حكم بالباطل فانه وان استبى عليه لسان المدعي والمدعى عليه والبيضة توفت
الحق ان يتبع له وان شهد له شاهد ان لم يخل حالها من ثلثة اوجها ما عرف حالها بالعدالة
او الشك او استبى عليه فالاول بحكمه من غير توفيق وان كان لا يحكم اصله والثالث بتوفيق
حتى يعرف حالها فان حكم على ظاهر الاسلم ثم بان له في حقها انفق الحكم ولم يخل البيضة من
وجبهين فان كان لها استدعاء وضبطه حرم وجوده لتحقيق المرجح الى التوفيق والوعظ و
البحث للبدنه وان تكن هذه الصفة نفيها وسال كل واحد على حدة عن الكسنة والوقت
والحكاك وغير ذلك من الوجوه فانه اتفقت الشهادات بحسن العدالة ووعظهم فان
تبعوا وقد عدلوا حكم وان جرحوا وجها بالوعظ او اختلفت الشهادات سقطت افعالها
للسائلة رجلين موسومين والبرائة من السخاء والجهل والكيد والحماة واما
باكتساب ذلك من المدعي والمدعى عليه والنهوض واقتل ما يخرج في ذلك ان يكتب ذلك
المدعي والمدعى عليه والمنهوض بقدر الحق ليسهل ما حل المشقة اهل مسجد ها وسوقها
وجعلها دكانا ويومئذ سرا في دفعتين ودفع كل واحد منهما الى واحد فينزل يطلع
عليه الاثنان ولا يقبل التقديلا والجميع الاثنان وبقرينة لفظ الشهادة وقبول
التقديلا بمنزلة الجميع لا يقبل الا منسرا وبسير الى الحاكم ولم يخل حالها رجعا معا بالنقد
او الجميع او رجعا احدهما بالتقديلا والاضا بالجميع فالارجعا بالتقديلا مصر الحكم وان
رجعا بالجميع توفقت عنه وان اختلفا عن مع كل واحد رجلا آخر وارم بالسؤال والنجش
فان رجعا اتمام بيضة الجميع والتقديلا حكم عليه وان رجعا بتمام البيتين اخذ بقول بيضة
الجميع ونزيرت الحاكم شهود لا يسمع من عزم وان دبنا وسمع منها ومن عزمها جازوا
حضر جماعة دفعة افتتح بينهم فخر حجت فرغته استأبى به الحكم وان علم من جاء ولا بداه
وان استبى كسب اسما منهم في رفاع وظلها وجعلها تحتها على عليه فاجبه واصفه فوج
فخر حجت فرغته بداهة واذا حضر حضرات للتداعي لم يخل حالها من اربعة اوجها ما عرف حالها
او ادعى كلاهما ان قد احضر للدعوى والمدعي كل واحد منهما على الاخر دفعة او بدا احدهما با

بالدعوى او ادعى الآخر انه احضر ليدعى عليه فالاول يسمع دعواه ويحكم على مقتضى الشرح بينها والثاني
ان كان لا حدها بينه حكم عليها وان لم يكن ارفع بينها والثالث يسمع من يكون على يمين الخصم والاربع
يسمع من بدأ بالدعوى الى لو يكن الاخر بيضة على ما ادعاه ولم يخل المدعى عليه من ثلثة اوجها
اما يكون اخرس او سكت عن الجواب فقتل او اجاب فالاول لا يخل المدعى عليه من ثلثة اوجها
فاحضره وحكم على ما اشارت منه من الاقرار والانكار والثاني يجيب حتى يقبل وينكر الا ان ينفق
الخصم والثالث لم يخل من ثلثة اوجها اما اقربا ادعاه او يفيك وانكر فان اقر بما ادعاه
وكما نجا فاقبضه بده انزعما وان كان حقا في وجه ذمته امع بالايضا فان ادعى الاصل
من غير حجاب مال قبل منه الا ان ينفق خصمه بيضة على يمينه وان ادعى حجاب ماله لم ينفق
منه الا بيضة من اهل الجرة الباطنة فان ثبت اعتداله على سبيله ان لو يكن ذا حرفة يكتسبها
واسع بالتقديلا وان كان ذا حرفة دفعه اليه ليعمله فاقتل عن قوته وقوت عياله بالحدود
اخذ بحقه وان اقر بغيره ولم يكن ما لا يقبل منه وان كان مالوكا متبعا ان يمانه فان يمان
وكان موافقا لدعواه فالحكم فيه ما ذكرناه وان كان مخالفا له واقر مفسرا مخالفا له من غير
ضمن ما ادعاه وادعى المدعي ان ذلك ايضا يلزم له الزم الخرج وما اقر به والدعوى مخالفا لها
وان اقر بغيره اقر بما ادعى الزم ما اقر به وحكم الباقي بحاله وان لم يصدقه المدعي بما اقر به
كان دعواه مخالفا لها والزم الجواب فان اقر فحكمه ما ذكرناه وان انكر قبل المدعي لك بيضة فان
انعم وكانت حاضرة اقامها وان لم يكن حاضرة قبله احضرها واقامها ونظر في اوجزها
فان احضرها سمع شهادتها فانه اتفقت ووافقت دعواه امصاه وان خالفها سقطت
وان ادعى عيشه بيضة اخذ منه كغيره حتى ينفق البيضة ما فرغته المدعى على ثلثة ايام فان زاد
لم ينفق منه الكسنة فان احضرها قبل النقصا المدعى فانه لم يحضرها برشت ذمته
الكسنة وان قال ليس بيضة قبله فاستزيد فان سكن اقامها وان قال لا اخذني بحقي
قال المدعي عليه تخلف فان انعم قال للمدعي اقر به عيشه فان قال لا اقامها وان قال
نعم وعظمه وحقوقه وعرفه قبة اليمين الكاذبة فان اقر فذلك وان احضره فان
اسقط دعواه وان رد اليمين كان له ذلك فان احصلت ثبته ما ادعاه وان نكل بطل حقه
وان احصلت ثبته ما ادعاه وان نكل بطل حقه وان اطلعت المدعى عليه وشروطه في البيمين انما احضره

له رجوع عليه بعد ذلك بوجه لزم الشرط وان لم يشترط وان لم يبعد ذلك عليه واقام بينه قبل
 منه ذلك وانما انشا المال على بصره وطالبه بفتح فاعاد والتمس ما جرت عليه الحكم حتى يبرأ
 اليه من حقه وانما اقر له على المال وكان المولى بالغا عاقلة حرا غير مجبور عليه ان لم يكن
 وانه كان غير عاقل ولا بالغ لم يسع قراءه وان كان عبدا وصدا فربسته بغير اذن العبد واما
 تسليم العبد وان كان مالا وبه الذمة وكان مالا فانه لا يستدان له ماله وانه كان مالا
 به الجارة وظن المدين كونه مالا وانه الدين استسقى فيه فانه لم يكن مالا واما كونه مالا
 فانه عتقه طوبى له وانه كان مجبور عليه كان عتقه ثلثة اوجه اما ان يباوجه النصاحا واما ان يكون
 مجبور عليه واما ان لا يكون مجبور عليه فالاول يقين منه والثاني لا يسع اقراره والثالث
 يصح اقراره به فانه ثبت الحق باقراره من يصح اقراره وطلب المدعي ان يقر اذ كانت
 اقراره فان كان الى كره عرف المحرقة اشياء باسمه ونسبه ونسبه وبشارة ولا عقله اثبت
 وان لم يعرف توقف عنه الا ان ياتي بينة عاد له فانه المتي بعد ظهور الحال فخصر او حلا وكان
 مع المدعي كتاب كتاب حقه وان ثبت ما حقه بالبيعة اعلم به اول الكتاب وكتب تحت لاشياء
 شهد عندي بن مجلس كمي وقضائي اكتب له محضر وهو ثلثون اتمق وان ثبت الحق بالبيعة
 من شهادة رجلين او رجل وامرأتين او شاهدين وعيبي وذكر ذلك في المحضر والتمس
 انفاذ فانيه فان لم يكن به فهو سجيل ولا يجوز للمالك ان يقبل كتاب حاكم آخر ويحكم به الا بالبيعة
 فانه شهد البيعة على المقتسل حكم به ولم يخل ما ادى المدعي على حاضر بعين عتقه
 او على غائب او ميت او حاضر لا يقر بنفسه مثل المولى عليه فالاول قد ذكرنا حكمه والثاني
 يحكم له بشرطين اقامته بينة عاد له ويدين فانه حلف لم يخل اما يكون الدين به عينا قايمة
 او مبيضا فانه لا يخل بالاول باخذها الى كره وبسبب من ادعى والثاني ان كان المدعي عليه
 مال من جنس حقه فحق حقه منه وان كان من بصره باع عليه وقضى الحق من غنم المتي
 صاحبه الا ان يكون الدعوى على عتق فانه يجوز لو رثته ان يقضى الحق من وجه آخر وثبت
 ما يباع عليه وان لم يكن له مال اصله ذهب فعتقه في الدنيا ان يكتب الغائب او المولى عليه
 بعد ذلك مالا وان سأل من له الحق على الغائب ولم يكن له محضر الى كره ما لم يبد بشوئيه
 ان يكتب كتابا الى حاكم آخر ويحكم له بدراجاة ابها والمساخة القريبة والبعيدة في ذلك سواء

فانه اثبت

فانه اثبت عند الحاكم الا اذا حضر الحاكم عليه وعرفه ولم يخل من سنده اوجه اما اقر به او انكره
 ادعى قضاء او ادعى بينة او جرحا للشهود او انفى البينة او ادعى انه غير المكتوب عليه فالاول
 يلزمه حكم اقراره والثاني يعرفه بالحكم عليه والثالث لا يقبل منه الا بينة والرابع برجل
 ايام فان اتبعها والا انتم الحق واخماس لا يلزم له لانه قد حلف مرة واحدة من لم يخل ما
 لم يصره او ساء فالاول لا يقبل منه والثاني لم يخل اما يوجد من ساء الا يوجد او يكون
 قد مات فان كان وجد ولاه الحكم له بينة بان الحاضر هو الحاكم لم يثبت ما له الى احض
 الحكم عليه لم يسع من المدعي عليه التمسك وان لم تكن له بينة واجزه الحاكم عرفه فانه اقر
 توجه عليه الحق وان انكر ان لم المكتوب له التفرقة بينهما فانه فرق حكم به وان عجز التمسك
 الحاكم المكاتب طلب من بنة فان بين حكم به وان لم يبين توقف عنه وان لم يوجد ان لم
 الحكم به عليه وان مات وامكن ان تكون العاقله بينها فالاشكال بحاله وانه يمكن الحكم
 على الحق فان التمسك من الحاكم الثاني كتابا الى حاكم اخر كان له بعد اشدادة دون الحكم وانما
 بينة يذالك قدر ما يجوز فيه يقول الشئانه على الشئانه وهو مبسر يوم للذات والحيضا
 فانه يقض الحق له من الكتاب ان لانه الحق دينا وله دين هدية كان عينا **فصل** في بيان سماع
 الشاهد وكيفية الحكم بها الحق كان على ثلثة اوجه اما يكون ثلثة مسلمين او اربعة او يكون
 احدهما مسلما والاخر مائلا فالاول والثاني يلزم التسوية بين الخصمين والثالث يرفع المسلم
 عليه ولا يجوز للمالك ان يثبت اشياء ان يصح باخذها في غير موضعه وتلقي احد الخصمين ما
 يضر بالآخر والاشارة على احدها بيمينه ما قصه له من اقراره او البينة او غير ذلك
 الا ان يثبت الحق بحق واحد تعاقب فانه يجوز له ان يبنه على ما يسقط الحق ونفسه ان شاهد
 بالادلة يثبت شهادته وتدينه انما يقع وتعين احدها من الحب وان زاد احدها
 بالخطاب وصانعة ويلزمه حنونة اشياء التسوية بينهما في المجلس والنظر والحمد باسبغ وبها
 في الدين وعلمها من تكون له حجة من ابرادها والتوكيل على من لا يهدي لا فاقته حجة وقدر
 الشهود اذا لم يكن لها سداد وضبط والتوقف عن الحكم اذا اشبهت عليه حكم الحادثة او
 لشهود واذا جلى الخصمات بين يديه وسكتا قال لستكم الذي منكم فانه قضى بين خصمين
 تحول عنها الى غيرهما وان كان لها عتق دعوى حقوق من طلي واحد على واحد وكلوا باجمعهم

وكيفية
 بيان سماع
 الشاهد

وكذا واحد اوتدعى عليهم وتوجد البينة جازة لا تقصير بها واحدة للكيل والاشح لا يكون
بواحدة ولا يجوز سماع المدعى بمجرده الا بالوقية وانما يجوز الدعوى على الدين بثلاثة اشياء
على الحق وبسنة ايشاء على الميت فالتلاوة قدر المال والخمس والنفقة وربما احتج الى وصف
بائع اذا اختلفت النفقة مثل من المدعى مائة درهم فاذن ولا بين الصحيح والعلة فتفاوت
لن مبيان لذلك واما السنة فالتسعة التي ذكرنا وبيان مائة واثبات تركته على البقين
يؤيد المدعى عليه ويجوز ان يدعى بمائة الصفات اذا امكن صحتها او بالقيمة اذا لم يمكن
وان كان عينا فالعلة لم يخل من ثلثه او جرة اما تكون من ذوات او من افعال او من ذوات
البينة او افعال بالذهب والفضة فالاول لا يجوز بالوصف وان كان بالقيمة والثاني
ان كان من افعال فلهما معا فزعمها بالهبات وان كانت من افعال فزعمها بغير
حسبه فاذا حوت الدعوى والمنس الجواب طالبه برالحاكم فان سكت حسبه حرم عليه
وان ثبت الحق لم يحكم به الا بالتماس صاحبه والحكم ان يقول حكمت او قضيت عليك
او اضمن فانفت لعلك او ان تترك وان كان موضع بين وعرف المدعى ان كان الحاكم
لجانبين ان يكون وبين ان يقول لك بينة لم يعرف قال لك بينة وان عدل الشهود قال
للمدعى عليه لك جميع فانه انما اجله ثلث وتكفل به انه المنس خصمه وان قال جميع اجمع
عليه الا بالتماس من الحق وان جميع البينة قال زدت في الشهود وهو ان الشهادته و
ان لم يجمع الشهود والمنس البينة لم يكن له ذلك وان عاتب بينة بينة بعيدة او عجن
منها لم يكن له طلب الكفيل ولا له البينة او التخليه وعرف الحاكم ذلك وان طالب
بدين فدين لم يخل حله اجله بكفيل لم يكن له ذلك ايضا ولا يتخلف بغير التماس
من المدعى فانه التمس عليه فان حلفا سقط دعواه على ما ذكرنا فان نكل فادله ثلثا
ان حلف والاجعلتك فاكله فان حلف بفته فذلك وان رد فقد ذكرنا حكمه
وان اصررت على خصمه فاذا حلف ثبت حقه والحق ثلثه فان كانت له لم يحكم بها
على الغائب وان كانت لنا سحكم على ما ذكرنا وان كانت له سحكم وجب ولنا
من وجب حكم على الغائب التماس وذلك من الشقة ويجوز للحاكم ان يكون الحكم
بعلمه بصفاته التماس والا فام في جميع الحقوق والحكم لم يخل اما بين حكمه او بين فان

بيان احكام البينات

اخبر وقال حكمت لثلاث بكن او اقسمي بكذا وشهد له شاهدان عندي بكذا فمكت لم يقل قوله حال
وتمتته وان انني والبا او من ولا وقال حكمت بكذا وحكمت به حكم لم يقل قوله ولم يكن في حكم
شاهد من قال اقسمي بكذا كان شاهدا **فصل** في بيان احكام البينات وكيفيتها
البينة على المدعي واليمين على من انكر فالبينة على المال او على ما يكون المزمع منه المال احد
اربعة اشياء شاهدان وشاهد وعين وشاهد وامرأتان وعين فان قام شاهدان
لم يخل بين ان يقدم احدا ومنهم امرأتان او حليف فان تدعى اثنتان عينا فامته لم يخل من
اربعة اضرب اما كانت في ايديها معا وفي ايدي احد هما او في يد يحداهما او لم يكن في يد
احدهما فالاول اربعة اضرب اما يكون لكل واحد منها بينة على سواء او تحلف احدهما
الاخرى بوجرا وبينة لاخذها او تكون لاخذها بينة فان تساوى البينات كان المدعي
بينهما قضيت وان احتسما لم يخل من ثلثه او جرة اما تكون احدهما مطلقة والاخرى مقيدة
والحكم للمقيدة او تكون احدهما عادلة والاخرى غير عادلة والحكم للعادلة او تكون احدهما
الشرع والتساوي بين العدالة والحكم لاكثرهما عددا وان لم تكن لاخذها بينة وتساوا كان
بينهما بضمان وان كانت البينة لاخذها كان العي لم والثاني لم يخل اما يتكبر ملكها
ولا يتكبر فان تكبر ملكها مثل الاواني المصنوعة من الذهب والفضة والنجاسات اشياءها
وكان لكل واحد منها بينة على سواء ففي لصاحب اليد وان كانت البينة لاخذها ففي له وان لم تكن
لواحد منها بينة لم يتوجه المدعي على صاحب اليد غير يمين وان كانت العي مما لا يتكبر ملكها
لم يخل من من سبعة اوجه اما يكون لكل واحد منها بينة مطلقة ومقيدة بالتاريخ او تكون
احدهما مطلقة والاخرى مقيدة او لا تضاف مقيدتين بالاضافة الى البيناع او هيبة او عا
من واحد ومن شخصين او تكون لاخذها بينة فالاول حكم اليد الحجة والثاني في البنا
الباقي والثالث البينة المقيدة والرابع لصاحب اليد والحاصل ان كانت الملك وقت
تسأل من انتقل منه اليد الخارجية وكان له وان لم يكن لصاحب البينة والسابع
شرايين صاحب عزمي والثالث من السنة الاول لم يخل من خمسة اوجه اما ارعاهما
اليه او لم يدعهما وكان لكل واحد منها بينة على سواء وخالفته احداهما الاخرى او كان
لاحداهما بينة او لم يكن لاخذها بينة فان ارعاهما صاحب اليد لم يكن لغيره ما فيه الا

بداية له فلو كان له قلع وانه قال قضيتك كذا ولم يقل منها لم يكن اعتراها با
 وكان اعتراها بما ادعى قضاء **فصل** في بيان اعداد المدعي وبزها البينة ستة انواع
 احدها شهاده حشيين رجلين وذلك في موضعين روية الهلول مع فقد علة في السماء
 لينة شهن رضات في احد الروايتين والتسعة وثلاثين شهاده اربعة وذلك في
 ثلثة مواضع الزنا والوطاء وكسح ونالها شهاده رجلين وذلك في اربعة مواضع
 في الحدود وسوى ما ذكرناه والطلاق والنكاح ورؤية الهلول اذا كانت في السماء علة
 واربعا شهاده رجلين او رجل وامرأتين او رجل ويمين وذلك في موضعين في المال
 وما كان وحيلة المبر وخا سبعا شهاده اربع نسوة وذلك في ستة مواضع الرضاع والو
 والعذر والميضي والناس ويعوب النساء التي تكون تحت الثياب مثل البرص والبرص
 والقرون وسبعا شهاده اربع نسوة او ثلث او امرأتين او واحدة وذلك في موضعين
 الوصية واستلله شهاده النساء اربعة مواضع وقد ذكرنا موضعين والثالث يقبل
 البصيص فان شهد اربع على وصيته واستلله جيب قبلت وحكم لها وان شئت ثلث قبلت في ثلثة
 ارباعها وان شهدت اثبات قبلت في النصف وان شهدت واحدة قبلت في الربع وذلك
 عند عدم الرجال ويقبل شهادتهن مع الرجال ومع اليمين اذا لم يكن رجال وهو في موضعين
 في المال وفيما كان وصلة اليد واربعا يقبل شهادتهن مع الرجال ولا تقوم فيه اليمين **فصل**
 شاهد وذلك عنهما احداهما ان تشهد امرأتان مع رجل بالقتل ويجب بثلث الدية
 دون التوبة والاخر في الزنا والسحج فان شهد ثلثة رجال وامرأتان باحدهما ان
 الرجم على المحض وان شهد رجلان واربعة نسوة على المحض ثم الجلد ودون الرجم
 وما يقبل فيه شهاده النساء مع الرجال فقد ذكرنا ولا يقبل شهاده النساء مع الرجال
 في اربعة مواضع الحدود وسوى ما ذكرناه ورؤية الهلول والنكاح والطلاق **فصل**
 في بيان تعارض البينتين وحكم اقربهما كلاً من شكل فبينة القرعة وتعارض البينتين
 بشكل وانما تعارضهما اذا شهدت احداهما على الضد بما شهدت به الاخرى من غير تداخل
 لاحدهما كما فاذا اتى الشاهدان في غير موضع واختلفا لم يقبل من اربعة او جدها اختلفا
 في قدر الدار والمدة او جنس الأجرة او قدرها فالاول الا قال صاحبها كرسية منها البت

بيان اعداد المدعي

ضعين

بيان تعارض البينتين

الغلا بئزق وقال المكي يجمع الدار واقام كل واحد منها بئزق مؤرخة لم يخل من سنة او
اماتى والبنيان من جمع الوجع او سبق تاريخ بئزق صاحبها او تاريخ بئزق المكي اول
يكون لاخذها بئزق وكانا عييل العقد وكان في انشاء العقد وكان لاخذها بئزق فاما
لاول تعارضت بينهما والثاني يلزم المكي عنود والثالث كان الكل بئزق وارجح
لخالفنا وفتح الحاكم بينا العقد وشراد والخاص مخالفنا وانفس العقد الباني حكم
باجرة المثل فيما مضى وان كان بعد انقضاء المدخ فخالفا وفتح العقد وسقط المستى
ولزمنا اجرة المثل والسارس يكون الحكم لصاحب بئزق والثاني ان ادعى صاحب
الدار شهر والمكي شهرين لم يخل من اربعة وجدها يكون لكل واحد منها بئزق على حواء
او سبق تاريخ احدهما البئزق او عربنا من التاريخ او لم يكن هنالك بئزق فالاول تعا
فيه البنيان والحكم فيه للفرقة والثاني يكون الحكم للتاريخ السابق والثالث تخالفنا
فيه وحكم باجرة المثل والرابع حكمه كذلك والثالث والرابع مع من التفتة الاول
يكون بينهما البئزق على المدعى والبياني على من انكر فان اقام كل واحد منها بئزق على
تعارضنا والحكم فيه للفرقة وبأبى الاحكام على ما ذكرنا وان ادعى كل واحد منهما
ملكته عين في الحال واقام بئزق على سواء تعارضنا وان كان عينا في يد انسان واحد
تخصات عليه بانه اشتراها من بئزق واقام كل واحد منها بئزق على سواء تعارضنا
وكل موضع تعارضت فيه البنيان فلا بد فيه من الفرقة فمن خرجت فرقة وحلف
كان الحكم له فان اقرعت بئزق على صاحبها فان حلف احد وان امتنع كان المدعى
به بينهما على ما ذكرنا قبل **فصل** في بياض دعوى الميراث انما مات انسان وحلف
وارثا حرا واخر فلو كان مفتق الملوكة بعد وفاته لم يخل اما كانت الوارث الحر
واحد او اكثر فان كان واحدا لم يرث مع الفتق بحال وان كان اكثر من واحد واقسمنا
الميراث فكذا لك وان علق قبل العتمة ورث معها وان وارث حليما واخر كالمسلم
يرث مع المسلم الكامن سواء كان المورث مسلما او كافرا فان ادعى الكافر كسر الملوكة
لم يكن لدعواه فائدة وان مات وخلف وارثين وادعى احداهما ان كان مسلما او
حال وفات المورث وحده فله الآخر وادعى هو ابنا لنفسه ذلك ولم يصبه فله

فان اقام بئزق على ما ادعاه والا كان الميراث للمتنق على اسلامه فانه الميراث عليه كان له ذلك وان
ادعى العارفين تقدم موت المورث والاخر تأخر فلكان القول قول من ادعى التأخر الى
لم يكن بئزق على التقدم وان ادعى البنيان انه وارث فله وفد مات واقام بئزق على انه
وارث ولم تشهد على ان لا وارث له سواء فان كان المدعى ذا فرض اعطى البئزق مثل
الاب والام والزوج والزوجة حتى يتضح الامر واليقين انك سهميه من الميراث فان
ظهر له وارث سواء بمن يجهم من السهم لا عمل الى الادون فقد اخذوا حقهم
واخذ باقي الوارث الباقي وان لم يظهر وارث سواهم اعطوا تمام حقوقهم وان لم يكن
المدعى ذا فرض لم يعط شيئا حتى يتضح الامر فان شهد البئزق الكاملة بالوارث لم
سواء اعطى الجميع التركة وان ادعى انه وارث واحدها غائبا ولا وارث له سواها واقام
بئزق على اعطى نصف الميراث فانما حضرا لغائب وادعاه اعطى النصف الاخر وان لم يرد
التي بنى المال ان كان المال وجد في بيت المورث حتى يتضح الامر وان حلف في
يد غيره من عليه وانما اعطى منه حصوله جميعا شيئا لم يعط الا بكيل ومن ادعى ميراثا
وحفي امر ورثة واستبته واقام بئزق على انه وارثه فقط او مع غيره حاضرا كان غائبا ولا
البئزق كاملة ولا حتى اخذ بئزق في الحال لم يعط الا بكيل **فصل** في بياض دعوى النسب
ان ادعى الانسان نسبا لم يخل ما ادعى انه ولد له او اوجه عموته او خولته او اخوته
فالاول لم يخل اما ادعى بنيا شرا او بنيا شرا فان ادعى بنيا شرا لم يخل من ثلثة وجوه
اما ادعى بنيا شرا او بنيا شرا حرم مشترك فالغرض المنفرد بنات اما كان الولد
صبيا او بالغ فان كان صبيا قبل منه ان لا يمكن له نصيب معروف وان كان بالغ او
مراهقا واقام بئزق فكذا لك وان لم يقيم بئزق قبل منه بنيا شرا فله اياه وامكان
ان يكون ولدا له وان ادعى بنيا شرا امة حرم مشترك واقام بئزق قبل منه ويكون
ذلك بشبهة عقد ويقع في موضع واحد وذلك انما وجد ليل على فراشه امرأة فاعيه
فاعتقد انها زوجته وطبها وان ادعى بنيا شرا امة مشترك اقرع به ذلك فمن حن
فرعته من الزكاه الحق به وعزم الباني في بئزق الامة والولد على قدر نصيبهم وذلك انما
كانت امة بن شرا كاه فوطو شرا لا طر واحد وعلقت وان ادعى بغير فراش ما ادعى



اليمين

افهمه واذا اراد تخلفه انما توجه وضع يده على المصحف عرفه حكما وصلته بالايمان الى اسماء الله تعالى
على ارجل ثم عليها وجه المآ في يمينه وامر بشرب جاذبات شرب فقد حلفت وان ابى الزم الحلف
وارجل اذا كان حيا احضر على الحكم انما توجه عليه اليمين وحلف فيه وان كان ميتا وامكنه
من غير ضرر فذلك وان لم يمكنه حلف فيه فقل له المرأة اذا كانت بارزة فحكمها حكم الرجل
وان كانت مخدرة بعثت الى كل اليما من حكم بينها وبين خصمها في منزله فانما توجه عليه اليمين
حلفها في يمينها واليمين يتوجه على المتكلم اذا لم يكن للدينية وقد يكون في جنبه المدعى
له يمين لم يرضها اذا مررتين بها يحكم فيه بشاهد ويمين ولا يخلف الا بعد فقد بل شهود
وتدخل اليمين في حقوق الناس الا يغرر ما كان حقا من جرح حقا وحفاظ الناس
وجرحه خذ فيه اليمين في حق الناس دون حق الله تعالى كالتسرف في الخرافة على فعل
نفسه او فعل غيره فالاول حلف على القطع نفا واثباتا والثاني حلف في المباشرة على القطع
وفي النفي علم العلم واذا استخلفت والتمس الجواب من المدعي عليه لم يجز ما استخلف المدعي
والمدعي عليه انما توجه عليه اليمين فالاول لم يمين الجواب على النفي ولا اليمين وكذا اذا كان المدعي
مشمولا على معنى الدعوى وكل حكم اليمين والثاني لزمه اليمين على النفي واليمين مقدمة على
يمين المدعي اذا نكل المدعي عليه عن اليمين لم يستفت حكم النكول ورد اليمين على المدعي فانه
استفت حكم النكول ورد اليمين على المدعي فان نكل استفت حكم النكول ان لم يستعمل باقا
بينه او حلف او نظيره حساب آخر فان تقلل بشئ من ذلك احضره حلف الحق وانما
استخلف لم يبي الرجوع الا برضا من تخلفه واذا اقام شاهدا وقال لا اخار اليمين سقط
منه فان ادعى ثانيا في مجلس آخر ونكل المدعي عليه عن اليمين اورد ما عليه كان لرد الحلف
وان ادعى توجيرا الحق صار عدليا وكان عليه البيعة واليمين على صاحبه ولم يرد اليمين
بنيان الشهادت الشهادة اجابته ثبوت الحق لواحد على غيره او لم يجران يكون على
غيره وقد يكون شهادة البيعة بدل من اليمين لاقتضاه اولاهد الشاهد بين يمينه فيه
بشاهد ويمين والشاهد احد عشر شهيدا مسلم حر وملك وولد وام ولد واحد
الزوجي وصبي وامرأة وولد الزنا وكا من قالمس الحر فتقبل شهادته اذا كان عدلا في
ثلاثة اشياء الدين والمروءة والحلم فالعقلانية الدين الاجتناب من الكبار من الاخر على

باب الشهادت

فصل

بعض

بشبه العقد وبعضها فان ادعى فيبيته عقد واقام بينه قبل منه ويقع ما نالك في قلته مواضع او
امرأة قد عقد عليها الظاهر الحال انما زانت زوجا وثابتا يكون بوطي امرأة قد عقد عليها
عقدا فاسدا وقد وثقها آخر وقد هو عقد ايضا عليها عقدا فاسدا وثابتا يكون بوطي امرأة
قد عقد عليها عقدا فاسدا بعد ما طلقها من عقد عليها عقدا فاسدا وولدت لآخر من ستره
من وطئ انما ولكن كون الولد من كل واحد منها وثابتا فان اقام كل واحد منها بينة
على سواها تقارضا واقع بينهما وان كان لاحدها بينة الحق به وان لم يكن لواحد منها بينة
اقرع بينهما وان ادعى بغير عقد لم يجز ان يكون صبي او غير صبي فان كان صبي ولم يكن له
نسب معروف الحق به وان كان بالغ او مراهقا واقام بينة او صدقة وامكن ان يكون
ولده قبل منه والثاني ان صدق من ادعى فيبيته قبل منه ذلك فصل في بيان تدعي
الزوجين في مباح البيت اذا اختلف الزوجان او من بينهما في مباح البيت لم يجز ما
كان في ايديهما معا او يدا حددها فان كان في ايديها وكان لكل واحد منها بينة خالفا
وشتم بينهما وان لم يكن لواحد منها بينة وبطلت احدىهما كانه وان صلح على ما كان بينهما
وان كان لاحدها بينة حكم له وان كان يدين احدها كانت البيعة على البعد الخارجية واليمين المنسبة
فصل في بيان احكام اليمين وما يتعلق بها اليمين في الدعوى على بينة المخالف
اذا كانت الخالف معسرا فانما تكون على بينة ويجوز له ان يخلف انه لا يلزمه بشئ ما ادعى عليه
ونوع الخالف والخالف ضربان مسلم وكافر وكل واحد منهما ضربان احرس وناحق والنا
رجل وامرأة مريض وصحيح وتؤكد الايمان بالصدد وجوبا وبالزناات والحكام والمعا
وسننهما واللفظ استجابا فان تعدد يدخل في التاخير والتاكيد بالزناات حلف في
الافوات الشريعة وبعد الصلح المفروجات وبالمكان ان يخلف في اشرف المباح في كل
تلب والتاكيد باللفظ ان يخلف بقوله والله الذي لا اله الا هو عا لغير العيب والشهادة ان
الرجيم الطالب الغالب الضار النافع المذكر المجهل الذي يعلم من السر ما يعلم
من العلانية والواجب قوله والله لا يمين بغيره والله تعالى بغيره الله الحسنى وصفاته
العليا والكامر بما يراه يمينا وبما يكون اروع واصح والاخر من يتوصل اليه الى معرفة
افراد وانكارة والى تعريفه حكم الحادته بالاشارة واحضر على الحكم ما تم اعراضه وامكنه

فصل في بيان تدعي

فصل في بيان احكام اليمين وما يتعلق بها

فهامه

القصاص وفي المروءة الاحتساب عما يفسد المروءة من ترك صيانة النفس وقد جليات ولحقلم
 المبلغ ولكال العقل ولا يتقدم في قبول الشهادة احد عشر شيئا فانه الصنعة والبداهة
 وان اقامت بالقرابة والعزوة انما كانت بمنزلة هرة والطعن في الناس انما كانت بتدبيرها
 به الحنكة وللمعنى انما انت صاحبها ولم ينجح به الا باثبات الى الزيادة في تحملها بصيرا ثم
 جان من شهادته في كل شيء انما انت والصحة وبولق بول قوله صاحبها والصحة والعبودية
 الاعلى سيرة والولادة في الزمان انما كانت الشهادة قبله صغيرا ولا تقبل شهادة عنه فقد
 شهادته من يحسن فقهه بشهادة من لا يفهمه مثل الغريم انما شهادته للمعالي المحمودة والسيد
 شهيد لعدله والمأذون له في التجار والوجه انما شهيد للوجه فيها هو وصيته في ما دام
 اليد امر الوصية والوكيل انما شهيد لوكيله فيها هو وكيله فيه والاجير انما شهيد المستاجر
 ما دام معه ويجوز شهادته بهم في غير ما ذكرناه انما انما تصفته من تقبل شهادته اربعة
 نقد لا اربعة ولا تقبل عليهم شهادة الخدوف والعدو والعدو من يري باحدة من هؤلاء
 ومن قطع طريقه لمن ادعى عليه القطع والمملوك انما كان بصفة العدالة تقبل شهادته على
 حد شهادته الحر الا على سيرة بقدر ما تحريره وتقبل شهادته من لا تراه والوكيل
 شهادته لا يثبته ولا تقبل عليه انما شهيد معه عدل اخر والاخ والاخ لك وحكم ان
 على ذلك والصحة انما كان موافقا وهو ان بلغ عشرين سنة فضا عدا تقبل شهادته في
 القصاص والسجاج لا يبرأ ولو خذ بول كلامه وان كان غير ذاهق لم تقبل شهادته في حال
 فان تحملها صبيها وبلغ وذكر تقبل انما كانت اهله او لك الفاسق والكافر اذا تحملها
 ثم تاب الفاسق واسلم الكافر ومرة قد ذكرنا حكم شهادتها قبل وكذلك شهادة
 ولد الزنا **فصل** في بيان شهادت الفاسق الفاسق ضاربات قاذف وعرقاذف
 والقاذف ضربات اما قاذف زوجته او غيرها فان قاذف زوجته او حقيق باربعة
 شهود اولاهن لم ينفق وان لم ينفق ولو بلا عن نفق وان قاذف غيرها وحقق
 لم ينفق ولا نفق وان قاذف لم ينفق لم يقبل شهادته حتى يتوب والتوبة فيه سريرة
 حكمة فالسريرة فيها بينه وبين الله تعالى وهي ندم على ما فرط فيه والغرم على ترك المعاودة
 الى مثله والحكمة انما كان فيها بينه وبين الله تعالى او كان باقاة كانت اوصافا قال الخد

في بيان شهادته

حرام ولا يعود له مثل ما قلت واصح العمل بالصفة ما قال والله كان لا ذبا قال كذبت فيها قلت
 اصلح العمل وعملنا فاذف ضربات اما انك بمعصية الله تعالى ولم تحمل بالناس اوارك
 معصية ولم يبرح الا اول توبته التي وعنه واصلاح العمل بصفته مع الندم على ما فات و
 العزم على ترك مثله المستقبل والثاني توبته التي وعنه وبرد المظلة فان قاذفها
 سلم نفسه من ولي الدم فان غضب ما لدر واستحل من صاحبها او صالح وان قاذف لم يحل
 منه وان ضرب او جرح افاذ من نفسه وان تلفت بالاعزم واصح العمل بالصفة للجميع ولا
 وراي جميع ما ذكرناه **فصل** في بيان تحمل الشهادة لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد
 ان تحملها وهو ما عر بها والعلم بحصول ذلك باحد ثلثة اشياء بالمشاهد وحدها وبالسماع
 والمشااهدة معا وبالسمع والا ستفادته فاما هذه يتعلق بالافعال كالقتل والسرقة
 والزنا وشرب الخمر والرباع واشياءها فان شاهده شيئا من ذلك وعلم حقيقة فقد
 تحمل شهادته وجاز له اقامة الشهادة على حسب ما شاهده وقد تجلها منها اذا ادعى **متناع**
 منها المضياع حق من حقوق المسلمين ولم يؤدعها الى غير غير سخط على الشاهد
 وقد تجلها اذا ادعى اليه من ذلك وقد يكون اذا علم اولئك انه بره شهادته وعلى هذا
 لو ادعى احد آخر بتصرف المالك في دار او بضيعة او غيرها من غير ما ذكرناه فانه جاز له
 ان يشهد على تلكه والسماع والمشااهدة معا يتعلق بالمعقود مثل البيع والقرض والسلف و
 الصلح والاجارة والشركة وغيرها فان شاهده المتعاقدين وسم كلام العقد منها وغيرها
 بالمشاهدة بعضها جاز له ان يشهد بذلك اذا حضره يقول انما شاهده هذا الشيء الفلاني
 من هذا كذا وان غابا او غابا احدها لم يجز له ان يشهد على الغائب الا بعد حصول العلم
 بثلثة اشياء بالعين والسمع فانما علم ذلك وكان ذا كمال الحال وكان معه عدل
 آخر ولا يلزم ان يكون ذا كمال حاله اقامة الشهادة على ما ذكرناه والسماع والاستفاضة
 بسبعة اشياء بالنسب والموت ولعمق الوقت والمالك المطلق والمكاه والولاء ويجوز
 ان يشهد بذلك مطلقا من غير ان يبري الى احد بشرطه ساعة على عدلين فضا على
 وبناعه واستفاضة الناس وانما تحمل شهادته لم تحمل اقا تحمل على افراد وعلى شهادته
 فان تحمل على افراد لم يحمل ما يحمل على رجل او امرأة فان تحمل على رجل وامرأة لم يحمل الا بعد المع

بيان تحمل الشهادة

سنة اشياء بعينه حتى يمكنه الاقامة عليه حاضرا واسمها وسند من يمكنه الاقامة عليه غائبا ويكونه بالغا
 عما فلو جاز الاقامة فان لم يقض ذلك وعمره عدل جازم ولم يقم شهادته انما الوجه
 الذي تم على امره فذلك ان كان اسقط المرأة ونظر النكاح العدول ليعرفا حاله احوط
 وان قيل لها على الشهادة جازية غير حق الله تعالى ما لم يتجاوز دبر واحد ولم يكن المخلو
 ما جاز ثلثة اوجبه بالاسترخاء والسمع من شاهد الاصل وهو يشهد بالحق عند الحاجة ويشهد
 به او بغيره الى سبب وجوبه ويجوز ان يشهد بما شاهده من كل واحد اثنان فان شهد
 اثنان على شهادة جاز ولا يسمع الشهادة من النزع مع حضور الاصل فان غاب الاصل
 او كان به حكم القاضي جاز وهو ان كان مريضا او قسورا او قسرا عليه اخصوا وان شهد
 النزع ثم حضر الاصل لم يخل من وجهين اما حكم الحاكم بشهادة النزع او لم يحكم فان حكم
 وصدقه الاصل وكان عدلا فقد حكم وان كذبه ونسأ وبأى العدالة نفى الحكم وان
 نقاونا اخذ بقول اعدائها وان لم يحكم بقوله سمع من الاصل وحكم به وان لم يحضر الاصل
 ونفى حاله بنفى ولم يحكم الحاكم بشهادة النزع لم يحكم بها وان حكم لم ينقض وان نفي
 بغير النفي حكم بشهادة النزع **فصل** في بيان حكم الرجوع عن الشهادة اذا رجع الشهود
 عن الشهادة لم يخل من ثلثة احوال ارجع كلام او بعضهم قبل الحكم او بعده قبل استيفاء
 الحق او بعده فان رجعوا قبل الحكم بطلت شهادتهم وان رجعوا بعد الحكم قبل استيفاء الحق
 نفى الحكم وان رجعوا بعد الاستيفاء وكان الحق بالادلة وقد بقي رده على صاحبه وان
 وان نكح من الشهود وان رجعوا كلهم عن النكاح والنكاح على النكاح من الرجل وان رجع
 بعضهم عن نكاحه وان كان الحق هذا او قضا صا وهذا الحدود او المقتضى لم يخل
 اما قالت البيه اخطانا او نقدرنا ولم يعرف ان يسل او لم يسمعوا الجمل قال اول الزم
 الدية لحققة والثاني تعلق الدية والثالث تحميمهم القود وان قال بعضهم اخطانا و
 بعضهم نقدرنا لم يزم المحض الدية بالحساب والمتعد القود على ما سذكرها في كتاب
 القضاء اشياء اسمها مع الحكم الجراح والارواح وان شهد على الانسان بالسرقه فنفق
 فوجها باخره وقال قد وهما والشارق هذا غزما دية زيد المقتطع ولم يقبل شهادتهما
 على الثاني وان شهدت بالظلمة قضا عندت المرأة وتم وجهها آخر ودخلها ثم رجعا

باب في النكاح

عذرا وعزما المهر الثاني ورجعت المرأة الى الاولى بعد الاعتداد من الثاني **فصل** في بيان الحي
 التمس الحر منع صاحب المال عن الصرف فيه وانما يكون لأحد وجهين اما يكون نظرها حية
 او تفرغ فالاول ثلثة الصبي والمجنون والسفيه والثاني ايضا ثلثة المريضة والمكاتب والمكاتب
 او يكون للمجنون بغير حكمه وهو ان ياتي في قاذر بلغ الصبي رشيدا او ادركت مكاتب ماله وصلى نفسه
 ويصح المريضة وهو المجنون عليه فيما زاد على ثلث ماله وقصر الدين المكاتب واناف المجنون
 المحر والمكاتب من ركبة الديوت وماله لا يفي بها وان ادعى الغرماء افلاسه وطلبوا من الحاكم
 المحر عليه جازم البير ثلثة شروط ثبوت الدين وحلول اجله وقصور ماله عن قضاء الدين و
 يلزم من المحر ثلثة احكام حصر تركة ماله وتفت الديوت يعني ما في يده من المال وجعل الحاكم
 من وجد متاعه بعينه عنده احتقا به من غيره وان ادعى الغرماء عليه اليسا وبغيره كان العقل
 قوله مع البين وان وجد ماله في يده وقال هو الغلول وكان حاضرا وصدقه قبل منقذه
 كذبه لم يقبل منه وان ادعى الغريب حلف وانما جاز اهل بعض الديوت في عليه له دون غيره
 انما يركن في المال وفاء **كتاب مبيع فصل** في بيان احكام المبيع وحقيقته المبيع عقد على
 انتقال عين مملوكة او ما هو حكمها من شخص الى غيره بموضع مقدس على جهة الراجح ويجوز في
 صحته الى مستغنيا كونه المبيع ملكا البايع او نية حكمه بان يكون البايع وكذا مالكه ولو تبا
 او غير ملكه المالك بغيره والثاني كون المبتاع بعينه فاقدمه الصرف في ماله والثالث كون المبيع
 شأنا او نية حكمه والرابع كون المبيع كذا الخاص يثنى مقدار الثمن السادس الايجاب السابع
 القبول والثامن تقديم الايجاب على القبول والتاسع ان يوثق بالايجاب والقبول بلفظة
 المايعة وان كان البيع منة احتاج الى شرط آخر وهو تعيين اجل الثمن وان كان البيع سلفا
 احتاج الى ستة شروط وهي كون المبيع من ذوات الاثمان وتعيين اجله وتسليم الثمن قبل
 التسليم وكون المشتري فيه موجودا عند الحلول لاجل عام الوجود وتعيين موضع التسليم ان
 كان له نقله جزا وام لا يكون منسوبا الى ما حصل منه وان كان البيع من جهة احتاج الى شرطين
 احدهما الاجازة برأس المال وببانه ما يطلب عليه من المبيع غير منسوب الى اصل المال والثاني
 كان البيع صرفا احتاج الى شرط ثلثة وهي التتابع بالتقدم والتأخر قبل التسليم وتساوي
 البدلين في القيمة فانما من جهتيه وانما اختلفت القصاص وحكم ساير ما يدخل الوفاق

بيان المحر والتقليد

بيان احكام المبيع وحقيقته

في شئ واحد يبيع مع الخافه الجنبى وحكمه كذا انك ويدخل البيع ثمان جارات جارا لاجابة وجبا
 الغنى وجبا وجيب وجبا بعض الصفقة وسند كرا حكا في اوجها لاجابة لاجابة انه متى
 ما اخرج من غيره ولم يعرف المشاع بذلك فاعرف ان كان يجر بين الضم وبين الامضاء ولبس
 الصبر الى انقضاء مدة الاجابة وجبا الغنى ان يبيع شيئا او يبتاع وهو غير عال بالقيمة فيه
 عنى لا يتعاضد بمكته في مثله فانه علم له الجبار وجبا العيب في بيع شيئا معينا لم يعرف
 فانه عرف له الجبار على ما سنده وجبا بتعويض الصفقة ان يبيع شيئا فاستحق بعضه
 فانه علم ان يجر بين الرضا بقدر ما للبايع وبين فسخ البيع وجبا لذة وجبا المجلس وجبا
 الروية وجبا الشرط لاجابة المدعى يدخل في بيع الحيوان والفواكه والمشايع في الحيوان لاجابة
 ثلثة ايام مالم يوجب البيع على نفعه او لم يتصرف فيه او لم يتعد البيع على انشاء الجبار او لم يوجبا
 وجبا الفواكه البايع فانه متى على البيع يوم ولم يقبل المشتاع كان للبايع الجبار وجبا المجلس
 للبايعين معا لم يتصرفا وينقطع باحد عند اشياء بالتقرف ولو نطقت واحده وبايجاب البيع
 منها او من احدها ورضا الآخر به وبابطال الجبار وبالعقد على شرط انشاء الجبار وجبا لذة
 الروية للبايع وقد يبيع المبايع ايضا ويخفى بالاذعان غير المرتبة او بما هو به حكما فانه باع البا
 شيئا ولم يبرح المشتاع او رآه قبل ولم يبرح حال البيع ولا في البيع على ما وصفه ورآه قبل نفعه
 البيع وان لم يكن له المشتاع بالجار بين الضم والامضاء وينقطع باحد ثلثة اشياء يكون
 البيع على ما وصفه وبالرضا به وان لم يكن على ما وصفه وبما جاز الضم مع الامكان لايت
 الجبار يجمع العود وجبا الشرط يكون لمن شرطه الملتايعين او لاحدها او لغيرهما فان شرط
 لاحدها مدة معينة من الزمان كان له الجبار في المدة وان شرطت لهما واجتمعا على فسخه او
 فسخه وان لم يجتمعا بطل وان شرطت بغيرهما ورضى نفذ البيع وان لم يرض كان المشتاع بالجار
 بين الضم والامضاء وان اراد رفع الجبار كان له وان شرط مدة مجزولة او مطلقة لم يبرح وبيع
 شمس غنم ثمانية ابيات المرتبة وبيع جبار الروية وبيع المنبت وبيع سكت ببيع
 المراجعة وبيع القرف وبيع الجراف وبيع العزم وبيع بعض الصفقة وبيع الحيوان وبيع
 الضم وبيع الامالة وبيع التار وبيع المياء وبيع الديون والآراق وبيع مالم يقبض
 وبيع ما يباع جله بعد جله وجزءه بعد جمعه وبيع يدخل الزجر والبيع الفاسد والحكام الزد باب

فصل

باب بيع الخيل

فصل في بيان بيع الامانيات المرتبة ببيع العين المرتبة فربما كان مطلقا ومثروفا مطلقا يجب
 العقد ويستقر بالتقرف او بما هو به حكمه من العقد على انشاء الجبار او لاجابة لبيع او بطل
 جبارا مجلسا فانه كان الثمن مشاهدا وجب ميبا الفسخ البيع وان جرح احد البديلين فسخا
 او كليهما وبجره المفسخ بطل البيع وان كان الثمن موصوفا ونفا بضا او احدهما صح البيع
 ان جرح الثمن ميبا او فسخا وان لم يتقيا بضا ولا احدهما كان المشتاع او بده الى ثلثة ايام فانه
 وبالثمن او قبض المبيع استفسر البيع فانه لم يفعل كان البايع بعد ثلثة ايام
 بجره بده بين فسخ البيع وباطاله وان تلف البيع قبل التسليم كان من زمانه البايع وان كان
 بغيره فخط مالا ان يحرم للتسليم ولم يستلم المشتاع فانه تلف بغيره بطله لان من زمانه
 على كل حال والمشرط ضربان فبطل العقد عند شرط انشاء الجبار وقد تبين حكمه وشروطه
 لا ينسب العقد وهو ايضا ضربان احدهما يكون الشرط غير متدرج وينسب البيع والثاني يكون
 ايضا ضربان احدهما يكون من احكام البيع وهو صفقات الجوب والفواكه على ما ذكرنا والثاني
 ايضا ضربان احدهما بتقصير العقد وان شرط كان تاكيدا وهو ثلثة اشياء جبارا مجلسا و
 ضمان الدرك ونقد البذل او الغالب من العقود ان كان ما يتبعه على بطل العقد المثلث وان
 من العقود وان لم يكن احدها عابا ولم يعين بطل العقد والثاني لا يقضيه العقد وهو
 ضربان احدهما يكون مصلحة للمشتاقيين وهو شفعة اشياء اجل الثمن وجبارا المدة والافاقلة
 والزم بالثمن والاقراض والاشكاف او الاستلاف في بيع اخر والصنام للصحة وال
 لاشهاد والثاني ضربان احدهما خدع فيه الشرع ولزم شرط الاغصاف في بيع المالك
 والاخر قد منع منه الشرع ولا باطلا مثل الشرط بترك تصرفه في البيع بما يقضيه التملك
 وان كان البيع بستانا او جارا يباين او شجر او زرع او معدن او غير ذلك وقال بعتك
 هذه الارض كان البيع واقعا على الارض دونه ما فيها وان لم يبتك بما فيها دخل جميع
 ما فيها في البيع امكن نفسه ولو لم يكن دونه قال بعتكها بحقوقها وخط فيها كل ما كان ثانيا
 دون المخرجه فانه كان فيها غير جوهري ما واهل لم يدخل فيه وان لم يجر دخل فيه **فصل**
 في بيان بيع جبار الروية كل ما يباع موصوفا غير مرفق ولا مؤجل فهو مشروط بغيره الروية
 فانه كان على ما وصفه كان البيع ماميا وان لم يكن كان المشتاع بالجار على الفور بين الضم

من الامكان في الحيوان بطله

باب بيع جبار الروية

والأعضاء وإنما يقع بثلاثة شروط بيان أوصافه تنبؤات الثمن لأجله وتفسيره من الثمن ومقدار
 وإتباعه إلى التباين بأعداد مجزئة وجرب شديدة فينا ستاع ومعا كتاب فينا أوصافه
 بنا عما عليها فافهمنا وكانت دونه الوصف بالمتابع المتبادرات لأن فقرة الجناح بالبيع **فصل**
 في بيان البيع بالمتبعه إنما يقع في ثلثه بثلاثة شروط تعيين المبيع أو وصفه وبيان مقدار الثمن
 وصفه وتعيين أجل الثمن بالشهود أو بغيرهم وشهود وان باع ثمنين متناوبين إلى الطرفين مختلفين
 لم يصر وقبل يلزم أقل الثمنين في الأجلين والاول هو الصحيح **فصل** في بيان بيع سلف
 إنما يقع في ثلثه في ذوات الأسماء دون ذوات النعمه إذا اشتمل على تسعة شروط وصف
 المبيع وبيان النوع والمقدار بالشئ المعلوم وبيان الأجل وإن لم يمتد الفسخ المشتري عند
 فراغ الوجود وتعيين موضع التسليم إن كان له تسعة شروط وشاهدة رأس المال أو وصفه
 وتعيين مقدار وفرضه قبل التفريق فإنه أسلمة في الجواب مع تسعة شروط السبب والبيع
 المحل منه واللون والهيئة والجودة والرداء والحدادة والناشرة وأسلمة في الجواب
 ووصف تسعة أوصاف السبب واللون والذوق والناشرة والجودة والرداء والناشرة
 إن كان له فانه اختلف النتائج احتياجا للبيان منع آخر وان يوصف أيضا تسعة أوصاف بال
 نوع والبلد واللون والكبر والصغر والجودة والرداء والحدادة والعاقبة سنة أو أكثر وحكم
 التواكل كذا ويوصف المملوك باللون والنوع والسن والقوة والذوق والناشرة والجودة
 والرداء وإن كان النوع الواحد يختلف بالبلد واللون جمع ذلك إلى ما ذكرناه ووصف
 الأمة بالحيثية إذا كان ما ذكرناه ويوصف الثوب ثمانية أوصاف بالجنس والبلد وقطر
 والعرض واللون والخشونة والرفقة والغلظ والجودة والرداء والصفاته أو كونه شافوا
 الفطن يوصف تسعة أشياء بالجنس والبلد واللون والقوة والخشونة والجودة والرداء
 وطول العطف وقطره وكذلك حكم جميع ما يسلم في ثلثه كل صفة تنبؤات الثمن لأجلها
 ولا يجوز السلف فيما لا يتحدد بالوصف ولا في الأشياء المختلطة ولا إلا متحدة من غير
 جنين فضاء أو لا في المنسوب إلى شئ مخصوص وإن أراد أن يبيع المشتري ما أسلف
 فيه من المشتري المشتري عند حلول الأجل أو قبله بحسب ما أتباعه بالثمن
 الثمن إن أتباعه به لم يجز وإن باع بحسب جزاء الثمن جاز ويجوز للمشتري تركيل المشتري

في أشياء

في ثلثه

في أبيع المشتري فيه جاز له وقضه عوضا عن حقه ويجوز للأستاذ في جنين مختلفين إن أراد وفي
 شروط السلف **فصل** في بيان بيع المزاجية إنما يقع في ثلثه بشرطين تعيين رأس المال وبيان
 مقدار الربح وتعيين رأس المال بأحد أربعة الفاظ اشترط بكذا ورأس المال فيه كذا هو أو قام
 على كذا وهو على كذا وتعيين مقدار الربح بأحد وجهين أسعك بكذا أو أبيع عليك كذا أو
 أحدث في المبيع صفة زاد سببها في المفظ وانقضى على الأجر كذا وإن عمل بنفسه زاد
 عملت علوا جرة كذا إن شاء نفسه لم يجره من جهة بالنقد إلا بعد القضاء فإن باع وعلم المشتري
 كان له من الأجل مثل ما بالبيع وإن ابتاع فخر جاز أن يجره من جهة بالسنة وإن ابتاع
 شيئين وأكثر صفة أو أربيع بعض ذلك من جهة لرجل الأبعد اليأس **فصل** في بيان بيع
 القرب مع القرب يقع بفتح باضعة ثلثة شروط وفي التباين بالنقد والتناقص قبل التفريق و
 تساوي البدلين في القدر مع اتحاد الجنس فإنه اختلف الصفات من القوة والخشونة
 وجودة الصفة والرداء وكونها محبباً وغلة وبيع الذهب على ثمانية أوجه ببيع الذهب با
 الذهب بالفضة ويجوز هذا الذهب بالذهب بالخلوط بالفضة والذهب المشغوش وبيع
 جوه الذهب مجزئ ببيع المجزئ بالخلوط والمشتوش بالمشغوش فإن ببيع الذهب
 بالذهب لم يجز أما كان متساويين أو موصوفين فإن ببيع متساويين أو متساويين
 ببعض أحد البلدين عيب من جنس أو من جنس كذا في لربيع فإنه الجازين مرتبة
 المعيب في ثلثه البيع في الكل وإن ببيع في الذمة وتناقصا قبل التفريق وطرفا بعض
 في المجلس كذا له الأبدال لا يجره ببيع الذهب بالفضة متساويين أو متساويين وطرفا
 في المجلس من جنس في البعض أو الكل من أحد البلدين كانت الجازين السني والأعضاء ولا
 كانت العيب من جنس وطرفا البعض بصفة الصفقة وإن طرأ على الكل السني البيع وإن
 بياضاً في الذمة وقاد دياراً مشغوفه ورام لم يجره في البلد والغالب وإن لم يجره
 فإن طرأ جدها عيب المعيب بعد التناقص كذا له الأبدال وإن طرأ بعد التفريق في البعض
 عيب من جنس فضا صرح به في ثلثه أشياء الرضا والبيع والسني والأبدال وإن طرأ العيب
 بالكلية الجاز أيضاً بين ثلثه أشياء الرضا والسني في الجميع والأبدال وإن كان العيب
 من جنس فطر البعض بصفة الصفقة وإن طرأ على الكل السني البيع وجوه الذهب مجزئ ببيع با

في ثلثه

في ثلثه

فيكون بيع الباقي وبيع المحر وبيع البقية في حوزة الباقي مع غيره وكذلك بيع الصوف والشعر والوبر
على قدر البعوض مع غيرها وجاز فخر بغيرها سنيها او اكثر وبيع القين في الصنع اذا جلب
بعضها وبيع المحلوب مع باقي الصنع وبيع النجاد اذا درك بعضها وبيع ما في الاجرة من السيل
اذا اخذ منها شيئا او مع قبضها ونحوها وبيع الطير الطائر اذا اوت الى مرجعها وسد
عليها بابها بحيث يمكن اخذها ويجوز النذر للظروف اذا كانت ما تزيد ثمنه وتسقط اخرى
وقد جرت عادة بين التجار وشرط على البائع في البيع بقدر رغبته ودون ما لا يتدر عليه
واستباع حريته هل الذمة وبوطا بشئ معلوم واستباع بن لكره وقدر من اطعام بغير معلوم
قبل الكيل واستباع بشئ من الظاهر اذا لم يعلم كونه غصبا واستثناء البعض من الكل في البيع
اذا غنى وكلاهما اختياره من غير افساد له يصح بيعه من غير اختياره فان لم يكن ذلك جاز
بيعه على الصحة وعلى البراءة فان باع على الصحة وخرج بعيبا كان البايع بالخيار بين اخذ الارش
والرد فان خرج البعض بعيبا كان جزأين رد الجمع والارش فان افسد الجمع لم يكن له غير
الارش ويجوز بيع السوم على السوم والشري قبل البيع وعرض لمنه فانه لما بيع من الجاهل
البيع مع ثبوت الخيار باق من ثمن ما بيع واذا ابتاع ارضا وعرض من فيها واستحققت ولم
يخرها لغيره كان المستحق جزأين ان يقطع وباخذ ارضه شي ما فسد وبين ان باخذ لنفسه
ويشترى راجعة المثل وما انفق فيه عليه والمخارص الرجوع على البايع ان لم يعلم بذلك **فصل**
في بيع بعض الصفقة ان يبتاع الانسان شيئا فخرج بعضه مستحقا او بطل البيع
في بعضه مثل ان يبتاع دارا او مئبقة او متاعا او مملوكا او غيرها وكان بعضه حيا
فبطل الباقي ولو خرج ماله او يبتاع حرا او عبدا او حرا او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة
فان تبغضت الصفقة كان البتاع بالخيار بين فسخ البيع بتمامه واسترداد جميع الثمن
وبين الرضا ببيع ما صح واسترداد الثمن بقدر ما فيه مستحقا والمستحق بين الشفعة فيها
يدخل فيه الشفعة وبين استحقاقها **فصل** في بيع الجوارح الحيوان ادهى وطيقة
فالادى انما يجوز من بيع المالك من العبد والامة او من كان في حكمهما من المدر اذا
فسخ التدين والمكاتب المشروط ان يخرج من المالك المائة وام الولد المات ولدها
او من رقبته مع بناء الولد والبيعة من بانه اما بغير بدل لهما او يحرم فالاولى ان يبدل بينهما

في البيع

في البيع

منه فان امكن تحصيل احد هاتين الاخر ولو لم يعلم مقدار ما فيه من الله هبة لفظة ليرى سعيه بالذ
ولا بالفضة ولا بالخلوط فان اراد ثلث ثوابها وان علم مقدارها جاز وان لم يكن التحصيل
وعلم مقدار كل واحد منها جاز ان يباع بالذهب بالفضة او بغيرها ولا يعلم
المقدار وعلى الغالب بيع بغير الغالب فان اشبهت بيع بغيرها وان علم مقدارها جاز وان لم يكن
كان كذا البديلين فلو طاركت ليرى بيع احد هاتين الاخر وانما الذهب المفضول فلا يجوز بيعه
بالذهب ولا بالذهب المفضول الا اذا كان معلوم المقدار ويجوز بيعه بالفضة وهم لفظة
مثل حكم الذهب في الاوجر لثمنه ويجوز بيعها بالذهب متاندا وثناندا والمحل
من السيف والمطقة وغيرهما بالذهب والفضة فان كان معلوم المقدار جاز بيعه بغيره
ما فيه ليرى بمثلها ولا باقل الا ان يستوجب لمبتاع الزائد وجاز بيعه بغيره وان ابتاع
احدا من جنسين من غيره بما لم يعلم من الدين جاز وان دفع المستدين الى الدين شيئا من غير جنس
ما ليرى بغيره ثم تغير السعر مقدم بقيمة يوم الدفع فان التفت على غيره فانه قد ساء احد
الجنسين عزم منه من جنسه واجرة العمل **فصل** في بيع الجزار كل ما يباع كذا او
او عدل لا يجوز بيعه جزأها فان اراد ثلثه كال بعض المكيل ووزن بعض الموزون و
عدد بعض المعدود وبيع الباقي من جنسه **فصل** في بيع الغنم مالا يكن ضبطه
وتحصي له بالعدد ولا يؤمن فيه التلف قبل التسليم ويدخل الغنم في بيع الاعيان المرتبة وبيع
جزارا روية وبيع السلف ولا يصح بيع ما يذبحه الا اذا ختم معه ما لم يكن فيه غير فالغزير
في الاعيان المرتبة مثل بيع المحاقلة والمزانية الا ان الغنم يبيع الملامسة والمنازعة و
المحصار والطير المرافة في الهواء والصيد الغريب في الصحراء وبيع الصوف والشعر والوبر
منفردا على ظهر الحيوان والغنم اذا دخل في البيع جزارا روية وثلث بيع ثوب على ان
طولته وعرضه كذا فان لم يكن كذلك لم يرد ثوبه على ما وصف وبيع العبد ابتداء ببيع اللبوس
على انما تحلبه كل يوم كذا رطلا وبيع الناحل المشتك على ان ما يذبحه كذا من المشتك و
امثالها والغنم اذا دخل في بيع السلف مثل بيع المحر وهو بيع ما يذبحه الارحام وثمنه وشجره
بعضها قبل بد وصله جهاسته فطعام ارض بعينها وبيع السيف في حوزة الباقي وضمه
القائض واصلها وبيع كذا لا يمكن ضبطه وتقدم كل واحد من هذه البيوع باطل على الاخر

في بيع بعض الصفقة

في بيع الجوارح

الا ان عرضا مرعيه من ذلك وانما يمكن الانتفاع بها من جوارح المبيع والبيع والبيع
 والمائيه والزرع والحراسته والسحاب والنفث والسمور وسباع الوحش لا انتفاع به
 وصيد هاهنا من القصد والمز والذبح وابشاء ذلك وجاز مع جميع ذلك وانما يمكن الانتفاع
 بها ويجوز بيعه وهو ما سوى ذلك والافات من الماشي والشم اذا كانت حوامل وبعث
 مطلقا لانه الولد للبتاع الا ان شرط البائع وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي في بيع البائع
 ان شرط للبتاع ان يبيع الحيوان حينئذ ثلثه ايام شرط او شرط فانه مات في مدة ثلثه
 الايام يبيع البائع لانه ماله وان مات يبيع البائع ولا يبيع فيه بالبيع والقبض
 او الاجارة والوقت او العتق او التدبير والكتابة ان كان مملوكا او بالوطى ان كانت
 فكل ذلك وان تصرف فيه بشئ من ذلك كان من مال البتاع والا فمات كان من ذوات
 الاقارب استرأى بخصه وان كانت من ذوات السمور فخره واربعين يوما والمنتفعة
 من الاسترأى على البائع وان كان المملوك لم يملك له يعرف البائع وباعه لانه البائع
 وان عرف انه لم يملكه وباعه مع المال صح ان كان الثمن اكثر مما معه كان من خصه وان
 كان من غير جنس ما معه صح على كل حال وان لم يعرف مقدار ما معه وباعه بغيره صح
 وان باع بغير جنس صح وان باع المملوك دون المال صح فان شاء سوغه المال وان
 شاء استرد **فصل** في بيان بيع العتقوي ببيع العتقوي هو ان يبيع الانسان ما
 ليس له ولا يملكه ولا يملكه ولا وليا عليه بوجه من غير ان يذبحه لانه لا يبيع موقفا
 فان اجماع مالكه صح بغيره وان لم يكن بطل **فصل** في بيع الاقارن ببيع الاقارن انما
 يبيع بامر شرط احدها ان يبيع بما لا يكون من ذوات الاقارن ماله وان اختلفت
 بين المدع التي يتقبل فيها وان اختلف ان بشرط ان يذبحه عليه مثل الثمن الذي يباع به غيره
 زيادة ولا نقصان والاربع ان يبيع البائع ما يبيع الى تلك المدع من غير ان يذبحه
 غرضه فان باع شيئا على ان يتقبل البائع بثلثه في الوقت كذا بمثل الثمن الذي يباع به من
 الاقارن انما جاء بمثل الثمن في المدع او قبلها فان جاء به بعد انقضاء المدع لم يضره ولا
 يخرجه وان تلف المبيع في المدع المحروقة كان من مال البتاع وان حصل منه غلة كانت له
 لان الغنم باصات **فصل** في بيع الثمار ببيع الثمر وما يحصل من الثمار لم يخل ما باع مع

في بيع المملوك

في بيع المملوك

في بيع المملوك

اصل

اصل صح ولم يخل ما اطلق ببيع الاصل وبيع الثمر او قيد وقال بعتك الشجر والتمر فان قبضت
 البيع وان اطلق مع الاصل وقد بدا صلح الثمر لانه الثمر المبيع الا ان بشرط البتاع وان لم
 يبد صلحا كان الثمر للبتاع الا ان بشرط البائع وان باع الثمر وقد بدا صلحا صح البيع
 وان لم يبد لم يخل ما باع السنتين او اكثر او باع لسنة واحدة لم يخل ما باع بشرط النقص
 في الحال وقد صح وان باع على ان يترك على الشجر او باع مطلقا لم يخل فان تلف مع حصة البيع
 كان من مال البتاع وان تلف ولا في البيع فاسد لانه من مال البائع وان باع السنتين او
 صح وان لم يبد صلحا والمخافة والمزانية حرام فالمخافة ببيع السابل والمزانية ببيع
 الثمر على رؤس الخيل بتمزنه وان باع بميزان من خصه ومن اخر كان له ببيع ايضا في
 العرايا وانما يبيع ذلك بشرطين المائنة من طريق الخمر في التقابض قبل التفريق والعز
 انما انما تكون في الخيل ووزن غيره وقد روي بعض الاقارب جواز بيع نافي السبله وما
 على الزايد في الخيل بغير من غير وتم من غير وفيه العز ببيع ما على الخيل بتمزنه والصح
 ما ذكرنا **فصل** في بيان بيع الشرب الماء ضربان بناء وملك في المائنة ضربان اما
 يخرجه مضاعف الناس وارضهم او لا يخرجه فان جرى كانه للو على ان يبيع على الاصل
 للزوم ان الشراك وللحق الى الكعب ثم يرسل الى من هو اسفل منه وليس احد ان يبيع
 شيئا من ذلك ولا ان يثبت هذا امر عليه الا اذا فضل عنه من ان يجرى الماء الى الخلد رعة
 وان لا يجرى الى من ان لا يجرى لاصدك يبيع شيئا من ذلك الا انما تملكها بالحيارة
 اما بان يستحق في قدره او جرة ويحدث هذا عليه في ملكه او في ارضه فمالك له واجر
 الماء فيه فان ملكه بالحيارة جاز له ان يبيع والا فقل ان يبدل الفاضل من جباة بغير
 ثمن على محتاج اليه والمالك جاز له ببيع سواء كان من غير ملكه غلة او فواته او طهر
 استحدثه على ارضه ملكه او يملكه ملكها واجر عليه الماء من المياح وسواء باع
 نصيبا من صلحه او قد لا معينا يتسفع به يوما او اياها او بعض يوم **فصل** في بيان
 بيع الديون والارزاق الذين سلف وغير سلف هذا السلف فيه لا يجوز بيعه قبل
 القبض الا من السلف اليه بمثل الثمن الذي يتاخر منه او باقده منه ان باع بجنس ما
 ابتاعه وان باع بغير جنس ما ابتاع جاز ان يبيع منه بما هو اكثر قيمة من ذلك وغركست

باب بيع الشرب

باب بيع الديون والارزاق

لن يخلو ما كان غشا او غير غشا فان كان غشا لم يخرجه ببيع بالمتن وجاز بالعروض وان كان غير غشا
 بالمتن ببيع بالعروض من غير غشيه واليخون ببيع الدين بالدين ولا يبيع الارياق الا بعد القبض لان
 ذلك غير مضمون **فصل** في بيان بيع ما لم يقبض وبيان حكم القبض كل حق يكون لاحد على
 غيره ضربان سلف وغير سلف ضربان طعام وغير طعام فالسلف اليخون ببيع قبل القبض
 الا ان السلف اليد على ما ذكرنا والطعام لا يخرجه **ايضا** ببيع قبل القبض سواء كان بيضا او
 قرضا فان باع العرض من الطعام من المستقرض بطعام مثله كان قرضا، ولديه وان باع
 لطعام من غير غشيه وقبض في المجلس او باع بغير طعام وعين في المجلس صلح وان لم يقبض بغير طعام
 جاز ببيع قبل القبض على كل حال والقبض يختلف باختلاف البيع فقبض ما يكتسب تناولا باليد
 التناول وقبض الحيوان الاستيقاق الى مكان آخر وقبض الما ليلف اقامته في موضع
 اخر وقبض المكيل للميزان والموزون الوزن والمعدود العدد وما يبيع جرافا بالنقل
 وقبض الارضين والعقارات التحكيم بين المتاع وما يبيعها **فصل** في بيان بيع ما يباع
 حلا بعد حلا او جنه بعد جرح كل ما يخرجه المحل من الشجر مثل التين ومن الحنظل مثل الغشا
 والبطيخ والباذنجان واشباهها فان يخرجه ببيع المحل من المحل انما يذم له حلا دون
 ما لم يحل ويخون ان يبيع المحل وعنه فان باع الحاصل وجب فذلك وان لم يخرجه
 حصل حلا اخر فان يخرجه سلف البيع فيما باع وان اختلف ولم يميز ولم يلم البائع حقه في
 العقد بينها ويخون ايضا ببيع الرطبه واشغالها الخج الاولة والثانية والثالثة او جميعا
 ولك ببيع ورق الثوت والحناء والاسى حرقة او حطتين فان باع الفضل على ان يقطع
 في الحال فترك كالبائع ان يقطع عليه وان لم يقطع وسبل كان عليه حرق الارض وحرق
فصل في بيان الربوا الربوا ما ياكل ويوزن مع اتحاذ الجنس وحكمه ولا يخرجه ببيع ما ياكل
 او يوزن بجنه متفاضلا نقدا ولا سببه ولا مائلا سببه والذهب والفضة حسبان
 يخون ببيع احدها بالآخر متماثلا ومتفاضلا نقدا والخطة والشعر حسبان في الزكف
 حنن في البيع ولم يخل من ستة اوجه اما يبلع مكيل بمكيل من جنه ومن غير جنه او
 بموزون ما هو في حكم جنه او بموزون من غير ذلك او بغير موزون او ببيع معدود
 فالاول يخرجه ببيع بمثل نقدا لا غير والآخر المزجى وكذلك الزبيب والخطة والشعر

في بيع المتاع

في بيع الزكف

في بيع الشعر

والمتن

ولن يخرجه ببيع الغنم والابل واليخون ببيع المتن بالزبيب ولا يبيع الزبيب بالعنبر لا متماثلا ولا
 متفاضلا فانه اريد بذلك ببيع بذهب وبفضة وبسبع الاخر به والخطة ودقيقها و
 سوسيتها وجزها وكل الشعر في الحكم الجنس الواحد والثاني يخرجه ببيع احدها بالآخر متما
 متفاضلا نقدا وسببه على كراهية والثالث يخرجه ببيعها الاموز وناقدا متماثلا مثل
 الخطة وجزها والرابع يخرجه ببيع احدها بالآخر متماثلا متفاضلا نقدا وزنه مثل الخطة
 والشعر والتم والزبيب او بالعكس مثل الذهب والفضة بالخطة والشعر والتم والزبيب
 وغير ذلك او بالعكس والخامس يخرجه المتابع منه نقدا وسببه على كراهية مثل بيع البناء
 بالورق ونات والمكيلات ومثل بيع الحيوانات بمثل ذلك وبالعكس والسادس يخرجه
 المتابع منه متماثلا متفاضلا نقدا وسببه اذا كانا من جنس واحد مثل بيع بقة ببقين
 وجوزة بخوزتين وحلة بعتين ونعم بدجاجات وانواع الغنم الا اهلها جنس كذلك
 الوضى وانواع البقر والجاموس جنس وانواع الابل جنس ولا يخرجه ببيع لم العنبر
 بلم المعنر متفاضلا ويخون متماثلا ونقدا ولذلك حكم جميع ما ذكرنا بجنه ويخون ببيع
 لم الغنم بلم البقر والطيات او الابل متماثلا ومتفاضلا نقدا ولا يخرجه ببيع الغنم بلم الجمل
 بين الصد وسببه ونزيب الرجل وزجنه ولا بين المسلم والحرف **فصل** في بيان
 بيع القاسم البيع القاسم ينقسم على خمسة عشر خاسع المجهول وبيع العزم منقود وبيع القرض
 ينابيع مكيلا او موزونا وبيع بوجه الربوا وبيع لا يخرجه بجنه في شريعة الاسلام للمسلم
 الابيع من اسلم بعد الكفر وعليه دين وله حرقا وخزير فانه جاز له ان ياكل ما فاض ببيع
 عليه ذلك ويقض به دينه وبيع ملك الغير اذا لم يخرجه المالك وبيع القطة ما يبيع بها النمر
 قبله والبيع اذا اطلق المتن ونقد البلد اكثر من واحد ولم يغلب احد النقود والبيع بالايخون
 ان يكون غشا وبيع ما لم يتجدد بالصفة اذا كان غير شاهد وبيع الحصاة والمناخنة والملاسة
 والجرد وغير ذلك وبيع الحافلة والمراية فان باع احدهما فاسدا او انتفع به المتاع
 ولم يعط ما اشتاده ثم عرفه واسترد البائع المبيع لم يكن له استرداد ثمن ما انتفع به او
 استرداد الوالدات حلت الام عنه وولدت لانه لو تلفت لما من طاله والرجاء بالفضاء فان

في بيع المتاع

عارفا
المبتاع
وكان

عقبه انما او سرق مال غيره او اعتزله او حوالة غيره وباع من آخر ثم استرجع ما كان منه بغيره
 حاله ان يكون له الرجوع على البائع وان لم يكن عارفا كان له الرجوع عليه بالثمن وبما غرم للمالك
فصل في بيان احكام الرد بالعيب اذا باع الانسان شيئا لم يخل ما باع على البرائة
 من العيوب او باع مطلقا فان باع على البرائة وعن العيب وله بيع صحيح وله يخل له
 رده بالعيب سواء كان بصير او اعمى وان باع مطلقا وظهر به عيب كان عند البائع له يخل
 ما حدث عند المبتاع عيبا او لم يحدث فان حدث له يخل له الرد وكان له الارش الا ان
 يخل البائع المبيع ما حدث عنده من العيب فان لم يحدث عنده عيب لم يخل له ان يخل به عيب
 او بالكل فان ظهر بالكل فنقد كوحدة وان ظهر لبعض لم يكن له رد العيب وزعمه فان شاء
 رد المبيع واسترد الثمن وان شاء اشد الارش وعلى ذلك لو ابتاع جماعة عا بالشركة وظهر
 العيب والرد لبعضهم الرد وبعضهم الارش لم يكن له ذلك حتى يتفقوا على ادرى فانه كان
 قد عرف المبتاع حال البيع العيب لم يكن له الرد وان عرف بعد ذلك ورضاه وعرفه نصيبا
 لم يكن له الرد وان لم يعرف انه عيب ثم عرف كان له الرد وان ظهر العيب كان له جزاين ثلثة اشياء
 الرد والارش والرضاء وبسقط الرد باحد الثلثة الاشياء بالرضا وبترك الرد بعد العلم به
 اذا عذر له الرد وبجدد عيبا عنده والعيب ما يكون عيبا عند اهل الخبرة والمعرفة بها و
 العيب المالك عشرة الجنون والجنون والبرص ومن احوال السنة احوال ظهرت بالملوك
 قبل سنة من يوم البيع الرد لم يحدث عنده عيبا خروبه وان حدث له يخل له الرد وكان
 له الارش فانه اذا يوم على السنة لم يكن له الرد والمبيع نقصان الاعضاء وزيادتها وكونها
 ونقصانها او سارقا او ابقا او كافرا اذا شرطه كونه مسلما والاقامة والعبدية ذلك سواء وبجد
 نيبا يبايع غيرها وان لا يخل في مدة سنة اشهره كان مثلها يخصه واذا وطئ الا مته ثم علم بها
 عيبا لم يكن له ردها الا ان كان العيب حلو وكان حراما فانه وجه عليه ردها ومنه بعض
 عشر قيمتها وان كان اهل حلوها لم يجز ذلك وانما اختلف المبتاع في العيب لم يخل ثلثة
 احوال اما ان كان العيب عند كل واحد منهما ولم يكن الا عند واحد منها فان لم يكن الا
 عند واحد منهما لم يجز له ان يبيعه فان امكن ان يكون عند كل واحد منهما وكان هناك بغيره علمها
 فانه تقاضى بينات اقرع بينهما وان لم يكن لا حدها بينة كان البيوع على البائع وان اختلفا

في البرائة

جفت
الرد

في البرائة العيب كانت البينة على البائع وان علم بالعيب ثم نكره فيه لم يكن له الرد والارش كما لا يشك
 في النافية كان الارش ان نكره فيه لم يوجب رضاء **فصل** في بيان اشياء يتوقف بالادب من كان
 له حق على غيره موقوفا وانه به قبل حلول الا قبل حلوله لم يكن له قبضه وانه اياه به بعد حلوله اجلة
 بغير موضع التسليم فكذا ذلك وان اياه به من حصة في موضع التسليم وكان من غير حصة ومنه
 وان اياه به من حصة في موضع التسليم وكان من حصة لم يقبض وان لم يقبض وان كان من حصة
 وان اياه به من حصة في الصنف لم يقبضه وان كان من حصة في الصنف لم يقبضه وان كان من حصة في الصنف لم يقبضه
 ان اياه به وان اياه به ناقصا في الصنف لم يقبضه وان كان من حصة في الصنف لم يقبضه وان كان من حصة في الصنف لم يقبضه
 وبعد بثلثة شروط الاقالة على مثل الثمن بغير زيادة ونقصان ومن استضع شيئا قبل
 وفصل الصانع كان الجزاين التسليم والمبيع والمستضع بين البتول والرد والمجوز بيع وان
 جملة وان باع ثوبا بدينار على ان يخله كذا فانه اذا كان البائع الجاهل بين التسليم والارش
 ويحكم بثلثة احوال بعد ان يادة وان نقص نذرا كان له الجزاين رضاء وان شاء رده
 هذا حكم الارض اذا باع ارضا وقال له كذا جريا حتى تزداد ونقصت **باب الشفعة**
 الشفعة هي ما يملك عند انتقال نصيب شريكه عنه يستقر شروطها ان يتقبل
 منه المبيع والثالث ان يبايع بدوات الا مثال من الثمن والثالث الخطة في تسلم المبيع او في
 حقوقه من الطرفين او النهي والساقية اذا لم يمتنع بالجهالة والاربع ان يقبل المبيع بين
 والسادس ان يكون الشفعة مسلما ان كان المبتاع مسلما السابع المطالبة لها على الفور
 تسقط بثلثة عشر شيئا بائنا المالك بغير البيع وبدوات القيمة وبزيادة الشريك
 اثنين وبغيره جميع الحقوق وبما يتبع باب المبيع الى موضع آخر اذا وجبت الشفعة بالاشراك
 في الطريق وبان يكون الشريك كافرا والمبتاع مسلما وبقيمة الساقية بالجهالة وبشريك
 الشفع على المتبايعين او على احدهما وبان يشهد على البيع وان سكت عن طلب الشفعة فحقا
 او بايا من عا ان يبايع اذا عرض عليه ثمن معين بالكره منه وبثله واذا عرض عليه بالبيع من ثلثة
 وسبع منه نصيبه بعد ثلثة بغوت الشفعة قبل المطالبة لها وبغير الشفعة عن الثمن وبالثالث
 بالثمن ولا تجب الشفعة على المبتاع ويلزم الثمن على احد ما يلزم للمعاقب والحق والوقف ان كان
 غبطة له والشفعة ان يمنع من الاقالة والرد بالعيب وان يبيع المبيع المبتاع ما باعته اذا علم به

باب الشفعة

مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس المجمع

مکتبہ اسلامیہ

اردنا

اردنا بانها وانما يصح من ذلك شريكة العيان دون المأوضه والوجود والابدان فشركة العيان
 صحيح بارض شرطه يكون الشريكين فاقدمي المتصرف في مالهما وانما المالكين في الجنس والصفة بحيث
 لو اخلط ايمان احدهما من الآخر وخلط احدهما بالآخر والعقد عليهما من غير تعيين مدت لها
 فلا فعله لذلك واذ كان كل واحد منهما صاحبه في المتصرف كان له ذلك على حسب الاذن فان
 خالف وتلف ومن واما الربح والوضعه على قدر المالكين فان شرط اتفاق الربح والوضعه
 مع تساوت المالكين او اتساوت مع كل واحد من المالكين صح على قول بعض الاصحاب وهو بطل
 على قول اخرين فان تصرف فيه المتصرف لانه الربح والوضعه على قدر المالكين والمتصرف اخرج
 المثل وامامه الابدان بناخله ولكل واحد من الشريكين اخرج حقه فان اشبهت نصالحا و
 اراد المتعاقب احدهما او كليهما كان له ذلك واقتسم المثل والعروض ونحوها فلهما بطا
 الآخر بالتقديس وبيع المتاع لم يباخذ كل واحد نصيبه وما كان على التامس من نصيبه لاصح
 قسمته فان اقتسموا اصال كل واحد نصيبه ونقص احدهما ما احتال كان عليه ان يقاسم شريكه
 وما تبقى على التامس كان بينهما حصل وتلف وان رضى احدهما برأس المال وترك الباقي لشريكه
 صح ان رضى شريكه بـ **فصل** في بيان حكم الغرض القرض هو المضاربة وهو ان يدفع
 انسان الى غيره مالا ليصرفه في ان ماله قد اسدى عليه من الفائدة بكونه عليها على مقدار معلوم
 فان رفع احد الطرفين ماله لا يستوفى بركا ووديعه وان دفع المهر لبره عليه يكون قرضا وان
 دفع المهر لبره من غير اجماع كان بضاعة يرد اليه مثله سيلدا اخر يكون وان دفع اليه
 ليحترق وكان للمال في التجاره بر منفعة يكون قرضا ومضاربة فان دفع اليه وقال اخرج
 به ولو بيعت مقدرة كان له اخرج المثل والربح لصاحب المال والخصم عليه وان عيّن
 مقدار ماله من النكاح والبيع او اقل او اكثر فان ربح كان له ما عيّن وان خسر لم يكن له شيء
 ولان المضارب على مال المالك وهو عقد جاز من الطرفين وهو مضاربة صحيح وقاسد و
 الصحيح ما اجمع فيه شرط ثلثة العقد على الاتفاقات من المدينين والاداء من غير مقتضاه والا
 في المدة من غير تعيينها الامدة الأتباع وتبين مقدار المال فاذا عقد على ذلك لم يخل اما
 من المضارب او له نصيبه فان ضمنه كان الربح له والمضارب عليه وان لم يضمنه واطلق لم
 منه ثلثة اشياء البيع بالتقديس بغير المثل بقدر المثل والبيع وكذا في الشري فان خالف ذلك اصبحت

بیان حکم القاضی

وان عتق الرهنه المقرضه ليركن لرحله فان خالف ودح كانه الرهن على ما شرط وان حصل وتلف
 غرم والقراض الفاسد يجوز للعامل المقرض فيه من جهة الاثنت ولم لا رجوع المثل دون
 المسعى لم يخل القراض اما اطلق رب المال او شرط له ان يخله فان اطلق لم يخله
 من العمل الا ما يعمل بنفسه صا المال وان شرط له ان يخل بنفسه فان لم يعمل اجرة العمل
 ماله فان فتح احداهما او كلاهما ايجز للعامل المقرض فيه الا بالبيع وتخصيل المال من عليه ولم
 يخل من ثلثه او جهه اما كانه اياها او عوضا او مع الناس فان كان ناعنا اخذها
 المال الا قدر حق العامل وان كان له عوضا كان مجزأين ان يخذ بالثمن ويدفع الى
 العامل ما يصيبه من الربح وبين ان يامر العامل ببيع وان كان على الناس ان يخل العامل
 تحتضله واما المنفعة فان كانت مشروطة كانه على ما شرط وان اطلقت كانه للاتفاق بالهروث
 منه في التفرقة وله البلد الذي كان به صاحب المال **فصل في بيان حكم الرهن الرهن**
 انما يبيع بثلاثة شروط بالايجاب والقبول والقبض برضا الراهن الا ان شرط في العقد و
 الرهن بما لم يزم في الذمة او حصل سبب لزومه من غير ما قلنا في بيعه او بعد ما ذكروا له
 في الجاهل ويجوز رهن المشاع والمنقوس والرهن مطلق ومشروط بالمطلق لا يجوز بيعه الا باذنت
 الراهن فان لم ياذن او غاب بانه الحاكم وقضى الدين من غنائه فانه باع الراهن فيه الانتفاع با
 رهون مع الا وحق الجارية ان كانت رهينة والمشروط بان احداهما يقتضيه العقد والا حق
 لا يقتضيه فالاول تأكيد للعقل مثل تسليم الرهن ومبعضه الدين وما نفقه للراهن ودخول
 غاثرية الرهن اذا حصل عند الراهن وانما في ثلثة اجزىل حد هابنا في الرهن وبسط
 دون الرهن مثل ان يشترط ان لا يسلم الرهن او لا يبيع في الدين بحاله او لا يبيع برضاء الراهن او
 فلو ان الثاني يكون معلقا للرهن ويجوز ذلك مثل التوكيل في بيع الرهن اما للرهن او
 بغيره ودخول الغاء الخاصية في الرهن فان شرط التوكيل في ثلثة اجزىل حد هابنا في الرهن وبسط
 ببيع خصص الراهن وعينه وان شرط ببيع العقد كان له عزله والثالث ان يشترط تمام نفسه
 وهو على ثلثة اجزىل حد هابنا ان يكون ذلك في الدين بذمة وبيع الرهن وبسط الشرط و
 انما ان يكون ذلك في قرض مستأقب ولا يبيع القرض ولا الرهن شعا وبالشرط والثالث ان
 يكون ذلك في بيع وهو غير بان احداهما يكون التمام لجو لا يبيع الشرط والثاني ان يكون معلقا

وهو يوزن

وبعده

وبعده ذلك واذا ائتم الرهن لم يبيع من ماله المقرضه بالبيع والعق والتدبير والتهب وغيره
 الا ان الرهن فانه يبيع ببيع منه وهبة فان اذن المقرض في المقرض مع وان هلك الرهن
 بغير تقييد لم يضمن المقرض ان هلكه بتقريب من صني وان اختلف المتراهنات لم يخل ان
 اوجه اما اختلف في مقدار ما على الرهن او في قيمة الرهن بعد التلف او في مدة الاجل
 ولم يكن لاحدهما بينة فالاول كان القول قوله والراهن مع اليقين والثاني كذلك والثالث
 كان القول قوله المقرض مع عينه والرابع كذلك فانه انما صاحب المتاع كونه ود
 عنده وخضه كونه رهنا فان اعترف صاحب المتاع بالدين كان القول قوله خصمه
 وان لم يعترف بالدين كان القول قوله صاحب المتاع مع اليقين وان رهن حيوانا كان
 نفعه على الراهن فان التوقيل عليه المقرض كانه الرجوع على صاحبه بالبرئ من فانه
 انتفع به **باب في بيان الاجارة** الاجارة عقد على منفعة بعرض ولا يبيع فيه
 تعين الاجل والهرم فان عيى بطل ولا يجزىل شرط ومشارك فالمقرض المحضوف بالجل
 لواحد وبيع استيجار بشرطين تعين الاجل وان كان العمل لجو ولا يعين الاجرة ويعين
 العمل والاجر ان كان العمل معلوما والمشارك يعين عمله واجرة دون المدة وكل
 واحد منهما خاص من مجانبته بارسى المقصود وثلثه بالتقريب من غير تقدير قيمة يوم
 التلف والتلف يتقدر بتر الترخيف من يوم التلف فانه تلف من غير تقريبا منه لم يضمن
 وبطل الاجارة لثبته اثناء موت كليهما او موت احدهما وبطلوك المستاجر قبل
 التسليم ونجعه قبل القبض من المقرض ويجوز الاجرة مستحقة اذا كانت متاهرة و
 بان بشرطية عقد الاجارة تسليم ما وقع عليه عقد الاجارة بعد ايام من وقت العقد وتنقضي
 الاجرة باسقاط المجرى ولا تنقضي المنفعة باسقاط المستاجر ولهذا علم ذلك الاجرة
 وكذلك علم هذه المنفعة فانه التهمد المكن المستاجر بتقريب من المستاجر لزمه
 الاعادة الى مثل ما كان عليه وتوجب الاجرة وان التهمد بتقريب من المجرى وبغير
 تقريبا من احدها سقط الاجرة الا ان يعيده الى حال العارة وان لم يكن المستاجر
 الا انتفاع بما استاجر من غير سبب منه سقط منه مال الاجارة حتى يعود الى حال بيع
 الانتفاع به ولا يخل الاجارة وان لم يعلم كان له الجناح في فتح البيع والصبر والاجارة

باب الاجارة

يدخلها جنازات جناز الرؤية اذا استوجرو صوفاء وخار الشرط ولزم فاشترط المجرقات
 شرط ليكن المشاجر المسكن بنفسه لو يكن له ان ليكن غرم وان استاجر مطلقا جان
 له ان ليكن غرم الا العصاد والحداد وان يضع فيه المتاع الا ما يضر به مثل السرقين و
 انه يشترك غرم في السكنى وان يوجر من غرم بمنزله استاجر به ويوجر بعضه باقل
 الحال الاجارة فانه احدث فيه حدنا يزيد ليعتد الاجرة جازان يوجر البعض بمثل
 مال الاجارة وبالكتر والكل بالثمنه ومنفعة غير الحيوان يجب كونها مقدرة ومنفعة
 الحيوان يجوز ان تكون مقدرة وغير مقدرة فانه استاجر لهم ليعتد ليعتد بالثمنه ووجه
 اما استاجر للركوب او للحمل او للجل فان استاجر للركوب عين اربعة اشياء الركاب
 والطريق والمزول والركوب بالحمل او الزاملة او القتب بعد روية ذلك ومعا لهما
 فان غرما للركوب وعجزا ونفق بطل الاجارة فيما لم يجر وان استاجر في الناقة وصعب
 المركوب بأربعة اشياء بالجنس والنوع والجري وكل ما يختلف الاجرة بسبب ذلك
 وتلف او غاب بعض وان استاجر للحمل ذكر سبعة اشياء الجنس والمقدار والموضع
 والحمل منه والحمل البهائم والسير والمزول والمراحل وان استاجر للملاصحة ان
 اربعة اشياء كونه مشاهدا او في حكمه وتعيين المدة والعمل وتقدير الاجرة وشاخص
 ما بعد فيه او حكمها وان استاجرت حرة او امته للموضع احتلها المصلحة شروط متساوية
 البصير وتعيين البعث الذي يرضع فيه وتقدير الزمان والاجرة وكذا العمل ليعتد
 المطلق المطلق الاجارة لزم الاجرة له وان فلتات لزم على حسب الشرط وان عجز الاجرة
 لزم العمل على حسب العمود بين الناس **باب** المزارعة المزارعة والخيارية
 وفي عقد على ارض ببعض ما يخرج منها وما وفي ثلثة اضراب صحيحة وفيها ما اجمع فيه شرطا
 تعيين الاجل وتعيين ما يصيب لتمام السهم فاشاعا سنو بالي الكل ومكر وهمة
 وفي العقد على كذا صا او قنبر او ما شابه ذلك من غرم ما يخرج منها وفاسدة وفي
 ما سوى ذلك كانه واذا كانت المزارعة فاسدة لزم اجرة المثل وسقط السهم لانه كان
 بالنصف الثلث او مثل ذلك ولزم ان كانه بالامانة والفقرات والمزارعة الصحيحة
 صريحا وشروطه ومطلقة فاشترط ليعتد من اربعة اشياء ان يجر فيه بنفسه او شرط

في العقد
 في المزارعة

ان يزرع

ان يزرع شيئا مينا او شرط على العامل مؤنة الاضراء وعلى المزارع ولزم الشرط انما يزرع
 للعامل ان يباذ شريكا يعلم به وان كانت الحونة معلومة لم يزرع لزم العامل فانه
 المعلومة ولزم ان يباذ وان شرط على العامل شيئا يزرع في ارض جارة لزم كونه
 ولزم وان استاجر الارض المزارعة او العرس عين ما يزرع وبغيره **باب**
 المساقات المساقات عبادة عند دفع الاناس الى غيرة تخلوا او شغل العواكر او كرمها على
 اصولها بالحقاق على ان ما رزقه الله تعالى منها كان بينها ما على قدر معلوم و
 نصيب خمسة شروط تعيين المدة وقدر نصيب العامل وقد ظهروا في المزارعة بعد
 ظهور ستره به المزارع وان لا يشترط معه على صاحب المثل ولا في شجرة بعينها وان
 تنوع العواكر والمزاجات العقد على البعض من البعثة وعلى البعض من المثل او اكثر والشرط
 سابع ما لا يولد الى سقوط العمل من العامل او ان دفع الحق من صاحب الارض الى
 المزارع وان شرط على العامل شيئا يزرع في ارض صاحب المثل لزم ان لا تلف المزارعة
 سماوية والمزعة على صاحب المثل وكل ما يعود بالاستزادة في المزارع على العامل وكل ما منه
 حفظ الاصل فهو على صاحب المزارعة وان قتل ارضا وقبل ارضا نصيب الآخر ولزم زاد ونقص
 وان تلف لم يكن لهما نصيب على الآخر شيئا ان تلف بتفريطه **فصل** في بيان الجعالة وهو
 عقد جائز من الطرفين وتعين تعيين العمل والاجرة فحق حبل له عبدا وبعيرا و
 فرسا او قنبرا وهذا عند ذلك ليعتد اما واقف واحدا على شيئين معينين على الاطلاق او واقف
 على امرين محيين به من موضع كذا وقال ما جاء به فله كذا وقال لو احد ان حبت به فله عشرة
 والاخر ان حبت به فله خمسة عشر فالاول يزرع فيه ما سمي والثاني ان جاء به من
 الموضع المسمى لزم المولى وان جاء به من نصف الطريق لزم نصف الاجرة وعلى هذا
 والثالث لزم المسمى ان جاء به واحدا كان او اكثر الرابع ان جاء به واحد لزم ما سماه
 لان جاء به اشياء لزم لكل واحد نصف ما سمي له وان جاء به ثلثة لزم لكل واحد ثلث ما سمي
 له وان اتى من الواحد بتفريطه غرم قيمته وان اتى من غير تفريطه لم يزرع شيئا **فصل**
 في بيان العرض العرض كل مال لزم في الذمة بمقد عوضا من مثله وهو من يات
 مطلق وشروطه فالمطلق لا بدخلة الربوا فان اخذ مرقضا على ان يزرعه مثله ملكه من غير ان يزرع

باب الجعالة

باب الجعالة

باب القرض

وصار مثل سائر أمواله وجاز أن يرفعها فان رد اجود منها وازداد عليه في النوع والقدر
 او بالعكس منه صح اذا تراخى وكذلك ان اخذ حصة وان رد من غير حصة وتراخى به من
 غير تقرب به صح وان لم يتراخى ولم يتقدم في الحال لم يفسد السقر كانه في ذلك بغيره يوم الدفع
 والمشروط ضربان صحيح وناسد فالصحيح مثل شرط الزكوة على احدكم ومرة القرض ببلد
 آخر والصحيح عن الصلوة والرهن والضمان والناقل والناسد ما يؤدى الى الواسل
 شرط الزيادة في الصفة او القدر او باحة ما على الرهن فان كان ذلك لم يملكه بنفس
 القرض وتبقى امانته بغيره ولا يصح الا بغيره بغيره بغيره بالرهن وضو
 المقر صح **فصل** في بيان الدين الذي يرد في الذمة عوضا عن غيره
 نقسم قسمين حاد وموكل فالحال يلزم قضاؤه متى طال به صاحبه مع قدر العذر و
 ان عذر الاعذار ودخل وقت الصلوة حتى يمنع من ادائها وبغيره المال عنه وتقدر
 عليه في الحال بسبب شرب المستدين بنفسه فانه اقام في حاضر وغائب وموسر
 ومعسر ومن استدان هو بنفسه او استدان عليه وجب له ولو لم يملكه وميت فان كان
 المستدين حاضرا مؤسرا وطال به الدين وقد حل اذقعه ولم يكن له عذر لم يرد له الا انما
 فان كان له عذر اسهل حتى يرد وان لم يكن له عذر لم يرد له الا انما فان لم يقض حصة
 ان الجسم من له الدين فان طال به الحبس عزير فان ادعى الى حصر من له المال وكان
 له مال فله من حصة اخذ عنه وقضى به بغيره وان كان من غير حصة بيع عليه بغيره و
 قضى به بغيره فله من المال الدار التي تسكنها او للعبد الذي يجده وان كان غائبا
 واقام من له الدين حلفه الحاكم انه متخلى عليه اليوم جميع هذا المال فاذا حلف وكان
 له مال من حصة او غير حصة كان حكمه ما ذكرنا غير انه لا يرفع اليه المال الا بكفيل وان
 كان المستدين مفسرا عليه من له الدين حتى يجد فان كان مكتسبا امره بالاكساب
 والا شاق بالمعروف على نفسه وعياله ووصوفه فان حلف به وجده بغيره وان كان غير
 مكتسب على سبيله حتى يجد وعلى الوجهين ان قضى بهم القاد من جاز ان لا ينفق
 ما استدان في معصية الله تعالى وان استدان عليه وجب له حلفه بغيره حتى اجبا
 الى النفقة وهو غائب لم يترك لها نفقة بقدر المعروف والمالوك اذا استدان لم يخل

باب الدين

من ثلثة

من ثلثة اوجه فاذن به الاستدانة وفي الجاهل دونه الاستدانة وغيره فاذن فالا ولد للاحكم
 ربه حكم بين مولاه والثاني ضربان فان علم الدين انه غير ماذن فبنا في بناء من له الحق
 فان لم يعلم استسقى فيه ذلك المال والثالث يكون ضاميا الا ان يبقى المال بغيره او لا
 قد دفع الى سببه والحبس ضربان اما حلف وفاء او لم يخل فانه حلفه لم يخل اما لا يخل
 بغيره او لم يخل فان كانت اقامها وحلف ولم يخل فانه لم يخل له بغيره لم يخل اما اعترفت به الورثة
 او لم يعترف فان اعترف لزم وان اعترف بعض الورثة ولاه رجلين عدلين فذلك المثل وان لم
 يكونا عدلين او اعترف البعض لزم به بغيره او بغيره بقدر ما يخصه او بغيره وان لم
 يعترف به احد من الميراثين على ثلثي العلم وان لم يخل فواء ضام حقه وان قضى احد من اخوته
 الموقوف من سهم القارعين جاز وجاز به فضله والموجب يلزمه اداء عند حلول اجله
 اذا طلب به فان وضع من له الدين شيئا عنه على ان يقضى حاله وان زاد من عليه الدين
 شيئا لم يرد به الا بطل لم يرد وان مات من عليه الدين حل اجله بغيره وان مات له الدين لم
 يخل لاجل وان لم يعرف ورثته له الدين به ورثته من عليه الدين فصالحهم جان اذا علمهم عقد
 المال **فصل** في بيان الوديعة الوديعة كالا او شيئا صلبا يد الغير المحفوظ وانما جميع احصا
 الناس سواء الا ان المأكل المخصوص بثلثة شروط ان يرضى عنه ولا يخلط بماله على وجه يميز
 والمكسب الا به دفع اليه وفي عقد جائز من الطرفين ويصح بشرطين بالقبض والتسليم وهو يقضى
 الا بثلثة شروط بالقبض والتسليم بغيره وحكم القرض وتترك الرد اذا طوله بغيره عذر
 فاذا صار حاشا ونفذ لزمه قيمته يوم التفت فانه اختلعا بغيره القيمة ولو لم يكن هناك
 بنية كانت القول قوله **فصل** في بيان العارية العارية هي ان يقرضه لغيره واستأق
 الوديعة ان شاء وان ادعى من عهده الوديعة هلاكها قبل قوله بغيره بغيره من جبانة
 فانه ادعى عليه القرض بغيره بغيره لزمه القيمة انه لم يخل **فصل** في بيان العارية العارية
 عقد على عين حلوكه الغير ليقض به بغيره من غير اجرة وهو عقد جائز من الطرفين ويصح با
 لقبض والتسليم وهي ضربان من وهو مقبوض وبغيره وهو خربان معني وغيره
 فالعينة ضربان اما ضمني الاصل او ارش المقضات ان نقض شيئا من اجزائه او ذهب
 حذبه فان ضمني الاصل لم يقضى الا ارش وان ضمني الارش لزم وغيره المضمن يلزم فيه الضمان

باب الدين

باب العارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ضل او تركه صاحب فان ضل ولا ما يعين كان حكم المملوك ان ارد على صاحبه وان كان عليه
 يعين لم يكن فيه شيء وتطيف فان جعل له صاحبه جعله استخقه وان لم يجعل كان فيه على
 حسب العادة فان اذقه خمره وان تركه صاحبه من جهده ولا يلزم له كفاية وما لم يجز له
 مجال وان تركه من كفاية ولا ماء فذلك ملك وان كان غير قنع وجده بغير رية كان له الحقد
 بغير ثمن اشاء ان كان غنيا اياكل بالاضقات او اتفق عليه بظن او رفع جزء الى الحاكم
 ليحكم فيه وان وجدته العرائق وما يتصل به الرضف من سبع فهو من بين الاثافي عليه نفع
 وبني ان يرفع جميع الى الحاكم وان كانت اداة او خصر او خذاع لم يرفع له لانه كان
 غير ذلك مما يمتد درهم فاذا وند اخذه ولا يملكه وان كانت زائدة على ذلك غير سنة
 فان جاز صاحب ولا كان جزا بين اثنين اما حفظ لصاحبه بعض ضمان واما بغير فيه
 بضات وان وجد في عوانه ملكه عرف على ما ذكرنا وان كان في ملكه نفع عرفه فان
 كان له وان يعرف بملكه ما ذكرناه وان وجد كما ضا بان تحت الارض في حراب لم يعرف له
 صاحب خرج من الخس والباقى او اعرف فان عرف له ملك عرفه فان عرف ردة عليه
 وان لم يعرف اخرج من الخس ما ذكرناه وان وجد في تلك الغر ولم يعرفه كان حكمه على
 ذكرنا وان وجد في ملكه وقد ورثه ولم يعرف له صاحبه كان له وان هو تركه بغيره وان
 اشترى بغير عرف المشتري منه فان عرف والا فهو له جميع منه الخس وان وجد في جوف سمكة
 اخرج من الخس والباقي له وان وجد في بطن غزها من الجوارح وكان قد ورثه كان حكم
 السمكة وان كان قد اشترى بغير عرف المشتري منه فان عرف والا فهو له على ما ذكرناه وان
 وجد جدها اشياء واستبقا اليها كان لمن سبق اليها وان تساويا كانت لها وان اد
 احد استحقها بشاهدين وشاهد وعين بعد ما وصفها بالدعاء والوكال والوزن
 والعدد والخلية **باب** في بقاء النصف في مال اليتيم لا يجوز النصف في مال اليتيم
 الا احد ثلثه اوها الولي وهو الجد ثم الوصي وهو الذي يعينه ابو ثم الحاكم ثم ما كان
 لرجل ولا وصي اولاد غير نفسه ولا واحد من اهل البيت ولا وصي له قبل من ثلثه او جبراما
 بغير نفعه مليا بالامر ونرم اقدار او نفعه غير ملي ونرم نفوقته باخا وغير نفعه
 ونرم بالبدل به ويعزم المحرف فيه القيام بامر وصي وصاحبه فاذا فعل جاز لان ما

~~بيان النظر فيما قال الشيرازي~~

من ماله قدر الكفاف ويحب عليه ان ينفق عليه بالمعروف فان اسرف ضمن بالترتيب وان ظلمه بغير
 حيلة لا اخدم من غير زيادة وان سأل له كانه افضل فان التجرى له كانه الربح له والخسائر
 عليه وان التجرى لنفسه كان الربح وعليه الخسائر عليه اذا كان ملكا على المال وان لم يكن ملكا
 او قرض فيه فربما له الصرف كان الربح للبيوع والخسائر على المصروف وان كان له مال على
 البعير وراى له الغبطة في المصاحبة عليه جاز له ان يبيع **فصل** في البيع والصالح ما يباح **فصل**
 في بيان الضمان الضمان اثبات مال في الذمة بعقد وهو ضمان مال وضمان عهدة
 فضاء المال ضمانات ضمان معلوم وضمان المجهول وكلها ضمانات ضمان متبوع وضمان
 غير متبوع وعلى الوجه ضمانات ضمان على وضمان غير على وينقسم قسمين احدهما ضمان صحيح
 وقاسد وانما يقع بضمان شرط بتعيين اجل المال كانه الضمان ينقل المال الى ذمة الضامن
 ولهذا سقط عن المضمون عند اسقاط عن الضمان وضمان المضمون له والمضمون عنه
 ولزوم المال وكونه اداء الى الذمة وكونه معلوم المتدار على احد التولين فالمعلوم صحيح
 ضمانه بلو حله والمجهول يقع على قوله من يجوز ذلك اذا ضمن ماله عليه واقام بينة على المبلغ
 وضمان المتبوع صحيح اذا لم ياب للمضمون عنه وضمان غير المتبوع يقع على كل حال والمالي صحيح
 ضمانه وغير المالي ان المضمون له بذلك حال الضمان او لم يعلمه ورضى به بعد صح وان لم
 يرض به بطل وانما بعد ما تجوز عن الوجه التي ذكرناها فان ضمن ملكا ثم عسر لم يبطا وان
 ارى مال كانه له الرجوع بمنزلة على المضمون عنه اذ ان يتبع بالضمان وان لم يرض عنه
 له الرجوع وان اسقط عنه لم يسقط عن الضمان وان ادعى مال المضمون عنه صح وينقسم
 قسمين احدهما ضمان انفراد وضمان اشتراك فضاء كانه فضاء ضمان جماعة عن واحد ويكون
 للمضامين له الجارية مطالبة المال من اتم شأه على الافراد وعلى الاجتماع وضمان اشتراك
 بالعكس من ذلك وضمان العهدة لم يخل من رتبة وجب ما ضمن قبل وصول الثمن وله
 بيع وان ضمن بعدة ضمن فتمه ما جدره في البيع **فصل** في شرط ذلك في البيع العقد ويطالع
 البيع ليرى ما فيه من العهدة **فصل** في بيان الكفالة الكفالة التقليل بنحو ان كان
 له عليه حصة لا يبيع الا بشرط حصة وهي الاجاب والقبول ورضاء المكلوب به وبقية مده
 الكفالة والكفالة ضمانه كفالة بالعمد وكفالة مدين بقرعة فلا ولا ضمان شرط

بيان الضمان

بيان الكفالة

ومطلقة

ومطلقة فالمطلقة لا يضمن فيها الكفيل بغير ضمان المكلوب به والمشروط في قبضه بناء على المالك
 ضمانات فان قدم ضمان المال على الكفالة وبغير عن التسليم لزمه المال وان قدم الكفالة على
 ضمان المال لزم احضاره دون المال والتسليم بطل وقبضه فان اطلق لزمه التسليم
 لزمه المال اذ به موضع ناسد على الاستماع وان قبضه بموضع مخصوص لزمه تسليمه بذلك الموضع
 ويجوز التكفل بالكفيل بالقرعة واحد وتكفل جماعة لواحد وان سلك احد الكفلاء لم يثب ذمته
 الباقي وتبطل الكفالة بوث الكفيل والمكفول به واما ما هو به حكم الكفالة فما يلزمه بغير عقد
 فحقه القابل من يد وفي الدم **فصل** في خمسة المستدين سريده من الدين وبغيره التسليم اليها
 الدين والدين **فصل** في بيان الحوالة الحوالة انتقال حق من ذمته الى ذمته وتقع بغير شرط
 بالايجاب والقبول ورضاء المكيل والمحال ورضاه الحال عليه على الصحيح وكون الحال مدين
 ذوات المال والانتقال الحق في الجنب والتمتع والصفة وكونه عاجز عنه اذ البطل
 قبل القبض وانما قبل الحوالة وابداء ذمته المكيل لم يكن له الرجوع عليه بحال اذا كان ملكا
 وعلم اعساره حال الحوالة وان لم يعلم اعساره او لم يباذله كان الرجوع عليه اذ لم يرد في
 المال **فصل** في بيان الوكالة الوكالة تفويض الامور الى الغير على وجه وبغيره شرط
 الاجاب والقبول ويكون الموكل حين يصح منه يتولى الامر الذي يكلفه ويكون الاصر
 الموكل فيه من حقوق الناس ويكون الوكيل عاقله بصيرا بالامر الموكل فيه من حقوق الناس
 ويكون الوكيل عاقله بصيرا بالامر الموكل فيه عارفا باللغة التي يحتاج اليها في المعاملة
 وان يتوكل من هو مثله في الدين على من هو مثله فيه او وند والوكالة ضمانات مطلقة
 ومشروطة فالمطلقة يتقدم فيها الوكيل مقام الموكل على الاطلاق الا فيما يقتضيه الاقرار
 من الحد والادب والاقرار والمشروطة لم يكن فيها التقدير على رسم له ان يجرى فان تجاوز
 كان ضامنا ولم ينفذ عليه وانما يثبت الوكالة بأبينة او باعتراف الموكل عند الحاجة ويصح
 ان يوكل الخاص والخاص بوث القاي وبث قبول الوكالة باللفظ او بالسرف في الامر وهو عقد
 جاز من الطرفين وانما عزله لم ينفذ الا بالاعلام او بالاشهاد ان لم يكن الاعلام فان
 اخلافا في ذلك كان القول قول الوكيل مع البينة **فصل** في بيان الصلح الصلح قطع الخصومة
 بين المتداعيين ويجوز على اقرار وانما لم يودع في الخيل حرام او يحرم حلول مثل الصلح

بيان الضمان

بيان الوكالة

بيان الصلح

المنداعين على التدارس والبتار بما اوتيتهم من شرائع الربك في المال والمعاد
 بما امرهم به فان لم ينص الى امرين لم يثبت الاخر بعد ذلك **فصل في بيان**
 الاقراء اجازة يحق على نفسه ويصح تجزئة شروطه في كمال العقل ونفاذ المقر له فيها اقراء
 به وجود المقر له وقد يقربا به ان كان من يعبر عن نفسه وان يصح ان يكون المقر حقا
 للمقر له وان لا يودي الا قراءا ان يكون اقراءا على الغير لا يذنه وان لا يخل بها اطلق
 او قيد فانه اطلقا لزم حكم اقراءه وحكم محجته وان قيد وقال وهبت هذا امره او عانت
 هذا معه بذلك لم يلزم حكم اقراءه ولا محجته الا بعد التسليم في العبد والتا بقية المعاقبة
 واقرار المريض صحيح العقل مثل اقرار الصبي الذي حق بعض الشرع ان كان متجها فاقراء
 اقراءه ولا يكون المقر له بنية على محض ما اقوله به كان به حكم الوصية وسند ذلك
 حكم الاقراء بواحدة بابل خزانة ما به تحت **كتاب نفقات وبيات وما يتعلق بها**
 تحت النفقة باحد ثلثة اشياء بالزوجه وبالزانية وبملك البهي فان وجبت نفقة فينفق
 بشرطين اما ان الاستناع بينهما معا والتمكين الكامل من جھتها وان في ثلثة انواع
 حرة شريفة وغير شريفة واهنة فالزوجة الشريفة وبشرط وجبة النفقة عليه لزمه
 من الاطعام والادام على حصة في البلد والكسوة للثيابة والصف على حسب استناره
 وقدر المرأة من الماريم والكسوة وغيرهما ولزمه الاخداع وما يختار المير للزينة
 وانه تنوع بمخرج غير شريفة لزمه جميع ذلك على قدر هادونه الاخداع وان تنوع باقة
 لزمه الاتفاق عليها بالوقوف دونه الاخداع وان كانت حيلة والمقسطة لزمه النفقة
 على قدر ريبه وقد راجع من الشرف والوساطة في الامور ويلزمه الاخداع
 الشريفة وان خدم بنفسه جان والمصلحة لزمه النفقة ولا يكون للمرأة اجازة عليه بل
 بضرب ما حق قبحه فاذا وجد عادت عليه على قدرها وقدر ذات يد هاجها ولا تانم
 النفقة بالنكاح الفاسد بوجه ولا امر ولا نفقة العدة اذا فرق بينهما الا اذا كانت
 حاملة وان فسخ النكاح الصحيح يوجب له نفقة العدة بحال وان اطلق المرأة بائنا لم
 تدره النفقة وان طلقها رجعا لزمه وما العبد فنفقة نفقة المصلحة تدره باذنه
 او ذوجه هو حصة او امره ولا يكون العبد مكتبا لزم السيد النفقة وان كان العبد مكتبا

سجدة

والزوجة

لا يسبق

كان سيده فمرا ان شاء جعل النفقة في كسبه وان شاء انفق من خاصه ماله والمير حكمه حكم العبد
 ما لم ينفق وحكم الحق الا انفق والملك ان لم ينفق ينفق منه كان حكمه حكم العبد وان عنف
 منه شيء وان كان مكتبا وحصل له من الكسب مال لزمه اتفاق المورس بعد ما تحوز عنه وانفا
 المعسر ينفق ما يقربا وان لم يكن له مال كان معسرا واما النفقة على الاقارب فواجبة ومنه وبه
 ما واجبة انما تجب على الوالدين وان عملوا وعلى الولد وان سفلوا وتجب بشرطين يسارا واحدا
 واعسارا والاخوان حصل لرجل معسرين والد وولد موسرين وجب عليها الاتفاق با
 المعروف عليه بالسوية وان كان للمورس ولد والد معسر وجب عليه الاتفاق عليها معا
 وان كان له اب وجب وولده ووالده معسرون وجب عليه الاتفاق عليهم وجب وان لم يكن له
 فالاقارب اولي من الاقرباء وان ايسر الام وامر الاب لزم نفقة المورس وان كان
 لرجل والعا معسرين او وولده واحد الوالدين وولد ولزوجه من النفقة الا انما يكون
 احدها فاقسم بينهما واما الاتفاق المندوب ليه فليح كل من لا له حظ من الميراث ويجوز فيه
 على اصل الارث مثل الاخوة والاحوات والعمرة والعات والحولة والى الخوات
 واما النفقة على المالكات فانما تجب على العبد والامة والدابة على كل حال من الاطعام والكسوة
 ولا رجل العبد او الامة من ان يكون مكتبا او غير مكتب فانه كان مكتبا لم تجز اما
 اراد سيده ان يجعل نفقة في كسبه او اراد فانه اراد لم يخل من ثلثة اوجه اما ان كسب
 ونفقة نفقه ولزمه الاتفاق به او فاضلا عنها والفاضل تسببه او ناقضا عنها ولا ينفق
 على سيده وان لم يجعل نفقة في كسبه وجبت عليه نفقته وبغير المكسب يلزم السيد الاتفاق
 عليه ولازمة خادمة وسريرة فالحاجة حكمها حكم العبد والسريرة يفضلها على حسب العادة
 واما الدابة والسريرة فيجب لصاحبها اتفاقا عليها ولا يخل حالها عليها امر بالبيع والذبح
 او الانفاق وان لم يرد كل لهما امر بالبيع او الانفاق كل واحد منها اما ان كانت مأكولة
 اللحم او غير مأكولة فان اكل لهما لم ينفق عليها هذا بالبيع وان كانت في اليد ولم ينفق
 الكلاء ط والامه ما كلفت ارساها في الصحراء فاذا اعتلفت عملها ما شاء وان لم يكن
 ثم كلاء ولا ماء او كلاء ولم ينفقها فان لم ينفق كان الحكم في البلد وسئل عن شخص
 وان كانت الهمة ذات لبن ولم يكن لها ولد ولا ولد واستغنى عنه لانه الذي جميعا لهما

البلية
والعفة
العقيد

وان لم يستغن الولد عن المهر كان النكاح على المهر **فصل** في بيان من لم يخط من الخطا
لها الولد اذا بلغ سن البلوغ استقط حق الخطا عنه وان لم يبلغ لم يخل ما كان بين ابوين او كانت
لرأدهما او ليس لرأدهما وان كان بين ابوين او سى بالابن حتى يعظم والنت حتى تبلغ سنين
ان تفرقا بغير اربعة فانه متى وقع اوله **فصل** وان تزوجت او فسدت سقط حقها عن
الخطا نه وان فارت زوجها بالطلاق او غيره دون المأرتداد وثابت بجمع حقها منها
فانما وظم الابن واستفت البنت او تزوجت الام او فسدت وكانت الابن غير ناسق كانت
اولى بالخطا نه وان كانت له احد الابوين لم يخل حال قرابته من ثلثة او جعل كانت حاله
بلا نساء او نساء بلا رجال او جلا ونساء فان كانت رجلا فلا ولاه برأدهم غير انثى وان
كانت نساء فكل ذلك وان كانت رجلا ونساء فالنساء اولى ان كانت اقرب من الرجال
او كانت بذر رجسهم وانما سقط حقها منها ان هو اقرب اليه بعدد المالكات وان
كان احد الابوين لم يكن له حظ منها مع المهر وان كان الولد جلا ترك مع الام استجابا
كتاب النكاح النكاح عناية من عقد الزوج بين الرجل والمرأة وقد يستعمل في
وهو ثلثة اضراب نكاح العنطة وهو النكاح المستدام ونكاح الحق وهو الموجد ونكاح
ملكه المهر وشبهه الكتاب على بيان عرق فصول بيان كيفية العقد ومن يجوز العقد
عليها ومن لا يجوز وما يقع عليه من المهور ومن ابد العقد وما يورث في دفع العقد وما
يلزم بالعقد واحكام الاموال والزفاف وما يتعلق بجميع ذلك **فصل** في بيان عقد
الكتاب وكيفية العقد الرجل والمرأة لا يخلو لهما من اربعة اوجرا ما قضيت كل واحد
النكاح ويقدر عليه ولا يشترط الاول يستلحق النكاح والثاني يكون ذلك والثالث والاربع
لا يشترطها ولا يكون بل يجوز لها ذلك والمخافة معبرة في النكاح الدوام ويجوز انما ولا يعي
العقد ثلثون على كافر ولا كافر على مؤمنه ولا نكاح عيب ويجوز للمؤمن ان يتنكح بالمبوءة
والنصرانية وانما اشبهت بها وانما عقد نكاح العنطة مضطرا وليس للرجل ان يطلب للنزوح
امراه فيها استغنى عن العقد والطلاق والمهر والمهر كونه ودورا ولو اسما
عجلا ربوغة طيبة البرج والكلوم موافقة عاملة بالمعروف اتقاها وامساكها عن عرقها لهما
ذليلة مع بعلها مبرجة مع زوجها احسانا مع غيره وماء حسنة الشعر طيبة اللب ويكون

اولى
هو
وس
ن

في النكاح

في النكاح

النكاح

صريات اما يحرم بالنسبة بالنسبة فالتة تحرم بالنسبة خمس نساء الام وامها وان عمت والنسبة و
بناتها وان سفلت وبنات الابن وان سفلت والعمرة والخالة وعمه الاب وبنته وبنات
الام وخالاتها وان علوت وبناتها وان سفلت وبنات الام وان سفلت والنسبة
اما يحرم نكاحها بعد اذ كان حاله من حاله فلا اولد اربعون سنة الوضوع والمعقود عليها
بني العدة اذ كان حاله من الزوجه وهو عاقل يحرم عليه دخولها ولو بدخل وام الزوجه
وامها وان علوت نسبا ورضاعا وام من وطئها على اليمن وبناتها وان نزلت وبنات
زوجته التي دخل بها وبناتها وبنات ابنتها وان نزلت نسبا ورضاعا والى بلوطها
اواجبها اذ بانها او ابنتها فاقب والتي قد زنا بها وفي ذات بطن او بطن عذقتها
عليها رجعة وبنات الهرة وبنات بناتها اذا خرجت بها وبنات الخالة وبنات بناتها
كنت والتي زنا بها عاقل او غيبا وان علت الام ونزلت بالنسبة نسبا ورضاعا والتي بان
باللغات والمطلة تسع تطليقات للعدة وتزوجت بعد كل ثلثة زوجا والتي اقضاها
بالوطء وهون خالته وطها دون سبع سنين وتعين منه بغير طلاق والتي قد طهرت
زوجها طهرا او خرسا وتبين انها منه بغير طلاق وطها النوع وابنه او عقد عليها والمملوكة
التي وطئها النوع وابنه مملوك اليمن او نظر منها الى ما يحرم لغا المالك النظر اليه او قبلها منه
والتي زنا بها المالك والابن وامها وان علت وبناتها وان نزلت والثاني عشر تسعة لمعقود
عليها في حال الا حرام جاهل بالتحريم ولو يدخلها فاذ علم بذلك فرق بينهما فاذ احم
من الا حرام عقد عليها ان شاء ولمعقود عليها في العدة ككس وذوات الزوج فالهرة
على عزاء ولا تحق فاذ ابين منهم يسيرة مشرعية واعتد ذلك طلاق على عزاء ولا يحق والاختا
معا وسواء عقد عليها عقد مقارنة او عقد متابعه وعقد المتابعة يصح على من عقد
عليه اول فاته دخل باثنية فرق بينهما ولم يرجع الى الاولى بعد حرمه الثانية من العدة
لا يجوز له ذلك الا بعد مفارقة الاثنية منه بالوطء او الطلاق فان طلقها هبة لا رجعة
العقد على الاخرى الا بعد حرمها من العدة ولا عقد عليها عقد مقارنة لم يصح وروى
انه يجزأ بينهما شاء فنفى عجزا لدخولها ما دامت الام في حاله فان نظر من الام الى
ما يحرم لغا الزوج النظر اليه كره العقد على البنت ونسبة في الزوجه واخصا بغير رضاها

فان عند

في ذلك

اختلاف

اليقين وعقد الحق عليها **فصل** في بيان ما يجوز عقد النكاح عليه من المهر الفصل الثاني
 في بيان سبعة اشياء يقع ان يكون مهر من كذا جنس ومقدار ما يقع وتركه كونه عقد
 النكاح والشرط بان لا يكون لها مهر في العقد والعقد على ما يقع تملكه في الشريعة و
 تقبيل المهر والنكاح المتعار فان الاول كلما يقع تملكه في الاسلام حال قيمته وما يقع
 ان يكون ثمن المبيع واجبة المكسرة او منقصة من ثمن الثمن والادب وتعلم الصا
 المباحة سواء كانا مالوك الى راي المحاطب ومن بيده عقد النكاح
 فيها تزاجا عليه كونه صحيحا كذا نكاح ام كذا وكذا كان اخذ كان اكثر بركة والسنة
 خمسمائة درهم والنقصان عند جابين والزيادة عليه فيها دوايتان والثالث
 لا يقع في صحة العقد وكذا من شرط الفضيلة دون العفة ويلزم مهر المثل و
 يعتبر ببناء اهلهما من كلا الطرفين الا قرب فالاقرب وبكلاهما في المهر لاجله
 من العقل والحق والجمال والندامة والبيان والاعصاب والبيان والندامة
 وصراحة النسب والجنس والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 بالعرف والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 احدها قبل العرض في المثلتين سقط المهر وزم الميراث وان طلقا قبل العرض
 ثم المقتة للموسر مملوك او ذابة وما استبهما والمتوسط بنوب وما قيمته خمسة دنانير
 فصا عدل والمهر خاتمة وما استبهما وان دخل بها قبل العرض وبعت لها قبل
 الدخول ينشئ واخذت فله رد على اذابت قبولها من جهة المهر من مهر المثل
 وان لم ترد وقالت لمرأة بعد ذلك انها هديته والرجل يقول انها مهر كان القول
 قوله الرجل مع اليقين فانه حلتا سقطت عواها وان فكل ثم لها مهر المثل وان
 ردة اليقين كانت لمرء ذلك وان دخل بها قبل ان يبعث اليها ينشئ ثم مهر المثل
 وانما من المثل اما يكون الفاقدم لما اذعتا فانه كان مسلما سقط الحسمي وزم
 مهر المثل من عقد على غير ارضين وما لا يجلي تملكه في الاسلام وان كان ذميا
 ثم المثل من عقد على غير ارضين وما لا يجلي تملكه في الاسلام وان كان ذميا
 ثم المثل من عقد على غير ارضين وما لا يجلي تملكه في الاسلام وان كان ذميا
 ثم المثل من عقد على غير ارضين وما لا يجلي تملكه في الاسلام وان كان ذميا

هذا هو المهر
 وهو ما يقع
 في النكاح

من ذوات الأثقال و نصف فتمت من ذوات الغيرة و مثل نصف الأخت ان كان بنتا له
 و كذلك ان و هبة من قبل الذلول و حللت و ان كان المهر شيئا له فانه مثل الحيوات و
 او الارض و كان الحيوات حاملة و الشجر من الارض فزروعة حال الاصل و استحق
 بر النصف مع نصف الثمن و ان حلت او تم اوزرعت عند هبة لم يستحق عليها شيئا من الثمن
 و ان عقد عليها على عبد اوفى نصفها مع العقد و ان كان الصداق و ان لم يكن و ان كان
 مع بنتي آخر صح الصداق ايضا و ان ابرأت المهر فانه منته عن المهر و يصح و ان
 النكاح فاسدا و عيني مهر و برنت ذمته لم يصح و ان ابرأت عما استحق عليه صح و ان
 تزوجها على كتاب اسمها و سنة بنيه و لم يسم مهر لزم من السنة و يستحق المهر
 الرجل بامرته لا بعد تقديم شيء من المهر اليها و ان قدم اجمع كان اقضى و ان اده
 تنازعا في اقباض المهر كان البينة على المدعي في كل حال و ان اختلفا في قدر المهر فانه
 لبينة على المرأة و ان اختلفا في ارضى المهر فانه لمرءتها و ان اختلفا في ارضى
 اقامة البينة و اقباضها قبلت منه و ان لم يكن له ان يستحقها فانه استحقها و الا
 لم يمتد وقت المهر و ان كان جلا في العقد على امدة ثم مات المهر و عقد الوكيل
 بخل اما عقد قبل موته و بيع العقد و ثبت المهر و المهرات و بعد موته و يبطل العقد
 فان انكرت المهر و توكيله و لو كان للوكيل بينة عن المهر و من تزوج امدة على انها
 لم توجد هبة بكر لان له ان ينقض شيئا من مهرها و ان فسخ النكاح و المهرات الا مقنا
 من الذلول هبة و ان اقبض اليها كرها حتى تستوفي المهر و ان مكنت من الذلول لم يكن
 لها بعد ذلك الا شئ فان اختلفت فترت و سقطت نفقتها **فصل** في بيان ما عليه
 العقد على النساء الفدية بصفة عمدة النكاح اربعة المرات ان كانت بالغة رشيدة
 و عاقل بغير اوصحاب باسقاط الشبهة و الاب و الجد مع وجود الاب ان كانت
 طفلة او بالغة غير رشيدة و يجوز لها المعفو عن بعض المهر و وكيل المرأة ان كانت
 مالكة امها و بعقد عليها حرة و امه و الحرة بالغة و الطفل و البالغة رشيدة و غير رشيدة
 فانها لمقتل الحرة رشيدة ملك جميع الممقود و ذلت الولاية عنها على قول المرتضى و لو
 تزله ان كانت بكر على قول الشيخ الى جميع و من وافقه و لا يجوز له العقد على انفسها مع

لا ينفذ
 في ذوات
 الأثقال

وجوه

وجوه الالب و الجد بنا حيا ب الاب بغيره منها عقد له و ام المهر طين بغيره لوطي عنها او
 من القربى من الكفاية غير ان يستحق لوطي ان لا يعقد عليها الا برضاها و يستحق لها ان لا تزوج
 الا برضا الولي و المراجعة اليه مستحقة و الزوج لا ينفذ على الاجارة الا بالي تسعة مواضع و
 لا عقد البكر الرشيدة مع حضور لوطي على نفسها و عقد الاب على ابنة الصغير و عقد الام
 عليه و عقد الجد مع عدم الاب و عقد الاب و الام و المهر على صبيته و تزوج الرجل عبده
 بغير اذنه و تزوج العبد بغير اذنه سيده فان اجاز لوطي و الممقود له او عليه و سيده
 صح و الا ينفذ و يجوز للبكر ان لا يجوز للرجل و طمنا في النكاح و البكر ان كانت بنتي
 اب و جد على القول الثاني لكل واحد منها العقد عليها سببا فان عقد كل واحد منهما
 عليها ارجح دنفعة مع العقد و ان الاب و انه سبق عقد العتدين صح السابق و ان
 كانت لها جد بنزاع فحقها ولا ينفذ و يستحقها ان لا يعقد عنه على غيره فان لم يكن لها جد
 و كان له امة فذلك و ان وكلت حرة في طمنا على الطلاق و زوجها كل واحد منهما ينفذ
 مع عقد الا في المكس و ان سبق احدها مع العقد السابق و ان استأمر الا في احدها البكر
 الرشيدة بنزاع فحقها لان سكرتها رضاها و ان عقد الا بان على صبيته لان عقد
 البصير يوقف على اجازة حماة ان يبلغ دون الصبيته فان بلغ البصير و رضى به استقر و ان
 البني و لم يزوجها اذ اعين فان مات احدها قبل البلوغ توارثا و ان
 عقد عليها بغير الابوين فان لم يكن عنده يوقف على الاجارة و مات قبل ان يبلغها
 توارثا فان مات بلغ احدها و رضى به و مات قبل البلوغ الاخر عزل عن تركه فصيب
 ميراث الطفل حتى يبلغ و رضى به و خلف على الرضا لغير طمنا في الميراث سلم سنة و ان
 لكل من البصير او لم يرضى به سقط سهمه و ان مات من لم يبلغ ابرته البالغ الا في
 فان بلغا و رضىا مع العقد و لم يرضوا به لم يرضوا به و عيني المهر و لم يرضوا به
 و ان لم يرضى سقط و بلغ المرأة يعرف بالمهر او ببلوغها تسعة سنين فحقا عدل و
 بوضعها الاشياء مواضعها ما يتعلق بالمرأة **فصل** في بيان احكام الرضاع اما
 ثبت للرضاع حكم باجتماع ثلثة شروط احدها ان يرثع البصير مصا من الثدي
 الثاني ان يكون البصير الرضيع دون سنين والثالث ان يكون الرضيع به من كسيتين

بيان احكام الرضاع

كانت لوحد لم يخل أمات وجها بادن سيدة أو بغيره من فاته من وجها بادن لم يخل أم شرط
 كون الولد حراً ومراؤه بشرط فان تزوجها بادن بشرط فان تزوجها غير
 شرط حراً الولد وان تزوجها بغيره لم يخل من جهة حصة او جبر اما لها احد عليه الجزية
 او شهد شاهدان لها بالحرية او تزوجها لغير حال على الحرية او علم كونها رقاً ولم يعلم
 التحريم او علم الرق والحق بغيره فالاول يكون له الرجوع على المهر لكونه بالجهل وكان الولد حراً و
 السيد لها عليه عشر قيمتها ان كان بكراً ونصف العشرة ان كانت ثيباً ارش العيب ان عات
 بالولاية وان دسها ولاها سقها المهر المسمى ومن مهر المثل ورجع بالمهر على سيدتها
 وحرر الولد والثاني يكون له الرجوع بالمهر على الشاهدين وبالبينة الحكم على ما ذكرنا والثالث
 يكون النسب هنا والولد رقاً وله الرجوع عليها بالمهر وعليه السيد ما ذكرناه من القيمة ^{عشر}
 او نصفه والارش ويجب على سيدتها ان يسع الولد من ابويه ولزم الأب قيمة فان عجز
 استسع فيها فان لم يسع دفع المهر ما قيمته المهر من سهم الرقاب فان انقطع لغيره ادى
 ثلثه من حساب ابائه فان فقد هذه في الولد رقاً يبيع ويشتري فذلك رقبته والا
 يكون الولد رقاً ويكفر ويملك النسب وبعض ارش العيب ويبرق بينهما والحاصل يكون
 رأياً ان لم ير من سيدتها بالعقد ويكون الولد رقاً والنسب غير لاحق والمهر لا يرد
 الارش مضموناً وعشر القيمة ان كانت بكراً ونصف العشرة ان كانت ثيباً وان رضى السيد
 بالعقد مع النكاح وان كانت الامة اكثر من واحد ورضي الجميع به او لم يرضوا لكان
 حكمهم حكم الواحد وان رضى البعض ولم يرض البعض لم ينعقد فان دخل بها
 كانت حكمه في نصيب الاربع حكم من كانت الامة له ورضى بالعقد وفي نصيب غير الاربع
 حكم من كانت له ولم يرض بربع جميع الاحوال من الرجوع بالمهر ونزد عشر القيمة او نصفه
 ورضان الاذن والحق والولد ونزد البيع من المهر وعجز ذلك على ما ذكرنا الا في مسئلة
 واحدة وهي ان الولد يلحق بالاب على جميع الاحوال فانه ابناء الامة بعد العقد الصحيح
 عليها انسخ العقد بينها وحل له وطهرها بملك العين وان الامة بعثها وتزوجها ويجعل
 عقدتها مهرها صح اذا قدم العقد على العقد وقالت زوجك وجعلت منكك ^{بذلك}
 فان طلقتها قبل الدخول فيها عاد نصفها رقاً وان قدم العقد على العقد تعد العقد و

قدم

من وقت الولادة ويتعلق بالزواج من احكام النسب ثلثة الختم وحرمة المحرم والنكاح يحصل
 ذلك باحد ثلثة اشياء بالارتقاء الصحيح بوجوب ولية ورضعات متواليات من غير فصل بين
 امرأة اخرى بالارتقاء عشر رضعات متواليات ربياً وحديثه رضعة متوالية
 ربياً على القول الاضرب بالارتقاء على حد يثبت اللحم ويشد العظم فان ولى الرجل امراً وطفا
 بلحق النسب بسببه وحصل منه ولد كان ولدها ^{بها} فان انزل اللبن كان لبن الخمل ولبن المرأة
 يتعاطا فان ارضعه المرأة حبثاً بغيرها الرضعة محرمة انشئت الحرمة من جهة اليها
 ومن جهة المهر وحرم الصبي على كل من يحرم عليه اولاد الخمل نسبا ورضاعاً وعلى الخمل وعلى
 جميع اولاده نسبا ورضاعاً ويحرم على الصبي كل من يحرم الصبي عليه ويحرم اولاد الخمل على
 اب الصبي واخوة النسبة الى ابه نسبا ورضاعاً ويحرم اولاد ولد الصبي على الخمل واخوته
 نسبا ورضاعاً وجميع اولاد امه نسبا ورضاعاً ويحرم الصبي ايضا على جميع اولاد الرضعة
 من جهة الولادة وجميع اولادها من الرضاع من لبن هذا الخمل ودون غيره ومن يحرم على
 الصبي وعلى ابويه واخوته النسبة الى ابه نسبا ورضاعاً ويحرم جميع اولاد الصبي نسبا ورضاعاً
 من ابويه ودون غيره على اولاد الرضعة نسبا ورضاعاً من لبن الخمل ويجوز للخمل التزوج
 بام الصبي وجداته ولو ادى الصبي التزوج بالرضعة وباقها ومعدتها والرضاع محرمة النسب
 لتولده يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وان ارضع حبثاً لبن امرأة وكل واحد اخوة
 واخوات ولادة ورضاعاً من غير الرجل الذي ارضعها من لبنه جاز النكاح بين العقبين
 دونها ودون اخواتها واخواتها من جهة اللبن الذي ارضعها منه وان تزوج الرجل
 امرأة ذات لبن واخوة رقيقة وارتقت لصبيته من لبنها الرضعة المحرمة وكان اللبن
 لبناً ان وقع وقد دخل بها حرمت الرضعة ابداً عليه وان لم يدخل بها حرمت عليه اللبن
 ابداناً ما طلعت بها قبل الدخول بذات اللبن وتزوجها اخوة ورضعت الرضعة منها حرمت
 ذات اللبن على الزوجين مسا والرضعة على من دخل بذات اللبن فانه كان اللبن حرماً
 عليه ابداً **فصل** في بيان عقد العيب والامانة بكسر التاء وكسر الهمزة اذا وجد طولاً بالامة
 فانه لم يجز له بكسر التاء وارتبعت احزاب تدعى الحر بالحرمة وبالامة وتدعى العبد
 بالامة وبالحر فالاول قد ذكرنا حكمه والثاني لم يخل ما تكون الامة لسيد واحد والاكثر

كانت

ولا ينسب اليه شيء

بالتحار بين الرضا بالعقد وبين الاشتاع وان ابتاع بعضهما الفسخ النكاح بينهما البتة ولو خجل
 بالجلات ولا العقد عليها انا ان تكون خد منها باء بينهما يجوز له العقد شقة عليها في يوم
 سدها بانه والثالث من العتمة الاولى لو خجل من اربعة اوجدها يكونا بالسد واحد
 ويكون كل واحد منهما سيدا آخر او يكون واحد سيد وآخر لاكثر منه او يكون كل واحد منهما
 لاكثر من واحد فالاو يكون ذلك سيدا هما ان شاء زوجهما مطوعا وان شاء تركها
 فان اردت زوجها منه اعطاها شيئا من ماله مهرها والمهر يتخير بينهما بحكمه ايضا فان اراد
 امرها بالاعتزال وقال قد فرقت بينكما فانزق بينهما واراد وطى الحاربه ولو خجل
 في البعد جاز به الحال وان دخل استبرأها بحضرة ان كانت من ذوات النكاح ونجسته و
 اربعين يوما ان كانت من ذوات الشهود فان باعها معا من واحد فحكم حكم البائع معها
 وان باعها من اثنين كان لكل واحد منها الرضا بالعقد والفسخ وان باع احداهما كان
 للمبتاع التحار بين الرضا والفسخ والثاني لو خجل ما تعاقد بانه سيدا او بغير ذلك
 او ان احداهما ذوات الاخر فان اذنا معا صح العقد وكان الطلاق بيد العبد الا ان
 يسع احدهما او كليهما سيده فيكون للمبتاع التحار وان ذرقا ولد كان بين السيدين وان
 اعتق احدهما كان له التحار دون سيد الاخر وان عتقا معا كانت المرأة الحرة والنكاح
 في كسبه بعد ان كان مكتسبا وبما سبه ان كان غير مكتسب يجوز للسيد ان يملكها في
 كسبه وينفق عليها من وجه آخر وان عقد بغير ذلك منها ولا يجوز فرق بينهما فان خجل
 بها ورزقا ولد كان بين السيدين وان اجازا صح والباقي على ما ذكرنا قبل ان اذن
 احدهما دون الآخر ورزقا ولد كان له امره في العقد والفسخ النكاح والثالث
 لا يصح النكاح بينهما الا برضا الخوف معا فان رضوا صح العقد وان رضى بعضهم دون
 بعض لم يصح فان عقد ولم يرض به بعضهم ودخل به وحصل ولد كان بين الجميع بالنسب
 الا ان لم يرض به من له ولد في مولى الاخر والباقي كغير حكمه على
 ما ذكرنا والاربع من العتمة الاولى لو خجل من اربعة اوجدها لسي العبد نفسه بالحريه
 او لسيه غيره او عتقه الخرم كونه عبدا وزوجه نفسها منه بغير رضا سيده او برضاها فان
 لسي العبد نفسه بالحريه فرق بينهما ان لم ترض بالحريه ولا مولى العبد وان رضى احداهما

والمأمن

دبرها آخر تلكا لك وان دخل بها وحصل ولد كان حرا والمهرية ذمته حتى يرضى ان
 يرضى سيده وان رضى كانت المهر عليه وان دلسه سيده لزم المهر وفرض بينهما وان
 دلسه غيره عزم المهر وعزم المهر وان عتقه عبدا وزوجه نفسها منه بغير اذنه سيده
 ولم يرض به السيد بطل النكاح وسقط المهر والولدان حصل رقاقولا وان تزوجها
 العبد بانه مولا صح العقد ولزم المهر سيده والنكاح وان كان العبد غير مكتسب
 وان كان مكتسبا كان سيده حرا ان شاء انفق عليها من غير كسبه وان شاء من كسبه
 فان خجل كسبه عن النفقة كان على السيد انما عاها فان باع العبد من غيرها كان المبتاع
 بالتحار بين فسخ العقد والا مضاء والبايع ضامن لجميع المهران دخلها ولمضنه ان لم
 يدخلها وان باعها منها لم يدخلها باعها قبل الدخول بها او بعد فان باعها قبل الدخول
 لم يدخلها باعها بغير المهر وبغير فاته باعها بغير المهر بطل البيع دون العقد وان
 باعها بعد الدخول صح البيع وانفسخ العقد وان باع بغير المهر صح البيع في الحالين والفسخ
 النكاح وان اتمقه سيده وبكره على النكاح لو يكن له الحيا وان اكرهه كان له ذلك
 وان تزوجها برضا سيده كان الولد حرا ان بشرط كونه رقا وان تزوج عبدا بامه
 غير سيده ورضى سيدها لم يبق العبد بعد الدخول بانه من ذوات العقد فان ر
 قبل العتق بانه كان املاك لها وان رجع بعد انقضاء العقد لم يكن له عليها سبيل ولا
 يلزم سيده النفقة واذا زوج الرجل جارية من غير له يجر له ان ينظر اليها تنكفه وان
 بانه من جانيه ذلك واذا زوجها لغيره راسا لها اليه فان اراد استلها منها جازان
فصل في بيان احكام السراي وملك الايمان ان ملك الرجل جارية تعلق له
 بها ثلثة من حقوق الزوج ملك البني بالبيع منه مانع والترقيج من العتق والتحليل فانما
 من الوطى سنة عشر شيئا لحره ارضاع على ما ذكرنا في باب النسب ووطى اقا بالعقد
 او ملك البني ووطى ابنتها كك ووطى اختها على ما ذكرنا قبل وزنا ابيرها ووطى
 ابيه او ابها ملك البني ونظر منها الى ما لا يجل لغير مالها بالنظر اليه وتبيلها ياها
 شهوة وعقد عليها عقدا شرعيا ووطى ابنيه ونظره وتبيله بها وعقد كك والمانع
 من بانه اما يمنع من الوطى على كك حال وهو ما عده ناه او يمنع في حال دون حال وذلك في

باب احكام السراي وملك
 ج
 ن

فأربعة مواضع الجمع بين الم والنبت وبين الاثنين على ما ذكرنا قبل وكونها حاملة وقت ابتعاها
 ولما جازها الاستبراء وحالها بالاشتراء ثلثة اشهر وأما الجارية المستبرأة فهاذا واجب فيجب
 قالوا له انما نعتاها الحنفية والثاني اربع ملكها حايضا والتي لم تبلغ الحنفية ولا ملكها
 والتي ايسر حتى وثقلها من الحنفية والاحمال والثالث اربع التي لم تبلغ الحنفية وملكها
 والاربع من الحنفية وملكها الحنفية والمنقلة اليها من امرأة او من نفسه وقد ندم انها استبرأت
 ولا استبرأت بمحضه لذوات الاقراء والخمسة واربعين يوما لذوات الشهور فانما استبرأتها
 جازلها وطورها وأما الاحمال فان مستبرأتها من وقت الحمل اربعة اشهر وعشرة ايام جازلها
 وطورها ولم يجز لها قبل ذلك فاته وطها لم يجز له مع ولدها لانه عذري بطفه
 وعليه انه يعينه ويعطيه شيئا من ماله فان وطها قبل الاستبراء وجاءت بولد قبل
 ستة اشهر لم يكن له الحاقه بنفسه وكانت لمن استقبلت من البهائم كان الولد حرا من
 ان يره الجارية عينا من انقل منه اليها مع عقرها وبشرتها فان كان الولد مملوكا فحكم
 ما ذكرنا وان جاء بولد اكثر من ستة اشهر كان له وانما ولدها او اجلها وسقط الوعد
 تاما ولا يغير بغيره فقد صارت اجارية ام ولد ويصح الجمع بين الم والنبت وبين الاثنين
 بين الملك وبين المملك وتعتد دون الوعد وانما كانت اجارية فان وطها الاب لم يجز له
 انما كان الولد صغيرا او كبيرا فان كان الولد صغيرا وقومها الولد على نفسه ومن يتبعها جازلها
 لم وطها فان وطها واجلها كان الولد حرا وصارت الجارية ام ولد وان لم
 يتبعها على نفسه او كان الولد كبيرا وطها من غير ان ذكركم سقط عنه الحق وله
 ان يره العتق ولا يملك الولد باقيا عليه والولد حرا ولو لم يره جازلها بيعها
 ما لم تكن حاملة ولم يره الجارية ام الولد وان زوجها باذنه الكبير ان كانت له و
 بغير ان ذكركم الصغير ان كانت لم جازلها فاته اجلها صارت ام ولد وان لم يره ملك
 الولد عنها وان وطها الولد جازلها بغير ان ذكركم عالما بغيره ان ماله من طاعة
 ولا تحت والمهر ما اذله او مهرها ورق الولد اجلها ولم يره بغيره وان كان جاهلا
 بالمهر اضر عنه الحق ولزم المهر والنحو الولد ولم يره الجارية ام ولد ويحكم للرجل وطها
 الجارية انما جازلها فاته وطها بطلب ولها وجاري مملوكه بما حكم جواربه خاصة

وطورها

وطورها اذا استبرأها والنكاح مملوك البهي من موقوف على عده ويجوز النكاح بين الاثنين
 دون الاثنين وأما العقد على الزمان فقد ذكرنا حكمه **فصل** في بيان العيب المؤقت
 في فسخ العقد انما يؤثر العيب الفسخ اذا كان تدليسا فانما يكون تدليسا وقد علمت
 يكون له الفسخ قبل العقد او بعده ومنه خبر ان يورث فيه والعيب المؤقت فيه فسخا خلقه
 وبغير خلقه وكل واحد منهما ثلثة اشهر اجدها بغير خلقه بالرجال وانما في النساء وثلاث
 بعينها فانما يفسخ بالرجال خلقه واحد وهو العنة وبغير خلقه اربعة الجب والسك والرجع
 والحضاء وعلى وجه لا يمكن الا بالرجال والعلة الحادثة بعد الدخول لائق ثلثة اشهر وتوف
 باحد ثلثة اشهر باعتراف الرجل وبالحج عن الا بالرجال واسترجاعه ان كان طهر الماء البارد
 فانما علم ذلك اهل سنة فاته وانما قبل مضي السنة او بعده بفسخ الفسخ وقد مر على
 غيرها او رتب بر والحياء وانما يفسخ بالنساء خلقه سبعة اشهر والبرص والجذام والعمى
 والعمى والرق والقرن وكونها مفضاة وبغير خلقه ثلثة اشهر وانما ثبت امره وقد علمت على
 انما ثبت بغيره او حده وفي الزنا على احد الزوجتين وما بينهما خلقه بغير واحد وهو
 على وجه لا يعرف معه وقت الصلوة وبغير خلقه ثلثة اشهر العترة وانما تاب الى قبيلة معينة
 او اب بعينه وقد بان خلاف ذلك وانما يكون لكل واحد منهما جازلها بالبيع باجماع اربعة
 شروط وهو فقد العلم قبل العقد بذلك والاستماع من الدخول انما علم بعد العقد وقد
 الرضا وبغير الفسخ الا لعنف وسقط المهر بالفسخ قبل الدخول ولعله ان كان الفسخ المدة
 وان كان الرجل لم يره المهر المثل ورجع بر على الدخول وما سوى ذلك لا يفسخ الفسخ و
 الزيادة في العيب بعد الرضا من موشع وانما عقد عليها على انما يكون فوجد هائلا ففسخ
 شيئا من هذه ان شاء **فصل** في بيان ما يلزم بالعقد انما يلزم بالعقد المهر والدخول
 بعد العقد او اتممت التام منه الثلثة وقد ذكرناها والفاشر بالمعروف والنكاح
 كانت له زوجات او الزواني من قبله او كان حليما ففسخا شرط وان سوى ذلك افضل
 وان كان بغير فسخه مملوكا او كاسية عند ما جازلها فانما كان المسلمة له ليلته والمملوكه
 والذمية ليلته ولا حظ في القسم للموطينة تلك العين وان وهبت بغير فسخه ليلته
 وضعا حبث شاء وان وهبت من بعض ضامنا صفتها ليلته وان رجعت فيهما

بيان العيب المؤقت في فسخ العقد

بيان ما يلزم بالعقد

باب حكم الولد والارضاع

وهبت جان واذا اراد ان يقيم اقترع بينهما حتى خرجت قرعتهما واذا اراد ان ينام من بعضهن
اقترع ايضا حتى خرجت قرعتهما سائما وليريد المقتضا به حد غيرها وان سافر فغيرت
خرجت قرعتهما لزمه القضا به حد البقيات وان بات بعض الليلة عند البعض فقتل
فصل في بيان احكام الزفاف وادب الخلوة وحكم الاحصان والنكاح والوليمة والزنا
يحب فيها ان يترغش ثيابه يكون بالليل وتندم جميع المهر وبعضه ونشأ ما ان يحزوا
يكونا على طاعة ويصليا ركعتين ويشد الزوج ربنا ترك ونكاحها ورضاها ورضاها
بناحيها اذا دخل عليها ويستقبلها القبلة ويدعو بالمسوم ويحلق عنقه ويصلي رجلا اذا
جلت ويصلي ثانيا في جواب الدار من الباب الى قصتها ويصلي في الجنازة وفيه الاسوع
من اربع اشياء اللبن والحلق والكزبرة والنعناع الحامض والخوخ فيحلق ما كانت الزوجة
تسبح من فضاء عدل ولا قد منها فان كانت لا قد منها فريحا معا به الفرج وفضاها حرم
عليه وطولها ابد وجعل عليه سننات الارض والانساق عليها مدة حياتها وان كانت
تسبح من فضاء عدل وكانت طابعا حرم عليه وطولها به الفرج وان لم يكن طابعا حرم له
طولها به اوقات وعيها ثبات وفيه موضع وسحب المجامعة به اوقات وحرم عليه وطولها
به الخامس فالاول سبعة عشر وقتا ليلة الاول ليلة هلال رمضان وليلة النصف من
الشهر وليلة الحاق وليلة المحسوف ويوم الكسوف واللييلة التي تقدم من فضاء عدلها واللييلة
التي يريدها صحتها نصف وفيه اول ساعة من الليل وما بين طلوع فجر الشمس وما بين
غروب الشمس وبقيت الشفق وبعد الظهر وليلة الاضحية وليلة النصف من شعبان وفيه الاذان
والاقامة وعند الزمان وعند الرابح السود والسفوف والاثاني تسع هبات المجامعة
عرايا وقاما ومنقبل القبلة ومستدبرها وفيه حرة الشمس لان من خرجت على
شهوة يرميها من النساء وبعد الاضلاع قبل العسل والوضوء وان يجامع وتزاد امرأة آخر
وان ينام بين حرفين والاثاني اربع مواضع التيب الذي فيه عيدها وسفوف البيات
وقت الشجر المشرق والسقينة والاربع سبعة اوقات اول ليلة من شهر رمضان و
ليلة الاثنين والثلاثاء والخميس والجمعة بعد النساء ويوم الخميس عند الزوال ويوم الجمعة
بعد العصر واذا جامع حرم عليه اشياء وكفى له اشياء واستحب له اشياء فالحرم ثلثة اشياء

نزاهة

فبيع

ثلاثة اشياء والنظر الى الفرج المرأة حالة النظر الجماع والعزل الاباظة المرأة وعسج الأمة
والمتحججها والمرصعة والعقيم والحسنة والذينة والسليطة والمكروه بشئ واحد وهو
الكلام الذي كراهه تعالى والمتحجج اربعة اشياء غرض البصو وكراهه تعالى وان يسله ان يركب
ولذا كراهيها والعسل والوضوء بعد الجماع فذلك ما جامع اهزم واذا اراد ان يملك امرأة
حازله انظر الى حاسنها ومثنيها وجدها فوق الثياب والى حاسن الاخر وشعرها
لالتلف اذا اراد مثلها والى كباينة بمنزلة الاما واصان الرجل ان يملك من جانيبه
اليه ومنه في من يمنع والمقة لا تخفى واحصاء المرأة ان يكون لها زوج بعد واليها
ويروى من من يمنع والوليمة مستحبة وفي جهالنا من يذم المرس على الطعام ويحج ان
تكون بالهنا والواجبة اليها مستحبة الا ان كان فيها شيء من الخناك وليريد على ان لا
ولا يترك لخله **فصل** في بيان حكم الولادة والارضاع والعقيقة والحاق الولد وما
يتبعها المرأة اذا ضربها الطلق بالبل مرها من النساء فان فدت والى مرها الزوج الواحد
فارمها واذا ولدت ثلثا استحب له ان يشاء ولغيره ولغيره لاشياء وحظر عليه بشئ واحد المستحب
سنة اشياء ان يوزن في اذنه اليمنى ويقيم في اليسرى بعد ما غسله ويحج له الفصد الاسم
وافضل الاسماء الانبياء والنساء الائمة وفضلها محمد وعمر والحسن والحسين وبنات
فاطمة واسماء بنات النبي والائمة ويحكي في الحال بما الغرات وبترت الحسنين وبلغت
حزقة بعضا فان كان الماء على غش شئ من العسل والتمر وما عا غير فالحصن به تولد
بالمسوم والمكروه سننات مستحبة بالاسماء الموصفة مثل الكلبة والتمر وبالاسماء المنهي
عنها مثل حكم وحكم وخالد وصارث ومالك والمحمور وشئ واحد وهو الجمع بين التسمية
بمحمد والكنية بابي القاسم وما الارضاع فافضل الالبان للولد لبن امة ولم يخل حال آدم
من ثلثة اوجدها ثمانية اشكال بايت بينه وبين اب المولود او زيدا او كانت جارية فالاول
لها ارضاعه ان صرفه الاب يفرجته ولها الاستعاض منه وان داودها الف والاثاني
في ارضاعه عرض ثوب به او ليرضي ولها اجرة المشقات طلبت اجرة زانية على ما روي
به من كان للاب انزاعه من مريدها والاثاني يكون للاب اجرا لها على الارضاع وان
استرضع للولد طلب له امرأة في اربع حضائر والحرة افضل من الائمة الاسلام والعفة

باب حكم الولد والارضاع

مفضل
الا

والعقل والوصلة واجتنب ريباً محتملاً والمعاينة حال الاختيار والتي ولدت من
 وانه اذا ما نيل من خلق لمذهب به الى من لها لم يجز الا برضاها اثم اذا كانت الصفة
 سلمة والا فلو ان يكون الصفة من ماله وقام الرضا في مدة حولين كاملين او اقل احد
 وعشرون في عشر شهرا وان زيد على حولين مقدار شهرين جاز ولا يتحقق به حكم الرضا ولا
 استحقات الاجرة والاعمال الحقيقية عبارة في النسخ عن ذلك مدة عند الولادة لا لطفام
 ويقع يوم السابع في ذلك بالذكي وعنه في المائتين فان مات فقضى الولد غرضه
 بعد البلوغ ان وجد في مستحبة في الأصل ولا فضل بينا النساء في الحمل الكبير ثم ما يجز
 في الاصلحية والقيمة عن جزئه ولا تكسر اعضاها والتأبلة لم يحل من ثلثة اجزاء ما
 تكون ام الولد او من عياله او من عياله او من عياله او من عياله او من عياله او من عياله
 من الحقيقة وانما في اعطيت الرجل بالورك وروى ربهما وانما في اعطيت من اربع رونه
 وان لم تكن له قاله اعطيت امره ربعها وسقيته ربه ولا حاكم ويجوز تعريف المهر على
 المؤمنين فان لم ينع بالمال والمهر جمع عليه من المهر في كانه افضل وكلما كان اكثر كان
 الثواب او من وسقيته المهر مع الحقيقة ان تحقيق رأسه ويقصد في ذلك شعور
 ذهابا او فسخة وختمين وانما الحاق الولد فانما يلحق الولد بابيه بنيتين بالفرق وبما هو في
 حكمه وهو ثلثة اشياء وطول المملوكة يملك البهمن وشبهه العقد وشبهه الوطى المهر يعتد
 على امرأة عرفت عليه وهو عز عارف بذلك فوطئها وعلمت منه في بانه لا امرأه عقد
 على امرأة وساق النيا ولها عزها فوطئها عز عارف بالخاله فعلت وشبهه الوطى ان يجد
 الرجل على فراشه امرأة او جارية فوطئها امرأته او جاريته فوطئها فعلت وانما ولدت
 امرأة على فراشه الرجل لاكثر من ستة اشهر فضا عدل له قبوله وانه ولدت لا قبل
 من ذلك جبا سويا وجعل عليه الانتفاء منه فان اقر بقبولها ولم يسعه بعد ذلك
 الانتفاء منه والمخلوق من ماء الرجل من غير عقد صحيح او فاسد لم يعلم الفارق بينهما
 او تحريمه او شبهه عقد او وطئ لم يلحق بنيتها ويجوز له ثلثا دون النكاح بها و
 النكاح من بينها ونزوحها اياها وبناها وانما وطئ رجل زوجية طهر ثم وجد في
 ذلك الطهر جلا بها لم يكن له بفالك في الولد فان كانت مكان الزوج جاريته

فلو كان

الرجل
وطئ
نات

فلو كان فان غلبت منه انه ليس منه لم يتعد ولم يسفد وبما يورثه ميراث الولد وعمل له من ماله شيئا
 جارية وبناها اياها حال ووطئها المتابع في ذلك الطهر ثم باعها ووطئها المتابع في ذلك
 الطهر وجازت بولده كان لا حقا عن غيره الجارية للزنا وان وطئها ولم يسفد او وطئها
 وطلقتها او مات عنها وجازت بولده الا ان كان من ماله او وطئها وقاب عنها وجازت كل واحد
 منها بولده الا ان كان من ماله من وقت البنت لم يلحق النسب واكثر مدة الحمل فيه ثلثة اشهر
 وستة اشهر وستة وسنة فبان له فذلك الولد ان كان من جاريته وانما وطئ الرجل وجبة
 وطلقتها فاعتدت المرأة فخر وجبة ووطئها الزوج وجازت بولده لخلق لاكثر من ستة اشهر
 من وطئ الثاني لم يلحق به والحق بالاول ماله ثم مدة النكاح على مدة اكثر ايام الحمل فان
 زادت لم يلحق به ايضا ولكن الحكم في الجارية ان وطئها وباعها من آخر ووطئها المتابع
 ولا يجوز لاحد في نكاحه على فراشه باللف وانما امره بمن لا يلحق بنسبه شرعا ثم انتفى
 منه لم يقبل منه الانتفاء **فصل** في بيان انقسام الطلاق اربعة اضراب واجب
 ومنسوب اليه والحضور ومكروه فالاول طلاق الحايض بعد انقطاع مدة الترتيب اذ لم ينف
 والثاني طلاق الرجل زوجته حاله الشقاق والحال بينهما عزما مدة ولا يقيم كل واحد منهما
 بحق صاحبه والثالث طلاق الرجل في احد موضعين طلاق الحايض المدخول في اوله
 يجب عندها وجهها واليه خرجت من الحيض وواقعها الزوج في ذلك الطهر قبل ان يتيبين
 جملها والاربع ان يطلق زوجته والحال عامه بينهما يقيم كل واحد منهما بحق صاحبه ومطلقات
 ثلثة حركات بالفرج وعقد والمطلقة ضربان مدخول بها وبغير مدخول بها فالمدخول
 باثنا عشر اصناف حايض حاله الطلاق وبغير حايض وقد بلغت الحيض ولم تسفد وثلاثا
 لا تحيض والحامل والسريرة والتي ايت من الحيض وثلاثا تحيض ولايسة وثلاثا لا
 تحيض وانما طلق زوجته وذلك حكم الزوجية المخلد اما ان الرجوع ولو يترك فان امكن
 كان باحد ثلثة اجزاء اما بالربعة او بتدبير العقد او باستيفان العقد بعد تنبيه العسر
 بنا وطلقه قبل الدخول واعتادها منه وان لم يكن رجوع الرجل اليها فقد حرم عليه
 العقد عليها امرا ونالك اذا تزوج الرجل امرأة وطلقتها فطلقها بعدة و
 تزوج بين كل ثلثة زوجا بالثاني زوجا بالثالثا صحيحا ودخل بها والنساء حرام با ما يكون

بيان انقسام طلاق

الصفة
الصفة

مسند غفر

فلما قاسمته وبدعة وفي الرابع فبينا نلتك أسبأه كونا من زوات الاقراء صابرا بغير غيب
منها زوجها شرا فضا عدا ولا يكون لطلقتها سنة وبدعة وفي خمسة اضافت من له
ينطق المحيض والابسة من المحيض والحامل وبما ادخول بها والفايسة عن زوجها شرا
فضا عدا وزمان السنة ان كانت ظاهرا لم يرق بها زوجها فبنة وزمان البدعة ان
كانت خائفا وطاهرا وقربا الزوج فيه والطلاق ضربان طلاق السنة وطلاق
العدة وللاها محتاج في خمسة الى اربعة عشر شرطاً غائبة منها ترجع الى المطلق وهي
كونه عاقلاً عاقله غير ماله او غير مجرد ولا عصبان ولا سكران عا وجبر لا يوفى ما يأم
وما يذرقا صدا بالمقط الى البيونة ناولها وانكاث رجعت الى المصلحة وهما
كونها طاهراً ولم يرق لها زوجها فبنة يجمع في الفسخ وثلاثة منها ترجع الى الفسخ وهي
اللفظ بصريح النكاح ان المكنة وما يقدم مقامه لم يكن وان يكون غير كامل وكانت
واحدة منها يرجع الى الغير وهو حضور شاهدين عدلين في مجلس واحد وبما راق طلاق
العدة طلاق السنة بدعيتين احدها ان طلاق العدة انما يصح باربعة قبل انقضاء
العدة بغير عقد ويوجد يد فان ارادها ان زمة الواقعة في حال طهرها وطلقتها ان
طهرت بعد ان تحيض في شاء وطلاق السنة انما يصح ان ارادها بعد انقضاء
عدتها على ما يوجد من غيرها حرة الى الواقعة في صحة الطلاق الثاني ولا حره
ان طلق العدة ان طلقها مع تظلمات وتزوجت بعد كل ثلثة زوجا صح البعوت
بطلان دائم ودخل بها اخلد له ابد وطلاق السنة ان طلقها اكثر من ذلك وتزوج بها
بعد البيونة كثر من الرجال جاز له ان يراجعها ابد ان بان من الزوج واعتدت
فان طلقها واحدة للسنة وحزبت من العدة وطلقتها اثنتى ملكت نفسها وزوجها
خاطب من الخطاب نساء وان لم يخرج من العدة كان امك برجعها فان تزوجها
بعد واحدة او اثنتين صلا بالان نكاحاً لا يبرأ صح ودخل بها هدم ما تستخدم
من الطلاق ويقال له طلاق الهدم وقال بعض الاصحاب لا يهدم وانما يهدم نكاح
والاول صح ويجوز له اسبأه المقعد عليها بهر جديد بعد انقضاء عدتها وان
تزوج ولا يجوز له ذلك بعد الثلثة الا بعد ان تلج زوجها غير تدخل في مثل ما نحن

وطلاق الحق ثلث حر كالتواجد وطلاق الامة اثنتان تحت عيب كانت او حر كالتواجد
 الامة قبل الطلاق عار ما خلا قبالا وان عتقت بعد واحد كان طلاقا اثنتين
 وحكم طلاق العبد قد ذكرنا في فصل عند العبد والامانة والعتاق الرقبة ما لم يفت
 ثلثة اشهر من وقت الطلاق والى اخره ان لم يكن الوصول اليها حكم النايب وان طلق
 غير المدخول بها ثم استأنف العقد وطلق قبل الدخول ثم عند ثلثا وطلق قبل الدخول
 لم يحل له العقد عليها رابعا الا بعدات تنكح زوجها ولا يصح التوكيد في الطلاق
 الا للنايب فان وكل وفارقه الوكيل واراها غيره فان لم يكن استند على غيره فان
 يشهد وطلق الوكيل فند طلاقه وما يكون في حكم الطلاق اربعة اشياء المكتابة من
 الاخرى ومن النايب باربعة شروط ان يكتب بخطه ويشهد عليه ويسمى الشاهد
 ولا ينفارها حتى يقر بالشهادة ويعلم المطلقة والامانة من الاخرى على وجهه منه
 الطلاق وانشاء مقنعة على راسها مع النفي عنها وان الاداء الرقبة كشف المستغنى
 عن ما فيها الثالث قوله نعم ان قبله طلعت فلا بد والاربع تطليقا عابدا وفاد
 الوتيرة من المكاتبات وان اطلق الامة مرتين لم يحل له حتى تنكح زوجها غيره وعواقبه
 سيدها اياها وباتباعها لم يحل له ولا بين المرأة من الزوج بما تجالف السنة من
 الطلاق الا اذا كانت مومنة وان زوجها لم ينفق ولم ينفق ولم ينفق ما تنفق
 ماله ولا وليا ينفق عليها وترد من دفعت الحاله الى الحاله حتى ينفق عليها من بيت الحاله
 وطلبه اربع سنين في الافاق فان وجد جزها لم يملك الصبر وان وجد الجز لم يملك
 وملك بقتلها وان لم يجد جزا لم يملك ولا جوفه امر الحالك بعد انقضاء اربع سنين وفي
 النايب بتطليقها فان لم يكن له وطلقها الحالك فان طلقها اعتدت عنه عدة الوفاة
 فان زوج قبل انقضاء العدة كان املا لها وان زوج بعد انقضائها لم يكن له عليها
 سبيل ولا يصح الطلاق قبل العقد وان طلق المريض زوجته بانها
 او رجعا ومائة ادها وله في العدة نوارقا فان خرجت من العدة لم يربها الا
 وورثته في اعضاء سنة كاملة ما لم تنكح قبل انقضائها في بيات
 العدة ولا حلالها العدة فربان عدة طلاق وما هو به حكمه وعدة وفاة عدة الطلاق

نكاح

بيان العدة

تلك المدخول بها ولا عدة على غيرها المدخول بها وفي حران وعدة الحق وعدة الامة فالحرقة
 ثمانية ارب جامد وحاصل مستقيمة الحيض والى غير تلك المجهض وشبهها تحيض الامة
 من الحيض والمستقيمة والى غير ذلك عدتها رجل ودخل بها وفرض بينهما ومضطربة
 الحيض والمضطربة فالحاصل عدتها اقرب الى جليل ومعنى ذلك ان الرجل اذا طلق
 امرأة حاملا ووضع حملها عقيب لطلاق فخطه ثبات منه بوضع الاول ولم
 يلحقها ان تنكح الا بعد وضع جميع ما به بطنها والسقط وغيره سقط وان كان علقه
 به ذلك سواء وان مضى على ذلك ثلثة اشهر ولم يفتق الحمل بانتهى منه ولم يربحها
 المتزوج الا بعد وضع الحمل والحاصل المستقيمة للحيض كانت تحيض في كل ثلثة سنين
 مع اعتدت بالشهور وانما خفت لا قبل من ذلك اعتدت بالاقراء فما قبل ما تنفق
 به العدة ستة عشر يوما ولحلتان وفي المرأة عادت بالاقراء اقل ايام
 الحيض واقل ايام الطهر فان طلقها طلقا فاضت عقيب لطلاق فخطه ثلثة ايام
 وطهرت عتق ثم خافت فان رأت من الدم اول قطرة بانتهى وحلت للزوج ان لم
 تتقدم عادت فان تقدمت لم تحل له بعد انقضاء ثلثة الايام من حيضها واقل ما
 ينقص به عدة الحامل اربعين يوما لان هذه المدة تقصر النطفة علقته والذي لم
 تلحق الحيض ولا مثله ولا يمين من الحيض ومثله لا تحيض عدتها ثلثة اشهر والمستقيمة
 عدتها اربعة اشهر واحدها ثلثة اشهر وهي اذا مرت بها ثلثة اشهر يمضي لمرئيتها
 دما وتابها خمسة عشر شهرا وهي اذا مرت بها ثلثة اشهر يمضي وراى قبل انقضاء ثلثة
 اشهر ولو يولد دما من ما لا يعتد بالاقراء فان احبس الدم الثاني بعد ذلك
 القام بقية اشهر حاله الطلاق فان دامة واحبس الثالث صبرت تمام السنة واعتد
 بعد هاتلثة اشهر وراى الدم قبل انقضائها واحبس الدم الثاني لغيره من صبرت
 بعد هاتلثة اشهر وقد بانتهى سنة وفي اذا مرت بثلثة اشهر يمضي وراى الدم
 قبل انقضائها واحبس الثاني بعد صبرت تمام سنة اشهر فان لم تنكح ما اعتدت بعد
 ذلك بثلثة اشهر والى غير ذلك عدتها رجل في عدة المطلق لم عليها رجعة ودخل بها ثلثة اشهر
 ما على الخيبر وجعله او علم عدتها وجعل الاخر فان علم ما فقد زينا وزم نزل

والحائض

أمر بان طأ الحدة والحقير ابدا وجهه لا معصدا حتى يرا بيا ولزم للرجل ثلثة اشياء الغرض
والعدو والحق الولد والمرأة عليه شيان المهر والنفقة وسقط الحق والام وان علم احد
بذات الآخر سقط حق العاقر وزمة الحق ولم يسقط حق الجاهل وسقط الحق والحقية
لازم وللزوج الاول عليها رجة ولم يخل اما جاشت بولده ام لم يجش فان جاشت بولده انقضت
عده الاولى بوضع الحمل واستأنفت العدة عن الثاني وان لم يجش بولده انقضت العدة الاولى
واستأنفت للثاني واما المصطربة الحنفية فعدتها بالاقراء ان رأت بين الدقيقتين
فكاه وان لم يفرغ عدتها وراث الدم في كل شهرين او ثلثة بعد ما كانت ترى في كل
شهر وبالعكس من ذلك وان لم يفرغ بين الدقيقتين فعدتها في سبعة اشهر وهي ثلثة اشهر با
عرفت ايام حبضا ونقضت بالاقراء ولم يفرغ وقيس لها الدم كذلك في البرية لها
الدم او يلزمها الاعتماد بالاقراء على عادة نساء اهلها او على عادة اهلها نساء
فان فقدت اعتمدت بالشهور والناس غنا وجها وان كانت من ذوات الاقراء
كان عليها ثلثة اشهر من شهرين من شهرين فانه استنبهت عدت من بولده
وهو الجاهل بها والامه ام ولد وعجزها قام الولد انما في وجهها عز سبها فعد
طلتها بعد الدخول بها ونقضت في العدة بعد ما عدت الخراب وان لم تكن لم عليها
رجعة اوله يعتق في العدة كان حكمها حكم الاماء وعجز ام الولد ان كانت من ذوات
الشهور فعدتها خمسة اربعون يوما وان كانت من ذوات الاقراء فعدتها ثمانية اربعون
والكناية عدتها المسيرة والمتنع بها عدتها ثلثة اشهر والاماء وما هو في حكم الطائفة
فما يشاء النساء والبنوة باللعنات وارقت الزوج واجبا بالعمه والخاله الزراف
انما تنزع زوجها بغير رضا منه بنتا حضا او اجنبا والفرق من النكاح الفاسد
وشبهة الوطى والعنفه عز الطلاق باين وعجز باين والباين حامل وعجز حامل
فالجامد تلزم لها النفقة والسكنى لمكانه الحمل وعجز الحامل لا يلزمها ذلك وغيره
الباب من الرجعات تلزم لها بالنفقة السكنى البين الذي طلقت فيه الا لعنفه
ولا يجوز لها الخرج منها الا لغيره الا سلبه او فقها حقه وزوجت بعد انقضاء الليل
ورجعت اليه قبل البتة ولم ينفذ اما تكون معها اجاؤها في بيتها او لا تلزم فان كانت

وانت بها حشر

وانت بها حشر سبينة وانما انه يؤذي اهل الرجل بلسانها كان للرجل اخراجها
عنه الى غيره وان بدت عليها اجاؤها انما انشغال عنها ومما وان كانت في بيت
منزل لم يلزم الا انشغال عنه وان وجب عليها الحدة حدثت طارئة وردت اليه واما عده
الوفاة فتلزم المدخول بها وعجز المدخول بها والخرج والامه والمتنع بها والكناية
وام الولد الامن عقد عليها عقدا فاسدا وانفسخ نكاحها او فسخ نفذ منها عزاله
لها من الخراب اربعة اشهر وعشر عده المدخول بها كذلك اذا كانت حايلا ويلزم
الاعتماد من يوم الوفاة اذا مات حاملها ومن يوم وصول الجزار فان مات غائبا
والاعتماد بالشهور الهالكية وان كانت حاملها بعد الاجلين من وضع
الحمل وانقضت اربعة اشهر وعشر والامه عدتها على النصف من عده الحرة وان
كانت حاملها فعدتها ايضا بعد الاجلين وان مات الزوج وقد طلقتها ويح في عده له
عليها فيما رجة لزمها عده الوفاة وكذلك حكم الامه ان كانت عند سيدها ومما
عنا اوز وجها من عجز ومات عنها ويح في عده لم عليها رجة كان عدتها عده
الخراب والمدبره اذا مات عنها سيدها فقد وطئها عليك البين او اعتقها قبل وفا
فعدتها عده الخراب وان كانت حاملها فعدتها بعد الاجلين وان يطأها فلا عده
عليها وان يدبرها فعدتها عده الاماء والمتنع بها عدتها ثلثة اشهر وعده
الوفاة ويلزم المدخول بها رجة صبيحة الزوجية تقعد عن الوفاة وهو كاستنفاء
كل ما تنوق اليه النفس من المطعم والملبس والمشتم والمفني به والمحل يصفي
اللون والحيث وبوضع الاعتماد الاول في يكون المرضع اليه كانت معينة فيه ويجوز
لها الخرج الى غيره ولا يلزم له النفقة الا ان كانت حاملها فينفق عليها من نصيب
لدها **فصل** في بيان احكام الرجعة انما تقع الرجعة على امرأة بشرطين احدهما
ان يكون المظلمة مدخول بها والثاني ان يكون الطلاق باينا والباين سبعة اشهر
طلقه من ليدخلها وطلاق من لم يبلغ الحيف والا مثليا ولا عمة من الحيف
في مثلها وطلاق المختلفه وطلاق بعد المبادات والطلاق الثالث للحر والثاني
للامه والمحقة كل طلاق لا يكون الزوج المراجعة فيه بغير تجديد عقد رجعة فان طلق

ما هو حكم طلاق

حكم المقتنة من طلاق

الرجل زوجته بابتداء واحدة أو اثنين ولم تقم من العدة كان له الرجوع منها من غير عقد يد
عقد وهو وان خرجت من العدة كان بابتداء ولو يكن له الرجوع فيه لا يجزئ عقد وان
طلعتا ثلثا لم يكن لها الرجوع فيها الا بعد ان تنكح زوجها غيره على الشروط المعتبرة وحكم
الطلاقين مع التام حكم النكاح مع الحرة والحامل كان له الرجعة عليها ما لم تنزع عا
بطنها ولم يطلعهن ثلثا والنكاح العدة لذوات الاقراء بها بثلث حصيف وذوات شهوة
بثلثة اشهر للحرة وبانقطاع الدم الاول للامهات كانت من ذوات الاقراء وخمس
واربعين يوما لذوات الشهوة فانه اختلاف في تقديم الطلاق وتأخير من غير بينه
كان القول قول من ادعى التاخير الآتي المقتضى للزوجة ويكون لها الاعتداد من الوقت
الذي تدعى والمراجعة من زمان قوله وفعل القول احد سنة الفاضل راجعها
والمراجعة وردت وامسكت وتزوجت ونكحت والفعل اربعة اوطى والبينة والتمس
بشهرين وانكح الطلاق وبن داد للاجر من واحد وهو كذا المنقصة على راسها
والاشياء دينا سبق **فصل** في بيان النكاح المحلل للزوج الاول ان تزوج الرجل
الطليقة ثلثا طلاقا سنة ولو بشرط طلاقها ولا ارتفاع النكاح بينهما ولا فساد العقد
انما بانها لا تزوج ولا دخل بها وكان النكاح دائما صحيحا حلت الاول فبشرط اوطاها
ان تزوج لها ثلثا حاشيا عليها دائما بعد ما خرجت من العدة وثابتها ان تزوج
لها بعد ما اعتدت عده كاملة وثابتها ان تكون من يسهل منه الدخول وبذلك
واحد منها غلبه الآخر ورابعها ان تبين منه بينونة شرعية وحاشا ان تقعد
من عدة واحدة فان اختلفت من ذلك لم تحل الاول وان جاء معها بغير الموضع
المعهود لم يحل **فصل** في بيان الخلع الخلع بذل المرأة فالان زوجها فدية لنفسها
لكنهينة ولا يجوز ذلك الا مع اضطرار الحال سنها والفصل يشتمل على بيان سنة
ابتناء وبيان ماهية الخلع وقد ذكرنا وبيان ما يوجب الخلع وكيفيته وقد ذكرنا فدية
وحسنا والشروط التي يجب ان يوصفها البينا وما يوجب الخلع اربعة ابتناء قول من المرأة
او غيرها فانما نقول ان نقول انما لا اطيع لك امرا ولا اقيم لك حدا ولا اغفل لك من
جانبه ولا وطن مناشك من تكرمه والحكم ان يعرف ذلك من حالها وكيفيته يحصل

في بيان النكاح المحلل للزوج الاول

في بيان الخلع

ثلاثة شروط ان يتبدا احداهما بالخلع الخلع ويعتبر به التدبير ويجيبه الآخر اليه بان يقول ان
خالعتك على ما تدينه بابتداء وتقول المرأة اخلعت نفسي منك على ما ذكرنا فاجابه الآخر
اليه وامره بالتدبير خوك اليها قل او كثر وان زاد على المهر واما حينها فيجب ان يكون
والصحيح على ما شرعنا والشروط يجب ان يوصفها اليه فاما ابتناء ان يخالف باللفظ الصحيح
دوت الكناية وبداية شرط صحة الطلاق فيه وان تكون المراتب فاهو اظهر لم يقر بها
فيه مجام اذا كانت المرأة طلاقا سنة وبدعة ويعين قدر العرض وحسب
نذره وعمره من الشرط والوصف ويطبقها واحدة على الصحيح من القول فان خالف
من ذلك بطل الخلع ولم يخل اذا طلقا او يثبت المرأة بالرجوع منها اعتدت و
الرجل بالرجوع في بعضها وكلاهما جائز فانه طلاقا لم يكن لاحدهما الرجوع محال
برضا الآخر وان قيد لم يخل اما ان منها العدة او لم تنكح فان لم تنكح ارجوع
فانه يخرج من العدة فان خرجت منها او لم تلزم العدة لم يكن لها الرجوع بحال الا بعد
جديد ومهر متان ومجوز شروط فيجعل التدبير **فصل** في بيان المباداة
والشؤون المباداة اما تكون من جهة الزوج ومنه معا فانما البتة احداهما من كل واحد
انما كرهت المتام معك وانت كرهته معي فانك لا تنكح المرأة زوجها اذ
لها شيئا منها واجابة الآخر بالرد بشرطين يكون التدبير اقل من المهر وبطلانها
واحدة ويجوز رجوعها فيها بذلت بشرطين الرجوع قبل انقضاء العدة واردة الزوج
الرجوع في البضع واما الشؤون فتد يكون من جهة الرجل ومن جهة المرأة ايضا
يكون **يكون المقام** **معها** من جهة الرجل هو ان يكون المقام معها وتكون في مفارقة
امارتها غير خافية لشخصها باها حقها من النفقة والتمس وعز ذلك فان طبت تشبه
بالفعل الجليل والقول اللطيف او تركت حقها او بعضها له واعطته شيئا من مالها
قبل فلا جناح عليها ان يضاها بينها فان امر وانها لها باقتد منها شيئا او ترك
لدهقها او جناحها كان عضدا فانه بذلت لذلك اخلعت له عليك وكان لها
فيه الرجوع ولها الرجوع في البضع فانه يخرج من العدة وهذا المطلق وصي و
نكح الحاكم ان يامر بها بالما شرع بالحروف وما يكون من جهة المرأة يظهر تارة بالقول

في بيان المباداة والشؤون

وتارة بالنفل فالقول ترك التلبية اذا دعا والخطاب بخلاف فاعود من المثال والقول
 الجمل بعد حضورهما له فيه والفعل ترك طاعته والاحرام عن عصيانه وترك المبادعة
 الى امره والاجابة له في الامور تكون ودمدة فان كانت تلك الامور بتقوى الله
 وعرفها فاقبته ترك طاعته الزوق واحسن نصحتها وعظما فان اصررت على ما في المخرج
 ان شافته اصررت على ما حاربها رفيقا وان ادعى كلاهما التفتون اسكنها الحاكم بحيث
 يطلق عليها ثمة يعرف حالها فانما عرف اجز الحاكم بحكم بالواجبة **فصل** في بيان
 الشقاق اذا وقع بين الزوجين نشوز الجمل ما تراق الى ما تخلص من قوله وتصل
 او لو تراق فان تراق بعث الحاكم حكم من اهلها وحكام اهلها ليدب الامانة
 جعلوا اليها الاصلاح والطلاق نفذ اما رايها صلاحا من غير مراجعتها وان اطلقا
 لها التوف وحضر كلا الزوجين ولم يكن احدهما مغلوبا على عقله ورايها الاصلاح
 اصح من غير مراجعتها وان رايها التزويق بينها بطلاق او طلق ليعضد الا بعد التزويق
 فان رجعا فذاك واما الزمها الحاكم بالقيام بالواجبة ان راي الحاكم ان يبعث الحاكم
 من غير اهلها جاز وان كان احد الزوجين غائبا لم يفضل بينهما وان كان مغلوبا على
 عقله بطل حكم الشقاق وان لم يتراف الا من بينهما الى ما لا يخل ويمكن الاصلاح اصح
 الحاكم بينهما وان لم يكن لانه حكم ما تراق **فصل** في بيان الطهارة الظاهر على الزوجة
 عبارة عن قول الرجل في زوجته انت على كذا في او بنتي او واحدة من الحرمات نسا
 ورضاعا او عضوا من اعضائها وسمى او بعصتك وسمى وعني العصفور ولم يعز على
 كذا في او واحدة من الحرمات وانما هو بطلان حرم عليه وطوها بنسب الظهار والكفارة
 بالنعيم على الرجوع وانما هو شرط حرم الوطى بوقوع الشرط ونزول الكفارة بالوقوع
 وبالنعيم على الرجوع بعد وقوع الشرط فان تكررت نكاح الظهار لم يخل ما تكررت منه
 متوالي او مترايبا فالاول لم يخل اما ارادته التاكيد او الظهار فان اراد التاكيد
 لم ينعى مرة واحدة وان اراد الظهار كان الجميع لها والثاني يكون الجميع لها
 وان قال هو عن جميع او واحد بلفظه واحدة وقال انت على كذا في كانت مطلقا
 من الجميع وانما يكون الظهار شرعا باجتماع عشرة شروط منها اثنتان ما يتعلق بالمرأة

باب الطهارة

في بيان

دها

دها كون المرأة غير مدخول بها ولو بها طهر طهر لا ينعان فيه وابا يتعلق بان رجوع
 خمسة منها ترجع الى الابدان وهي التعلق بالرجوع دون الكناية والنية والعقد بها المخرج
 وان يكون بانها واجتبار وينبغي عدلين حزينين وثلاثة ترجع الى الفسخ وهي النكاح الغصب
 والشكر والعقد به الاضرار فان ظاهرا مطلقا وعدم على الرجوع لانه كناية فان لم يكن
 عدلين ان يقول من مئة كناية وان وطئها فاسا لم تكن مرة واحدة وان تكررت منه
 الوطى قبل التكفير الاول بل مرة واحدة وان كثر عن الوطى الاول من مئة عن الثانية
 وعما هذا والمزوط اذا وقع الشرط لانه يحكم المطلق ويقع الظهار في الطلاق الرجعي
 دون البائنة فان رجع من حكم الظهار وان خرجت من العدة واستأنفت عليها العقد
 لم يلزم وان ظاهرا لم ينفذ بانها وجده العقد قبل المخرج لم يلزم وان رفعت المرأة الحاكم
 الى الحاكم بعد الظهار فقد عزم العود انكر الحاكم ثلثة اشهر فان عاده وانكره
 الطلاق ان لم يكن حاضرا فانها انما بعد الظهار وقبل التكفير من مئة حلقات
 سماعا كسأت حكم ايلاء وحكم الظهار فان كثر ذلك حكم الظهار وان جامع من مئة ثلثة
 كثرات وان طلق فمدة في حكم الايلاء ويقع حكم الظهار ما دامت العدة والظهار
 تقع بام الولد والمدة وبالا مئة ان كانت زوجة **فصل** في بيان الايلاء الايلاء
 بناء الشريعة بين الرجل على ان يظن زوجته وانما يصح باجتماع عشرة شروط ستة منها
 ترجع الى الوطى ويحتمل ان يكون عاقلا ويتلفظ باليمين ويتعزتها بها البينة وببدا
 بها الاضرار ويوقع على مئة تريد على اليمين اشهر ولا يعلتها بشرط ومنها ما يتعلق
 بالمرأة شيان ان تكون مدخول بها طهرا لم يواقعها فيه ويتعلق منها ه
 شيان بغيرها وهو ان يوليها باسرها وباسمائه الحسنى وانما تقع الايلاء بالية
 تزوجها بنكاح الغبطة حرة كانت او امته دون غيرها وان حلت المصلحة لم يكن
 مولى وانما كانت المرأة حرة بين الصبر والاعتدال فان استعادت حرة
 لكان الحاكم مئة اربعة اشهر لينة او يطلق فانه ناء وجامع من مئة كناية البينة وان
 طلق وقد وقع عليها حقها وان امتنع عنها حصة الحاكم بغير خطرة من قبض ليعق
 او يطلقه وان سرف حتى شغف لعد الحلو ف عليها لم يخف وسقط الكفارة وانما

بيان الايلاء

فإن قبل انقضائه فقد حصرت وان طالت به بالغة قبل انقضائه لم يسعها وفيه القادر
 الجماع وفيه العاجز بالمرض والحصى وغير ذلك باللسان وفي الاعتذار والوعود
 اذا زال المانع فانزال فاء فقه القادر او طلق فاء استعمل امره وامته اذا كانت
 زوجة كانت بإحكام الحرف في الآيات، ولاعت سببها فيه **كتاب اللعان** اللعان
 غلابة حضوره على وجه مخصوص بجللنا الزوجات بعد فداها فانما قدف
 الرجل زوجته لم يخل ما يمكن اسقاط الحق باللعان كما يمكن اسقاطه بالبينه ولا يمكن
 فانه يمكن كونه باجتماع شبهة شرط ان يكون كذا حد من الزوجين بالغا قلا
 يكون النكاح دائما والمراة مدخولا بها بغير رضا، ولا حياء، والرجل بصير الانثى
 عن الولد وان لم يكن اسقاط الحق باللعان كان سنة مواضع ان تكون المراة غير
 مدخول بها او تكون حياء او حرسا، اولاد يجرى الرجل المشاهدة مثل المدخل في المحلة
 انما قد فها بان نايه جالته او يكون اعنى وقد فها بان نافات في الولد صح منه اللعان
 اذ قد فها بان نايه عده منه وكالات الطلاق بانها لم يكن هنالك وله فاه اقام
 بينه وبينه كونه موجبة الحق الا ان عقت المراة فانما قدف زوجته وقد دخل بها او
 بنا جالته او بنا عده رجبية منه وادعى المشاهدة وكان بصير والمراة غير حياء
 ولا حرسا، وقد اجتمع فيها شروط اسقاط الحق باللعان كان مجز ان شاء اسقط
 الحق بالبينه وان شاء اسقطه باللعان فان اقام بينه رجة المراة وورثها وان تولاها
 انسخ النكاح بينهما وحرمت عليه ابدا او سقط الحق وان تولاها على في الولد لم يلحق
 النسب بالاب وان كانت المراة حياء او حرسا، وقد فها اقام بينه رجة مثل السحبة
 البصيرة وان لم يتم بينه انسخ النكاح بينهما بغير طلاق وحرمت عليه ابدا وزم له الحق
 ولا يجوز للرجل اللعان الا بعد رضى عيانا وقد دخل الميسرة في المحلة ولا ينفذ الولد الا
 بعد ان رضى رجلا بطلا زوجته في طهره بواقيها فيه وراى ذلك وجاشت بولده
 الحمل او طلق زوجته وتزوجت وجاشت بولده لا قبل من سنة شهر من عدم الفراق او عا
 عنها عينه وجاشت بولده لا قبل من مدة الحمل وقت عينته او دخل بها ولم يجبا معها
 في البعج ولم يسبق ماؤه اليها وظهر الحمل فانما حله الا من من احد هذه الوجوه الاربعة

بأنه

الحرم في الولد فانما في الولد اوقد فها به جالته اوقد العدة التي لم عليها رجت وعجز عن
 المراة لزم حقة العذف ونبت النكاح والحق الولد وان اجاب الرجل دون المراة لزمها
 الرجم ولم ينسخ النكاح ولم يلحق الولد لم يلزم الرجل حقة وان مات الرجل قبل اللعان
 بطل حكمه ولم يلزم لها الميراث وعلينا العدة وان ماتت المراة قبلها وقيام وثبها فاما
 اجابها لم يلزم من سقط الحد عنه والميراث عليها وان لم يجيب اليه او لم يكن لها ولي نفقه
 مقامها فيه لزم الحد ونبت للميراث وان كانت المراة حاملة واجابا الله اللعان ان
 شاء تولاها وان شاء تركا حتى تقصم حملها فاه وجب في ذلك عليها حد آخر الى
 موضع الحمل واللعان يجمع عند الحاكم وخليفته ومن رضى به ان وجات وان اراد الحاكم
 ان يلوغ بينهما وكانت المراة قد رقت استوفى البين على الرجل في المجلس الحكم وقبض البين
 من يتوفى البين عليها فغزها باربعة شهود وانما واحد وان كانت برمة احضرها
 وبصر الحاكم مستدبرا لليلة واقام بين يديها البينة واليلة على يمينه فحضر
 المدول وقال للرجل شهيد بالله انه من الصادقين بنا وبسبابة من الزنا وان كانت
 الزنا فانه كان من الزنا وان هذا الولد من الزنا وليس بيني وبينه رجة فانه
 يلحقه كل كلمة القصة للعد غلط عليه من الاقدام على البين الكاذبة ودعظه ووجهه وعرضه
 وبات الما قبله وقال له قل ان لعنت الله على ان كنت من الكاذبين فاه من يري البين
 امر من يضع على يمينه وبسببته بول البين فان رجع حقه والزوجة بحالها وان من
 بينها قال الحاكم للمراة ما تقولين فيها فاه اعرفت رجة وانكرت قال لها قولي شهيد
 بالله انه من الكاذبين فها قد فها به وكثر عليها الرجا ثم غطها وزجرها وخزها كما
 فعل بالرجل فان رقت فيها امر من يضع يده على فها وميكها كما فعل بالرجل فان
 تردع قال لها قولي ان غضب الله على الكاذبين بنا رعاك برفا فانما قد فها ذلك الحكم
 ونفع من اللعان قد حصل موجب من نقاء الولد ان كان وانسخ النكاح ونحوه
 التأييد وسقوط التوارث ونحوه **اللعان** في قوله الفاطمات او ينفذ مفاها
 انما يعرف العربية **فصل** في بيان النسخ بالارتداد الزوجات انما ارتد احدها
 او كلاهما لم يخل حالهما من ثلثة اوجها ما دل على الفطرية وارتد احدها انسخ النكاح

بأنه

بينهما ينفق لا يرتد لان ذنبه لا تقبل وانما طهر به قتل وصار ماله لورثته المسلمين ويبطل
ان لم يكن لها ورث مسلم وسواء دخل بها الزوج او لم يدخل بها انقضاء النكاح ان ارتد
احدها وان ولد احدها على فطوح الاسلام دون الآخر وارتد الولود على فطوح الاسلام
انقضى النكاح بنقض الردة وان ارتد الآخر لم يخل اما دخل بها الزوج ولم يدخل بها فخل
بها وكان الزوج هو المرتد انقضت به النكاح العدة فان رجع قبل انقضائها لا احق
لها وان رجع بعد الانقضاء فقد ملكت نفسها وان ارتدت المرأة ورجعت قبل انقضائها
احدها فهو احق بها وان رجعت بعد انقضائها فقد باءت نفسها وان اسلمها معاشر
وارتد احدها ولم يدخل بها الزوج بطل النكاح في الحال وان دخل بها كانت الامور
على ما ذكرنا على الزوج **كتاب العتق والتدبير والمكاتبه** فصل في بيان عتق
واعكاسه العتق انكسار الرق عن المملوك ويجوز بيع جميع نساء ابيات المكاتب
وذرايعهم الا ان عتق لم يعتد له من اليهود والنصارى والنجس او عتق الامانات
لم منهم ومن عتق لم يجز ملك نفسه ومن سرق ومن اشترى من اباة ومواليهم
وان واجهم ومن ساءم وان كان كافرا وانما ملك مملوكا لم يخل من ستمه او جرمه
يعتق عليه في الحال او يجز عليه عتقه او يملكه او يجز له ويؤخره فالا اوله ستمه الاول
وان علوا والوالد وان نزلوا جميع المحرمات عليه نسا ورضاعا ومن نكح اوصى
او عتق او جدم او اقدم من شرط به النذر عتقه انما ملكه وانما انشأت من نذر ان يعتقه
انما ملكه ومن اشترى وشرط عليه البايه ان يعتقه والثالث تكثر من يكون من ذوي رحاه
يضمن ذكرا وهو مؤمن ومن ملكه سبع مئة وهو مؤمن ومن ملكه وهو مؤمن منصرف الرابع
اربعة اطيافه الا انه عتقه والجسي والعا جز عن الكتاب ومن لا يقدر على انعام
نبتته الا اذا جعل له ما يفي به على المعيشة والخامس واحد وهو الكافر والسادس
اثنان ولد انما والمستضعف ولا يخل العتق من ثمانية الجسي الا ان كان مراهقا
رشد او اعتق بالمعروف والمكره والفسقات والنجون والعتق والجور
عليه وبطلان الملك وانما يصح من العاقل بالبر شرط النطق بالعتق انما قدر او ما
ينوب من ابيه النطق انما يجز ونسبة العتق وان يعقده وصراعه وانما يفتق بشروط

نبيذ من نبيذ الجبر

وانما عتق

وانما عتق ايجل من ثلثة اوجر اما عتق مملوكا له او بعضا من واحد او احدا من جماعة ماله
فالا اوله لم يخل من اربعة اوجر اما عتق به حق واجب عليه ولا يكون له عليه ولا انقضى
نطقا وبنا من جراته ويكون سائبة لا يملكه له عتقا او لم يخل من جبرته ولم عليه ولا ان
انقضى وشرط عليه خدمه مدته معينة ويلزم البعيد الوفاء برفقته ابن ولزم يرجع
الى انقضاء المدته وسقطت منه اولى انقضاء بعض المدته ولزمه المدته ثمانية سنين
الدية او شرط عليه ان يعطيه شيئا من الدار والمولد ناسي ويلزمه على كل حال اولا عتقه
وقد ملك شيئا او جعل له فاضل من ثمنه واستحق الارش بها اصبغ بدنه وقد علم بما
مع من المال كانه المال لان ان شرط لنفسه قبل النطق بالعتق وان لم يكن عالما به
بما معه من المال كانه المال لسيده وان شرط عليه شيئا من المال ورد له الى العتق
ان لم يرد له من المال وانما لم يخل ما يكون الباي له او لغيره ولم يخل ما اؤتم به الاغراب
او لم يرد فان اراد وكان موثقا عليه الباي والذم بقية وعتق عليه وان كان
لم ينفذ عتقه وان لم يرد الصراة وكان موثقا لسيده الباي فان اصاب عتقه
عليه وان لم يرد اربع او اربع مئة من ثمنه انما يستعصم به ثمنه او لم يرد له وضع
صريته عليه واستقدا صدقات اربع العبد ملك نفسه عتق له ما يخرجه منه وكسبه
فقطته وقدره لعله اليه من العتق منها بالمحاب وان كان كسبه منها ياه فيها كان ما
كسبه بوجه من الناس والعتق وما كسبه بوجه سيده لسيده على ما قلنا الا الميراث فان
له والثالث يبيع بيمينه ان خرجت من عتقه عتق وكذلك الحكم ان اوصى بعتق احد المكنة
وان عتق مرفق عتق او عليه دف فان كان في العبد ضعف الدين فند العتق وان
اعتق امره ذات ولد وقد باءت منها ليس العتق له الولد وان كانت حاملا من سيده وان
استثنى اذا استتبع العبد وكان سيده بها له بالمعروف امره فان فعل فلا الذم
سيده فان امتنع بيع عليه **فصل** في بيان احكام امهات الاولاد كل رجل محض منه
ولدي يخلو بالواطي صارت الامه ام ولد الا ان ثلثة مواضع ذكرناها في احكام الامهات
وملك ابومات وسواء كان الولد حرا او مملوكا وذلك في خمسة مواضع واولها ان يملك بين
ويقتد على جارية بغيره وتجعل الامه وشيئة عتقه ونكاحه وسواء ولدت الولد حرا او مملوكا

جبرته

بيان احكام امهات الاولاد

ملكها
نحو
عشر

او سقط منها تاما او غير تام ظهر فيه تحطيط او لم يظهر قال اضرارت ام ولد وفي ذاك ملكه او ملكا
 لم يخل ما ينج ولدها او ماتت فان لم يخل امان من رقبته بانه ذمة سيده او لم يخل فان بقي
 لم يخل امانات سيدها او كان حيا فان لم يخل فان ذمة سيدها لم يخل له مال سواها
 لانه سيدها في ثمن رقبته وان كان له مال سواها فمضى الدين منها ولم يخل به معها ما دام
 ولدها حيا وان مات سيدها ولم يكن له مال سواها وكان ثمنها في ذمة سيدها فان مات
 بولدها رقا وان كان له مال سواها فمضى الدين من مال سواها وجعلت ذمة سيدها بولدها
 وعققت عليه وان فترت الزكوة في ذلك عتق منها بغير ولد عليه واستعمل باقي الورثة
 في نصيبه وان كان عليه دين لم يخل من رقبته فمضى عتقها فان بلغ الزام اداؤها فان
 لم يخل له مال سواها فمضى ثمنها قبل المبيع وبعث وان مات ولدها لم يخل بها على كل
 حال **فصل** في بيان احكام الولاية والامانة والحرب والامانة والامانة والامانة
 سند كرها في كتاب الوارث انشاء الله ولا الفقه ونبئت على ذلك غايته فثبت
 المقتضى بوجه اخر من ان الولاية والامانة على من يملكه او يملكه غيره فثبت
 حال جميع ذلك العتق وبعد وفاة من عتق عليه ان ملكه ومن شرط عليه الولاية ان
 كان له او باع منه والمدة في ام الولد وعتق المقتضى ان امانات المقتضى فان ثبت له الولاية
 من المهر بقرعة وميراثه لمن لم يولد على ما سنده في الولاية والامانة والمقتضى ان امانات
 رقبته لانه او امراة فان امانات وكان رجلا كان ذلك لولده الذي كور دون الاناث والاولاد
 بقاؤه على رواية وولد الولد مقدم مقام ابنته في مقام حصة والامانة بالاولاد على ما
 والاخر من قبل الاب والامانة والاب وجده يرث دون غيرها من قبل الام على ترتيب ثلث
الوارث لانه لانه المقتضى امراة وما نت كان ولا عتقا المقتضى دون ولدها **فصل**
 في بيان الكفاية الكتابية عقد من شخص على مملوك له على مال مقدس بوجه الميراث فحرم
 خصوصية او لم يخص ليعتق بانه المالك الميراث انما الميراث احداهما او كلاهما
 سجنه بخسة شرط وفي اذا كان العبد ملكا ان امانته بغير طفل ولا جنون ولم
 يند بغيره وفي شبه البيع من وجهين يقي الاجل والعوض وبقاها البيع من وجه
 وهو شرط الميراث وهي مخالفة البيع من وجهين امتداد حيا والعبد واجبا لهما الى اجل

في بيان الاحكام

في بيان الاحكام

دي

ما يولد
في بيان

ويصح بربعة شروط بالنية وتعيين الاجل واحدا كان او اكثر ووصف العوض غنا كان او موقفا
 في الميراث والكتاب حر من وجه وهو صحة تصرفه في حصة ابتداء البيع والشرع والاستلام
 والميراث شفعة والجهة من سيده وعبد من وجه وهو ميراثه في حصة عليه في ثلثة عشر شيئا الميراث
 والافراض وبدل العوض على الاصل ان كان الكتاب مته والتمتع والتمتع والتمتع
 والعتق والكتابة وابتاع من يفتق عليه والتكثير بغير الصوم ومع الشيء بنية والاستلام
 والعرض والرقن بغير ما ابتاعه موقفا وفي حيزان مشروطه ومطلقة فالمرطبة شرط
 في العقد مودة الى الرق ان يخرج ان الله العتق والمطلق ان لا يشرط ذلك فانما يخرج كان له
 مودة الى الرق سواء يخرج من الرق او يجمع وغناه بعضه فان مودة الى الرق كان له ما اخذ وهي
 جائز من الطرفين والمطلقة عقد لازم من جهة السيد جائز من جهة المالك فان ادى
 شيئا من مال الكفاية عتق بقدره فان شرط في العقد الكفاية ان اوفى من ثمنها
 فخرج بها او لم يخرج عتق فان اوفى عقد وكان ابتداء مودة وان يخل عتقه على ان يودي كل
 يوم عند محله صح ويرث هذا المالك ويستحق ما اوصى بولده والحد مجتبا ما تحريم منه ولهم
 يفتق ما اوصى بولده بمثل الرق والحد سجنه مجتبا ما تحريم منه حد الحر ومجتبا ما رقا
 حد العبد وان يخرج نفسه وعاد الى الرق وكان له ولد من امه له ولا عبد السيد
سجن السيد الانا وهو ان يخله شيئا من ستم الرقاب ليعفيه على ذلك **فصل**
 في بيان التدين الذي يفتق بعتق مملوك بعتق او بعتق من جعل سيده خذ ماله
 ماله جازا وماله جازا وماله جازا وماله جازا وماله جازا وماله جازا وماله جازا وماله جازا
 فيه واعتبار حيز وجبر من ثلث المال وصورة ان يقول انت حر بعد وفاتي او ما يبيد
 فانه تده وهو ضربان مطلق ومقدم فالمطلق ما ذكرناه والمحدد ان يقول ان مت
 في سنة هذه او في سنة هذه او ما اشبه ذلك فانه حر والرجوع فيه يكون بالقول ان
 امكنه بالنية معا وليس المقرب فيه بالبيع والشرع والجهة بغير ذلك رجوعا فان ارادها
 رجع ثم باع او فذل ما شاء وان اذبح مملوكا فذا من دين عليه لم يبع وان لم يكن فذا
 صح وان مات الميراث وجزم الميراث ثلث المال عتق من لم يخرج عتق بقدر ثلث
 واستسعى ببيعة النهن وانما ابتاع الميراث بانه مولاه فاولدها ورجعه بالنية

في بيان التدين

صح في المبرورين وقد كان الولد ايضا مديبا لسلبة التديبين امير اليه فان ابق المديب جعل
 فان مرف بعد الاباق مالا ولا ولا كان اجمع لولده فان مات المولى كان اجمع لورثته
 وان دبر وجعل خذمة مدة حياة نفسه لغيره وان المديب والمديب بعد وفات سيده لم
 يكن سبيل لاحد وان دبراهم حاملا وعرف ذلك كان الولد مديبا ايضا وان لم يعرف
 لم يكن الولد مديبا ويصح تدبير ادها دون الاخر وان يرد جماعة دفعه ولم يخرجوا
 ذلك قدم الاول فالاول فان اشتبه احز الثالث بالثانية **كتاب الايمان والتقوى**
فصل في بياض اقسام اليقين بالدين من ثلثة اشياء: حالف وخلف عليه وحلوه
 به والحالف لم يخل حلفه عن غير قصد ولا بغيره ويكون ذلك لعقل لا يانم به حنث ولا
 كناية او حلف عن قصد وبينة وذلك ايضا بان اقل حلف على امر قد مضى ولا يانم
 به الكفارة بحاله ويلزم به الحنث ان كذب واما حلف على امر مستقبل وذلك ينقسم الى
 عشر قسم اما حلف على انه لا يرتكب معصية او لا يترك واجبا او لا يفعل مكرها او لا
 يفعل مندوبا او يرتكب معصية او يترك واجبا او يخل بالمندوب او يولي المصلحة والكرهات
 او يفعل مباحا او يتركه ويحلف من تلقا نفسه او يستحلف غيره فالاول يستحق به التوب
 وبالاقامة عليه ويلزم به حنثه اشياء الائمة واستحقاق العذاب والحنث والكفارة
 والتوبة والثاني حكمه كالثالث والرابع يكفر ما جوبه باليمين وبالاقامة عليه وما
 حلفه لحاجة اليقين دون ارتكابه لمكروه وترك المندوب ويلزم به الحنث والكفارة و
 التديب عن حل اليقين المستفدة والخامس يانم باليمين وبالاقامة عليه ويستحق التوب
 حلفه ويحلف عليه حلفه ولا يلزم مديبه حنث ولا كفارة بل يكون بذلك حنثا مطيعا و
 السادس بائنه وحدها دون القول كان حكمه من قال بلسانه ولوى وانه قال
 على كذا ولم يقل له لزمه الوفاء ولم تكن من الكفارة ببنوانه وانه قال على كذا لحنث
 ان شاء وفي وانه شاء له ريف والوفاء افضل النذر حنث بان تدر غضبه والحاج لا
 ينقذ لذلك وتدر طاعة وتوقد ولو حلف على ما عين الطاعة ولم يعين فان عين
 لزم الوفاء ما ذكرنا وانه لم يعين كان غير ابعنه فعل اي شئ شاء منه افعال البر
 القربى من الصوم والصلوة والصدقة وما وان تدر يوما بعينه ان يصوم فيه مطلقا

ولا يانم
تدر حنث

قبة الاحكام

اشارہ کریں

Contact : jabir.abbas@yahoo.com

ان اخذ ذبحه وان هرب بعد ما اواخذ بعد واخلفه فان وقف وفيه حياة مستقرة او غير مستقرة فحكمه على ما ذكرنا وان ارسل شخصان كليهما لم يخل اما كان كلاهما مسلمين او كانا
 او كان احدهما مسلما والاخر كافرا ولم يخل الكليات اما كانا مسلمين او غير مسلمين او كانا
 احدهما مسلما والاخر غير مسلم فان كان مسلمين وكانت الكليات مسلمين وسبيا وقتلوه معا
 او احدهما حيا وان لم يسميا او كان الكليات غير مسلمين وسبيا وقتلوه حرم وان سبى احدهما
 ولم يسم الاخر وكان احد الكليتين مسلما وسمى سبي مسلما وقتل المسلم حل وان قتله
 غير المسلم حرم سبي صاحب او لم يسم وان قتله المسلم ولم يسم المسلم حرم ايضا وان قتله
 الكليات معا حرم وان كان المرسلان كافرين او كان احدهما كافرا والاخر مسلما وسمى
 المسلم وقتلوه معا حرم على كل حال وان قتله الكليات مسلم وكانا مسلما وسمى مسلما
 حل وكل موضع يحرم الصيد اذا قتله الكلب فان ادرك وفيه حياة مستقرة ونزل
 وما ايضا بغير الكلاب لمصلحة من الجوارح فان ادرك وفيه حياة مستقرة ولو كان
 في حكم الذبوع ونزل حل وان خالف ذلك حرم وان صيد غير الجوارح من السم والسم
 والمراض والرمح والسيف والحريرة او آلة حديدية او حجر او خشب فان قتله بالثقل
 او لانه ليس من الصيد حرم وان سقى وان قتله بالحدوة لم يخل بالقطعة بغيره او لم يقطع فان
 قطعت بغيره او كانا سواهما وخرج منها الدم حل وان لم يخرج حرم وان كان احد الشفتين
 البرومعة الرأس حل ذلك الشق وان تحرك احدهما حل المتحرك وان ابان بعضه حرم
 ذلك البعض فان كان الباقي متصفا ورباه ثانيا فقتله حل وان كان غير قطع وادرك
 وفيه حياة مستقرة فذبحه او تركه اذا لم يسمع الزمان فذبحه حتى يرد اودية حياة غير مستقرة
 وتركه حل من غير ذكاة وان ذار سمهين مسلمين كانا كافرين وسمى الزبائن
 او لم يسميا او سقى احدهما دونه الاخر كان الحكم به ذلك مثل الحكم بين اثنين ارسلوا
 كليهما وان ذار صيد ذار او رضعه فتوكل فيها لم يملكه بالدخول وانما يملكه بالخيانة فان
 رطل عليه غيره وجان ملكه وان كان رماه غيره فخرجه او عقره او اما الاصوله فان ذاق
 ينما صيد وادركه كان حل وان بات منه فيها فعصو حرم العصف فان ذك البا حل
 وانما البظر فضربان احدهما وحشي فالأصل منه كوحدة في اخوات شاء الله والوحشي طيب

الج

الج وطير البر وهي ثلثة اضرب حلول الكلد وحرام ومكروه فالحلول ما يكون في غنم الطير
 ان اكثر من ضعفه ويدن غير من ضعفه والحرام ما يصف من غير ذيف والحرام ما يصف
 من غير ذيف او بغير ضعفه متساويا بالذيفة او اكثر والمكروه لا يميز بالضعفات ولا غنا
 يميز بالاسماء وهو مثل العمد والصوام والقيان والهدايد والجباري والشعراة وغيرها
 الحرم وبغير الحلول من الحرم باحد ثلثة اشياء بالشك وجوارح الطير والرمي فاصيد
 بالشك والجوارح ادرك ذلك ان حل وان لم يدرك حرم وما صيد بالرمي فاذا ادرك
 ذلك حل وان لم يدرك ايضا بثلثة شروط ان يكون الرامي مسلما ويسمى الرامي و
 يرى بسهم ينفذ يدقه وبقبله نافذا او معرضا او من غير جديد وهو حاد وينفذ
 او يحرق وان رمى بغير ذلك وقيل بالثقل او قتل ولو خرق ولو ينفذ حرم وان لم
 يقتل وادرك ذلك ان حل وان رماه انسانا وكانا مسلمين وسبيا او لم يسميا او سقى
 احدهما دونه اخر او كانا كافرين او كان احدهما مسلما والاخر كافرا فحكمه على ما ذكرنا
 في ارسال الكليتين والرمي بسهمين على صيد الوحشي وان ذار سمهم وسمى فامتن طيب
 وقد منه الى احد ناهض وقتلها حل معا وان كان الاخر غير ناهض حرم لانه قد
 عليه وذبح المحذور عليه في الحلق واللثة انما كانت نفع في حكمه كالنصف من الصيد او و
 فمات من غير المقدور عليه فكانه عقر في اي موضع قدر عليه وجنبا كان اوفي حكمه
 مثل حيوان تربيته بغير ذيف ولقد روي عن الحلق واللثة او انما فتوحش واما السيف
 فحكمه حكم البياض لبايغ التحريم والتحليل والكراهية فان استسبحه فالاختبار بالنظر اليه
 فانه استوى على ناه حرم وان اختلف حل **فصل** في بيان احكام حيوان الحظر حيوان
 الحظر ضربان نهم وطير نهم ثلثة ابل وبقر وغنم والطير ايضا ثلثة دجاج وحمام وبط
 وجميع ذلك ضربان احدهما عزمي يبيح لحمه بسببه او يكون والاخر لو يرضى بالمو
 ضربان اما يمكن ازالته بالاسسراء او لا يمكن ازالته ان يكون جميع عذابه عذرة
 الانسان فان كان الملو ويطه اربعين يوما وعلنه العلف الطاهر وان كان بقر او
 عشرين يوما وان كان غنما وربطه عشرة ايام وان كان بطا وربطه خمسة ايام وان كان
 دجاجا او حماما وربطه ثلثة ايام على ما ذكرنا ذلك حكم الحلال والحظر بغيره جميعا وان كان

بيان احكام حيوان الحظر

بيان الأقطار

சென்னை

مجلس شورای ملی

الوقت دون الشئ ما لم يكن بالعين والاعمال فالباقى ثلثه من جنس على امام عدل او طلب الصلوة
او بطر او العاديين من يقطع الطريق والمكروه سبعة كل طعام باشره الجنب والحائض الحقة
وسباع الطير وسور الفارة وما اكلمنه والثوم الخ والمصل الخ اذا اراد دخول المسجد
ومن اضطر لطعام الغير وكان ذلك لغير حاجته اليه اخرجها من يده فان لم يكن محتاجا
اليه واستباعه فلم يضره ولا ان الشئ حاضر اجز عليه وان لم يكن الشئ حاضرا وامنع من
البيع لغيره عليه **فصل** في بيان احكام الاشربة الاشرية ضربان ماخوذة من الحيوان
ومن غيرهما فاما ماخوذة من الحيوان فثلثة ضربان اما يكون لحم حراما او حلالا او مكروها
فاللحم الذي ضربان حلال وغيره فاما يؤخذ من الفحل حلال وما يؤخذ من غيره حرام
من اللبن وغيره والحلال الذي يؤخذ من اللبن بغيره وما يؤخذ من غيره حرام
اللحم يكون لحمه ولا يؤخذ من لبنه الا شربة من لبن الحيوان فربما يكون حلالا او مكروها
بجوز شربه للاستشفاء وما يؤخذ من الاشربة من غير الحيوان فربما يكون حلالا او مكروها
مسكر فاما المسكر فحرام حرمانا او بنبذ او جعة او فبقا او سقا او منرا وغيره
المسكرات فاقطع وعينه والنفق حرام نجس وغيره والنفق ضربان ربة وغيره فالرب
حلال طيب على اختلاف اقسامه مثل ربة نوت والسفجل والنفق والرقاق و
يزها وما يؤخذ من التمر والبيب واللبن والمصل ما لم يسكر وغيره الرب ضربان
جعل منه شر من المسكرات ويجوز شربه ويجوز بوقوع المسكر منه او لم يجعل فيه
شئ منها فان كان عسيرا لم يخل اما غلا او لم يخل فان غلا لم يخل اما غلا من قبل نفسه
او بالثأد فانه على من قبل نفسه حتى يعود اسنله اعلاه حرم ونجس الا ان يعبر
خله بنفسه او يخل فيه فيعود حلالا طيبا وان غلا بالنار حرم شربه حتى يذهب
النار نفسه ونصف سدسه ويجوز اغضبه لانا ويعلق به ويحرقه وان لم يخل
اصلا حلالا او عسيرا وان كان نبذا او هواء يطبخ شئ من التمر والبيب
في الماء فان تغيرت به حكم الخمر وان لم يتغير جان شربه والنقض به ما لم يسكر الخلق
اسم الماء ويكون الاستشفاء بالمياه الخارج **فصل** في بيان احكام الاكل والشرب
اذا اراد العبد ان ياكل الطعام او يخل ما كان الصلوة او لم يكن فان كان اخر وقت

شرب الماء

شرب الماء

الصلوة

الصلوة ابتدئ بها وان كان لا وقت لم يخل اما ينقطع قدم ويبقى الطعام ولا ينقطع
ولا يغسل عليه الجنب ويبقى بالصلوة او يغسل عليه الجنب ويجوز ان يمسك ويكسب بالجناد
وان لم يكن وقت الصلوة ولم يكن عنده صيف حرم عليه ستة اشياء ويستحب له اربعة
اشياء ويكون له ثلثة اشياء فاللحم الاكل من الطعام الحرام او المصروب والجلوس
على ما يدعى بواكل عليها طعام حرام ويشرب مسك ومواكل الكاف والناسك المستحب
الوضوء قبل الطعام وبعده والجلوس على الرجل اليسرى غير مبرم في حال الاكل والشرب
اذا ابتدأ بالاكل وان وضع يده على الخبز او كل شئ ويضع يده فيه والاكل باليمين فحرام
والشربة عند الابتداء ياكل كل لون من الطعام والحديث اذا منع من الطعام و
الغسل الخ والمضغنة ثلث مرات ان كان الطعام ووجه غساله الايدى على اليد
بواحه وادارة الاثارة من جانب يمينه حتى يعود اليه والاستلقاء على الفقا قليلا
بعد النزاع من الطعام ووضع الرجل اليمنى على اليسرى وان كان ضاحكيا لطعام صيف
زاد له في الاستحباب شيئا من الابتداء بالاكل قبله وكف اليد عنه بعده فانما له
ان سمي واحد من جملة اجزاء وان قال بسم الله على اوله واخره اجزاء الثمانية عند كل لون
من الطعام والمكروه التربع عند الاكل والاكل باليسار فحرام وهو اكله الخالف المستضعف
وسنة الشرب ستة اشياء التسمية ابتداء والحد اذا فرغ والشرب قاعدا متكنا مبتدئا
وان كان فيه الاحتساب من العب بعرش الكاد **فصل** في بيان احكام الملبوسات
اللباس ضربان اما يكون من نبات او حيوان فاحسن نبات مطلق للرجال والنساء
سواء كان من قطن او كتان او غيره وما هو من حيوان فحرام منه ونابت
عليه الخنازير منه من وبريسم وحمل النساء لسير والصلوة فيه في جميع الاحوال الا
حالة الجراد سواء كان خالصا او مخلوطا بغيره ما لم يكن نجسا ويجوز للرجال لبسه
اذا كان مخلوطا بشئ من القطن او الكتان او شئ اخر ما بقيت من الارض او كفة
للشرب او ذيل او جيب او رفة مخبئة عليه او نكس او قلسوق او شيئا من امثالها
على كراهيته وما يجزى عليه لبسه نجس عليه من شئ وانما شربه وانما كراهية عليه واما
سرا والنابت عليه فحرام انما يكون من حيوان فحرام له او نجس فانه كان من حيوان

في بيان احكام الملبوسات

حلول التمسك للرجال والنساء لبيته وتملكه والتصرف فيه صوف كان أو شغل أو وبر أو اجاز
 من ايجاز أو الميتة وانما انفتت ايضا من الذي اوصله الله سبحانه وبيع دون غيره وان
 المنع والوبر والصوف او سلخ الجمل من الميتة او الحيوان لم يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا
 المتصرف فيه الا انما اتخذ دلو لم يستحق به ما على كذا هبة لغرض الوضوء والشرب وان كان
 من حيوان يجرم لحمه فهو ايضا ضالاه اما كان سباعا او غير سباع فان كان سباعا جاز
 استعماله من غير ان يجرى به غير الصلوة واستعماله جليله ان كان مذكرا مدبوغا في غير الصلوة
 وان كان غير سباع لم يجرى به ذلك الاستيجاب فانه يجوز استعماله وتملكه والصلوة فيه
 وقد روي عن السجور والفتك ايضا مثل ذلك وفيه جواز على حاله الا في ضرر
 الحية فله ضرب ذهبي فضة وجوهه فانه ذهب حرام على الرجال التزبين به للمرأة
 للنساء الا في حال الحاجة والفضة والجوهه يجوز للرجل التزبين بها لا يجوز للمرأة
 وليس ما يختص بأحد منهن مكره للآخر والميتة من الخافق والجري فيه الذهب المصوغ
 من الخبيث على وجه لا يمتنع والمدروس من الطراز مع بقاء اثره من حل الرجال
كتاب الوصايا والوصايا لعطية تقع على ثلثة اشياء عطيته في الحياة
 وعطيته بعد الوفاة وعطيته في حال الحيوة وبعد الوفاة مما فالاول يقع بأحد اربعة
 اشياء اهلها والصدقات والار والاقارب والثاني يقع بشيء واحد وهو الوصية و
 الثالث يقع بأحد ثلثة اشياء بالوقف والاشكال والحبس **فصل** في بيان الوقف
 اكلامة الوقف تعين الاصل وسبيل المستفاد على وجه من سبيل البر وانما يقع بثلاثة
 اشياء كون الواقف نافعا للتصرف في ماله والوقف ملكا له وصحة البقاء على الوقف
 بقاء مقصد بكن الاستغناء به الا القرام والدنايين وانه ينقل ذلك تقريبا الى اسرها
 وتسلم الوقف من الوقف عليه او من وليه الا انما جعل ولاية الوقف لنفسه في
 حياته او يكون الوقف عليه ولده الصغير ويعين الوقف عليه او يكون الوقف
 عليه من ماله المستفاد في الحال من الاعمال الموجودة في وقت يكون متعاهل من اولاد
 او مستفاد منه في كماله وانما طر وسائر متعلقاته مصالحهم وان لا يتعلق الوقف
 بدفع منصرف فان علق على وجه يمتنع كان عرق ورفعي وسكني او

وقوف
 قات
 باب الخلد
 مات

بلفظ الوقف والوقف حجاب معلق ومشروط فانما اطلق كان للموقوف عليه التصرف في
 منافعه على حسب مقتضىه وان شرط فيه شرطا لم ينعى احدا خلافة ولا بد من اجازته
 على ما شرط ولا يجوز بيعه الا باحد شرطين الخوف من حرته او حاجة بالموقوف عليه شدة
 لا يمكن معها القيام به ولا يجوز الوقف على اربعة عشر على العبد والمعدوم والمجروح
 على المجهول ولا وقف مدق معيلة ولا على ابن فلان ولا على من يرضى به البلاد ولا
 نفسه حاشية ولا المشروط به سبعة متشاه او يخرج من الوقف عليهم متشاه
 او يفضل البعض على البعض اذ شاء او يستوي بينهم اذ شاء او يقول اذا جله راس
 الشهر وقت على فلان ولا على الكامن ولا على مواضع قربانهم من الجمل الا على ذك
 قراتبه وانما عين الوقف عليهم لم يخل اما عينهم بالاسماء او بالصفات فان عين
 بالاسماء وقال على فلان وفلان وفقر عليه كانه اعمار بلفظ الوقف فانما مات الموقوف
 عليه رجع الوقف الى الواقف والى واقعة ان مات هي وان لم يصر عليه وقال على
 فلان وبعده على ولده وبعده ولده وولد على فلان وولد وولد وولد مع نصيب
 للمنفق مع ولده وولد وولد فلان وولد وولد وولد مع نصيب بالسوية ذكرها
 او نفي وان قال على كتاب الله كان للذكر مثل حظ الأنثيين وان عينهم بالصفة استحق
 من هذه الصفة المعينة فان عينهم بالاسلام كان لمن اقربا بشهادة وله هو حكم
 من اطفالهم ولجائتهم وان عينهم بالابناء كان انظارهم بعد المات الا ما يسهل وان
 عينهم بالبنات وقال على ابن فلان لم يدخل في البنات وان قال على ولده وولد
 والبنات فيه على سواء والله قال على المستبين الفلانة دخل في بنات صليبه و
 اولادها وان كان على المعقونة كان على ولدها على من فاطمة دون غيرها وان
 قال على ولده رسول الله كان على ولده علي من فاطمة واولادها واولادهم وكنيته
 نعم جميع فزها ما عدا البرية من الزيدية وقومه ذكرا اهل الفتنه وجيرانه على
 الاطلاق الذين يكرهون من اربع جوانب الى اربعين ذراعا وسبيل اسم الجاهدين
 في سبيل البرية والعرق والنزول ومصالح المسلمين وموتة الضعفاء وانما وقف على
 مولاه اخص بمواثيق نفسه دون مواثيق ابيه وبمواثيق ابيه الذي اعظمه دون مولى بنته

الان لم يكن موثق ولا كان له موثق فانه قال على موثق دخل فيه موثق القناعة وموثق الشهادة
 وانه كان على اقرب الناس الى كانه على موثق هو موثق بمجرته فانه كان له جماعة من مذموم
 القربان بن درجته استحقاقهم فانه علق بصفته ونالت ذاك الاستحقاق فانه عادت
 الصفته عاد الاستحقاق وان وقف على يصح واندر من رسمها عرف في وجوه البر
 وان جعل الولاية الى احد ولاه عزه فانه لم ينع ولا يثبت فانه كان نفعه ضعيفا علم الى كانه
 امنا قويا وان نعت بالنعى عزله وانه كان نفعه مستقلا فزده عليها وان وقف على
 جماعة معينة وهم منتشرون في البلاد كان مقصورا على احد بلده **فصل** في بيان الترتيب
 وما يتعلق بها الوصية صلة ما بعد الموت يجرى الى ما قبله والوصية لم يخل من مرتبة
 اوجه اما الوصية حال الصحة او في المرض عز الحنف والمحنه ونحو كانه من اصل
 المال وان لم ينجح كانه من الثلث وان لم يشرط كانه من الثلث ونحو كانه من الثلث
 اشياء بيان الوصية والوصية اليه والوصية له ونحو كانه بوصية له والوصية له وكيفية
 الوصية فاما الوصية فانما نفع وصيته باجماع اربعة اشياء الحرية والبلوغ والكمال العقل
 او حكمه وفناء تصرفه في عالمه وحكم كمال العقل يكون للراهن الذي لم يضع الاشياء في
 عزه واصحابها فان وصيته ومدة فته وعقده وهبته بالمعروف ما فيه دون عزها
 ونحو الاشياء عليها ونبت بعدلني برجل وبما موثني وباربع نسوة ونبت نسوة
 ثلثة ارباعا وبما موثني نصفها وبواحدة ربهما وبذيتني عنداهن مملكتها
 من فها هو الامانة اذا كان الوصية بحيث لا يجد احد من المسلمين فانه لم يجد الوصية البينة
 وامكنه الانفاذ لزمه ولم يخل الوصية اما وصية في الوصية اليه بحفظ المال على الوصية
 لم اوصيه فيها اوصيه اليه فيه فالاول يصح خذ لرا الولاية على الوصية له حال حيوته دون
 من لو يكن له مال من الامام وذوي القرباة والاجنبى له كانه طفلا او سميها فانه
 كان الوصية له بالانفاذ مستند لم يكن لاحد الولاية عليه في حاله ولا التولية في حال حيوته
 ولا بعد وفاته والثاني يصح وصية اليه على كل حال وانما يصح ان يوصي اليه من
 اجمع فيه صفات الاسلام وكما العقل والحرية الكاملة والعدالة والبلوغ اذا
 وصي بانفاذ الوصية في الحال ولما لم يزل مدته حيوته ولا يستند له بر فانه الوصية اليه

في وصية في بنهم في ذن

انجل

لم يخل ما كان حاضرا او غائبا فانه كان حاضرا كانه في بين بقوله الوصية ومدها فان
 كان غائبا لزمه القول الا اذا كان الوصية حيا وامكنه اعلام الرد اياه وانما قيل الوصية
 لم يخل اما بقوله على الانفاذ الوصية او لم ينعى فانه قوعى كانه نفعه من مابقائه وان
 ينعى ضم اليه من عيكة البقام بالا فماتت بغير حاله بالنسبة عزله واقم عزه مقامه وان
 حضروا في الوصية لم يخل ما جعل اليه الوصية ان يقيم آخر مقامه ويجوز له ذلك او لم يخل
 اليه ولا يحل بان في ذلك قولان وان اوصى له اثنين لم يخل من ثلثه او جدها ما يكون كلامها
 بالعين او غير بالعين ويكون احد هما بالغا والاخر صبيبا فانه كان كلامها بالاعتبار
 جعل الامر اليها على الاضمار وعلى الا نفاذ ولا جتماع معا او اطلق القول فالاول
 والثالث لا يكون لاحد منهما المستند الا من شأها لم ينفذ بقدرها الا انما يتعلق بمصالح
 الوصية فان اقام على الخلف امرها الى كانه بالانفاق وانفاذ الوصية فانه يتقاسم استند
 بها وان لا يكون لاحد هما الا غرض على الاضمار الا خالف الوصية فان شأها قسم
 الخلف التركة بينهما فته مقدارها وبصرف كل واحد منهما في نصيبه من غير انقطاع تصرف
 صاحبه فيه وان كان كلامها غير بالعين وقال انما بلغا انفاذ الوصية فانه لم يخل الامر
 بالتأخير نصيب الى كانه امينا يقوم بالا مرفق بلفظها ولم يخل حالها من نصيبه او جدها فانه بلغا
 رستد من سلم منها وان بلغا سيفيهن عنهما واقام مقامهما غير وان بلغا عا جرت
 نواها عن نصيبهما وان مات احداهما قبل البلوغ او بلغ سيفيهما اقام عزه مقامه وان
 مات معا قبل البلوغ كذا من وان فسقا بعد الرشد عزها وان فسقا منى احداهما
 او بلغ سيفيهما ان شاء الحاكم فوض جميع الاموال في الخلف وانه شاء اقام عزه مقامه
 كايده صلاحا وانما انقضت المصلحة يوم ملكه الطفل ومثاعه وان اراد الوصية
 اتباعه لنفسه جان ذلك ببقية عادته وان كان له على الوصية مال لم يرا خذه من
 التركة الباقية وبين عدم الانفاق على الطفل بالمعروف فان لم عليه عزم الزايد
 فانما بلغ الطفل واختلفا في مقدار مده الانفاق وفي الاتفاق بان زيادة على
 المعروف كانه القول قول المحقق عليه في الاول وقول المحقق في الثاني ان كان
 الاتفاق والزايد عن معلومين فانه كان معلومين عزم الزايد وان ظلمه بنفسه

نصف
عشر

فيما له جار وكان كأحدهم وإن سأل لم يكن أفضل وإن أخذ عليه فلهما ليرجع من ثلث غلظا
وصلى عليهم نصف الحرام من يقوم بأودهم فإن فقد وقام بأثرهم بعض صلحاء المؤمنين وحفظ
الأمانة كان مافعله فاحسبنا من غير اعتراض عليه لأحد وأما من يعجز أن يوصي له فحشمه
سلم اجنبيا كان أو ذا قرابة إذا كان غير محبوب عن يده ومن هو في الحكم المسلم من الطغاة
والمجانينهم وذو رحمة من الكفار وعبيده وأهله ومكاتبه وبدويع وام ولد ومكاتبه إذا
تخير بعضهم ولم يزل المال بقدر ما تحرم منه وأما من لا يعجز أن يوصي له فارتبعت له ملك
الغير ومكاتبه لمنزوط عليه وبدويع والكافر ذي الرحم وأما من يستحي أن يوصي له كل ذي
رحم لم يحرم من ميراثه بغيره ولولاه لورثته وأما الموصي به وهو كل ما يقع ملكه والألقاض
به والثالث قدر ماله وإن يوصي به وهو الثلث ولم يخل حال ورثته الموصي به ثلثه وأجر
أما كافر أغنيا أو فقرا أو متوسطين فإن كانوا أغنيا كانت الوصية بالثلث أولى
وإن كانوا فقرا بناتجى فإن كانوا متوسطين بناتجى وإن أوصى بأكثر من الثلث ورثته
الورثة بعد ما لوتها فقد وإن رخصا به بصل حيوة كان ثم الرجوع بعد وفاته وقبل
يكن ثم لا يملك ولا يخفى من ثلثه أوصى بما أوصى لو أحد أو جماعة دفعة أو الواحد بعد واحد
فإن أوصى لواحد ولم يرجع عنها لم يخل ما عوت الموصي له قبل الموصي أو بقي بعده فالأول
يكون لورثة الموصي له وإن رجع بطل والثاني يكون لمن أوصى له ويستحق ميراثه إذا خرج
الموصي به من الثلث وإن لم يخرج استحق بقدر الثلث وإن أوصى لجماعة دفعة حرم من
الثلث استحق بالسوية ذكره كذا كذا أو أانا فان قال على كتاب الله كان للذكر مثل
حظ الأنثى وإن أوصى لواحد بعد واحد لم يخل من وجهين أما عطف الثالث على
العطف أو وصى بكنى واحد وصحوق الآخر أو غدا فالأول أن يخرج الجميع من الثلث لخروج
جميعهم وإن يخرج قدم الأخير ولا جالة أعضاء عقد مقدم وإن أوصى لرجل واحد بنصيب
بكونه فوق حال الوصية به من وجهين فإن أوصى بجمع على كل حال وإن أوصى
بذكرهم فكل من كان ذكرا وبأقل منه وبأكثر من كان أنثى وولدت ثوابين لم يستحقا
شيئا وإن أوصى بباقة أو جل أو ثوب أو غير ذلك وقال من توفي أوصى أو بناتجى وكان
له ذلك لم يأخذ واحد مما كان له فإن لم يكن له شيء منه بطل وإن أوصى من غير نسبة إلى ماله

عما الثلث

كان
سواء
لهم

عما الثلث لم يسأله كان له ذلك أو لم يكن وإن أوصى من غير نسبة إلى ماله وصح من
ذلك ولم يكن وإن أوصى بشيء من نوع ماله ما لا يقع ملكه كانت الوصية بما يقع ملكه مثل
من أوصى بكنى فانه يستحق كسبه جيد أو من أوصى بكنى فانه يستحق كسبه طبل
حرب وإن أوصى بعود لم يصب وإن أوصى بشيء من العود استحق مما تجزئه وإن أوصى بقوس
استحق قوسا بحجة أو عربة أو قوس حساب دون الجواهر وقوس الندف إلا أن
قالوا قوسا من يناسبه ولم يكن له غير قوس الندف والجواهر وقوس من أوصى بعود لم يصب
قوس والآخرة تمام الثلث صححت الوصية وتعلق بها سنة من أوصى بها من غير العبد
سليما إلى بعد وفاته فإن وافقت قيمته الثلث بطلت الثانية والثانية إن بقيت قيمته
عن الثلث وبقيت الباقي تمام الثلث والثالث إن تن بدقيته على الثلث وبقيت الباقي
وتبطل الوصية بدون الثاني والثالث إن أوصى بالعبد ويستحقه بعبدا ويقدم بقيته
صحيحا فإن زادته بقية صحيحة على الثلث أو نقصت عنه أو وافقت كان الحكم فيه على ما ذكرنا
وإن أوصى بخيارية لم يأخذ بطلت من حصة وجهه فإن ولدت بعده وفاته
كان رق الموصي له وإن رد الوصية قبل وفاته الموصي لم يرجع بخاله وإن أوصى بخيارية إلا
كان من الثلث المال فإن أوصى بها من الثلث جاز وإن أوصى بخيارية مستطوع لها كان سهم
الثلث وإن أوصى بها من الثلث أو بغيره كان بين قلة وبين فلو لم يصفين وأوصى
ورد بعضهم كان المردود راجعا إلى ورثته وإن أوصى لاقرب الناس إليه كان لمن يستحق
ميراثه من ذوي الأفاضل فإن أوصى بشيء منه متاع أو عليه حلية أو حيوان حامل ولم
يثنى كان الشيء عاقبة أو عليه إذا جاز من الثلث فانه اقرب إلى ذلك وكان ما يقع على
ما ذكرنا وإن كان بهما ولم يكن للميراث بينهما ولم يخرج من الثلث استحق بمقدار الثلث وإن
أوصى لأحد بشيء ولم يبين الوجه فيه كان الموصي له ميراثا من ماله باخذ لنفسه وبنيان
يرثه من وجه البر فإن أوصى بخيار ماله أو بسهم أو بشيء أو بكنى أو بغيره أو بغيره كان
الأول وصية بالبيع والثاني بالهبة والثالث بالهدية والرابع بقاين والخامس بالنسيئة
يكون الأخر فيها إلى راب العشرة وحكم الجيران والمسلم والمؤمن والعقوبة والمنشئ
الأحد وإلى بنين على ما ذكرناه بفضله الوقت ونقص الموصي به الموصي به بالبيع أو الهبة

باب في

او الوفا والقبض من حاله رجوع عن الوصية وله ما ذم حيا عا قلا والعقود الذرية
 والذرية الولد وولد الولد واهل البيت المأب وان علا والولد وان نزل وله فله
 وله من الصلابة **فصل** في بيان الهبات الهبة العظيمة وتقع بخصة شرط بالاجيب
 والقبول وجوز نقض الهبة فيه كونه ملكا له ما يملك ويصح هذه الشروط ويلزم
 بالاقباض او قبض المتهب باذنه ولما رجوع فيها قبل الاقباض فان وهب من غيره او
 اخرجه عن ملكه او رهن قبل القبض كان جميع ذلك رجوعا وان وهب لم يخل بشرط
 عليه نوايا او لم يشرط نوايا صح ولنم فان اناب سقط رجوعه عنها وان لم يثبت وكا
 باقية على ملكه بخلافه ان قبض من قبل الشراي والرجوع فيها وان تلقت كان له المصلحة
 بالشراي وان لم يشرط نوايا لم يخل ما وهب من ذوي القربى **فصل** في الرجوع
 من تملكه وجرا ما وهب من الوالدين والولد او من الولد وان نزل او من غيرهم
 فان وهب من الوالدين وان علوا او من الولد وان نزلوا او قبض لم يكن له الرجوع وان
 كان الولد طفلا كان قبضه قبضا عنه وان وهب من غيرهما من ذوي الرحم قبضه
 قبا ان احدهما ان يكون حكمه حكم الوالد والولد والاخر ان يكون حكم الابن وان
 وهب من الابن او قبض لم يخل اما عوضه منها بقليل وكثير ولا يكون له الرجوع او لم
 يعوضه ولم يخل اما ان كانت ولا رجوع بالعوض عليه او قبض لم يخل اما خرجت عن ملكه
 ملكه سقط رجوعه فيها وان عادت اليه وان لم يخرج عن ملكه وهبها وبيع او كان
 عبدا فلما تمت شروطا وبيع الرهن في الدين لم يرجع العبد عن الرهن وارسله سقط رجوعه
 فان افك الرهن او قبض العبد كان له الرجوع فيها ان يقع الرهن في الرهن لم يثبت
 الهبة بخلافه ونقض فيها المتهب ان تكون شجرة فان خد منها بابا وسري او تكون ثوبا
 خاما ففقر او امرة فوطئها لم يكن له الرجوع وان لم يشرط فيها لم يخل اما كانت الهبة
 حيوانا لم يخل او شجرة فانما او غير ذلك فان كان غير ذلك لم يرجع فيها وان كان ذلك
 لم يخل اما كان الشجر من اهل الحبوب حيا ملا حال الهبة او لم يكن فان كان له الرجوع
 في الاصل والنماء وان لم يكن فانه كان له الرجوع في الاصل دون النماء اما ان كان العبد
 لم يرضه المملوك فان له الرجوع فيها وان وجب له الرجوع على الاخرية الهبة و

كب

بيان الحكم والوصية

كتاب الوصية

وكب العبد لا رجوع فيه **فصل** في بيان الحكم والوصية والسكنى والجس هذه الفواع
 من الهبات يحتاج في صحتها الى ما يحتاج اليه الهبة والعري يحمل ان كانت منفعة
 دائمة ومنفعة لغيره عدت حياة ادها والرقبي ان يحمل رقبة لغيره مدت معلومة
 والسكنى ان يحمل سكنا لغيره مدة عمري ادها والجس جس الغرس في سبيل الله
 والعبرة بمعونة الحاج والزوايا والعبد في خدمته البيت المحرم او خدمة من رتب
 الرسول صفاء جعل المنافع له مدة عمري ومات المهر لم يطل وان مات من جعل له
 يعلل وانما يطل بموت من علو بموته فان مات من علو بموته رجوع الى المهر ان كان
 حيا وان ورتته ان كان ميتا والرقبي كذلك بعد انقضاء مدة المخرقة والسكنى ان جبا
 وعمل بموت ادها كان حكمها حكم العري وان لم يوجبها كان له من شاء ان اعادها والجس ان
 عجز عن العمل او الخدمة سقط عنه فان عاد الى الاستطاعة عاد العمل فان اطلق الجس
 لزمه العمل في حيا وان عجز مدة بعدا ويخدم فيها ونقض تلك المدة عاد الرضا جبره ان
 حيا وان ورتته ان ماتت وعلى هذا الحديث المشهور في عا برب الجس فانما الموارث
 جميع هذه المانواع لا يبع الا الوصية **كتاب الموارث** التوارث يكون باثنين
 وسبب فالسبب ما ياخذ به الميراث والولد والمن يتقرب بهم ولا يتقرب به الا بعد
 الا في منتهى واحدة والساويان في الدرجة لا يبع احدهما الا اذا كان له ادها فتمت
 الى المورث **بسم الله** والسبب في الولاء والوكلاء ثلثة اصناف ولا يتقرب ولا جها حرة
 ولاء اما مع سبب السكاح ثابت مع كل سبب وسبب لولا ينت مع السك
 النسب والموانع الثلاث ثلثة كالموارث مع اسلام المورث ورثها او رثا ادها
 وقيل الموارث مورثة ظلمة **باب** في حجب بعض ما يتخذ الموارث لغيره مثل حجب
 الاخوة والاخوات الام من الثلث الى السدس للاب وحجب المغير وهو من باب حجب
 السهم الاعلى الى الاذوات مثل حجب الولد وولد الولد الاب والام والزوجة
 لبيت المال والثلث والنصف والربع الى السدس والربع والنصف وحجب عن اهل الارث
 مثل حجب الاقرب الا بعد وحجب الاقرب الا بعد وحجب الاقرب الا بعد لا حجب السبب
 فيه وحجب ما لم سبب ان لم سبب واحد مع الساويين في الدرجة ولا يحجب الولد والوالدة

سید محمد امجد علی شاہ

المفت

اولا لثلاثين فاضا عدل مع اهلها والثالث يكون النصفان داخل على البنات وكلالة الاب
دون غيرها وذلك بثلاثة مواضع وهما ان خلف الميت ابا واما وزوجا وبنين
او خلف زوجا وزوجة وبنين وابوين او خلف ابوين وزوجا وبنين او خلف اخين
ففاضل وزوجا او خلف كل اثنين الاب وسلمها لام وزوجا وزوجة او خلف كلالة
الاب وكل اثنين لام وزوجا او خلف كل اثنين الاب وكلالة لام وزوجا **فصل**
في بيان ميراث الاولاد قرابة الولد القوي الغريات وهو يمنع من تقرب به وبثله
وبالابوين على اصل الارث ذكر ان كان ابوان وبجوز الميراث باسره ان يكون مع من
يقاسمه فان كان ذكر بالقرابة وان كانت انثى بالغرض **فصل** ولو جعل حال الولد
خزينة اما كان منزلة بالميراث او كان معه عزم من الوالدين وان زوجت فان كان
منزلة بالميراث لم يخل بها كانت الولد ذكر او انثى فان كان ذكر او كانت واحدة كان جميع
الماله وان كانت اكثر من واحد كان الماله بينهم بالسوية وان كان الولد انثى وكانت
واحدة كان جميع الماله لها نصفه بالغرض ونصفه يارده وان كانت اثنتين ففاضل
كان ثلث الماله لهما ولهن بالغرض الباقي بالرد على سواء وان كان ذكر وانثى الابوان
واحدة كانا احدهما السكس والباقي للولد الذكر والذكر والانثى وان كانت
الولد بنتا ومعه احد ابوين اخذت النصف ونصف واحد الابوين السكس والباقي
يرد عليها بالحق وان كانت مع امهات معا كانت النصف للصف وللابوين السكس
والباقي لمعلم بالحق وان كان الولد بنتين ففاضل وسعها المائون كان للبنتين ففاضل
الثلثان وللابوين السكس وان كان معهما احد الابوين كان له السكس ولهما
اوطت الثلثان والباقي لمعلم بالحق وان كان مع الولد احد الزوجين اخذ
الزوج سهم المائون والباقي للولد بالقرابة ان كان ذكر وبالغرض والرد ان كانت
انثى وان اجتمع مع الولد الابوين او كل واحد واحد الزوجين كان لكل واحد منهم
سهم المائون والباقي للولد الا ان كانت بنتان وزوجة واحد الابوين او بنت وزوج
او زوج مع احد الابوين فانما يأخذ من الماله كل واحد منهم فرضه وما بقى يرد على
النبت او البنين واحد الابوين بالحق وان كان مكان الولد للصلب وله الولد قام مقام

ميراث الزوج

وقاسم من قاسمه ومنع من نفعه واخذ نصيب من يتقرب به ذكر ان كان ثابت النبت باخذ من
نبت ونبت ابنه تاخذ نصيبه وان كان له عدة اولاد ولكل ولد عدة اولاد ولو سبق
اولاده وبقي اولاد اولاده كان له لولد كل ولد نصيب من يتقرب به ويقسمون للذكر
مثل حظ الانثيين وولد الولد يمنع وولد الولد وولد وعلى هذا يمنع الاقرب ابعد
ياخذ نصيب من يدب به ويقاسم الابوين والزوجة على حد قاسمه من يتقرب به
وياخذ الابوين الكبير يناب بداء الولد وخاتمة الذي يلبسه وسيفه ومحفه خمسة
شروط بنات المثل وسداد الرأى وفدا حزين سنة وحصود تركه له سوى ما
ذكرناه وقامه بقضاء ما فاته من صلوة وصيام **فصل** في بيان الوالدين ومن
يرث معهما لا يرث مع الوالدين ولا مع احدهما غير الولد وولد الولد وان سفل و
غير الزوجين وقد ذكرنا حكمنا في البهائم مع الولد فان كان كل واحد من الابوين منفردا
بالميراث جاز جميع الماله سواء كان ابا واما الا ان الاب باخذ جميع الماله بالقرابة
والام باخذ الثلث بالغرض الباقي بالرد وان اجتمع الوالدان معا ولو يكن الميت اخين
ولا اخ ولا اخوات ولا اربع اخوات لاب وام احدهما يكون يرثون من قبل الميت كما
للام ثلثا الماله والباقي لاب فان كان له ذلالت حارث الام بجوزة من الثلث له السكس
والباقي للاب وان زاحهما زوج او زوجة واحدة كل واحد منها سهم كالمع والفقها
ياخذ على الاب دون الام يسيمها ولم ينقص نصيب الزوج والزوجة عن سهمها الا على
ولا بد على ما ذكرنا ان كان مع الوالدين جدات او جدات من قبلها ولا نصيب
الام الثلث ونصيب الاب يزيد على الثلث حتى الجدة او الجدة سدس الماله على الولد
طعمه الميراث فان كان من قبل كل واحد منهما جد وجدة وكان السدس بينهما نصيب
فصل في بيان ميراث الاخوة والاخوات والاخوة والاخوات ثلثة اضرب في حق
الاب وام واخوة الاب واخوة لام فانما اجتمعوا جميعا سقط كلالة الاب خاصة وان
لم يكن كلالة الاب والام قام كلالة الاب مقامه في قاسمة من قاسمه ومنع ومن
لم يرث معه الا الجدة والجدة وان زوجا كان الولد لا يرث معه الا الوالدان والزوجة
ولا ان الولد الولد وان سفل يقاسم ولد الاخوة والاخوات وان سفل الجدة والجدة
وله

بيان الوالدين

بيان ميراث الاخوة والاخوات

کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی

بدین

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مبررات الاجتهاد و
اجتهادات

الثامن من قبله والجدة من قبله أمهت والجد والجدة من قبل أمه من قبله أمهت وأخت
 قبلها أمهت والجد والجدة من قبله أمهت والجد والجدة من قبل أمهت وأخت
 مع أمهت وأخت من قبله أمهت وأخت من قبله أمهت وأخت من قبله أمهت وأخت
 المال وقد ذكرنا حكم الجد والجدة مع الأخت وأختها من الميراث ومع الأم والأخت
 يرث مع الجد والجدات ولا يرث مع واحد منهما كان من قبل الأب أو من قبل الأم أحد من الجد
 الأعلى ولا من الجد العليا ولا من ولادهم من العمة والخالة والعمة والخالات
 ولا من ولادهم فان انفرد أحدهم بالميراث كان الجميع وإن كان معه سواء لم يرث
 من ثلثه أو جبراً ما كان لأب أو أم أو كان أحدهما أب والأخر أم فان كان الأب كان
 بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كانا لأم اقتسما بالسوية وإن كان أحدهما أب
 والأخر أم كان الثلثان للجد والأخت من قبل الأب أوها مع ما ذكرنا والثلث للجد أو
 الأخت من قبل أم أوها بالسوية فان زاحم زوج أو زوجة كان المقتان بأخت
 على قرابة الأب والجد والجدة الدنيا بمنعان الأعلى والعليا وإن خلفت
 جد أبيه وجدة من قبل أمهاتهما مثلها من قبل أمهت وجدة من قبل
 أمها مثلها من قبل أمها كان المال بينهم الثلثان للثلاثين قرابة الأب
 الثلثين للجد والأخت من قبل أم بالسوية ونصفه بين جدتها وجدة من قبل الأب
 بالسوية وعلى ذلك كثير وحكم الأب **فصل** في بيان ميراث ذوي القربان
 ميراث الأم والعمة من قبل الأب والأم من قبل الأب وجدة من قبل الأب والأخت
 والأخت من قبله وميراث الخال والخالة مثل ميراث الخال والخالة مثل ميراث
 الأخت والأخت من قبل أم والأخت مع عدهم بقوم مقام أبائهم والأخت
 بسبب كونه مسئلة واحدة وفي إقامات الرجل وخلف عم الأب وابن عم الأب وأم
 كان المال لأب نعم أب وأم دون العم لأب ولا يتعدى عنه الميراث والمفتدة
 بالميراث من العمة والعمة والخالة والخالة والأم والأخت من قبله
 جميع المال وإن كان معه غيره وكان مثله كان المال بينهما وإن كان خلفه لم يرث من
 ثلثه أو جبراً ما كان أحدهما عم والأخر عمة أو خال أو خالة فان كان عمًا وعمة معاً

لا ۛۛ

لا مال بينهما كمثل حظ الأنثيين وإن كان غامرا وخلا أو خالة كان نصيب الأب للمم والعمرة في
 اخته ونصيب الأم للحال أو الخالة وإن خلف مومنة وعمات من قبل الأب والأم ومنهم من
 الأب ومنهم من قبل الأم وحولته وخالات من قبل الأب والأم أو كليهما كان ذلك الحال
 لقربة الأب وثقله لقربة الأم فاما قربة الأب يكون ثلث المومنة والعمات من قبل الأب
 والأم كمثل حظ الأنثيين وثقله للمومنة والعمات من قبل الأم بالسوية وتسقط المومنة
 والعمات من قبل الأب والأم وحده وما لقربة الأم ثلث الخولة والخالات من قبل الأب
 والأم وتسقط الخولة والخالات من قبل الأم فإذا عدم المومنة والعمات والخولة والخالات
 من قبل الأب والأم قام من هو قبل الأب خاصة مقامه وقربة الأم واحد كاله أو أكثر
 ذكرنا وإنه يتقرب بسببين أو سبب واحد يأخذ جميع نصيب الأم مع قربة الأب
 وإن كانا جماعة إذا كان به درجتهم وإن كانت على العكس من ذلك فذلك له وولد
 المومنة والعمات والخولة والخالات بقومون مقام الأب والأم وما هم يتقربون
 على ما ذكرنا مع المتأخرين في الدرجة والسبب والذكر إذا كانا بائنا يأخذ نصيبهما ولا يتم
 إذا أدلت بذكرناه فآخذ نصيبه ونبتغى وبسببوه إذا اجتمعوا كان لها ثلث المالك
 طم ثلث وعلى هذا وإن تزوجت فزادها جميع الزوج والزوجة كاه النقصان إذا تزوجا
 قربة الأب وإن انفكرا يكون القسم خالة والعمرة خالة وإن القسم إذا كان الميراث
 بين ابن القسم بالأخوة وبن القسم والعمة بالوجهين معا ولا يبعد وأحكام الباب ما ذكرناه
 في بيان تورث أهل بيتي السلم برث الأماز ولا يرث الأماز الأسلام على اختلاف
 المذاهب والأرا ملة وأحد يرى تورث بعض أهل بعضا ولكن على اختلاف في حكم الملة
 الواحدة وإن كانت سلم وخلف وارث مسلم فتدرك ما حكمه وإن لم يخلف وارثا مسلما
 أو خلف وارثا كافرا كان ما له ميراث المال فإنه اسم الكافر على ذلك وقد نقل التركة
 إلى بيت المال لم يستحق شيئا وإن لم تغلق السخى المال على ما ذكرنا وإن خلف وارثا
 مسلما وإن قربة الأم أو سلم على المال لم يخلف من أربعة أو جده ما يكون الوارث المسلم
 واحدا كان أو أكثر وانفسا جميع المال أو بعضها ولم ينقسمها فالأول لم يستحق من اسم
 شيئا والثاني ثلث والثالث سخي حقه ما من نفسها والرابع لا شيء ما يكون أخوها من

باب ثانی از احکام ملتانی

سم عذرت بالاولاد

او يكون شرفا كان احق بها جان جميعا وان كان مثله قاسمه على قدر الاستحقاق
فان مات الكافر لم يخل من ثلث اوجه اما يكون وارثا لافرا وسملا او كلاهما فالاول
يكون ميراثه الميراث وان لم يكن للمسلم والاثالث كذلك وان كان الكافر اقرب من
المسلم وان كان مكان ذم القربة مولى فثمة فكذلك وان خلف ولدا طفلا من امر
مسلمة كان ميراثه من الولد للمسلم ينفرد الابوين فان لم يبقوا واسلوا اخذوا
المال وان لم يسلوا فهو وعليه فان ابقوا فقلو وكان ميراثهم وارثهم المسلم فان لم
يكن له وارث مسلم كان لبيت المال واما المرتدة فميراثها اهلها يكون ولو ادعى الاسلام
فان اردت منهم حاله على ورثته المسلمة وقتل ان فغيره على حاله فان لم يدر احد
وكسب ما لا كان لورثته المسلمة بعد موته والاخر لا يكون ولو ادعى الاسلام فان خلف
به وتاب كان ماله وان لم يبق قتل وكان ماله لورثته المسلمة اوليبت الماله له
يكن له وارث سواء **فصل** في بيان ميراث القاتل من قتل مورثه لم يخل من الثلثة
او جرحا قتل عمدا وعدوانا وعمدا ولم يكن ظاهرا له بالقتل او قتل خطأ او شبهة
بالخطأ فالاول لا يخفى شيئا بميراثه وكان ميراثه لغيره من الورثة وان كان اتعد
عنه او يقترب به وان اتى لا يقطع حقه من الميراث يستقله والثالث ميراثه من
التركة دون الدية وقيل يرث الدية ايضا وقيل لم يرث من التركة ايضا ولما
لم يرث يحل لام من الثلث واحد الزوجين عن السهم الا على الآراء وتخي
الدية ضمنه الولد وسنقرتب به والوالدان وسنقرتب بالوالد والزوجة **فصل**
في بيان ميراث الحر من المملوك والمملوك من الحر المملوك لا يرث ولا يورث
فان مات حر لم يخل الخالص ثلثة اوجه اما يكون من يصلح لكونه وارثا له حل او حولا
او بعضهم حرا وبعضهم مملوكا فان كان حرا فنقد ذكرنا حكمه وان كان مملوكا لم يخل
من ستة اوجه اما يكون ولدا واحدا او اكثر او يكون احد الوالدين او كلاهما او يكون
الولد والوالدان معا او يكون الولد واحد والوالدين فالاولان وقت التركة ضمن
وجبة ثالثة رقة والثالث حكمه كذلك والثاني والرابع وقت التركة ثالثة
وجبة زالة رقة والا فله فان اعتقا اعطوا الفاضل والخامس والسادس فالحكم

فيها ايضا

תלמוד בבלי

تاج الملوک ابوالکلام محمد علی خان

الموالة ولم يخلف وارثا قريبا او بعيدا او زوجا كان ميراثه لولاة فان كان ذو قرابة كان ميراثه له وان كان لا والباقي لولاة انه لو كان له النسب هذا

لولاة الوفاة ميراثا وله الصغار دون الكبار فان اراد المولى ابطال الوفاة كان له ان يراد المولى شيئا من جنسية فان مات من الوفاة لم يرثه فدانته وارثه ولو كان المولاة بين المسلم والكافر بحال الا الذي فاته ميراثه من مسلم او مالا ولا فاته ميراثه ميراث النساء ولا وارث له بوجه من الوجوه فان برأته لولاة **فصل** في بيان ميراث الاسير والجمل والمفقود والجنين المات في بطن امه او في الرحم فان عثر جثته او مات له ميراث احتفظ بجمعه من الميراث حتى يرجع جثته او يوت فميراث وارثه ان كان له وارث او ينقل الى بيت المال ان لم يكن له وارث ولتيم غير فقراء المسلمين ان لم يكن ايضا الى الامام وان لم يعرف موته ولا جثته فهو منفق والجمل المحبوب يولد للثرك فان تعارف نساء من الكثر نسبه لهن التوارث واعتقنا بذلك ولم نشهد بغير ذلك النسب قبل منها بلائنه وانما انما يوارث من ميراث نفسه مثل الولد والوالدية فان كان الولد صغيرا قبل منتهى كونه الصغير لم يرث النسب عن مائة بل نسبه وان كان كبيرا قبل منه باربعة شروط ولدا له ولقد نفعه في نسبه لم يرث قبل منه ذلك

ولقد نفعه اباه وان اقر بين ميراث بغيره وكان له ورثه مشهوره النسب لم يرث بغيره وان لم يكن له نسبه ولا ورثه وكان المقر به طفلا قبل منه وورثته المطلق وهو لم يرث الطفل وان اقر به بالغاً ومصدق قبل منه وتوارثا وان اقر على آخر بوارث آخر معه ومصدق ولم يكن معه وارث سواه وكان المقر به مثله نقاسا وان كان اولي به دفع جميع المال اليه وان اقر بالآخر بواحد صدق دفع دفعه فكذا لك وان اقر بواحد بعد واحد وقال هذا اولي بالجميع ودفع اليه المال ثم اقر بآخر وقال هذا اولي منه او مناه عن الثاني ما تخففه باقرانه وعلى ذلك بالغ ما بلغ سواء اقر بذوي قرابة او احد الزوجين وان كان معه وارث سواه وكان المقر به مثله نقاسا وان كان اولي به دفع جميع المال اليه

في بيان ميراث الجنين المات في بطن امه او في الرحم

اليه وان اقر بالآخر بواحد صدق دفع دفعه فكذا لك وان اقر بواحد بعد واحد وقال هذا اولي بالجميع ودفع اليه المال ثم اقر بآخر وقال هذا اولي منه او مناه عن الثاني ما تخففه باقرانه وعلى ذلك بالغ ما بلغ سواء اقر بذوي قرابة او احد الزوجين وان كان معه وارث سواه وكان المقر به مثله نقاسا وان كان اولي به دفع جميع المال اليه وان اقر بالآخر بواحد صدق دفع دفعه فكذا لك وان اقر بواحد بعد واحد وقال هذا اولي بالجميع ودفع اليه المال ثم اقر بآخر وقال هذا اولي منه او مناه عن الثاني ما تخففه باقرانه وعلى ذلك بالغ ما بلغ سواء اقر بذوي قرابة او احد الزوجين وان كان معه وارث سواه وكان المقر به مثله نقاسا وان كان اولي به دفع جميع المال اليه

فصل في بيان ميراث الغنية والمهدوم عليهم دفعته اذا عرق اثباته او كثر دفعته او اقرقوا او هدم عليهم او قتلوا لم يخل صاحبهم من ثلثه او جره اما يعلم موتهم في حاله واحدة او تقدم موت بعضهم على بعض او لا يعلم شيء من ذلك ويجوز تقدير موت كل واحد منهم على الآخر فالاول لا يكون بينهما توارث مع بعض القرابة التي للتوارث واذا ثبت ميراث تارخ موته من الذي تقدم موته على قدر استحقاقه منه والثالث ميراث كل واحد منهما من صاحب من نسبه تركته دون ما يرثه منه وينقل منه الى بقية ورثته ويحكم الاضعف في الميراث على الاقوى لانه ثمانية نفق سفينة ففرقتهم او يثبت بيت فانهم عليهم ولم يفرق وابنه وبنت على الزوج والدليل على ذلك من ما مر من صاحب ميراثته الزوجة الثمن من الزوج ثم الزوج الربع منها ثم ورثت الزوجة الثلث والسدس من الابن والبنت ثلث الزوج الباقي منها ان لم يكن لها وارثان آخر لانها ابوها وان كان لكل واحد منها ولدا على السدس وورث ابواك واحد منها السدس وورث ابواك

في بيان ميراث الغني والمهدوم عليهم

الحمد لله

بیان مجاہدین و شہداء
سہم کو ترتیب

فإن كانت بقرب الخرج أو على يد الأخر فإن خرج منه سهام الأصل والرد فذلك وإن لم
تخرج منه ضربت المحصول بقدر من الرد أو بالخرج الثالث وإن عد من ينكر عليه
وقد صحت المسئلة مثله زوجة وأخت لأب وأم أو أب وتلات زوجة والرجل وهو من
أربعة وللأختين الثلثان وهو من ثلثة تقرب الثلثة بالاربعة فحصل منها اثنا
عشر فيكون للزوج ثلثة وللأختين ثمانية بنفي واحد لا تقسم على الأختين على خمسة
تقرب المبلغ في عددها بقصير أربعة وعشرين منها للزوج ثلثة وللأختين تسعة
بنفي اثنا عشر لكل واحد منهما واحد بالرد وإن كان مكان الأختين ثلثة أو أكثر فعلى
ما ذكرنا وكذلك إن كان مكان الأختين من الأب ثلاثان لأم فانه لا يخرج من أربعة
سهام الأصل ولا اليد والوجهه ما ذكرنا فإن كانت مكان زوجة واحدة ثلث
زوجات في عدد الزوجات فصارت أربعة وعشرين منها ثلث للزوجات وكل واحدة
واحد والميتتين أو البنات بالعرض ستة عشر فيبقى ثلث بنات ولا تقسم على بنتين
فبضرب المبلغ ثانياً بقدر من يجب الرد عليه وحصل منه المطلوب وإن خلفت امرأة زوجه
وكلا بنتين لأم كان الخرج سهم الزوج اثنين والخرج سهم الكلايتين ثلثة لم يخرج من
ثلثة السهام معاً على خمسة تقرب هذا بقدر عد ذلك لحصل منها ستة فخرج منها
سهام الأصل دون الرد فتقرب المبلغ ثانياً بقدر من فالرد بقصير اثني عشر فخرج
منها سهام الأصل والرد وكذلك إن كان مكان الكلايتين ثلثة أو أكثر وإن خلفت
زوجاً سهم البنت وهو ثلثة وسهم أحد الأبوين وهو واحد والخرج سهم الزوج منها
ولا سهام الرد فتقرب المبلغ بخرج سهم الزوج فإن حصل المقصود ولا ضرب
المبلغ الثانية بخرج سهام الرد وقد صحت المسئلة فأن مات قبل القسمة أحد الورثة
لم يحصل من خمسة وجهه على أكبر وارثه وارث البنت الأول بقصير بعض الورثة
الأول بغيره وبعض ورثة الأول بغير الباقي بغيره أو بغيره بغيره أو بغيره بغيره
الأول رجل مات وخلف بنتين أو بنتاً واحدة ومات بعد ذلك أحدهم
ولهن لرد وارث سواهما فانه لا يعتد في ذلك بغير الثاني وإن لم يحصل ما يقسم
من نصيبه ورثة الثاني من نصيبه ورثة الأول ولا تقسم فان صحت فذلك وإن لم يصح من

أحد الغرائض

احد الغرضين بنا الاخرى بمقتضاها مثله رجل مات و خلف ثلثة بنين لام وبنتين لارضى
 ثم مات قبل التسمية احد البنين لان فرضه اثنان فيكون لكل واحد واحدات مات بعده
 او مكانه احد البنات كان منهن واحد فيكون للآخرى فان مات و خلف ابنتين
 و ثلث بنات لام وبنتا اخرى لام مات بنيت من البنات الثلث قبل التسمية
 كانت فرضهم ايضا من ثمانية و لم يقسم بينهما وهو واحد على ستة فحزب ثمانية
 بنا ستة فيكون لكل واحد من الابنتين اثناعشر ولكل واحدة من البنات لام واحد واثنا
 ان صحت فرضته الاولى من الثانية فذلك وان لم يقع ضرب المسئلة بنوعه من نكس
 عليه مثله رجل مات و خلف اربع اخوات لاب و زوجة كان فرضه الزوجية من ربع
 وفرضية الاخوات من ثلثة فحزب هذا بنا ثلث فحصل منها اثناعشر من ثمانية للاثوات
 و ثلثة للزوجية فيقسم واحد ولا يقسم على اربعة فحزب المبلغ بنا عدد فحصل منها
 ثمانية و اربعون منها للزوجية اثناعشر ولكل واحدة من البنات تسعة فان مات واحدة
 قبل التسمية و خلفت الاخوات الثلث و الثلث اخوات آخر لام كانت ثلث التسعة لمن لكل
 واحدة واحد و ثلثها للاثوات من الاب ولكل واحدة اثنان و مثله الثاني المسئلة بعينها
 الا ان يكون مكان ثلث اخوات اللام اقل من اربع فحزب المبلغ بنا عدد من نكس عليه
 وقد صحت المسئلة والراجع الى صحت المسئلة الثانية من الاولات فتمت منها مثله مات رجل
 و خلف با و ابنتين و بنتا فمات بعده قبل التسمية احد الابنتين و خلف ابنتين
 و ابنتين فكل المسئلة من ستة للاث منها واحد و للبنت بعينها ولكل واحد من الابنتين
 اثنان فمات احدها فيكون نصيبه لولد له لكل واحد منها واحد وان لم يقع منها ضرب
 احد الغرضين بنا الاخرى و صحت منه مثالة المسئلة المذكورة بعينها الا ان ظلت الميت
 الثانية مع الابنتين بنات ولا يمكن ان يقسم اثنان على ابني و بنت فحزب ستة في
 يخرج فرضهم وهو خمسة فيحصل منها ثلثون هه فيقسم عليهم جميعا على خمسة والحاصل
 يكون نصيب البنت المال ولا يحتاج الى بيان خمسة مثالة اموات مات و خلف اخوة و
 اخوات و زوجات الزوج قبل التسمية و لم يخلف وارثا فيكون ميراثه للام ولا يحتاج
 سهام الموارث والحاصل ان ميراثها لا ينفصل عنها ميراثها كبا هذا فانظرنا على القليل

كتاب الجنائيات الجنابة ضربان جنابة على الغير وجنابة على الماعى العرف فالجنابة على الغير الضربة
اصوب جنابة على النفس وعلى المال او عليهما معا وعلى العرف فالجنابة على الانسان ضربة
جنابة بالنفس وجنابة بالجوارح والجنابة على الحيوان كذلك والجنابة على المال تكون بالسرقة
او بما هو بغير حكمة من نسي البتور واخذ الكف والجنابة على الشئ والمال جنابة بالحارس
وقد ذكرنا حكمها والجنابة على العرض القذف والكلية الخودية والجنابة التي لا تتعلق بالغير
ضربان شرب الاشربة المحضرة وعمل الجنائيات فالاشربة ثلثة الخمر وكل ما يسكر والنفع
والجنائيات اربعة الزنا والوطاء وسحق والبقاة **فصل** في بيان ما ثبت الزنا وما
يثبت به وما يلزم سيده واقسام الزنا ان الزنا موجب للحد وهو الرجل البالغ الكامل
امراة ناضجة حرة ما من غير عقد او شبهة عقد او شبهة نكاح في الزنا وطريقا وبزنا المرأة
تولدت حدها ان يكون زنا وهو لا يثبت وان ثبت ان يكون نواها وبشبهه العقد
العقد على امراة لمن يحرم عليه بالنسب والرضاع او على امراة وزوج مع فقد العلم بالمال
وان لم يعلم التحريم او على امراة في عقد الزوج لها وسواء كان عقد فوات او عقد خلو ف
باين او رجعي او عقد على امراة حرة او يكون امراة حرة او يكون كلاهما حرة وعلى امر
بلوط بابيا او اجنبا او ابنا فاقب فان عقد على احدى هاتين امرأته بالخال او طبا
اندر اعنه الحد وان كانت حرة عليه فان عرف الحال كانت زانيا وبشبهه النكاح هي التي
يحد الرجل امراة على فراشه فيظنها زوجته او امرت فوطئها فان علم احدها او كلاهما
كانت الفاحشة زانيا واما ثبت باحد شيئين بالبينه وباقترافا على نفسه وامتنع
رجال من العدوك وقيل ثلثة رجال وامراتان او رجلا واربع نسوة ويلزم بشهادة
رجلين واربع نسوة الجلد دونه الزوج واما تقبل البينة مع ثبوت العدالة تسبته شروط
بما هي في مجلس واحد واعتبار المشاهدة مع ثبوت العدالة تسبته شروط بما هي في
جلس واحد واعتبار المشاهدة من الجليل في المحلة واتفاق معاني الشهادة في الرواية
والحكاية والوقت والتعبد بالوطن في البينة الحرام فان اختلفت الشهادات بان ينسب سوى
المتبني لم يثبت الزنا وتوجه الجلد على الشهود وان شهدوا على اجتماعا بما في دلالة مع
الملازمة والفضايق البشرية وجب التعزير بدفع الحد وبندري الحد عنهما او على المرأة بالحد

نہایت پرستش و تعظیم کے ساتھ

خند

حسنة نينا، بان لا بد من الشهود وقاله الكوها الرجل وانذر له ذلك عن المرأة دون
وباعا، الروضية انما يكن لها زوج هاهنا وباعاها انها بكر وقد شهدت لها اربع
من المسعدات ولم يكن الشهود حد الغيبة وشبهتها قبل قيام البينة وجميع الشهود
عن الشهادة او بعضهم قبل اقامة الحد وان كان في زوجها احد شهود البينة ولم
يغنى عنها فان قد لها وليرجى ونظم الحد الثلثة واسقط الحد الزوج بالمفاتيح ان شاء
واما بنية باقر الفاعل فيصح باربعة شروط باقر الفاعل اربع مرات بل الى شرفه
وكونه عاقلا فلا كمالا لحظا فان رجوع قبل ان يتم اربعاً سقط ونسج المحاكم القرض
اليه بالرجوع وان رجوع بعد اربع لم يسقط ان كان بوجه الجلد وسقط ان كان بوجه
القتل ويجوز للمام اقامة الحد ان شاء من غير قيام بينة او فداء من القاع ولا
كان يتعين بخوف الناس لم يجز له ذلك الا بعد مطالبة صاحب الحق بانيته، واما
الزنا فقرار احد ما يسمى فيه باصناف وقدره والاخر لا يستويان فاستويان
فيه يكون موجب للقتل وهو بحد خمسة مواضع الزنا بوجه الأب وبخا ربه التي وطئها
وهو المرأة على فرجها وتسقط عنها الحد وزنا الذي بالمسكن وطئ كل ذات لحم مع
العلم بالها ذات لحم بعقد كانه او باتباع على اختلاف احوال الوطئ وما لا يستويان
فيه الاربعة ارب احدها بوجه الجلد ثم الزم وهو الزنا الشيعي والشيعي بعد الاصل
وتابها بوجه الزم دون الجلد وهو زنا كل خفي سواها وتابها بوجه الجلد ثم النفي
بعد جزا الناصية وهو من زنا بعد عقد على امرأة عقد شرعيا دائما وليريد خلد
فما بوجه الجلد وحده وهو زنا غير حصن ولا هلك وليس على النساء جزا الناصية ولا
النفي وهو القريب سنة عن البه الذي هو به وانما تكبر الزنا ولم يجلد بعد كل سنة
لم يكن مبرحة واحدة بل بعد كل مرة قتل في الزانية وحده المملوك على النصف
من حد الحر وتقتل في الناصية وتقتل في الناصية حصنا وغير حصن والمدر والملا
المرطوع عليه حكم والملاط يحد الحد بقدر ما تحرمه وحد العبد
بقدر ما رقت وان زنا به ملك شريف عز دة الحد وان زنا به وقت شريف غلط عليه
العقوبة ومن انقض بحد حرة باصبعه لزمه مهر المثل وعز من ثلثي سوطا الى

وتسعين وان افترق منه بخره بالاصبع ثم من غير قتيها والتغيز وحكم وطى الحدة في الدبر مثل
 وطئها في القتل واما الحد في الزنا فعلى خمسة اضرب قتل ورجم وجلد ثم رجم وجلد
 وتغزيب ثم وجب عليه القتل امر بالاعتكاف والتكفر وقتل بالسيف وان راى الامام
 الرجم جان وانا قتل صلى عليه ودفن وان وجب عليه الرجم باعترافه وكان في زمان
 معتدل في حرم الله تعالى وحرم رسولهم لم يجز له صنف ورجم ويعتبر في الرجم اربعة
 اشياء الرجم بغير الجحد والروى خلفه وان لا يضرب على رأسه ولا على وجهه وان
 لم تعد ما سته الحجاز لم يرد وان وجب الحد بالبينه حرم صنفه ودفن فينا الى
 حقير ان كان رجلا واذا صدرها ان كانت امرأة ورجم في حال الحي والبرذ فان
 فترقه على كل حال ويعتبر وقت اقامة الحد اربعة اشياء احصاها الله تعالى والناس
 وان لا يرصد من كان له ثمن في صنفه حد فله وان يرصد الامام او لان ثبت بالبينه
 ولا يجوز اقامة الحد على المرأة حتى تقض ثابا بطنها ومن جحد عليه الحد سبعة نفر رجل
 صحيح قوي وضعيف نضوا خلقا وبريض ثقل مرضه وضعيف مرض وامرأة حامل
 وحامل وسنائة وغير سني انة فان وجب عليه القتل والرجم اقيم عليه على كل حال
 الا في ارض العدو واذا ادين ان الله الى احداهما بعد ما فعل فان قتل في الحرم اقيم
 عليه الحد فيه وان وجب عليه الحد لم يغير عليه في حرمه ولا يرد بشد يد بل اقيم
 عليه في الزمان المعتدل فان كان صحيحا قويا اقيم على الحد كما وجد على الهيئة عاريا كان
 او كاسيا وان كان نضوا خلقا ضعيفا مفسوما جلد بعد وفته مائة شراخ مرة واحدة
 او بضعه فيه مائة من الخشب ابا سنان وان كان ثقل المرض فكذلك وان كان ضعيف
 المرض اخرج حتى بر والحامل اذا وضعت حملها وكانت حرة الرجم تركت حتى ترضع
 ولدها جهين حولي كالميل وان كان حرة جلد ولا يجلد وكانت ضعيفة عرت حتى قوت
 وان كانت قوية جلدت مفسومة وان كانت سني انة اخر الحد الحاء تظهر
 المسنن اشد لا ترضع والضرب يجب ان يكون اشد الضرب للقوي ويغفر على جميع حرة
 دون رأسه ووجهه ومن جرح قاتل للرجل وجاسه المرأة مربوطا عليها ثابا بمائة
 فذلك ولا ينفى ان كانت خندرة وانما وجب الجلد والرجم بدني بالجلد واه وجب

معها

معها بدني بالجلد ثم القلع ثم الرجم ولا يوافي بين الحد وانا اجتمعت فان اقيم واحد
 برام اقيم الاخر ولا يقطع الحد با حلق العقل بعد الوجوب ويلزم التاديب تقبل
 الا جني ولا يضمن الجلود ان هلك المجلود انا بالتوقيف وهذا لم يلوك تغزيب على الصنف
 من حد الحرة وتغزير **فصل** في بيان اللواط المحرم بالذوات اللواط المحرم بالذوات
 في الجمل ما تلوط به من ذكره او حقا لا فالاول يحلف فيه العقوبة والثاني لم يجلد
 وقت اوله يوجب فان اوتت وكان عاقلا لم يجره الحد لا ماله سوء تلوط بها قبل او بعد
 او جسد او جلوده او غيرهم وان تلوط بخوف فكذلك وان تلوط جسد ارب وان تلوط
 جسد سيده او غير جسد ايضا ويجوز البالغ فاما اذا كان فاعلا والمفعول به ان لم يكن مجنونا
 ولا صبيا فان الصبي والمجنون يؤدبان ان كانا مفعولا بها وبجدة المجنون ويؤدب الصبي
 فاعلين والعبد لا تلوط به مؤذرا وادعى الا كراهه روى عنه الحد وان لم يوجب لم يجلد
 من ثلثة اوجه اما كانا معا محصنين او غير محصنين اذ كان احدهما محصنا والاخر غير محصن
 فان كان محصنين رجما وان لم يكنا محصنين جلد كل واحد منهما مائة جلدة وان كان
 احدهما محصنا والاخر غير محصن رجم المحصن وجلد غير المحصن وان تلوط كما في علم
 اقيم عليها حد الاسلام وان تلوط كما في بكا من او سلم بكافرا اقيم على المسلم حد
 الاسلام والى كراهيها وبالكافران شاء اقام عليه حد الاسلام وان شاء
 الى اهل الجلسه يحكمون فيه بحكمهم وان يام رجلا او رجلا وغلام وها الجردان في الزنا
 واحد من غير فعل عن امر رجل وادب الغلام فان عاده ثلثا وغتر بعد كل مرة قتل
 في الرابعة والحرة والعبد والمحصن وغير المحصن والعاقد والمجنون اذا كانا فاعلا
 واوقعا سوادا في استحراق الحد واللواط يثبت بثلث ما ثبت به انما بالبينه والا فم
 على الوجه المذكور على سواء وحده المفعول به ان كان عاقلا مثل حد الفاعل و
 من قبل غلاما غرضا وان كان الغلام محرما غلط التغزير **فصل** في بيان احكام
 السقي لما ثبتت السقي بالبينه او الا فم على حد ثبوت الزنا واللواط فها والحد
 منه مثل الحد في الزنا ويعتبر فيه الاحصان وفنده على حد اعتبارها في الزنا وحكم
 اخذت المساحيق من ثعلف والمجنون والبلوغ والفقيرة والحرة والا موع على

بيان اللواط المحرم بالذوات

بيان احكام

حد اختلاوت يكون بغيره في لزوم الحد والنتيجة **فصل** في بيان حد القبادة العامة بين
 الفاجرين النجس والحد منها ثلثة ارباع حد الزاني ان كان الفاجر منها رجلا زيدا
 له حلو الراس والا شهادته بالحد فان عاد ثانية اعيد الحد عليه ونفى من يلبس الاخر
 وليس على النساء حلو ولا نفى ولا اشهاد وينت بيا هديت اربا فرك وبذا الرضا
 التعزير بما دون الحد في التعزير **فصل** في بيان الحد على الميت واليهيمة والاستملاء والحد
 بالحد الموطأ امرأة وغلام والحرة اجنبية وعمر اجنبية فان وطئ ميتة اجنبية لزم
 الحد الزنا مطلقا لا تماك حرمه الاموات وعمر الاجنبية ان كانت زوجة او متزوجة
 فيه التعزير وحد العبد على النصف من حد الحر والحرقة والامانة والمسلمة والذمية
 سواء وان وطئ غلاما ميتا كان بمنزلة اللواط وينت بيا هديت وبا قدر الناعل
 على مرتين داه وطئ لهية لم يدر بوجوب الحد اجزى من البلد الاخر وجبت فيها و
 تصدق بتمها وان كانت لغريم فلذلك الا ان غنما مالكا وان كان مالكا لم يقد
 ذكرنا حكمها في كتاب المساحات ولا تقتل شهادة النساء بذلك ولزم فاعله النقيب
 ان كان عاقلا والنتيجة ان كان ميتا او مجنون او استمى يديه عنهما بما دون
 التعزير من النجس او تعزير يده بالدمر حتى يخرج واذا عزمته ذلك ثلث مرات قبل
 الرابعة **فصل** في بيان الحد على شرب الخمر وشرب السقاء وغير ذلك من الاشربة المحظورة
 كل ما يسكر كشره فقليله وكثيره حرام والمسكر حتى يخرج من الخمر المحظورة من العنب
 بنية كانت او مطبوخة وغير الخمر جميع انواع البنيق وكل طعام فيه خمر فهو حرام ويلزم
 بالحد الحد على شرب الخمر وشارب الخمر صديقه مسلم وكافر والمسلم ضربان اما شربها
 مستحلوها فقد ارتد ووجب قتله الا ان يتوب وعلى الامام ان يتيبسه فان شربها
 غير مستحل كان عليه الحد ثمانية جلده والحد والعبد والرجل والحرة فيها سواء فان
 تكررت منه شربها تكررت الحد اذا حد كل مرة وان لم يجد له يرم عزمه واحد وان اد
 شاربها فقد العلم بخبره وكان من يسمع منه ذلك نذره عليه فان شهد احد عليه
 بانه عزمه فخرجها اثم عليه الحد وينت ذلك بشهادة عدلين او باقرار مرتين وان
 شهد احد بشرب الخمر واخر بانه قاهها او مكنه يكون القى منها او شهد بانه قاه او بانها

في بيان الحد

في بيان الحد

في بيان الحد

رأيه

رأيه مسكوت اذا خذ سكرات قبلت شهادهما ويلزم على شاربها الثالثة القتل اذا حد
 مرتين وقتل في الرابعة والا تاب من شربها لان حكمها حكم العقوبة من الزنا في سقوط
 الحد ويخرج التعزير فيه بما دون الثاني والصبى والمجنون يلزمها الدايب واذ احدث
 حد عاديا ستودة العودة ان كان رجلا ومن قتل الجملات على ظهره وكشفه وان كان
 الحد ودا امرأة لم يجل اما كانت حاملة او حايلا فان كانت حاملة تركت حتى تضع
 حملها وتطهر من النفاس فان كانت حايلا عن مريضه حده غير مكشفة وتقدم اقامته
 الحد على البدر وان شربها كان وطئ شربه للسلمى حده وان لم يضر لم يجد وعمر الخمر من
 المسكرات فان شرب مستحلو لم يرتد وعمر على استحلاله وحد لشربه بعد استنابة الحاكم
 اياه فان لم يتيب كان حد حكم المرتد فان شربه غير مستحل لزم الحد والمصرف والمسكوت
 بالثبات وعلاجهما وانقادها وانقاد الا ويز المجبنة بها لم يجل اما عرف فيه
 مستحلو او غير مستحل فالاول يستتاب فان تاب ولا قتل والثاني بين همة فان تبت
 والا ادب فان عاد وادب تلك مرات قبلية الا بعدة والنفاء به حكم الخمر في الحد
 الخامسة وجوب الحد او التعزير والدايب على فطره شربه ومن يستحل شيئا من الخمر
 وهو مولود على فطره الاسلام فقد ارتد ومن قتله فان شرب او كل غير مستحل عن
 فان عاد غلط عليه العقوبة فان تكررت منه قتل لغريم **فصل** في بيان السرقة والحد
 وبيان اقامته الحد عليها السارق من خذ مال الغير من حرز مثله مستحفا لا مما يجب
 فيها القطع بتسعة شروا كونه كاملا العقل غير متبعية عليه بوجوه وان يخرج المالك من حرز
 مثله وان يكره مقدار ربع دينار فضا على اذ قدس قيمته وان يخرج دفعة واحدة لا
 ياخذ مستحفا وان لا يكره له ولا يحد حكمه ولا يكون ضيفا دار من مال الملك الا
 ان كان البيت الذي فيه المال مخزنا والسارق اربعة ارب حارب حتى بالغ عاقله ومبد
 لك وصبي ومجنون فالحق البالغ العاقل اذا كان سرق من حرز مثله ما قيمته او عشرين
 ربع دينار واخر دفعة واحدة مستحفا الا اذا كان طعاما عام المجاهد ولم يشبه
 عليه ولم يكن السرقة بغير ماله ولا يحد حكمه ولو سرق من مال من هو بغيره ضيفا باذنه من
 بيت مخز وشهد عليه عدلان او اقر على نفسه بذلك طاعا مرتين وجب عليه القطع والهي

في بيان السرقة والحد

والمنجى الأسرق بغير الدار بقاء الصبي فله خمسة احوال فان اسرق اول مرة غنى عنه فان عاد يا ثانياً ادب فان عاد ثالثاً حكت احداً بعد حتى تدعى فان عاد رابعاً قطعنا يده فان عاد خامسة قطع وانما الصبي والمجنون لا يثبت به بشئ وان بنى قتل واخذ كغنى الميت ولا قيمة لقضايا لزم القطع وان دعت فيه مالا وسرق ليريد به القطع لانه العجز عن الكف دون الماله وان كثر الحث بما لا يجوز التكليف به او جازد على السنة لم يلزم به القطع والحزن كل موضع لا يجوز لغير المالك الدخول فيه او التعرف فيه بغير اذنه كالمغفل او عقله وان سرق حقة ما قيمته اقل من ربع دينار حال السرقة لم يلزم القطع وان تولى منه وان ثبت موضعاً واخذ الخنازير وكنته ووضع داخل الخنزير على ثقبه النعيب ومد يده اليه ليريد بها القطع وانه سرق تمام الجماعة من الخنزير ما قيمته نصاب او اكثر من النصاب دون غيره لم يلزم منه القطع وان غصب احد ماله ووضع في خنزيره فدخل المحضوب منه خنزيره سخطاً واجتمع عين ماله لم يلزم منه بشئ وان سرق الرجل ماله ولده وولد له لم يلزم منه بشئ لان ماله ولده في حكم ماله وان اخذ ماله من سرقه كان سلباً وغاصباً ولم يكن سارقاً وان طرجه لغيره الدخول وذهب لخاله وكان سارقاً وان طرجه لغيره الخنازير او اخذ الماله من الكرم الخنازير ولم يكن صاحباً لغيره اضطره لم يكن سارقاً وان اخذ الخنزير من راس الشجر لم يكن سارقاً وان قطعت ووضع على الارض واحترق لم يجر مثله وسرقاً كان سارقاً وان تولى منه السرقة وشهدت البينة عليه بالجمع دفعه لم يجز عليه عزم قطع اليد فان شهدت عليه سرقة واحدة وسكت حتى قطعت ثم شهدت عليه باخرى قطعنا يده فان تاب قبل قيام البينة عليه او بعد فكتكة القطع على ما ذكرنا باباً في باب ان نافي الحد فان المالك فليزمر سرقة على كماله قطع او ليرفع والسرقة حق السمتان من وجوه حق الناس من وجه واثبت من جهة القطع بنا هديت او انزاع مرتين ومن جهة الرد بشاهد وبين واقرانه من وان سرق اثنتان معا نصاباً قطعاً فان كان كل واحد منهما نفي اخر ليرفع اذا اسرق مقدار نصاب والقطع على سنة اضراباً هدها انه يكون السارق يدعي صحته ولفظ من احواله احداً بعد من اليد اليمنى وثانيتها ان تكون زينة شلو، ويقول اهل

العلم

العلم بالطلب انما تدل على بعد القطع وحكمها حكم اليد الصحيحة وثانيتها ان تكون بينه شلو، وقطعت بقيل فواء المحسنة منقطة ونقتل القطع الى الرجل اليسرى واربعتها ان تكون بينه مقطوعة فان اقطعت قضايا قطعت بسا وانه قطع في السرقة قطع حله اليسرى وخامسها ان يكون صحيح اليدين اذا سرق قد ذهب بعد ذلك باعة ويقطع عنه القطع وسادسها ان يعود السارق ويسرق بعد ان قطع بينه ويلزم قطع حله اليسرى من الثانية فلو اقدم وترك العقب وان عاد السارق ثالثاً قطعنا يده اليسرى فان سرق في السجى قتل وسنة القطع ان تغلق يده المخطوعة في عنقه للاعتقاد وان سرق القطع الى النفس لم يلزم بشئ **فصل** في بيان الحد في الغزير وما يوجب القتل من قد يجر لم يجز انما ذكر قدف زوجته وقد ذكرنا ذلك في اللغات او قدف غيرها والذي قدف عزة زوجته خمسة حرمين بالغ وعبد وصبي ولخونه وكان فالحرم المسلم بالغ العاقل لم يلزم منه خمسة اوجه اما قدف مثله او قدف عبداً او صبيها او يخنو ناكراً فان قدف مثله لم يجز لغيره ثمانية اضراب اما قدفها بها لم يحد وف به او يجر او قدف جماعة بلفظ واحد او قدف واحد بلفظ واحد او قدف باكثر من واحد او تكرر منه لفظ العقد على التوالي او تكرر منه اللفظ على التراخي او قدف من سواها الى الغزير فان قدف بلفظ العقد عارفاً لها وعموضوعاً وفايدتها وكانت العقد وف بها من خاطره ويكون حصان من الحد وكانت للحد والمطالبة به وكيفية عند وان لم يطالب به ولم ينعف عنه لم ينعف عليه ويؤخذ منه واحصن من اجماع فيه من خصال البلوغ والعقل والحرية والاسلام والعفة وانه لانه غير حصن عزه ولم يحد وف قدف بها الحد وف به غيره لم يجز اما كانت الغزير حراً او مبيتاً كانت البطلان لمية والعفو وان كانت مبيتاً وكانت الخاطبة وليه وحده والحد وف قدف كان حصان حال حيوته كان اليه المطالبة به والعفو وان لم يكن حصاناً كان لملاحظة بالانقراض والعفو عنه وانه لانه مفرغية كان لكل واحد المطالبة والعفو فان استقر واحد سقط حق الآخر وانه عفا واحد لم يسقط حق الآخر من الاستيفاء وانه كان الحد وف احد الزوجين لم يكن للآخر في الطلب والعفو حلف وانه قدف جماعة بلفظ

في بيان الحد في الغزير وما يوجب القتل

واحدة وطالبوه نعمة واحدة بعد اقامته اليه لزمه حدة واحدة للجمع وان طالبه واحد بعد
 لزمه لكل واحد حدة واحدة فذفها كثر من قذف واحد لزمه حدة لكل قذف وان قذف
 واحد امرأة بعد اخرى متواليا او متراجعا لم يلزمه حدة واحدة لزمه حدة لكل بقا
 فذفه منسوب الى المجرم لزم عليه حدة القذف وحده للنسب اليه ان كان كلهما حصنا وان
 يكونا حصنين لزم لكل واحد تعزيب وان قذف عبدا او صبيبا او جنيونا من اهل الاسلام
 عزرا فان قذف كان كافرا او ذميا عزرا وان كان حرييا لم يلزمه شيء وان قذف مكابا
 مطلقا حده من قذف حرا بالحق وعجز حساب الرق ولما العبد فانه قذف لحصنا
 حده وان قذف عجزا حصني او صبيبا او جنيونا او ذميا عزرا وان كان حرييا لم يلزمه
 شيء وان قذف مكابا مطلقا حده من قذف حرا بالحق وعجز حساب الرق
 ولما العبد فانه قذف لحصنا حده وان قذف عجزا حصني او صبيبا او جنيونا او ذميا
 عزرا وان قذف جميع الجنيون عزرا وان قذف الصبيات والجانين والعبيد
 وان قذف كافرا مسلما قتل وان قذف مثله كان للمالك الجنازة بغير اقامته حده الاسلام
 عليه وبين ربه الله اهل غلته ليحكم عليه وان قذف شيعيا من عذر وان
 قذف بالصريح راضيا او غصبا لزمه الحدة وكذلك حكم الكتاب المذنب كذلك ان
 كان عارفا بها وبنايتها وان عرص بالقذف لزمه التعزيب ولا يخلف حكم باختلاف
 اللغات ومن رده عزم بغيره وحش لم يخل من العدة اوجه اما يلزمه القتل او الحدة
 او التعزيب ولا يلزمه شيء فالاول من شدة الجرم ايا حده من كثرة صوابه انما سب
 مسلما والثاني كل مسلم بالغ عاقل قذف لحصنا والثالث سبعة نفر من ذمة الصبيات
 والجانين واهل الذمة وعجز الحصن والصبي اذا قذف واحد من المسلمين او من هو
 به حكمه والجنون والرابع من قذف نظامه بالنسبة او كافرا ومن قال كلمة مؤذنة
 غير مبنية للعنف لمسلم اسم او بزره بلبته يكرهه او اعتابه وكان لحصنا عذر فان
 كان عجزا حصني لم يلزمه شيء وان رماه بكرة غير السب وعجز او عجز
 شيء من يده الله او ظهر عليه ما هو مستول من يده الله عز وجل من ذلك كثير
 لا يحصى كتابنا والحدية القذف في قوله وبالتوبة لا يسقط والتعزيب باب في العترة الى

العشيرة

العشيرة ويجوز من قذفه به وهو هو من الجدي الزنا وشرب الخمر **فصل** في بيان احكام
 الخنثى والبشاش والاحتك والفسد والخفاف والمنجى الخنثى من سبب الشئ ظاهر
 فانه اظهر السلاج فهو محارب وان لم يظهر استحق العقوبة الرواعة دون القتل ونقطع
 والبشاش من شئ المتورفات بشئ قتل ولما يخذ شيئا عن جرح المقتول ولم يجمع
 فانه اجزى من العترة ما قيمته نصاب قطع فانه قتل تلك مرات وفات فانه ظفيرة بعد
 الثلث كان الامام فيه بالجار بين العقوبة والقطع وان عجز تلك فالت قتل في الرابعة
 والاحتك من يذهب بالرجال الناس بكر وضعا وتبر وشهادة بالزور وبالرسالة
 الكاذبة يلزمه ان ادب والعقوبة الرواعة والتعزيم وان يشهد بالعقوبة والمدسة
 السلع والاموال به حكم والمخذ المحارب والطار وقد ذكرنا حكمها ومن سرق الجوازة
 وجب عليه القطع والخنثى من يخذ بالخنثى او بجندا وعجز او يضع حدة على ضم غيره
 لم يخل من اربعة اوجه اما بوجوب الخنثى في الحال او بعد او لا يموت ويذهب بالمال
 من حرز يختصا قطع ثم قتل فانه اشهر الاسلام ولو ثبت في الحال فهو محارب وان لم يثبت
 الاسلام ولم يثبت في الحال ثم مات بعده مغبوت فيها غالبا ائذ منه وان لم يثبت فيها
 غالبا لم يثبت بدينه عند الخطا وان ارسله قبل ان يموت ثم مات قبل ان يبدى رجلا لقصاصه
 وان برح من مات عنده والشيء من بيع غيره شيئا ما يذهب العقل فهو ضامن الختام
 بده من نقصان العقل والحراس والجسم ويلزمه التعزيب وان اخذ شيئا من الحر فقتل
 نصاب مختصا قطع بعد ما ستر منه **فصل** في بيان احكام حد الميت المرتد عن
 الاسلام من بان مولود على فطرة الاسلام وعجز مولود عليها فالاول لا يقتل منها
 الاسلام ويقتل اذا كفر به وتبين منه وجبه بنفسه الارتداد وتكرره القتل ان
 يصير ماله ميراثا لورثة المسلمة والثاني يقتل منه التوبة ويجب استنائه فان تاب
 قبل من تبيين منه وجبه الا لم يرد على حاله والى دخل فيها كان له حده موقفا
 فان تاب قبل انقطاع العدة فهو احق بها وان لم يصب بان منه بالنفقة العدة واما
 ماله في عصى تنوب او يقتل او يلحق بالرحمة فانه تاب فهو له وان قتل او لحق بدار
 الحرب فهو لورثته ويتعلق بماله نفقة من يجب عليه نفقة قبل ان يصير لورثته وان قتل

باب احكام حد الميت

تد الحوق بذل الحرب عزير واتا ولد هو يذبحهم المسلمين فان بلغه لم يصب الاسلام فهو عليه ان لا
مولوا على الفطر فانه اشنع قتل وان حلت امراته به مسئلة في حال كفره فذلك وان كانت
كافرة كان رد كافر واما المرأة ان اردت قتل بل حبت حتى يتوب وغربت
وقت كل صلو فان لحقت بذل الحرب وخطفها وسبت واسترقت واما الساخرات
كان مسلما وقامت عليه غيبة فقل وان كان كافرا عوفت عليه ومن شتت احداه ومن
شك بعد الامران يد مد في النهر او قال ما ادري هو حاد او قاتل كان ذنب حاد
وبنى فطر يوحى من شهر رمضان تسعيا من غير غدر وغزير فان افطر ثلثة ايام سئل
هل عليه صوم فان انتم غلظ عليه العقوبة فان ارتدع واقتل وان افطر وجوب الصوم
ولم يبق قتل وما جازع زوجته يمارس شهر رمضان فان طافا وغتة لم مع الكنان
كل واحد منها حنة وعشرون سوطا فان اكلها وجب عليه جلد عشرين

من جعفر ترازب وقع فيها النساء اوجيوات لم يخل
من سنة اوجها اما صنف في ملكه اوفي ملك غيره اوفي ملك غير ملك التملكت بالاصابة
اولا انتفاع اوفي طريق صيق او واسع فالاول ان دخل ملكه بغير اذنه ووقع فيها لم يفتن
وان دخل باذنه واعلمه مكانا ان كانت مغطاة وحده او كانت غير مغطاة وهو
يبرها فذلك الا ان كان الداخل اعلمه لم يعلمه مكانا ولم يبرها ووقع فيه
منه وان حفر في ملك غيره وكان موثا باذنه لم يفتن وان حفر بغير اذنه وابراه
المالك فذلك وان لم يبره من وان حفر في غير ملك التملكت ولم يبرها لم يفتن وان
تركها ولم يبرها المانة من وان حفرها للانتفاع كالبد ويرا انزل بموضع وحفر
به يبر لم يفتن وان حفر في طريق صيق من وان حفر في طريق واسع بغير اذنه الامان
ولم يبرها المانة من على كل حال حدان اضطرر اليها احد من المضطر دون
الحائز وان وضع حجرا او قصب وسكنيا في الطريق من فان لم يبرها ببناء
مستويا او ما يلا الى ملكه فقط دفعة لم يفتن وان بنا مستويا وما لا الى ملك غيره
وسقط قبل القدر على نفسه لم يفتن فان سقط بعد التدن او بنا بناء ما لا الى
ملك غيره او الى الطريق واشنع جناحا الى طريق السلب فوقع على انسان او حيوان

او غير الملك منى وان نصب ميزا باجاة للسلب المبع فان نصب ووقع على شئ او بل طينا في
الطريق او رشة او طيح فيه ترابا او قشر الطبخ او بالث لا يفتن فيه حدان فقلد
به حيوان وانسان او غير من **فصل** في سيات احكام الحيوان صانك والكلب العقور
والبعير الغرس والبغل الحيوان الصايل ويمزها فالصايل الكلب العقور ويمزها فكل
والغرس النصوص والبغل الزاوي وابنا فها فان جني هذه وتعلم صاحب بذلك
لم يخل ما جني في ملك صاحب اوفي غير ملكه فان جني في ملك صاحب لم يخل ما دخل
الحجر عليه ملكه باذنه او بغير اذنه فان دخل باذنه وجن الصايل عليه من صاحبها
حتى الحجر عليه جناية على الصايل وكان دافعا لم يفتن وان كان سببا يفتن وان دخل
بغير اذنه لم يفتن صاحب ومن الداخل ارش جناية عليه دافعا وسببا وان جني
في غير ملك صاحب من المالك فان قتله الحجر عليه او جرحه دافعا او سببا وان جني
في غير ملك صاحب من المالك فان قتله الحجر عليه او جرحه دافعا او سببا بالهك
مثل من دخل عليه باذنه من صاحب وان لم يعلم صاحب بذلك لم يفتن والسور المعروف
بالطريق من حكم الكلب العقور في هذان صاحب وغير صايل اذا جني لم يخل ما كان يد
صاحب عليه او لم يكن فان لا يد صاحب عليه لم يخل اما ساقه او قاده او كبر
فان ساقه غير ركب من ما جني وان قاده وكان نابوقه واحد من ما اصاب يده
وفيه دون رجله فان ضرب من جناية رجله ايضا وان كان الترمز واحد وقد فطن
فذلك وان ركب ولم يفر احد ووقع صاحب من ما اصاب يده ورجله
ساقه وضرب احد فانه ان يراه او يفتنه لم يفتن الزاجر ولا الركب وان نقره
لغير خوف من نقره وان كان الركب في القاي والسابق الترمز واحد وزم الضا
كان عليهم بالسوية وان اختلفت يده بعد الاحباط في حفظه وجني لم يفتن صاحب
وان لم يحفظه حفظه من وان جني على حيوان اخر وقد دخل عليه ما منه ثم الضا
وان دخل الحجر عليه الما من يذمه وان انس ذرعا ويد صاحب عليه من وان لم
يكن صاحب عليه وكان بالذئ من وان كان بانها لم يفتن وان جني على حيوان لم
يخل اما يبيع عليه الزكاة او لا تقع فان وقعت وجب عليه عزذاض ولم يكن الانتفاع بغير

بغير يوم الا ثلاث وان امكن المانع به كان بالجانبين ان باخذ ارض ما بين بئنه ومجناه
 اكل الجني عليه وبأخذ بئنه مجناه هذا دجج فاما ان كسريه او جله فليس له الا الارض فان
 فشا عنه من ربع بئنه يوم الا ثلاث وذلك مثل جوارح الطير والسمك والكلب السوقي
 وكلب الذئب والماشية ودية الكلب السوقي اربعون درهما ودية الكلب الماشية والحيطة
 عشرون ودية كلب الذئب فغير طعام **فصل** في بيان حكم القصاص ودية القتل وغيره
 فلكل الشريعة لم يلزم بالجناية على شيء **فصل** في بيان حكم القصاص ودية القتل وغيره
 القتل ضربان احدهما يلزم به القصاص والدية والاخر لا يلزم به ذلك فالاول ثلثة
 اضرب عمد لحض وضمان وحسد الخطا فالعبد المحض اجمع فيه خمسة شروط ان يكون
 القاتل بالغا كاملا العقل قاصدا الى القتل والى المقتول بما يمكن دهاق الروع بسببه
 غالبا او نادرا سواء كان ناله قاطعة او مشقة او محرقة او فاسد للنفس او مجبى عن
 الطعام والشراب او تعزيب او اخلع الدم على وجه يقتل وعلاج الطبيب يقتل بغير العادة
 لمقتول النفع فيه وموجب لك القود لا غير فان غلب الوجداني فله ذلك وان طلب الدية
 لم يكن له ذلك الا اذا اجابه القاتل اليه والخطا المحض كل يقتل اجمع فيه اربعة شروط
 ان يكون القاتل بالغا عاقل لا مخطا في القصد ودية القتل وقتل المجنون والصبي حكمه
 عند كانه وضحا وصورة الخطا ان يرب انسان قاصدا للصبي او غير قاصدا بل اسانا
 فقتله او ماشا به ذلك وموجبة الدية على العاقلة وعند الخطا ان يجمع فيه اربعة
 شروط ان يكون القاتل بالغا كاملا العقل عامدا في الفعل لخطا في القصد وصورة
 ان يكون في تأديب لغير وتعليقه او جرحه باله الاقتيل غالبا او يباح للطبيب بما قد جرت
 العادة لمقتول النفع عنده وموجبة الدية مغلطة في مال القاتل والثاني ضربان قتل
 بالاشقاق قتل لدفع الضرر فاهو للاسحقاق قتل بسبب الحد او تاديب الحد اليه
 وقتل بغير الحد فاحد بالحد مثل جرح الزاني وقتل نال في ذوات المحارم والمستلوط
 والساحر المسلم وغير ذلك مما ذكرناه وما يحصل بتاديب الحد اليه فهو من قطع
 يد السرقة او جلد او غير ذلك مما ذكرناه من غير بعد فله بسببه ما قال القتل المخطئ
 لغير الحد فثلثة الكافر والمرءى والباغي اذا لم يقتل وما هو لدفع الضرر ضربان احدهما

السوق

كتاب الجوارح

بلزوم القصد

بكونه القصد الى قتل المدفوع ابتداء بل قصد الى الدفع بالقتال ثم بالقتال فان توافقت
فصل في بيان حكم قتل العبد او غير القاتل من احراب كامل وقاص فان كان من فيه
 ضلطان الحر ولا سلام او حكم والناقص من فيه احد امرين الكفا وحكمه والرق و
 الكامل ضربان احدهما يجري بينها القود على كل حال والثاني يجري القود من وجوه ولا
 يجري من آخر فالاول هو ان يقتل مسلمة بالغ كاعدا العقل عدا حرا مسلما او صبيا
 من اهل الاسلام ولم يكن ولده ولا ولد ولده او حرة مسلمة بالغ عاقلة مثلها
 او رجلا حرا مسلما كاملا العقل او صبيا والثاني ضربان احدهما يقع القود اذا توافقت
 المقتول على وفي القاتل فضل ما بين ديبها وهو ان يقتل حر مسلمة عاقلة حرة مسلمة
 وطبقه والدم الا قضا حرة منه فان لم تكن كذلك ان ارد ما ذكرناه والاخر ضربان احدهما
 ان يقتل احدهما ما حبه قتل به والثاني ان يقتل صاحب له يقتل به فالاول ان يقتل
 اباه او صبيته من اهل الاسلام قتل به والثاني ان يقتل انسانا ولده او ولد
 ولده لم يقتل به ولزهر الدية في ماله وان قتل الصبي عاقلة لم يقتل به وتكون الدية
 على قتلته ويقتل الكامل بالكمال والناقص بالناقص اذا كان الغصان من وجه واحد
 والناقص بالكمال ولا يقتل الكامل بالناقص الا اذا اعتاد قتل اهل الذمة والعبيد
 نيقا به بعد ما يؤخذ من ولية فضل ما بين والدين او الدية وقيمتها وان قتل حرسلم
 لم يغفل من شتمه اضرب ما قتل مثله واحدا او اكثر او حرة مسلمة او كافر او عبدا
 او كافر او مجنونا او صبيا او كزفا قتل واحدا مثله وكان المقتول حقوقا دمه لزم
 القود ولم يثبت الدية الا بالتراضي وله محل الحال من وجهين اما ان والدم واحدا
 وكان اليه العنق والقصاص والصلح او كان الولي اكثر من واحد وهو على جنينين
 اما انتقوا على الاختصاص او اختلفوا فان انتقوا باسراجدهم وقتله مع وان
 انتقوا على العنق واحد الدية ورضى القاتل بالدية مع وان اختلفوا لم يخل ما طلبت القود
 بعضهم وعفا الاخر واخذ الدية او عفا البعض وطلب الدية البعض فان عفا احدا
 واحد الدية لم يسقط حق القصاص من حق من يطلبه وكان له ذلك اذا رد على ولي
 المقتول من دية بغير حق من عفا عنه او اخذ الدية وان عفا واحدا وطالب الاخر

باب حكم قتل العبد

الدية كان له ذلك وان قتل اكثر من واحد لم يكن للارباء الدم غير القصاص فان اقتصر في
 احد من قتلهم سقط حق الباقي الى غير حال فان اجتمع اولياء الدم عند الحاكم وطلبوا
 جميعا القصاص قتل بمن قتله او لا سقط حق الباقي وان طلبوا جميعا الدية ورجعوا به
 انما كان جان وان لم يرض لم يكن لهم ذلك وان ترك القاتل لواحد اكثر من دية واحدة
 ورضى به ولو كان صحيح وان قتل من مسلم كان لوليها القصاص انما رد نصف لدية
 او العفو فان طلب لدية لم يكن له الا برضا القاتل فان قتل حرين كان لاوليائهما
 القصاص انما رد ما ذكرنا وان قتل حرين فحكم على ما ذكرنا وان قتل كافرا لم يخل ما
 كان الكافر حربيا او ذميا فالاول يلزمه به قصاص ولا دية والثاني حرمان امته
 اعتاد قتل اهل الذمة او لم يعتد فان اعتاد وطلب في الدم القصاص حرمان الامام
 ان يقتصر انما اعتد منه فضل ما بين دينها وان لم يطلب القصاص حرمان الامام ان با
 للمحرمة اربعة آلاف درهم وللحر نصفها وان لم يعتد له عليه الدية دون
 القصاص وان قتل عبد لم يخل ما قتل عبد نفسه او عبد غيره فان قتل عبد نفسه عاقبه
 السلطان واخذ منه قيمته ونفذ قضيته على المسلمين وان قتل عبد غيره لم يمتعه
 ما لم يجاوز دية الحر فان تجاوزت ردت الى اقله من دية الحر ولو بدنياد وان
 قتل امة لم يمتعه ما لم يجاوز دية الحر فان تجاوزت ردت الى اقله من دية الحر
 ولو بدنياد وان قتل امة لم يمتعه ما لم يجاوز الحرق والدمر المكاتب المشروط
 عليه في حكم العبد والديون وام الولد في حكم الامة والمكاتب المطلق انه ادى بعض
 مال الكسابة لزم به الحر بنفسه ما لم يمتعه قيمته بتدبيره وان قتل لخنونا بحكم الاسلام
 لم يمتعه القصاص وكان عليه دية كاملة ان قتله عمدا او عد الخطا وعلى عاقله
 ان قتله خطأ وان قتل حبيبا بحكم الاسلام كان حكم البالغ وان قتل حران مسلمان
 واخذ مثلها كان لولي الدم قتلها معا انما رد احد الدينين وقتل احدهما ورد
 الاخر على ورثة نصف الدية وان قتلها على دية كان على كل واحد منها نصفها
 وان قتل حر مسلم كان لوليها ان يقتل منها ويرد دية كاملة ونصف دية
 على ورثتها وعلى ذلك حكم الجماعة وان قتل حر مسلم مثلها لزم القصاص وان

قتلت

قتلت حرين او حربيا كان حكمهما حكم حرين او احرار وان كان حر مسلما
 كان لولي القصاص والعفو فان بذلت الدية ورضيها ولي الدم لزم دية الحر وان
 قتل احرا فعلى ما ذكرنا وان قتل كافرا او عبدا او امة او لخنونا او لخنونا لم يمتعه
 القصاص وان قتله الدية على ما ذكرنا والبيع والصبيته فدية الرجل والمرأة في القصاص
 والدية وان قتل عبد حر لزم القصاص والدية وجاز العفو وان قتل مولاه قتل
 به لا غير وان قتل من مولاه واراد ولي الدم القصاص لم يكن له غير ذلك وان
 اراد الدية لم يمت مولاه وهو بالخيار بين فديتها وتسليم العبد من ولي الدم فان
 ندى فذلك وان سلم العبد كان ولي الدم لخنونا بين استرقاقه وبين قتله فان را
 قتله لم يكن الا باذنه الامام وان استرقت جماعة من العبيد على حر لم يخل اما ان يكون
 لولي واحد او لولي فالاول كان ولي الدم لخنونا بين العفو والاقتصاص واخذ الدية
 فان عفى فذلك وان اراد الاقتصاص لم يخل بقيمتهم من ثلثة اوجه اما ان يكون وفاء
 لدينه ويكون له قتلهم جميعا ورد على مولاه فاضل القيمة او نقص قيمتهم عند ماله وليس
 له ان يذم من القصاص وان اراد الدية كان مولاه لخنونا بين الدية وتسليم العبد
 بقدر الدية وان كان لولي الجماعة فالحكم فيه على ما ذكرنا وان قتل كافرا مسلما او كافرا
 واسلم قتل الاقتصاص كان حكمهم حكم المسلمين وان يسلموا دفنوا برمتهم مع اولادهم
 جميعا ما لم يكونوا في ولي الدم ان شاء قتل القاتل واسترقت الاولاد وتملك الاموال وان
 شاء استرق القاتل ايضا وان قتل حر كافرا مسلما قتل به وان قتل عبد مسلم زينا
 لم يقتل به ووزم الدية مولاه وليس له تسليمه من ولي الدم لانه الكافر لا يملك المسلم وان
 قتل عبد عبد لزم القصاص مع ثلثة اوجه القيمة من غير تراد فان كان السبعين او ثلثي
 سيد المقتول جاز وان عفى فله وان طلب لدية كان مولاه بالخيار بين الدية وتسليم
 فان ندى من ثلثة اوجه اسلم البيع لم يخل من ثلثة اوجه اما بيعه بثلث قيمته المقتول
 او بالكر او بالذل فالاول بكنز غنمه باسره سيد المقتول والثاني ان امكن ان يباع منه
 بقدر قيمته المقتول بيع والباقي رق لسيده وان لم يفت بيع باسره ورد على سيده ما
 فضل من ثلثة على قيمته المقتول وان نفس له يكتل من ثلثة وان قتل جميع او لخنونا

اولهم من امر المسلم او الحر او العبد او الامة او الكافر لم يلزم القصاص بوجهه وكان الدين
 على عاقلة وانه قتل حر او كان قتل احدهما عدا والآخر خطا او قتل عاقل وجنونا
 حر لم يلزم القصاص من الدين وكان ما يصيب من الدين الحر العاقل العاقل في ماله
 منلفظا وصيبا لم يخط او البصير والجنون على عاقلة وانما يكون عند الجنون خطا اذا زل
 عقله بغير فعله فانه زال بفعله كان حكمه حكم العاقل فان اشرك جماعة على قتل واحد لم يخل
 من ثلثه اوجه اما مزبور دفعة واحدة وموجبة القصاص على ما ذكرنا او عزير واحد
 بعد واحد لم يخل ما جعله الماورن في حكم الذبوح ويلزم من القصاص واحد او لم يجعله
 ومات من جميع القربى ولم يلزم القصاص من مسكه واحد وتلك احوالها ثلث
 ويلزم القصاص على القاتل والتجديف المحض على المسك وسمل العينين على الزاني وعلمته
 الاخرى ذلك على خمسة عشر وجها وهي ان الكامل لا يقتل بالناقص ولا يقتل بالكليل الا ما
 استثنياه من الاب والجد والجد والنقص مثله مع اتفاق الملة ويجوز ان كان الناقص
 بالكليل ويدفع اليه مال الناقص وولد برمه اذا كانت النقصان بالكليل ولا يقتل القاتل
 بالبصير ولا يقتل بالجنون ولا الجنون به ولا البصير ولا يقتل الواحد بالجماعة من امثاله
 الجماعة بواحد من مثلهما الا امره الناقص من ديارهم على دينه والحر بالحر والحر بالحر
 على ما ذكرنا **فصل** في بيان حكم قتل الخطا المحض والدين موجب قتل الخطا المحض الدين
 ولم يخل هذا القتل امانت باعتراف القاتل او بالبينه فان ثبت بالاقرار او بالبينه
 لرمه الدين القاتل وان ثبت بالبينه لرمه القاتلة والعاقلة من بعين الدين والقصاص
 اربعة مفاصلة الحر اذا لم يولد الى احد ورثته ان كان له ولا امام ان لم يكن له ورث
 وعاقلة المملوك والمعتق ان لم يكن سائبة ولم يكن له وارث مولا وعاقلة الذي
 ومن لا وارث له الا امام وعاقلة من والى الخمر من له اولاد ولا يلزم عاقلة القاتل
 على شئ من الدين الا اذا هرب القاتل ولم يقدم عليه عتقات ولم يخلص مالا والدين
 عزبان دينه منى ودينه جراحة فدية النفس مستوفي ثلث سنين ودينه الجراحة عزبان
 اما لم يبلغ او من المصححة وتلزم في مال الجاني او بلغت وتكون على العاقلة فانه بلغت
 مقدار الثلث من دينه مستوفي في مدة سنة بعد انقضاءها وان بلغت مقدار ثلثي سنة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان حكم القاتل

النفس

النفس يستوفي الثلث الباقي بعد القصاص السنة الثانية وان زاد بشئ يستوفي الزائد على
 الثلثين بعد القصاص السنة الثالثة والقتل ضربان بغير وجه ولا يحصل بالسرية فالاول
 يستدعي الحول من وقت القتل والثاني من وقت الموت وابتداء حول الجراح من وقت
 الابد مال والعاقلة ثلثة احزاب غنى ومتوسط وفقير فاما مقتار بوقت الابد دون
 الوجوب والعقير لا يلزم بشئ وان مات العقير قبل الابد لم يلزم بماله ومن لم يسيب
 واحده يقدم عليه من له سببان ويقدم الاقرب فالاقرب والعقير والعبد والنجس
 والغائب سواء اذا كانا من اصل اراء ولا يلزم المولى مع العقيمة بشئ وانما تلزم
 لمولى من على انما فقد العقيمة والعاقلة من يرث المدينة سوى الوالدين والولاء و
 الزوج والزوجة يرث المدينة ولا يرث حق القصاص والذلي اذا قتل مسلما خطا او عدلا
 الخطا لم يدفع برمه وما عدا الخطا يلزم فيه الدين بانه ماله مغلطة يستحق لها
 بعد ذلك بيات اثناء اسمه تعالى واذا امر امانات احد يقتل غيره لم يخل اما امر حرا
 او عبدا فان امر حرا لم يخل ما كان عاقلة بالفا او فقلة او جنونا فان امر عاقلة و
 قتل لم يلزم القصاص المباشر والمراحم على حكم العاقل وانه امر صبي او جنونا ولو يكرهه
 الدين عاقلة وانه الرهه كان النقص الدين على الامر ونقصا على عاقلة القاتل وان
 امر عبدا امر صبي او كبير فميز لم يلزم القصاص وان كان بمنزلة القصاص على المباشر
 وانما لم يلزم القصاص المباشر لخله الماشية الجسدية وان لم يلزم الا من خلده المباشر الجسدية
 يكون صبي او جنونا وبغير القصاص بحال الخاية والارث في حال الاستقرار واذا اراد
 الولي القود وقدر على الاستغناء استوفى بنفسه سيف حاد وليس المثلثة بالقتل
 منه ولا مقدس ولا عزير به بقتل وان فعل هو نصبا جده فانه حره ضربته عدا
 عما جاز القتل وقتله في الحال عن مراهات تركه حتى يرا ثم اراد ان يستغنى منه لو لم يكن له
 الا بعد ان يقتل منه في الجملة ان كان ما يدرخله القصاص ويدفع اليه الارش فان لم
 يدرخله القصاص ولم يجره وسعى اليه نفسه فقد استوفى وان ضربته دهنسا على
 بزاز الحنظل وقتله في الحال لم يلزم به بشئ والمرأة اذا اقتصر منها حايلا حكمها حكم الرجل
 وان كانت حايلا تركت حتى تقع حملها وترسيها المباء فانما وضعت وارثا

وهناك من يقوم بامر الولد جازا لا تقصص منها وان لم يكن لم يجر الاقتصار منها حتى
يستقبل الولد وان وكل غريم في الاستيفاء بنفسه وجباية التوكيل والولي لم يخل من
سبعة اوجه اما كان عاتقا بالعارشيد او غير رشيد او طفلا او غائبا او كان جماعة
حضور رشيد وبعضهم غير رشيد او طفل او كان بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا
فالاول قد ذكرنا حكمه والثاني ان كان لغير الرشيد ولي لم يكن له الاستيفاء فان عطف
عليه قال يجمع فادار رشيد وفي الدم او بلغ الطفل رشيدا ورضي بذلك فقد صح وان لم
يرض واراد القود كان له ذلك ان اراد ما اخذ ولهم وان يعف الولي على مال بعض
القاتل الى وقت القضاء فان كان وفي الدم غائبا وكان واحدا جسيما القاتل حتى
يخفى وانه كان الاوليا جماعة حضور رشيد او غير رشيد وكان بعضهم حاضرا
وبعضهم غائبا كان للرشيد والمخاض الاقتصار ومن نصيب غير الرشيد والغائب
بالدية واذا رشيد هذا او حصل ذلك لم يخل من ثلثة اوجه او ما رخص بالقصاص وقد
وقع موقعه او عفى ورد المقتضى على مرتبة المقتضى من الدية بقدر ما يقع عليه
او طلب الدية ودفع اليه بقدر نصيبه من الدية واذا كان ابوان ولهما وولد
فقتل احدهما اباه والاخر امه كان لقاتل الاب الاقتصار من قاتل الام وبما بينهما
ولقاتل الام الاقتصار من قاتل الاب وميراثه
اذا وجد قاتل في الرحام او في فلاحة او في سوق او في معسكر او في باب دار قوم او قرية
او قبيلة او بين قريتين او قبيلتين على التاوي لم يكونوا متهمين بذلك اذ اجابوا
الى الشبهة ولم يعرف له قاتل وكان له ولي يطالب بدمه كان دية في بيت المال
وان كانا متهمين بقتله ولم يجيبوا الى الشبهة لم تهم الدية وان لم يكن له ولي او كان
ولي يطالب بدمه لم يلزم شيء وانه وجد جسيما قاتلا في دار قوم متهم به لم تهم الدية
وان لم يكونا متهمين لم يلزم شيء وانه وجد قاتل قطعه فوقعه فدية على من وجب
منه صدمه اذا لم يكن غير متهما به
الدية عزبان
دية النفس ودية الاعضاء ودية النفس عزبان احدهما يجب على العاقلة وهي دية قاتل
الخطا المحض ان ثبت بالبيعة من غير مصالحة ولا حرج على القاتل وهو دية عند الخطاء

ورينة الخطا المحض ان ثبت القتل باعتراف القاتل والدية بالمصالحة وما يجب بذل القود
فهو دية قاتل العمد المحض ويلزم القاتل الا ان اذهب ولم يظهر به حتى يموت ولم يكن له
مال كان كذا ودية العمد تنقسم قسمين احدهما دية القتل في الحرم او في الاشهر الحرم و
الآخر دية غيره في هذه المواضع والاولى والاولى دية كاملة للقتل وتلك
دية لانهما حرمة الحرم والاشهر الحرم واصول الدييات سنة اهل وبقر وعتم ودرهم
ودينار وحلة فان كان القاتل من اهل اهل ولزمت الدية في ماله وجب عليه مائة
من اهل ولزمت عليه العاقلة فالاعتبار بها وان كان من اهل البقر خائفا
منه فان كان من اهل النعم فالتفت منها وان كان من اهل الداهم فتمشق الزنار درهم
وان كان من اهل الذهب فالتفت دينار وان كان من اهل الحلة خائفا حلة والحلة
تؤاخذ من اشد ذرية ودية عند المحض مغلفة بثلاثة اشياء على جميع الاحوال وينبغي ان
يجب بعض الوجوه فالاول تغلف بالسنة والصفحة والاستيفاء فالسنة فليزمت له
ولزمت السماء والاستيفاء بدمه حاله والغلفة على بعض الوجوه هي ما
ذكرناه من لزوم دية وتلك لوقوعه في الحرم او الاشهر الحرم فانه يلزم التغلظ بها
لن بانه فاما التخفيف في السنة فلزومها ارباعا من الجذع والحفاف وبنات لبون
بنات خياض وتخفيفها بالصفحة انه لا يطلب منها شيء من الخوايل وتخفيفها
بالاستيفاء هو ان يوقف في ثلث سنين من العاقلة ودية عند الخطا تخففة من وجه
مغلظة من آخر فالتغلظ كونها ثلثا ثلثة وثلثون منها بنت لبون وسهلها حقة
والباقي كلها خلفه طرفة العجل وثلثون سنة اذا كانت القاتل في غار وديار وفي
سنتين اذا لم يكن واقفا البقر والغنم فيجب يكون من الحيات في قتل العمد وارباعا في
قتل الخطا وثلثا في دية عند الخطا ولا يدخل التغلظ وتخفيف في الذهب والفضة
والحلة
القصاص من اهل النفس في ثلثين في
جميع مشقوق وعمن مقطوع وكل عضو لا يكون منه الثلث غالبا وينتهي الى ففصل
بدراسة القصاص وقد بلغت الاعتبار فيها بالمساحة طولا وعرضا لا بالمقدار من
الصغر والكبر والنفاسة والسمي وكل شخصين يجزى بينهما القصاص في النفس مجزى الا

اوقات قبل ان يتوب ولو لم يذهب عقله بأسرع وينتفع به وقت ادون وقت ولو لم ينتفع به اصلا
او انتفع به غير مقدور فالاول عز من سقيه الادوية المحببة ولو لم يذهب عقله ولو لم يذهب عقله
او ارض الجانية مع التعزيرة القرب والثاني لرضه الدية كاملة والثالث في الدية على
قدم الافاقه والجنون ان كان مقدور اذ يع فيه الدية ايضا والخاسر كان ما كولا
الى راي الا قام فاما شعر الرأس فلو قصا حصة فان كان رجلا ولم يبق في نفسه الدية
وان نبت بعضه او كله ففيه الارش على ما يراه الاصاب وان كانت امرأة ولم يبق في نفسه
دينها فان عاد فمرسنا وما الرأس في بعض شحاصه الارض وهي ثمانية دون
القصاص وفيه البعض لقصاصه والارش وفي ثمانية اولها الحارصة ثم الهاشمية ثم
المنقلة ثم المامومة فالحرصة الدائمة وفيه ثلث الجلد دون اللحم وفيه القصاص
اذا لارض وهو يعبره الذكر والاش في نفسه سواء والدية في العمد والخطا في مال الجاني وارش
المملوك على قدر قيمته وارش الذي على قدره بته وارش الحر والحر سواد الخيل يبلغ
ثلث الدية فاذا بلغ كان ارش الحر على النصف من ارش الحر والباي نصفه وفيه النصف
للمرء وفيه القصاص او الدية يعبران والمتلازمة في النصف في اللحم وفيه القصاص
ان كان عدا وان كان خطا فالدية على العاقلة وان كان عدا الخطا فالدية في مال الجاني
ولا قصاص فيها وان سرى الى ما فوقه ضمن والهاشمية ما جهنم العظم والجناب الى
التمل وفيه القصاص ان كان عدا والدية في العرق وحكم الخطا وعقد منها وفيه
نوطا على ما ذكرنا في الموصحة والمنقلة ما يكسر العظم ويخرج الى القتل من موضع وثيا
خمس عشرة يعبر وفيه عدها القصاص من الدية والمامومة ما يبلغ ام الدماغ ويقال
لها الدفعة ايضا وفيه الدية دون القصاص وبها على النك من دية النكس فلفطة
في العمد وخففة في الخطا وبني في عدا الخطا الوجه والجانية على الوجه تكون بالجمع
وباللم فالجمع على ستة اضرب ما جمع ولو بوضع ثم بدل وفيه الحدب انز وبعثرة دنانير
اوسط منه مائة لخم مع ما ذكرنا وفيه ثلثة وثلثون دينار او حصل منه صدق وفيه
ثلثون دينار او اوضع العظم ولم ينفذ الى الجوف وفيه خمسون دينار وان شاحف
دوم الظم فيه مائة دينار وحكم الجبهة والجبين مثل حكم الرأس في الموصحة وغيرها واما

اذا شحفت احدها الاشتراك الاسم مثل العين واليسار ان كان له عضوات الاما يشق منه
والاخر الثمانية في العضة والسناد ولا قصاص مما يكون المكس غالبا مثل لما نومه
والجانية وما لا تلحقه الآفة لا يعبره بالسكوتة والاعتبار فيه بالنكاف في ثلثة اشياء
الحرية والا سلام والعبودية ويلزم الاقتصار بين الكالين والناقصين ونقص
من الناقصين للكمال دون العكس وتلزم دية النفس كاملة في واحد وثلثين عضوا الفعل
اذا ذهب له ولو بجمع وشربا من الرجل والمرأة ان ذهب له ولو بغير وفيه ذهاب
السمع كله من كلتي الاذنين وفي قطعها ميمحتي من الاصل وفي ذهابها بصر باسرع
من كلتي العينين وفيه العينين المبرمين وفيه الاهداب جميعا ان ذهب لها ولو ثبتت
على رواية وفي الاثنت اذ او عن جدعا وفي الضم وفيه الشفتين وفيه اللجيني وفي
الاشياء كلها وفي اذها الكلام باسرع وفيه اللسان وفي ذهاب الذوق وفيه الجبهة
اذا ذهب لها ولو بعيدا في العنق اذا جعله اصورا وفي الزقوة اذا كسر لها واخرجت
على عظم وفيه الصدور اذا كسر واخرج على ثني فيه وفي الكفتين معا وفي قطع الخمين
من الثديين والمرأة وفيه الظهر اذا كسر واخرج على عظم او لم يكنه التود واحد ودب
او ذهب شفته اصلا من غير شلل في الذكر واجاب به سلس البول ودام الى الليل في
الاثنين اذا قطعها الى العظم وفيه الورك اذا كسر تقصوضه او جانه ولو علك البول
والقابط وفيه الذكر اذا وعبه بالقطع او قطع جميع الخشقة دفعة او مع بعض انقصته
وفي الاثنتين وفي قطع الاسكتين وقطع الشفتين وقطع اصابع اليدين وقطع كمين
وقطع اصابع الرجلين وقطع الرجلين وكل ما يكون في الانسان الا سنات واحد
في نفسه دية كاملة ان كان من رجل ففيه دية الرجل وان كان من المرأة ففيه دية
المرأة مثل اللسان والجبهة والذكر وكل ما يكون فيه اثنتين ففيها دية كاملة وفي
احدها نصف الدية الا الشفة والحضيتين فان في الشفة التسلي ثلثة اخاس الدية
وفي العلما حناها وفيه الخشقة اليسرى ثلثة الدية وفيه اليمنى ثلثة او ما ليس فيه دية كاملة
في ثاني شرحه ان شاء الله تعالى فاما العقل فان ذهب سببه الاله وفيه الجنبه وغيره
شيئا على راسه حتى طار قلبه ودعد وذهب عقله لم يجل من خمسة اوجه اما بالديعقله

الطيرة فان اسود ارضها فينبه بستره دنانير وان احقر فنبه نصفها وان احمر فنبه ربعها وانما
 الحاجبة في ذهابها شجرها نصف الديرة ويا احدى اربع الديرة ويا البعض بالحسا واما السبع فأت
 ذهب كله من اذنين فينبه اربعة كامله وان ذهب من واحدة فينبه نصف الديرة وان ذهب
 البعض من كليهما او واحدة فالحساب وان احدى الارض ثم عاد ليربم مرة وان ذهب
 السبع من احدى الاذنين بسبب من اية تسعة في الاخر الديرة كاملة وان ذهب بسبب
 الناس ليربم حكم الاخر الاذن والجانبه عليهما باخذ ثلثة اشياء بالقطع والحزم وعبرته
 والقطع فيه النقصان مع الساتر وعن الصحة والديرة فان استأصلها كان فيها
 الديرة كاملة ويا الواحدة نصف الديرة ونقطع الكبير والخجعة والسمند وعبر المتفق
 باخذ ادها ونقطع الصبيحة بالقطع بعضها ولا بالخزعة والاشلاء وفي الثلثة
 ثلثة ديتها صحيح ويا الملقوع بعضها كان فيها الارض بالحسا ويا شجرة الاذن النقصا
 او تلك الديرة ويا قطع بعضها كذلك والحزم ديتها تلك الاذن انما ليربم وليربم النقصا
 الابعاد ان يندمل وليربم في ان النقصا سقط النقصا ويا فيه حكومة وان سرق
 السبع ليربم الارض الجانية بدارشه ويا غير القطع والحزم وهو النقص في حكومة
 البصر ويا ذهابه من العيني لال الديرة ومن ادهما نصفها او النقصان مع الساتر
 او نقصان ضو المجن عليه خلفه ويا نقصان الضوء بالحسا ويا قطع الحدقة بعد ذلك
 البصر تلك ديرة العين الانسان لو تفل من ستره وجدا ما كانت له عبادت صحيحة او عباد
 او كانت اعور خلفته او عني قايوم العين او غير قيام العيني فانما في عيني عزة وكاين الجاني
 مثله كان فيه الارض والنقصان فيمكن والصغر والكبر والملاحة والبقاحة فغزلة
 ودية الصبيحة ودية النقص ودية الحسا ويا تلك ديرة النقص ودية الاعور خلفه
 ودية النقص ودية غير خلفه عني ودية النقص العناء فاعبره انما قلها او نصفها تلك
 ديرة الصبيحة فان ذهب بجرها نجاسة كان فيه الديرة فان خف بنا قائم بعد ذلك
 البصر كان فيه تلك الديرة وان مجتمعا ديرة كان فيه ديرة واحدة فان سهل الصحيح
 العيني صحيح الاعور خلفته كان المجن عليه بالجانية احدى الديرة ويا ان سهل احدى
 عينيه وباخذ نصف الديرة وان سهل الاعور خلفه احدى العين البصر والاعور غير خلفه قلعه

وان اشرك جماعة بسلع من الاعور بخر خلفه او قطع اذنه وانف او غير ذلك وغيره فكل واحد
 منهم من فعل اخر ليربم منه النقصا وعمل كل واحد ارض جديته وان ليربم كما
 المجن عليه بالجانية من الضوء والارض الديرة والنقصا من واحد ويرد الباقرت عليه بالنقصا
 وبين النقصا من اجمع ويرد النقصا عليهم بالحساب الجفن ويا الجفن الاعلى من كل عين
 تلك ديتها ويا الاثني نصف الديرة ويا كل ذهب تلك ديرة الجفن وفيه النقصا ايضا
 فان انقص وسمى الضوء لم يلزم بشئ الا انف وهو مالوت من المخرب والحاجز ان
 القصبه وفيه الديرة كاملة او النقصا فان جديع مع الماذن شئ من القصبه ومن
 اللجم الذي تحته الحاشية كان في الماذن ديرة ويا القصبه او اللجم حكومة ويا ورثه
 النقصا النقصا ونصف الديرة ويا بعضا بالحسا ويا النقص ديرة كاملة ويا قطع احد
 المخرب النقصا ونصف الديرة وان كسر وليربم فينبه ديرة وان اجر على عزم ولا
 يجب مائة دينار وان اجمع فينبه ايضا حكومة وان جعله اشرفه تلك الديرة ويا
 ما فيه المخرب فينبه ضحوت دينار فان في سترها فنبه زيادة حكومة وان شق الذهب
 كان حكمه الدائمة والوصفة في الرأس النقص فيها النقصا والديرة وقد ذكرنا مقدار
 الديرة ويا قطع بعضها كان الاعيان بالمساحة بدارشه والنقصا وان شقها حتى
 عدت الاشياء وليربم تلك كان فيها تلك ديرة النقص وان الشاكا كان فيها حسا
 الديرة وانما ات ادهما وبالحسا الجيات وفيها النقصا او الديرة كاملة وفي
 ادهما النقصا او نصف الديرة فان قلعه وكان معه الانسان وجب رضى السن و
 رضىها تلك الديرة ويا كسرهما ارضها شبه او اسقله ان احتاج فانه الجفر على عزم ولا
 عيب فيه اربعة اجناس ديرة كسر الانسان لو تفل ما كانت ثالثة او اربعة فان كانت
 ثالثة ولجاني مثلها ايضا النقصا والديرة وديتها تلك اصلية وان ليربم له مثلها
 فينبه الارض وان كانت اصلية وكانت سن صغير وجب لكل سن بعير وان قلعه سن كبير
 كان فيها النقصا والارض فان انقص وبيع كلاهما او ليربم رجعا ليربم لا ادهما
 على الاخر سبيل وان رجع سن الجاني كان المجن عليه قلعه وان رجع من المجن عليه ليربم
 للجاني سبيل ولا تقبل الكاملة بالنقصا فان كسر بعض السن فينبه الديرة بالحسا وفي

سودها واضداعها تلك ديتها وفي قطع السوداء والمصدعة تلك ديتها وفي اصفرها او
 حكومة وان نقصت نجابتها وقاله اهل الخرج فسقط على كل حال فيه الارش في الحال فانما
 قطع جميع الاسنان فيها القصاص او دية النفس وما يقع عليه البينة ثمانية وعشرون وما
 زاد عليه زائد وبكل واحد من الحواجز وهي ستة عشر ربع العشرة وان نقص منها شيء نقص
 من الارش وان زاد عليها شئ كان للزائد دية بما يجيء اللسان والنجابة عليه باحد
 شئين بالقطع او ذهاب الكلام والقطع ثلثة ضرب قطع لسان من بلغ النطق ولسان
 من لم يبلغه ولسان الاخرى ومن بلغ النطق لم يجل اما تكلم او تاخر نطقه فان تكلم
 لم يجل اما قطع من الأصل او قطع بعضه فان قطع من أصل فيه دية النفس القصاص
 وان قطع بعضه اعتبر بالحروف ولزم من الدية بمقدار ما ذهب منها وان تاخر نطقه
 لعلمه فيه تلك الدية فانما تدرج وتكلم ببعض الحروف اعتبر به ولزم من الدية بمقدار
 ما ذهب فأتى ذهب من الحروف بمقدار الثلث فقد استوفى حقه وان ذهب اكثر من الثلث
 فعليه الأتمام وان ذهب اقل من الثلث رد الزائد ومن لم يبلغ النطق وهو جرح
 لسانه للكماء وغيره ما يجر عنه باللسان في حكم الناقص وفي قطع لسان الاخرى
 ثلث ومن ضرب ضربا على رأس غيره فذهب جميع كلامه فغلبه دية كاملة وفي قطع بعد
 ذلك ثلث الدية فان ادعى هاب كلامه من لسانه بالابرق فان جرح منه دم اسود
 صدق وان جرح دم امر كذب والذقة في حكم الوجه في الحدس والبضع والا بضاع
 والكسر وغيره النقص فان جرح عليه وجعل صورته الدية وان جعله نجس لا يتدر على
 ابتلاع الريق او على الأثر راد ولم يرب فيه حكومة وان ماتت فيه القود الترفع
 فانه كسرهما ونجس عظمه ففيه حكومة وفيه عتقت بية النفس وان اخرجت على
 غيره ففيه خمسة وعشرون دينا وان كسرهما واحتاجت الى النقص ففيه ستون دينا
 الصدم فان بضع لجره فذية نصف دية الباطنة في التماسه فان اضعه ففيه خمسة
 وعشرون دينا فان اضعه وانقص كلامه ففيه نصف الدية وفي الواحد ربع الدية
 وان انقص الصدر والكفان معا ففيه دية كاملة وان لحقه صور لم يكن مع الماتن
 ففيه نصف الدية وفي جانبها ثلث الدية وفي قطع حلة الرجل ثلث الدية وفي قطع الخبيث

من تدبيره لامة ديتها وفي قطع نديها بعد ذلك حكومة العظم في جانبته تلك الدية
 وفي باصقته وباصيته نصف ما في الرأس وفي دوسه حتى يحدث القصاص او ثلث
 الدية الصلح في كسر واحد من جانب القلب خمسة وعشرون دينا او بية صدعة نصف
 ذلك ودية موضحة ونقبه ربع دية كسر وفي كسر واحد ما يلي العندين عشرة دينا
 وفي صدعة سبعة دنانير وفي موضحة ربع ما في كسر وفي نقبه دنانير وفي نفيه
 من الجانين برمية قطعة او بعامة وثلثة وثلثون دينا او ثلث دنانير الظفر ليس
 ان الجرح على عظم دية كاملة وعلى غيره من عظم الدية وان لم يكن العقد او احد ودب او
 ذهب شبه اصلا من غير شلل في الرجل او انقطع نخاعه او اصابه سلس البول ودام
 الى الليل او ذهب جملة من غير شلل في الذكر ففيه البضا دية وان دام سلس البول الى
 الظفر ففيه تلك الدية وان دام الى الصبح ففيه تلك الدية وان ذهب شبه الاغلى
 عكازة بيد به ففيه حكومة الالة في قطعها الى العظم نصف الدية وفي كسر عانة
 كاملة وفي بعض الجنا الورش الجرح على عظم فاسا دينا وفي صدعة عانة
 وستون دينا وفي موضحة عظم دينا وفي ثلثة عانة وحموت دنانير وفي
 ثلث دنانير وفي رجة اذ عظم تلك الدية وفي كسر فوضه او بجانه وملك
 البول والفاط حكومة ولم يملك البول او انما طرد دية كاملة الذكر في القصاص
 او الدية ولا يقطع الصلح بانه او حية والباقي يقطع بذلك مع اختلاف الاحوال
 ويقطع ذكر الخيل بذكر المملوك الحبثيق ويقطع عابه عنده او شلل بالصلح وديته
 اذ قطع الجمع والخففة باسرها والخففة مع بعض القصة ومقر دية النفس وان
 قطع بعضه طول او بعض الخففة بية الدية بالحق فان جعله شلل ففيه ثلث الدية وان
 ظهر به نجابته دمل لا يزال او ارجاه ففيه حكومة الايشان وفيها دية كاملة
 او القصاص لاثنا الخيل او ان لا ذكر له وفي اليسر ثلث الدية وفي اليمن ثلثا ولا
 تقطع احد سبابا الاخرى وفي الالة جسد الدية لان صار الى تحت لا يقدر على المشي
 او لا يتسع به ففيه اربعة اطاس الدية من النساء تكون الجارية عليه باحد سنة ايشاء
 بالقطع ولا قضاء والشلل وارتفاع الحيق واذ هاب العندين ورضف الماشاة فان

نسخہ

بعد رد الفاضل

بعد رد الفاضل
من منزله ولم يرد له اليه ولا رجع هو ولم يعرف خبره حيا او وجد متبا او ميتا ولم يرد
الراعي عليه على ان مات خفا انفع او قتله غره حتى دنيه في الموت ولزمه القضاء
في الفل ان لم يدع البراءة من قتله وانما سلم وانما ظروفا ما تمت بحسبها فانقلب عليه
خات وقد طلب الظهور في القتل منها الدية وان طلبها للمقرر لزم عاقلتها وان
مترجل بين الرماح وبين العرض فاحابه سهم وقدمه الراعي لم يرضى وان لم
يخذه وكان في ملكه وقد دخل عليه بغيره فلكا له وان دخل عليه باذنه او كان
في ملكه ولم يخرجه كان دية على عاقلته وقضى على ع في اربعة نفوس شرعيا وان
اخذ والاولاد فاقتلوا فقتل منهم اثنا عشر وضع في اثنا عشر دية العيتلين على
الحجين ووضع ارش حراما من الدية وان مات احد الجرحين لم يكن له اولاد

ضرب
وانا
ايضا

عن امرأة الحره بغير ذنبه عتق دنانير لها وفي اقراره به حال الجاه حتى يعزل عتق دنانير
بطن حائله ما قالت جنيبا فيه جناه مستقره وقتله وضرب عليه القود وان كانت فيه جناه
غير مستقره كانت الذمة على العايب وعلى القاتل التبرير وان ضرب بطنها وقتل بدله
يخل من حشده وجبه اما بقتل ضمة حتى التفت الجنيبي حيا او عاتا او عاتا او التفت عتيا
او برأت من العطب ثم التفت او لم تستطع الجنيبي وماتت فالأول تدرم فيه برأتان و
والثاني يلزم فيه نصف ذمة والثالث يلزم فيه ذمة الجنيبي والرابع فيه ذمة بد الجنيبي
والخامس تدرم فيه ذمة الأم وذمة الجنيبي معا وعلى ذلك حكم جميع أعضاء الجنيبي وأما
الأمة فلم يخل ما يكسر ولدها حيا او رقاقا كان حيا فحكمه على ما ذكرنا وحكم الأم مجزا
على القيمة وان كان رقاقا فلا اعتبار فيه ابنا بالقيمة وان ضرب بطن الذمية وقتل
ولدها فالأعتد به ذلك بالحسن الى ذمة اهل الذمة وفي ثلثي مائة درهم للحر
واربعماية للحره واما ذمة الميت فمثل ذمة الجنيبي مائة دينا ذمة قطع لاسه وفي
الأعضاء بحسب ذلك وينصف ذمة بدية

ان ادعى انسان على غيره بانه جنى على ولي له فخل من ضربين اما تكون معه
بينة ولا تكون فان كانت معه بينة حكم له بها وان لم تكن لم يثبت له بينة ويجوز من وجهين اما
اعترف به المدعى عليه او لم يعترف فان اعترف واجتمع فيه ثلثة شهود وهو كالالعقل في
الحرية والطواعية قبل مسند وحكم المدعيه وان لم يعترف لم يخل من وجهين اما يكون معه
لوث او لا يكون فان كان معه لوث واقام القضاة حكم له به وان لم يقسم القضاة عز او لم
يلزم معه لوث كان حكمه سائر المدعيه عاويما وانما يثبت لقتل والجرح والشجاج حال
ثلثة اشياء بالاقرار وقد ذكرنا حكمه وبالبينة وبالقضاة فاما البينة فثلاثة غير
يما يوجب قصاصا واحد ثلثة اشياء فيما يوجب المال وهي شهادة عدلين او شهاد
عدل وامرائين او شهادة عدل وعين وقتل شهادة الصبيان للمهرين على
وجبة الشجاج وقد ذكرنا ذلك بما يثبتا حكم الشهادات وانما قامت البينة على
القتل لم يخل ما شهد على الاطراف وعلى البينة وان شهد على الاطراف وانفشا
وقال ان هذا قتل فلانا او قتل فلان ابن فلان ثبت القتل فثبت كذا بهما الشهود

المثا
الغريم
ثلث

المقتول بشئ واحد الجرح ومن حد الجرح وقصص به اربعة نفوس طلوعوا ذنبه لاسه وغرم اهل
واهل المثا للثالث ثلثي الذمة واهل الثالث للمربع تمام الذمة ومن اعتدى على القود
عليه لم يضمن وشئ ابو عبد الله من سارق دخل على امرأة لم يرق منها ساعها فلما جمع
النياب بابعته نفسه وكا برها على نفسها فواقها فخر كاسنا مقام فقتله بها س كان
معه فلما منع حمل النياب وذهب لخرج حملت عليه بالناس فقتله فجاء اهل بطلون
بدم دم القود ونصيف السارق فيما ترك اربعة آلاف درهم لحما برها على غيرها
انزاع وهو في ماله غرامه وليس عليها شئ وفي قتل اياه لانه سارق ومن
ضرب ضربة على غيره فماتت عضاه وضرب المصروب فقتله فان ضرب ذنبا لم يزل
شئ وفي الرجوع على تركه المقتول بدية عينية وان ضرب مقتله لم يلزمه القود
سنة اعمى كان ذمة المقتول على عاقلة الا اعمى بدية عينية الا اعمى تركه الضارب فانه
لم يكن له عاقلة تقاضا اذا ضرب انسان بطن حائل فالتقت

الولد لم يخل من مسبعة وجبه اما القصة حيا ومات به الحال او مات يد بعد ذلك اما
ميتا فثلثة ولم يلزمه الرجوع او بغير ثلثة وظهر فيه العظم او مضغعة مثل قطعة لحم فيما مثل
العروق او علقه بشبهة الجرح من الدم او نقطة فالأول مجنيبة ذمة كاملة ويتعلق
بذلك اربعة احكام الذمة والكفارة والقصاء العتق وان قصير الا هدام ولد والثاني
لم يخل من وجهين اما امكن موته بسبب الجناية او لم يمكن فان امكن وكانت المرأة بغيره
ان الولد لم يزل ضمنا حتى ماتت قبل موته وان لم تكن لها بينة كانت القول قوله
الجاء وان لم يكن موته بسبب ذلك لم يكن على الجاني ثلثي والثلث يلزم فيه عشر الذمة
والرابع فيه ثمانون دينا لا وفيما بين المحلقة وغيرها بالحساب وانما من غير شئ
دينا لا وفيما بين المضغعة والعظم بالحساب اسدس ذمة اربعون دينا وفيما بين
العلقة والمضغعة بالحساب ولا يتعلق بالنطفة حكم سوى وجبة لا رش وان قتل
حرقة مسلمة حائله سببا ولم ينفصل ولدها وعاتت به بطنها ان مرد ذمة الجرح من
جهة الأم ونصف ذمة حر ونصف ذمة حر من جهة الولد وان انفصل حيا ومات
وكان ذكران منه ذمة حر وذمة حره وان كانت انثى من ذمة ذمة حرين وفي غزله ان

عزامة

عليه لم يقبل منه والزم بياضه فان لم يقبل ما بين يديه لوجب له قصاصا وبما يوجب لمالب
 فان بين يديه لوجب له قصاصا قبل منه صدقه او كذبه وان بين يديه لوجب له المال وصدقه
 الولي فذلك ولزم في مال الدين كان القتل خطأ لمحض او خطأ لمحض او خطأ لمحض كان عليه
 القصاص وان شهد على المقتول لم يقبل ما استثنى في الشهادة بانه خمسة اشياء او جملتها
 فان استثنى في بياض نوع القتل من العمد وخطأ الخطأ والوقت والملك والروية
 والادلة التي قبل بها وحكم بمقتضاها الشهادة وانما استثنى ما استثنى في نوع
 القتل او في نوعه فانما استثنى في نوعه وشهدا حدهما بما يوجب له قصاصا او ما يوجب له
 فان اخذ ما يوجب له قصاصا اقام القصاصات الشاهد الواحد لو ان اخذ
 ما يوجب له المال كان له ان يقيم امراتين لشهدا له او جملته فان اقام او حلف بتتبعه
 ما دامه ولزم الدين في مال القاتل ان كان القتل خطأ لمحض وعلى القاتل ان كان
 عدا الخطأ وانما استثنى في غير ذلك من العمد الباقية كان على ذال ليس لو ان ثبت
 بالقصاص وان شهد بالخطأ المحض او بعد الخطأ كان الجزاء اقامه امراتين واليمين
 ما ذكرنا واما القصاص في غير ذلك من كثر البين او غلبت البين بالعدد ولا يكون
 لها حكم الا مع اللوث والوث احد ستة اشياء وفي الشاهد الواحد او وجدان قتيل
 في قرية فقام او جملتهم او بلدتهم الصغير او جملتهم اليه لا يخلط بهم غيرهم بل لو اوسا
 كان اللوث في الوقت الذي لا يخلط بهم غيرهم هذا ان كان بينهم وبين القاتل
 او اهله عداوة او اجماع فقام في ندوة او دعوة او مشورة غشيق وان لم يكن بينهم
 عداوة او وجدان قتيل في بيته والدم جاز وبالقرب منه رجل يابسه سكين
 عليها دم او على الرجل ولا يكون عنده سبع ولا رجل عن ولي القاتل يده سكين او
 ترشش في غير طرفة او وجدان قتيل بين طائفة وقائلا طائفة اخرى او قاربها
 وترامها يقطع سبها احد سبها الى الاخرى وشهادة جماعة كثيرة لا يفتح عليهم
 المواطاة من لا يقبل شهادتهم في القتل والوث ما يقوى القتل بعدد المدعى
 ويومعه في القتل فان كان معدوثا وادعى جنائيه توجب له قصاصا واما ما
 ثبت ما دامه فلكان الحرجانية على النفس عدا لمحض كانت القصاصه حين بينا

وان كان معدوثا واحد كان القصاصه خمسة عشر بينا وان كانت الحرجانية على الطرف
 اوجب دين النفس كان فيها ست ايمان وان اوجب نصف الدين ففيها ثلث ايمان وان
 اوجب سدس الدين ففيها يمين واحدة فان اوجب خمسين بينا وكان الولي الدم
 رجلا ويحلفون بالله تعالى ان المدعى عليه او عليهم قتل صاحبهم وان كان لا يقتل
 من خمسين رجلا كره عليهم الايمان بالحساب فان لم يكن من يحلف كره عليه خمسون بينا
 وان كان من يحلف ثلثة حلفت كل واحد سبعة عشر بينا لان البين لا ينقسم والرجل و
 المرأة في البين سواء فانما حلفوا بنت لهم القود لولي البين كان له ورجل على المدعي
 عليه اقامة القصاصه على ما ذكرنا فان اقام اسقط دعواه وان نكل لزمه ما ادعى
 عليه المدعي وان كان المدعي على يوجب المال وكان لورثته عزات اهد واما خمسة
 وعشرين بينا ثبت له ما دامه وان كان اللوث شاهدا واحدا فقد ذكرنا حكمه ولا
 نسمع الدعوى في ذلك الا في حق واقامة في الاطراف على ما ذكرنا وفي المكية على حد
 القصاصه في النفس يقتل احز لم يقبل ما انكر او اقرقات انكره حتى ثلثة ايام فان
 قامت عليه بينة ولا يخل سبيله وان لم تقم واعترف طوعا لرزقه وان جاء احز واجز
 بانه هو الذي قتلته دونه المتهمة القاتل لم يقبل اقامه ارجع الاول عن الاقرار وقت عليه الاول
 سقط القود عنها والدين معا وكانت الدين في بيت المال والثاني كان اولى بالخيار بين
 قتلها معا وبين قتل احدها وبين العفو فان قتلها ردية واحدة على ورثتها او
 قتل واحد ردية الاخر على ورثته المقتول نصف دينه وانما قامت بينة على رجل بانه
 قتل احز عدا وجاء احز بانه قتلته كان الحكم فيه على ما ذكرنا الا في نثر واحد وهو انه
 ان قتل المحر لم يرد المشهود عليه شيئا ورثته هذا هو الكتاب والله الموفق للصواب
 سام الرد عليه وهو خمسة فضا لا جميع ثلثين منها اثنتي عشرة عشر ولكل واحد من الاولين
 خمسة فيخمس خمسة منها اثنتي عشرة على قدمه نصفها ولكل واحد من الاولين واحد من
 الام الرد لكونها لم يجز ببرد الاثنا عشر على الاب فان كان مع النصف سدس كان الرد
 ايضا من ستة وهما سهم ثبت مع سهم احد الاولين او سهم اثنتي عشر وام الاول
 مع سهم واحد من كلالة الام او سهم الزوج مع سهم واحد من كلالة الام فان القسم

عليها بالفرض والرّد على من يمتن الرّد اخذ كل ذي سهم سهمه ومن لم يمتن الرّد ما بقي من الرّد
واحد كلالة الأم فانه يأخذ الربع ثلثة بالفرض والكلالة ثلثة واحد بالفرض واثنين بالرد
وان كانت كلالة الأب وكلالة الأم احدى كلالة الأب خمسة ثلثة بالفرض واثنين بالرد
وكلالة الأم واحد بالفرض لان كلالة الأم لا يمتن الرّد مع كلالة الأب وان كانت
في المسئلة بنت واحد الأبوين يمتن الرّد معها ولم ينقسم ما بقي من الرّد بين عليهما في الصحة
عليها ضربت بجمع الفرضية في عدد هـ وبيع منه المسئلة فان ضربت السنة في اثنين
حصلت ثمانية اشاعر منها للبنت ستة ولاخذ الأبوين اثنا عشر في اربعة منها للبنت
ثلثة ولاخذ الأبوين واحد فان اجتمع مع النصف من هـ هـ البنت مع سهم
الزوجة والزوجات كان من ثمانية منها للزوجة واحد بالفرض والبنت سبعة منها
اربعة بالفرض وثلثة بالرد وان كان مكان زوجة واحدة اثنا عشر او اربع
اضرب اصل المسئلة في عدد هـ فاحصل منها النصف على صحة وان اجتمع مع نصف
ربع وهما سهم البنت مع سهم الزوج صححت المسئلة من اربعة مع الفرض والرّد وان
اجتمع ثلثان وثلث وهما سهم البنتين فضا على الأب وأم الأب مع الأبوين وسهم
كلالة لتي لأب فضا على كلالة لتي للأم والأب فضا على كلالة لتي لأم
وتنقسم على صحة ان لم يزد الكلالة على اثنين وكان لكل واحد من الأبوين وكلالة
الأم واحد ولكل واحدة من البنتين وكلالة الأب اثنا عشر فان زاد الكلالة من احد
الطرفين او كليهما على اثنين ضربت بجمع الفرضية في عدد الكلالة وحصل المقصود منها
ثلث اخوات من قبل الأب وثلث من قبل الأم ضربت السنة في ثلاث فخرج منه ثمانية
عشر منها ستة لكلالة الأب لكل واحدة اربعة فان كان عدد الكلالة من جانب أكثر
ولم ينقسم وعلى الصحة ضرب المبلغ الخارج من الضرب الأول في عدد الكلالة من
الطرف الآخر وقد تم لك مرادك منها حصل اخوات لأب والربع للأم ضربت ثلثة في
بجمع الثلثة في خمسة عشر منها عشرة للاخوات من قبل الأب لكل واحدة اثنا عشر
في خمسة لا ينقسم على اربعة على الصحة ف ضربت خمسة عشر في ربع حصل مائة وستون
منها اخوات من الأب اربعون لكل واحدة خمسة وان اجتمع ثلثان ونحو ذلك فخرج

المنق

الثلثان ثمانية وخرج البنتين من ثلثة ف ضربت هذا في ذلك فحصل منه اربعة وعشرين منها
البنتين فضا على ستة عشر وللزوجة ثلثة في خمسة لا ينقسم على اثنين ولا على ثلثة
ولا على اربعة على الصحة وتنقسم على خمسة ولكن لا تنقسم ستة عشر على خمسة فلم ان
نقسم اربعة وعشرين في عدد هـ لا ينقسم عليه ليحصل لك مرادك منها خمسة نباتات
مع الزوجة فان ضربت اربعة وعشرين في خمسة حصل منه عشر وللزوجة خمسة عشر
بالفرض في خمسة وعشرين لكل واحدة خمسة بالرد وان كانت مع الزوجة ثلثان
ضربت اربعة وعشرين في ثلث فحصل منه اثنا عشر وسبعون منها للزوجة ثلثة في اثنين
وللبنات ثمانية واربعون في ثلثين لكل واحدة من البنات خمسة في الرّد وان اجتمع
في الفرضية ثمن وسدس وهما فرض احد الوالدين وفرض الزوجة مع وجود الابن
كان ذلك ايضا من اربعة وعشرين لانها اقل عدد لها ثمن وسدس فكان منها للاب
اولاًم اربعة وللزوجة ثلثة وما بقى فلاه ابن فلو كان الابن اكثر من واحد لم
ينقسم عليهم ضربت المبلغ في عدد هـ وقد تم ما تريد وان اجتمع ربع وثلث في الفرضية
وهما سهم الزوجة مع الأم او مع الكلالة فضا على ثلثها ضربت بجمع الربع فخرج
الثلث فحصل منه اثنا عشر منها للزوجة ثلثة في ربع وللكلالة فضا على اربعة اولاًم
فان كانت مع الزوجة ام اخذت الزوجة ثلثة والأم اربعة وبقى الباقي على الأم وان
كان مع الزوجة كلالة الأم ولم ينقسم المال على الصحة ضربت المبلغ في عدد من ينقسم
عليه وخرج ما تريد من على الصحة مثله زوجة وثلثة من كلالة الأم فان للزوجة ثلثة
والكلالة اربعة في خمسة ونكس خمسة على ثلثة ف ضربت اثنا عشر في ثلثة فحصل منه
سنة وثلثون منها للزوجة ثلثة بالفرض ولكل واحد من كلالة اربعة بالفرض في
خمس عشر لكل واحد من الكلالة خمسة بالرد اجتمع في الفرضية ربع وسدس وهما سهم
الزوج مع احد الأبوين ان كان معهما ابن وسهم الزوجة مع احد كلالة الأم وذلك
يخرج من اثنا عشر لانها اقل عدد له سدس والربع ويكون منها لزوج ثلثة ولاصداق
اثنا عشر وللزوجة ثلثة ولاخذ كلالة الأم اثنا عشر والباقي للأبوين او البنتين ضربت المبلغ
في عدد هـ وانقسم عليهم فان اجتمع في الفرضية مع الربع ثلثان وهما سهم الزوج مع البنت

من الأب واحد ولدت واحد وكل واحد من الابن اثنتان فان مات احداهما وظلت قال
 الشيخ الامام الكبير السعيد عاد الدين ركن الاسلام محمد بن علي بن محمد بن علي
 الطوسي قدس روحه ونور مصباحه **السهام المسماة**
 في كتاب الله تعالى ستة النصف نصفه والنصف نصفه والنصف نصفه
 والنصف نصفه هذه السنة خرج المثلث والنصف نصفه والنصف نصفه والنصف نصفه
 اربعة والخرج السدس ستة والخرج المثلث ثمانية فان اجتمع في الفرضية نصف ونصف ولها
 سهم الزوج مع الاخت لآب وام او لآب فاجعله من ابنتين وان اجتمع مع نصف
 نكاح وهو سهم الزوج مع كلالته الام والاكتر او سهم الاخت لآب وام او لآب معها
 او سهم البنت مع سهم الوالد بن صبيح من ستة فان انقسم عليهم على الفضة اعطى كل ذي
 حصة ورثة الباقي على نسخته فان لم ينقسم المردود على المسحق ضرب لخرج من
 الاصل في لخرج سهام المسحق المردود وقد حصة المسئلة مثال ذلك امرأة ماتت
 زوجها وابنتان من كلالته الام كان للزوج ثلثه من ستة وكلالته الام اثنتان في
 واحد لا ينقسم على اثنتين على ضربت السنة في اثنتين فصار اثني عشر منها للزوج ستة
 وكلالته ابنتان اربعة فيض اثنتان لكل واحد منهما واحد وان لم ينقسم السهام على
 من اسحق ضرب لخرج الفرضية في عدد من لا ينقسم عليه وصح مثال المسئلة المذكور
 ان الام مكات اثنتين من الكلالته ثلثة فان لم ينقسم اثنتان على ثلثة على الفضة ضرب السنة
 في ثلثة فصار ثمانية عشر فاحد منها الزوج نصفه والكلالته ستة لكل واحد
 وبقي ثلثه سدس عليهم **السوية** وان كان مكات الزوج ائت الاب اسحق في المردود
 ومنها لخرج المثلث وان كان مكات الزوج او ائت الاخت لآب وكلالته الام بنت
 وابناء اسحق كل واحد منهم المردود وضرب لخرج الفرضية في لخرج ابنتين فان ضلعه
 لها لكل واحد واحد وان لم ينقسم من مسئلة الاول مسئلة الثاني ضرب لخرج احدى
 الفرضيتين في الاخرى وصحت من المسئلتين مثال المسئلة التي ذكرنا الان ان المسئلة
 ضلت مع الابنتين بنتا ولم ينقسم اثنتان على ابنتين وبنت وانما لخرج فوضعت من خمسة
 في ضرب خمسة ولكل واحد من الابن عشرة فان مات احد الابن وخلف ابنتين

فصارا ورثهما الزوج مع الاخت لآب ضرب لخرج هذا في ذلك فحصل منها اثنا عشر منها البنتين
 او الاختين لآب ثمانية وللزوج الاول وجبة ثلثة في واحد من رة على البنتين والاختين
 ولم ينقسم ففرضنا المبلغ في عدد من ينقسم عليه وقد انقسم ومثال الضرب كقوله لا يجملنا
 كتابنا هذا وقد افترنا على طرف منها نحن فافترضنا شبهه به على الكثير

المناسخة ان يموت اثنتان ويترك مالا ورثة وموت
 واحد من ورثة قبل التسمية الميراث وان مات من ورثة المثلث واحد قبل تسمية الميراث
 وكان ورثة الثاني بعينها في ورثة الاول على حد واحد من غير ان يدخل عليهم وارث
 من نفس جهة ما لم يعقد بموت الثاني وتسمي المال بينهم مثال رجل مات وخلف ابنتين
 وابنتين وبنات لام واحد ثم مات بعد ذلك احد البنتين وابنائت كان المال بين
 المذكور مثل حظ الابنتين كان الميت الثاني لم يكن معهم مسحقا الميراث وان كان بعض
 ورثة الاول يرث الثاني دون بعض وصح فرضية الثاني في فرضية الاول فذلك
 وان لم يصح ضرب احد الفرضيتين في الاخرى وصحت منه الفرضيات مثال رجل مات
 وخلف ثلث بنين لام وبنتين لاخرى كان فرضيتهم من ثمانية لكل واحد من البنين ولكل
 من البنتين واحد فان مات احد البنين او احد البنين كان فرض الابن هو اثنتان
 واحد لاهل احوبه واولاها ورثة الميت وهو واحد للاخرى كان الكلالته لآب
 لا يرث مع الكلالته لآب وام ومثال الثاني رجل مات وخلفه ابنتين وثلث بنات لام
 وبنتا اخرى لم يرثها فماتت بنت من البنات الثلث وكان فرضيتهم ايضا ثمانية
 فان مات احد البنات لم ينقسم فرضيتها على واحد على احوبه واخذه على الفضة
 ضرب فرضيتهم وفي سنة في الفرضية الاولى وهي ثمانية لكل واحد من الابنتين
 اثنا عشر ولكل واحد من البنات ستة فان مات احد ما كان فرضها وهو ستة
 ينقسم على احوبها واحبها لكل واحد من الاخرين اثنتان ولكل واحدة من الاختين
 واحد وان كانت ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول وصحت مسئلة ورثة
 الثاني من مسئلة الاول فذلك مثال الرجل مات وخلف اباء وابنتين وبنات ثم
 مات احد الابن قبل التسمية وخلف ابنتين او بنتين فانه يكمل الفرضية من ستة

وإذا كان نصيبهم من الأمان أربعة والثلث اثبات فانه ماتت البنت قبل القسمة كان نصيبها
 بأخويه لكل واحد واحد والله ظلت فكانها حزين أو أختين فلكذلك وإن مات الأخ
 فكانت الأخت وظلت ابنتين أو بنتين ابنا وبنتين خرج فرضية الثالث من فرضية الأول
 وإن لم يترك ولدا وظلت أخاه وأخته لم تنقسم أربعة عليها ولخرج من نصيبها ثلثه
 وفرضها في الثلث وصحت منها المثلث وكان للابن منها خمسة عشر والثلث كذلك و
 لكل واحد من الابنتين ثلثون فان مات أحد الابنتين وظلت أخاه وأخته كان لأخيه
 من عشرين وأخته عشرة لكل واحد منها خمسة في عشرين ولو تنقسم على الأخ والأخت
 وفرضت المبلغ في الجميع فرضيتها وهو ثلثه فخرج من ذلك ما شاء وصبعون يكون منها
 للابن خمسة وأربعون والثلث منها ولكل واحد من الابنتين ستون فان مات أحد
 وظلت أخاه وأخته وجدا وجدة من قبل الأم كانت فرضيتها لكل واحد خمسة عشر
 في ستون منها للأخت والأخت عشرين وخرج في الجميع ذلك بطول فذكرنا
 بهذا منها ليتبين المتأمل على الباقي إنشاء الله تعالى

إن كان الميت رجلا أو امرأة لا زوج لها كانت الكفنة في مالها وبدت
 بتجهيز من مالها ثم بدت به ثم بالوصايا ثم بالميراث فانه كان ورثة الميت حضورا و
 عليهم تكفينه بالمعروض ولا سجد ثم الأتمام بالمسجد من الكفن فانه نشأ حوائف
 ذلك لم يخرج والمتنع عليه وإن كان بعض الورثة غائبا وكفنه الخاص بالواجب له
 لكن الغائب عليه اعتراف وإن كفنه بالواجب والمسجد واجزة الغائب هو وإن
 يخرج من وإن لم يكن أحد من ورثته حاضر أو كفنه اجنبى بالمعروض بغير وإن
 كفنه بالواجب والمسجد والمخرج الورثة عن الزائد على الواجب وإن كفنه فاجز
 من كفنه مثله فلكذلك وإن كان للمرأة زوج كان كفنها عليه وإن كانت عليه دين
 ولم تخلع من المال إلا قدر ما يكفى به كفنه ولم يلزم قضاء الدين فإن بقي أحد
 يتكفينه كان ما خلفه له له عليه دين وإن لم تخلع شيئا إلا الدين ولا يكفى
 ويخرج أحد يكفى له ثم آخر وآخر كان ما فضل للورثة دونه الديان أخر
 الكتاب بعونه الله الملك الوهاب

حاشية الامام محمد بن ابي اسحاق على معاليج الربا واحكام

في
الام
الربا

jabir.abbas@yahoo.com

الحكماء في الامور الشرعية

وبنوعين ان خيرهما هو قوتهم
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد وآله الطاهرين **قوله** ويدل عليه ايضا الايات في
 الاجساد الكثيرة جدا في الفقر الرضوي علم برحمتك ان كل ما يعلم لعباد من اصناف
 الصناعات مثل الكسب والتجارة والنجار والطب وسائر الصناعات والاشياء و
 الهندسية والتصاوير والبرق في الدنيا والروايات بين وضوف الالآت التي يحتاج اليها ما في
 منافع وقوام معاش وطلب الكسب فكل عمل تعليمي والعلم به واخذ الاجرة عليه وان كان في
 شيا من وجوه المعاش ايضا مثل استعمال اصحاب الملازم يصرفه الى اولى الحرام ومثل معاش
 الظالم وغير ذلك من اسباب المعاش مثل الاناء والافداح ولعله ما في من المنافع جان
 تعليمي وعلم وحرم عن من يصرفه الى غير وجه الحق والصالح التي امر الله بها دون غيرها اللهم
 الا ان يكون صناعتهم حرة او مباحة منها مثل الغناء الى آخر ما قال **قوله** ويؤيد عدم آه و
 يؤيده ايضا ان جمعا من نفقات اصحابهم واجلهم كانوا صاويرا في مثل مؤمن الطاق واثق
 عاز النقة وسدب الصيرة في الجليل وغيرهم من عبارة فقر الرضوي ما يدل ايضا بل
 الظاهر في ما من الروايات ايضا عدم الكراهة **قوله** ويؤيد القبول آه لكن مع ذلك
 وبما يظهر من طريقه الجواب عدم الكراهة ايضا **قوله** وبما يظهر ان الكراهة او الحرمة من قول
 العامة وان ما ورد وما تضمنه ما محمول على القيمة **قوله** وروى زيد بن عمار انه
 عن عمه آه سبذ من الصدوق انه روى هذه الرواية هكذا الا انك لا تفي في الاذن كيا
 وتأخذ في تعليم القرآن اجرا **قوله** عن معناه الحقيقة آه هذا عي قد يثبت الحقيقة التي
 حتم في مثل لفظ الكراهة وهو محمول لا يثبت في غيره كلام قدما الاحتجاج ايضا العلم محمول التا
 فضلا عن كلامهم عما واما في اللفظ فغناها المرجح المتعدي في مثل الحرمة الا ان يثق القصر

في اقسام التجاوز

في كسب الصنف

في اخذ الحجام الاجرة

في اخذ الاذان كسبا وتعليم القرآن اجرا

عن الحرام

عن الحرام بما هو طرفة الاعين من الكراهة خلاف الظاهر لان الحرمة تحتاج التعبد عنها الى التصريح
 بعد جواز الفعل ولا يناسبها المسامحة في الالهام بل يناسبها الشدة في التاكيد والتعبد
 والتوضيح كذا يتحقق العقلية وتوهم المعنى الاعمال وتوهم الكراهة لانها يناسبها المسامحة في
 التعبد والاكفاء في المرجوحية في النص بل لفظ الكراهة اشعار الكراهة بالمعنى المصطلح عليه
 لكن الاحسان للمعارضة هذه الحسنة والالتزام في الحرمة في غاية الظهور فلا تقاوم ولا في هذه الحسنة
 ولا في هذه الحرمة ومن ذلك الاخبار ما هو صحيح كما سبذ في الشارح **قوله** فلا يظهر من لآلة
 المظهر اه لا يخفى ان الرواية ظاهرة في التحريم على كل من فعل فعل الحكم ولذا سئل المعتمد بقوله
 احذر ان لا يؤيد ايضا قوله وانما كان ذلك آه فان الظاهر ان المراد الاحتكاك والمنوع المشهور عند
 المسلمين كما لا يخفى **قوله** الثاني ان الخلاف مع عدم آه الضروية لا خصوصية لها بالاجساد المعنوية
 المعدلة بل لا خصوصية لها بالاكوار فضلا عن الامور المعدلة بل لا خصوصية لها بالاشياء
 ولا يمكن ان يصير عمل التزاع **قوله** ورواية خذ يهز من مصوراه ظاهرة بين الروايتين تحريم الاحتكاك
 وضعف سندهما بخبر الشريعة وغيرها فلا يخفى ان يقال العلانية علم علم عما مثل هذه الاخبار
 التساع في اولى السنة والكراهة فلا تعقل **قوله** عي وجهه آه والفقر الرضوي على ما مودع
 مما حق على العباد قدام هذه امورهم وجوه الصالح الذي لا يقيمهم غيره مما ياكلون ويشربون ويلبسون
 ويكونون ويكونون ويستعملون هذا كله خلا ليعبر وشراؤه وهبته وعارسته وكل امر يكون فيه الفساد
 مما قد يفتن عن وجهه كل شره ولبس وكراهه وما كره لوجه الفساد مثل الميتة والدم حرم الخنزير
 والربا وجميع الفواحش ونحو السباع والخرما ان شئت وذلك في حرام ضار للمحرم وفساد للميتة انتهى
 وقوله وما أشبه ذلك يعلم من اهل الجمع الحاسنة والمنتجبات التي لا تقبل الطهارة فكذلك افعالها
 قائل هذا وفي الغلط من الجهل ان اسألا هزم عي قوم اكثر من غيره في ما وفيه بقاء عندهم الله
 اليهود حرم عليهم الشجر يباعونها او ياكلونها او يذبحونها الكسب الاربعة عندهم في القرآن الذي حرم
 شجرها ونحوها **قوله** وتحريم الاعيان يسلم آه وما يظهر من بعض الاخبار وهو خبر جابر
 عن الباقر آه انه منع رجلا عن اكل السم والزيت الذي صارت فيه الفارة فقال الرجل الفارة
 اهون عي من ان اتوك طعما لاجل ما افلا آه انك لم تستخف الفارة وانما استخف ديدنها
 ان اسأله من الميتة من كل شئ فاصل **قوله** وانما الحرام الاية آه وايضا السكوليس ملكا مسلم

في عموم الاحتكاك

في عدم مخالفة الفضايلة في تحريم الاحتكاك

في كسب الحرام

في استاذم غير العباد من وجع كسب

في عدم ملكية المسلم للمسلم

ولا يمكنه فلا يتحقق بعد فان البيع نقل للملك لا اخر كما سيأتي وايضا ما هو يعصبون باب النسي ومنع الشارح
 فكيف يدعون من قوله **قوله** قولهم روية السكوني انه ربما يستفاد من طبع بعض الاخبار وصحة بعضها
 بيع مثل الخمر والخمر لا يجر قضا، ودين المسلم وكذا تملك المسلم النقيض للجلية والاخبار المذكورة في كتاب الدين
 وسنكفي هذا الكتاب مع توجيههم لها فلا يلزم **قوله** وعدم جواز استعمالها اهـ ورد في الاخبار
 المنع عن الانتفاع بالمتعة مطلقا وما الاكل في القرن والاخبار وردت وصحة مضافا الى الاجماع بل الضيق
قوله ما يتحقق بوجه اهـ فلهذا في الحاشية السابقة عن الفقه الرضوي وغيره ما ذكره في ذلك **قوله** وبشر
 بعدها اهـ هذا القيد يخرج مثل العبيد الخبيث لان الطائفة حكمه مثل حكم المايعة الذي لا يقبل التطهير كما يظهر
 من الاخبار لان **قوله** ويجوز التطهير يجعله خيرا يائسا فانه المبوسة ثم غسل بالماء الجاري او الكحل
 الشاذ **قوله** بعض المايعات تامل اهـ في التطهير انك لا تطهره بغيره ووصول الماء الاجزاء الخ وهو باق
 على حقيقته وصديقه كونه ماء ومع ذلك يكون متصلا بالكر ومثله لا ينفصل بالملاقات وقد علم
 وعدم الاتصال او فلا عدم العلم بالمرين والخامسة مستحبة يحصل العلم بالطهارة وبطهر من اجزاء
 الدين الخ في المرة الخ وغيرهما عدم القبول للطهارة مضافا الى الاجماع المنقول **قوله** لان المتبادر
 منها اهـ اعرف وجه التبادر ولا يفسر الا انه في الظن العقلي عدم الفرق بينه وبين غيره او عدم تعقل
 فرق ولكن ربما يوافق هذا قياس من املا دلالة اللفظ وما يضعف التبادر الذي ادعاه لان اقل الناس
 اسرهوا برحين يستقنون عن حاله وانهم ماذا يصنعون لانهم ما يدرون ما يصنعون به فالظن انهم
 لا يعرفون العوي بل ربما يسلون هل يجوز لنا غير هذا وما العلماء انما هم كما اشرفنا وما يضعفها ادعاء
 انهم ردوا خبرا كثر في هذا المعنى وكلها بلغة الاسراج ومرا فقهه يتفق الاشارة الى امر آخر كما مر
 سيما احيى معتودين وبه حيث ذكرنا وها هو اما الزيت فيستصبر وكرو ذلك بان ذكرنا خبرا هاتفا
 براميه اخرها الخ في موضع الاختصاص لان المقام ليس مقام زيادة قوله يستصبر بل هو الاختصاص
 هذا مضافا الى ان المقام في هذه الاخبار مقام الحاجة الى معرفة وجوه الاستعمال المحطلة لمتنا
 التصريح والتوضيح للروايات لان باقي عبارة لا يكتفي بغيرهم العوي بل ربما ينفهم الخصوص كما اشرفنا
 مضافا الى الاتيان بصيغة الامر الظاهرة في الوجوب العين المذكورة في محل الخط وتوهمه في
 من هذا ان عدم الخط والاباحة تخص بما ذكره قد يرفع ان الفقهاء فهموا ايضا الاختصاص
 الاناد فيهم قد يرفع وما قوله لا تاكل فلعله كناية في النجاسة كما هو في المواضع التي يتوهم منها فان

في جواز بيع مثل الخمر الخ
 لا يجر قضا دين المسلم

في بيع ما يتحقق
 في عدم جواز الانتفاع بالمتعة

في قابلية العبيد الخ للتطهير

في عدم قابلية تطهير المايعة

في عدم جواز استعمال الدين

المذكور فيها ليس بالعدم الاكل او عدم الشرب او عدم الوضوء وكذا لا يجوز الاستعمال الخ
 ما شرط فيه الطهارة جزميا قاطبا **قوله** لوجود الخلاف اهـ في ان هذا لا يصلح للعلية لانه لو خرج
 الماء بغير كراهية في موضع وكذا وجود الاطلاق لان المطلق يحمل على المقيد بشرط المقارنة
 الى حد معين القيد له لعل ربما لا يفي بذلك قاطبا **قوله** ولعدم الفرق اهـ ما ذكره لا يخرج من
 ظن عند العقل الا انه ربما يتشكل الاعتماد عليه في مقام الفتوى بلا حكمة ما اشرفنا اليه فتأمل
قوله الاجزاء ما يظهر اهـ في ان ابن ادريس ادعى الاجماع والاجماع المنقول بحسن الواحد
 حجة على ما هو المشهور المعروف بل هو ايضاً خبر واحد لان الاجماع عندنا كاشف عن قول المعظم
 واما ما ذكره من الاجتهاد فهو لا يفتقر المنع مطلقا كما قاله بل لا يفتقر المنع اصلا لان
 الطهارة مستحبة حتى يعلم النجاسة ويستيقن ولا يكتفي الظن مع ان الحكم بحجة التخصيص
 مشكوك فيه نعم ان يكون اجماع ابن ادريس بحيث يقاوم اطلاقات الاخبار الصحيحة ويترجح
 عليها حتى يفتقد لها عمل ونظر الشهيد الثاني ينظر في نفس دعواه الاجماع ولم يعلم وجه **قوله**
 كاذب النجاسة العتيبة اهـ اشرفنا الى انه ورد في الاخبار المنع عن الانتفاع من الميتة مطلقا
 عن الصالحين من قطع البيات الغنم فقال الاباس بدتم قال في كتاب طهارة ما قطع منها مقيد
 لا يفتقر به وفي خبر اخر عنه قال في البيات الضان يقطع ان ميتته وفي خبر اخر حوام هي اخصا
 ميتة فتقبل الصنفين صريحهما فقال اما علمت انها يصيب اليد والثوب وهو حرام **قوله**
 وهو ليس بمقتضى الفساد اهـ لا يخفى ان الصحة في المعاملات عبادة عن قرب الاثر الشرعي عليها
 والاصول عدم الزينة حتى يثبت من دليل فلا بد من دليل ومقتضى الصحة لا ينافي النهي والمقتضى
 ليس الامثل احل من البيع واوفى بالعقود والنهي ينافي الاول جزميا والآخر ظاهر الان
 والحكمة لا يجتمعان قطعا وكذا وجوب الوفاء ووجوب الادراك لا يجتمعان على الظاهر بل اذا
 حصل الشك في الاحتمال يشكل الحكم بالصحة لا شك في وجوده والمقتضى وقد عرفنا ان الأصل
 عدمه **قوله** نعم يمكن ان يقر اهـ ما دعه ان البيع لو لم يكن للاستصباح يكون فاسدا البته
 كما هو المسلم عندهم وظهر وجه التخصيص بالاستصباح فاذا كان فائدة الاستصباح على
 ومؤثره فيها فكيف يصح بطلان الاعلام لعدم العلم بحصول الفائدة التي هي الصحة للبيع
 المؤثرة للصحة بل المظنون بحكم عدم الفائدة اذا كانت ستمتلا بل وزيادتها لعدم التعارف

في الاستعمال تحت السماء
 في عدم الاستعمال في الليل

في عدم كون الاجتهاد دليلا
 استعمال الدين الخ

في عدم الانتفاع من الميتة

في بيع الدين الخبيث الاعلام كالتجارية

في عدم جواز بيع الطب الثوب
 والفتنة

في عدم جواز بيع الارواح
والابوالنجته

في عدم جواز امتناع المودع

فبيع وكبأ فاضل الجرح

اجازة المسافر الى الجوار والموت

في سبع من يوم آخر

من جهة المظنة فاما المقام او يمكن حمل امثال هذه الصحاح على الانتفاء بناء على ان المراد من
الخمر هو العصير الغني الذي يشرب بالبار فان المتعارف عند الشيعة انهم زعموا انهم
كانوا يبيعون عنه بلفظ الخمر بغير ما سيعا من الائمة بغيره وذلك ملاحظة الكافة في باب
اصل حرم الخمر وبدوه اوكذام ملاحظة الفقهاء باب حذر شراب الخمر وغيره وهذا هو اليب
في حكمهم بالنجاسة وان يجرى حذر شراب الخمر والمسكر وغيره لان الاحكام ويطبقها
الكل في ذر الساتح حكم العصير فليلا حظ وما ذكرناه مما ينظر من التام في هذه الصحاح
وما وافقها والمراد على الاحتمال الاول انه لا بأس باذنته وهو حلال وان ظنت انه يجعل
هو اما وافق مطابقة الواقع فتم **قوله** **الروح** كسبت الى النبي عبد الله مما يمكن توجيه الفرق
مع توجيه الحديث بان خمير غير رافع الى المطلق الخبيث لا البيع والظان متخذ البرابط هنا من
المسلمين للتبيع والقبلة وانصرف الدهن واما متخذ الصلابة الظاهر من التصاريح كما لا
والصلوة المسلم حمل افعاله على الصحة ولا يوجد بهذا الاصل بالنسبة الى النصية فتم **قوله**
فلا يملك الثمن اه لا يخفى انه سيطر من كل مرة ذكر شرائط العوضين في البيع ان المنع من
جهته عدم كونهما لا انتفاع به ملكا والبيع نقل ملك الى آخر وسيله تمام الكلام هنا
قوله والبارئ يظهر من بعض الانباء وصحة بيع التوبى فان رجلا وقع بشرط ان يكون
بيع الدواب فخلل ان يبيع التوبى فان امر المؤمنين ثم شرطه قال السويدي انه هذا على
ما هو به **قوله** بعد عن سهل اه العدة ثقات اجله فلا وجه لذكرهم والحمد لمصنفين لان الهم
واردة على ما هو الغالب المتعارف لا الفرض النادرة **قوله** والظان للفتن اقسامه اه قد
في اول الكتاب عن الفقهاء الرضوي وما يدل على الاختصاص بذي الروح **قوله** لان الظان ا
اه في الاول لا نظر في نقد بر تسليم ظنهم بالغرض فهو عدم الحث لا البقاء سيما اذا ثبت في
الاتفاق انهم وان الصور توطأ وتقرض ولعل الفرض لان لا بأس به احد فصر مع الله
في خلق صورة الخلق وشكله مع تامل هذه الامة يقتضيه المنع عن صورة الاشجار و
والطيان بل كل صورة وشكل فتم **قوله** المثل على التزج المطر به وقيل الخمر قد اقبل في
المطر قبل امد الصوت فمفهم من اقتصر على الصوت المثل على التزج ومفهم من
على المطر وقيل هو تخمين الصوت وقيل دفع الصوت مع موالاته والاظهر الرجوع الى

فبيع المتبقي من مخزونها
وورابط

في سبع مالا انتفاع فيها

في سبع النوى
في عظم جواز سبع القرد

في الغناء

العرف لتقصير عن اللغة عند التعارض على الاظهر مما مع الاضطراب في اللغة فتم قوله والمكرر في
 اه النوحه ليس غناء في العرف وان اشتمل على جميع ما قبل قوله الاخبار وليست بحجة اه
 المنجز على الاصحاح كالحققة بل المنجز بالشبهة ايضاً فتم قوله لانما في انهم يسمون هذه الاخبار و
 يروون ويعتمدون بحيث لا تأمل في انهم يعتمدون قوله قد استنزل هذا اوه ظاهر كلامه ان
 له دليل كما اعترف به وصرح به غيره وبسبب ان المستنزل اعتمد في استنائه به غيره وانه اهل السنة
 وهي ان زنا المسافر وان نفعه والمسافر والتمسك بغيره قوله من صحيحه اذ يصحح رواية
 الحكم اه مقتضى الروايتين الاختصاص بالزفة ولا يعارضها الرواية الاخرى لاحتمال ان يكون
 المهود الدماء للزفة فتم وكيفية كان مختصاً بالغيبة فلا بد من المغفر قد قوله ثم يمكن كون خبره في
 بصير صحيحاً اه الظاهر انه صحيح لما حققناه ومراشع يقع ان الموضع الذي يكون فيه صحيحاً بل هو في
 فلا وجه للمنع لعدم المانع من الاجماع والخبر لان كل ما استنزل وصرح به من الزعم يمكن ان يكون
 ملاحه ما دل من جملة الاخبار الصحيحة فتم قوله خبره كبراه في امثاله ايماناً ونوايى الشك ونرى ان ذلك
 ولا يخفى ونرى انه ربما يتقون من الناس العوام فعمل السابق كان كذلك بل لا نرى ان فيهما
 سبق كانوا يغنون في المراتم فضلاً عن تعاريفه لا خصوصاً مع دعوى عدم التكرار مع المتأخرين
 صرحوا في كتبهم بالخبر من غير استثناء اصلاً واستثنوا الحداد والزفة والعرب المغيرة ولم يستثنوا
 شيئاً الا ما نسب له نادر منهم وربما يتك بقوله الصريح للمنفذ الذي كان يقر عنه اقره كما كنت
 تقر عندكم بالعراق وفيه ايقظنا ما ظهر لعدم معلومية المراد ان كان يفرض بالعراق قد بين جواباً
 الشاخرة لا تأمل ان النوحه حلالاً على كل ميت بما عالج الحين مع فلو كان داخل في الغناء فهو مستثنى
 والا فلا استثناء ولا معارضته لعل ذلك اذ لا يوق في العرف ان يغفر وان النوحه غناء والعرف فتم
 على اللغة كما حقق مع جواز النوحه بلا مضايقة وعدم جواز الغناء بمطرب يولد التقديم هنا وبأجل
 لم يظهر كون النوحه غناء حتى يتوجب ما يقول ويتجانب المار كتاب خلافاً للفظ والتخصيص الذي
 هو مخالفاً للاصل ومجرباً كونه معينا على البكا لا يصلح للتخصيص اذ بما يحصل الاعان بالافعال
 المحبة قبل اذ قد حقق ق قدس سره رحمه الله في حديثه عن الموقوف وقال السيد مصطفى هو كوفي في
 م لكتاب يدعى عنه اسمعيل بن مهران حتى نقله لكتاب يدعى عنه الحسن بن محبوب بن سداق في
 م ثم قد ذكر المولى ميرزا محمد ربه انروا في نظم نفسه عن مائة انتهى اقول لا تأمل في نونه

في حجية اخبار الغناء والاخبار

في استثناء الحداد

في كتب المغيرة التي تغيب العرب

في عدم استثناء الغناء في الجنازة

في جواز النباح على كل ميت

موتنا

موتنا لان النوحه صريح في استكونه ثقراً ونرى عن ابن ابي عمير وصرح في العدة بان لا يروى الا
 عن النوحه قوله كذا في اه وبسبب ان الظاهر ان كلام ابو ابيهم بن هاشم كما يدهم قد قدس سره من خطه
 في نيب قوله وان غيبة اه وان اذنية المؤمن بل والمؤمنين الذين هم اقراباؤه واجباؤه وكذا يتبين
 له بل واهلهم واهلهم ولهم ودماء يتبع وهاطولها فهو اسلم من الغيبة بمرايت قوله في قوله
 الغيبة اه الا دلته وان كانت عامة الا ان المراد من الغيبة لا بد ان يكون معلوماً والقدر الذي
 يفهم من الاخبار حوصها بالنسبة الى من له حرمة والظن من الشيعة كما يوحى اليه قوله نعم اخيه
 فان المخالف للغة انكي اصلاً واصلياً من اصول الدين وهي الامانة والعدالة بل وكثيراً من
 صفاته تدعوهم ورسول الله هو ابد لها بل ربما قال بتعدد الالهة وامثال من شائع اصول
 الدين كافر بلا شك بالكل الذي مقابل للامان وان لم يكن كافراً بالكل الذي مقابل للامان
 بل ورد في الاخبار انه شر من اليهود والنصارى وغيرهم واللحن والطعن والقبح و
 الانكار والبيان منه ورد في الاخبار في شأنه ان يدور اشدوا وكذا كثر ما ورد في
 الكفار بمرايت شئ لا يخفى على من له اذنى اطلاع ومظنة فكيف يكون مثل هذا الحرمة تمنع
 الغيبة ولا تمنع عما ذكرنا وغيره مثل انهم اولاد فيا يا وان ليس عندهم من الحق والملة الحقيقية
 اصلاً وانهم اعداء الله واعداء رسوله واعداء الاممة وان اجول احكام الاسلام فيهم
 لاجل العقبة والمدارة وايقوا الشيعة وامثال ذلك والافق الحقيقة كما قد يعامل معهم صفاً
 الامرهم عند ظهوره معاملته الكفار وان حالنا معهم الزمان ظهور حال اصحاب الرسول
 في مكة في بدايتهم مع الكفار الزمان تسلط الرسول في الجيرة ومقاتلته وبالجملة يورد
 امثاله هذه الامور في شأنه واسدنها كيف ينبغي تأمل ان له حرمة تمنع من الغيبة بل ربما
 يحصل القطع بجواز ذلك سيما بلا حطة قوله نعم لم اخبر وكذا قوله في اخر الرواية التي فيها
 من الفقير ومن اصطفى الاخيه وعرف فاع انه في صدرها قال من اغتاب مسلماً اذ يظن ان
 المراد من المسلم هو المؤمن واستعماله في غير غاية الكثرة والقرينة واضحة ان قلنا يكون ذلك
 في المعنى الاعمال والافقية ايضاً تأمل النهاية كثر استعماله الكل واحدهما في الاخبار
 كما عند المتشرعة بل ربما يظن ان الشيعة كانوا يتقون عنهم عن سبيل الشيوع والنداء
 بل الامنة ايضاً فيما ذكرنا ايضاً اشارة الى ذلك فقاموا الاخبار التي نقلها من العامة

في جواز المؤمنين

في حرمة الغيبة

ايضا ظاهرة ان المراد من المسلم هو اذ في الدين قد بقوله ما في رواية ابراهيم بن هانئ انه
 هذه ظاهرة في جواز العلم بالسحر لا التعلم والعلم حرام اجماعا ونصوصا فلا بد من التوحيد
 هو ان الابطال والمحال يكون بغير السحر بان مبطل السحر لا يجب ان يكون سحرا ليس لسحر البتة كما ظن
 من تعريفهم هو مما يتعلق بالسحر ولذا يعرفه السحر ودعا في السحر لا يمنع ان الرواية لو كانت
 صحيحة لم يصلح لمقاومة ما دل على الحرمة واجماعهم عليها فضلا عن انها ضعيفة **قوله** قد يعقل
 المسترخاء وسعي في بحث البيع في الظلمة صحيحة هشام بن الحكم في العقب وحسنه في بعض ظن
 ان البيع في الظلمة اعني الغش لا يحل ويظهر هذا من اخبار كثيرة ورواية الكافي وغيره في باب
 وجوب يقضي المؤمن او المسلم وحرم ترك النصيحة والغش وغيره من ابواب المعاشرة مع
 والمؤمن والمعاملة معهم ولكن بهم والتخلف وحقوقهم فلا حظ **قوله** رواية محمد بن مسلم والرواية
 الانية في دلالة الروايتين على ما ذكره نوعا من اما الثانية فقط اما الاولى فلان الظاهر
 عدم الياس فيما اذا رينا جميعا ورواية ظاهرة بلا تجسس فلا فرق بين شرب اللبن بالماء ومزج الخل
 بالتراب اذا رينا جميعا لا يكون به بلاء كراهته ولا الفحشاء وان كان بالنقد في التجسس حاله
 ويظهر من **قوله** لان الغرض من التمسك بهم الغرض لو كان بهم لكان الحق فيقول ان التمسك في
 المعاملات ايضا يقتضي الفساد وهو مع انه ليس كل ما حقق في محله ليس مذهبنا كما هو الذي قد
 بقوله في اختلاف القولين ان ليس مما وقع به التراضي له وجه لكن يقتضي ذلك الفساد في كل بيع
 وشئ معيوب وكذا ما هو دون الشوط وهو فاسد قطع كما استعرف والموافق لقواعدهم الصحية
 لان المسترخى بعد العلم بالغش ربما يرضى بالبيع فيجوز عليه البائع الوفاء بعقده وسعي تمام الكلام ثم
 على البائع حرام اكل عوضه واخذ له اكل ما لا يلباط واخذ بطريق خبيثة نفس صاحب **قوله** ومن
 السكوت اه والروايتان السابقتان ايضا تدلان مع صحة احدهما وحسن الاخر **قوله** قبل ومنه
 اه بانه ان روى في النساء المنهات بالرجال والرجال بالمتن بين النساء ولعنهم وشدة ذمهم
 بحيث كان في غاية الظهور في الحرمة مع ان ما ذكره لباس الشرع المذكور متروفا في الدنيا والرواية
 والحكمة والمهانة ولا يجوز ان يذلل نفسه **قوله** وايضا لا ينبغي الاحتياط ولائذ اذا خطب يفعل
 شئ يعنون الوجوب في القولين لا يفعل الا ان تقطو في اجراء عيبنا نه كما لو قال لا ابيع
 الظاهر الاكل مع انه لا يصير علم ملكا الاصلح باخذ عوضه منه بل لا يخرج عن ملكه فكيف

في قوله

في الغش

التي

في صحيح الثقلين في قوله
فان كان فعلى

في قوله

تعلق

في عدم جواز اخذ الاجرة

ياخذ

ياخذ العوض ويجمع بين العوض والعوض فلا معنى لكون ما ياخذ عوضا ولا اجرة واجزا وملك
 والاخذ ملكا نعم لو وهبوا هب بغير عوض صلا ولا معا وضرة مطلقا فهو امر او ما وجوب
 الصانع فانما هو حصول النظام وهو كما يتحقق بجهان اذا يتحقق بعنوان اخذ الاجرة بل يتحقق
 بالاول بعنوان عدم جواز اخذ الاجرة محل نظر بل غير خفي عدمه والمتحقق المشاهدة متحقق بالتأني
 كما لا يخفى فتم وبالحال حاله من عند الطعام والناس مضطرون اليه كما في المحنة كما في حكا
 الاضطرار والاشك في انه لا يجب ان يبذل مجانا نعم لو وجد مضطرا فادعى العوض بوجه
 من الوجوه حتى سبيل الاقراض يجب حسمه وكفاية ولو تعين عليه فغيبا لكن بذل امر آخر
 قد بره المحاصل انه لا فرق بين وجوب اعطاء الاعيان وجوب اعطاء المنافع ولا بين وجوب
 العينية والوجوب للكفاية ولا بين العبادات وهي التي لا تنفع الابائنية وبين غير العبادات
 وهي التي تنفع بغير البتة في انراذل خطوبه ليعلمه وبنت وجوب تحقيقه لا يجوز توقيفه على اخذ
 الاجرة فيكون الاخذ حراما ايضا لما عرفت وما الواجبات الكفاية التي هي من قبيل الصنائع
 وبيع الاعيان مما وجب حصول النظام ودفع الضرر وكذا الواجبات العينية التي هي من قبيل
 فالوجوب المحاصر فيها انما هو القدر المستلزم بين الاعطاء بما تانا او الاعطاء بالعوض مع ان
 النظام لا يحصل غالبا الا بالثبات وما ذكرنا ظاهره ما في قوله ولو كان يرد الاشكال اه وكذا قوله في
 ويمكن ان يقال مع ان الذي يثبت حرمته اخذ الاجرة فيمنع الدليلين الذين ذكرهما هو العبادات
 الواجبة وغير العبادات الذي يقع الاجماع فيه ومثل الصنائع غير اخلت في ذلك فطعا ان
 ليست من العبادات قطعاً لعدم التمسك بها العينية في اجزئها ولم يتحقق الاجماع على عدم جواز
 الاجرة فيها بل الاجماع حاصل بالموافاة بالضرورة من الدين مضافا الى الاخبار المتواترة والفرق
 بين العبادات وغيرهما في اشتراط النية في الاول دون الثانية فكيفنا مشروها في حاشيتنا على
 المدارك في بعض المواضع وما ذكرنا في انهم يظهر اشكال اصلا حتى يحتاج الى دفعه سيما وبما
 ذكره في **قوله** لذلك الغرض اه هذا الدليل انما هو في العبادات خلاصة **قوله** جواز الاجرة على
 المجاه ولعله لا يضر اشتراط النية الا خلاص لان بعد الاجارة يجب على الموجه كما وجب ابتداء
 فتم وما ذكرنا ان دفع ما يتوهم وروده على الشئ فله من ان ما ذكره هنا منافيا لما استدله
 لحرمته اخذ الاجرة بقوله انما لما احتج فعله اه قد بره وما ذكرنا ظاهره ايضا في الفرق بين الحج

في قوله اخذ الاجرة على كل ما يرضى ان
الانسان العينية كما

وغيره من العبادات فادوم بعضهم من الفرق بان الخ مشوب بالمائة بخلاف غيره فانما يدين بمحضه فاما
 لان المناقاة بين قصدا القرية واخذ الاجرة ان كانت حاصلت فلا فرق بين الخ وغيره ولا بين الوا
 والمسيح فلا مشوية بها ينفع ولا عدم الوجوب في قدره عدم المناقاة وصحة فعل العبادات
 عن الميت كما يظهر من اخبار كثيرة وعمومها ان يقصر صحة الاجارة في كل عبادة للميت فمثل اجارة الخ
 مما ورد النص فيها او الاجماع مشاهد ينظم قد برهنا **وقوله** ودلالة فيها ان يقصر على اجارة المقاسمة
 اه قوله ان كان ما اجبضه اهل يله عبا اجارة سر ما الوقوع جوابا عن سوال المجيب المقاسم
 لان تولد الاستفصال مع قيام الاحتمال فيبذل العموم بل المدار في اراضي العراف كان على المقاسم
 غالباً والسائر في ارض العراق مفتوحة غنوة والمدار فيها على المقاسم مع انه غير ممن
 الزكوة بالمصدق فاذا اجاز الشراعتهم جاز اخذ منهم بعنوان الهيئة بطريق او لا ان اعطى
 العوض للظالم الجائر الخا لثمة فيصير مثل الخلية اخذ العوض بل اعطى العوض وجباً عانة
 الظالم لا اعانة على الاثم بخلاف اخذ بغير عوض **وقوله** نعم ظاهرها ذلك ولكن اه الظهور
 يكفي للاستدلال لا لثمة الصراحة وهذا على الاستدلال بالظهور مع ان الظهور انما
 هو من صدر الحديث وما وسط وقد يله في ما صرح به غاية الصراحة مع ان الظهور بالمصدق في بعضه
 غاية القوة معاد على المنع على تقدير التسليم فانما يكون دلالة بعنوان العمود الخاص مقدم
 اذا عارضه الشهرة بل الاجماع المنقول وان كان بخلاف الواحد فانه ايضاً محجة ولا يصح خروج معروف
 النسبة ان كان فيكنا اذ لم يعرف خارج هذا مضافاً الى ان الخاص صحيح ومتعدد وممكن كما ستعرف
قوله ويحتمل ان يكون سبب الاجراء اليقظة التفصيل والتحقيق في مقام الجواب وذكره رابط
 الصحة وان كان هذه الشروط يصح والافلام لا يلزم الخ على التقية كما لا يخفى وكذا لا يلزم
 التوسعة والخلية بقوله لا يثبت حكم يعرف الحرام بغيره مع ان الخ على التقية خلاف الاصل والظن
 لا داعي اليه مع كون الحكم من المسلمين عند الشيعة ولا اقل من كونهم من المشهورات عندهم
 عرفت وجوب مخالفتهم مع انه لم يوجد اصلاً واخذ ليس بجلا لانه لا لنا واخذ حرام فلا
 وهو **قوله** لا ترى ان اخذ الزكوة لا يجوز منهم اه فيه ما فيه اذ لا فاعل مأخذه ولا ما ذل اليه
 ويوهمه ولا احداً ذكر نعم اذا صار منتهى ذلك واستخفافاً ومما سته لا يستجته في المنع منه في
 حال الاختيار ان اسد نعم لم يرضوا له في اضرار نفسه لكن هذا غير مختص باخذ الزكوة

في اخذها باخذها للظالمين
في غير

في ذلك لثمة في عدمها

منهم

منهم ولا كل من اخذ الزكوة منهم بموجب الذلة سيما اذا اعطوه بعنوان الهيئة والجارية والهدية
 مع ذلك ربما كان الذي يحصل الرضا اخذ من الشيعة بل لا يجد فرقاً في حصوله بين ان يأخذ
 او من الشيعة **قوله** ان تقدم اه لا يخفى ان بيت المال يجمع هذه الاموال بل غاية هذه الا
 لو قلنا بوجود غير هاهنا لانه الذي عند الخلفاء الاموية والعباسية وبذلك هذه على جوان
 اخذها هو من بيت المال منهم على العموم وان لم تدل على العموم الذي ذكره اذا الدولة الفقيه
 لا عجب ان يكون كل واحد منهما او اياً التمام المطالب بل يكفي الحصول من مجموع هذا مع انه لا قابلية
 فتجدد وبالجملة تخفص بيت المال بالفروض البعيدة غايته البعد خارج الفروض المتعارفة لثمة
 الغالبة المعروفة المعروفة فيه ما فيه **قوله** ولكن لا دلالة فيها اصلاً على المطم اه لا يخفى ان نظا الوان
 العمود اذ ثبت ما اذا علم انها من علم سيما وبعض العمال الداهية مختصة في الاخذ مما يعلم معرف
 بذلك ايضاً لو كان مراد السائل ما ذكره ان كان المناسب ان ياتي بلفظ الداهية من غير معرف
 باللام فتعني ان الحكم من الرواية عدم الكراهية ايضاً فهذا لا يرد كون السؤال عن خصوص
 الداهية التي هي محمول على **قوله** مع ضعف الطريق والاضمار اه لا وقع هذه الاعراض اذ لا
 تأمل فيكون احد هذا بن محمد بن عيسى ومحمد بن خالد وكلها اثنان والثنى بن عيسى من اجتهاد
 لم يعلل به اذ لو بان من لجمعة العصابة بل من الاعاظم الاجلة كما حققناه وان نسب الى الناب
 وسية على بن الحسن الفطحي واسمى موثق بل ربما كان الثقة كما حققناه والدلالة واضحة لم يقل ان
 من العامل شيئاً بل قال من العامل وهو يظن وهذا ظاهره انه يعتقد ان مجرد كونه عاملاً من
 عاملية ليس بظن وان حاده من ظن غير علم واهل من جواب المعصية عن السند والدلالة
 ان يعمل الاضطرار وطريق الثقة الظاهرة وبما صد الاخبار الكثيرة ببعض سندا ودلالة
 منه يظهر الجواب عن اكثر اعتراضاته **قوله** ان الاجماع اه هذا لا ينافي كون غير محل الخلاف
 بل بعضه من هذا **قوله** وما اذا لم يعلم احداهما اه مقتضى كلام الطرفين انهم عند النظر
 جميعاً لا بد من اذن صاحب المال ودوا حتم بصير حلالاً وهذا هو القاعدة المستند
 فع عدم العلم بالاذن كيف يصير محل الخلاف بل لا بد من الحكم بالمنع حيث ثبت الاذن الا ان
 مراده من عدم العلم عدم ظن موثوق بالامر من الخارج لكن ربما اشكل على الاستدلال بالاحتمال
 لانه ان ظن من كلام صاحب المال الاذن والرضا يكون الاخذ حلالاً لا البتة وفيه شبهة

في وجوب اخذها من بيت المال
منهم

في وجوب اخذها من بيت المال
العموم

في الاستدلال من العا

في وجوب اخذها من بيت المال
اذا كان منهم وعدم وجوبه

فالعبرة
بالحديث المذكور وان لم يظهر منه ان يكون هاما للامالة فكيف يخرج بالحدس على الحرمة والحرمة
ح بل لا تلازمه وعدمه ولا بد من حمل اعتبار الطرفين على ما هو اوفر وطايرة الان يكون
الاستدلال بالحديث على دلالة وعدمه ما قد **قول** لا ظاهر الامر بالرفع هذا مضاف الى
صالة عدم الجواز وعدمه الباطنة وعدم الاستقالة لعدم الملكية ما لم يثبت على انها اصاب النية
الغير من الركة مما هو يتبع ويخص جعل المال واعطائه فدلالة لا يحل ما امرى الاطبيب نفسه فلم
يظهر الطبيب ما يعلم كما هو المفروض بالكون خلا فاضلا عن الاستقالة والملكية واما بالنسبة الى الركة
فلا تجزى تحقق الركة مثلا فالاتباعين قد يكون الركة ولا يتبعين متى تكون المال لذلك
القدر ويجوز ان التصرف بغيره فكل واحد من الامرئين على رضاه وتعيينه واعطائه ومن هو
يحكم المال وهو مسلم عند **الكوفي** **قول** غير محسوس ولا صريح من اهل السند يخرج على الاصطلاح
الزعم والظهور بل انما في الدلالة على المنع وضوحهما مع ذلك يخرج السند الدلالة بالما
المسماة المقطوعة بها الثانية بالكتابة السنة والاجماع والاصول المسماة وهي عدم جواز
في ملك الغير ما ثبتت اذ هو ما نحن فيه من اهل هو المفروض ان ذبعت بوجوب الادب لانتزاع
عرف من ذلك وما تقدم انه لا حاجة له دعوى ظهوره والتعالي كما ادعاها الحق الشيخ ع وان كان
دعوى حفظ ظاهر الاسترة فيه بل يكفي عدم ظهوره وعدم التعالي وان لا بد للمعوم والصحة في
من ظهوره الدخول في العمومي بلا شك ولا شبهة ع وان ان اعرض صاحب المال باضا فقلت
اشترى من نفسك او بيع من نفسك او اخذ منك فلا يجوز ان يفي في جوابه كذبت وقلت ولو
اجاب بحسب كلامه اهل العرف بل انما **قول** ادفع اعم والظاهر دعوى الظهور لا يخرج من احوال
بل الظاهر فلا يلزم منه الاشراء والبيع من نفسه ولا ينصرف الذهن اليه ولا يثبت اد
الذهن قطعا بما اذا عرف الحكم عند الحكم بكون المبيع والشيء وان يبيع او يشتري مع
كثير لا يؤمنون عليه الشراء من نفسه والبيع من نفسه لان النقص اما بالبيع والاعادة ولا
ونوق الا بعد مجاهدات ورياضات وقل من يخفى من اولى لطيف ما فهمت هذه على
بجواز طرقة العقد ما على القول بعدم الجواز او التوقف فيه وكون القائل عالما بالنية
او متوقفا فلا شبهة في عدم العموم **قول** فيه نامل للاضمار لا انما في ان شرا هذا
الحليل الشعة لا يسئل مثلهما عن غير الامام والعلمانية في الحرور واهل الصمم ولا **قول**

لايفولم

في عدم جوان استاء اليو
من نفعه للموكل

فعل على ما اعطى من الفقه

له قوله تحت عموم اللفظ محل نظر لان المدار في العمى على الفهم والسيار لا على ما وضع له اللفظ
 على الاظهر لعدم دليل على محجة اللفظ اذ يدور المتبادر وريما لم يتبادر للعمى حال كونه متخاطبا
 وواقعا ومع القرينة يفهم جزوا ودحو له الذي امنوا وغيره من دليل فارجح لا يقتضيه
 كونه متبادرا ايقظ بل لا تامل في عدمه والوكيل بمنزلة الموكل فيما ثبت وكالتة فيه لا مالم يثبت
 مع ان الاصل عدمه حتى يثبت وبعد الثبوت للاكلام لاحد من اعدا ذكره متى ثبت فيما اذا قال
 صاحب المال هذا المسمى من مثله منوط بانيك ونظرك وامسا هذه العبارة لا لان
 اعطاه الفقهاء وقسم عليهم فانه في غايته الظهور في الاخراج عن نفسه والاعطاء للغير هذا
 وامسا هو على النزاع لا يخفى على السائل وعلى فرض كون محل النزاع ام لا يثبت ايضا ما ذكره انما
 اثره بالية **قوله** هو بمنزلة الموكل لا لسلكه ان الوكيل بمنزلة الموكل فيه وهو وكيل فيه لا في غيره
 بل هو محرم تصرفه الغير والوكالة ليست الاذن والخصطة كما سيجي فثبت الاذن في الخصطة فلا
 نزاع وعالم يثبت ان الاذن عدم التمس في عدمه حتى تصرفه غيره وعدم مجاوزة وحرمته وضمانه
 فادريه وفي النزاع فضلا عن ترجيح جواز التصرف وصحة فان كان الاذن والخصطة في
 ان ياحذ لنفسه ثانيا فلا نزاع لاحد فيه كما جري به والا فليقتضيه تصور النزاع بالغير الذي ذكره قبل
 بغير ذلك الخو ايضا فان قلت لعل محل النزاع هو ما اذا اظهر للدخول في نفس الاما اذا ايقض قلت
 ليس كذلك فان ظهور الدخول ليس محل نزاعهم لا يخفى على من لاحظ كلامهم وتامل فيه حتى كلام
 الله ايضا مع انه على هذا ايضا لا وجه للنزاع **قوله** وعبد الرحمن روي بالكسب انتم اه الاضر
 فيه اصلا اذ لا يسل اهل من قلع حتى مثل زادة ومحمد بن مسلم واضرابهما واهشام بن
 الحكم واضرابوه ورفيعهم طاعن كثيرة اجابوا عن ما كما اجابوا عن هذا روي في الاشيل
 في انه ليس من الكسب انتم بل هو من اعظم الفرق المحقة **قوله** ما علم ارادة عدم دخوله الا
 على العلم بل يكفي الغنى والظهور ايضا بل يكفي عدم ظهور الدخول كما عرفت **قوله** يقبها وقيتها
 او يمكن ان يكون مقتضى مضمون هذه الرواية والرواية السابقة من كلام صاحب المال
 العموم بحيث يشمل الوكيل فنجري عن محل النزاع وعيد نقض بتسليم عدم ظهور التمسول لا بد
 من حملها على صورة ظهورها عرفت سابقا **قوله** مع الاذن لا يخفى ان المراد من الاذن
 ما هو من اطلاق العبارة فلا ينافيه ما ذكره انه لا يجوز له ان ياحذ اه فتم عينه وان قلت

في أولها الوكيل تيميلة الموكلة فيها بولي
الملك

في كفاية بعد منقول الوكيل في الآ
للبيع عن الآخذ

في جواز اخذ الوكيل من المال
بالاذن

ان هذا الحمل لا بد منه قطعاً وان لم يظهر من كلامه الاذن يكون حراماً جازماً وفاقاً وان كان مقتضى القاعدة المسئلة الثانية **قوله** ما سيجب فيه موضوعه لا يبعد ان يكون مثل قوله اعطى الفقهاء بما هو ظن الاعطاء وغيره والاخراج عن بده داخل في قوله اذا امره ان ينعها اه اذ لا فرق بين ان يبين ان يقول اعطى غير ذلك او يخرج عن ذلك الا الظهور في الصراحة وهذا داخل جزماته قوله اذا امره ولا فرق بين الظهور والصراحة الا دلالة اللفظية من حيث النجاسة وجوب العمل به **قوله** ولا شك ان قوله اه غير انهم تاملوا الاحتمال بان لو لم يبق كون ما ذكره خلاف القطع ان الاخذ يحتاج الى اذن ناسي يوثق به اذ لا يحمل ما امره مسلم الا من طبع نفسه فتم **قوله** في جواز اعطائه لاهله وعياله اه اذ لم يكن تيمم ولا دناسه ودناؤه ولم يكن ظاهراً وبتباد في اعطائه وغيرهم والظاهر ان الصحيح محلي على ما ذكره فتم **قوله** لو كان دليل خاص له لا دليل لها سوى تبادر التسوية وظهورها من كلام الموصي فلا يمكن المناقضة كما اذا قال فلان فلان وفلان عشرة فاعطوها ابائهما او قال اعيتنهما عشرة فاعطوها او قال هذه عشرة حصته فلان وفلان او حق فلان وفلان او سهم فلان وفلان فاعطوها او اعطى عشرة وقال قسمها بين فلان وفلان فان المتبادر من جميع ما ذكر التسوية فاذا اخذ هذه عشرة وهي مكتوبة واعطى فلاناً وقلنا او قسمها بين فلان وفلان وفلان فلا يبعد ان يكون الايض التسوية مع احتمال وقوع الامر في الاعطاء والقيم الى نظره كما وكيفاً لكن الاول لعله اظهر وعي قد يعدم كونه اظهر كون الشئ اظهر غيره فالاول متيقن والشئ متكوك فيه فكيف يحتمل بصر العبد على غيره لو كان قرينه فلا كلام فتم **قوله** عا ان لم يكن يكون معتر **قوله** اه هذا بعيد بما بالنسبة الى الخبر الاول مع ان فتح هذا الباب للنقض الامارة الغدرة ربما يكون متكبلاً بانه ربما اخذ نفسه الكل والاشياء قبله والمناسط لطيفة الشرع سد هذا الباب ولهذا امر وان بان باخذ من غيره فتم **قوله** ما هو حرام او مكروه اه لا شك في جوده واجبات ومحرمات في التجارة ويجب للمتأمل ويتوقف على المعرفة والقيام الواجب المطلق الابن فهو واجب فكيف يحكم بالاستحسان وخلاصة هذا السأج ان الواجب للحرام معلوما للمتعارفين والعالمين بالناس والاحكام الفقهية انما يكون بالنسبة الى الغالب لا البادد الفقهاء وفيه ان الاحكام الفقهية انما يكتفي بجميع المكلفين ويكون بالنسبة الى الكل ولا يتبع من

في جواز اعطائه لاهله وعياله في التسوية بين الاخوة

في منع اخذ الزيادة على ما لا ينبغي الاخذ

في النقص للتجارت

لحال الفروض النادرة غاية التدبر حتى انه ربما لم يكن في الدهر لها مصداق بل ربما لم يوجد لها مصداق اصلاً كما لا يخفى مع ان العالم يكونون عالمين بجميع الاحكام الواجبات والمحرمات فاسد خلاف المشاهدة ان كثيراً من العبادات ربما يكون كثيراً من احكامها معلوما عند اكثرهم ذلك تبع من الفقهاء بل ربما يتعمدون الضرر بآيات فضلها عن النظريات ويمكن ان يعقد بان ما قد بناه على عدم وجوب مقدمة الواجب كما هو احد القولين بل هو الاقوى بالنظر الى الدليل لكن المعنى من المشهور حكمهم بوجوبها شرعاً الا ان يقر غير ذلك ان الواجب هنا مطلق حيث يكون مقتضى مقتضاه واجبة بل ربما يقيده بقيد العلم والمعرفة ويكون الجاهل معتقداً لكون هذا ايقظ خلاف ما عليه المشي بل جميع الفقهاء فان الجاهل ليس عندهم معتقداً الا انه قليل من المواضع التي ينقض الشرع على العقل وهذا هو مقتضى الدلالة كما حققه في محله وان توقفه في شاذ عقله الا ان يقر واجبات التجاري ومحرماتها في الغالب وجوبات شرطية لصحة التجارة لا شرعية غير غيرها العقابية اما الوجوبات الشرعية فاكثرها من عوارض التجارة وليست من احكامها بانفسها مثل الاكتساب وحفظ النفس وحفظ نفس واجب المتفقة واداء الدين الى غير ذلك واما القليل منها وان كان من احكام التجارة مثل حرمة الربا وجوب الوفاء بالعقد الصحيح فلهذا من ضروريات الدين الان اولى مراده من استحسان الفقه معرفة جميع احكام التجارة لا خصوص الواجب والحرام فان وجوب معلوم من معرفة قوهم يجب الوفاء وقولهم حرم الزنا فتم **قوله** عا الجواز وعدم العين القضا اه لعل الاول المحل عا ما اذا وقع المعاملة مع غير المؤمن من لاسن في المساهلة معرفة في المال له ولا ثواب في هذا قاله المحمود ولا ما جازي بخلاف ما اذا وقع مع المؤمن فانه المساهلة معه فيما ذكر محرمته وما جازي نعم المعاملة مع غيره ربما يكون المساهلة مطلوباً اذا ادعى الما الى استحقاقه ودنايته عندنا اه ذلك الوقتان والمحل بالنسبة الى المير فتم **قوله** للاتصال اه ولان الظاهر احوال اصحاب الرسول والائمة والفقهاء المتقدمين والمتأخرين في الاعصاء الامصار وعدم الالتزام والالتزام على سبيل الوجوب في الحرمة حتى انه نقل ان بعضا من الا مثل الحسن ع فعل ذلك في عمر مرة او مرتين او ثلثاً وايضاً ثبت من الاخبار الكثيرة المعهولة فيها ان اللعجب نفقته هو والدان والولد والزوجة والمملوك وفي ساذقها الصغير والجماعي ان لا يجب نفقته غير هؤلاء مع ان هؤلاء انما نفقتهم لا التقيم والمواساة والبيات

في جواز اعطائه لاهله وعياله

في منع اخذ الزيادة على ما لا ينبغي الاخذ

في النقص للتجارت

ما يتبعه من الأخبار المتواترة واجماعي بل ضرورة الدين ان الذي يملك الاموال اذا كان ماله من جملة
 الاصناف التي تجب فيها الزكاة لا يجب عليه للفقراء المؤمنين سوف قد لا يزكو وهو العشر ونصف
 العشر اربع العشر لا ازيد ومع ذلك وجوبه في ذلك القدر بعد تحقق شرائط كثيرة لو اختلف واحد
 منها لم يجب شيئا اصلا وما سوى الاصناف فلا يجب عليه شيء اصلا نعم في بعض نسخ ذلك
 المقدار بالشرائط واما ما بقي فلا وجوب ولا استحباب **قوله** وورود ان اسد جعل في اموال
 الاعيان والفقراء قد اختلفت في بعض الاخبار ان ذلك هو الزكاة الظاهرة واما الباطنة
 فهو ان لا تؤثر في احكامها هو الباطن اخرج واما هذه العبارة ومنه يظهر وجه الجمع وان الكفاية
 من الباطن هو الاستحباب بالقياس الى المرفوع مطلقا وبالنسبة الى المرفوع او الاخر من
 الاول والثاني **قوله** بالنسبة الى المرفوعين مطلقا وبالنسبة الى المرفوعين الاول من غير مرفوع
قوله للبلدية وهو المراد به حقيقة هذا اختصاص المنع بالبيع للبادي وصرح في التفسير بعد
 الياس بالشرط لكن عبارة المأني كغيرها من عبارات بعض الفقهاء وفيه الغلو بعد ما اورد
 عن الشيخ انه قال ذروا الناس في غفلاتهم يعيشتهم بعضهم مع بعض قال هذا بدله غير نوك لما
 للبادي لينقص لينة السعر او يزيل فان ذلك مما يحرم الناس التوسعة في الزوق الاخرى اما
 وجوب الاختصاص بكون الاخبار المروية في كتبنا واردة بلفظ لا يبيع ولم يرد في غيره
 يعقوب بن التفسير قد روي **قوله** وفيه تامل لوجود العللة لا يتحقق ان المتبادر من الاخبار
 الواردة في هذا الباب كونه الخروج بقصد الشراء او البيع ايضا مما احتمل اذا خرج بقصد
 التسليم وندم من الشراء ولذا لم يشر فاعلم ايضاً ليس من الافراد المتبادرة **قوله** في معنى جميع
 من العللة ويمكن ان يقال بعدم تبادر تلك الصورة من الاخبار **قوله** فالقول بالتمتع
 مشكوك لان الاخبار ضعيفة السند لا تصلح لاثبات التحريم لابق الضعف فيجعل الاحكام
 لان عمل الاحتياط العلم من قسائم فادلة السنة والكراهة بل الظاهر ان كل انتم يقولون
 بالكراهة فالأكثر هو المعينة حكاه ضعف السند الذي عمل البعض بما مع مخالفة الأكثر له
 وشو له هذه الاخبار للصلح والمصلحة المعرف من غير اطلاق النهي عن التسليم مع شمول
 الظاهرة ويزيد في وقوع البيع لاتامنه صحة وان قلنا بجملة التسليم وقلنا بان النهي
 في المعاملات يقتضي الفساد لان النهي يتعلق بما هو خارج عن البيع وهو التسليم نعم ان

في قول الخاص للبادي

في التسليم

وقع عن فاضل للبائع الخيار اذا اضطر وهو على القبول لانه لو رفع الضرر وهو حاصل
 فلا يرفع اليد عن مقتضى الدلالة على صحة البيع ولو زعم ازيد من القدر الضرر على من رضى
 البائع بالبيع بعد اطلاعه على العيب يجب عليه المضي الى الوفاء لا يتركه او يوافق بالقبول وغيره لا يمكن
 فتحه بان وقع عن البائع فيه وهو شرط وما ذكره حكم النسخ قد روي **قوله** ويجعل الكراهة
 الاحكام الفاسدة اذا تامل في حرمة غش المؤمنين كما يظهر من اخبار كثيرة وليست الحرمة مخصصة في الشر
 في البيع بل حرمة الشرف من جهة حرمة الغش نعم ان اطلع المشتري على الغش ودعى بالبيع كما وقع يجب
 على البائع الوفاء به ولا يمكن الاعتذار بوقوع الغش منه **قوله** وهو المذهب المنسوب الى الشيخ
 المعينة قال في كلام المفيد وهم ذلك والشاهد الثاني ادعى الاجماع عدم كونه بايعا وكذا
 الدعوى بل صرح بان لولا الاجماع لكان مانسب الى المفيد وبعض معاصره فيتألف فيما استكشف
 الحواشي الا انه وعند قول المعين لا ينفذ الا بلفظ الماضي وغير ذلك ادخل اضافة الجمع والتأني
 فيمناد بما يظهر للماملة المتانة التي ادعاهما **قوله** وهو المعنى هو من رضى من البيع او المتبادر
 من العبارة ان يعلم ما تحقق الامر الدال على قصد ذلك لم يتحقق البيع بعد تحققيق الاقراض
 وفيه ما لا يخفى لان الاقباض امر خارج عن البيع وليس شرطاً لتحقيقه ايضاً نعم بما يكون شرطاً
 في خصوص بعض افراد البيع مثل الصرف واقباض احد العوضين مثل السلف والنسيئة حتى لا
 يتحقق مع الدين بالدين او الكلا بالكل فهو اقباض **قوله** الا انه فاسد شرعا وبالجملة للبيع هي
 واحكام ولا قباض ما هيته واحكام مثل تلف البيع قبل القبض وبغيره قبل القبض وغير ذلك
 مما سيجل في الامم الا ان يكون المراد ان رضى بما يكون الدال على قصد ذلك نفس المتعاقبين مع
 القرائن ويكتفي بذلك ان كان ما سيجل من مباحة الاقباض بالاحكام غير جارية هذه الصورة
 لكن ربما يظهر منه ومن ما ذكره ان جميع الصور التي هي معاطاة عند التسليم مع الاقباض
 ولا يخفى ما فيه من الحكم والخروج عن الدلالة ومع ذلك نقول بكون اطلاق لفظ البيع او
 على نفس المتعاقب المذكور بعنوان الحقيقة وعند جميع اهل العرف العام لا بد من شمول
 الاستعمال الى اعم من الحقيقة وبعض اهل العرف لا يكتفي ومع ذلك لا بد من كون من الافراد
 المتبادرة الى اذهن عند سماع اللفظ على الاطلاق غير ما هو المحقق وموضع مع
 مجرد اللفظ بما يتأمل ان المراد بيع الخطير والحقيق ومع ذلك ربما لا يوافق الاخبار

في النسخ

في بيان عقد البيع

في عدم كون الاقباض شرطاً في البيع

الواردة في مباحث الاقياض بل بما يحصل التام عند استماعنا لفظ البيع او العقد على الاطلاق
في انصراف ذهنا الى تلك الصورة نعم اذا استمعنا ان فلانا اشترى شيئا من الاشياء التي تعارض
الآن شراءه بغير صيغة فيصرف ذهنا دون الاشياء التي تعارض وقوعها بالصيغة فاصل
على اننا نقول تتبع الاخبار الواردة في قضايا مباحث الاقياض وغيره لعل يظهر ان غالب
بيوعهم في ذلك الزمان بل المتداول بينهم البيع الذي كان الاقياض خارجا عن مترتب عليه بل
لعل لا يظهر من خبر كون البيع بنقل المتبايع مع القرينة في هذا العمل المطلقا للدلالة على هذه
الصورة ايضا يحتاج النظر في احوال الاقياض وليست على وجهها في زماننا على
نقد التسليم لعل يكون نظير هذا في زمان الفقهاء وعصرهم بل الظان ان اولئك الناس
الذين يقولون زماننا الآن من غير ذكره فان الفقهاء كانوا يرون ولا يمنعون بل بانفسهم
كانوا يرون ويكفون والناس مقلدون لهم والتابعون لانهم في خصوص هذا المبحث
ومستلزم بانهم كانوا يعرضون عنهم ويتبعون ظاهر عبارة المصنفين او غير ذلك فتتم
جدلا ما حكمنا به او جوابا العقود في غير ظاهر كون ذلك من الافراد المتبادرة للعقد بل الظاهر
ذلك عند الاطلاق والسري عن القرينة لا ينصرف الى هذا المثل هذه فتتم وايضا لا يحل
ان المعاملة التي هي مودعة التراجع لا يرضى بها الشارع ودفع التراجع الشهود ولا يمكن الاشهاد
لان بناء القرينة على الحدس وتظهر من الاية والاخبار ان كل بيع يصير محل الاشهاد ومعلقه
انما تكون في الحيات على المنك او البقية مطر على ما هو غير المشهور قوله الاطلاق واضح عرفا اذا
كان الاطلاق واضحا والعرف مرجع اللفاظ عند الفقهاء قطعا على ما هو جواز في كتبهم
الاصولية والاستدلالية والفقهية وما هو متاهل من طرفيهم فيها والاصل عندهم
في البيع والعقود والازم وهم متفقون في ذلك قطعا وسيصرح بذلك كيف اتفقوا على
الاتفاق حتى انه لا يكون بينهم خلافه غاية ما يكون انه نقل بعض اذهانهم في عبارة المصنفين
ذلك العبارة ليست عندنا بل مذكرة واحدة فلا حظ ونرى انها ظاهرة ام لا ولا غير تقديره
كيف اتفق الباقون هذا الاتفاق مع غاية كثرة تهم وغاية تتبعهم وتظلمهم ومما تهم
على التهم وسد قلوبهم وقويهم القدسية لا خفا فيها ونماية بل جهدهم واخذ احكامهم
وغاية احتياطهم في مقام الافتاء وتوصيتهم لذلك مع كون الحكم محال فالاصل والادلة

التي

التي كثرها ونماية وضوح تلك الادلة وتفرجها الى النظر والفهم بل ودينهم الاستدلال
في المقامات ومع كثرة تلك الادلة وعدم امين الشارع بما يحلها بل وعدم وجدان ما يبرر الى
الحال كما ذكرت ومع اطلاقهم بالخلاف الذي بين العامة بل والخلاف الذي بين المصنفين ما ذكر
واطلاقهم على ما هو المتداول بين المسلمين من زمانهم الى زمانهم وحكمهم بالاحكام التي
منهم مثل حواشي البيع ثانيا وكذا على الاثر لا غير ذلك مما ذكرته مما لم يذكره واوبالجملة جميع الاحكام
والادلة التي ذكرت صادرة منهم ومما ينظرهم بل هي في غاية القرب الى النظر من لادخل ملاحظة في
فكيف منهم ومع ذلك كيف اتفقوا هذا النوع من الاتفاق على هذه الفقه مقفلة احكامهم التي هم حكموا
بها ومقتضى ادلتهم التي هم استوها ونقونها ومهدوها واجروا احكامها التي لا يخفى عليها
حتى وكذا البيع وغيره من كتب المعاضات بما مع وضوح تلك البرهنة لا ينبغي التراجع ولا يفي
لها بالاذكارت واشترت اذ كان الموضوع والكثرة وخفاها ما يحلها ان يذهب الاستغراب
استدلالهم بكون الاجرة عليهم وعلى الفقهاء سماعا في عهدهم بعهد الشارع وبعهدنا
غاية المعدل وخصوصا بعد ملاحظة ان كثير من احكامهم التي لم يظهر لنا مناشاة بعد بل الجهد
التمام والتعلق الزايد اطلعا عليه احكامهم سبق في وقوف في مقام من المقامات التي لم يظهر المنشأ
بالحكم بخطائهم بل الظاهر عدم اتفاقهم بمثل هذا الاتفاق على الخطا ونعم الطريقة في غير الشا
ة فانه ايضا ما حكم بخطائهم بل يقولون في ما افهم وليس من الفقهاء احد موجود حتى يستقيم
واستعمال الحال وهذا قالهنا الاحكام حسن اه فانه قاصر والقصور حتى فلا تكفي ما ذكرت
بل يدبر استدلالهم ويحرم يقول اهل العرف مثل الاستدلال على كون صيغة افعال حقيقة في
الطلب لا الاستحباب قوله لا انفصل في الكراهية ولفظ العام في الخاص لا غير ذلك لكثرة
استعمالهم وقولهم غاية الكثرة بل واما كان اكثر من الحقيقة ولا شك ان الاستدلال
وايقه لان في ان البيع الذي هو في مقابل الشراء معنى يصير عنه بلفظ المختص به وهو البيع او
المشترى باقتضائهم القرينة مثل التملك ومجرد القرينة بما التراجع في البيع الذي هو عقد يشمل
على الاجاب والقبول بالشيء الذي يقتضيه النقل من الطرفين جميعا انه هل يكفي حقيقة مجرد
القرينة المظهر للمعنى الاول في قبول بالشيء المذكور ام لا ولا على الاول هل القرينة معتبرة
شراها هي مثل الرمي والجفر والاسطرلاب وما لها فتم قوله اهل البيع يبادر غيره اه قلت

فلا ورد عنهم صلوات الله عليهم ان المحل والمهرم هو اللفظ ورد عنهم في مقام افادة العقد النوي
 فلا حظ ولينا ورد عنهم في اخبار معتبره وايضا ورد في مقام تعليم العقد في كذا وكذا فلا
 قال الكنا بصير كذا وكذا كثيرا **قوله** معلوم ان الامور جارية في الحاجة الى التام اذ العمل الموجب هو
 ذكر وسيد كذا ما دل على نقل الملك حسب هو في الحقيقة دليل للاكثرين لا حجة عليهم **قوله** ان
 حصول العلم بالرضا في كثير من المواضع يحل الحاكم ويكره للمالك ببيع ما له مثل وفاء دينه
 نفقه واجبا لنفقة ونقوم العبد ببيع معتقه فكذلك الرق ليس في غير ذلك فما لا يحصى
 غيره حاصل قطعها فاذا كان الرضا من العقد هو العلم بالرضا ليس الايمان ان يكون فعل الحاكم عبدا
 لغوا محض بل يعلم ايضا ويكثر اما يقطع بالرضا اشد الرضا بل ويكثر ذلك بل ويصرح بان
 بان يقول البائع ان ارضا بان يكون الشيء الفلاني ببيع مملوكا المسترعى والمسترعى يقول ان ارضا
 من غير ان يتحقق منهما عقلا مع ذلك لا سئل في عدم حصول النقل في هذا كان هذا مثلا
 واصية بان تكون زوجة زيد بل ويتم ذلك لو كانا عاشرة له وزيدا ايضا وكل ولا سئل في
 ان يجزى هذا النسيان زوجين يتيقن عليهما احكام الزوجية ولذا رجعت للزوج ان تكون
 الفلانية طالق او ينظر ذلك عند العدلين وكذا الحال في سائر المعاملات مثل الهبة والبيع
 وغيرها الا ان يكون مراد الرضا بملو العقد الظان مراده هو هذا لكن يرد عليه ايضا
 لما سبق من حكاية كراه الحاكم ان يرضى البائع في قصده بملو العقد الفلاني في اليو
 الفلاني من السنة الفلانية من السنين الماضية والقرن الحاضرة ما اظهرت اصلا الى الآن
 والمسترعى ايضا يقول كل يلزم ان يكون مبيع ذلك العقد ملكا للبائع متريبا عليها احكامها من
 تلك الساعة الى ساعة الاظفار والقول ما بعد ما يكون في تمام ذلك كاشفا عن ذلك
 التام ووجه ذلك لعل لا يخفى من غايرة واشكال فلعلة الالتهام ولو التزم ملتزمه بمقتضى
 مشكل الشبهة مضافا الى الغاية بالنسبة الى الاحكام الشرعية في المعاملات ويلزم ذلك
 الاتزام في جميع المعاملات حتى النكاح والاتحاد للمقتضى وعدم المانع بل ورياسي ذلك في
 الايقاعات ايضا فتم جدا وايضا يخفى تحت القرآن المفسد لزيادة المحرمات انما هو الشرط
 وبرد في بعض وان كان من يتهم انما **قوله** ان رجلا من بني كنانة كان يربي النمل
 جرد التراضي غير ان يكون فادها الزوم مطلقا ايضا كذا لكن الظاهر وجه في هذا المقام غير

في علم كونه البيع في حصول العلم

في عدم ظهوره في كونه التجارة
عبارة عن مجرد التراضي

اثبات

اثبات الاباحة ومجرد الملكية لا الزوم ايضا بعد هذا يصدق على بيان حيث يقول وجهه ان هذا
 العقد لا **قوله** ظاهر كلامهم الزوم فتم اه لا خفاء في ان الاباحة كانت حاصله بل والملكية
 ايضا عند اكثرهم يقتضي الادلة فلا وجه لضمان التالف والجواز الرجوع لانه عوض عن التالف
 فلان يقول ان يتيقن على الذي كان عوضا له ان يبيع ما له من عوض وهذا هو مرادهم من التوفيق
 فتم **قوله** والاجماع وترك البيان اه اما الاجماع فلا يراه عجيب واما الكتاب في السنة فقد مر
 الكلام مضافا الى انه لا يعمى فيهما بل الموجود هو المطلق في غير مثل او فوا بالعقود وما فيه
 فقد مر ما عرفت والمطلق لا يرجع الى العمى الا فيما كان ارادة البعض دون بعض آخر فحيثما
 من غير مرجح وحصل اليقين بان المقرين بالصيغة المعبرة مراد قطعان دون شائبة
 رتبة فالحكم بالعموم من ان يوافق قبل العلم بالنظر في مقام التيقن من اليقين وعدم مانع
 اصلا وجسدية وجواز عمل نظر لعدم دليل يقين في الظن ليس حجة حتى يتيقن الى اليقين وهو
 مسلم عند الفقهاء فتم **قوله** هذا العقد فاد الملك اه لو ثبت كونه عقدا حقيقيا كان كل كان
 الشأن في شئ **قوله** الاصل عدمه الخ هو معارض باصل عدم الزوم بل يمكن ان يقي العقد
 الثابت للملكية التي لا تفسد عدم الزوم فيصير اصل عدم الزوم من غير معارض لكن يبقى
 الاشكال ان جميع موارد الاستصحاب يمكن النقض بهذا النفي ودفع الاشكال بحجة لا يفي بحجة
 الاستصحاب ربما لا يخفى عن اشكاله وبحق للمقام في علم الاصول لكن غير تقديري عدم الحجية
 كما هو من هذا الاكثر فلعل الاعتراض واراد بلا اشكال لان الحكم بالاستصحاب في خصوصه وضع
 انما يستدل به اجماع او غيره من الادلة الشرعية فتم جدا **قوله** بعقد بغير دليل اه فيرانه قد
 ذكرت الدليل على ان اذ كانت له افراد متبادرة سابقة وافراد ليست كذلك ففي مقام الحكم عليه
 بالعموم فتم من خصه بالتبادر فتم من فضل بان العموم كان من طرفي الوضع فالتبادر
 والافراد لا يوجب القاعدة لا خصوص مادة في ما يعم او يخصص للمورد خاصة والاكثر
 في المقام بنوع النظم اما قولهم بقولهم به مطلقا او مفسدا او لظهور وجهه البعض من
 النادرة من قبل القصور وغيره من الدليل والاشتمالهم العامة كما في قولهم اكرم العالم
 واعلم ان مقتضى التسديد والامان الوفا بالعقد لا شرط استنبطها من مظاهره
 احد يعلم فكيف يصير بغير دليل والارادة من البيع والعقد لا ينفع بل النافع ثبت

قوله المشتبه

فمن قبله النقص

كونه من الافراد الحقيقة المتبادرة لهما في زمن الشارع وظن والملكية الزوم فيه واخيه مضافا
 ما رتبه **قوله** وهذا الشأن لعدم حصول الملكية فيه تاما لظن وجهه **قوله** وليس هذا مثل
 الصلوة اه لا يخفى ان طلاق الاخرس بالاشارة ولا شئ في اعتبار الصيغة وعدم كفاية مجرد الرضا
 بل السعة متفقون عليه عدم كفاية لفظ السراج والفرافقان غير ان الطلاق لهما في القرآن الكريم ومع
 ذلك لم يجز عليه التوكيد مع ان التوكيد انما عقد في الكلام في العجزة الا ان القضاة عقد حقيقة
 بل لا شك في ذلك فيسملها العمومات ولا يخص بعض العمل المتخذه الاعصار والمصارو عدم
 نصب الشارع من يعلم العربية ولا الامر به والانتقل اليها العموم المبلو ووقود الدواعي والبناء
 على جميع العجزة كانت معاطاة ولم يكن في العجز عصر فلا مصر عقد الا اذا الاما كان بالعربية واني
 صورة العجز عن تعلم العربية خلافا لانصاف وورد لكل قوم نكاح وهذا انما يطلق في كل حكم
 انهم **قوله** لا دليل عليها واضحا اه دليلهم اصل عدم رتب الاثر الشرعي ما لم يثبت العقد
 الثابت من الاجماع والادلة ما هو بلفظ الماضي وهو حقيقة في الاشياء للعقد في مقام العقد
 واما غير فجاز لم يثبت محض ودخوله في العقد غير مما دل على الصيغة في بعض العمومات
 لو كان ظهور في التمثيل الا انه ملاحظ في الاجماع القول المذكور في كلام الشارع وان ورد في الا
 والاختار كون البيع محل الشهادة ومحل الشهادة حيث يقيني عندهم كما سيجي وان لم يرض الشارع
 بما هو محل النزاع فان البائع لو انكر البيع لم يكن اثباته وكذا المشتري مضافا الى الفرق السابق
 عند العرب في العهود وهو لفظ الماضي في ما يكون الاطلاق والعمومين على المتعار
 المعهود مضافا اليها منذ كونه ان لو باقى عمودا او فوا بالعقود على ما هو مقتضى اللغة
 والابق برجوع الى المعهود يلزم ان يكون الشارع جوا في عقد معاملة يتحقق من اى كافوا
 مسلم مكلف في اى موضع بما يخرى اى اعتبار اى اختراع ولا يكون المعاملات بحسب الشرع
 مختصة في الطرق المخرجة المعهودة عند الفقهاء والكتب الفقهية ولا يكون توفيقه موقوفة
 على الثبوت من الشرع تابع الاعتبار اى معتبر واختراع اى مخترع الا في المواضع القليلة التي
 ثبت المنع من الشرع مثل الربوا والصرف قبل القبض وغيرها وما دليل غير المشهور في
 العمومات والاطلاقات فان المدارة المقامات على الاستناد اليها والاحتجاج بها
 الاجماع المنقول لاحاد ولا تواتر والامن القران او كانوا غافلين عن الاجماع والاطلاق

محجة

فان من ادعى البلوغ والعقل والاختيار
في البيع

في بيع غير البائع

محجة الاجماع المنقول بغير الواحد ان ظن عليهم **قوله** كون الاخبار قبل البلوغ اه كون الاستدواء
 بعنوان متابعه وهو بنفسه متدواء ومع ذلك يكون صحيحا لظن وظهور ذلك من الآية فيه ما فيه
 بل لا يتم الظهور بالقياس لكل واحد واحد من القيد وسما وان يكون بحيث يثبت بها احكامها
 للاصل بل والاصل اذا الاصل مثل عدم الصحة والاصل عدم ثبوت الا انما حكم شرعي في حق
 دليل شرعي والاصل بقاء ما كان على ما كان والعومات الدالة على عدم جواز الحكم شرعا ما لم
 برهان شرعي غايته الكثرة بل التهديدات لها نلت في ذلك سلمنا لكن يمكن ان يكون الحكم بالحق
 بعد ثبوت الياسم من ان معاملة غير السيد فاسدة **قوله** لا يبعد جواز بيعه اه لا يخفى
 انه مع كونه خلافا ما ورد في النص الذي هو محجة بلا شبهة كما استعرف بخلاف فصوص كثيرة في
 لا نقول له ومع ذلك فارق موجودا استعرف ان صحة البيع والشراء يجمع نكاحات كثيرة لا تخص
 واجبات ومحرمات مثل وجوب الاقباض والقبض واعطاء الارش في مواضع ورد الثمن
 في مواضع ومحل مقدمات القبض والقبض واسقاط الخيارات وغيرها ذلك مما لا يخفى على
 المطلع بخلاف الوصية فانما تامة بعد موت الموصي والعقوبات من الاقباضات ومع ذلك من
 العبادات لعدم تحقق تغير بنية القرية وتحقيقه في محل ان الصبي مكلف بالسياسة وهي صحة شرعية
 اذا صدرت من عمر ومع ذلك ترى في هذه اكثر المواد وما ذكره حال الصدقة المرفقة مع اخا
 من العقود الجارية ومع ذلك القبض شرط في صحته باع الاقوى او مثل صحته وبالجملة الغار
 كبر مضاف الى ان عدم جواز بيعه وشراؤه منصوص بالنص الذي التامل في محجة كما استعرف
 وللمعارض لم يخلف ما ذكره ان ثبت من نص يكون محجة ولا شبهة في كونه محل تامل وشبهة
 بحيث في مواضع **قوله** عن الايات الاخبار الاستدلال بالبرهان الايات بشكل بل لا وجه له
 لان او فوا بالعقود امر واجب وبناء الصحة على كون الوفاء واجبا والصبر ليس غاطبا لظن
 الواجب اجماعا ونفسا وكذا الكلام في قوله الا ان تكون تجارة لانه استثناء من قوله لا تاكلوا
 اموالكم اه واما محل اسم البيع فهو انما كل بنية السياق وهو قوله وهم الربوا فان
 الظن الجلية انها متوجهة الى من هو اهل القرية عليه وقال لمع انه لا دليل على الزوم
 والصحة في الزوم فمع انه مطلق والمطلق ينصرف الى الافراد العالين **قوله** ادع على الا
 بمثل في الاخبار ايضا فلا حظ او تامل فيها **قوله** هو الجواز مع التمسك التام اه لا يخفى على

بالتصديق
في بيع الثمن
في بيع الثمن
في بيع الثمن

لهذا احد انهم يحرمون على الصبي بل يقولون ان ما فعله لا يبرئ شرعا وقد عرفت ان الاصول تقتضي عدم
اصلا لان الشكالات في الاملاء والقرضات وغيرها من الثمرات الاحكام احكام شرعية
كثبتت من غير دليل شرعي فاصل الاباحة فليكون يقتضي عدم تلك الاحكام لاسبقها بالنسبة
الى البالغ فضلا عن الصبي والعموم التي ادعاها من مطلقا والمطلق يرجع الى العموم
كان حمله غير فرد دون فرد ترجيح من غير مرجح وقضية اداة البعض مرجح كاذن باسابقا
مع ان المطلق ينصرف الى الافراد السابغة وهذا ايضا مرجح آخر ومعلوم ان الفرد السابغ
معاملة البالغ سيما اذ في بلاد الحجازية ان كل واحد واحد من العمومات والمطلقات
قوانين ظاهرة في الظهور في البالغ مثل او فوا بالعقود والمؤمنون عند شروطهم وكذا
تلك الاموال التي لا تكون تجارة عن تراض منكم واحل البيع وحرم الربوا الا غير ذلك فلا حظ
وليتامل مع ان الصبي لا يظهر من اية اهل احد بل الخلية ومن جملتها يظهر الصحة والخلية يستعمل
في موضع يتحقق فيه الحرمة فتم بلا صحة البيع وما تكون منصفة للتكليف بان يعطى المبيع البيع
ويعطى المشتري الثمن وانما لانها ان علمها شرعا ويجوز عليه كاسبج والمحققون
يقولون بان الاحكام الوضعية ترجع الى السكينة كما ان السكينة ترجع الى الوضعية
بنوع من الاعتبار بل انك بعضهم وجود الحكم الوضعي وادعى الاختصاص في السكينة وادعى
التكليف الى غير العاقد من وادعى الحكم او المؤمنين حسب توقف على البتة مع كون
الصل برائة فتمت عن هذا التكليف الزائد من هذا يظهر ضعف اخر في شمول الايات
والاخبار الدالة على صحة البيع لبيع الصبي كما لا يخفى على المتامل مما انما انما السابغ في
ان الصبي من احكام الوضع لا يرجع فيها الى الواجبات المحرمة اصلا او ترجع الى الاول
فلا فرق بين ما اذا صدر للعامل من المميز الرشد او غيره لانه الحكم الوضع بينهما فتم
قوله مع ضعفه بعد الغزاه لا يخفى ان الضعف من غير الاصح او لم يقل الاجماع وكذا
بالاصول والخبار هي ما صححت كما ستعرف في محله ونعرف ايضا ان المعارض من الاخبار
محمول على القبة وغير ذلك فلا حظ **قوله** ولو اجازوا الا المكروه لا يخفى ان المكروه الذي
يجمع جميع شرائط الصيغة سوى الرضا ومن شرائط العقد قطعاً لم يثبتوا القصد فيها
والسابع ايضا معترف بعدم استثنائه فلم يكن القصد لم ينفع الاعضاء عندهم قطعاً

وصحرو

وصحرو مضافا الى اعتراف السابغ بعدم القصد مانع صحة الامضاء وان لم يكن مكرها فكيف
ان يكون مكرها فان لم يكن مكرها فلا بد من رفع المسئلة عندهم لا من رفع المسئلة وبالحيلة ما ذكرناه في غاية
الوضوح من كلامهم مضافا الى انهم بعضهم بذلك تنبيههم كمالا يفعل غافل غير متامل في
هذا انه عقد العقد القبول ليدل على ان المحضر هو المباشرة للعقد وعدم الرضا حين العقد
مثل عدم الرضا بعد جعله تجارة عن تراض الا ان يفرضه ولان عقد المكروه عقد مرفأ
فاذا وقع الرضا صح شرعا لان الرضا شرط شرعا ولهذا يقول الفقهاء بان عقد الهان لا
الاجابة لعدم كونه عقدا عرفيا ولا يقولون انه وقع العقد او وقعته جدا **قوله** الا ان تكون
تجارة عن تراض اذا حصل الرضا حصل التراضي وهو كما في عنده من غير ما مر منه مع امره
مباغتة في ذلك هب انما وقع عقدا وما عند المكروه فلا بد من عقد او قهر كرها ورضا ليدل على
فاذا حصل حصلت الاستماع جميع الشرائط لم يثبت شرط المقارنة بل التاب خلافا لبعض
الاصول فيتم الرضا عن مثل او فوا بالعقود وغيره فالمقتضى هو وجود المانع مفقود وبالحيلة
عقد المكروه عقد كرها بيع كرها عندهم وعند اهل العرف الا انه فاسد شرعا بغيره عليه
تحقق ان من يضمنه الا ان الرضا ان حصل والا فطلعا والمراد من الامر لا انقال وغيره من الا
الشرعية فالشرائط لا يجزى كما ذكرنا وان ضايفت عن ذلك نقول بل يحق الرضا بتحقيق العقد
لعدم ثبوت كون المقارنة جزءا بل ثبوت عدمه كما قلنا فتم من ان الظن عند المكروه ايضا ان شرط
الصحة من قبل الناظر بطلان اه وقوله للاعتبار فيه انه لا اعتبار من حيث عدم الرضا
واما الصبي والمجنون فطلقا من حيث اطلاق كلامه فلا حظ وليتأمل ولا تنكح محرم النكح
قوله وما نجد عليه دليل اذ الدلالة التي ذكرها في عدم اشتراط الصيغة كلها دليل المقام
زيادة ما في المقام ويهدى ايضا حكايته ببيع العقل دار النكح وقد مر بعد فتح مكره قبل ان
ان يكون الدليل على ذلك ما رواه الشيخ رحمه في باب العيوب الموجبة للرد من تجارة بين الثمن
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال فقي امير المؤمنين ع في وليدة باهرا ابن سيدها و
غايب فاستولدها الذي اشتراها فولدت منه فلما مات ما جاء سيدها الاول فاحص فبيدها
الاخر فقال وليد باهرا ابنى فبخر اخذ فقال الحكم ان ياخذ وليدته وابنها فاستأ
الذي اشتراها فقال اخذ ابنه الذي باعك الوليدة حتى ينقضي البيع فلما اخذته قال له

بالحيلة

بالحيلة

في بيع الفضول

ابو اسحق فقال لا ادعوا لاسل اليك حيث ترسل اني فلما راي ذلك السيد الجليل اجاب
 بعب ابنه وراه الكنية ايضا في الحسن في باب شرا الرقيق من كتاب التجارة والصدوق رحمة في الصحيح
 باب البيوع من الفقيه ولكن فيه اشكال من حيث ان من قال بوجه الفسخ يقول بوجهه بالاجابة اذا
 لم يرد بها المالك ولم يفسخه الظن من الحديث غير ذلك فيجوز ان يكون المراد بوجهه بعد وقال الشافعي
 المحقق العلامة المحقق قدس الله بسم وجهه المظان ان كان عالما بان قد اذن الاذن بذلك فاجرى
 بهذه الخلية حكم الله بتم موافق العلم كما يظهر من كثير من خصايه صلوات الله عليه اشبه كلامه
 اذ في الجواز مقامه انتهى اقول لا حاجة للماذن لان ابن الوليد هو بطلان غاية في الباب
 انه على الابن يمتد يوم ولد ومع ذلك لم الوجع في هذه القيمة الا بالمال الذي هو مال الميراث
 ارسل الابن خاصه حيث قال لا ارسل حيث ارسل النبي ومعلوم ان المال لا يمكن اخذه من
 من جهة القيمة التي على الابن يعطى ما يظهر ان الحكم الذي حكم به من المال كان تقيده وجعل
 الخلية لا بطلان لهذا الحكم الفاسد على الابن خائن باعتزله الاب عليه ان يرد من الجارية
 وعليها ايضا من انما او لم تكن الجارية كانت موجودة عنده او كانت قاذرة او اعطى
 ثمن الابن فيحل حبس مع ان ابن الخائن لم يلحق حبس حيث يخرج من العدة وان سلم هذا مع ان
 المالك لم يفسخ لفسخ العدة كما لم يفسخ لافساده من عدم الرضا بالاقباض واسترد
 الجارية ونهى ما لم يمنع ذلك كونه متهربا بين الضيق والامضاء فتم **قوله** من اهل المحل وليس
 منه بمفقوداه المراد من الالهي البالي العاقل وهذا هو المراد في كل موضع يقولون ان عسا
 معتبره ولفظه معتبر وهو اهل الاجراء الصيغة ومثال ذلك فلا يرد ما اوردته الشبهة **قوله** ان
 يحكم بن حزام وفي الغوالي ان من النيزم ان قال لا بيع الا فيما يملكه يمكن ان يكون مملوكا منسيا
 في المفعول فلا يظن منه منع وهذا الاحتمال لو لم يكن اقرب لم يكن ابعد كما لا يخفى في المتأمل وروى
 حكم ابن حزام لا دلالة لها كما استمر فضلا عن ان يكون اقوى واما كونها اقوى سند فلا يفتى
 من الملاحظة فلو لم يكن اه في ان الاصل العدم حيث ثبت خلافه وهو سلم يتبعه عند الشك في
 الاستدلال برواية عروة مشكل لان تصرفه من غير اذنه وهو حرام اجماعا ولعل هنا ليد
 كانت قربة حالته وشاهاة في سجنه في محبة الوكالة لوفعه ما هو الا والامن حرمها
 للموكل يكون تصرفه ما ضا وما خفي فيه من فقه في كتاب الوكالة كما مر سدا لما ذكرنا

فلا حظ

فلا حظ **قوله** الاصل واستراط التجارة من تراخي لا يفيق ان لم يجد اصلا لما ذكره من الاصل بعد تحقيق
 العومات في تجارة من تراخي اذ لا تسكنه التراخي بعد حصول الاجارة وكذا اهل اسر البيع وان ربا
 ما لا يرد غايته للامتنع فاسد مطلقا ومع عدم الاجارة فالدخل في العموم تحقيق المحقق
 مفقود وما لم يرد عدم جواز التصرف غير شامل للمقام اذا المالك لو كان عند صاحبه وانما تكلمت
 كلاما من الخارج فاي تصرف تصرف فيما اذا كان مرادى الوقوف في اجارة المالك لم يمكن تحقيق
 ما ذكره بالنسبة في الغاصب مع تأمل في ذلك ايضا بان يكون مجرد تلفظه بالصيغة تصرفا غير نعم
 الاقاضي تصرف وهو قطعها مع ان النهي يكون في الاعمال الفساد والمقابل للصحة التي في المقام بان
 ان وضع صاحب المالك لا يفيق في نظر ظاهره فتم وبالمجمل ما ذكره في هذا الايلام ما سبق منه
 في شرح قوله الاول العقدان وغير ذلك من المتون بعد بل للعلم لا يخفى عن غرضه لانه بالغوا في
 مجرد الرضا كاف ولا تسكنه ان الاجارة رضى وانما رضى بل لا يخفى على المتأمل انه لو لم يكن عقد
 من مجرد التقاض وليس المراد باقوا بالعقد الذي يكون مباحا شرعا خصوصا للمالك بل
 مطلق ولان يكون المأجور بالعقد النياتية المنوب عنه واي فرق بين رضى السابق واللاحق
 في ذلك الامر بالوفاء لا يقتضي ان يدين التزامهم اعم من ان يكون بعنوان المباشرة او بالترام الا
 حيث لا يفسخون عقده وحكاية الاظهر به وبما اورد الفرق للمعاذ في قد مضى الكلام فيه مع انه
 ورد في النكاح الذي منبأه على الاحتياط التام فتم **قوله** والظان النهي باجع الى عدم صلاحه
 لبيع اه هذا محل نظر فيما بعد ملاحظة ان بيع الانسان ما ليس عنده محقق قطعاً كالسلف في البيع
 بالثقة وبالجملة لم يرد الاثرة لصيغة بالنسبة الى ما لا يغير بناء على ان ان اجازته في الاول
 ان لم يتحقق ذلك اقباض المالك في قول لا لا يبيع الشيء الذي ليس عند المالك لبيع كما هو الظاهر
 ان المراد من هذا هو ما ذكره في ما يفيق في الكافة بسند صحيح فالقول في الحكم الرجل يحسن طلب
 مني المتاع قال له في البيع ثم اشترى ما يبيع منه فقال لا ليس ان شاء اخذ وان شاء ترك قلت بل
 قال لا بأس به فقلت بل قال لا بأس به من قبل انهم يسمونه سلما ان كان يقول لا بأس به يبيع كذا
 تجده في الوقت الذي يغير فيه وهذه الصيغة وردت في الفقيه وبه هكذا سالت الحكم الرجل
 ثمرى الطعام من الرجل ليس عنده فبشره بها قال لا ليس به بأس قلت انهم يفسدونه عندنا
 قال لا بأس به يقولون في السلم قلت لا يردون به بأسا يقولون هذا الاجل فقال اذا لم يكن اجلا كان

لفظ
 في دليل ما مضى

المحقق

اجود الحديث فقد اجابا بكثرة في جوابه مع ما ليس غرضه والجميع ظاهرة في ان المراحل في الفقه بل البيع
 ويعنون ان الكمال لا اعم وان النقص غير هو مع ما لا يوجد في الحلولة والحوال والموجب في جمع الى
 وجوب القدرة على التسليم الذي اعتبره الفقهاء وسيد ذلك المصحة وبطلان عن العبادات بزيادة
 اسما ولما ذكرنا ولا اصل لها فلنلاحظ **قول** وهو مما اختلف فيه نظر اذ مضى العقد انشاء
 نقل البيع الى المشتري حين العقد عوضا عن نقل الثمن الى البايع ذلك المتيقن اننا المقتضى حين تمام
 العقد اذ لا يجاب القبول انما بيان والاشارة حقيقة في الحال والقول هو الرضا ما يتحقق الا بهذا
 العقل لو كان منشا للتمتع فلا بد من تحقق الثمن الذي هو مضمون رضاء الثمن الذي هو واجب بالنسبة
 اليه وليس هو مضمون رضاء له ولا بد من تحقق الثمن عليه عقد ما يتحقق العقد له وهو خلاف ما في
 وكذا الرضا انما يرضى به وليس الا ما هو مضمون العقد بعد دلالة بل لوصف بان لا رضاء الا بالان
 من حين الرضا بل هذا الاجابة العقد ماضية بل يحتاج الى عقد آخر كما لو وقع الفسخ حال التوقيف
 لا يعنون الحلولة بل يعنون التاجيل الى اجل معينة وكذا القول لا امرضى بالثمن بل ياتى به منه او
 يكون الثمن امرضى الى غير ذلك فظهر ان الاجابة لو كانت متممة والعقد صحيح فلا بد من القول
 بالكفاية لا الاقل بدين القول بالابطال وعدم التمسك كما هو مذهب القائلين بالابطال
 ليس للافتدبار **قول** رضاء صاحب المال العجز بيباه لو تم ذكره لزم ان يكون العقد فاسدا الى
 حين الرضا وبعد بصير صحيح وهذا خلاف ما اتفق عليه الكل اذ القائل بالصحته يصح بان يصح
 وموقوف على الاجارة والقائل بالفساد يصح بان فاسد مطلقا ومعلوم ان مراد من الصحه هو
 مرتب اثر شرعي في الحلولة والفساد هو ما لا يرتب عليه اثر من الاثر اربو جبر من الوجوب بان يكون **قوله**
 مثل عدله ونظر الشرع من دعوى تفاوتة اصلا وما اجر واجعليه **قوله** الفاسد الفاسد من بعض **قوله**
 الشرعية مثل كون الضمان على القاضى معلوم انه ليس اثنى العقد بل اثر القبض كما ستعرف
 بالحلولة هذا امر واضح عن غير له اذ في اطلاع بكلام الفقهاء او معلوم انه فرق بين العقد الفاسد
 والفسخ في احب الرضا اذ الفاسد لا اثر فيه اصلا والفسخ يكون محييا لموتب عليه الرضا
 بتمامه وقت ترتب وهذا المعنى اثر من الاثر بالشرعية المفقودة في الفاسد ما ومنه **قوله**
 المطمع ان مرادهم من الصحه هذا الذي ذكرنا فان ارادوا ان الرضا شرط الصحه فهذا المعنى **قوله**
 قطعوا وان اراد فعله الثاني فتم لكم بل نقل احب الفعلية مدعى الرضا اذ لا شك في **قوله**

عليه وَاٰلِهٖ وَسَلَام

عليه وان ارد ان تقدم الامر على الشرط الشرعي بحال العلوم ان المقدمة لا بد من ان تكون بينة
او مبنية او مسلمة وليست بكلام الحكم الشرعي على حسب ما قرره الشرع فان قور الشرط مقدم فكل وان
قرر من موخر فكل وقول من العلة الواقعة كما هو مسلم عند الكو وعلى الشرع عرفات بلا تاويل
قوله وان زنه بوجه من الوجوه اه اذا علم الاذن فلا وجه للتاويل والاشكال او اما اذا علم مجرد ان
في الكثرة به اشكال فاعلم وجهه مما ذكرنا سابقا بقاء تحت الاحتياج الى الصيغة وكذا الحال في
كل تصرف في مال الغير بالقياس الى معنى عند ومعاملة واما في نفسه فيمكن ان لا يكون مانع فيه لانه
تصرف في مال العلم بطبيعته نفسه لكن لو انك صاحب المال الواجب تحقيق الاشكال واما اذا لم يكن الا
بقولنا ان بغيرك مال وكان موجودا فلا تأمل في وجوب الرد عليه واما اذا كان تالفافية الغم
اشكال من جهة عموه على اليدما اخذت غير تودي امثاله وان لم يتحقق منه عمد ولا عيب
والشرط في ان اذا تالف يكون محال بغير استحقاق عوض ومن ان تالف يسبب عليه بوضافة الا
كل في **قوله** هو تعظيم كتاب الله لعلمه انه جعل المحقق مملوك الكافر استحقاقا برب اجله
مملوك للمسلم استحقاقا بغيره والذائع عن بيعه وشرايه مطلقا وانما يباع الورق والمدا والجلد
لما يجوز ان يباع مملوك ويشترى مملوكا لانه استحقاق وان الظاهر حاصل بان الكافر يتخلف بالقران
وبسبب من يدر بما عليه القاذرات او ببوله ويغفر عليه العباد اذ ابدى غيره ذلك من انواع
الاستحقاقات بل ولا يشهد ما ورد في تعظيم القران يمنع عن بيعه وشرايه **قوله** يتحقق عليه
في الحال **قوله** ان ان يملكه هو ان انقار من دون تاخره على اصل بل تاخره تلغى المعلو عن العلة
وان كانا في الزمان متساويين ومقتدين فلا يتحقق في ما ان يكون له عليه سبيل مع انه اصل له
الاسلام يعلمو **قوله** فلا يصير اسلامه منشا لبقائه على الوقوع علم ذو الرعدة وعدم
صير دونه **قوله** ويقطع لا يتحقق ان الباع جعله في مهدة اعطا المجموع وهو عبارة عن
الاجزاء فالواجب عليه الوفاء بالمجموع فان لم يتمكن الوفاء به وامكن الوفاء ببعضه يجب عليه ان
كان واجبا عليه ضمن الجميع ويمكنه الاعتذار بان في عالم يمكن الوفاء بالمجموع لا اوفى بما كان
واجبا عليه ضمن المجموع بل الواجب عليه الوفاء بما امكرك بحكم الاستصحاب **قوله** على عا
مالا يدبره لانه لا يتركه ولقولهم الميسر لا يسقط بالمعصية ولقول النبي **قوله** اذا امرتكم
بشيء فاقوموا استطعتم وان امشال الامر واجبه وهو امر في اهل العرف **قوله** بالانسان

في اشراف الاسلام في مصر المجلد
المصنف

فبيع ما لا تقدر مع غيره

بديهي، يمكن ولأن العقد على الكمية لا يتعدى معدة عرفاً وعقلاً فلو عدل وورثه الاجابة في
 وغيره ما ذكرناه فلا حظ ولأن البيع قبل فسخ البعض كان صحيحاً بالنسبة الى كل بعض وبعض بعد فسخ
 الضاد بالنسبة الى البعض لا يلزم فساد الباقي بل يكون صحيحاً بحكم الاستصحاب والمراد من الصحة ثبوت
 الاثارة الشرعية ان كان على سبيل اللزوم فعمل اللزوم وان كان على سبيل الجواز فعمل الجواز فتدبر
 لا يخفى ان المشتري لو جعل الثمن مال الغير يصير العقد فسخاً بالنسبة اليه وكذا ان ضم مال الغير
 مع ماله فان اجاز للمالك صحح ولا بطلان في الاول وفي مال الغير في الثاني والبايع خیار الفسخ لبعض
 ما ذكرناه بالنسبة الى المشتري وما ذكرناه من حاله لو كان المبيع والتمتع جميعاً ماله الغير كان او
 بانه مع امضاء المالك يعم الكل ومع فسخه يبطل الكل في الاول وفي خصوص حال الغرض الثاني
 يكون للبايع والمشتري جميعاً خياراً ببعض الصفقة وما ذكرناه من حاله لو خرج المبيع او الثمن
 كلا او بعضهما او جزءا او غيرهما لا يصح تنكركه وما ذكرناه اذا وقع العقد صحيحاً بالقياس
 الى خصوص بعض الثمن وبعض البيع في اطلاق القياس الاخر منهما من جهة استحالة الصحة بالنسبة
 الى المجموع منهما وقلنا بانه يرجع الصحة الى النصف منهما مثل الوبايع وكذا للبايع المبيع
 مشتري به دفعة فقبل ان يطرأ استحالة الصحة المجموع والتمتع بلا منزع وقبل بيع كل واحد
 منهما على سبيل التصفية اذ كان من الاستصحاب واحد منهما لا يدرى كلاً لانه لا يدرى كلاً
 لا يسطر المعصور واذا امر بكم بغيره فاقامته واستطعمه وغير ذلك فيكون الخيار للبايع
 المشتري معاقبة **قوله** فيرجع الى عينه ان كانتا في يد شخص كان سواء كان البايع او
 المشتري وغيرهما لانه عين ماله وحقه وليس غيره فحقه نعم لو اعطى البايع ذلك المشتري او
 غيره واقتضى ماله مطالبة البايع باسترداده منهما واقتضاياه وهذا الانبأ ما قاله
 بعضنا ان يرجع على المشتري لانه من عينه يكون العين في يد المشتري وان على طار يرجع
 الى عين ماله التي هي عند المشتري سواء كان الرجوع بواسطة البايع او بغير واسطة ويمكن
 ان يكون مراد البعض انه يرجع الى عين ماله التي كان مقتضى العقد المنفوخ انه المشتري
 لو لم يفتح فانه بعد البيع بالحل لما كان صورة وجود العين في يد المشتري بها احكام تنال
 للمبيع الفصول كذا توجهوا الى ذكر خصوص هذه الصورة وان الفصول ايضا من فروغها
 ببعض الصور وما الرجوع الى القيمة فانها لم يكن عين ماله وانما هي حقه ليس بالضم

في ماله المقتضى

في ماله المقتضى

قال الرجوع

فالرجوع على البايع والمشتري على حد سواء لكن لو رجع على المشتري يرجع هو على البايع في
 لغيره صورة العلم في ذمها ما ذكرناه **قوله** ولا يبيع لان تبصره في الكلام في صورة الكفر
 وانما الكلام في استحقاق المشتري عوضه فان العرض عين مال البايع والناس مسلطون على اموالهم
 ولا يجوز مال المسلم الا لمن طهر نفسه والانتقال حكم شرعي يتوقف على الدليل ولو كان فهو الاكفالا
 عدمه والاصل عدم الاستحقاق الا ان في المشتري اذن له التصرف بشرط ان يصير ماله العيني
 ماله والمشتري عند عدم شرطه وغيره ان يعلم جرمه ان لا يمكن ان يصير ماله ومع ذلك اذن
 له التصرف جرمه الا ان في ان المخبر بانه اذن التصرف اذ لم يوجد منه عوضه وغيره ان عند
 التصرف ما كان ما خردا وبعد الاخذ ما تصرفه الا ان في كلام الفقهاء مطلق غير مفيد بما ذكر
 اوتيق القدر اليقين انه اذن اذ لم يتحقق الاخذة وقت من الاوقات فلم يتحقق شرط التحقيق
 المشتري وغيره ان ذلك خلافا لما ظهر من المشتري اذ لم يظهر منه سوى كونه ثمة المبيع بعينه ان ماله
 البايع باذ ان يكون المبيع ماله وهو يعلم جرمه ان لا يمكن ان يصير ماله وان باذ في ملكه صفا
 ومع انه ظهر منه جرمه الاذن في التصرف من غير توقف عما ذكرناه ان لا يلاخذة صاحبه في
 وقت مع انه يعلم ان صاحب وسلط على الاخذة في جميع الاوقات فحين ان العقد بعده بلا فصل
 سلمنا انك نهم ما ذكرناه في صورة التصرف لا التلفاذ البايع ما كان غاصبا للثمن قطعاً او
 برضى غيره كماله وكان في يده برضى غيره في حصة من الثمن في حصة المقبوض بالبيع الفاسد
 غيره ان مثل ذلك امانته والكبر وان التلف من المالك فيمكن حل كلام التذكرة وغيره من
 الفقهاء على هذا مع انك قد عرفت ان حله على الام من لابس بدنه وانما يعلم **قوله** ويخص
 وكيل البايع والمشتري ان يكونا وكيل متولي الطرحة العقد على ثلثة اقسام الاول ان يكونا
 لاجل الصيغة فقط فيكون البايع هو الموكل والمشتري هو الموكل الاخر ان يكون احدهما
 الطرفين هو الموكل وان يبيع من نفسه او يشتري من نفسه والمساومة والمرضاة مع وقوع
 من صاحب الماله بايعا كان ومشتري او هذا القسم لا اعتبار عليه اصلا الاكون العاقل
 ولا اشكال من جهة ايقظ لكونه عقدا لغزوة فابغوان الحقيقة لعدم صحة السلب كذا
 الكلام في كونه بيعا وتجاره عن قرض غير ذلك وما ورد في العموم الدال على الصحة
 والقسم الثاني ان يكونا وكيل في نفس البيع من طرف البايع ومن طرف المشتري نفس

وكونه شخص واحد قسريا
 لطرفي العقد

الشراء وكان العاقد هو وحده أو هو مع غيره أو غيره وحده أو مع غيره وهذا لا إشكال فيه من جهة
وأن كان واحدا لم يفرق ما لا إشكال من جهة أن اللازم على الوكيل المماكة من طرف البائع في
إيراد الثمن ومن طرف المشتري في قبضه وبذلك جهده في دفع البائع ونفع المشتري في الغالب لا
يحتاجان النصف القسم الثالث أن يكون وكلا في نفس البيع فيبيع من نفسه وفي نفس الشراء فيشتري
من نفسه سواء كان العاقد متعديا أو واحدا والواحد هو أو غيره وعدم الإشكال من جهة العاقد
كما عرفت أما من جهة كون المعاملة مع نفسه فغير إشكال بل على وجه مما كتبناه من مثله من
مالا لا يضره في قوم هو معهم أنه لا يضره ولا يأخذ من مال لا فلا حظ ويريد ههنا الموكل يريد الوكيل
المماكة في البيع والشراء فكيف يرضى أن يبيع من نفسه ويشتري منه ويأخذ ويريد الخلق في النصف
لا يتحقق الاثنان وحدهما إذا وقع المعاملة مع النفس وبما ذكره في حال الوكيل الذي في طرف الطرفين
وأن لا إشكال فيه أصلا لأن تصرفه منوط بالمصلحة لا أن صاحب المال والإرادة المماكة في
المصلحة يكون صحيحا والمصلحة يعرفها الديال المحررة وأن في وجهه فقام فلا بد من الاحتياط
إذا باع من نفسه واشترى بكلا يفتقر الاحتياط هو أن يبيع في نفسه زاد في نفسه مثلا ولذا ورد في
رواية ابن أبي رهم المهر في ما ورد فلا حظ وتأمل قيل قد علمنا في أصل الكتاب عدم صحة
الاشياء بعدم الانتفاع بها وقد عرفت الكلام في موضع عدم الانتفاع بها أو لا وضع عدم صحة
بيع ما لا منفعة فيه رأينا أو صحتها على عدم المكية وهو حوزان صح عدم المكية لما لم يكن الكلا
غيره فأنما نقف على دليل عليه في مثل هذه الاشياء بعد أخذها ووضع اليد عليها وعرفت ان
عدم ظر وقصد المنفعة المباحة في مثلها فلا تغفل فإن تحريم اكلا أو شربها لا يستلزم عدم
الانتفاع بها في غير الكحل والشرب وما يؤيد تحقق المكية بالأخذ قول أمير المؤمنين عليه السلام
ما رآته ولديها أخذت وإن ورد في مورد خاص بقوله الشيخ في كتاب المصداق انتهى لا
أن الأصل في كل شيء عدم صحته بيبس الحكم الشرعي فيكون الشيء ملكا شرعا يحتاج إلى دليل على
كونه ملكا وهو ما قولنا للعين ما تلوينني على أن العبرة بعوى اللفظ بل من زيادة تخصيص
فأسد لا يرضى بها المحقق ولا تأمل في ضاها مع أن مثل البوق القمل والخنافس والقمل
من الحشرات والمخاط والبصان ونظايرها يكون مملوكا حتى لا يمكن أن يتقوى به عاقل كيف لا
كل إنسان واضع اليد في الأمور المذكورة ومن فشا تلك في ملكه أو يده أو يابره يكون إذا

اموال كثيرة واموال متوافرة وإن من قتل القمل المفلح واليتيم يكون عاديا تلقا اموالها سيما إذا
كان كثيرا أو فيا يكون في غاية الظلم والفساد وإن من أخذ القملة والقملة والحفص ونظايرها
يكون ملعونا غاصبا يجب عليه الرد ولا يكون الواجب على الحاكم الشرع الجبر بالرد أو الاخذ منه قهرا
أو الرد وإن من أنكر يجب على المدعي البينة وعليه التحلف وإذا التفت يكون عليه الضمان كما هو قاعدة
الملك وأنه يتحقق الملك في غير ما عاوم فروضا وأنه إذا تحققت في يد سائر والتوب المستلزم أو
كل حكم لكل بالنسبة يجب عدمه وإن اليد تقدم والبينة بالملك السابق أو اليد السابق وإن بين
لم يرد يكون من الظالمين الذين حد الله في نفسه عهلا بهم وإذا وقع المباحة يجب على كل واحد ما
ما في يده ويتحقق الحيازات والفرد للجهة والفرد أنه لا يجوز الاخذ والبيع من اليتيم
والسفيه وإن مالكة لا يكون مفسدا لأنه ذوا مال كثيرة غير ذلك من الأمور التي ينبغي ذكرها
فتم مع الافعال الام في الرواية يفيد العموم محل تأمل سبق هي وود كذا افادة الافعال واللام
لاحتمال الاختصاص والانتفاع فتش **قوله** والمحترات والفضلات أه لا يخفى أن مثل هذه الحشرات
ليس بالاملاك فلو كان كذلك لكان لا يقر من تحت يد من خاض أو في ثوبه وجهه قل كثيرا لانه ذوا مال
كثير واملا لا كثيرة متعدي ولو لم يكن له مال يقولون ليس له مال فملكه وإن علموا أن قملة في غايه
الكثرة وكل من خاض في بيته وذبابه وبقه وبرغوثه وأمثال ذلك وصحة السلب علانية الحقيقة
والاشكال في صحة سلب المال والملك فضلا عن الاموال كثيرة والاملاك الوافرة ولا شك أن
البيع هو نقل مال أو ملك للملك الآخر فلو أعطى مقلتي لم يملكوا آخر واخذ عوضه وسخر أو
برغوثه لا يقر أمبا سائر وان للمشتري خيار الحيوان والمبائع خيار الثمن وأمثال
ذلك ولا شك في الخافض وغيرها وانكار ما ذكرناه مكابرة واضحه وإن كان لكل واحد
من القمل والذباب والبق نافع مذكورة في موضع ما سألنا لأن تلك المنافع ليست معتد
بها والملك والمال لا يتحققان الا إذا كان منفعة معتد بها فلذا ليست الامور المذكورة
ملكا وما لا باحياز والتصرف في القول في ملك الانسان وجهه وامامنا حجة الخطه
ايضا ليس بالاملاك وان كان حقا ولذا من كان عنده عشر حبات أو عشرة حبة لا يقول
عنده اموال كثيرة واملا لا ذوقه بل يقول ليس عنده اموال واملا لا يبر بما يقولون ليس
له مال ولا شك في صحة سلب المالية بالنسبة إلى الحبة الواحدة وهي إمارة الحجاز وعدم

فمن أرباب العندين في البيع من المالكين
والصلاحيات للانتفاع

فمن أرباب العندين في البيع من المالكين
والصلاحيات للانتفاع

فمن أرباب العندين في البيع من المالكين
والصلاحيات للانتفاع

في سبع الوقوف

في عام الولد

دقیقہ

ونقيده ببلان بعد موت الولد يجوز بيعه مطلقا وقوله يكون على مولاها إذا لو كان الميت هو
يكون الباع هو الأب فالمناسب أن يقول الدين الذي عليه وقوله وإن كان لها ولد أمة فتم فاعمل
ما في نسخة الكيفية والتج من زيادة قوله ولدها بعد قوله فأتت وهما من الناسخ أو واحد الولات
فيكون الرواية حجة وإن كان الضعيف صحيحا يعمل الأصحاب فتجد **قوله** لاطلاق النص العمل
مراده من النص صحيحه عربي يدين إلى أبي إبراهيم عمه أن أرسله لميرباع أمير المؤمنين عم أمهات
الاولاد فقال في كتابه لا رقباس قال أبا جراحا اشترى جارية فأولدها ثم لم يودعني ولم يك
من المال ما يودعني عنه أخذت ولداه منها وبيعت وادعني ما قلت فبيعت فيما سوى ذلك من
الدين قال لا لكن الظاهر من هذه الرواية أنها موت للمالك بقرينة قوله لم يبيع أه وقوله يبيع
وقوله فبيعت أه وقوله لم يبيع أمير المؤمنين على قول المراد بالتسليم في الجملة اعم من الكل والبعض
لتصحح بعضه فيبيع الآخى منضم مع انقضاء القعدة على تسليم كل المبيع ولعل مستدرك ان
العرض من البيع والشراء هو الانتفاء بالتمشي والمتمنى لا يتم الا بالاقعدة على التسليم فيكون
لظاهري العمى انه في زمان ولم اقف على نص يدل على هذه القاعدة مع قيام احتمال الانتفاء
بدون القعدة على التسليم واحتمال صحة البيع بدون القعدة على التسليم اصلا كما يصح بدونه
القعدة على تسليم بعض البيع فينبغي التوقف انتهى لولا ذلك وجب للتوقف بعد ما ورد في اجاب
كثيره من انه لا بد من الضمنية ومعللا بان زمان لم يحصل يكون ماسر ما فيها وهذا مبادي
بأنه لا بد من التسليم حتى لا يكون العرض خاليا عما هو باشره فكيف يتوقف وكيف يقول **قوله**
على نص مع انه وجب الكلام بان المراد التسليم في الجملة على ان اذكر ما في نسخة البيع الفضل **قوله**
على ما ذكره من الاخبار ايضا الامعاء المقولة بخبر الواحد مجتزأ عند الفقهاء العموم ماله
حجية الخبر الواحد السائل له من غير فساد وبدون تفاوت كالحق وايضا لا خلاف في ان الخبر
الوارد عن النبي اشهر من بيع الغر من المسلمة عند جميع المسلمين والفقهاء اتفقوا على
القوى بمصونة كثيرة من غير ان يلقوا الغر وبنوا عليه الامر وهو جوايان المراد من الغرلة
يكون مجبولا للحصول او مجبولا المقدار وهو الموافق للخبر والعرف مع ان المنع في الشراء **قوله**
المنع عن الاول بطريق اول وايقظ الغالب بجواب البيع والشراء مع عدم القعدة على **قوله**
سفاهة بل العمل كالكفاية وسيجيء ما يورد ما يشهد بقلنا **قوله** فلا يصح بيع الابن

خاتمة المطالعة على القلبي

فعلهم جميع الآب صفا

منقذاه فذكرنا في مسئلة بيع الفضل ما يدل على هذا بقوله فلا يخلو ما السفاهة في ما يرد عليها
 ما سئل عنه الكوفي في مسئلة بيع الصلابة ثم يقول ان اداد القدية على تسليم الكفا القريع فاسد لان
 اداد التسليم في الجواز لو يثبت منه فم لا يرضون بذلك في غير مثل الايق لان يرد من الصحة الا
 في الجواز في مثل الايق بالنسبة الى الجميع في غيرهم في النسبة فليكن يرد اشكالا وهو ان اداد
 العلم بالقدية فسادا ظاهرهما بعد الحكم بصحة بيع مثل الطائر الذي عتا والعودان اداد
 الظن منه فربما يحصل في كثير من الايق ظن قوي مثل ظن الطائر وربما يكون اقوى في بعض المواد
 فالحكم بعنوان الكلية في مثل الايق محل نظر لان يرد مراده المتعارف والمتعارف لا يحصل فيه
 ظن فتد ولا يخفى ان الذي يظهر مما ذكرنا في مسئلة الفضل ومن الجزير الواو دين في الايق ومن
 الاحبار الواردة في بيع فضيل الاجام وبيع لبن الضرع وبيع ثمر الخيل وغيرها ان القدية على
 التسليم التي شرطها الصحة ليست مجرد الظن بل يحصلون القصد واللبس والشرط
 ولما يعطى الجعل في تحصيله ويشترط المشتري في الجعل الايق الذي يظن حصوله ليس من جملة
 الفروض الماندة والافراد الغير المتعارفة وان كان من الافراد المتعارفة فزايدهما لا يظن
 فكلاهما متعارف وغيره ياد به النسبة الى افراد الايق وان كان الايق في نفسه ليس من الفروض
 المتعارفة والسابع والمقصود من حين سئل الراوي عن جواز ثمره منع مظن من غير
 استقصا لانه مظنون الحصول ام لا مع ان الظن يكون مظنون الحصول كما عرفت فظهر ان ذلك
 وتوفيقا بالقدية على التسليم لولم نقل باسرها العلم وما في مسئلة بيع الفضل ايضا انه يرد
 لاس بيع كل متاع عند وقت الذي يبتغيه في ظاهره انهم العلم والظن المتأخر ولا يرد
 ذلك قولهم لاس بيع الطائر اذا اعتداه لان العادة بمنزلة المتحقق الى اخره ما سئل عنه
 الكوفي فظهر مما ذكرنا ان الفقهاء انما لا يكتفون بالظن كيف وهم متفقون على عدم صحة
 بيع الامور المذكورة بغير السهو ولا يجوزون بالضميمة ايضا في غير الايق ومعلوم ان
 القصص الاجام واللبس في الضرع مظنون بظن اقوى غاية القوة بمقتضى العادة الالهية
 بل من جملة الايق ايضا من هو مظنون الحصول بظن في غاية القوة والمقصود علم يستفصل
 اتم وكل حال في غير هذا ذكرنا فقلت لعل المنع عن بيع الاجام بمنزلة عدم وجود المبيع
 ويكون المراد بالبيع ما لا يفتل لانه ما ذكرنا كيف في الراوي سئل عن حكم شراء الاجرة مطلقا

والاجام

والاجام عما استفصل في الجواز في قوله ما دفعه في مقابلة المقدرة لا سئل في انه دفعه بان
 المجموع فان كان عهد التسليم على البائع في استحقاله الثمن يرجع بما يقابل غير المقدور وهو
 سبصر في مسئلة الفضل بالرجوع ورواية سماعة لا تصلح للخروج بها عن القاعدة الثا
 والصحيحة انما لا تصلح لعدم ظهور الدلالة نعم يمكن ان يرد انه اقدم على ان يكون الثمن في مقابل
 المجموع ويكون غير المقدور ايضا ملكه ومجموع الثمن للبائع والمعاذرة والمعاذرة والمسايرة
 وقعت على هذا فيجب عليه الوفاء فكيف يقول د على ما بان غير المقدور الذي هو ملكي ولا يرد
 في كونه قبل ملكه ولم يتحقق ما يوجب من ملكه ولا في انه اى حصل يكون ملكه وقبل الحصول
 منه يمكن العتق وما لاي من التصرفات فان قلت يجوز ان كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال
 بائنه وهذا يقتضي ان يكون عهدة التسليم على البائع في خروجه عن الضمان قلت لم يتحقق هنا
 تلفان كان عدم التمكن منه تلفا فالمبيع كان تالفان اصله فالمعاملة باطله من اولها والرجوع
 على التالف الا فلا يتحقق التلف حتى يثبت الخلل لا فظهر ان رواية سماعة موافقة للقاعدة في
 الصحة الظاهرة في عدم الرجوع على البائع مطر ومخالفة القاعدة لم يكن سوى الغرر ولا
 لينة المقام للصحة واتفاق الاصحاب في اما السفاهة فغير متحققة في المقام كما عرفت مع انها
 لزم فسام المعاملة من اصلها المانع في قوله الفضائل من البعير اعلم ان بيع الصلابة عند
 الفقهاء صحيح البتة اما مطلقا وعلى غير بيع الايق وجه الاول ان الضر ليس الا من جهة الغرر
 وهو محمول على الحصول لعدم القدية عليه والصلابة تحجب العادة مقدور عليها وجب الغالب
 السابع المتعارف في هذا ما يخذها بعد التفتيش والنقص البالغ وعدم المساحة والمسا
 بل من هذه الجهة اول من الظن المعتاد الرجوع في حكاية القدية على التسليم وظهور الحصول
 ولو لم عدم الاولوية فليس باضعف منه وهو فرض تسليم الاضعفة فليس بالحصول
 به في جملة الحصول كاللحاق لان له سورا وتدر او حيلة واخفاء نفسه واخر اجماع ان
 يتمكن منه ويصلح عليه ولذا تحجب العادة ليس مقدور التسليم وجه الثاني انها غير
 مقدور التسليم حين الضل لا غير معلوم الحصول بعده وهو مثل الايق وان كان القدية
 على التسليم حين يرد وظن الحصول اقوى فالحكم بالشارع في الايق بما حكم به في ذلك الحكم
 فيما يظن في اوله ولو لم يكن هذه الاولوية لحكمنا في باطلان البيع لعدم القدية على التسليم

وحصول الغرر لذلك يقال بالصحة في غير السابق والصالته ما هو محمول بالحصول وحاصل الثمن البطلان
بناء على عدم الاولوية ايضاً وفيه ما فيه فتم **قوله** ومن هذا علم ان المذيل في الاول لا يظهر من
هذان القدي على التسليم لست شرطاً وفيه ما فيه من انه سيكتفي بحسب النقد والنية في
منه ان جعل نفس التسليم واختلاف ما هيته البيع وشروط التحقق الانتقال وان البائع لا يرضى بال
الاجرة التسليم وما بعد ما بين ما يدعى هنا وهذا الفهم مع انه يظهر من كلامه ان الغرر
وانه غير محقق في بيع السابق فقط وفيه ايضاً ما فيه واليقض الصلابة لست على نهج واحد من اما لا
غرض ولا سفاهة ببيعها أصلاً والقدي على التسليم فيها مظهر من الظن القوي غاية القوي
بل واو من الطر المعاد ومنها ما ليس كذلك بل حصولها غير مظهر من نحو السابق ودعا
كان حصولها في غاية البعد ففيها السفاهة ولا ينفع الرجوع بالثمن لان مرجع السفاهة
الى العقله في ما بعد من الفعل السفاهة لعدم فرضه عند عدمه وربما لا يتأتى الرجوع
او لا يحصل من البائع شيء فيحقق فيه الغرر انهم فتم وايضاً اذا كان البيع صحيحاً لا يكون لان المالك
والعمومات فالحكم بالرجوع الى الثمن يتوقف على دليل ولو لم يكن فلا رجوع بمقتضى الاصل
فتم **قوله** عند المتبايعين انه واما النتيان بحسب الواقع فلا شك في اعتباره لاستحالة الانتقال
لغيره ومعلوم ان مجرد العقل ينقل العوضان المملوك الاخر **قوله** ليرتفع الجهل الموجبه
لورود النقيض من المعاملة التي تكون معرضاً للتراع والاختلاف في مواضع غير عددية مثل
السلف في بيع التمر والدينار غير الدرهم وبغير بعض من الشروط الاثنية وغير ذلك فليست
لتعامل مع انه يظهر من العلة المنصوصة في بعض العموم فلا حظ **قوله** ولكن تأملها في اشكاله
ربما يظهر من الرواية ان البائع ما كان راضياً باي شيء يختاره المشتري ولذلك لا يفسد
المشتري ساكتاً عليه ورجع اما قال المعصوم ع وما نازعه اصره اى عاقل يجوز ان البائع
كان راضياً باي شيء يعطى المشتري ولو لم يصره او دون منه بل الظاهر ان كان راضياً بالمعاش
وما قارب من القيمة بعد ما عرف ان رفاعة نخاسه القاس به في المتعارف وما قارب به
مثل ذلك متعارف من مانتا ايضاً بان البايين اذا او المشتري عارفاً ما هو يقولون اى
شيء يعطى يكون مقصودهم انك عارف بالقيمة ما هو فلا يحتاج الى ان يقين الثمن ملك لكن
المتعارف ايضاً ان في قيمة امثال ذلك ربما يكون تفاوت ما بالقياس الى معتقد البايين

المشتري

في اثر كون الثمن معلوماً

فيما يوجب ثمره كغيره

المشتري وان البايين من طهر الزيادة وميل قلبه اليها فيقتل زيادة عما يعتقه المشتري كان المشتري
طهر النقص وميل قلبه اليه فيعتقد نقص ولعله متعارف ايضاً منهم وربما يحسون في هذا القدي
التفاوت بعد ما حصل لهم الرغبة في البيع او في الثمن فلعن البايين لما وكل الثمن الحكم اليه
العارف بالماهر وقال اى شيء يعطى مع انك تعرف القيمة وراى المشتري ايضاً قبل هذا من غير
والا كما كثر رضى ما قبله من حيث انه وجده راعياً وساكناً وقابلاً وراضياً باعتقاده ان
ما طهره وتوقره وبيعاً مما به التفاوت المذكور من حيث انه ما صار اى اصلاً غير فان معتقداً
والمشتري لا يكاد يتفقد في قدر معين شخص بحيث لا يريد ان ينقص صلا فطن انه يعطى المهر
وتوقع منه صورة وكول الامر اليه كاهو اى باب الساحة من ان لو وكل الامر اليه
عن المتوقع بل وربما يكثر ايضاً سيما اذا كان راعياً والآن في امثالنا شاهدنا
ما ذكرنا فلهذا قال المعصوم ع اما انك ان اعطيت الثمن الذي عرفت حوصته والا
فلا تنقص من القيمة السوقية للعلم بان البايين ما كان راضياً بانقص من ذلك وان القيمة
السوقية اذا تحققت وتبينت فظهرت بحسب الواقع يكون راضياً اليه للعلاج بعد ما عرفت
وما اعطيت ما طهره وتوقع فتم والحاصل ان المتعارف في المبايعه التي فيها هذه المستحقة ان
واحد من البايين والمشتري راضى بالقيمة العادلة اذا تحققت ونسبت الثمن معين واقفاً اذا
كان في معتقد كل منهما انه كذلك ويكون بينهما المحالفة تكون المحالفة قليلة لعلها مما يستباح به
في مثل هذه المعاملة اذا كان الطرفان من اهل الخرج فلا يكون غرر وسفاهة ايضاً والبائع
فاذا حصل توقره بغيره فتم **قوله** ولما دار بينه الخيرة يمكن ان يبق اذا كان بنا المعاملة
في شيء من الكيل او الوزن او العدد يكون بغير الكيل او الوزن او العدد بالمقابلين غير معلو
القدر ويقولون لا تعلم قدره او تحتمل قدره كذا اذ يمكن ان يكون بغيره كذا غير منهيها
عنه لما عرفت من ان الغرر هو محمول بالحصول او محمول المقدار بالجملة اذا كان يقيس
مقدار زيادة او نقصان يتفاوت الثمن بتفاوت ذلك المقدار ونسبة الثمن بنسبة ذلك
المقدار وعند المتعاملين ولذلك صار المداينة الاقطار والديار ع باعتبار الكيل او الوزن
او العدد عند العقلاء واهل الخرج بل وعامة المتعاملين فلا بد ان يكون مقداره الثمن ومقدار
الثمن معلومين حتى لا يلزم الغرر بخلاف مثل الفرس والحمار فان تفاوت الثمن ليس

في الكيل والوزن والعدد
جزأ

وليس وليها

وزنه بالباب آخر ويصح في كتاب الجارة زيادة فوضي من **قول** وهو مردية بطريق آخر صحيح
 لا تأمل في سندهما اما الماتن فالظن في الفساد لان الصلاح مقابل للمع ان القدمين سؤالا العار
 انه فاسد ام لا هو ايقم قوسيه فيهم القهها وايضا مؤيد وكذا ما سيح من الاخبار عند قول المصنف
 ولوقدنا العلة في هذا العنوان **قول** لاحتمال اعادة الكيل اه هذا الاحتمال هو مقتضى ظاهرا
 المذكورة وما ارشاه اليه من حكاية الغرض نعم مقتضى اشعار رواية الخليلي الآتين والروايات
 التي سلك في بحثنا عند العدة كون العبر بالكيل والموزون في زمان صدر هذه الروايات
 وعمده فتم ويمكن الحمل بان بنينا على انه في الكيل والوزن في ذلك الزمان لان حين ان
 اللفظ لا يدلان ينصرف الى المعهود في اصطلاح الشارع الذي صدرت الروايات عنه فتم لا
 بحسب التمسك لان ما ثبت فيه الكيل والوزن في زمانه مكمل وموقوف في البلدان الآن وفي ذلك
 السابق ايضاً لان زمانه كما هو المظن والاصل في الاستصحاب ان هذه الامعان كل على
 تقدير نعم الكيل في زمانه وبلد في بعض البلدان صار موزونا ولا ضرورة في اصلا كما
قول المصنف لا يصلح الامد واحداً اه ربما يشعر بهذا بان تعدد المدة مثلاً بما يوجب الغرض
 لانه في معرضه فيكون ما ذكره من غير الحكم به من عدم الخلية لانه لا محل في صورة التام
 خاصة فتم ومع ذلك لا يوجب هذا تقييداً في حصة الخليلي ايضاً في الحصة ولا تعلق المنع في صورة
 التحيز ايضاً لانه اذا لم يكن مانع من الخراف لا يكون الكيل والوزن شرطاً للجواز فلا مانع من
 اشتر الصاع المشاهد للذات ليس يصلح المصنف في رواية الخليلي ايضاً ويصح في مسئلة تعدد العدة
 الكيل والوزن ما يدل ايضاً في غير الشبه بالدلالة **قول** والظن عدم دليل على عدم اه سيقف
 بالدليل في مسئلة تعدد العدة فلا خطا او قفت في رواية عية هذا التحيز اذ خرج المبيع معياً
 بل في بعض الروايات في العيب ان الحكم اذ مع عدم التصرف في الارش مع عدم رواية عية
 حنابلة الدلالة على تحيز المشتري اذ خرج المبيع ناقصاً انتهى اقول الدليل عموم او فبالعقود
 فانه يقتضي وجوب الوفاء بالابحاض ايضاً فيجب ان يعطى ما تحقق وموضوعه لم يتحقق وتؤيده
 رواية الميبس ولا يقط بالمعصوم وما لا يدل على كماله لانه لا يملك المروية من عية فتم
قول وفيه تأمل اذ لا يعلم اه لا يتحقق انه على ان المانع هو الحمل من الغرض فاذا اتم اصله
 الجوهري وكيف يجمع المعاملة لان شرط العلم والمنع من الغرض من طرف المشتري فلا ينفع فيهما

فيما كان المظن في العلم والشرع في
 بعد البيع والوصف والمساهمة

في ابتياع جوهري

اصم ولو كان في غاية الرضا وفيها في السوق وسنة الامتثال مع تساوي القيمة بل والرغبة ايضاً
 بل وسائر الصفات مثلاً اذا كان رطلاً من دس التبريد هم ورطلاً من دس العنب ايضاً بل
 والذبان مثلاً الاوصاف واتخذ الرغبة ايضاً وعلم كل واحد من الطرفين يتحقق الدليلين
 واوفا المعاملة على رطل مائة دينة ما بدرهم من دون تعيين احدهما لعدم التقاوت علة
 في الرغبة وعدم التقاوت في القيمة ايضاً لا ينفع ما ذكر في الخروج من الحمل والتعويض لتحقيق المانع
 وهو الحمل والغرض في النهاية عن مطلقها وان كان الطرفان في غاية السوق والطبيعة
 وتعيين من هذه الحجة الا انها غير معينة بالنظر في الحقيقة في ضمن الغرض الخارج وهي انما
 وتنبأ باعتبار تحقيقها في الفرد الواحد ومعلوم ان الجريب الواقع في شرية الارض غير الجريب الواقع
 في غريب احداً كما ان الدس التبريد غير الدس العنب مثلاً فخرج مماثل الاجزاء بل هو الا
 وان رطلين من هذا مثلاً من جهة التماثل والاتحاد من جميع الوجوه لم يكونا عند العرف والمعاملين
 والعقلاء الماهرين شئين متقاربين بحيث يكون التردد بينهما غير اعتداهم وجهلاً وهم
 الغرض في العرف كما عرفته ولا هكذا يختلف الاجزاء وغير مماثل ما في تحت عموم المنع فتم
 قلت اذ جعل رطل شخص من التماثل ايضاً مبيعاً لا بد ان يكون متعدياً او لا يكون البيع باطلاً
 فلو كان خصوصية شخص غير داخل في الغرض اصلاً فلا يكون البيع باطلاً قلنا موقع البيع
 الشخص المخصوص لا بد ان يكون متعدياً اذ البيع سبب لنقل المبيع من جهة المشتري وغير
 محال انتقاله وانتقاله الى التماثل من جهة تعيينه اذ يصير المبيع مبيعاً ودنياً وغيره لا يخرجنا
 فالكيل ينقل المذمة شخص اذ كان مماثلاً لاختلاف الشخص وايضاً اذا اوقع العقد على الشخص
 فلا يجرى ويكون خصوصية الشخص مطلوبة في ذلك العقد فلو لم يعين المزم الغرض والحمل لاختلاف
 ما اذا جعل المبيعاً المخصوصية واحدة فتم **قول** فكيف يمكن المساهدة اه قد مر فتان الغرض انتهى
 هو امر يرجع فيه لاهل العرف وهو الذي يكون مجزول الحصول والمقدار عندهم وهو
 المقدار الذي يكون بناءً وتقاوت القيمة والرغبة في المعاملة عليه كالمظن والسمن واما
 مما كالا ويوزن فان بنينا تقاوت الشئ على الكيل والوزن مثلاً عليه جوهراً ومقتاوت
 الخصائص اي الانواع بل الاصناف ايضاً في الموضع الذي يكون البناء عليه ايضاً وهو الا
 واما تقاوت الرغبة فهو اعتباري بحسب اعتبار المعاملين اذ عرفت هذا فنقول

في ان شرط المساهدة او الوصف ان لا
 يجرى البيع الا في الموضعين

في بيع المثل في الفان

في بيع المثل مع عقد العقد

فيكون مثلاً لا غرض في الجمل بمقدار وزن كالفرد أو ما مثل الغنم ما يكون المظن فيه مقدراً
 وزناً فرفع الغنم فيه ما هو بالحقين وأما إذا لم يكن المظن مقدراً الجمل فان كان المظن منه
 المساحة كالقيل عند أهل الهند فرفع الغنم بالمساحة وان لم يكن المظن منه المساحة انهم
 فرفع بالوصف وأما الثوب المحيطة بالطلوب عالياً ليس الزرع فان كان مطلوباً المعاملين
 الزرع فلا بد من الزرع بحسب ما هو المطلوب وأما في الجمل فالغالب فيه يكون المظن الزرع
 ونقائض القيمة بنسبة كالخضرة بالنسبة إلى الكيل أو الوزن لكن في كثير من الشيايب المعينة
 المطلوب القاسم ويكون طاقه من غير ملاحظة الزرع ولعل نفع اليهود لأن الثوب من
 حيث هو هو لم يكن الزرع هو المظن بحيث يكون نقائض القيمة عليه جوهراً والبنية حيث
 يكون الجمل فيه غرضاً من غير ما عنيته قالوا بكفاية المساحة أو يكون المظن فيه الزرع بالقياس
 الذي يحصل بالحقين أيضاً مثل ما قلناه في الغنم وأما إذا كان مقصود المعاملين الزرع
 ويكون نقائض القيمة عليهم عندهم البنية فالغنم لا يندفع إلا بالزرع ولعلمهم نفعوا بالأجر
 انهم **قولهم** ولو تعدد العداء لعل المراد التقديران العقد حينئذ المتعارفان انهم
 يقولون لا يتعدى لا يستطيع ومراهم الآن ونظرة في هذا الفتوى في الصحة والآية
 ولذا عبر بكثرة هذا العقد شرط بناء على ان الأدلة في نصيب الكيل أو الوزن والعرض
 هذه الصورة بالذليل وفي البينة أم لأن غاية ما ثبت من الأدلة تحقيق كيل أو وزن أو
 عند ظهور المقدار يخرج عن الغرض وهذا المعنى مخفوق هنا لعدم التقاوت بين التقاوت
 القليل الذي يحصل في الموازين والذي يحصل هنا ولا إطلاق الروايتين الأخريتين وكن
 القليلة الصحيحة في سؤال الراوي ولعل الثاني أقوى **قولهم** وليست بصحة الظهور
 في الأدلة الشرعية من الآيات والأخبار ولا يشترط الصراحة ولعل الضعف مخبر بالشم
 ثم الصحيحة ظاهرة في العقد الغنم والثانية في تفسيرها والثالثة في عدم اعتبار العقد
 ولا التفسير لعل عدم القول بالفصل يقتضي اتحاد الحالة الكيل والكيل والوزن والكيل
 على حد سواء وتم يمكن حمل الثانية ايضاً على تفسيره لأن المتعارف عدم ارتكابه لثبات
 ذلك لا يتصور لو كان قليلاً فتم **قولهم** وفيه تأمل الآن بطلان فيه ما سنذكره في بيع
 الثوب لظهوره فلا غرض في الجمل بل كان جمل مثله غير ضرر فلا مانع من اشتراطه أصلاً فكونه

جاءوا

بيع المثل في الفان

في الأندال للظروف

جاءوا خادجاً طارحاً والزام العقد الآخر فيه أصلاً **قولهم** ولعل للاجماع أو نصاً في الظان
 الحكم بالصحة على أصل السلة كما أساء البنية شرحه وهو ظاهر وان السلة كافية
 للصحة لعدم الغرض فقد ان الجمل بالنسبة إلى ما هو سالم ولا يشترط ان يدعى هذا إذا وقع
 التراضي عليه وكذا لا مساهمة إذا كان كل نعم لو اريد نوعاً خاصاً من المسك فهو امر آخر لا
 بل من الأخبار التي تخفى بانها التراضي فتم **قولهم** وكذا لا يجوز التقيصة أه وذلك لأن جواز الأندال
 إذا كان للمتنى خاصة يكون على سبيل القهر من دون توقف على التراضي كما هو مقتضى عبارة
 يعبر عبارة كل من يقول هنا ولا يجوز له الزيادة الأرض البائع أو الإلزام لرضا أو نفعه إلى
 ذلك **قولهم** وكذا لا يجوز التقيصة أه ومن جعلهم الله الموردين من سائرهم كمن في هذا الأمر
 ومثل الحق الترخيص فلا سلك أن جواز الأندال بالنسبة للمتنى لا يكون موقفاً على
 التراضي لأن العقد الذي يحتمل الزيادة والتقيصة ان يدعى هذا التقيصة قطعاً فلا
 لأن يكون للمتنى أن الأندال الذي ان يدعى هذا التقيصة من دون توقف على رضا البائع
 أصلاً ولا يكون له أن الأندال ما هو أقل منه وانقص منه الأرض البائع ان غير جواز الأندال
 البائع ان يجوز عدم الأندال ايضاً كل أو بعضها فالتقيصة مذمومة حينئذ وان ما كان
 لعل المورد ولا يخص الأندال القهر الذي هو ما يحتمل الزيادة والتقيصة بخصوص المتن
 بل جعله شرطاً بين البائع قلت على هذا لا يستقيم قوله ولا يجوز له الزيادة الأرض
 البائع وكذا هو له ولا يجوز له الأرض البائع لانه جعل الأندال لها معافاة لا يشترط
 إطلاق الكل بل من غير الأندال يقول الأندال ان وقع من المتن فقط في الزيادة
 يتوقف على رضی البائع فقط وان كان من البائع فلا يتوقف على رضی البائع أصلاً
 ما ذكرناه في جانب التقيصة نقول يمكن هذا وان وقع منه ما معافاة فرق بين ذلك
 والزيادة والتقيصة أصلاً الصحة الكلية انما نقول كون الأندال القهرية شرطاً بينهما أحداً
 ما يظهر من عبارات من أو الأندال عليه ولعل لا يقول به ويخصه بالشرع كما هو
 العبادة فلا ايراد عليه لأن قوته انما هو على حسبه ما به ومع ذلك فهو نفع محض نظر
 دليل عليه لأن ما عاين من قلة التقاوت والتساعج للتقيصة القهرية لأن أحد الأندال
 على أخذها القهر وان كان قليلاً غاية القلة فتم بل ولا يشترط على أخذها من خطه

والفائدة

في ذلك

مثلا ولا بد من ثبات مصلحتان لم يكن مالا فضلا عن المال العائنة ما يقع ذلك العلة دفع الضرر
والغبن والضرر والسقطة بعد الترخيص ما رواه ابن عسار في حقه دفع الضعف عدم ولاهما واضح بل
مقتضاها في الاذن والقرع ما رواه ابن عسار وان لم يكن صحيحا ليقع الا انها صحت بعمل
بعمل الاصحاب مضافا الى انها موثقة والموثقة حجة على الاصح فمقتضاها حصول القرع للمشتري
خاصة لا يثبت فيها ان يدعى هذا ولا يمكن حملها على صورة التوافق للطرفين على جواز
الاخذ وان كان يزيد لا ينقص بعد رضا البائع الظاهر في كل الفقه فظهر مما
الرواية انما هي في صورة عدم الرضا فتم ان القرع يتوقف على معرفة ما يجمل الزيادة و
القصصة ولو بالظن فلو ظهر للظن بما لا يتحقق به فالظن وجود الرد الى صاحب الحق فلو صح به
ولم يأخذ لم يجز على الاخر القبول لعدم صيرورته ملكا له يتوقف كذلك الحال لو صح بالانذار
وعجز وعجز الجوان لا يقتضي الملكية فتم ان لا يندد الكلام في المقام انما هو في جرح الجوان
فتم سؤال الراوي عن البيع ويجوز ان يضره الظان الحاسب من المباشر بالوزن والكيل في
العوزان والكيل كما هو المتعارف الآن في البلاد الكبيرة بل وغير الكبيرة ايضا لامن البائع
فانه يكون حلالا بالاتفاق الظن الاصحاب فيقولون هم الناس سلطون على اموالهم وتوكل
ثم لا يحمل الامر لامن طبع نفسه فالظن هذه الرواية تدل على اللام والذاهب انما هو
دون البعض والمداد في زماننا الآن ايضا الامم ومن هذا يظهر وجوب الشرط لكون
ذلك من تراخي منكم في الرواية السابقة لانه ما استفضل في الجواب فلا معارضة بين
الروايتين الامن حجة المباس في عموم المفهوم ولا يعارض المفهوم المنطوق فضلا عن
مع امكان حمل الياس على الكراهة وكون الاولى عدم الاكتفاء بالقرع قوله وصحتها
او لا يخفى ان دليل القضاة والعمل بمضمون هذا الخبر في المضمون في مواضع كثيرة بل كل موضع
كان من قبل ما نحن فيه على اوجه فيجوز الشرح بحجة الضعف حجة عند الشك ايضا فضلا عن مثل
هذه الشرح وما القاعة فعلوم ان القابض قدم من القبض والاخذ على ان يكون
الضمان عليه والقبض ليس من جهة العقد القاسد الذي هو بعينه كعدم العقد صلا
عند الشرع بل من جهة القبض كذا فان قلت الاقدام على الضمان انما هو من حيث اعتقا
انه ماله لا مظهر فبعد ما ظهر ان ليس ماله فلا اقدام ولا رضا لان ما نحن فيه لم يتحقق وما

تتعلق

فيضا المقتضى انشؤ

تتعلق لم يتحقق له رضا به قلت هذا واود في اذن صاحب المالة اخذها بل وسلفا لم يرض
باخذها والضرر فيه والتسلط عليه البذلعية الا بان يكون مالا الاخذ والرضا عليه وكون
عوضه ولو ظهر ان الامر لم يكن كذلك فلا رضى لان ما رضى به لم يتحقق وما تحقق لم يكن فاخذ
مال الغير بغير اذنه ورضاه غضب بل اذا اخذ بعنوان الامانة ثم نوى ان لا يعطيه بصير ضامنا به
بامتاله بل يادون من ذلك ايضا والحاصل ان شاسية بغيرها اذن له بصير ضامنا فضلا عن مثل
ما نحن فيه والحاصل ان الامانة عبارة عن التماس صاحب المالة من الامين ان يحفظ ماله وان
ليس الامني صاحب المالة بل يمسها ويجعل الامين نائبا عن نفسه في التمسك بالمحافظة
وهي احسان من الامين وتبرع منه وليس الامانة في العرف الا ما ذكره في الحكم القضاة بان
في غير ذلك لا يخرج من عموم الحديث بخصوص الامانة الشرعية والامانة للمالكية وبقي الباقي
فتم جدا ويجوز من اشبه في آخر بحث الرهن اعترافه بما ذكرناه في الجواز فلا حظا وما عدا الاقدام
فانه اقدم على ان يكون العوض للشيء والثمن له وللمشتري اقدم بالعكس فكيف يجعنان بين العوض
والمعوض عن جميعا اذ لا يخفى ان يقول اعطيتني العوض على ان يكون التلف من ماله والضمان
عليك فكيف يجعل الضمان على وتلخص اني من رضى به ما اخذت على خذ ما اللذان لم يملك
فغيره كما امر الاشارة في البيع الفضول فتم جدا قوله وان لم يكن بيبا لبيع بل ما ذكره في بحث
كون الضمان على القابض كما ذكره الفقهاء لا على صاحب المالك كما ادعاه رحمه فدل عليه ببيت خلا
مطلوبه كما لا يخفى فالضمان على القابض ثبت منه وجوب كل الامين ماله هو مقتضى فادام
اذ ليس بعينه الا ذلك لجمع الضمان على القابض مع الضمان على فتم جدا قوله ويجوز ان
كما في الغيبة التي يظهر من كلامه في كتاب الغيبات الغاصب ليقع القيمة الوقية
اذ اتفقت فغير هذا يكون اعاد القيمة بالنظر الى غير التفاوت السوق بل يكون بالقياس الى
تفاوت احوال المبيع وهذا هو الظن القواعد يقبل بما كان غيره من كتب الفقهاء ايضا
فيه فغير هذا لا شك في كون هذا الاحتمال هو الصواب لان كل ما تلف تحت اليد يكون على
اليدان تؤدبه الى صاحبه سواء كان من الاعيان او المنافع لكن لاخفاء وان المراد من القيمة
في كلامهم هو القيمة السوقية فيكون المراد من القيمة يوم القبض هو القيمة السوقية وذلك
كأن المراد من القيمة يوم التلف فيكون اعاد القيمة وهو القيمة السوقية لا غير فتم هذا

في ذلك

في اطلاق المقتضى بالسؤال في القيد

هذا القول كما ذكره الشيخ لا وجه له لان الفاصلة بين هذا القول والاول عندنا في هذا الباب
واما الزيادة التي وقعت في المبيع ولا يكون من فعل المشتري من البائع جزءا فاعلم
والتي هي عليه اسمها وهي احوار من قيمة المبيع جزءا لان يكونان جزءا من المبيع
تقدير تسليم عين المبيع فلو كان يكون الفرق بين القول بسوم القبض والفرق بسوم التلف
في غاية الوضوح فمن قال بقيمة يوم القبض يقول بعدم اعتبار تفاوت السعر في يوم
قال بسوم التلف يقول بعدم اعتباره قبله وبعده ايضا وعدم اعتبار تفاوت الوقت في المبيع
باعتبار القيمة الا ان يقره الا على القياس المحال للمبيع لان تفاوت الوقت كما استأثر او بعدم
اعتباره بعد يوم التلف هو بعد **قوله** غير معلوم ولا موصوفه المانع امران الاول معدني
لان البائع ان اراد البيع الحالك هو مقتضى العقد وصرح به فليس ينبغي يتقبل الآلة المشتري وان
ان اذ الانتقال بعد الوجود فالمدة مجهولة وان اراد السلف بان يكون فتمت حين العقد
فالفاسد من وجهين مجهول للمدة واشترط ان يكون المبيع من ثمره معدني بل كونه المبيع
المعينة والامر الثاني ان المعدوم حين العقد مجهول بالحصول والمقدار جزءا ولو في
حصوله الظن بالحصول من مقتضى العادة فانه ذلك يتحقق لرفع الغرض من جهة الحصول فالغرض
من جهة المقدار موجود لا دفع له لعدم العادة في تعيين المقدار وقد مضى ان الرفع لم
المشاهدة او الوصف والكيل والوزن واما بيع مثل الخنزير والحقا بعد ما وجد الخنزير الاول
وشوهته فهو مبيع واحد لفق من الموجود والمعدوم والمجهول بالمعلوم وبيع حال بالقبض
الى الموجود ولعل القياس الى المعدوم ايضا حال بغيره بالعمدة ولذا لو لم يات المعدوم
باخذ ما بان اثر من الثمن من البائع مما هو الظاهر مقتضى الأدلة وان كان بعد القبض
لان القبض في مثله الخلية فلا غرض لان غرض العقد ظاهر الحصول بل جزء مبيع حصول بعض
يقينه موجود حين العقد حصوله الا بعض حصل بعضا ببعض فخطا اذ لم يحصل فباخذ
ما بان اثره وجعل المدة غرض غير مثل الموضوع لما عرفت من كون الغرض غير مبرا والمجموع
الذي ابتدأه من حين العقد باق في الاجزاء بخط الحصول متصل الوجود الى الآخر ليس فيه
جهل المدة الذي غرضه عند هل الخنزير والعقلاء والعرف وكذلك الحال في مقدار المعدوم فان
الظن عندكم كونه محمدا متعارف عندهم بعد ذلك خطرة الخطرة الاولى بحيث لا يبعد عن التقا

المتمثل

في التماس

في التماس

من ان مراد السائلين في معنى المعاملات انما هو الامر الذي يؤول اليه الثواب والاخرى هي حسبها
ولان القيل لا يناسب الكراهة كما لا يخفى على المنصف ولا يناسب التمسك الشديد من اول
الامر ثم القول بعدم الياس وان التمسك لم يقع عنه من الرسل بل وقع بالقياس الى الجماعة
وفيهم وبالنسبة اليهم لعل خاصة وان ذلك لا اجل خصوصتهم فقط مع ان السائل في السؤال
الاول لم يتعن في ذكر الجماعة المعاملين احب وانهم منهم وان يقع منهم خصوصية ام لا فضلا عن
ان يقولوا ما كان المعاملات في الخصومة وامثال ذلك مما ذكره في قوله نعم انهم من ذلك
البيع اه لا ظهوره فيما ذكره التمسك بغير ان يعقبا لم يذكر كراهة السلف قبل البلوغ في ذلك
لان التمسك يكتفي عن السلف فلا من المعاملة للجماعة خاصة من جهة خاصة ومثل ذلك في
القياس بكثر من المواضع يظهر من حديث كراهة شي واستحبابه ولا يضر في القياس لهما
فتم جازع ان المعية عند القياس وجود البيع في البيع الحالى ومع وجوده في السلف
فان كان المراد من هذا البيع الكراهة السلف فلعل ارضى كذا كان عام الوجود ولم يعم
او البيع الحالى بعد وجود التمسك بلوغه وهذا هو الاظهر من الرواية وكذا غيرها من اوجه
او بعض ما يرد على الخوان بعد الوجود وقبل البلوغ وبعضها على المنع فتم جدا **قوله** فكيف
يتحقق الاجماع اه تخالف ما ذكره في سبب ودلائل اجماع محل نظر بعد ان يكون في كتبنا وفي
عن ذلك ولم يقلوا اما الصدوق فقد ذكر عدم ظهوره في الفروع ان تخالفه كلامه في خصوص
كتابنا ذكره من الاجماع وكونه مضرا في حقيقة محل نظر بل ربما قيل انه ما ذكره الشيخ في الكتاب
في مقام ليس من هذا **قوله** فقد يقال اه قد عرفت عدم التمسك ومعلوم انه معدوم
بالكيفية فيكون ذلك في بيع الغير المتامى واما الجواز مع التعدد على تقوية الصحة فالقوة
واخص للزينة اقرب الى الحصول بل وبعبارة غير مذكورة في الرواية **قوله** اذ قبل
في الرواية اه الرواية اذ اختلفت للاصل والقاعدة الثانية شرعا لا يجوز تخصيصها الا اذا
قابلتها ما قامت بها لان ذلك من باب تخصيص العام فيعتبر فيه سماع ما ورد في النص
ان الجدة التي خالفته ورواها في بعض سائر الاحكام الشرعية فان سايها افضل
الا فريد هذا مع ان القاعدة من الخبر المتواتر والمقطوع بعلم المتفق عليه من نهي النبي
عن بيع الغير وعن ذلك مما مر والرواية ليست مقبولة ومعلوم انها لا عند سادس الا

وان كانت

وان كانت صحيحة فالقابلية والمقاومة مشكلة سماع معارضتها الاخبار خاصة وموافقة للاصل
والقاعدة وانجرت واعتقدت بعمل الاصح الا ان شذها على تقدير وجود الساذ مع ذلك
قد عرفت وجوعه على تقدير قوله به ودعوى الاجماع على عدم الجواز هذا كله على دلائل الرواية
وقد عرفت الكلام فيها فتم **قوله** المراد بالبيع انما هو المقصود بالبيع لا يضر بها
وان ذكر حين البيع مع انه لا فرق بين الذي قد عرفت بعد القطع بكونه مقصودا ولا شك في
كونه مقصودا والدلالة الاثر امينة كافية وادلة عدم جواز الجمل في العوضين غير مأملة لان
الاجماع غير محقق بل لعل الاجماع على خلافه ولا ضرر ولا ضرر ولا سقم مع انه لو كانت
لم يتحقق البيع في الاشجار والنبوت والجمادات والخلافات والمخبر والزرع وامثال ذلك
لا شك في تحققه فيها بالاجماع والخصوص بل والضرورة من الدين فتم وما ذكره من ضاد
ما ذكره رحمه الله في **قوله** بشرط القطع اه الظاهر ان من يقول بشرط القطع ان يكون المقصود
فيه يقع مقصودا عند العقل او يجب تحريمه عن السفاهة والغرر والضرر لان ذلك شرط
قوله والموجود في اكثر الكتب اه قال في هذا اظهر بعين التمر جازع البيع لعل قياسه على جواز
البيع ان يدين سنة بعد الظهور بطريق اوله وانما قاس الظهور على الاول والادعاء الطعام ان
في الاخبار بناء على اتحاد حكمها عند وان المناط الصحة البيع هو الظهور في الادعاء
للاستحباب والعقل فتم قبل لا يخفى ان الاخبار خالية عن ذكر كونها على الشجرة فيمكن للقاضي
بتخصيص الحكم بالطعام القول به متى اذا عظم الطعام بحيث يشتمل على ما كوله كما يظهر من بعض
فتم انتهى اقول لا يخفى ان المانع هو العلة المنصوصة وهي كون الطعام مأكلا لا انعم
لعدم النبوت **قوله** بل بالمشاهدة ايضا اه وان كانا معا بيان بالمشاهدة لكن بالكل او اولى
التميز والتحيز والوارد في الاخبار انه لا يباس بمعاوضة المانع ما لم يكن كيدا ولا دونا ولا شك
في سياق الخبر فنقد العموم الا ان بين الكل والوزن التحقيق الفعلي هو المبدأ ولكن سيجيء في
بيع لم الغنم بالشاة موثقة عن عظم انكره ذلك ورواها ما كان يكره الحلال وادلة
ها كانت كرهه فصح كرهه والمشهد وعملوا بالموثقة فكانت حجة وان قلنا بعدم حجية الموثقة مع
ان الحق ان شجرة وهذا ربما يكون المنفي في الاخبار وهو العموم المذكور في بعض الاخبار
ان لا يباس الا بما ياكل او يوزن وظاهر التحقيق الفعلي الا ان يمنع ذلك وتبين بكماله

في عدم صحة ما في الرواية

في اشتراط التمسك بالبيع

في بيع النبي في الظروف ببعض

في بيع ما ساعد قبل القبض
بعده بزيادة او نقصان

في بيع الثمرة على التحل بالاشارة

التحقيق في الجملة بما لا يسلطه القدرية المروية ولعل هذا من انعيم المهور مصافا في الرواية
 العاتية ورواية عبد الرحمن الآتية وان استثنى العربية انما يتبعه على القول بالعموم والاستثنا
 اجماعا غير ان الاستثنا يختص بها بالشرط الآتية واما حصة الجيز فظاهرها غير مراد
 فيمكن حمل الحصة الاولى على العربية والثانية على القليل او غير ذلك والاشهر ان يقرب المولى
 هذا غاية ما يمكن ان يقر من قبل المك واما من قبل بعض هؤلاء الذين ذكره الشرح فلا بد من
 ملاحظتها معا والتمس التام ثم تنحصر الرابع وما يولد المش اطلاق لفظ ثم في الرواية
 الواثنية في العربية واما في الكلام فيجوز فيها في وما يولد المشهود ان اتحاد الثمن والمئين
 مخالفا لهية البيع كاتحاد البايع والمشتري وكما انه لا يمكن ان يصير شخص واحدا بالبيع
 معا بعينه انما يجب الحقيقة هو البايع وهو المشتري فيكون بيع من نفسه وبشرته من نفسه
 بطلانها من ان يكون منفصلا مع اتمام الكلك لا يمكن شي واحد منها ومعا مستقلا من التام
 لا المشتري بشرط ان يكون مستقلا من المشتري الى البايع بجزء والعقد من حينه وان يكون
 ومعه ما يضمن وان يكون مال البايع مستقلا من المشتري بعض ان يكون مال المشتري مستقلا
 البايع عوضا عن مال البايع المنقول الى المشتري فان البيع من العقود المعاوضة ومعرفته
 بعته بهذا ليس الا ان جعل هذا مال البايع وان يكون ذلك مالا او نقلت هذا معنى
 البايع وان يكون ذلك ينقل الى المشتري وان لا يشك ان البيع يجب للغة والعرف والشرع هو
 الذي ذكرنا فلا يمكن اتحاد العوض والمعوض عنه وانتقال احدهما بسبب انتقال الاخر مع
 احدهما عين الاخر وان كان منفصلا مع شيء اخر يطر على بعض الوجه هذا مضافا الى
 المفاضل الاخر التي سلكوها ثم رجع في هذا الاتي احداهما هذه بيع شيء من
 الاشياء قطعا فلا وجه لتخصيص ثمن الخبز وجب الزرع وتسمية الاول المزاينة والتوجه الى
 التميز عما يخصص به والثاني بالمحاكمة والتميز عما يخصص به فاق مع انهما كان في اللغة
 والعرف هذا هو المعنى الاعم بل متعين ان كل ما عرفت ثم **قوله** عوضا عن المضاف اليه
 فيرقا مل **قوله** انما من عمن الاجرة والحق ان نقتطع جليل كما حققته في الرجال ولذا كثيرا
 يتحقق من الفقهاء الحكم بصحة حديثه ومنهم من يوجب في المقام مع انها متغيرة بالشرع
 وعمل الاصحاب في موافقة رواية العاتية وغير ذلك مما استرأفتم **قوله** ويمكن التعميم اه لا

انما ذكر

في حصة المحاقلة والتميز

يقول ويقابل ما طلبه وهو يقتضي عدم اعتقاد الاثر فيه لانه يقتضي والامر ان يجيب عن الامر في
حيث كانت الاثر للمقابلة وعدم الضرر واضح والمثبتة كونه ان يدعى عدم الضرر فيه ايضا
لانه محض من وجع واحسان بل وان كتاب السجى الشري الثالث كونه اقل والاضر فيه اذ غاية التماس
عفو وبراء واسقاط بل واستدعاء حتى ان الاحسان بالنسبة الى الاخ المؤمنين والمساهلة
الاقتضاء يجب استدعاءهم فلا طريق الى قولهم ان الربا اصلا قوله عدم الزيادة عند البيع او المنع عن الربا
عند البيع من جهة النص والقناتى والا فلا اصل لعدم المنع لعدم كونه اربوية بل كونهما غير
نعم لو قلنا بانها اربوية فالاصل المنع ايضاً وجواز الخرج من ابا اعتبار استثناءها واما ما كان
الضرر عند الخفاف ايضاً مما اعتار ووجب ما كان باعتبار ظاهر النص والقناتى فيهما واما ان
الحلول او التعجيل فليلا يصير بيع الكالا بالسلف لعدم تحقق شرطه ومن هذا نظر عدم
استلزام التقاضى كما قال الشيخ قوله لجواز الاستثناء من المزمية اه قد عرفت ذلك وان كان
الان نرى ان ليس ببيع حقيقة بل صورة بيع ويدفع كلام اهل اللغة وظاهر الخبر الذي رواه في
فتاوى الاصحاح بل لو لم يكن بيعاً لم يكن فيه استثناء اصم وان خرج لخصوصية بل بالعربية اذ كل شيء
غير العربية ايضاً يكون صحيحاً ان لم يكن فيها مبايعة ومعاصرة اصلاً فتدبر ثم ان تمسك العربية
لما هي في البستان لعل هو المستفاد من كلام اهل اللغة فيسملها اطلاق بعض الاخبار مثل ما رو
في معنى الاخبار ولعل هذا مستند الاتفاق مع ان الاتفاق كاف لان الظاهر الاجماع قدس
ويمكن ان يكون الضعف مجرباً بعمل الاصحاب بناء على ان القيد بالار من بابي المشاغل ان
الحكاية كان مملوفاً لادارة الغالب وكونه في البستان نادراً قوله المص والنقل بقرط
السلامة اه ينبغي ان كتاب المزارعة وايضاً منه وجه القيد بشرط السلامة واعتراض الشهير و
بظهور وجهه وورد اخبار كثيرة في حكاية نقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارضوه بعد عبد
بن رواحه وخرصة عليهم بان يعطوا نصف تلك الثمار بحسب خرصة او باخذ النصف فيظهر
ان حق المقبل انما هو من ثمر تلك الثمار لا قيمتها والفقهاء في محبة اذكرة وخرصة ما يتكفون
حكاية عبد الله بن رواحة ويستدلون بها مع اتفاقهم فيكون ذلك الخرج شرطاً بالسلامة
بل ربما ذكر وان اصل النقل من فعل رسولهم مع اهل خيبر فليلاحظ وليست امل وكذلك لا يلزم
الاخبار ويأمل فيها قوله وكثرة المادة اه بعض المواضع بكثرة المادة غاية الكثرة بحيث

في العوبة

في البستان

في مرقا لادان

لو نزل

لو اخذ كل واحد منهم مسئلة واحدة عن امره وامثاله ذلك ليحقق ضرر عظيم وفاداً زيد
الباب لهم بوجوب الاثر المنع فطعا والفساد المنع في الارض جواً ويوجب اختلا النظام للعاش
بالقياس الى بابي المبايعة واهل البلاد والمارة فيهم ولذا لو وقع ذلك من جواد وذهب من
وامثاله ذلك تخرب تلك الديار ويستند احكامهم غاية الاستدلال فطعا او في المنع وود بالنسبة
اليها وما ورد في الجواز ودر في القرى البعيدة من الطرق المسلوكة كثيراً وقلما يتحقق فيها المارة بل
المشاهد الان في امثال المواضع لا يبيعون ولا يشترون ملامحهم على الاكل بل على وعاد تمام
التحليل وعدم المضايقة واسد بعلم قوله هو عدم امكان الانتفاع به اه فغير الضرر والضرر في
بل ربما كان الجاهل ايضا في بعض المواضع هذا في الا انتفاع فيه اصلاً ولا يكون انتفاعه حكماً
صحيحاً عند العقل واما ان كان فيه انتفاع يمكن كما اذا اراد بخره او يكون من جواد ببيع حالاً او
باجل معين ويكون فيه الانتفاع الخرج بعد اخذ وتسلم ولا يكون مقداره مجزئ ولا الجمل الذي حصل
الغير النجى لما حال الانتفاع فلا مانع من الصحة كما ينبغي قوله حصول العلم في الجملة اه لان
هذا القيد القليل من التفاوت بالنسبة الى مجموع الحيوان مما يتباح فيه عادة ولعدم الضرر
والغرض والسفاهة بخلافه لو كان المبيع هو الاس والجلد لان التفاوت بالنسبة الى هذا
القليل من المبيع ليس مما يتباح به وغرضه وسفاهة الجلود الفساد في اظهر لان اظهر
الضخامة فلا بد من ملاحظة الجمل والجلد والكترة تتفاوت بالقياس الى المبيع بحسب العادة
وهو ظنهم قوله والاجماع وتلف الكراه لا يخفى ان رواية عقبة بن خالد ظاهرة في ان المشتري
لا يصير ضامن الماله الا بعد قبضه وسيد في الرواية في محبة الخيارات والسند مخبر بعمل
الاصحاب مضافاً الى استبعاد الفرق بين الكراه وبعض كالا يخفى عن المشتري قوله نعم الحكمه
مشهور بينهم اه في الصحيح عن الرجل يشتري المائنة والعبد بشرط اليوم او يومين فهو مائة
او المائنة او جلد فيرسله من ضمان ذلك قال عبد البايع حتى ينقضي الشرط تلك ايام
وتصير المبيع للمشتري وفي معناه اخبار كثيرة والدلالة في غاية الوضوح وان كان ظاهرها
ان المبيع ينقل بعد ثلثة الا ان الادلة في عدم الانتقال حيث العقد كما ينبغي وسلكها
وحده ايضاً فالأخبار محمولة على الانتقال للزوم في صحيح علم الكلام في محبة الخيارات قوله و
استدل على الاول في كونه بالاكيتين اه عدد اخبار كثيرة في ان المملوك لا يورث كما سندها

في بيع الحيوان

في استثناء البايع في الجمل

في تحلة البيع الحيوان بعد العقد

في تلف الحيوان بعد القبض

في عدم ما اكتسبه المملوك

في باب البركة وفي غيرهما وهي ظاهرة في عدم المالكية سيما على حجة العوام من الكتاب والسنة
 الواردة في مال المورث والمحققون في وجوب ذلك الاخبار بانها من جهة عدم مالكية العبد الا ان
 يقربان كل من قال بان العبد يملك يقول بعضهم هذه الاخبار فيجعل المملوكية ما فتنه عن
 التوارث بين ورثة المرحوم بينه واما ورثة المالك فيقال لا يورثون قطعا لان المملوكية حليمة
 وفيه انزاع هذا لا يورثه المالك اليقن وهو خلاف مذلول الاخبار من كون المالك مال مولاه
 الا ان يقرب المالك من جهة الملك لان جهة الارث كما صرح به بعض المحققين فكذلك
 على عدم المالكية كما قلنا لكن يظهر من لسان القائل بان العبد يملك يقول بان ملكه على
 مستقر يعود الى السيد اذ لا الملك من رتبة كما اذا عاين وانزاعه في حركه كلام القائل بان
 وسجله في كتاب الارث انشأه على هذا لا يورث في الاخبار التي استدل بها الشافعي
 على عدم مالكية العبد لانه لا يورث الا لانه لان المالكية تقع مسيطرة في مسيطرة عن العبد
 مادام مملوكا مملوكا وبعد ما يخرج من ملكه فمع ذلك ما دل على مالكية العبد بعضها
 صريح في خلاف ما ذكره في ذلك وبعضها ظاهر غاية الظهور **قوله** ورواية اخرى عن من
 جعفر بن اسيد عن ابي عبد الله عليه السلام **قوله** حيث يملكه عدم صلاحته المنفردة فيه
 تامل **قوله** فكانت النقية لا يخرج من هذا في مقام النقية ويظهر من ان العانة في ذلك الزمان
 كانوا يخرجون فيظهر من ان رواية عن الكاظم عن كان نقية ويؤيد في نهاية سنة النقية
 في زمانه ولذا فكرت في ما وافق النقية ويؤيد عدم مناسبة هذا الفصل الحكيم وهل
 النقية **قوله** صحيفة جميل بن دراج امة الطراثة معاوية بن حكيم وهو فطحي موثق **قوله** وقد
 تصدقنا بوجوبها لبعض اهل العلم واعلمنا بعض الاحباب على ان الرد على البنا
 ردها اربابها الا يكون عنده انزاع فيهم واما استعائنا فان جميع بين الحقين حق
 المسترى بعد ضلع تمتد وهو موطن الجارية في حفظ عينها واما ما جاء هنا لان مال المسلم
 معصوم بالا صلح اهل الصلح انما كان معصوماً للعارض الصلح واذا عارض الاصل
 العارض قدم فيه جميع فقط مال المسلم اقل فيه ما فيه ويمكن حمل الرواية على صورة تمتد السرية
 لا يثبتها وموافقها رجل الاستعانة على ذلك على الاستحباب يكون مخصوصا بصورة تمتد
 ذلك الاستحباب في مكان استحبابه **قوله** وان لم يكن دليله واضحا الى البر عموم

اليد

مكتبة
مجلس
العلماء
بمكة

بسم الله الرحمن الرحيم

شرحاً
فوطى الجارية الحامل بعد

ورد الجارية المحرفة الى
صاحبها

في ضمان عبد الله بن عبد الله
المأخوذ من الاختيار بعد
عند القضاة

المال
اليد بها أخذت حتى تخرج منه الامانة بالنقص والاجماع وبقي البايء وليس كل ما يلزم صاحب
امانة واستيما نابل الامانة التماس من صاحب المال ان يأخذ الامين ويحفظ من حيث
ان صاحب المال لا يتيه له الحفظ وينسب للامين ولصاحب المال الوثوق يحفظ هذه فصل
صاحب المال التماس منه وتبطل الامين وليس فيه مصلحة دينية بحسب الاصل هذا
بخلاف المقبوض بالسرم وما ماله فان حكاية لمصلحة والتماس بحسب الاصل بالعكس ومع
ذلك ليس العطاء من جهة الاستيما والوثوق بالحفظ كما هو ظاهري **قوله** والعلم بالا
القوانين اه لان الخبر اذها لفا لاصل والقاعدة الثانية من الشرع الاشتملة في صيرورة
معارضه وهما وصير المقادير بين العام والخاص في الجمع بينهما والعملي عيها ما اعتبر
في المقادير بين العام والخاص من كون الخاص صحيحا لشرائطها لعل ومع ذلك يكون بحسب
القوة والمقادير مقابله هذا حال الخاتفة لاصل واحدا فيكف الخاتفة الاصول معتد
وورقة الخبر ان الخبر اذا كان موافقا لاسان احكام اهل البيت ومصابها لربكون حجة ولا
يكون حجة بل يجب حصره وقد حققنا في موضعه **قوله** من جهة ان يكون ظاهرها انه لا يخفى
من ان ما ذكر من ان ظاهرها انه ما ذكر في التجارة فقط حتى ان كان قوله فكيف يصح له ان يثبت
لا يظهر من الرواية ان وكالته كانت حلالا لاجازة في الواقع اذ لم يكن الدافع غير علمه بان عبد
او كان علما ان كان امره بهما لم يكن عقا لقرينة الشرع اياه ان كان جاهلا بالمسئلة او كان مقتدا
انه ما ذكر في الوكالة انهم وان كان خطأ او كان انما في هذا الامر ولم يظهر من الرواية ما
بخلاف هذا او كان حاديا وافعا الا ان وورقة الماذون كانوا يدعون على عدم الاذن فكما
من اخر الخبر ولذا قال الماذون في التجارة وما ذكر في ظاهرها في قوله فكيف اذها حال وكالته
فيما ذكرنا وما قولنا وان كان وكلا فكيف فيفسد ان يمكن ان يكون حاله حال الوكالة بان لم يكن
مشرعا وافعا وعند المدعيين وان يكون حج عن البايء وصانته واما انه ضلر بالالف
من الامر فهو من المسئلة بحسب الواقع لا بحسب الشرع وحكم عندنا خاصة للمخاضين وقول
ما كان معلوما لا ينبغي في الماذون فكيف يدعي فيه انه لا مانع من الدعوى اذ لا يلزم ان
كل دعوى حقا بل الدعوى لا تخفى عن دعوى باطل المسئلة لان اجتماع الضدين والنفذين بخلاف
جو ماع ان دعوا كان عنده مالا او عرقا ماله فانه لا يشترى واما ان لا يمكن شراء ما كان

طبع في المطبعه
للاستاذ بالعلم من المساعدين بالكتاب

في عبد الله في السماوات للنجاة
وعنه لها

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

انعام علیہ السلام

يَقْبَلُ الْإِسْلَامَ فِي الْبَلَدِ الْمَدِينَةِ
الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ
وَالْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

أما قوله في أنه ظهر كمنه الثمن ما لم يتبعه تحقق المعاملة كان ظاهره والجمل لأمر من جهة الأمر
ذكرها أصلا لاها ذكره من الحج كيف جمع أه وإن الأصل صحة المعاملة فكيف حكمه بالفساد ولا
الأول بغيره لئلا يثبت لأن الأب المقتضى من الميت باعتقاد كونه معتقدا وأجره كما هو الظاهر من
البرق في غاية الأمر أنه ظهر بعد ذلك كونه مملوكا حال الحج ولا سلك في أنه حجة كان حلالا لا
غيره لما ذكرناه وإن مولاه باعده وخصص غاية الأمر أنه ظهر بعد ذلك أنه بغيره كان بالطلا
فالعبرة بالحالة من النفي كونه صحيحا قطعا ولو كان أحدا غيره بغيره من الميت بالحج غير كذا
صحيحا ويرى ذمة الميت البينة كما حقق في محله هذا أولى لأنه بحسب اعتقاده أنه نائب في الحج
غيره ولم يظهر ما يفسد هذا الفعل نعم لولاه أجرة الحج التي أخذها والعبد ما في ذمة مولاه وكذا
ما أفقده الحج مع أنه ساكن من الأجرة راضيا بفسادها وأخذها بما لا يملكه في ملكه كونه في
البينة كما هو الظاهر في الرواية وأما الحكم بفساد المعاملة فلأن الذي يقتضيه الحكم بفسادها أن
في كونه صحيحا محل اتصال المسلم على الصحة وهذا أن حملنا على الصحة يلزم أن يصير الأب على
الدفع ومعتقدا لأن العبد يدعي الصحة بهذا الحج فلو كان من جهة كونه مسلما ففعل محمولا على
الصحة يلزم ما ذكرناه والأقل دليل على صحة المعاملة عند التراجع سوى ما ذكرناه وهذا
لا يمكن الحكم بصحة فعله من حيث كونه مسلما لأنه محمولا على ما هو المولى في رفع حرمه فيها
ويقول ما أذن له سوى التجارة لنفسه والعبد يدعي رفع حرمه في الشراء العيز والعقود عنه
فلا يسع منه ما لم يثبت بالبينة لا بانه مسلم والأصل في فعله الصحة ولذا لو تزوج العبد بالمولى
ينكر أنه ذمير ولا يصح بصير بالطلا جزوا لو كانا لو وهبوا مالا السيد وقصر في نفسه أو لم
المولى لا يرضى يكون بالطلا جزوا ولا يفسد المولى أموره وأيقم الحج بالسفر والغسل
أو في رفع حرمه في معاملة وعامل وانكر المولى والحاكم الأذن يكون بالطلا حتى يثبت الأذن و
استلزم قوله ولذا يصح بيع بعضه ببعضه ويصح بيع تراب الصائفة أنه قال بعد بطحا
قوله وفيه تأمل إذا لم يثبت أنه لا يخفى أنه وعد النفي من ذلك وهو حقيقة في الحرمة عند
وعندهم وعد في بعض الأخبار أنه ربما قبله قوله الراوي عن العشاء قلت فأنهم أه
الذين هذا التفرع وقوله وهذا يثبت عليهم أن الراوي فهم من قوله ما أحب أن حرام و
يظهر ذلك من جواب المصوم وأنه فرقه على نفسه بل ويظهر منه إرادته الحرمة كما هو الحال

في كثير

بعض ما كان لا بد من الإشارة إليه

في بيان ما لا بد من الإشارة إليه

في بيان ما لا بد من الإشارة إليه

في بيان ما لا بد من الإشارة إليه

في كثير من المواضع من أنهم لا يرون منه ومن لفظ الكراهة الإلحائية ومان عليها ما كان يكره
وغير ذلك والعرف بغيره كما لم يرد ذلك فتم قوله وأصل الصحة وعموم الأدلة أنه قد عرفت أن
هذا الأصل للأصل لأن الصحة عبارة عن قرب الأثر الشرعي والأصل عدم الترتيب حتى
يلزم وكذا الأصل بقاء الحالة السابقة حتى يثبت خلافه فظهر أن الأصل عدم الصحة وأما
العمومات فلا تقاوم الخصوصات الصحيحة السند المقتضى بها عند حل الاحتياط كما كان يكون
الكل والدلالة واضحة لأن النفي حقيقة في الحرمة وأما الإيجاب فانه ليس حقيقة إلا في القدر
المشترك وإن كان مشعرا بالاستحباب مع أن تقريره بقوله لا تفعل فبنته عيان مراده كان هو
المعنى العام الذي هو حقيقة فيرفع أن أقدرنا إلى أن الراوي فهم الحرمة والمصوم هم وقرو
بإجابته أيضا فظاهر إرادته الحرمة كما هو الشأن في كثير من المواضع مع أن المراد لو كان محمولا
الصحة كان يقول إن سئلت أن ترتب على فعلك الأمر على سبيل اللزوم فاضل كذا وابن هذا
من دلالة الأخبار بل قوله لا أحب أن يفعل لا يوافق هذا وأما الدلالة على الأثر لفظي
من عدم دليل على صحة هذا البيع المنه عن ذلك لأن الدليل هو أهل السرايع وأقوا وأوف
والآن ان يكون تجارة وشيء من ذلك لا يثبت الحكم كما هو ظاهر من تأمل ادخا تأمل مضافا
الماورد من أنه ربا على أنه صريح في جميع الفصول أن الظاهر أن النفي إنما هو لعدم
قابلية البيع وعدم صلاحه له وغيره حتى على المتأمل أنه لو كان كما ذكره فاضح في إطلاعه كما
لا يخفى من تأمل هذه الأخبار مثل قوله إن ترى جبارا فأنزعه وقوله قليلا من الغلام
أه وغير ذلك فتم ولزم يكون بانه حقيقة لأنه في حكمه لأن الإطلاق إما على سبيل الحقيقة
أو المجاز وعلى الأول فالأمر ظاهر على الثاني فلأن العلاقة هو الحكم الشرعي وهو الحكم
الظاهر الشائع الذي في الرابطة وما يؤيد الإجماع الذي نقله وأما المعاني فغيره ما ذكرناه
بل وأن يد مثل شذوذه وأكون الراوي مثل عارف فلا يبعد فيما ذكره من كون النسبة قبل
القبض من جهة أن الروايات روايات عمارة فكذا ما يكون في رواياته عدم القبض التام
فتم قوله مثل حصة من ربه ينفذه لا يظهر من الحديث أن المراد منها ما ذكره بل يحتمل
أن يكون المراد منها ما هو الاتفاق يجعله لنا أو يبعال أنه يعارض مثل بل في تبصره
بلقط الاتفاق في الحصة الأولى في آخر الرواية أيضا وسيعرضنا عما قلناه في قول المصنف

في بيان ما لا بد من الإشارة إليه

في بيان ما لا بد من الإشارة إليه

وهو اخراج الدائم المفوتة **قوله** ولكنه انه يجب ان القاسم هو نفسه اما في حقيقته او في حال
وان الحكم بالوقف هو واستنباه **قوله** من جهة بيع لا من جهة الدين والظن عدمه او عدم جواز لا
في انه لا يجوز **قوله** ولهذا لم يسم الاضمان التي هو فيه بالصحة او بالبيع بالضعف وان ذكر في
الرجال التوفيق من موضع فليلاحظ **قوله** بل جعله بدلا من غيره بل للاختلاف ان القاتنه
جعل مجرد التبديل اجرة الصباغة وان لم يسم بيع اتم **قوله** لكن في انه قد يكون صياغة الخاتم
او مع ان المذكورة الرواية ليس الا مجرد الوعدة لا المشاورة والمعاودة مع انه لا يظهر
منها مساوات الوزن وسجى في كتاب القرض واية متضمنة لكون الدائم السوداء اقل
من البيض وايضا الدائم كانت توزن فكانت ثقيلة وخفيفة قطعاً **قوله** وهذه لا تتحقق
الربا وهذا اذا كانت التمام ففئة الاضمان اما اذا كان بعضها غير ففئة لا انه
غنى ودخل في الفضة وغلط بها او يكون ففئة من ففئة وطبقة من ففئة مثل ذلك ولا دخل
في حصة من رباب وعمرى في يد ما يدعى وجود هذا الدائم في ذلك الزمان وان لا
مانع من اتفاقه اذا كان جارياً بين الناس **قوله** واية اخرى عند قول المصنف ويجوز
اخراج الدائم المفوتة **قوله** ولعله لا خلاف بينهم انه لان البيع جعل في ذمته وعمله
ان يؤدي جميع ما وقع عليه العقد فيجب عليه الوفاء كل وقت ومقتضى ذلك ان يؤدي كل جزء
فاذا حصل المانع بالنسبة الى البعض ليس ان يقول لا ادى الباقي ولقول الميسور
وقوله ما لا يدرك كله لا يترك كله وقوله اذا امرتكم بشئ فاقضوا منه ما استطعتم **قوله**
قوله لان الغرض هو التساوي بينه او فاذا اختلف الختان يجوز اخذ الارش لعدم الربا
فان كان مقبوضاً قبل مفارقة المجلس فلا كلام والافان قلنا ان الارش مختص بحسب وضع
الشرع في الايمان السليمة او المسكونة بين الناس والاعم منها ومن المعينة فالارش باطلا
باطل لغو شرط الصحة لان الارش من المبيع او الثمن فلا بد فيه من القبض قبل مفارقة
المجلس وان قلنا ان الارش هو تفاوت القيمة مجعلاً مطلقاً من ان يكون من الايمان او
العرض كما هو ظن عدنان الارش وان كان يجب لصلح الوضع هو الايمان السليمة الا ان يجوز
ان ياخذ متحقق عوضه بالراضى وجب الشرط في ضمن عقد المباينة سيما مع اداء الحاجة
التي لان تعيين الاخذ بجائز كتحسين الرود والاعمال الارش قد يبرهن ان هذا هو مقتضى

في شراء درهم بدله من
الصباغة

في حق الزمان الذي هو في التساوي
احد من غير جسي

في خروج بعض هذا الفقيه
معيها بعد شرايه

في حق الزمان الذي هو في التساوي
احد من غير جسي

عدم

عدم امكان الارش في المختلفين هل يكون الحكم مثل المتفقين واختصار الخبر بين الرود والا
غير ارضى ام يكون مانعاً بل الارش من العوض باطلا في اخذ النسبة او دعي ما ينبغي من
اختيار ارضه في السلف معللاً بان الارش من الثمن ويحكي تمام الكلام في احكام العتق لا حظ
قوله فانه قد يشتم منه راحة المحالفة لان الفقة لا ان المبيع في الحقيقة مجموع اجزاء كل جزء هو
بالصحة ونفس الصحة ايضاً خرد وعي البائع ان يؤدي جميع ما يمكن ان يؤدي لان التكليف بالمجموع
لتكليف مجموع الاجزاء كل جزء في ضمن الكل فالتكليف بكل جزء مستحب حتى يستتبعه ولا يحدده عدم الثمن
من الجزء الاخر لا يرفع التكليف ولا يثبت خلافه ولا يستقوا بالاطلاق ولا يحدده بالاطلاق بكل
جزء ولا يختار مثل الميسور لا يقط بالمسور وغيره وجميع ما ذكرنا هو بالقياس الى ما لا يمكن
واما الاجزاء الممكنة فالواجب على المشتري اخذ الجميع او رد الجميع ولا يمكن ان يقول رد بعض
الممكن وامسك بعضه من جهة ان بعضاً منه ولا يمكن الحصول للبائع ان يقول الجزء المعين كان
داخله وعقله ومن جملة الاجزاء المبيعة فكيف قد عي بعضه من جهة عدم تمكنه من الجزء
الاخر الذي هو صحته ذلك الجزء وان لم يكن داخله ولا جزء من مبيع فكيف اخذ من غير
اختيارك الامساك والارض وهذا حكم يجب عليك بالنظر الى مقتضى العقود والعهود والشرط
قوله فان كان الثمن حالاً بان شرطه مقتضى العقد ولو اشتقاً لاذ كان مطلقاً
فلو شرط ذلك بعد سوى التاكيد ولو شرط فيجمل الثمن اي فعلية اقراض بعد العقد فلا
عزم فلا شك فان هذا مغاير للاول وكذا فضيلة الاقباض في زمان معين ولا يخفى انها
شرطان فلو شرط فعلية الاقباض بلا تعيين زمانه فالشرط بان لم يسم من هذا الاطلاق
تجمله والافوا بكم صحيح شرط مثل السورتين السابقتين وشره من هو وهو انه اذا اخل
المشتري به يكون للبائع جبال الفسخ لان المشتري لما في جميع الشرط وما ادى جميع ما شرط
كونه بان المبيع ويكون ما وقع عليه العقد لا يمكن تداركها اخل به حتى يمنع البائع عن الفسخ
ويؤخره بالوفاء بما عقد عليه لان فضيلة الاقباض المشتري في اي وقت يكون سوى الوقت
وقع العقد الشرط عليه لا ينفعه اصلاً لان مغاير للشرط فالشرط في صورة الاخل لا يبرهن
الحصول لمحال الوجود لما عرفت من ان كل ما يمكن ان يوجد هو امر غير الشرط والقاعدة
عند لكل والصحة بالادلة التي شرها اليه وهو انه عند مقتضى مجموع ما جعل عوض

في استعمال الدين بغير البيع اذ وقع
مطلوباً في العتق

اشترى في المعاملة تكون المعاملة غير صحيحة وعند تعدد بعض يحصل لصاحب الفسخ وهذا
من البائع غير بضائع من العقد لا بد منه بعد تعدد الشرط وامكان الشرط وجواز
الشرط المشتري بالتدبير الممكن بحسب مقتضاه الادلة وهو صحيح من جهة دلالة الادلة واسد يلزم
قوله كان عقد شرطه لا يخفى ان البيع من العقود الثلاثة والاصل فيه ان الشرط لا يلزم فان اردت
ان الشرط موكلا للزوم فساد في نفسه محذور وبقي على حاله وان اردت ان لا يفيد الزوم
الا من جهة الشرط فقد عرفت فساد وان اردت ان مثل هذا البيع يكون المراد من نفس البيع مجرد الا
والزوم براد من خصوص الشرط فهو ايضا فاسد فالمشترى ان حاله بالنسبة الى الشرط بعينه
حاله بالنسبة الى الثمن فكلاهما لا يرضى البائع ان يكون مبيع ملكا للمشتري بمجانا بغير عوض من دون
ثمن بل جعله ملكا بالثمن والعوض قطعاً والمشتري ايضا اقدم على ذلك وهو فاسد لا يرضى
بغير ملكا بالبدل الشرط المذكور والمشتري ايضا اقدم على ذلك وهو فاسد لا يرضى
والشرط فيما ذكرناه اسم بحسب عبارة تمام في العقد فلا يجب مدلوله بعبارة تمام ولا يجب ان
وقصد تمام الوحدان والمساهمة والذات يكون الشرط من جهة الثمن وانفق الفقهاء على ذلك
لوالقي ما ذكره الله المتعاقدين لا يكاد يمكنهما فهم ذلك ودركه فكيف يحكم بكون ذلك مراد
وان شئت فخرت وبالمجمل لا يشتمل في فساد ما ذكره بالنسبة الى المقصود المتبايعين وان اردت
ان الفقهاء يقولون انه لا بد للمتبايعين ان يفعلوا كل في مثل هذا البيع هو ايضا فاسد قطعاً
بالاشوجون الا الحكم معاملة المتبايعين لانهم غير جوه معاملات وينكون معاملاتهما
وما ذكره لا يخفى عن من له ادنى فاعلم ولهذا قال الشارح واما عبارة تمام اه ايضا ان اردت ان
هذا البيع بيع يعوضين جواز او زعماء جواز بل قد ولو ما بكذا هو باطل جرم الجمل عدم
التعيين كما هو الحال في البيع ثمينين الى اهلين مع انه يلزم عن هذا انه لو اختار المشتري
العوض الجواز لا يكون عليه شيء اسمه ولا اعتراف مطلقاً وهو خلاف ما اقتضت الادلة كما به
بل خلاف فتوى الفقهاء ايضا كما عرفت فخلاف ما عليه المتبايعان البتة وخلاف الطريقة
المسكوكة بين المسلمين مع انه يلزم عن ذلك ان يكون المشتري ايضا خيار الفسخ كالبائع في
خلاف ما اتفق عليه الفقهاء في جميع مواضع الخيار مع ان البيع الجوازي غير موجود شرعاً لا
البيع لزوماً نعم بما يعرفه جواز بقدر قليل ثبت من طرف الشرع والافا لاصل فيه الزوم

ولابد

في شرط التعجيل في البيع

في خيار البيع اذا لم يعمل المشتري بالثمن مع شرط البائع اياه وعدم خيار الشرط الاطلا

في خيار البيع اذا لم يعمل المشتري بالثمن مع شرط البائع اياه وعدم خيار الشرط الاطلا

في خيار البيع اذا لم يعمل المشتري بالثمن مع شرط البائع اياه وعدم خيار الشرط الاطلا

الانقلا والملك للعقد وان القول لا فائدة فيه وان الذي هو الاقباض بل الاجبا يقيم لا فائدة
 لان المشتري يقيم لا يرضى بغير الاقباض كالبائع فيكون ركن البيع هو الاقباض فيلزم جميع الاحكام
 المتعلقة بعدم الاقباض بعد البيع مثل تلف البع قبل القبض وغير ذلك وايضا فلهذا القدر
 غير التسليم في العولمة شرط البيع فكيف يكون نفس التسليم ركنًا ومحققًا للماهية وبالجملة ان جعل منه
 البيع والشرع وعقد اهوان البيع مثلا ملكا بشرط ان يكون المثل ملكا وان تعسر اياه حتى يصير
 ملكا وكذا الحال في جانب المشتري في الامر كما ذكرناه وان جعل المشتري ان البيع مثلا ملكا بشرط ان
 يكون المثل ملكا فلا وجه لما ذكره الشرع لان الذي لم يقبض يكون انما اقباضا كما ذكرناه
قوله وبذلك الاصل وعدم الضم او قد عرفت الفرق بين اشتراط فعلية الاقباض وعدم اشتراط
 وكذا الفرق بين تعدي العوض واستحالة وعدم تعديده واستحالة وكذا الفرق بين تعديده
 وتعدي البعض وحكم كل واحد من الصور وان الحكم هو الذي حكم به الفقهاء لا غير وحكمهم
 ثابت من الأدلة واشهرها الا دلالة فلا وجه لما ذكره وكذا لا وجه لقوله لان في صحته على ما
 اذ هو الجارية في التأخير السلم عند الفقهاء بصورة المذكورة في الاخبار وشروط الظاهرة
 منها **قوله** وكان يجوز له التنازل وعدمه انما اقصاه سيدك في بحث الخيارات ان ظاهرها
 عدم اللزوم للمشتري فلا حظ ودعوا عن ذلك الاجماع ايضاً **قوله** في سند الاخير ابواسحق انه هو
 ابراهيم بن هاشم وهو من الاعاظم المعروفين ولذا ذكره في الاول ولم يتردد عن وجهه واما محمد
 بن ابي حمزة فالظاهر عدم الاستلزام كما حقق **قوله** والماله المملوء لا يسهمة في ان الثقة هو محمد
 بن ابي حمزة والماله ان كان من الشبهة **قوله** لان للاجل قطا من الثمن عند التجارة
 ولان مقتضى العقد الانتقال من حين العقد غير المعين لا يتقبل التمسك **قوله** لان من رده
 ولان العقد يقتضي الانتقال كما قلنا وهذا فرع التعيين اذ لم يتعين انتقاله لان مقتضى الانتقال
 فاي شيء استقل واما تحقق **قوله** في بيع واحد الدال بالطلاق على النهي عما نحن فيه وان قيل
 مع غير ان لان الاحتمال من باب تمول اللطلاق والعزم **قوله** لعدم الفرق وهو رواية
 اه هذا بناء على ما سيذكر من الاجابيل فليكن شك التعدي في هذا لان الظاهر في
 والاول التمسك بعدم القول بالفصل ان كان اجماع مركب والبناء على ان العدل من قوله
 ختمه مع غاية اختصاره ووضع دلالة في مخالفة لما ذكر في صورة المشتري ومناسبة له

الى القول

الى القول الطويل المخالف لما ذكرناه اذ اظهرنا انهم وجعل القاعدة كلية كما قدم الجا فتم
قوله قد هاباى فمن ثبت اه لا يخفى ان الظن من هذا الكلام عدم تحقق المباينة لان المشتري
 احل في العقد الآن يقول البائع له خذ هاباى فمن ثبت واجعل الصفقة بعد الاخذ
 والاختيار كما هو شرط ايضاً فالمشتري ان اخذ الثمن الذي شاء فلا شك في انه معين فبصرف الصفقة
 غير ذلك المعين والافلام يقع بيع كما في الرواية فكيف يتألف الاستدلال بها المقام ويمكن المنافسة
 بمثل ذلك في الرواية الاولى ايضاً **قوله** لعلمنا انه اه هذا بعيد بل الظان المراد انه لا يند
 تعيين احد ما قبل البيع وانما يقع البيع بذلك المعين واما اذ لم يتعين فليس له الاقله وان كان
 نظراً وهذا اما انتقام ومواخذة منه بسبب تقصيره في تعيين حين الصفقة وعدم مراعاة
 فقه التجارة **قوله** او محمول على الاستحباب من جهة مخالفة العقد فيها والمراد انه لا يعطى على
 الاقله وان كانت نظرة من جهة انه لم يلم يقع ضبط تعيين يقع من ان مات ومخاضاً وتعللاً
 من المشتري في اختياره الاقله وان بناه كان هو الاعطاء عاجلاً فحصل التأخير من طرفه البائع
 التقصير من جهة هذا واما هذا المختار ان المشتري ربما يصير باختياره القدر العاجل الا انما
 يدعى لاختياره الاجل بعد اختياره الاول يعني امره غير الترتيل لانه يمكن ان يكون ذلك اظهر
 لفساد العقد وقبح التسلط على الاقله وان ان يعطى احد الثمينين فلا تسلط له في اخذ الا
قوله ان رضى بالاقل شرعاً فليأخذ المعين من الحيى والعوض كذلك لتفتق **قوله** وهذه ما
 في قوة اه لا يخفى ان هذه الرواية لا يمكن ان يصير دليل للجماعة لان مقتضاها تسلط البائع على
 الاقل حالاً ايضاً حيث جعل النظر في الفرد الاخفى فالاصح هو ان لا يظهره ان البائع ليس
 الا الاقل وان اخذ الاخذ في الاجل لهما في اخذ الاكثر الذي شرطه مع ان ظاهرهما عدم وقوع
 بل مجرد المساواة **قوله** قد هاباى فمن ثبت اه لا يخفى ان الظن من هذا الكلام عدم تحقق المباينة لان المشتري
 بالنسبة الى خصوص احد الثمينين لان الصفقة هي العقد المباينة وقالوا اجعل صفقة تلك البع
 واحدة لان في السياق ان قوله اجعل امر كل واحد خذ هاباى فمن ثمين لا ترد بل انما ما
 بالاقل واخذ باكثر حتى يطابق امر البائع وطبقة وظاهرها ان جعل الصفقة واحدة هو
 بعد لاخذها الاختيار فيكون الظاهر ما ذكرناه وان قلنا ان قوله اجعل امر صفقة المتكف **قوله**
 والحاصل انهم يظهر من الرواية المعاملة وقعت بان يد مما تكلم به البائع فيقول المعصوم

في سطح التجارة البيع يمين
 الى اجابيل

اذا وصفت بجزء ما تكلم به البائع من غير تعيين قبل البيع وانقاع الصفقة بذلك المعين وادله التا
ان ياخذ من المشتري من هذه المعاملة الواقعة بجزء ما ذكره البائع فليس للبائع سلطان يا
من المشتري بالتمن الاكثر من كان انظره الى الاجل اذ تجرد الانظار الذي هو فعله لا يثبت
ان ياخذ من المشتري ذلك الثمن ولما المشتري وان وعد شرط ان يعطي الاكثر بعد النظر الا
انه لا يلزم عليه الوفاء بحيث يتسلط على الاخذ من بايع المتاع او غيره بل لا يجز عليه الوفاء
بما يجز عليه الوفاء لان كل شرط وعقد يتحقق من المسلم لا يجز عليه الوفاء ولا يتسلط على الا
منه اخذ ما لم يقع في ضمن عقد لازم ولم يقع ههنا في ضمن العقد اللازم اذ لم يقع المعاملة بان
ما ذكره البائع في مقام المساواة من غير ان ينفذ بنية الخرب حكاه في وقوع المعاملة بصيغة
واحدة بعنوان التردد بين الشقين كما في المثل وان كان خلاف ما يظهر من الحديث فحكم
انهم كما ذكرنا موافق للقاعدة لعدم صحة المعاملة كما هو المثل عند الاصحاب فاذا اراد ان يعطي
متاعا للمشتري وياخذ منه من غير سبل التسلط الاخذ الا فاقتم قوله ولا يجوز ما امر
الاصحاب به ولقولهم لا ان يكون تجارة عن ترخيصكم وقوله او فوا بالعقود واوف بالعهود
احل البائع والمسلمون عند شرطهم وغير ذلك مما يظهر من تتبع قضايا عبادت الاحكام
وورد فيها ثم ان اراد اورد عليكم حديث فاعرضوا على سابق احكامنا فان وجدتم موافقا
لها فاقبلوا والا فلا والعامة ليست على الا انها بهذا المضمون قوله مع كونها حسنة بل
غير معمول بها ايقم كما عرفت قوله لان الاحتياط المبراه لا يخفى ان الكلام في وقوع المبايعه كذا
لان يكون خصوص الاجاب كذا المشتري يقبل اخذ من في ذلك فيحصل التعيين لذلك ويقع
العقد الذي هو مجموع الاجاب والقبول على المعين مع الاشكال في الاجاب ايقم فانها او جبت
غير المعين لا يمكن تحققه ووقوعه واسأل قال فان العقد انما هو ملكه والنقل والملك لا يتحقق الا
والاختيار ليس ملكا وانا لا قوله ولزم العقد وهو قولنا صحته اه قد عرفت هذا وجعل الشرط
شرط للزوم العقد ووضحة واسأل العوض فزيدت في هذا بان جميع الفقهاء اخرجوا
والشهود من واقفها في جعل المتوقف على الشرط هو الزوم خاصة اتفاقا على ان الشرط
جملة العوض وتتمه وكل كل من يقع عقد البيع متفق على ارادة كونه من جملة التمسك والادارة
ايضا تصح ذلك بلا شك ولا شبهة وايضا قوله بعت هذا بالتمن المعين والشرط المعين

في طرح النسخة الثانية انعقاد البيع
بأقل الثمنين

في النسيئة
في اشتراء ما باع فيه بزيادة
او نقصا في المساومة عدم
الشرط في البيع الاول

في ذلك

في ذلك لان المعطوف في حكم المعطوف عليه والعامل فيها كلمة بعت وحرفا ذاع في جميع ذلك
ان مجموع العوض الذي هو مذكور في الجواب اي التمن والشرط اما ان يكون بآراء الانتفاضا
او بآراء الزوم ايضا او بآراء الزوم خاصة والاولان يوجبان اللزوم في المقام
بلا شبهة والثالث يوجب كون الانتقال في البيع بلا عوض وهو فاسد قطعا لان الانتقال
بلا عوض من خواص العينة فكيف يجوز كون البيع هبة ثم كيف يصير هبة الزوم موجبا للقب
ماهية الهبة في البيع وكيفية عدم الوفاء بالملزوم يصير معا جازا ان يكون بعض العوض
المذكور بآراء الانتقال والبعض الاخر بآراء الزوم كما اختار الشهد ومن وافقه ان رفعه ان فكل
مدلول عبارة العقد لا تحاد اللفظ والعبارة واتحاد المدلول والدلالة واتحاد العقد في اللفظ
لان مقصود المتعاقدين ليس سوى مدلول العبارة فالقول بكون المذكور حكم بعت وترجع بلا شرط
ومع ذلك ان ارادوا كون هذا البيع شئيين على تقديرين اي عوضين عوضا على تقديرين اختيارا
مجرد الانتقال وعوضا على تقديرين اختيارا ولزم الانتقال لهذا البيع فاسد عند جميع الفقهاء حتى
الشهد والشيخ عوا واما ما ارفاده من وجوه من منعه كما عرفت مما كتبه في حاشيته عند
قوله المصنف من باع مطلقا او شرط التعيين او مع ذلك لا ينعف في المقام اذ لو اختار الزوم فالقول
وان اختار الجواز فلا وجه لادان الشرط وان ارادوا كون البيع شئيين واحدا على تقدير واحد لان
بعض الثمن بآراء الانتقال وبعض بآراء الزوم فغير انه على هذا كيف يصور فكل واحد اجزا البيع
الواحد على الغرض الواحد بغير توثيق ولا انتقال ثم بقي لزوم من شرط ان وفيه شبهة وهو متحقق
الزوم ايقم ولا يفتي الجواز والانتقال خاصة فان قلت الفقهاء اخرجوا بان شرط فقدان الشرط
لشرط خيار الفسخ وهذا صحيح فيكون الشرط بآراء الزوم وانه المتفق عليه قلت الفقهاء اخرجوا
خيار الفسخ بفقدان الشرط بل قالوا بخيار الفسخ بفقدان اجزا من اجزا التمن واجزا من اجزا
المبيع واي وصف من اوصافها ومن جهة ذلك فقدان الشرط ومعلوم انه ليس من اجزا البيع
اللزوم بل الجميع بآراء التمن عير حسوا وكذا الحال في اجزا التمن واللاوصاف في خيار الفسخ
في المشرط عند فقدان الشرط انما يكون للشرط فقط واما الذي عليه الشرط فلا خيار له ارضه باتفاق
جميع الفقهاء حتى الشيخ عوا والشهد واما ما ارفاده من وجوه من منعه كما عرفت مما كتبه في حاشيته عند
قوله المصنف من باع مطلقا او شرط التعيين او مع ذلك لا ينعف في المقام اذ لو اختار الزوم فالقول

فبقوله

فبقوله

هدی

في اللف

في بيع المتاع قبل القبض

من التهمة اعتبار القضي ايضاً كما وقع من الساذل الظن ان سائر القضا سادوا العلامة في الاجماع المذكور
 لانهم اتفقوا في القوي من غير تأمل في صحة شرط القبض بطريق العلامة ولا يخفى ان مستندهم
 ايضاً هو الاجماع نفسه لان نقل العلامة اياه لتقديمهم عليه بل العمل المتأخر عنه ومن هو في رتبته
 استناده عن نفس الاجماع ايضاً فيبطل ما ذكره في صحة الاجماع في القوة من قبل الاجماع المتواتر
 واليقين علياً ايضاً فان قلت نظر التهمة فاعلم ان العلامة بسبب البطلان في العلمات اذ لو كان
 الجواز قلت انه حكم ولا يعلم الجواز ثم فرع عليه البطلان عند جميع علمائنا وهذا بناء
 بان البطلان عندهم غير سبيل التفرع غير علم الجواز فمجرد هذا مصداقاً لما ذكرناه ايضاً في
 الصرف ويظهر من كلام التمام ان تامله في المقام تامله في الصرف فيلاحظ تامله في هذا كما امر
 قوله ولكن بوجه ايضاً ما تقدم اهـ بوجه ما مر في ذكر الجنس والوصف بل عليه في الروايات
 ظهور في الباس اذ لم يكن بكيلاً معلوم ولعل الظاهر هنا المنع سيما على حصة الضم في الاجماع
 بل رواية جابر المتضمنة المنع عن السلف روايات المناقضة غاية الظهور في شرط الكيل
 الوزن وبالجملة مجموع ما اشرنا اليه لكونه دليلاً بما بعد عدم الخلق من الاجتماع ان المتعاد
 في الاعضاء والامصار ضبط المكيال والموزون بالكيل والوزن لتعيين المبيع وان كانوا رعا
 يكفون بالمساهدة في الحال في بعض الاحوال وفي السلف لا يأتى بالمساهدة فنقول ولحسن
 كانه محمول على كونه اهـ في العمل ونظر من الكلام في ذلك في رواية الحلبي وحمل الكيل وصرفه الى المهور
 المتعارف فقولنا غير واضح بل الظاهر ذلك اهـ دليله واضح وقد اشرنا اليه في مسألة العقدة عن
 وذكرنا هذا لان العقدة على التسليم عند جميع الفقهاء ليست بحجة الظن بالعقدة على التسليم
 فمن اعتبر غلبة الوجود لم يرد سوى العقدة على التسليم لانه في التسليم مختصة في الغلبة لا في غيرها
 الا غير هادج والظن لو كان كافياً لزم محذور مع ما في الفرع من اللبس وقصبت للاجماع ونحو ذلك
 والاشجار في السنة لا تميزه غير ذلك مما هو مسلم عند الجميع والاسان من بطلانهم فبطلانهم فمحل
 وفي التمر يجب كونه مسلم فيه عام الوجود عند الحل بل خلافه انتهى فنقول والاكفاء بانها
 وجوده اهـ لا يخفى ان عقداً ليس معلقاً على اتفاق الوجود بل يصح التعليق فيه فيجوز امكان
 الوجود كيف يجعل البائع على عهد ترويه في ذمته اعطاء المبيع مطلقاً وفي احواله مع انه مكلف
 بوجوب الوفاء بعقدته وعهده وسرهما وان جعل اعطاء المبيع مطلقاً بائناً ومن المشتري الذي

يأخذ

في نقل المبيع بالكيل والوزن
في التمسك

في اشرار غلبة وجود المبيع في
الحلول

يأخذ حاله او يصرف فيه تصرف الملاك اهـ املاكو ويتلفه كيف يشاء والمشتري ايضاً ما اعطى الثمن
 ولا رضى بان يصير ملكه ويتصرف بكونه ويتلفه كيف اراد الا بائناً المبيع المشروط اعطائه الثمن
 وعي احواله الفاسد يمكن هناك ونوف نام كبغينا في جميع ما ذكره هذا مضافاً الى ما مر في مسجلاً
 قوله كما هو عبارة عقد كونه اهـ لا يخفى ان عبارة عقدية في اعتبار الغلبة لان كثير ما يحكم بالبطلان
 من جهة غلبة الوجود فباعتبار واضح فيما ذكرنا من ان العقدة على التسليم عندهم مختصة في غلبة
 الوجود كانه يريد من غلبة الوجود ما يقابل عموم الوجود فلا حظ عبارة وما عبارة كونه فليست
 وفي الظن انها متضمنة لهما بعد ما سئلنا عن قوله ولو غلب على الظن اهـ فلا حظ قوله وهذا
 بطلان على جواز اشرار اهـ لا يبعد حملها على الغلبة العظيمة التي يغلب وجودها على ما حملها
 على ذلك قوله ايضا معينة قليلة اهـ لا يخفى ان جميع ما ذكره محققه في مثل حل البطون ولين الشر
 وقصبت الاجام وغير ذلك مما اشرنا اليه في مسألة العقدة على التسليم ومع ذلك مرع الاثبات
 وكلام الفقهاء انهم يحول الحصول وفيه الغرر ولا يجوز لذلك بيعه ما مطلقاً او منفرداً في
 اهـ ايضاً واقدمه فلا حظ قوله وهذا يكتب اليها كاتبة اهـ كما ان حيوضها مستقيمة بقاعدة الا
 كذا عدم تحقق غرها مستقيمة بقاعدة الاستصحاب بل بما كان استصحاباً حال العدم اليقين
 ولذا يقول بالاستصحاب العدم واصل العدم كل من يقول بالاستصحاب ومن ينكره كما لا يخفى على
 المطلع ولذا لا يكتبون الكتاب لمن كان معدوماً ثم احتمل وجوده ولا يسمون البيعتين
 بعد القية بمدة طويلة فاما كان موقفاً من الامتثال للمنافعة من حصول العرف فنقول
 والمناسبات للقوانين بطلانها اهـ والحديث المخالف للقانون الشرعي ليس بحجة ما لم يكن مكافئاً
 ومقارناً لانه من باب تعارض العام والخاص والمقاومة ليست حاصلة الا من على الفقهاء
 ولولم يكن معمولاً به عندهم يعني تأويله بما يوافق القانون ولذا اوردنا ما اوردنا في
 ضرر من جهة الحديث المخالف عرفاً وفي الاصحاح فنقول بل عدم الظن ايضاً اهـ في جبر
 التام ظاهر لان الوجود في البطلان الاخر كيف لغلبة الظن اذ في عهدة البائع استحصاله
 وتسليمه وفي عهدة النقل الغرض المقابل ومنه بطريق شرط كون النقل عادي فنقول ولا
 ينصرف الموضوع المحلول اهـ لانهم هذا ولا يقبل بل الظاهر ان الوجود في الفاسد
 وجود الغرضه ان موضع التسليم هو بيت البائع ومكانه من العقدان وبالجمله

فيكون موضع التسليم في التسليم

القول المبيح للمشتري ومكانه ليس في اخلاذ العقد لم يجعل البائع غير عهده فليس عليه الاستسلام
 عند ما طهر من المشتري وتسليمه ذلك من بينه او موضع العقد قوله لان مقتضى العقد جوسم
 المبيع لو كان مقتضى العقد للتبليغ جملة عظيمة اعظم من التاجيل الى الكسار مثلا بل لا
 جعلوا التاجيل الى انقضاء الحاج من متي جملة مبطله مع ان التقاض ليس الا اليوم واحد بل من ضرر
 عظيم ونزع عظيم بل وسفاهة كذبة مع ان التسليم في اي مكان ليس من العقد ولا لان الزمان لا
 فظروا ما التلويح فلا شرط الزمان الذهني في قياسه على الفرض قياس فاسد بالجملة ما ذكره هنا
 مخالف لما ذكره اولا قوله بعد القول بخصوصا اه لا في موضع كان نعم لو كان عادة او فريضة مثل
 والخطب عادة اهل القرى كانت معهودة عند المتبايعين فتم قوله اي لا يجوز بيع ما انت في
 بالتم اقول ان رواية عند الذين التجار متضمنة لجواز البيع قبل القول فيجب بيع ما كان في
 القبض واستدليلها لم يتناول فيها اتم قبل النطق بالمنقول لغير بيان بن محمل المذكور لانها
 هو الظاهر في غير من يري بار كاذب الكيفية في كونه محمدا اسمعيل بن بزيع وهو لم يصرح به
 اقول انك ان اخوانا من عبيد النقيير وفيه احد كبير او فيه اشعار بوجاهة كما لا يخفى على العارفين
 بحال احمل من عبيد جعفر الجليل غاية الجلالة لا يروى عن غير المعصوم ومع ذلك لا يخبر بالركن
قوله لان الارش جزء من الثمن اه الارش عوض الصحة والصلابة الكائنة في الثمن بسبب خوفها وعدم
 متى افاذا كان هذا الصحة في حقيقة من الثمن لكان فواتها موجبا لبطال ما قبله من البيع
 العقل صحيحا بالنسبة الى الباي خاصة وكان المشتري يحجز بين الرد والخذل بالنسبة الى من الثمن
 هو الحكم في خيار بعض الصفقة فلا وجه لادش اصلا ويكون الحكم بالارش فاسدا مطلقا لا
 الحكم هو الارش بعد اختيار الامساك وبعد الغرض من الارش خيار بعض الصفقة ومن يتحقق
 الكلام في خيار بعض الصفقة ويصح في خيار العيب ان له الرد والارش كما اساء اليه
 من انه هو المقرة في كل المعايير فلا حظ ولا حظ ما علنا بونا من اجل قوله يعني اذا حصل
 واتفقا اه اما الاختلاف في اثر الاجل فالقول قوله المنكر اذا اتفقا في وقوع العقد بلفظ
 وما ساء به ولو اتفقا في وقوعه بلفظ اسلمت واسلفت فالقول قوله المدعي لان اللفظ المذكور
 حقيقة في السلم والاصل في الاستعمال الحقيقية فيما متفقان في وقوع البيع بتأخير المنكر مدعي
 البيع والمدعي صحة لكن لا ينج بعد عن انكالات الاحتمال ان يكون ذلك الاجل من محققات ماهية السلم كما

كذلك

كواحد من الاجابة القول واما الهام من محققاتها ومحققاتها ماهية كل عقد في بيع فلعلم المنكر
 تحقق نفس السلم فاذا ان الاصل معركي الحق والافريانه من شرائط صحة الشريعة لاصالة الحقيقة
 واصالة الصحة المذكورين هذا ان قلنا بعدم جواز البيع بلفظ السلم ولو جاز ادعى القول
 بجوازه فلا صالة الحقيقة فقط ولو ادعى وقوع العقد بلفظ البيع والمدعي بلفظ السلم فاللفظ
 ان الحكم فيهما مع احتمال كون الحكم في الصورة الاولى ايضا كذا ولعل الاولى او هذا اذا
 كان النزاع من اول الامر الى اتفاقا في وقوع عقد السلم وبعده ثم ادعى المنكر عدم الاتساق
 وعدم ذكره هنا ان كان بعد الاقرار بالبيع منه بلفظ الشراء الا ان يدعي علم المدعي بذلك فهو
 دعوى اخرى يكون له تسلط على حق العلم وان انكر ذلك بعض الفقهاء مدعي انه يمكن ان يقر
 فلا يبيع اصلا والحق هو الاول واذا اتفقا في ذكر الاجل او ادعى احد هاتين يادته فالقول قوله انكر
قوله ونكاهن الدعوى في البينة اه يشكل بان يفتقر تقديم بينة الداخل كاعلى بعض الاحتجاج وهو
 الشك وخلاف ما هو الاظهر من الادلة كما بين في كتاب القضاء انتم واذا ادعى البائع قبض الثمن
 فالقول قوله مع البين اما قبل التقاضي فخطا ما بعده فلا ينج من اشكال الاستسار في السلم وهو
 مخالف لاصالة الصحة وعدهم بما ذكره معلا بان منكر وفيه ان جميع المواضع التي يحكم فيها
 باصالة الصحة يكون فيها منكر بغير شرط من شرط البيع ومقدمة من مقدماته ومع ذلك
 نقول الاصل مع من يدعي الصحة ويجعل المنكر لان المنكر من يدعي موافق الاصل او الظاهر
 لم يترك اذا استكت الا ان يكون مراد العلانية انه ينكر في قبض من غير تأمل منه في الصحة بل
 وبما كان متفقا على الصحة اذ لو لا الصحة لم يكن هناك ثمن يتحققه البائع ويكون حقه والاصل
 عدم وصول حقه فتم في هذا نقول لان ما من من الحكم بعدم وصول حقه اليه والحكم بغير البيع
 نظير ما حكم به من عدم نجاسة الماء القليل الذي وقع فيه صيد خرج وجوهه والاعلم ان التوحي
 كان من جرح الاصطباذ من جرح الاصطباذ او من وقوعه في الماء ومع ذلك حكم بنجاسة ذلك
 الصيد وكونه مبيته لاصالة عدم التذكير ونظيره ذلك قول بعض العلماء بنجاسة الثوب المخلوط
 الذي وقع الشك في ازالة النجاسة عنه للحكم ببقائه بنجاسة متلحقه يحصل اليقين او للمدعي
 الشرعي طهارته وطهارة الاشياء الملازمة له حال الرطوبة للحكم ببقائه الطهارة حتى
 يتيقن بنجاسته غير ذلك من امثال هذه الاحكام ويجعل ان يكون رية يبرج اصل الصحة

في تأخير البيع عن وقت
الرجوع فغير فيه

في المراجعة واخواتها

في بيع من غلام له والامام
الحيلة

في بيع من غلام له والامام
في المراجعة

في نسبة الرجوع الى البيع

اصل العدم في موضع يكون محط الدعوى الصحة والفساد فتقوله ولا خيار للمسلم في الالتزام اه هذا
القياس من قبل خيار الشرط يكون البيع الجاهل بكونه في السنة المذكورة في الشهر المذكور
فاذا انعقد الشرط فللمشتري ان يرفع اليد عنه ويلزم باصل البيع بوضا جديد منه وان يفسخ العقد
لعدم وصول حقه اليه بغير قياس ما قلنا في خيار رتبة بعض الصفقة وخيار الشرط وغيرها والموتقة
المعجزة بالنسبة للموافقة للقاعدة ايتم ويلزم مع انها موثقة بالصحة بل وبما كانت صحيحة لما في
الرجلان القطعية كلام يجمعوا في قربة الزمان الاطائفة عار ومقتضاها الممنع من الانقطاع
كما ان مقتضى القاعدة ايتم كقولك ولكن مقتضى القاعدة ان يكون اه فاعرف ان مقتضى
انه ليس في ذمة البائع سوى الجنس المعلوم في الوقت المعلوم ولو لم يوجد فيه بل في سوى الجنس
بين الصبر والضياع واخذ عي من مال ان كان موجودا والا فمقتضى وان وجد فيه ثم وقع التنازع
غير يقتصر من البائع فحكمه كاذكروا ما يقتصر كان فاصابكم حكم الغاصب قوله ليعتق
الحقيقة اه بل لو كان البيع الحقيقي يكون ايتم كذلك لانصرف الذهن الى غير هذا البيع اذ ينصرف
الى البيع الاول الذي وقع المراكسة فيه وعدم المسامحة بل بما كان المشتري اذا اطلع بان
البيع الثاني الذي وضع غلامه وشراؤه الثاني منه بعد لم يرغب في البيع ولم يرض هذه
المراجعة وان لم يكن في الشراء الثاني تقاوت اصل بالنسبة الى الشراء الاول قوله بوجبا
وخيار له اه لا يشترط في الاثم وحوتة الثمن على البائع لكونه اكل ما لا يبطل وعدم طبعه
من صاحبه لان المشتري اذا اطلع بالحال اوردى بالعقد يجب على البائع الوفاء به ولا يمكن ان
يقول في بيعت بهذا الثمن بشرط ان يكون هو الثمن الذي وقع عليه العقد ولا وليس كذلك لاني
كتبت وخسنت ذلك المشتري ان يقول رفعت يدي عن هذا الشرط ورضيت بكون هذا ثمن
صحة البيع هو ما ذكرنا فتم قوله كما لا بد عليها وادوية الحيلة اه فلهذا الرواية ان البيع وقع مرة
بغير نسبة الرجوع الى راس المال ان التجارة قالوا اخذ بده واداه المعصوم عن سئل ان يكون
ذلك اذ داه واداه قالوا في كل عشرة الف الفين فقالوا ابيعكم هذا باني عشر الفاه هذا
ان التجار ما اشتروا الامراجة وما وقع شرائهم الكلك وهو ما ايقم ما منعهم عن ذلك بل
قرره عليه الا انه من نسب الاشئ عشر الفاه الذي هو مجموع عن المراجعة المتاع وهذا بعينه
هو الذي يقول الفقهاء وايضا يظهر من التام في الرواية ان متاع المعصوم عم كان عشرة

الف الفين

الف الف الفين كان تحت فظهر الاخبار من راس المال من قوله اه اذا ابيعكم اه متفرعا عما قالوا
كل عشرة الفين وهذا مع بيع المراجعة فتقوله ان لم يكن كل واحد ما ذكرنا بل على المراجعة فالحجج
لغيره في ما ايقم الكراهة في المراجعة مع انه لم يقل بها احده ورد عدم الباس عنها مطلقا
كانت في جهة عدم الاحتياط في ضبط راس المال والاخر اجابات وهذا ما موث من المعصوم
فكيف يقول وعظم ذلك في سيماء وان يقول لغيره لابس اصلا مع ان الغير له بالكراهة
من جهة عدم ما موثرة الاحتياط وايضا الكراهة في الروايتين الاولتين انما تعلقت بخصوص
ده يانده ودواؤه لا مطلق المراجعة فان المراجعة لا تنحصر فيه بل هو قسم من المراجعة وكذا
قسم من الشيء لا يستلزم كراهية مطلقا ولو كان المطلق مكرها كان يقول بغير كراهية مطلقا
الا ان يخصه بخصوص هذا القسم وقوله في روايته حرام ولكن اه لا بد له على كونه بغير
مراجعة بل ظاهره انه غيره يازده ودواؤه حسب واما الرواية الاولى فلم يثبت الحقيقة
الشريعة المساومة فلعلها انقبضت فيتمتع المتاع وجعل القيمة قيمته وهو اع من المصطلح
عليه وان قوله ولكن اه لا يقتضي انحصار المراجعة في دواؤه وهو لا يهمل الكراهة
في كل مراجعة بعد النقص وان المكروه هو خصوص دواؤه اذ لا مانع من انهم عدل عن المكروه
الى ما هو الافضل فتقوله وبما ذكرنا لعل الفقهاء حكموا بكراهية نسبة الرجوع الى مطلق المراجعة
قوله لعل عنده دليل غير ما قلناه اه لعل المنشأ هو قوله وعظم ذلك على مضافا الى قوله
اكره لعدم ثبوت كونه الكراهة حقيقة في المصطلح على ان فيه انروا ان لم يثبت الا ان الاصل
عدم التوفر وان قال عظم على فتقوله لما قلناه من الالتزام في بيع المعاوضة اه هذا فرع كون
المعاوضة عقدا بل ربما يشك في كل ما لم يكن متبادرة من لفظ العقد وان كان عقدا واما المالك
عند شرطهم فمحمول على الاستحسان او الطلب عند الفقهاء قوله التاجر ان يملك البائعين اه لما
كان المتعارفة فعل التاجر المباعدة فلا معارضة ولا مغايرة اه قوله لم يثبت معنى شرعا
لاشتمه في ان موضوعا الاحكام برجع فيها الى غير الشرع سوى العبادات وسوى ما ثبت
من الشارع اصطلاح خاص يكون تكليفه ولم يثبت فلا حاجة الى الاعتذار بهذا العقد
في المقام وظان بين الصدق اللغوي والعرفي فاذا بدا في تصديق حجب اللغة مجازا
العرف والظان العرفي مقدم على اللغة كما هو الحال في سائر المقامات فليس هذا احتياجا الى

في خيار المجلس

قد مر عندنا هذا أهل العرف والخطا بتحقيق قطعا كما هو الظاهر من الاخبار ايضا وما المخطئ ان
 فتحتمل العرفية دلالة على جواز بيع ما في الذمة له ليجد دلالة في اصلا قوله وفيه تأمل لعدم صدق
 البائع اه مقتضى الاجماع والاخبار والاستصحاب بقاءه الى حين الموت وما بعده فحقه الوارث
 من العمومات الدالة على ان كل حق من المليات ينقل الى وارثه فلا يخطئ تأمل وهذا ذكر الفقهاء ان
 جميع انواع الخيارات برزها الوارث لخصوص هذا الخيار قوله والظاهر ان الموتين او وقع له الخط
 ثبوت لمن هو البائع والمشتري حقيقة لا من هو وكيل في مجرد اجراء البيع والظاهر ان ما سلكه
 عن كونه اسوة الى ما ذكرنا فتم جدا قوله ولعله للخلل في عندنا ان ليس كذلك للخلل في دفعه نسب
 البعض اليه لا يسوغ ذلك لانه خلاف الكتاب والسنة لان مقتضاها ثبوت الخيار فيه قطعا كما هو
 الظاهر مما ينبغي الجواب بان الظاهر ان العقد المطلق يقتصر ذلك لا مطلق العقد كما هو الحال
 في سائر الشروط التجارية وفاقا للعقد المشروط صحيح ايضا لدخوله في عموم او فوا بالعقد ووافي
 العمدة وتجارة عن تراخ غير ذلك للحاصل ان كل امر يصير المكلف ان يفعل بعنوان شرط او عقد
 او عهدا وغيره يصير ايضا ان يدخله في العقود وليس شرطها ان يكون الكتاب والسنة بل هو فاق
 لها كما عرفت وكل امر لا يمكن شرعا وليس له ان يفعل اصلا لا يجوز له ادخاله في العقود ولا يصح
 اصلا مثل ان لا يورث فلان عن امير او يكون الخلف في عهد او تكون الفلانة خادمة عن
 جلال زوجتها ولا يكون له وطئها او امثال ذلك فتم جدا قوله يقطع خيار الاخير ايضا اه يقطع
 خيار الاخر اذا ثبت مقارنته ولم يتغير ولم يظهر من الخبرين ان يضمن هذا كما لا يخفى على من تأمل فيها
 وحين المتابعة ووقع الافتراق للتعوي الحقيقية فقد عرفت انه غير ضروري ان وقع الافتراق في
 هو ايضاً غير ضروري ان كان من جهة عقلة الاخر او عدم تمكن من العدة مع لاصالة بقاء الخيار و
 عدم ثبوت القاطع من اجماع او خبرها الاجماع فظنوا انما الخرف في الكلام في العمى فاذا ذكره
 مؤيد بل دليل لان الاصل في البيع اللزوم بل تأمل في الخيار انما هو للخيار عن مقتضى هذا
 الاصل فاذا كان الافتراق الكرخي وجوب اللزوم فهو امر يمكن لكل عاقل ومسير لا كرفا في فائدة
 في الخيار ومعلوم ان الاخبار واردة بالقياس الى الافراد السابقة والغالبية سواء كانت واردة
 بالقياس اليها ام لا فتم جدا قوله فقط الى الاخبار عام اه لم يفهم العمى اذ المتبادر الافتراق
 المستند الى ادعاء بان يفرض كل منهما موضع العقد وحكم الموضع ويذهب احدهما ويبقى

الشرط الصحيح والفاسد في العقد

البينة

البينة بارادتها فلو هرب احدهما لانه يريد اللزوم حين عقلة الاخر فيعده لعقده ان ثبت مكانه
 تحقق الافتراق المذكور وان يتغير فلم يعلم بعد تحقق الافتراق المذكور والخيار البينة مستقيمة
 الناقلة عن اجماع او خبرهم العموم المذكور يشمل صورة علمها بالمشكلة وجهلها وعلم احدهما
 قوله ويؤيد ان الامر بهذه اه لا تأييد اصلا لان المتعارضان المتعاملين مترددان متعاضدان
 في ان مصلحةهما في الفسخ والامضاء ولو لم يكن لهما تروا صل لم يبقيا على هذا الحال بل يقولان
 فنحننا او الترافنا وكذا الحال في واحد منهما او بما يريد احدهما اللزوم دون الاخر قوله
 لقائل التزمته اه قوله التزمته لا يفيد اللزوم الا بالنسبة الى العاقل فقط فاي فائدة فيه بل بما
 كان خلاف الغاية قوله مالم يقطع بالشرط اه الذي ذكر في عدان مسقطا هو الالتزام منها
 او شرط السقوط وتعارف المجلس على قوله ومارده من الالتزام بالبيع هو الاسقاط الجأ
 بعده او التصرف المسقط كما لا يخفى على من تأمل كلامه مع ان كون التصرف مسقطا لا يربط احد
 فيه بالنسبة الى احدهم فتم انما يشيها العلامة رة ولذا قال الله تعالى وما ذكر التصرف ولعله
 دعه وما انبتهه الا قول فلان لم يرد في خبره لفظ المجلس بل الوارد مفارقة الابدان ولم يعتبر
 سوى ما في الاخبار فلا وجه لاعتباره سيما وجعلنا بالامتنان الوفاق فلا تزلزل له بالرفق
 ولا خصوصية هذا حال القواعد وما ذكره فقد ذكر فيه السقوط بالشرط والتجارب فلا يبقى سوى
 التصرف المسقط فعندنا انما يعتد فلا وجه للاعتراض عليه مع ان العدة واضحة بما
 ومن القول لا يظهر ادخاله في الالتزام فتم لا يخفى ان الخيار يريد الولى اى وقت يريد ان
 يقع بفتح وان لم يرد لا يفتح فاي فائدة في شرط السقوط مع ان هذا الخيار للعاقل فقط
 على ما مر مع ان المصلحة للشرط في بقاء الخيار والخيار ليس الا لاجل المصلحة فتكون شرط الا
 مصلحة لا ينج عن اشكال مع كون الامر بهذه فتم قوله عود المعتقد وقاه ما لا هذا الى الاستقار
 وربما كان اجماعا ليقطعه مثل صحة عمى رباب اه هذه الصحة واضحة الدلالة في
 الاختصاص بالمشترى وعلمه الدلالة كاستنساخه ويؤيد الدلالة التامة في باء اجراء
 الى الاخر اذ فيها مؤيدات ومخصصات بالمشترى كما لا يخفى على المتأمل وكذا صحة المجلس
 وبما يؤيد ما قوله وهو بالخيار اه فتم جدا ومن العجب ان صاحب الكتاب مثل باء الفقهاء اعاد
 حمل المطلق على المقيد من اول الفقرة الى اخره ولا يباين ان هذا بناء في ما توهم من عدم

في خيار الجواب

القديم بل أكثر مقيداً له ليس بقوة ما نحن فيه بل بما كان أضعف مما ينبغي أن يكون في اعتدال
 في السيرة ذكر أخبارها كثيرة متضمنة لثمة سبع دلائل مجرد دخول الحنبلي فيما تم نقل أخباراً واحداً يتقن
 منع البيع لا اعتداله فيما نقل تلك الأخبار الكثيرة على اعتداله فيها حمل المطلق على المقيد
 هذا مثل ما نحن فيه من جدوا الحاصل أن لو كان في الأخبار أن المشتري خيار الحيوان هذا هو الذي
 لم يعتبره المفسر من فقهاءنا لأن البينات التي لا ينبغي ما عداها وأما إذا كان في الأخبار أن خيار الحيوان
 للمشتري هذه العبارة مع قطع النظر عن القرائن بقيد اختصاص خيار الحيوان للمشتري فما يخصه
 كقول الزكي في السائفة فانه بقيد اختصاصها فهو لا يوقل مع ذلك بل بالبيع خيار الحيوان
 متناقصين عرفاً فراجع إليهم يظهر لك ذلك في قوله في الشرط في الحيوان ثمة أيام المشتري الشرط
 محله باللام بقيد العموم كما هو مسلم في الأحكام الشرعية فتم وإدخاله كما أنه من بين خيار الحيوان
 ثمة كذا بين أنه للمشتري وكذا لا يجوز أن يجعل ثمة في المقام مفهوم ما غير معتبر بها وصفه
 مفهوم الوصف ليس بجدة فعل غير الثمة ان يقع خيار الحيوان فكذلك لا يجوز أن يجعل المشتري
 مفهوم غير معتبر به بالجملة كما أن ثمة لمصلحة ثمة في بيان خيار الحيوان فكذلك قوله للمشتري
 وجعل الأول داخل في البيان دون الثاني فاعتبار قول المشتري ليس بالام تنتم بيان خيار
 الحيوان وما يذكر في مقام بيان سبب الإبدان يكون داخل في عرفنا ومن تنتم قطعاً كذا الكلام
 في صحته والخير والحاصل أن خياراً من خصائص الشرع ومن أحكام الوضعية ولا يمكن
 الامتنان فيه حيث ينبغي أن لا يقتصر على ما بيننا وبين كل ما ذكره من مقام البناء ولا
 التعدياً ولا فيهم غير أنه داخل بلا تامل وسببه مطم وأضح من هذا أن المصنوع من
 في مقام تعريف موضوع هذا الحكم الشرعي وهو أنه للعقد يكون خيار الحيوان هو في مقام
 تعريف خيار الحيوان ما إذا كان المكلفين ما كانوا يعرفون فقال هو ثمة للمشتري عرفنا
 من لفظ ثمة أنه ليس أقل منها ولا أكثر من لفظ المشتري أنه ليس لغيره وهو القانون في الشرع
 بأن القبول اختار فيه بلا تامل ولا تفرق وإدخاله فيها معناه الرخصة في الفسخ وهو طو
 الرخصة لا تكون إلا من منع وذلك المنع متقدم ببقائه وإذا كان مقيداً ببقائه في الخصم
 والحصر كما يقول المولى لعبده خصصت لك كذا وكذا لا يجوز لك كذا وكذا والزوج أمرته وألا
 أسير وعيها ليس هذا من باب المفهوم الذي لم يعتبره المفسر كما لا يخفى ولهذا اتفقوا

الحجبة بلا تامل من أحد منهم فلا حكمة مما استدلوا به مع اتفاقهم في الفتوى هذا كله
 قطع النظر عن القرائن المذكورة في الأخبار والاجماع الذي ادعى قوله لعلمنا ولا لغيره جواز
 النظر لوجوه الأمانة وقد ورد في الأخبار جواز النظر لوجهها بالاجل شرافاً وأنه المرحض
 لذلك وفيه دلالة واضحة على المنع من النظر لوجهها ويمكن أن يكون حاله أن خيارها
 وقت الملاحظة لاجل الشراء ويؤيد أن الحكم في خيار الحيوان مطلق العيب بخلاف
 كثير كما سيعرفه وقت الملاحظة من جملة أوقات قبل الشراء فتم جدوا **سؤال الراوي**
عن المصنوع عمن صحتان ذلكناه وجه الدلالة في وجهها ملاحظة ما سبق من أن التلف
 للأخبار في وقت ومثل صحته ابن سنان مرسلته التي بين ديارها والصدق في الفقه في
 في باب فلا حظ قبل فهم منها بثبوت الخيار لأحدكما لا كليهما ولا يكون مختصاً بالبايع
 بالاجماع فيكون للمشتري خاصة فتم انتهى فتوكل ولما ورد في رواية ابن فضال عن الرضاء
 من قول صاحب الحيوان المشتري بالخيار ثمة أيام ومرا دأته أن التعبير بعبارة صاحب
 الحيوان لاجل التعميم في الحكم بأنه الخيار أعم من أن يكون هو البايع أو المشتري أو كليهما
 في رواية ابن فضال يكون وأما مورد الغالب ويمكن أن يكون بالعكس والله أعلم بالاول
 بما ذكره من العلم مع الغفلة فما في رواية ابن فضال أو عدم الاعتناء به لكونها موثقة
 كما هي لما ذكر في سنان ابن فضال حيث أن بعضهم عد من الثقات لاجل مع أن الرواية
 غالبية السند عفاً إلا ما حققناه من أن الموقوف حجة وليست معارضة للصحة من المأخذ
 فيمكن من جميع النسخ بالاصل وظن الفتوى من الاحتياط لأنهم يلاحظون هذه الدقائق ولما
 في عموم صاحب الحيوان لأن الأضاف حجباً عما يفتقد العموم إلا ما ذكره من التعديل في
 ويعتقد كونه الغالب صاحب الحيوان هو المشتري جداً لكن ما في صحته الفضل الانية
 كالصحيح في الخصم للمشتري كما أنه كالصحيح في النفي عن البايع ويؤيد صاحبنا عمن
 وآيات الخليل السابقان وغير ذلك كذا في تأمل جميع المذهب السند على مذهب السيد
 ثم أن من النجس استدل البعض بهاتين الصحيحتين على مذهب السيد عمن ولا يخفى أنه غفلة
 منه فتدبر **قوله** وما في صحته عبد الله بن سنان أنه الظان المواد أن الشارع قرره في الحيوان
 خيار ثمة أيام من جهة أنه ربما يكون بغيره سنو ولا يسيّر لئلا يثمة بحسب برفع النزاع بما

او ان يتغير الا ان جسم المادة الدعوى والتزاع جعل الخيار يظهر من هذه الصيغة ان خيار الحيوان المشتري وهذه الصيغة وصيغة عيوب ودياب كالنسخ ورد من ذهب الى الصلح في الخيار في الوصفية هذه الاستبراء قوله وان لم يكن المفهوم حجة المفهوم الذي وقع النزاع عليه والمشتري يتكبر منها هو مفهوم مثل قوله في السائبة زكوة اما مثل قوله اعتق بغير مؤمنة فالنقطة واضحة ان معارض القول اعتق بغيره والمعارض في دلالته المقيد على نفي وجوب عتق غير المؤمن وهذا في صورة اتخاذ وجوب العتق وكون العتق لما هو بغيره فيمما عتق واحدا لا تعد فيه جرما وظن ان خيار الحيوان ايقم ولحدوث ما يجب الشرع ان كان مختصا في نفي وان كان مشتركا في نفي قد قسم جدل الفقهاء باجماعهم يجعلون دلالته المقيدة اقوى من دلالته المطلقة بحيث يقتضي حمله على المقيد بوجوب العتق عليه وعلى كماله لا يخفى على المطلع بطريقهم نعم وقع من بعض المتأخرين في تعيين العمل عليه تامل بدعوى انه كما يجوز الجمع كذلك يجوز تجاوزه وهذا من اعتراف الجمعية المقيدة كونهما مل في كونه اقوى من دلالته المطلقة بحيث يقتضي حمله على المقيد وعلى كماله مع الفقهاء والشيعة فيهم العرف عند التعارض في الفهم ولذلك يقع لاحد من الفقهاء مع سنده الا في انهم يأمرون بالتعيين المذكور سوى ما صدر من بعض المتأخرين غفلة من ان هذا هو مقتضى كون الجمع مما يمكن لا يتم وانما يبيحوا من الطرق وقد بينا فسادا في وسائلنا في الجمع الاخبار وفيلاد خط وبالجمله فرق بين قولنا في السائبة زكوة وقولنا الركن في الغنم السائبة والركن في السائبة فان الظاهر ان السائبة المحصر والاختصاص والحكم يرجع الى القيد قطعاً وفاقاً سواء قلنا يرجع الى المقيد ايضاً ام لا مع ان اللام في قوله ثلثة ايام المشتري لعل اللام الاختصاص بل ربما كان هذا هو الظاهر للرجل للفرس وايضاً قوله للمشتري من ثمة الحمى وقوله ثلثة ايام كالايجس ان يبق دلالته ثلثة ايام غير ثلثة ايام بالمفهوم كذا لايجس ان يبق ذلك في ثمة ثمة هذا مضافاً الى ما ذكره انه رحمه ويخفى بحث السائبة زمان الخيار ما ينبغي ان يلاحظ في وسيجي ايضاً ان المصنوع من تعريف خيار الحيوان وكل قيد في مقام تعريف معتبر بقينا الا انه احتراز في داخله المعرفة بغيره في المعرفة قطعاً ولا وجه للتامل اعم مع ان القيد بالوصف يعمر بالعلية فاذا انضم مع هذا الاستعداد في شيء واضعف من ثمة يتحقق الدلالة كالحق في محله وكيف اذا ضم اليه جميع ما ذكرنا فانه يكون وسند في خبره قوله هو كالصريح

في النفي

في النفي عن البائع له ان الراوي سئل الامام عما ان بين له خيار الحيوان في حين صله انه ثلثة ايام للمشتري فكما بين انه ثلثة ايام كذا بين انه للمشتري من دون تفاوت فيكون حكمه ثلثة ايام من دون تفاوت فكما ان لا يمكن ثلثة ايام للاختصاصية لانه البياض كذا لا يمكن ان يبق ذلك في قوله للمشتري فتدبر ثم لما سئل عن خيار غير الحيوان ما بين صله انه مع الفخيار والحيوان في المقدار وفي صاحب الخيار فكما بين انه بخلافه بحسب المقدار كذا بين انه بخلافه بحسب صاحب الخيار فكيف للجمعة هذا مل في الدلالة مع ان السند في غاية الصحة هذا مضافاً الى الصحاح الماضية ودلالته القوية غاية القبح كما استرنا و اشار اليه في مضافاً الى الموافقة للاصول والاجماع والعمومات فكيف يبق له مجال التامل في الحكم بغيره رواه ابن مسلم مع ان هذا الراوي بعينه روى ما في الفقهانية في ما كان الراويان واحدة وقع في احدتهما وهم قوله بالبيع كما سئير في وسيجي صحة الصفار الظاهرة في اختصاص الخيار بالمشتري قوله هو صاحب الا ان وفيه بعبء باب تبليغ الحيوان الحسن بن سعيد الحسن بن عيسى بن فضال قال سمعت ابا القاسم عيسى بن موسى الرضا يقول لصاحب المجلس قوله بالخيار ثلثة ايام فليدبر قوله لا احتمال ان يكون لواحداه وما يقرب ما سيجي في خيار التنا انه بين البائع والمشتري عينا ما ورد في بعض الاخبار مع انه لا تامل في كونه للبائع حجة وبالجمله لما كان الخيار امر متحققا بين البائع والمشتري مع ان ينسب اليهما وان كانا منهما بواحدة ماضية من الخارج من ان خيار الحيوان يختص بصاحب الحيوان هذا وان كان خلاف ذلك الا انه في مقام الجمع بين الادلة تاويل لا باس به كما ذكره الشرح و ربما يؤيد التاويل زيادة قوله من بيع مع عدم الترضيها اصلا في قوله ثلثة ايام وان هذا الراوي بعينه روى عن هذا المصنوع بعينه اعني ثبوت الخيار في الحيوان بوث الخيار لمقارن الا بذكر في كل شيء حجة في الحيوان بعبارة صحيحة مضبوطة موافقة لتلك الاخبار سائلة عن الزيادة المذكورة سيما في موضع دون موضع ومع جميع ما ذكر في المضمون من العبارة الغير المضبوطة في غاية البعد كونه في غاية الظهور في عدم تحقق خيار المجلس في الحيوان اصلا وهو بيط اجماعا للفقهاء بان خيار المجلس فيما سوى بيع الحيوان قسم جدل قوله فيعمل ان يكون المراد كل المتباين اه لا يخفى بعد جميع الاحتمالات

ويكون ان يؤول هذه الرواية من ابن مسلم هي بغيرها الرواية التي نقلت عن سابقا من ان البايع
 بالخيار حتى يفرق قاصدا صاحب الحيوان ثلثة ايام عوفوق ما رواه زرارة والجليه وفضل وغيرهم
 من نظرية الانه وقع هنا وهم من جهة نقل النقل بالبيع ولعل من جهة فهم صاحب الحيوان
 اعم من البايع والمشتري ولعل هذا الاحتمال غير بعيد عند المصنف المتامل فتم وكيف كان حمل
 هذه الرواية على المحامل البعيدة التي ذكرها الشرح ايضا او في اقرب من حمل الاخبار الكثيرة
 الصحيحة الواضحة الدالة الموافقة للاصول والعمومات والقوانين والاجماع المنقولة
 سماعا وانما بالبر من الاختلاف لا في عبارة هذه الرواية ومعنى ان يادى في قوله ثلثة
 ايام بل كونهما لغوا لا حاجة اليهما احكاما بل بما صارت من الخرافة كما ان زيادة من بيع صارت
 من الخرافة وعمدة الخرافات في امر احكامي في حق خيار المجلس في الحيوان الخالف لاجماع الكل
 بخلاف سائر الروايات لان الظن من تعدد الخيار احداهما في الحيوان والثاني في كل شيء حتى
 الحيوان كما فهم جميع الاصحاب سيما صاحب ابن مسلم حيث كود فيها ذكر لفظ بالخيار بين يدي
 ذلك فتدبر مما يؤيد ما ذكرناه ان الكنية روي صحيحة ابن مسلم بالعبارة الصحيحة وان
 رواها بالعبارة الصحيحة والكنية اضبط بلا شبهة والشع وان رواها كذلك الا انه لم يعمل
 فيها تدبر وهذه الصحيحة لا تقاوم صحة الاخرى السليمة اصلا بل لا تقاوم من وجوه شتى
 فكيف تقاوم هذه وغيرها من الاخبار الصحاح مع ما فيها من نهاية قوة الدلالة مضاعفة
 غاية الكثرة كما في مستوعبها ومع موافقتها للاصول والعمومات والاجماع وغير تعدد
 تسليم المقادير في مجازها على امن ابن بلا شبهة في قضاة في جميع اصل العدم سالما
 جدا ومجرب في جمل التصرف وصحة الصف والواضحة الدالة في الاختصاص بالمشتري قوله
 كالبيع او غير لازم انه والبيع وغير صحيحان من ذلك توقف على ادخاله ملكة ثم البيع وغير
 بوجه كما توهم اذ لا مانع من ان يكون البيع مثلا يؤثر اثرين الانفاس والنقل الاملاك الا
 بكونه تصرفا في ملكه كما هو الحال في سائر التصرفات مثل الاكل وغيره بل الامر في مثل البيع سهل
 فلا وجه للتوهم فيه دون غيره وكون نفس التصرف مسقطا للخيار وملزم للبيع او فاسحا
 للعقد هو الظن من الاخبار فتم فيه لان التصرف مسقطا لم يتم في من الاخبار بل بما كان
 الظاهر دليل على الرضا والامضاء وما كونه فيه فاسحا للعقد وتصرفا في ملك نفسه

معاقلم يظهر بعد قوله بخلافه في الجارية اه يمكن ان يكون العرض في هذه الامور الا
 باسئلة التصرفات التي ليست للاختيار اظهار ان يكون التصرفات المسقط هي امثال هذه دون
 ما يكون للاختيار مثل الامر بالخديفة فتم والحاصل ان اسقاط الخيار قد يكون بالقول وقد
 يكون بالفعل وهو الذي يظهر منه رضاه بالعقد ونقل الملك وكونه ملكا له على تقدير
 ان يكون فعله صحيحا موافقا للشرع حلا لافعال المسلمين على الصحة بشرط الاذلل كما ورد
 في بعض الاخبار ان تصرف صاحب الجارية رضى منه بكونه عقدا لا بما فلا حظ وعي
 افلا يكون كذلك الذي يظهر هو التصرف الذي يمكن من باب تصرف الملك في ملكه كما
 اعترف به الشرح قوله فقد وجب الشرط لهذا ان الخيار للمشتري خاصة فتدبر قوله الا
 ان الحديث يحمل اه العبرة بحوايا المعصوم ع والعموم ط والمعتبر ان كل ما بعده في
 حله وهو هذا الفعل الجدي بالمعايير لا فضلا ولا كونه في حفظها وكذا المعايير لئلا
 البير فتم احكاما قوله قد لا يكون الشيء محتاجا الى فعل العادة صارة انهم يربكون غالبا
 في مقام السقي من بعيد ولعل كون اسهل واحفظ واسرع قوله ولا يخفى ان فيها عدم
 الخيار اذ لا يخفى ان التصرف من صاحب الخيار فيها وقع فيه الخيار بوجوب سقوط الخيار فلا
 دخل له في المقام او صاحب الخيار هو البايع ولا يمكن التصرف في المبيع قبل رد الثمن
 وبعد تصرفه في مضمون وان كان بقبض الفسخ وما يسمى ان لو تصرف في احداهما سقطت
 خاصة انما هو في الخيار المشترك لا المختص كما صرح به قوله فان اقامته في السوق اه فيدرسا
 الى انه بالعرض على البيع لا يسقط الخيار فتم حين قوله جارة عن نواض منكم اه وقوله صلا
 يحول الامر مسلم الامن ط بغيره والمارة بحث كراهة الرجوع على المؤمن من الرواية
 لقوله غلب المؤمن حوام والمارة من موته غش المؤمن الواردة في الروايات وكذا المنع
 عن الخفي في مسائل ذلك ما راجع ذلك الاخبار للمشتري فلا نه لو اطلع بالخيار ورضي
 بالعقد يجب على البايع الوفاء به لهم او فوا وغيره ولا ياتي للبايع ان يقول العقد باطل
 لا في شئيك وفعلت الحرام وبعثك بايدي من فقتة زيادة فاحشة قوله ولعله لا يملك
 بعد الشبهة ان رجاء يراى ويظهر في نظري كون الاول اظهر لعدم ما دل على وجوب
 الوفاء ولزوم العقود وعدم مانع منه لان المانع هو الضرر والنقص وليس من اضر

في سقوط الخيار بالتصرف في
 الحيوان

معاقلم

بغيره لا ينفذ

في خيار الشئ المختص بالبايع
 بان لا يملكه المشتري

في خيار الفين

في سقوط خيار المغنول في
 البايع القاتل

اول الحال

في تلف المبيع بعد ثلثة ايام
قبل القبض

في خيار ما يقصد ١١ - الليل

فخيار السرط

في سقوط خيار الشرط انصرف

الا حادثة الواردة في احكامها بزيادة ويعضده فتم قوله فهو سقط عندنا وهو قوله دليل وجهه
عندنا ترجمته قوله المعنى ولو شرط سقوطه قوله ما رايته دليله انه قد عرفت الدليل وبان التصرف
المسقط والمراد من الرواية جميعا قوله من ان التصرف في خيار العيب ان لم يظهر عدم مسقطية التصرف
لخيار المجلس وما عدم مسقطية خيار العيب مادام العيب جاحلا فظلم عدم دلالة التصرف في
عيب الرضا بالبيع حين معرفة العيب قوله بعد هذا فان التصرف المسقط لا بد ان يكون دليلا على الرضا
والاسقاط كما عرفت فتم قوله فلو تصرف احد هما قوله لا يخفى ان المتبادر من العبارة هذه وما قبلها
بعد هذه ولو تصرفا او تصرفا احدهما انه ان تصرف المتصرف فيما هو تحت تصرفه من غير ان يكون ملك
المتصرف من غير خيار في الفسخ والامضاء فانه اذا تصرف بكون تصرفه مسقطا لخياره ورفع الترتيب
من ملكه ولو عيى قيا مارة في الخيارات المحققة بل ما ذكره في موضع اخر صريح فيها ذكرناه
فلا حظ عند غيره والمراد من سقوط خيار ربقا العقد على حاله الا ان يقطع الخيار الذي يثبت
على ذلك العقد لا ان يبطل ذلك العقد بزيادة بالبره ويكون المراد ما ذكرناه مقطوعا عن
ملاحظة كلام الاحكام في جميع مباحث الخيارات في الاعتراف على هذه العبارة لا وجه له اصلا
واسا والحاجة الى جوابا كونه باجوابه ايضا لا وجه له اصلا اذ لو فسخ احد هما البيع انفسخ
من الطرفين فلا يبقى لقوله خاصة معنى وبالجمل تصرف كل واحد منهما في ملكه مسقطا لخياره اما
التصرف في ملك الاخر فمما غير جائز الا ان يحمل الملك لنفسه ويتصرف في ملك نفسه لا ان يبيع
التصرف في سقوط الخيار كما هو الظاهر ايضا من هذه العبارة مع ان التصرف في ملك الغير لا يجوز
منه ان يكون باذن عاريز وهذا لا يوجب الفسخ جرمًا ومما ان يكون عيبا وهذا ايضا
غير في الفسخ باذنه عدم الفسخ الا ان يدل دليله على كونه فسخا لعنوان وما وجدنا ثم لا يخفى
ان هذه العبارة بالنسبة الى الخيار المشترك لا المحقق كما هو ظاهرها وصريحه في غيره فلا وجه
لما ذكره الشافعي من ان الظاهر ان الشرط بالبيع سابقا ومجيب عن هذا قوله ودلت على انه
لو تصرف المشتري ايضا فيه قوله اذ المراد من التصرف التصرف من له الخيار جرمًا لا من ليس له
الخيار اصلا ايضا فتم قوله بعد ذلك لعدم ظهور الدلالة له لعل الظاهر وجب فهم العرف فان
الاذن هو الخصم دفع المانع من طرف الاذن ولم يكن مانع من طرفه سوى اختياره قوله الفسخ
في جميع الحالات ملكه فلم يفهم من دفعه المانع الذي كان من قبله سوى ما ذكره قوله كلما

في سقوط خيار نص في

في سقوط الخيار من البيع او فسخه او
احدهما باذنه والآخر

في بيان موردتي الخيار

مثلا

مثل الشفعة وهما رتب المرتبة الخيارية في الارض التي اشترى بالخيار فيه اسكالا من جهتين
تابع للملك للارض ولان من الارض ليس ما تركه الزوج والذي تركه هو الارض وهي لا ترتب
منها وان ذلك يحق من حقوق المالكية فيعلم عموم ادلة الارث ولان رايه للارض والتابع
منفعة من منافع المتبوع ومنافع الارض ترتبها النجاسة واما اذا بيعت بالخيار فلا ترتب
لخياره قطعا لان الخيار اضرار ونقص في حق وملك للمرتبة وليس من الحقوق المالكية خيرا
لان الوارث يورث الحق والمال الا الضرر وعدم الحق وسلب المال كل ذلك في المرتبة التي لا يورث
الارض فلوا خلفا قدم الفسخ مع احكام التبعية لكن للاختلاف في تبعية الصنف
فيه لان الخيار الذي كان للمورث هو بالنسبة الى الكل لا البعض ايضا فتم قوله ولما عرفت بعض
الاخبار قوله وللخيار الصريح في ان النماء في مدة الخيار المشتري والتلف ايضا منه منها ما
استحق بعمار الماشية عند شرائه قوله المصنف وخيار الشرط ثابتة ومنها رواية رواها في
العمل عن النبي انه انقص من ان الخراج بالسخن معناه ان العبد مثلا يشترى من المملوك فيأخذ
ضريبة حينئذ يظهر عيبه فيه بمرارة لا يرد وما صار اليه من علة لانه كان ضامنا
ولو مات مات من ماله انتهى ولا يخفى ذلك من الاخبار قوله ولعل دليل القول وكذا هذا
القول الاخبار المستقيمة المتضمنة لصيرورة البيع للمشتري بعد انقضاء الخيار وسيد ذكر
ان بعد هذه الاخبار ويعترف بالدلالة لكن ينسب العانة باجماع القول بهذا هذا
كون هذه الاخبار على سبيل القواعد الثابتة من العقل والاشياء الكثرة وعرفنا
عدم كونها على سبيل القواعد حلت على صيرورة بعنوان الزوم وكيف كان الاقوى ما هو
وجهه وما ذكره الشافعي وما ذكره قوله لانه الاجماع المستندة فيجوز الخلاف ان القبض
هل هو التحليف مطمأ من غير المتقولات في هذا اذا كان عدم القبض هو عدم التحلية
امامهم كما هو رأي بعض اذ في غير المتقولات كما هو عند اخوين يكون البائع مقصرا على عاصيا
ايضا فلا وجه لما ذكره الشافعي بعنوان الاطلاق فتم وما ذكره دليل اخر على الحكم بالقبض
لا على البطلان ايضا قوله والقاعدة تقتضي كونه من ماله لا يخفى انه يكتفي بالخروج عن القاء
الحجر المجرب على الاصحاب الاجماع على الظاهر لعدم وجدان المخالف وما الدليل على كون
ذلك فسخا قوله من ماله بايعه فان المالك انما يملك في كونه مالا للبايع وتالفان

في تملك المشتري بعد

في حاله لا يملكه

في تلف البيع قبل القبض

فظهر منه الغنى ولم ينفذ كان التالف هو ما المشتري كان عليه ان يقول عليه البائع عوضا
 المشتري لان يقول التالف من مال البائع ومن ثم ان رواية عقبة مقبولة عند الاصحاب
 في مسئلة التلف بعد الثلثة ولا يخفى ان خبر كل مبيع تالفه ايضاً مقبولة عندهم ورواية
 عقبة ايضاً من ان التلف من مال البائع كالا يخفى بل هي صحيحة دلالة قوله فلا يقبض منه قلفاه
 اما اذا تلف بقبضه وتحت يده فظلاله ان تلف بعد القبض واما غير ذلك فلا يقبض الا
والتواعل كونه التلف من المشتري والضماع عليه ولم يخرج التلف الذي من غير ان لا والتشري
 بالنقص والاجماع وبقي البايء اما الاجماع فظواهره ان النقص فلا يقبض الا بالتلف الذي جاز منه كون
 التلف من غير ان لا والتشري وايضاً فخرج المشتري انما يكون من جهة ان البائع ما في قبضه
 وعقده وشروطه فلا يقبض ما في قبضه التسليم وما اعطيت الذي عمدت وعقدت
 فانما يقبضها اذا قال للبائع ان يقول صورة تلف المشتري او قبضه او لا لان مانع منك
 فتم وايضاً للبائع ان يقول ردعي مالا سليماً اما اخر اعطيتك الثمن فتم قوله ولكن دليل
 المسئلة بغيره غير ظاهراً لا يخفى ان رواية عقبة المقبولة تدل على ان المشتري غير انما
 بعد القبض ولم يرد عن التمس الاعتراف بذلك فيجب التلف بعد الثلثة ويدل على ذلك
 ايضاً الروايات اللتان نقلناها في بحث بملك المشتري بالعقد مع ان من التمس يكون
 ان الضمان لا يدل ان يكون من المشتري عموماً لان مال له مع ان هذا ظاهراً لا سيما
 لاحاجة الى الاستدلال عليه لظهور ان مال الشخص لو تلف يكون التلف منه الا ان يستثنى
 الخارج ما يقبضه كونه تلف مال شخص من شخص اخر ويكون ضمانه على الاخر لكن خرج عن القاعدة
 صورته ان الاولى التلف للمبيع قبل قبض المشتري وقد عرفت ان من البائع وظاهر دليل الرواية
 التلف منه كون الخيار والمشتري خاصة ويدل على ذلك الاخبار المستفيضة التي بعضها
 صحيح المتضمن كون التلف من الحيوان من البائع في الثلثة ايام حتى يقبض ويصير المبيع
 للمشتري فلا يشترط في باب بيع الحيوان وجه الدلالة انه مر في بحث ان المشتري عليه ان
 ما دل على الانتقال في ملك المشتري من حين العقد وبسببه وفلم ذلك عند التمس ايضاً
 فذلك قربة على المراد من الاخبار المستفيضة صيرورة المبيع للمشتري بعنوان التمس
 وعدم الخيار فكانه صار الآن ماله فيكون الضمان عليه ومن التمس ايضاً في جرحها

الحيوان

في تلف المبيع بالاف الساجدة
 الالهية زمن الخيار

الحيوان انه المشتري خاصة للاخبار الكثيرة الواضحة الدلالة بل ربما يكون بالاجماع ايضاً قد
 الاخبار المستفيضة في كون الضمان على البائع مع كون الخيار للمشتري خاصة وبالجملة الذي
 يظهر من الاخبار الموافقة لقننا وفي الاصحاب ان ضمان مال المشتري انما يكون على نفسه بغير
 الاول وخروج من البائع ودخوله في قبضه والثلثة ان لا يكون له خيار يحتج به فانه وان كان
 ماله بالقياس للثلاث الشرعية مثل كون النماء له الا انه ليس ماله بالنظر لبعض الثمرات
 مثل كون الضماع عليه والتلفه من ان سئست قلنا يشترط ان يكون مال البائع ووجه الشبه هو
 التمس وجه الاجماع بين الاخبار والدلالة وظاهر وجه المخالف بينهما حيث ظهر من بعضها كون
 المالا للمشتري ومن بعضها كونه للبائع وصار من هذا الخلاف بين الفقهاء والحاصل ان الضمان
 ح على البائع عند الكل ما عند المشتري فلاذكونا واما عند غيرهم فلعدهم الانتقال الى المشتري
 كما هو ظاهر المستفيضة وهو دليلهم كما استدلوا به على كون التلف من المشتري اذا كان الخيار
 للمبيع خاصة موثقة اسحق بن عمار واعتبر فيه التمس ايضاً وبالجملة دليل المسئلة واضح فلا يخفى
 لما ذكره التمس فان قلت ما ذكرت من الاخبار واردة في موارد خاصة قلت ما ذكرت
 في مقام الجواب في حكم التعليل وفيهم من العموم كما قصده ارباب الفهم المستقيم والتمس في
 بملك المستفيضة والا كان يفهم كايهم القوم ولذا فهم من رواية عقبة العموم وكان من روى
 اسحق بن عمار على عدم يقينه انه ما ذكر في باب بيع الحيوان غير حديث ضعيف وما ذكره
 دليله لا يخفى وابن الجوزي فان قلت المشتري خيار الفسخ في صورة كون الخيار لها فاي فائدة
 في الخيار فقلت الفائدة الرجوع الى العينة اذا فسخ الا انه عليه قيمة المبيع للبائع كما هو الحال في
 سائر مواضع الخيار وما يشر الى فهم العموم ان الشبهة استدلالها على رواية عمار بن سفيان
 التمس في شرح قول المصنف الاطفي الحامل بعض هذه الاخبار المستفيضة ويعترف بالدلالة على المعنى
 فلا حفظ فلا وجه لتأمله في المقام فتم ويدل ايضاً على العموم ان القول بالاختصاص في مورد
 معدوم كمن روى في باب ان الضمان على البائع في صورة يكون الشرط بينهما ويمكن حملها من
 عدم وجدان عامل بها على صورة يكون الخيار للمشتري خاصة على طريقة مارة في بحث ان الخيار
 في الحيوان للمشتري فتم قوله وفيه تأمل مع انهم انه لا يخفى ان العلة هي ما ذكره من ان لمر ان
 اذ كان لا يبقى لوجوب الوفاء على البائع تأمل لانه عقده عليه فيجب الوفاء به وهو كان عالماً

صف
 في ظهور المبيع دون الوفاء

يمكن ان يقول ان الاقرب لانه انقص من حقه الذي عقدت العقد عليه فليس هذا من الفضول
الذي وقع التراجع فيه لان منكر الفضول كان يستلزم ان لا يقع البيع عند ذلك وغير ذلك مما يقع مع الفضول
من ذلك غير جارح فيها غير لكن عرفت ان لزوم بعد التصرف يكون المتي اخذها باراء وصفه المقصود اذ
لا ضرر ولا فائدة يورث فان مع الزيادة المالية له فيها البيع زيادة مالية بل هي زيادة قيمة والمرد بالمبا
هنا مقابل القيمة لا يطر من عبارة عند ذكوة وبقيته الدليل والقاعدة ونفضل الكلام ان التفاوت
اما عيب الرغبة او القيمة او المالية والا لا يتعلق به خيار الاعم شرط واما الثاني فانه الجارح هو
العيب وقد ذكرنا في خيار العيب المراد ان المعنى في المقام هو نقصان المالية كاصح يعرفه عند
ذكوة اعلم ان يكون سبب نقصان القيمة لا بد له ان كان سبب المبدأ لغيره من البيع ولذلك
يقع المصروف بين الامضاء واما ورود العاصب لا يضمن عند الم القيمة السوقية لغيره ذلك بخلاف الم
فان نقصه نقص من البيع ولذلك يخبر عند الم بالارث والارث والارث فاما الارث فلا يضمن
البيع بعض البيع فلا يضمن بالارث بالارث واما ان يبيع بزيادة قيمة الباي فلا يضمن بالنقص الم
عند بعض الصفقة فلا يمكن للبايع ان يقول قيمة الباي اعلى فلا يضمن لا اعطى ما في الم يوجد ولا الثمن
الذي لا يضمن وكذا العاصب اذا اصنع بعض الم الم فيه فصار سبب الزيادة قيمة الباي لا يمكن ان يقول
لا اعطى القدر الصانع وذلك لظنهم وما قلنا من ان الثمن موزع على اجزاء البيع فيسبب احكام كثيرة منها
ما اصر فيه الشبهة فيجب بيع المراجعة وعند التجارة اهل العرفانهم كذلك ولا يبطل لو خرج بعض
المبيع محتال لغيره وغيره وايضا يمكن ملكه وهذا في عقد القبا واما الزام البيع باعطا ما بقي فلان
وجوب لوفاء بجوهره وجوب لوفاء بجميع اجزائه وجوب لوفاء بالقيمة والقيمة جعل كل واحد من
من الاجزاء باجبه اوله لا يمكن ان يقول لا يفي بما بقي لانه ما وحيث بما ذهب الا ان يكون البيع حرا
فلهذا ايضا كما اننا وما يدعيه ما ذكره اعلمه لا يخط المسود بالمعسود فلو لم يملكه لا
كذلك ولا يفعله الا انهم اذا امرتهم بغيره فاقروا منه واستغنموا وما ذكره من انواع التجارات مثل
خيار المتاع فان حاله حال خيار العيب كما صرح به الفقهاء وفي هذا ويجوز زيادة كلامه في بقاء
الارث وتحقق خيار العيب فانظر فان قلنا لا يلزم مما ذكرنا من اجزاء بعض الصفقة وضاد
البيع بالنسبة المثلثة الذي لا يمكن بل يلزم خيار العيب صحة البيع ونزوم الارث الذي هو تفاوت
ما بين قيمة البيع صحيحا ومعيبا قلت الغاية هنا ليس الا صحة وصفه لعين وان لو وجد بان

في عيب البيع

في توزيع الثمن على اجزاء البيع

في البيع بالدين

ما لا يباقة في الثمن والمراد من الوصف ما لا يبيع ان يصير مبيعا براسه سواء كان صفته او عيبا كذا
مثلا والمراد من العين ما يصح فان قلت ينقص القاعدة بخيار الوصف قلت ليس كذلك لان البائع اذا
باع عبدا مثلا فظان معناه العبد الصحيح لانصراف الاطلاق اليه فيكون الصحيح داخل في مفهوم البيع
وجز من اجزائه والتمس موزع على اجزاء البيع على جسمه من ان الصحيح من اجزاء البيع كما
عرفت والارث تفاوت ما بين قيمة الصحيح والمعيوب وهو جز من الثمن كما صرح جوابه وسيصرح
المصنف بخيار العيب بعينه من خيار بعض الصفقة وحكمة الاما ذكر من ان الثاني هناك مما يصح
بخلاف الصحيح واما اذا باع عبدا ايضا مثلا فليعلم ان يقول البياض وصفه عيبه في البيع لزيادة ثمنه
فعله شرط لذلك انه شرط البيع بما وان يكون الثمن موزع عليه و على البيع على جسمه من بعض
الصفقة فتم جدا وبالحمل شرط الوصف علة في الزيادة والعلل خارجة عن المعلول وايضا الثمن لا يحل
الاباء ونفى البيع وهو واضح فاذا كان موضوعا لوصف فليبيع هو ذات الموصوف وعينه وان كان
مشروطا بشرط موصوف او موصوفان ذلك لا يقتضي ان يكون الشرط والوصف داخلين في البيع لان
الموصوف غير العقد والشرط غير الشرط قطعا وغير هذا فكل شيء يكون فقد نقصا في نفس البيع بحسب
العرف فقد يصير سببا لبعض الصفقة وخيار العيب كما قلنا لان البائع ما وحيث بما ذهب الا ان يكون البيع حرا
فكيف تلحق تمام ما جعل بازا به وكل شيء لا يكون كذلك يكون الامر فيه كما قلناه في خلاف الوصف فتم جدا
لكن بالنقص من كون الارث لزيادة يورث في عموم الارث والارث اذا كان نصه في جهلا بالنقص فتم
فان وعدم السعر على العانة في كون سببا للزيادة المالية فان ويمكن ان يؤول المراد في قوله
مما ذكرنا انه لا حاجة الى ما ذكره انتم بل ولا يمتنع فان لان فقد الشرط موجب لفقد الشرط
لا يخفى ان الشرط بمنزلة جز من البيع فليس فقد هذا الكل البيع حرة يلزم عدم صحة كاشرا اليه مراد
فان عرفت القاعدة السابقة وسعر فابق فان لا يلزم الدعوة فذعرت ان الدوامين الا في
صورة خاصة وعرفت ايضا ان الشرط شرط الصحة لا لزوم عيما هو مقتضى ارادة المتعاقدين والا
الشرعية في اوقاف العقود وغيره وعرفت ايضا ان اذ لم يأت الشرط ولم يكن حصوله يرجع العقد
اللازم الى الجانب وبالنسبة الى خصوص من له الشرط لان الشرط فان العقد بالنسبة الى الجانب
على لزومه وعرفت ايضا ان الرجوع للامان الجانب بالنسبة الى خصوص من له الشرط انما هو في
اخره جارية في بعض الصفقة واما الما يكون المعدوم فيه بازا والاخر واعتباره للاجل

في شرط الشرط

فقطه الا لان اعتباره لاجل لزوم دون العترة فلا يفتقر تلك القاعدة كون الشرط شرطاً للزوم خاصه
 قد برهنه بنظر أهل الخرج المعتبرين به الذين يحصل من قولهم ان كان شهادة العدلين ميسرة تكون
 اوله واحوط والا فلا يتوقف عليها ولا يفتقر العدلة لان المدارك امثال المقام على الظنون هذا
 اذا عرفنا القيمان واما اذا لم تعرف من جهة الاختلاف فعدم مرجح او لم يبين لهم فالعلاج
 كما هو الحال في امثال المقام فاصح من اننا نرى من عبيد البيع المصوب بحال مع جعل المشتري
 فلا بد من الاظهار ولو بالبرهان عن العيوب اجمالاً او بطريق تفصيل او اجمالاً معهما
 العيب اجمالاً او لمن الكلا اظهاره تفصيلاً ثم لا يخفى ان من العيوب قبل العبد اجد واجبا فيه
 سنير الحكة حكم الجنابات فلا حظاً من العلم قوله فلا يفتقر في المالبة هنا امره ان الارش
 نقصان ملا خاص وهو كونه نقصاناً عن القيمة التي للشيء اي تفاوت ما بين قيمة العيب والمبيع
 فلا يفتقر هنا لان قيمة المبيع ان بد من الصحيح فكيف يفتقر الارش فحينئذ يكون الارش مع كل شيء
 يجوز ان يخفركا ذكره الشافعي اذ انقصاه الدليل والدليل بقضيه لان الحضي ان لم يكن شيئاً من البيع
 بناء على ان الاطلاق منصرف في الصحيح والحضي ليس من العيب في شيء فالباع بطوان كان هو
 من دون تعاريف الباع صحيح من دون خياره ان كان بعض الباع بيبان الباع فليس عليه وهو
 ناقص عنه كما هو الحق ومفروض المسئلة ولذا يفتقر فيه الخيار ومن التحق في ذلك فقوله ان اردت
 ان الناقص لا قيمة له اعم فبغيره فاسد فطعا ولذا لو قطع احد في عيب يكون للمالك اخذ البية
 قطعاً بل ياخذ بية عالية وبالجولة لاشك في ان بيارية في نفسه في البية وليس يجب لاجل بية ولا
 اصلاً وان اردت ان زيادة قيمة البية في محال للمقابلة كما اشترى البيرة وان اردت ان
 الباع ينصرف من جهة القيمة كما اشترى البيرة فبغيره ان الباع ان كان عالماً بالمال وعقد البيع
 اقدم على الضرر فليس له ان يلزمه به بل هو ما وفوا عليه وان كان جاهلاً فلا مشك في ان له
 الخيار ولا تا مل اذ في فلا ضرر من هذه الجهة ايضاً وبالجولة ما يقتضيه الخيار في غير هو بعينه يقتضيه
 الخيار في عدم النص بالخيار يجب ان يتحقق فيه ما نحن فيه فتم جداً والظن عبارة عن عيب في
 هذا ايضاً وما ذكرنا من ان لا يخالف بين او الكلام كونه واخره لتصدق بلفظ هنا هي نادون ما
 ولعليل عدم تحقق الارش بما ذكره قوله ثم ينظر في دليله جواز الرداء وقد عرفنا الدليل وان
 لا محال للمالك اشتهر وان الظن هو لما نحن فيه قوله نعم يوجد في الاخبار ما يدل على الرداء

لا يخفى

لذلك حال السند بعد الانحياز جعل الاصحاب كما هو ثم وحققناه في محل قوله واستلزام الرطب
 لمسمى اه لان ترك الاستقصاء في مقام الاحتمال لا يفيد العموم سيما وان يكون الاحتمال
 الاحتمالات بل وعز في غاية البعد **قوله** بوضع الخ لاه قد عرفت الكلام في ذلك وما بعده
 بل ولا منصوص عليه بخصوصه اه قد عرفت ايضا ان الحق مع الثمن ان الاستقلال يقع من
 حين العقد وان التماثل في العقد والتمتع لا يوجب ذلك ولا يجبان يكون كل حكم منصوصا
 عليه بالخصوص مضافا الى ان اكثر الاحكام العقوبية ثبتت بضميمة علم القول بالفصل على انه
 صحيح الثبوت كون المبيع في زمن الختان للبايع منسب العامة فيما يكون امتثال هذه الروايات
 الظاهرة في كون الاستقلال بعد الختان موافقا لمذهبهم وما دل على الانتقال من حين
 العقد موافقا للحق مع انه مضي في خيار التاخير ما يمكن التوجيه على احاطة **قوله** بل على ان
 هذا البقعة عن الجلاء الامكان يستلزم بوجه عبد الله بن سنان التي ذكرها في بحث كون
 خيار الحيوان المشرع على الظن ان ماعز الفقيه هو هذه الصيغة **قوله** لا ان سقط فيه قوله لئلا
 ايام بعد قوله لا يفتقر بشرط في هذا لادلالة الرواية عما ذكره من ان التلف والعيوب
 زمن خيار البايع من كاهن وظ وما ذكرنا ظاهره لانامل في قوله يوما اذ يومين وهذا البقعة يؤيد
 الاتحاد فتقوله وفيها دلالة على ان التلف اه لم يجد الدلالة ولعل العبارة سقيمة لان قوله يفتقر
 الشرط لعل لازم العمل به هو الاظهر مما على احاطة صحيح بن سنان وخصوصا بعد ما ذكرنا من
 ان القدر اتحادها قوله لذلك وما اجل هذه الصيغة في صورة البكارة لا لا شئ في كون ذواتها
 في المبيع **قوله** لا يفتقر عند من كون التلف اه الدليل على الختان بعد الرد والاشئ كون التلف
 البايع بمقتضى رواية عتبة بن خالد المعلى بها عند الاصحاب لا الرواية المعتمدة لما عرفت مضافا الى ان
 لا دخل في الحكم بالقبض بل مقتضاها كون الضمان من جهة ان التلف في زمان الختان من اجابا
 له وهو واضح فاذا كان التلف من البايع فالمشتري يحجز بين ان يرضى بالعقد واليتم البايع بالرد
 بما عقد عليه بشرط مع الارش بالدليل الذي ذكرناه في خيار العيب ودر المبيع بان لم يوف بها
 وعهد كما في خيار العيب لعدم الخلاف في ذلك ولان الغرض من العقد الشرط ان يسلم اليه
 ليتفق به كما اردو شرط على ما هو عند الختان والمشتريين والراضى وقع على ذلك فتقوله ولان
 ذكرناه عن الفقه الرضوي في هذه الصورة ايتم فلا حظ **قوله** فهو غير لبيعيين او بانه سلب

واحد منهما على قدر حصته تصرفه ويتسلط عليه تسلط الملاك في ملكه وكان اقدم على ذلك
 ومستند عموم دلالة ثبوت الخيار اه بتعمد العموم اللهم الا بضميمة الاستصحاب ثم وبما كان عبارة
 الرضوي في ما عرفت من بعد الملاحظة وكذا الامر الوارد في رد متى كان المبيع قائما بعينه وقد
 ان المراد منه دفع الخطر المتوهم **قوله** اذا كانت التصديرة معلومة اه روى في القول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلثة ايام ان شاء امسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر وقالوا
 من ابتاع حجلة فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردها ردها معها او مثل بينها **قوله** لا اشكال في القصة
 والناقصة وادعى الاجماع على ثبوت التصديرة فيهما ايتم **قوله** فانه علم بانه ليس كلنا ولا معنى
 كانه اذ كيف يصير دليلا على ان ليس عيالا لا خفاء فيه **قوله** كما امر الله التامل الاشارة
 في صحة العقد احرف اذ هذا التامل في صحة بل مراد **قوله** اذ ليس من في شئ اه ليس كلنا لان الحق
 كاهن المحقق لا يقاوم الصحة المقتضية بضمها هذا مع ان الدلالة لا تقاوم لان الرضوي هو
 غير المجاز عند المشتري والمقصود في صدره اظهار العلة لجعل خيار الحيوان المشرع بانزعا
 به عيب حتى يطلع عليه حين العقد وما يقاوم به فعل العدة المثلثة لاجل هذا فحق في جملة
 الموجودة الحقة الرضوي ايضا على سبيل المثال والاثبات لا ينبغي ما عده اذ كون الرضوي هو
 من جملة الدواعي والعلل لجعل العدة والخيار ثلثة ايام لا ينافي كون من جملة احداث السنة ايضا
 اذا حدث بعد ذلك مع انه لا مانع من اجتماع الخيارين فاذا ذكر في شئ واحد كحيوان فانه
 يجمع فيه خيار المجلس وخيار السنة وخيار العيب والشرط وغير ذلك مع انه معلوم ان خيار
 الحيوان غير مقصور في صورة العيب بل الختان المشرع ثابت فان لم يكن مبرع عيب اصلا وخيار
 العيب في السنة بلا شئ **قوله** في سبيل التكنة والليمة ليس فيه دلالة على تعارض الدليل
 فتقوله **قوله** وهذا مويد للمذهب بل بما يؤيد المشهور من كون الربا اعلا لانه قال في الرواية
 التحريم غير مقصورة في هذه الآية وكذا ادلة اخرى مما **قوله** ويمكن في العرض ايضا اه لا يشتمل في
 ذلك كما لا عليه الاخبار بل بما يكون ضروريا للدين انه ربا **قوله** وليس يعلم بقله علة
 بل هذا موافق للقاعدة وهي ان المعاملات ليست بتوقيفية ترجع فيها الى القلة والعرف
 او غيرهما ما هو مأخذ كالحق في محله لا يشتمل في ان الربا ليست من الامور المجازية في
 شرعنا بل من القديمة وكان من معاملات الجاهلية على ما يقع عنه وكانوا لا يثبتون

الى ان نزل ان لم تفعلوا كما سئذ كنتم **بند** بصيغة تعجب صالحة او بغير صيغة اصلا
 بل يكون المشاركة بالامارات والاسماء فلا يكون منع في البدايات اصلا بل يكون
 المنع في خصوص عبارة تعجب واشترطت عاماتها ويكون التثنية والتثنية والتثنية والتثنية
 الحالة المتكاثرة المتواترة دائمة مع هذه العبارة وجودا وعلما بل واقعة من جهة الاعمى
 فلم يقع فائدة اصلا في منع الربا ولا ثمة مطم في التثنية والتثنية والتثنية والتثنية
 اسد من سبعين تيمية بذات المحرم مثل الام والاخت في جوف الكفة الى غير ذلك مما هو الكد
 واسد وان يذيل هذا فان الكل فيكون راجعة الى العبارة المبسوطة خاصة ولو تركت لا يكون
 منع اصلا ولا ساقى مجنون يكون عاسقا لتلك العبارة المبسوطة حتى لا يصدر من غير منفسه
 لها اصطلاح المعرفة وغير مما حرم **الحال** الاجل ووردة الاخبار الكثرة نقل الشكلا منها
 وابقى لما تلى اية تحريم الربا من جهة غايته من الناس في اكملها وغاية جهل اخذها وجميعها
 لم يندعو ولم ينفوا واما ما ذكرنا من نزل اية اخرى لا يرد على ما سبق وتزيد في التثنية بل
 وهم من غايته توغل في الحوص والحجب لم يردوا من الآية الثانية اية اخرى تزل اية اخرى
 ثالثا ومع ذلك لم يندعو اية اخرى تزل اية اخرى فلم يندعو اية اخرى تزل اية اخرى
 فاذن اخرج من الله ورسوله ومعلوم بالبدية ان جميع هؤلاء ما كانوا يجادلون بل كانوا
 مكلفين ومعلوم ايقن بالضرورة انهم ما كانوا عاسقا هذه العبارة والهي من مضطرب الى
 نزل آيات متتالية وتهديد استعانة هائلة ومع ذلك لم يملكو ادفع اليه عن ذكر تلك
 العبارة المبسوطة من المشاركة في اخذ الزيادة التي لو كانوا يتركون تلك العبارة لكان
 خلا لا هم ان ياخذوا اضعاف تلك الزيادة اضعافا مضاعفة ولو كانوا يذكرون لكان يجوز
 عليهم الفس نال بالاربع عشرة عشار الفس بل انقص من ذلك لم يتركوا العبارة واثروا
 مخالفة الله ورسوله ودامت كرامة مع اطاعتهم جميع الشرع سوى دفع اليه عن خصوص
 العبارة وهذا مما لم يرض العقل ان ينسب الى من هو احمق من ابن هنيئة فضلا عن ان ينسب
 الى جميع هؤلاء ومع ذلك كان اللازم غير الرسول بعد ان تهم ان يصرح بان المانع الا في
 هذه العبارة في هذا المقام ويوضح ويؤكد لانه دحمة للعالمين عزير عليه ما عتد الآية
 ولو كان فعل الاشهر اسمها والشمى ولو كانوا المطيعين للرسول والائمة لم يرضوا اليه

الربا

الربا بل كانوا يفتقرون على العادة السابقة والطريقة المروية عند المكسبين من الكتب في عا
 السهولة ومن دون تعجب اصلا مع تمام الوثوق ببقاء تمام المال وكانوا يقتصرون على تلك
 وكانت الطريقة كذلك في الاعصار والامصار وفي شهر اشهر التمر في وسط النهار لان يكون
 الامر بخلاف ذلك بان يكون جميع المسلمين من القديما والمتأخرين من علماء الشيعة والسنة
 يقول بخلاف ذلك لم يبق سوى العلامة ولم يبق اذ كان احدا صلا حتى هو في سائر المواضع
 مضطرب متردد بل وما يظهر المنع بل لو تامل متاملا حال المسلمين في الربا قطع بان المنع منه
 عندهم هو اخذ الزيادة معاملة ومشاركة في القرض وغيره لا خصوص عبارة تعجب واشترط
 بل عند اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم من الملل في غايه الموضوع ان المنع منه في الاسلا
 هو الزيادة لا العبارة هذا كله مع ما يظهر من الاخبار الكثرة غايه الكثرة بل الاطلاقات المتواترة
 فتأمل هذا وما ذكرنا من الجمل التي يكون من هذا القبيل بان يقرض مثلا بشرط ان يربح الزيادة
 وكذا يبيع بشرط ان يربح الزيادة وهكذا والعقبات مرهوا بالمنع من هذه اية وكذا القرض بشرط
 المعاملة المحابطة او البيع كذلك كما سئذ كنتم في بحث القرض نعم الجمل التي لا تكون من هذا القبيل لانه
 منها مثل القرض بطع الزيادة من غير وقوع مشاركة ومثل بيع دينار بدينار فيهما اخلط وكذا
 وبيع دينار بدينار كذا كاهو ان الصفة في امثال بعضهم غير الجنس في الطرفين عند جميع العلماء اذ
 واحد عند العلم بحال وليس في هذه الجمل جوف اصلا بل يفتيح المعاملة التي هي كسائر المعاملات
 بل تفاوتت جدا في اسقاط الربا فانهم لا يفتي ان الجمل التي ذكرها الفقهاء ليس فيها سب
 ناب لصلح المعروف ولا تعطل المعاش في المعاملات والاحلاب وامثال ذلك فاذيادة في تلك
 السابقة بل ليست بالاجرة في المعاملة المتعارفة جبر الضرر جبر باله المقدار التي في بحث الربا
 سبها احتمالا للزيادة ولا شك ان هذا ليس امر مطلوب الا للربا اذا احتمال الزيادة ليس فيه منفعة
 مطمعا عندهم اذ ليس الزيادة المحتملة من المنافع العادية سيما لم تمنع الشارع عن حصول المادة
 الربا يبيع بالجمل النافعة ومن جهة الجمل رفع البدن المشاركة فلا يكون ربا اصلا لان الربا
 الزيادة نعم حدث لان عند بعض من التامل الرحلة هي بعينها فو من الربا المعنى غير بل تامل
 كما حقه في رسالة الجمل الربوية وان كان الا في التجسس عن جميع الجمل كما سئذ كنتم **قول** فانه حتى
 من عبد الله بل هو احدا به كحقه **قول** وكانه لذلك فيه تامل لان منفعة القرض

حوام قطعوا سوا قلنا بانزها ام لا كما ينبغي للانزها فتم **قوله** لم يحسن تحريرهم مع الترخيم اى
 عن البيع مع حكمه يتوهمها وسعد حمل الربا في الاكثر على خصوص البيع وخصوصها فقط فتم **قوله**
 ليس براسا كما يخفى ان الباس في امثال المقام ظن البيع وكذا لا يصلح مع ان الصلاح في مقابل
 الفساد الا ان يقضى وهو ليس باقوى من ظن البيع المستوي والمعتبر عن النجاسة اذا اختلف
 فيعوك كيف شئت وما وافقه من الاخبار الخاصة عن الامثلة مثل محضه ابن مسلم الاخرة والتعليل
 الوارد في منع التفاضل في بيع الخطر بالشعير بان من الخطر وغير ذلك مع نقض هذه العموما
 والاصل والاحبار الواردة في السلف والاحبار الواردة في السنية **قوله** ولقولهم كونه ذلك اة
 فيه انه ورد ان عليا ما كان يكره الحلال **قوله** قاله في رواية لاجل انه مكروه قال لا يصلح اة في
 لا يصلح على الكراهية تامل لان الصلاح في مقابل الفساد ولهذا يستدل الفقهاء به على الحرمة
قوله فان لم يكن البرا خاصة غيرا فيه تامل لان التوهم مثلا خواصها مختلفة وكذا الاعمال **قوله**
 مما هو محتاج الى ان يرد المعايير التامة وغيره تامل **قوله** لو دعيت الضرورة اة ويدل على ما ذكر
 ما ورد في بعض الاخبار من قولهم انك لا بد فاعلا فافعل كذا فامل **قوله** لا يمتنع في وقت الا
 اة الخلاف الذي يرجع عنه لا عبر به مع ان الشهرة كافية لجبر ضعف السند قبل لانواع الاعين
 ابن الجيند ودعوى اجماع السيد لا يقتضيه الحديث الصحيح **قوله** فالاجماع ليس بظاه لا يخفى ما
 فان كذا خبر واحد ليس بظاه الامن نقل الخبر فان كان نفعه يكون حيزه لعموم ما دل على حجية التعليل
 بقوله وهذا ذهب السيد والامة البيهقي فيه اقيم ما فيه فان خبر الواحد لا يجزى ان يكون معلى
 لبره جميع او قاتره وبعد ما اطلع خبره هذا ينادى بان كان لا يعلم اولوا انه بعد ذلك علم
 ولهذا يرجع على اعتقاده سابقا فلو لا اعتقاده الاجماع لما كان يرجع عما اعتقده لانه ما كان
 الاعين دليل ودليل واضح وهو العموما القرائنة والاحبار المتواترة مع ان السيد لا يعمل بخبر
 الواحد اصلا وكيف يخص العموما اليقينية بغير علم له وحزم منه وخبر الواحد المخبر بالسنة
 لتخصيص العموما بما مع اقصاه بالاجماع الذي هو خبر صحيح ومدار الشك ايضا التخصيص بخبر
 الواحد الظني **قوله** وابن الجيند ذهب الى عدم البتة من جانب الوالد اة واسترطع ذلك
 يكون للولد وارث ولا عليه دين وهذا من باب النظر الى الاخبار **قوله** عن الوالد الصبي فقط
 هذا ايضا غريب جزم بالنظر الى الاقوال ايقن لان ابن الجيند ما قال كذا **قوله** في بعض الروايات

الصحيحة

قول واما احتمال البطلان حين التلف فلا ريب في ان البطلان انما هو من حين التلف فلا يكون
 المبيع للعين المشتري بلا قائل والسابع قال حين التلف تلف من مال بائع وفاق الاصحاب
 على ذلك علم يقين احدتهم بالبطلان من الراس فلا وجه للتأمل الذي ذكره اصلا ولا لما لم ين
 بطلان احد الطرفين يستلزم البطلان في الاخر لا تامل فيه انهم اذ لم يمتد البطلان جميعا
 المثل او القيمة ولما كان البطلان من العين كما عرفت لم يمتد ان يكون المبيع في زمن صحة البيع ولو
 صحيحا لانما يقتصر الادلة كما ذكرنا اعترفا فلا يمكن من هذه الجهة استدراك العين كما ذكرنا
 من خصائص المقام بل في مقامات كثيرة يكون الحكم كذلك ان اشترى ثم بطل البيع والشرا
 او مات ثم بطل المبيع ذلك من مواضع كثيرة فتم هذا في الاصل ولان البائع او لان البائع
 اوقع العقد في المثل المستفاد التام بل اوقعه على العين فتم هذه العين عليه **قول** غير ان
 او واية عقبة بن خالد المخيرة بغير الاحتياط دليل ذلك ولا التما واضحه فلا حظ **قول** اذ الظاهر
 حق المشتري لان المشتري حين الحصول يتحقق منه تامل في الميزان ولا في العيار ولا في عدد
 الوزنات ولا غير ذلك انما حصل منه الدعوى بعد ذلك والاصل صحة تصرفات المشتري حيث
 خلا فيها وهذا الاصل كان جاريا حين الحصول والعقب شامل له بل تامل في دعوى المشتري بعد
 ذلك دعوى خلاص اصل الفقه بخلاف ما لو لم يكن حاضرا فان المشتري انما يعلم حصوله
 حقه اليه والبائع وان كان ملما يدعي الوصول فلا دخل هنا في حكاية صحة التصرف وعدمها كما لا
 فتم جدا **قول** وعدم الغلبة التي اذا كان المتعدد المتساوية الغلبة متفاوتة والغلبة
 او المايرة والغلبين متعدي للمتعديين فيعنيان وان لم تكن متفاوتة فبما ذكرنا من متساوية
 في الرتبة خاصة فلم يظهر دليل على الغلبين نعم لو اراد اجدل المتعديين او كلاهما الغلبين
 انهم يعينان ويصير من قبل الشريطة العقد لكن في عبارة المصنف في الكتاب غير انهم الغلبين
 مطم سوا، فتفاوتت فيما ذكرنا ولا وانما حمل على ما في الاول خاصة ولعلنا ذكرنا ما اما احتمال
 انهم فلا شك في ضاوه وان لم يكن خلافا للاجماع لما مر **قول** فالظن تقدم في المشتري هذه
 على اطلاقه محل تامل مثل ان المشتري بعد ما اعطى الثمن وافق البائع ادعى السهو والغلط او
 المبيع يسوى الف ما ادعاه المشتري مثل ان البائع باع دارا بالف درهم ويسوى الف
 بل اراد المشتري على انه اشترى بل درهم او فلس بل ربما يكون البائع على ما ادعاه المشتري

سما

سما فبصيرة عده باطلا ومثل ان يدعي البائع كون الثمن مائة درهم والمشتري يدعي كونه عتقا او
 ثم لا يخفى انهم لم يتعروا فيها لاختلاف في قدر المبيع وانفق في الثمن بهذا الاحتمال والالتفات
 مع ان حال الخلف بينهما واحد فيجوز هذا الاحتمال ايضا كما ترى فعلم في بعض المواضع
قول اجمع العصابة على صحة ما يبيع ضراة وانما صرح في العدة بان لا يروى الا عن الثقة **قول** ولا
 يعين ذلك لانه لا تامل في التعيين لان الخبر المخبر بالشهرة محجة سيما في هذه الشهرة كما حقق في محله
 الاجماع المنقول عن الواحد لموم ما دل عليه خبر الواحد سيما اذا انضم الى هذا الخبر بزيادة
 ما اشار اليه من المكشوف واما البقوة في كونه فانما هي بحسب القاعدة مع انك عرفت بطلانها
 واما احتمال القواعد فانما هو بعد اقبالة ما افق به القوم واحتمل هذا والتحالف ايضا وكثيرا
 باه في الاحتمالات التي لا تامل في ضاوه ولم يقبل احد من الشيعة هذا كما لا يخفى على من اطعم
قول واية الرهن وادلة جواز السطفاة لا يخفى انه لا محل ما امر مسلم الا من طيب نفسه كما ورد
 عنه وموقع عليه الاجماع ودل عليه العقل والموافق للقاعدة مراعات حال المقرض لان بدل
 من الخارج دليل فاذا رضى المقرض المقرض مع علمه بحال المقرض يحل المقرض وان لم يتمكن من الا
 مطم لان الصاحب سلطة على اذلق ما لمع علمه بحاله وان صرح بان يكون على ذمتك اذ معناه
 ح انه ان اتفق بعنوان المقرض البعيد النادر انك تمكنت من الاداء او الا فليس عليك شيء
 او انه بحسب ذكرك ما لو غير ذلك من وجوه البراءة ذكرك ما لا غير او ياخذ من الغير وامثال
 ذلك واحتمال ان يكون مراده ان اتفق الاداء والاستيفاء والا فانت مؤخذ له بعد
 كما لا يخفى الا ان يظهر ذلك المقرض واما اذا صرح بما ذكرنا فلا شك في الحجة ولم يظهر من خبر
 منه الحكم بشئ ما عني فيه وما الكراهة فان تضمن ذلك منه ولم يكن اصطلاحا يكون للمشتري والافلا
 كراهة ايضا لعدم المشتري ولا اذ الاداء، كيف كان واما اذا لم يعلم بحاله وهو غير متمكن من الاداء
 لاحالا ولا مؤجلا فلا حظ له في عدم تحقق الرضا والطيب لان الظن من حال المقرضين ومقتضى
 كلامهم من قول ارضت وامثالهم يريدون الاداء على حاله على طريقة المتعارفين السابق لا على
 النادرة المتأخر عن العادة المتعارفين لا لبيان ان يكون متمكنا من الاداء بالخبر المعنى والمتعارفين
 لعدم ظهور الرضا بغير ذلك والاجاز الدالة على الحجة غير ظاهرة في قولها ما ذكرنا بل الظاهر
 ان الظن عدم كفاية الظن وود الظن للمعارفة من الادلة اليقينية والحاصل انه لا بد من ثبوت

الرضا بونه بالطريقة الشرعية فول الا ان يكون له وقتا غير شهادة عن امراده من قوله وعندنا
 ان يكون متمكنا من الوفاء وان كان بواسطة الوفاء فلهذا ينافى على ظاهره لا يحتاج الى
 العمل على الكراهية من الخامسة السابقة فول ويكون فعلا اه الظاهر انهم ما كانوا يريدون
 الا الداع بقبول الكراهية ويجريها فلهذا يكون غيرهم ايضا فول بل يملك بالعلم والرواية
فول اه فيه ما عرفت فلا حظ فول الظاهر ان يحرم شرط النفع في العرض على الجماعي اه لكن وقع التنازع
 في مقامات الاول ما اشار اليه من حكاية الصحيح عوض المسكر الملاحة انه هل الحرام مطلق ما هو
 منفعة اعم من ان يكون زيادة في المال اما في هذه مثل ان يكون العرض اثني عشر اوقية وصف مثل
 الصحيح عوض المسكر او الجيد عوض الردي او يزيد على القدر منفعة مالية مثل وخذية عبد عمل
 حراما مثال ذلك مما هو ماليه وبارائه عوض مالا او يكون زيادة غير مالية ايضا مثل البيع بين
 المتساوي الاجارة باجرة المتساوي والتكاح على المتساوي والرضع والرهن بل يبيح آخر اذ بذلك الدين اعم
 ومنصوص عن جميع المذاهب ان الحرام مخصوص بما هو زيادة في المال باقاسه لا بما هو ليس بزيادة
 في المال وان كان زيادة ومنفعة الا انه خارج عن زيادة المال كما اشهدنا البيرة الامثلة الاخيرة و
 امثال تلك الامثلة اذ ليس مخصوصا بتلك الامثلة عبارات الاكثر هو الاول وصريح بعض
 العبارات ان كل صريح بالزيادة كاستنباط البيرة الخامسة اللاحقة مع الاشارة الى اذلة الطرفين الثاني
 ان الحرام مخصوص بما اذا كان من المنفعة عائدة الى المتعرض فقط اعم من ان يعود الى المتعرض او المستفاد
 المثل الاول وقبل بالزيادة والظاهر ان التنازع في المنفعة العائدة الى غير الطرفين يعني الاجنب مع احتمال
 ايضا ملاحظة ما هو مستندهم الرابع ان المنفعة اذا كانت معاملة محاباة فلهذا هو المحرم مخصوصه
 بما اذا وقعت شرط في الرضام اعم منه ومن صورة العكس فان يكون الرضام شرط في المعاملة المحاباة
 اختار الاول ومنه المحقق اختار الثاني كذلك شره ابن مفضل الصميم في بيعه تحت العلامة بان ما و
 حرمه الرضام الذي يجزى المنفعة التي تجزى الرضام بالاجابة غير خفي ان الاول محل نظر والزيادة لا بد من
 ملاحظتها وما ملاحظة اولها ومع تحقق ملاحظة المقابلة بحيث تصل التحصيل والقبيل وان يقع
 منحصر في ظاهره وكيفية معلوم انه لا تنازع في الحرمة الصورة الاولى بحسب ما ذكره ابن
 المفلح ويظهر من انهم انهم كما يجزى في الباب فيظهر من الحق الشيخ عرفت في هذه العلامة اذ العلامة
 انهم شرط زيادة العين او الصفة ووقع عند ذلك انه لو بيع او شرط الفقه بالزيادة لا اهدا

او الزيادة

الغنى او صرح احاديثهم في هذا الباب ان المتناط في القوم هو الاشتراط لا غير كما لا يخفى وسيجيء الكلام فيه
في على الاخبار عيانا منع كونه رفع القرض ايضا فاسد فان من تزوج امرته بعشر ثيابين وشرط هبة دار
والعقد صحيح عند الفقهاء متعارفة في البلدان فلا شك في انها ملك الدار بالمناكحة وعوضا عن بعضها
لاها ما روي في ان بعضهما بالعرض فقط بل بها وبالدار الموهوبة ومعلوم انها لا تملك بانها لا تنفع
الا بعد المناكحة وسيجيء تمام التحقيق فتم بما يريد دخولها في غير عباداتهم انهم قالوا الاجل
بلازم الان يشترط في عقد لازم ومعلوم ان العقد لازم امر خارج ومع ذلك تعرضوا وفي المنفعة
منعوا مطلقا واستثنوا التبرع خاصة وما قالوا في صورة الشرط الان يشترط في عقد اخر فذكره ومن الموقر
انهم ذكروا طرقا تخص من يملك البيع وهما ما اشاروا اصله ان كلفوا بما ذكره سابقا فالحال
حاله جرموا وقد عرفنا انهم منعوا من الاشتراط صرحا وبالدار حوت عللها بما عللوا والاضطرار انما
فيما نحن فيه اسلفناه لا يقبل الجمل عندهم ومن الموقر انهم يذكرون المذهب الضعيف عندهم مثل
الصحيح عوضا عن السكن حيث لا دليل عليه اصلا ومعتق محققهم قالوا بحجية النفع التي هي المعاملة الحرة
ايضا فكيف يتوهموا الا ذكر هذا الخلاف فورد به بل ذكره بعبارة ظاهرة في الموافقة معهم واقل ما في البيا
موضحة فيها وايضا انهم يترفعون الى الفرض النادرة والامور غير المهمة فاذا كان بائنا في المقام
الحيلة فكيف ما تعرضوا حديثهم بل تعرضوا عظم المحققين بالحجة عروجه وظا او صرح في عدم الخلاف
فذكره وانتهى في الاستصحاب ايضا صرح بالحجة مع الشرط وبالكراهة مع عدمه فلا حظ ونأمل الخاسر
عدم الخلاف في عدم حجية المنفعة اذا كانت متبرعا بها الا في الصياغة بعد ثلثة ايام على ما سئل فيهم
يظهر وقوع الخلاف في الكراهة وعدمها مع احتمال كونها مكروهة على الاخذ غير مكروهة على
بل ويكون متبرعا عليها ايضا فتم بعد ما حطت الاخبار ثم اعلم ان الشرط المحرم من وقوعه في عقد
القرض وبعد للعلوم فلما لم يكن كتابا ليس في مسئلة تأخير الاجل بزيادة في الدين واعلم ايضا ان الذكر
في متن العقد عام من ان يكون بلفظ مذكور فيه او يكون الاطلاق منصرفا اليه ومبيرا وشعاره بان
يكون قبل العقد صرحا بالشرط الا انه في المتن ما ذكرناه صرحا بالاعتناء بما ذكرناه قبل ويكون ذلك
مرادهم البتة لانه بلا خلاف قوله واما اشتراط الزيادة وصفا له في العبارة انه وقع التزاع في ان
الوصفية مطلق وليس كذلك بل التزاع انما هو في الشرط الصحيح عوضا عن الكراهة في محبة القرض فما
اخر من الادلة غير مخرى عند الفريقين بل ليس بشيء اصلا لان الاصل لا يبيح مع الدليل وادلة

الربا

الرعاة بلا شبهة وتوهمها للزيادة الوصفية ليس بحيث يمكن ان يتأمل فيه تمام ولهذا يتأملوا
الزيادة الوصفية لاسك في كونها اما الاكلام النافع ولا شبهة ولا نزاع في ان الزيادة المالية هو ربا
الربا هو الزيادة في المال لغة وعرفا وشرعا والروايات التي فيها الاتامل ولا نزاع في كونها محمولة
على عدم الشرط كما ستعرف ويصح ويلحق بل لا يلزم بل هو ظاهر في عدم الاشتراط ولو لم فلا يظهر
في الاشتراط فلا وجه للاستدلال بوجوبه من الوجه ان لا نزاع في الحقيقة والصحة اذ لم يكن شرط وانما قلنا
في ظاهره في عدم الاشتراط لان قوله خبر القرض ما هو منقعه ان القرض من قبل نفسه بحج المنفعة
وانه هو الجاهل بها لان جوه من قبل الاشتراط المقض وانما هو وانما قلنا اتملكه وكونها ملككم
او ما ذكرناه لانه استدلوا بخصوص القرض وجعل الفاعل اياه بلامساواة الغرر واما ما في الا
فظهر في عدم الاشتراط غير خفي وفيه اشهاد واصح من المراد من الخبر الجوه وعدم المشا
وكون القرض قبل نفسه بحج اخباره فكيف بعضنا عن بعض فيما ذكرنا انفق الاخبار ونظا
مضاها الى الظاهر في نفسه كما اشرنا مع ان قوله خبر القرض مبادى بما ذكرناه لانه كما هو على القرض
لخذ المنفعة كعليه الفقهاء ودليله الاخبار مثل الاحبان ياخذون غير مما سيجيء بعضهم ومنه
صحيحة ابن شعيب اللينة في القرض مع السفانة لا يصلح اذ اجتمعوا قبل مراتب عدم الاصل
الكراهة بل وسنة الكراهة رفع الكراهة فكيف يكون الخبران ياخذون المنفعة ويذكره ان الاصل ان
لا ياخذون منقعة قوله من هذا الذي يقرض احد الآيات والاخبار المتواترة في مدح فرض الحسن وان
الاعانة والحصان الى الاخ المؤمنين في غاية التأكيد ووردت كثير من الاخبار ان علي بن ابي طالب
يعطوا القرض الحسن ثم وقع التزاع في ان كل ما هو منقعه حرام اذ كان شرط الامان انما هو التزاع
المالية اما القدر مثل ان يكون عشرة اشئ عشرة او زيادة المنفعة مثل ان يزيد على العشرة
بيت او كسبة ابرة او عمل عدا ومنه ما ذكرنا ذلك والجيد عوض الردي او غير ذلك مما هو
الامور المالية سوى الصحيح عوض المكس او غير استثناء هذا ايضا عبارات لا شك في الاول
بل صرح بعضهم بذلك ومهم من صرح بالمتا مع عدم الاستثناء ومنهم العلامة في بعض كتبه
لعل رايه في هذا الكتاب ايضا ذلك فتم فمهم ذلك فتم المحققين والمحقق الشيخ غير دليل الاول
ظروية العامة المشهورة المعول بها المستند اليها عند الاكثرين المطابقة لبعض الروايات
الخامسة مع الصحة بل ومع استفادة صحة الرواية العامة من مضمونها واسرارها اليها مثل

صححة ويؤيد بن شعيب وحسنه ابن مسلم لا يدل على كذب بل على عدم حقيقة ما يظهر من ظاهرها الا انها معقدة
 بصورة الشرط كما هو جوهري في الروايات الخاصة ولعل دليل الاخرين ان القرض الذي يجزى المنفعة هو
 والربا هو الزيادة المالية خاصة فهو قريب من كون المراد بالمنفعة الواردة في الخبر العامي وما يؤيد
 مؤداه من الاخبار الخاصة هو المنفعة الربوية التي هي عبارة عن زيادة ماليز ولو رددوا
 والتميز اياها بالمنافع التي ليست بمالية فليلا حظ وثق حينئذ في الخلافان المقام مقام اشكال واما
 استثناء خصوص الصحيح من المكر فلم يجعل عليه دليلا قوله بل هذه ترد رواية العامة اه ليس
 كما اشترط في الخامسة من ظهور الحقيقة الاخبار الخاصة المطابقة لمضمونها المضمون هذه العامة
 بل واستبعاد ذلك من مضمون بعضها بل الظاهر انهم في العمل بظ هذه خاصة مع روايتهم عنه
 ان خير القرض اجزى منقعه واشهرها عنه قوله الذي هو اكثر منه ان قال لا باس اه
 الظان المراد اعطاء الأكثر اخذ بحسن الاحسان والمعروف الصادر عنك اى واحد منكم الا
 واه واحد منكم المعطى او مجرد المعلومات منكم ان كيف يعطى وكيف يؤخذ عن القدرين
 لعدم الاشتراط قوله ويصيب تفسيره لان الاصل في الالفاظ الخرج على المعنى الحقيقي وبعضه
 ان الطب النقص لا يحصل منه ان يد من اياها النقص واما نقل الملك فلا بد من عقد ملك من العقود
 المقررة شرعا ولا يقبل ما نحن فيه الا الهبة والهبة غير المعوض عن امن العقود المجازة فيكفي فيه كل
 دل على المقص وهو نقل الملك بغير عوض بعنوان التبرع وهو معنى الهبة وان كان ذلك لا يفيهم عدم
 والظن منهم فيما نحن فيه الانتقال بجر التبرع ولعل هذا هو مستند عندكم وكيف كان فلا يخفى في
 ظهور الحقيقة في كونه هبة وتبرع صاحب شرع الشرع وحكم الله دليل على عدم اعتبار
 في خصوص المقام وكونه من المستثنات فظهر من الحديث ان هبة الزايد اذا كانت شرطا
 يكون حراما وفاصلة كما افق به الفقهاء وظهر ان المعبر في المحرمة هو الاشتراط وان كان يصح
 السنة الهبة فظهر فساد ما توهم بعض من ان الهبة والبيع المأبأة من الجمل لا يستلزم الربا ولو
 وقضا شرطا خلا فالفتوى الفقهاء وادلتهم وقواعدهم وبطلان الفساد ايضا ان لفظ شرط في الجمل
 مكره في سياق النفي ففقد العموم ونيل ما ذكره المتوهمون من الشرط والاحاديث الواردة
 المضمون مستقيمة جدا ومعبرة وبطلان عليه صحيح بن قيس الزبيري فان النما حقيقة
 في المحرمة والحصر فيما يحرم كل شرط نريد من شرط المثل ومعايير لم اعلم انهم عدلوا عن الجواب

لا باس

لا باس اذ لا يشرط في قوله لا باس اذ لم يكن فيه شرط في حسنة الجمل شهادته واضحة على ان مجرد
 اشتراط الاعطاء لا يكفي في الحقيقة بل لابد ان لا يكون هناك شرط اخر ويوجب من الوجوه حتى يكون مجرد
 التبرع ونحوه النقص فيكون من العطايا الصادرة من الخارج امتدا والهبات التي هي مجرد الا
 وان كان للاحسن جزءا وغيره في ان اذا كان كل كلمة اذا في العينة كان احسن ولو هو لكل
 كان اصله وقس على ما ذكرنا احسنه الاخرى وما يؤيد مؤداه من الاخبار المعبر المستقيمة
 ويرجع الكل المضمون صحيح بن قيس ويرجع الصحيح المضمون في بعضها في واحد
 طبق فتوى الفقهاء وضوان الله عليهم ولهم قوله وعدم جوان اخذ عارية للمرضى به
 بعنوان الشرط كما هو ملول الصحيح ولا يخفى ان العارية اقيم من العقود فظهر ان شرط النفع
 في القرض حرام وان كان بعنوان عقد وان كان النفع بنسب العقد المشرط وان المنطق
 هو الاشتراط في القرض لا الانتساب وان سلمنا عدم الانتساب الى القرض فظهر فساد ما توهم
 البعض من اهان من الجمل للربا وان وقعت شرط في القرض فلا فالفتوى الفقهاء وظهر من
 هذا الصفة دلالة الجرح في شروط العقود وايضا وعدم احتصاص بغير العقد مضافا الى دلالة
 الظاهر الكافية لقوله وكذا الحال في حسنة الجمل السابقة فانه يظهر قوة دلالة العموم وظهور عدم
 الاحتصاص بغير العقد وقلة من الحاشية السابقة ما مر قوله وجوب اخذ الاجود ذكوه في كونه
 ينبغي التمسك بما اذا لم يكن للمقرض عند وجبه والا فانه بما يتضرر بالاجود من عيبه فاصبا وغير
 ذلك وبالفرض هو المشاهة بل على المذهب للملك الاخبار الواردة في كتاب الزكوة وان زكوة
 القرض على السنة في الاخذ قوله لبا العقد مثل او قول لم تقولون ما لا تفعلون اه لو دخل عقد
 القرض في العموم لوجب الوفاء بجزء العقد من حينه على الطرفين وتحقق بهذا الحق التسلط
 من كل منهما على الاخر اذا وقع العقد فظهر ان الانتقال القهرى كما هو شأن العقود اللاتية بل
 والنقص القهرى اقيم من العين لتساوي الطرفين من جميع الوجوه بل وعدم الانتقال اصلا
 ذكر في النقص القهرى على انه على تقدير المسبق للعقد فائدة متممة شرعا بل لا فائدة اصلا
 شرعا وان نقل بالنقص القهرى فيتم هذا يكون فائدة القرض متممة بنفسه نفس القرض
 تحته من غير دخلة العقد فيه ما فيه مع ما ان يتبع بنفسه القرض انه ما ذافتما
 قلت الفقهاء وذكر وان القبض والنقص شرط قلت من ذكر ذلك ذكر ان القرض لا يؤم

في اجله فلو كان حجة في المقامين ومع ذلك يبقى بعض الاشكال وهو انه يجب على المستقر
 العوض من حين العقد على طريقتين المعاوضات الزمنية والمالية ومع ذلك ان كان الواجب عليه
 المنقضي من مال الملك المقرض هو عين مال المقرض فيها فلو كان غير مال غير العينين فينبغي ان يصير
 ما لا يفي بزيادة المقرض من المعاوضات الزمنية فيكون له ان كان لا على العينين فينبغي ان يصير
 ما فيه فثم فان قلت المقرض ليس من المعاملات الخولية وان وقع مضمون المستقر من انما يتقرر
 بتأخير رد العوض والمقرض ايضا يقدم على ذلك وهو امر باي الاسترة في هذا ورد التواب العظم
 على المقرض غير خفي انه ليس هذا التواب لاجل اجراء الصيغة فقط من دون محض ولا يرجع
 القبض والاسترداد من الحيث بغير عملة اصل ولا تأخر مضمون والاضار ايضا تنادي بذلك قالوا
 ملحوظ في حقيقة المقرض ونفس المعاملة ولهذا لو اخذ بآراء تأخير ما زاد من مال يكون منغير
 قرضه البتة والاضار ايضا تنادي بذلك ويكون حراما ان كان شرط والا فلا قلت على هذا
 تعيين الاجل وانضباطه على طريقتين المعاملات الزمنية والاتحاد العلة فثم جدا وايضا المستقر
 من الاضار المتواترة ان المقرض من غير الاستدكان الاستجاب بوجه الاستجاب كما عرفت
 التأخير يقتضي جواز الرجوع اليه والاعليم بذلك عليه بالبدية مفهوم تلك الاضار واطلاها
 بقبضه كونه ذلك التأخير محتما مضمون وبطلان الواجب والاضار مع هاتيكه التي ليس في
 المدح والرفعة والتوابين دون سائبة لزوم وعقاب على الترتيب اصل واداسا ومقتضى
 ليس سوى الاستجاب بالبدية كما لا يخفى على المتأمل في الاية والاضار وان المقرض من
 المقرض متبرع وماعى المحسنين من سبيل فلو كان المقرض العقود الواجبة كان الاع في لزوم
 الوفاء وجوبه لا الاستحباب الدال على رجحان الفعل وجواز الترتيب له هو معناه ولو لم يخبر
 الترتيب كان واجبا للاستحباب ويكون العقاب على الترتيب عينا استرداد العوض ومطالبة الترتيب
 بتبني التواب خاصة من دون سائبة عقاب مع انه لو كان من العقود اللازمة لوجوبه
 المقرض التأخير الوقت غير معين لكونه مقتضى العقد التأخير كما قلنا ولعدم ذكر الاجل كما
 هو المقرض فلا يجوز له المطالبة بل ولا يجوز له المنقضي ايضا الردي قبل ذلك الوقت الغير
 فاما لا يجوز لها ما ذكرنا من المطالبة بل ولا لوارثها ايضا لانها من الدين وهو بدعي البطلان
 او يجوز في وقت غير معين عند استماع وعندهما وهو ايضا بدعي البطلان بل ولا يلزم

المقرض

المقرض ايضا في ذلك الوقت وهو ايضا بدعي البطلان وان بني على تعيين ذلك الوقت فغيره انما
 من غير مرجع اصل واداسا وهو ايضا بدعي البطلان هذا كله مضافا الى لزوم المقرض
 للمعاملة الزمنية ومضافا الى انه لا يثبت الاثر في التعاقب من مخالفتها بما يجوز لا يقع تلك
 اصلا ووقع الشك في رفع التحاكم لا للوضع في غير ذلك من مفاسد عدم التعيين كما مر في البيع
 غيره وبذلك ايضا على لزوم الاجماع المنقول عليه وهو حجة كالحق في محله بل الطائفة الاجماع الواقعي
 لان القرض مما يعم به البلوى والمسلمون في الاعصار كان يكثر منهم الاقراض والاقرض من
 فائدهم وصفا لهم فضلا عن الرجال والبنات فلو كان من العقود اللازمة لاستمرار اسمها
 وظهر على الناس والصغار بحيث لا يبقى لهم ريب في كفاية الامر بالعكس اذ جميع الفقهاء اذ اتوا
 وغير الفقهاء يكونون تابعي الفقهاء ومقلدوهم مع اننا المتعارف التابع وقوع المقرض الذي
 لاجل اوله اجل لكن ليس باجل شخصي لا يقبل التعارف اصلا واداسا سيما في مثل قرض الجفون
 والموز واداسا لها وتحقق لزوم هاتين الصورتين فاسد بالبدية كما استظهر ان المقرض
 من حيث هو في نفسه ليس من العقود اللازمة بل من الجائزة والاجل المخصص لا يمكن ان يصير
 للزوم لان الاجل ليس الا تعين مدة متى كان التي واجبا يصير الاجل اجلي واداسا
 ان ذلك الواجب له مدة كذا وان كان جائزا يصير اجلا فيكون المعتران مدة ذلك الجائز كذا
 كان حراما يصير اجلا حراما ويصير ان مدة الحرام كذا وقس على هذا فالعبرة بما وقع الاجل له لا بنفس
 الاجل وهذا ايضا واضح وليس للاجل المخصص شرط التحقق المقرض ولصحة الاجماع والاضار
 المتواترة الدالة على مطلق المقرض بل وصحة المقرض الغير الموجب للاجل المخصص في المضمون
 بن سعيد المعاد في البيع ثمة الى اهل البيت بان يكون المستقر باقل الثمنين وابعاد اهل البيت
 واشتره الذي باقل ثمنين بان ليس المستقر سوى قدر الثمنين وغيرهما بل واداسا فمضى بوجه الاول
 التعبد بهذا الوجه ههنا التأني في صحة هناك والضعف ههنا الثالث وجود القابل
 هناك بل وجماعة من الاعاظم وعدم الوجود ههنا اصل والرابع الصراحة هناك وعدمها
 ههنا وذلك لان المستقر في القاموس بان القرض لا اجل له والدين مال له واداسا هذا القول
 ايتم الشهادة ههنا فلو كان اجل يكون في نية صادرة عن المقرض حقيقة معينة للجائز الذي هو
 الدين فلا وجه لاستدلاله اصل كما هو الثاني في كل موضع يكون مع اللفظ في نية صادرة عن

المعينة حقيقة فان قلت علم ادا صاحب القاموس الاجل لم يتم لان الاجل غير المتمم لاجل حقيقة
 الا لافترض الموجب حقيقة قلت ان اردت التبع الشرعية فلا دخل له في اللغة وان اردت اللغوية
 بان الفرض لغوي معاملة شرعية كالمدة والعينة فالناحية المعنوية فترفعنا او التمامين عن
 ما اعتبر هو فيه ومعنى التبع ان يرفع ان يقول عهدت واعدت وان اوفى وان لا اوفى فكما ان
 نفس الناحية ترفع كذا كونه الى غاية معينة اذ يدعى ان يجرى في غاية لذلك الناحية لا يوجب
 الدلالة والمراد من حيث التزم والتبع فلا فرق بين ان يقول اوفى وان يقول لم يملكه
 عوضه واسير عليك في هذا العوض يرفع العوض والتملك والفسخ كذا بين ان يقول اوفى وان يقول لم يملكه
 وملكك واسير عليك في هذا العوض كذا بين ان يقول اوفى وان يقول لم يملكه
 حقيقة من حيث ان لا اوفى وان لا اوفى وباطلان الجملة ان اردت هذا هذا اركان العقبات
 ويوهن استدلالك بالحديث يمنع احتجارك بالعوض لان الامر بالوفاء بالعقد انما هو على
 تضمنه وكذا العهد والوعود شرط لازم هو ما ذكره الفقهاء لان الطرفين اقل ما عليه
 على المستقر في الوقتي طال به المرفوع على ان يرفع عقد الفرض من قبل التبع المرفوع وعلى
 الافادة مطمحين للغة فان حكمت بعدم التبع شرعا ايتم مطم فسادا كما ترى مضافا الى
 وان حكمت بالتبع وعدم الزوم مطم فهو مطلوب الفقهاء وان فككت وفوت بين ما اذكرنا
 غايته وما لم يتركها الحكم بالزوم في الاول ودخل تحت العوض وعدم الزوم في الثاني وخروج
 حكمه بالقياس الى العوضات عموم مادل على الزوم وعموم مادل على عدمه ومناف لما دل على وجوب
 بقيس الاجل في العقود اللازمة وموجب بان التأكيد بهذا الفرض جميع العقود اللازمة
 ظهر عما ذكره من اخرى استدلالك بالمضرة فتم على اننا نقول معنى قولهم العقد الموجب من الفرض
 حائز اقبول الحلول استجوب لكل من الطرفين الفسخ وعالم بفسخ يكون العقد اقبول حاله في
 الزوم مادام باقيا على حاله بغير غيره من العقود الجارية فلو اتفق عدم الفسخ على المانع
 ونحوه او مجرد اتفاق على الموت وجب الفسخ ويتحقق احكام الحلول ومثاله ان لا يوجب بل يتحقق
 بطلان عدم الحلول قبل الزوم من الحالف اجاب بالاول فتم وبالجملة امثال هذه السؤالات من
 المعصوم كثيرة وليست بغيرية سيما من فقهاء الاصحاب كالمستحسنين من سبل هذه كلام مضافا الى
 ضعف دلالة التفسير سيما ورأى المالكى وابيه والمعصوم كان ينبغي من اهل الحجاز كبرائهم والظ

لأنه في المحنة كالحق في محله فلا وجه للمحنة على القابض بعد استئثار البيع من البايع وإن وقع الاطلاع
 الاتفاق بخصوص القابض ولا شك في أن هذا لا ينافي الاستئثار وغيره في أن يجب العادة في ذلك
 الزمان ما كان يتحقق بيع خصوصي في المحنة من الزمان للامن اهل الذمة بل ومع الاستئثار ايضاً فان
 الاشكال في هذا الحديث راساً وكذلك الاحاديث الاخرى سيما وقع النص في بعضها بالذمة
 ووقوع الاجماع من الخارج وكذا الاخبار في أن ذلك هو المسمى بالمسلك لا يملك الثمن ايضاً وكذلك
 اهل الذمة مع عدم الاستئثار فذكر **قوله** وبالحمل على ما اذا حصل اهـ حمل الشاهد على الصما
 وحمل على بطلان العقد فلهذا يرجع الى الابرار وعبر الاستئثار **قوله** وهو ايضاً محمول على تفسيره
 يريد بها ضعف الشبهة بآية الاستئثار خلافاً وترك العمل باستيفادها مضافاً الى المعانيظ
 مثل قوله ادفعوا بالعقود وادفعوا بالعهد وغيرهما من المعانيظ المطلقات والعموم الواردة في النسبة
 والسلم وغيرهما مع انزودة في اخبار كثيرة ان ما حالف الكتاب زخرفاً وخرقاً يقع على القابض
 ذلك وايضاً ورد انه اذا ورد خبر فاعرضه على سائر احكامها فان لم يوافقها فلا تعلل به وايضاً
 وهذا الامر بانك الساذق فليعلم من الساذق وانهم حال الحيوة لا شك في عدم المحلول هو
 حينئذ خلافه ولما ذكره الشرح في الضعفاء ايضاً وجميع ما ذكره وان ورد في صورة العكس
 الاحكامية الاستئثار فانها بالعكس لان الاجماع كاف الحكم مع ان العصابة اتفقوا على العمل
 برواية السكوني كما ذكره في العدة وفي خصوص قدره في الاستئثار بل الاتفاق بين القدماء
 المتأخرين مضافاً الى صراحة الدلالة وضعف الدلالة في هذه الرواية لان اللام ليست انصاف
 الملكية لاحتمال كونها لا انتفاع واختصاص في مثل السكوني والعري والقبس والعارية وما لها
 فتم وايضاً رواية السكوني موافق لما ذكره الشرح من القاعدة وظواهر بعض الاخبار المقبولة
 المسندة والعينية او المعينة فامل **قوله** حمل الاول مع عدم النص على الكراهة او المحل مع
 بعد الثلثة ايام فاعلم دليله ان الخاص مقدم والمطلق مقيد **قوله** وعليه حمل الاخبار المطلقة
 نظير هذا انه ذكره في المحنة النفع المشروط في القرض اذا كان نفع المعاملة المحاباة في النظر
 عدم الخلاف فيها اذ لو كان خلافه لقرض الير لم يحكمها جرم من دون اعتناء الى المحل فترا
 اصلاً اذ ليس شرطه هكذا بل انما في هذه الفروع الاحكام غريبة وخلافات غير ممتدة ومع
 ذلك لم يتعرض في المقام اصلاً لظهور ان رة ما لم يمتد مع غيره من ذلك لانه مع عدم الخلاف في

مرفوع صدر الباب فلا حظ **قوله** مثل ما في صحيفة يعقوب بن شعيبه وانسخ في الاستبصار ثم في
 الحديث المنع والمحنة ولهذا نص في سائر ابداءه في المحل على الكراهة وتارة بالمحل على صورة الشرط
 كاهم الشرح وصاحب الفاتح وغيرهما وصرح في المحنة في هذه الصورة فانه قال اذا شرط ذلك فلا
 ما بيناه ويزيد بياناً ما رواه ثم ان رواية دالة على المحنة ما لم يكن شرطاً او سار يقول **قوله**
 القول سابقاً من ان شرطه على المستقرض المحنة فلا يجوز اخذ واستدل به ذلك بالاخبار
 كلامه في غاية الظهور في انه لا فرق بين صورة السلم وغيرهما وان المناط هو الشرط وعنده لا غير
 فذكر **قوله** ويمكن حملها على الشرط ايضاً كما مر في صدر الخبر وهو قوله لا يصح اذا كان في
 جرم شرطاً لا يصح على الشرط ايضاً سبل البتة لجرم والقبض ويزيلها هذه على سبل الامكان والاعتناء
 لان الاول من باب المطلق والمقيد فليعلم عليه معني لان الاخبار في حكاية النفع على ثلثة ايام قيام
 منها المنع مطعون مثل الحديث النبوي المشهور وما ورد في هذه من الاخبار الخاصة وهي معقدة
 حملها هذه الخبر لان عدم الصلاح والمفسدة وظل ذلك المحنة وعدم ترتيب الاثر مما في امثال المقام
 مضافاً الى ان قوله اذا كان جرم شرطاً في الاشارة والامانة الى الحكم المسمى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان القرض
 اذا كان جرم شرطاً فهو حرام وظاهر ذلك واستمر من عموم حرية الوفاء والاخبار الخاصة التي استدل بها
 لهذا فم الكمال المنع بما مع تالك قوله لا يصح وتكرره والقسم الثاني الجواز مطعون مثل خبر القرض بما
 والقسم الثالث التفصيل وهو المحنة مع الشرط والعدم بل هو من جملة الجاهل بين المطلقا المانعة
 والمطلقات المبيحة ووجه جمع صدره فيهم عدم التفريق ايضاً تلفوا بالقول بحيث لم يتأمل احد منهم
 في ذلك كالاخبر في المنع ولهذا اتفقوا فيهم على ذلك نعم وقع منهم بعض نزاعات في خصوص بعض
 امور اشترى اليه سابقاً وما قبل الخبر فقد اختلف فيهم فيه من حيث ان قوله وان كان انما يقترضه
 ربما كان اظهره عدم الاشراط فيكون المنع محلياً على الكراهة لا اتفاق على المحنة وظهوره
 من الاخبار الكثيرة والذي ربما احتمل بعضهم التقية لكن بملاحظة ان قوله ان كان معروفاً
 جوابه مقابل الى السائل وهو ان سأل الرجل يذم حريته وخليفته يستقرضه فيقرضه
 ولو لا انه حريته وخليفته ويصعب عليه ان يستقرضه ومعلوم ان سأل في صورة ان كان
 عليه لم يستقرضه فمضى كان راجع الى السؤل وربما بظهر ان القرض في الجواب واد في الصورة
 المذكورة فيصير المعنى على ذلك انه كان ما سألته من حريته المعروفة والمعلومية بينهما

فلا بأس وان كان ان يدين ذلك بان اقرضه بشرط ان يصير عليه فلا يصح فيه هذا الاعتبار في الحديث
اصلا فلا وجه لغيره على الكراهة ولا التقية اصلا فيكون من اصدقه الحديث مع ان الحمل على القيمة مع
الحمل الوجيه خلافه عليه القراءه واطراح الخبر غير وجه قائل وما ذكره بما يقوى دلالة صدق
الخبر ايضاً فثبت بالحديث ما ذكره من انما يقوى القراءه من ان المعاملة المحابيه اذا صادرت
شرط في القرض محرم وليس منه وظاهر منه وفساد ما توهم بعض من الصحة والحلية وكون ذلك
من الحمل المحللة للربا على انه يظهر فساد ذلك من طريقين احدهما الاول ان الحديث يدل على ان
نفع المعاملة المربوه قد جره القرض وهذا القدر يكفي في حجه عليهم وان قلنا بعدم دلالة
على الحرمة وذلك لانهم يتكلمون كونه قد جره القرض ويتجاسسون مع ذلك يتم الترتيب ونقول
هذا نفع قد جره القرض وكل نفع جره القرض ان كان شرطه حرام ان كان محض الربح فالصريح
من هذا والكبرى من العاديات الخارجة الثانية انهم يدعون الحلية مستثنى من عموم احل الله
وغيره وليقولوا هذا بيع وكل بيع حلال لهذا لا لغيره في ان مقتضى العموم ما يظهر منها
كون البيع حلالا لا تعبدا ومباحا صرفا او امرا صلبا لا يظهر منها الاجرة العظم والمذبح الجسم اذا
كان القرض كسبا للمال وغيره في ان ما نحن فيه نوع من اكتساب وهذا الحديث ينفذ في ما نحن
فيه امر غير صالح ولا يظهر ان القرض اثر فيه هذا الاثر واخر جرح العموم لان الامر الغير الصالح
لا يكون داخل في الامر الصالح فضلا عن ان يكون محله حراما وجوازا عليه فان قلت تاول
العموم وظاهرها كقوله قلتم في ما لا يقبل التاويل مع ان التاويل ان كتاب خلاف الظاهر
والاستدلال انما هو بالظن والكلام انما هو بالاستدلال مع ان العموم ما يعارضها ما اذا علم
كل فرض محرم بالمنفعة فهو حرام وما يؤدى مؤداه وغيره في ان ملاحظة هذا الحديث ترجيح دخول
ما نحن فيه وهذه العموم الاما ذكرتم مع ان تاوليكم للعموم ما فاسد لان التاويل في حق
التعارض والتعارض قطعاً اذا لامتناف بين ان يكون البيع نفسه امرا صالحا او اذ اصادرت
في القرض والبيع الربوي بصير امر غير صالح وهذا ظهير هذا للعموم للصحة والاجماع لولم
نقل بالاجماع على عدم ما فلا يمكن الحكم بالصحة للتعابرة عن ترتيب الاثر شرعا والاصل عند
حيث ثبت بدليل شرعي ولا دليلوا استدلالا ببعض اخبار خاصة لا دلالة على مطلوبهم مع قطع
النظر عن السند والتعارض وعدم القوي وسندكها فتدبر وما ذكره من ان نفع

النظر

النظر عن هذا الحديث لا يمكنهم الاستدلال به بالعموم والتعارضها ببعض ما ذكره من منفعته
وما يؤدى مؤداها لا يظهر من الدخول فيها وكذا عموم ما دل على حرمة الربا لا ان الزيادة لغة فان
قلتم ليس الحرام مطلقا في زيادة اللغوية قلتم ليس البيع مطلقا لانه لا لغوية فان الحلية شرط في
شرائطها اكثر من شرائط حرمة الربا فثبت **قوله** وقد ورد اخبار بعضها صحيحة اه يظهر منها انه
دال على العلامة ومن تبعه من ان شرط الحرام شرط زيادة العيب والصحة لا مطلقا للمنفعة وبظهر
هذا منه في الفرع الثالث عشر ولعله الاقوى بالنظر لما يظهر من الاخبار **قوله** **قوله** **قوله**
لا دالة له هذه النكحة في سياق النسخ بل على انه لا دالة اصلا فنقول ما تكفي وعيا ليعين من حيث
الدورية ويؤيده انه ليس المراد كفاية مؤنة وهو شرطه عيبا لمعظمه وابداه لعل لا يخفى على المتأمل
الا ان يحمل على كفاية مؤنة اليوم كما ذكره الفقهاء وكيف كان لا يظهر من الرواية ما يناهض القوي
الفقهاء **قوله** ويمكن حملها على عدم الطالبة لا يخفى انه ليس كذلك بل هو الظاهر لا يخفى
ولو سلمنا عدم الظاهر فلا شك في عدم ظهورها في خلاف ذلك اما الاثر فلا يظهر طالب
عن المضيق واما الثانية فالظن ان اقتضاها كان على التصيق وهذا محمى ان قالوا بما حط
فقطك دعى بالخارجة التي تمتصه وعلة ياتر عندها فلا ياتر فيها ويجزى ما قاله كيف
اه دعى وسكت صراحتا لانه عليه من حمله الذي خرج عندهم الدانيون وهم راضون
للامر حمله من خرج عنده الدان وهو غير راض مع انه وارء بالنسبة لامتثال هذا المدعيون وغير
ذلك من التمددات التي يقات والتشديدات مع ان حمل بعض الاصحاح قوله بتفسيره ومعنا
انه طلب منصفه دينه ان طلب منصفه ما يقضيه دينه وهو تقدير ان يكون ما ذكره خلافا
للظاهر فيجهد هو ما ذكرناه من ظاهر منصرفه ومن غير الاثمة من الخارج مضافا الى ما
من نفس الرواية مما اشترطه الله والله يعلم **قوله** لا دليل عليه معنى خاصا اه في العموم يمكن للدلالة
وقد عرفت بوجوه فتدبر فيمكن اه فيه تامل لا يخفى والظن ان مراده ان العموم لا يكفي لمعارضته
ما يظهر من الاخبار الخاصة والحج ان لا يظهر في ما يناهضها كلام مع انه ورد في الخاص المعارض
لهذه الاخبار ومنها رواية سلمة المذكورة في شرع قوله للمص بكرة الاستدانة وسند هذا
كما لا يخفى على المتأمل **قوله** قال في كفة الخلاف اه قد مر في كتاب البيع ما يظهر من الحجة
قوله الاية غير ظاهرة كقولها بالعموم اه لا يخفى ان القدر الثابت من الاية هو الرهن

بحسب حكمهم في مذهبهم واقروا غير ذلك بالاجماع والاختلاف **قوله** هو جواز بيع خذ منه ان الظاهر ان
 الاجارة لغرض فاقول لو جود الشئ قبله الشئ من العقود الجارية لان تحقق الموثق والعق
 فيه تقدير المناقاة بتحقيق الرجوع وحصة الرهن والرهن انما وقع عيذات المدبر لا وصفر وكونه بشرط
 التبدل به ولو كان كذلك لكان المناقاة ظاهرة لا منفية وما ذكره من انه لا وجوب التام في نفس الصحة
قوله ولكن شرط التوثيق على الرهن بغيره ان ادبوت في ذلك الذي في الاية انما ثبت
 اذ كانت العين موجودة بكونه العين نفس جعفر العبرة بالاولى التي في ذلك نعم ان كان مع وجود
 غير ممكن الاخذ بتحقيق الرهن بنفع بالقياس الى نفس العين مع فائده ذلك ان النفع انما يثبت
 للعوض العين مع جريان ذلك في الثانية مع تامل في كونها باللفظ المصطلح عليه في الاخبار في
قوله ولهذا نجد تجوزهم في الدلالة لا يتحقق ان الدلالة على الثمن والمبيع والمصلحة مما لا يسأل
 اصله ولا شهادته له عما ذكره انهم معطى لان الحق ثابت بين الرهن وان وقع البيع بشرط على ما
 قاله الثمن من ان هذه الشروط شرط للزوم **قوله** ولا ينافي في تعلق حق الغير به لا يتحقق ان هذا الحق
 هو الاستباق للمنفعة في مفهوم الرهن لغرض فاولد عليه الادلة الشرعية وان الرهانة
 شرع للاستباق فاذا كان المراد بالوثوق له في اداء مال وطبوعه لاجل ذلك اخذ الرهن وبه
 شرع الرهن فاذا لم يكن استباق في الرهن انما يكون العقل لغوا محضاً ويكون هذا الرهن محضاً
 الى رهن آخر استباق وهكذا بالجملة لا يشهد به كون حق الغير هذا استباق مال ولا يتحقق الاستباق
 الابان بقبض من الرهن او يدعه عنده في فصول الوثوق واعتماداً في ان يخذل الرهن الرهن
 وان كان عند الراهن والاستباق والوثوق لا يتحقق الابان يكون عند المراد او عند الراهن
 برضاه وتجوز له بغير رضاه وعدم الرخصه منه وان قلنا ان القبض ليس بشرط لان الاستباق
 شرط فلهذا بل وبه يتحقق جهة الرهانة والاستباق ولا يتحقق الا يكون مقبوضاً من الراهن او
 مودقاً عنده برضاه صاحب المال لا يتحقق **قوله** وما شرطه احد على الظاهر عدم شرطه الدقائم
 على ما ذكره ولم يجوزوا اخذاً منه قهراً بان يكون للرهن التسلط على احد الراهن من المرهن
 قهراً بان يكون دقيقه عنده ليتحقق شرط الصحة بل ما ردهم ان المرهن لو اعطى وسلم برضاه يجوز
 ويتحقق الشرط اذ الدوام عنده ليس بشرط **قوله** والظاهر ان كساره فيه ما من فقهين **قوله**
 والاستصحاب بغيره فساد هذا الاستصحاب على تقدير ان شرط القبض بل الاستصحاب

فقهين

تجوز به وعدم ٣

مطمئن هو انهم من عظم عليه وبالجملة من جهة تلك الامور غير ما يتحقق للمصلحة في النفقة والانتفاع
 المرهون وراية السكون في انهم اعلموا وروى كذا وان الاصل في حال الطرفين كذا وان
 التقاض ارشادي كما قلنا فيما سبق وانما صلح ما استصلح من حال الطرفين وامثال ذلك من
 امير المؤمنين ثم بل الرسول صل الله عليه وآله ما هو كذا في قوله ان خاف مجردها لا يخرج ان يخرج
 الخوف لا يصير سببا للاستحالة لاما لمسلم ومثله اذ لا يجوز الا يطبق نفسه بل الظن ايقن لا يكتفي
 الدليل على اعتبار بل الدليل العدم وهو كذا في قوله فلا بد من العلم بالحيث وان يعرض في الودعة
 في عدم موافق كذا وكذا ويجوز المطالبة من غير ان يظهر الرهن عندهم فان علم بوجوده اخذ ما
 دبه واما مجرد الوهم والخوف والظن فلا فعل المودعة اوصى باعطاء دينه وعقل عن الرهن او
 بان من طالبكم كذا وكذا فاعطوه او اوصى بان كل من يطالبكم فاعطوه وان الودعة سببا يجوز
 هو الخاف في بعض من الودعة وبالجملة ان بعض الظن اثم والظن لا يغني عن الحق شيئا وانه قد
 بان جواز الاخذ مع العلم بالحيث وهو كذا كما عرفت فان لم يمكن الاستعلام مثل ان يكون الوارث
 صغيرا او مجنون او غائبا فالمسئلة لها حكم في عدم ما نحن فيه لعدم وجود اصله **قوله**
 كان له على الميت مال لا يغني ان كان يتحى من الميت فالأول لا يمكن الاثبات فلما ان اخذ من الرهن
 من غير ضرورة الادعوى الودعة وان علمه رهنه لا يفيده من الرهن ولا يمكن الاثبات
 فيها خافه ويمكن حملها على العلم بعدم اعطاء الودعة وجودهم كما هو الغالب في حال الودعة
 انهم لا يعطون الا بالثبوت وان المودعة اوصى اوصى باخذ الرهن ايقن وان هذا الحكم من
 في مقام لا يعطون الا بالثبوت بقرينه قوله ولا يثبت له عليه **قوله** ويمكن الجواز والناوالة وقد
 الكلام فيه في غير الفصول وانه ليس كما ذكره **قوله** بل ردت روايات معتبرة لجوازها
 للرهن انه في هذه الروايات اشكال او مصافا لما سمعنا عن كونه والشيخ انه لو كان الوطى حلا لالاف
 منه شرعا فكيف يكون القوم يحولون ويمنعون ما ليس ممنوع شرعا اصلا فان كانوا من الشيعة
 فاللان عليهم من غير من الحيلولة وابلغ الحكم اليهم ومنعهم عن العلم وان كان حيلولة لهم من
 ان الرهن ربما يصير عليه الضرر ويؤثر فيه فكيف يحل المعصوم مع العلم مع ان الظن ان الحيلولة
 من هذه الجهة مع ان الظن الوطى يجعله في معرض الضرر والوقت ونقص القيمة وان كانوا من
 المخالفين فمع بعد محيل لم يشر الا الى ذلك اصلا مع ان الاحتياط متفقون على حرمه ما لم يمتنع

دبرهم والاضار متطابق في ذلك وما سبق من خلاف القيمة البينة لا تقاوم على المنع بحسب الظن والاعلم
 وعندهم **قوله** ولا نعرف دليلها فاما الدليل وبحسب الحال **قوله** فاذا رضى بالرهن وكونه عند القاض
 اه مفرض المسئلة الغنما وان رهن فقط لا انه رضى بكونه عند الغنما في ظهر ذلك من عند
 على اتفاقهم على ان الدعوى عند الرهن وان كان عادلا وقبض الرهن والرهين ومصارفهما
 على كون الرهن يفتقر في فاسقا او متعديا في الرهن او ظهر عداوة يخرج عن يده ولا يترك
 عنده وفي المقام عللو بعدم المناقاة بين الرهن والضم والذو الوعدى في الرهن لم يخرج من
 الرهانة وان كان ضامنا فتم **قوله** ويجوز ان يرفع الى الحاكم لا لوضوح هذا الاحتمال اصلا بناء على
 عدم تصرفه بغير اذن المرهون مع كمال الخفي **قوله** والدلالة ايقن غير واضحة الدلالة ظاهرة بل
 كما لا يخفى على المسائل والسند بخير عمل الاحتياط الاجماع مصفا الى ما ذكره من ان الودعة مما لا
 فلا وجه للمناقشة ثم القول بان لا يضره **قوله** فصلى كونه مقدار الحصة هذا بعيد عما قلنا
 لامانة بغيره وبغير صورة المزج **قوله** ولو اتفقا على بيع المرهون اه مقتضى ذلك ان يجوز الا
 في البيع ليس في حال الرهانة واسقاط حقها الا في العين ولا في العوض ومقتضى عدم الدلالة
 الا لاثباته ايقن بخلافه ما اذا وقع البيع فان الرهن خرج عن ملك الرهن فلا يصح لكونه
 وهو ضرر يمكن رهنا لكن يمكن ان يرضى في البيع ان دل بحسب العرف على اسقاط حق العين
 فيخرج الرهن بقطر وان لم يبدل فلم لا يجوز ان يكون البيع رهنا وان انتقل الى الغير لعدم المنا
 ولان مال الغير يصح ان يصير رهنا ابتداء وبعدم مصادره هذا بطريق او فتم جدا **قوله** وان
 عدم البيع قبل الرجوع اه هذا الاصل لم يتبدل اصلا لان كل واحد من البيع والرجوع امر جاز
 عندنا يجوز تأخر كل منهما عن الآخر فتعارضوا وتساقطوا لم يتحقق فيهما استصحابا او الرها
 فالاصل بقاء الرهن وان كان في الاصل بقاء الاذن ايضا لان يتحقق الرهن لم يتحقق الاذن
 اذ لم يتكوا فيه وبقاء الاذن وان اقتضى تقديم البيع على الرجوع الا ان بقاء الرهانة
 عكس فتمنا استصحابا بان تعارضا الا ان يقي استصحابا بقاء الاذن وانه على استصحابا بقاء
 فيخرج الشيء لثبوت خلاف الرهانة بالاستصحاب الطاري يكون في كون الطاري فالحال السابق
 محل كلامه والتحقيق في الاصول مع ان استصحاب الرهانة استصحابا موضوع الحكم الشرعي الذي
 ليس محل تأمل المحققين اصلا حتى اعتبار بين مختلفات الاذن فانه محل كلامه والتحقيق

في الأصول **قوله** وايضا الاصل صحة البيع اه لا يخفى ان هذا الاصل لا يشترط كليا ان يباع احداهما شخص
 بادعاء الوكلاء والخصم والشخص متكرر فلا شك ان الاصل معه والزم ان يكون تصرف كل
 احد في مال غيره صحيحا وان انكر الغير الاذنية التصرف بل في المقام لو باع الراهن الرهن شخص
 ادعاء الاذن واخرجه عن الرهانة والمرهون متكرر الاذن مطلق فلا شك في كون الاصل مع الرهن
 فالعبرة بما يكون باستصحابه الاذن لان الاصل صحة البيع **قوله** وقال اذنية في البيع الفاسد
 او قال وقت الفاسد انا اذنية في الصحيح يكون الاصل **قوله** فلا يفتن في ما فيها
 اه رواية عباد بن حميد عن ما هو بيده الصحيح لان بن حميد يفتن في الضعيف هو ابن كثير فانما
 لعله وقع منه الاستنباط بل الظاهر ان كل حيث حكم بضعف بن حميد فله عقتنا في الرجال **قوله**
 مع ان الفرق حاصل لانه ومن هذا ظهر انه كلما اخذ من صاحب المال باذنية لا يصير مائة
 مال كية كما دعه انشؤا موضع متعديا واعترض عن الفقهاء حيث حكموا ايضا بالاحد
 ما قال في الماخوذ للمساوئة والمقبوض بالبيع الفاسد غيرهما **قوله** مع عدم الاسقاط
 ان الراهن اقربا من عند رهن المرهون واقرار العقل على انفسهم جاز فلا يمكن التصرف
 الا بعد اذ حق المرهون والمرهون ما اسقط لما ذكره انتم **قوله** فالظن ان لا دليل عليه اه هذا
 يخالف ما سئل من عموم المنع بالكتاب والسنة بل الاجماع **قوله** ونريد عموم ادلة الوصية
 لا يخرج من تامل فان العامين اذا تعارض من وجه فلا بد الحكم بتخصيص احدهما بالاخر من وجه
 ومؤيد للتأييد بالصحة بوجوب الدوام **قوله** بعمومي بن بكاه موسى بن بكر فوي كما ذكرناه
 في الرجال **قوله** هو محقق بغير العانة اه وافقه الشهيد في ذلك بل قال لا عبرة بالعانة عندنا
 وان كان الاعلى فآخوه عن البلوغ اذ لم يثبت كونه ذلك دليلا شرعا فخلطه بالبعث العانة ان
 رواية يزيد الكندي في الكافي يدل على اعتبار شعر الوجه حيث قال فيها او شعر وجهه
 في امانته قبل ذلك ولذا استقرت في الخبر كونه نبات الخبز وليلا محم وكذا هو في غيره
 المخاف خضرة السداب ايضا وهو عاقر فبان الاعلى فآخوه وظاهر ان الاعلى هنا هو
 العادة لا مجرد الاكثرية **قوله** والاشهاد بين علمنا انه يبلغ اه بل قال في ذلك بل كان يكون
 اجماعا والمستفاد من كلام المقداد رحمه الله ان العرفان انه اجماعي وان من شعار الشيعة والثابت
 وسنبره ما يورده فلا حظ وتامل ومن هذا يظهر ان ما دل على خلافه واراد على النقية

الاتفاق الشيعة وكونه من شعارهم وكون الشافعية في غالب الفتاوى موافقين للشيعة كما لا يخفى
 المطلق وما حقق في موضع من ان النقية انما يكون من المذهب المتداول في ذلك الزمان وعلى
 ان الشافعي وحده في زمان الكاظم ع واشتهر مذهبه بعد زمانه واذن ورد عن العامة
 ان اصحابا في زمانه كانوا ياتون الى غير ساكن فكان يفتيهم بما يلقون وان اصحابا ياتون شكافا فيهم
 بالنقية والرواية ان الشافعي ذكرناها دليل لا شك هما من الباقر وايضا ما كان يفتي من
 آخر من ان بنى لمبة وبنى العباس كانوا مشغولين بانفسهم في المحاربة وابل زمان الصادق
 ايقم كان كذلك لان اخوه صار دولته في العباس بلا محاربة وزمان المنصور اشتدت النقية
 لما ذكره في محله ومنها ان العامة كانوا يقولون ان فتاويه ماخوذة عن جابر عن الرسول ومثيها
 ان الرسول بلغ اليه السلم وصرح بانه باق العلوم ومنها انه ما ظهر مذهب الشيعة العامة كانوا في
 غاية الاختلاف في الفتاوى وما كان العصبة ومذهب أهل السنة مبدعة ومثيها غير ذلك
 ومن الشاهد ان الصمعي ايقم وافق الباقر ع في الخبر الصحيح من دون عكس هذا كله صافا لان
 الكتاب في السنة المتواترة والاجماعا المنقولة الكثير بل الاجماع البقية فلا يشهد بالاستصحاب
 اصل البرائة المعتبر مقتضاها عدم التكليف حتى يتحقق العلم واليقين بالتكليف وافي الجميع
 فليس **قوله** والدليل عليه ان الاصل والاستصحاب اه الاصل هو اصل البرائة والاستصحاب معتد
 وهو استصحاب عدم البلوغ واستصحاب عدم التكليف واستصحاب عدم صحة العقود والائتمار
قوله مثل ضعيف حران اه حتى نقلت ضعيف من ابن فرج واسند اليه ثم ذكر ان كتابا بروية
 اه وذكر ان الحسن بن محبوب ممن يرويه الحسن لعله من اجعت العصابة على تضييع ما يصح عنه
 في كلامه حتى اشار الى تامل في ضعفه وان كتابه معتمد بغيره والظاهر ان هذه الاخبار من كتاب
 هذا والظاهر موضع حران من ابنه في نسخة ان وقع سقط وحرره ايضا ذكرنا له اسبابا كثيرة
 للاعتناء بقوله في التعليقة **قوله** عدم توفيق حران اه عدمه كما لو ثبت **قوله** يزيد بن حميد اه
 ذكر الدارقطني انتم من شيوخ الشيعة يروى عن الباقر والصمعي بل لا بعد اتحاد
 ابن خالد الغطاط النقية وان ذكرها الشيخ في رجاله كما لا يخفى عن ملاحظ طريقتيه فيروى
 عنه الاجلة مثل همام بن سالم وابي ايوب الخزاز **قوله** وهذه ايضا ضعيفة اه الضعيف مجتهد
 بالشريعة عن نقد تسليم الضعيف عدم كونه السهم في اجماعا فان الضعيف ينجب بالشريعة

بشعر غيره

الاتفاق

سواء كانت كاشفة أو دلالة ظاهرة واضحة سيما في الرواية الاولى واما الرواية الثانية
فبلا حظ ما يستلزم من صحة معوية وما يتقنه وما ساند في ما لا حظ واما الاصل فلعله هو
الظاهر ايضاً لان خمس عشرة سنة في الكامل بل لا تأمل فيه والظن من البلوغ هو الادراك والقدرة
المتممة وفيهم قرينة ومؤيد في ما رايت خبراً صحيحاً في تحاشي الدلالة او صحته الاشارة وحقه
الدلالة في عدم تحقق البلوغ خمس عشرة سنة لا اعتبار على ما استعرف قوله فالوجه في هذه الآيات
او الحكم بهذا يكون من مذهب مشكوك اذا كان محالها ذهب اليه في كتبنا وروى سيما اذا لم يتردد
في كتابه فالحال في الحكم بهذا مشكوك وان لم يفت بخلافه في كتبنا وروى فالتأني ان ما ذكره
لجود الجمع ووجه التعارض لانه اقواه ايضاً كما لا يخفى على المتابع المتأمل ولذا قال بعض الفقهاء ان
مذهبنا في كتابه غير ثابت من مجرد ما ذكره في الجمع فتم مع ان يكون وجوب الصلوة بلوغاً لا غير بل
سبباً في صحة الشيخ في ما بان الوجوب عندنا في ضربين في ترك العقاب ضربين في ترك
العقاب في مقتضى الآيات والسنة لا يحصل الا بالحكم خرج ما خرج بالاجماع وفي الباقي في
ادلة التكليف مخصوص بالبالغ العاقل اجماعاً اذا تأملنا من المسلمين ان غير البالغ غير
فيه فالمشكوك فيه لا دليل على الحاقه بالعام فتم ويظهر من كلامنا في ما سياتي في بلوغ الاثنى
بلوغها يتبع سنين ولا تأمل فيه بل وان اجماعاً وهذا شاهد ما ذكرناه من انه ليس مد
الشيخ قوله فخرج ما انتفى من ارجاءه يعني من الشك في مسألة الختم المشكوك ما في الف ما ذكره هنا
فلا حظ قوله بعموم ادلة التكليف عموم ادلة التكليف مخصوص بالتكليف بالنصوص والاجماع
بل الضرورة من الدين فلا بد من ثبوت كونه مكلفاً حيث ثبتت الذخيرة مع ان عموم ما ذكره في
القلم من غير المكلف سائل خرج منها انتفى من ارجاءه او دل دليل وهذا اول ما ذكره لان الاصل
برائة الذم لان الاصل شغل الذمة حيث ثبت البرائة فتم قوله المصنف فبما بين خمسة عشر سنة
الرواية هكذا فقال ما بينه وبين خمسة عشر سنة واربعه عشر فان هو صام قبل ذلك فمعه وعند
صام الحديث هذه الرواية تنادي بان الصبر لا يجب عليه الصيام قبل خمسة عشر سنة اذ ظاهر
منها انه لا يؤخذ بفعل القوم قبل اربعة عشر او خمسة عشر كلمة او قبله في خبره في ان
اخذ فيه قبل خمسة عشر ليس سبيل لزوم والنعيب وان لم يجد عدم اخذ قبل خمسة عشر ولا
خرج في ذلك ولا مانع له والوجوب التحريمي لا يمنع له قطعاً لم يقل به احد بل هو خلافه في

الدين

الدين فحين يكون المراد تفاوت مرتبة الاخذ في الادب عشرة عشر سنة قوله وبذلك يكون
بين الاخبار فيه ما فيه وكذا في قوله ويحتمل انه لو لم يبن على كون رواية عبد الله صحيحه وفيه تأمل
ولا وعدم التسليم يكون مثلها ياقوم ويرجع على الخبر على الصحة على تأمل سيما لم يظهر بعد عمل
فيها اذا ما نقل عن الشيخ هذه فتأمل فيه وفيه نقد بان يكون مذهبنا في ما فرج عنه فيما
بضعفه ونحوه عن الاعتبار لانه لو لم يظهر عليه فاداه لم يرجع عنه فتم وبما نضعفه مع
لصحة ابن وهب وما ذكره من الجمع بعد الاعتقاد ولا يكاد يصح كما لا يخفى على المتأمل قوله وكذا
الاخبار وصراحة الدلالة وان كانت بشرة الا انها متعارضة بل وبعضها يشمل الاثنى
وان لم لا يقول به ويظهر من قبوله للاجماع على التسع فيها والتعارض بضعف الدلالة ولو لم يأت
من الصراحة فلا نتم ذلك سقوط الكل عن وجوه الاعتبار لعدم امكان الجمع معتد به الا ان
يقول بعض العمل برواية الوفاء للاوقفة بعموم التكليف فيه مضافاً الى ما سبق ان غيرها
اصح منها قطعاً ووفق الاستصحاب فتاوى الاصحى ولو لم نقل بالاجماع بل الصحيح غير ما قلنا
الاصحى لان الاخذ بالقوم لا يستلزم الوجوب الشرعي بل الاختلاف في تحديد بعض الفتاوى
البناء على تفاوت مرتبة الاستصحاب والطلب فتم ويخرج من الشك في الختم المشكوك ان الاصل عدم
البلوغ وعدم التكليف في يدى انظر وهذا يؤيد الفتاوى ويعينه ويخالف ما ذكره من ان
الدين التكليف سائل لكل الاما خرج دليل ففطن وبما يضعف العمل بهذه الاخبار ان الشك
لها ابرص على ما قلنا اذ لا اطلاع لنا على اصلا الامن قولهم وهم اتفقوا على الفتوى بخلاف
ويشهد لهذا على صحة دعوى الاجماع وكون هذه الاخبار على الحقيقة كما انشأ سابقاً فتم قوله واما
ليس خاص من شرطه ان في ما عرفت ويظهر من كلامه اعترافه باذنيه من الظاهر ومن لفظ
بلغ خمس عشرة سنة ما ذكره لما عرفت من ان الخبر هو الخبر النفا فتاوى لا الاخذ يظهر لنا مقت
بمضمونه ولو كان فساداً من الاتقان مع انه يرجع عنه في كتبنا وروى لان كتبنا وروى بعد كتب
لج الاخبار ونقصها فاقام قوله وقوله ما يملك في الايات اوله دلالة في الايات وما ذكره
من الاخبار على كونه الاحتلام دليل لا اثني ايضاً كما لا يخفى واما الثاني فاضعف فالمعنى هو
الاجماع واما السن فالتأني ان حاله وما لا تن في الذم واحد حسب الفتاوى والاخبار فتم
قوله من فرج المرتبة وهو طاعة هذا سبباً في ما ذكرناه من ان العمومات في المكلف

مختصة بالباقيين وببوت البلوغ لابد منه والشك لا يكتفي والدليل على الخاف المشكوك فيه بالغا
فلاحظ **قوله** ولكن غيره معلوم كون ذلك قولا انهم اعتبروا الخروج عن الموضوع المعاد لهم
بالبلوغ بل صرح في حديثه في هذا لا يكتفي بخروج غيره بل كون من المعاد ولذا لم يقل احد
منهم بما ذكره الشافعي ما ذكره بقوله وقد بقي وجوب العلم لا يابون عنه بل بما يوضع وجه
ظا وكذا وجه اعتبارهم الاعتبار في الموضوع لان المطلق محمول على الافراد المتعارفة كالبلوغ والفا
واما الهم فلا بد ليعلم ان المتناهي وجه محرم بوجوب البلوغ ولو لم يرد من ان غل الميت لا
خروج المتناهي الذي يكون منه **قوله** وانه مانع في الروايات اية بل الظان للمدرك في الاعصار وال
كان غير محقق للمال وعدم الافساد وان لم يكونوا عدلا ولا كانوا محرمين الفاسد غير الفاسد
ومن لم يثبت عدالة المتناهي فاصح **قوله** محمول على اموراه مع ان الاطلاق لم من الحقيقة والمجاز اعني
قال في جمع البيان اية الذي يبالى انه ورد في اخبارنا منها ما فعل امير المؤمنين صل الله عليه وسلم في بيع
العيال والاثم المتصلق والابان يعطى الجميع وجهه نظا اذ نفوس عيالهم كانت في اعياد وجبات الفقه
مختلفة فنفسنا افضل من نفوس العيال والاسير يعلم ان لو فصل ذلك احدنا باعقدا وحسنه بالنسبة
اليه واقدا بامير المؤمنين ثم لم يصرفه ببلاب شيمته **قوله** وان الظاهر المعاملات اية لا يخفى ان لفظ
الاخبار لا يدل على الصحة بل بما كان ظاهرة عدم الصحة ان كان العامل هو الطفل نفسه ومستقلا
لا ينقل الوط عنه حضوره واعتباره الاجزاء لان معنى الانبلاء امتحانه انه ان يقبل او يسلح فان
فلا يكون صحيحا لينة فلا بد من ملاحظة اموره ووقوعها بنظر الوط فيكون هو المعامل حقيقة
صحيحة قطعنا ان البلوغ شرط في ذلك الرشد ايضا بعد العلم بالرشد لعلم حصول عند العلم **قوله**
مع ان الظاهر عدم الصحة قبل استنباس الرشد والصحة بعده لا بعد الرشد فتم **قوله** ولا يعاد
ذلك باصل الصحة وعدم الفساده لانه الذي يقول به الفقهاء ويظهر من الاخبار صحة تصرفات
ولم يعلم ولا يظن كون من التصرف مسلما بل يظن خلافه للاستصحاب انما ارجح النظر ان من باع
وما كس واعتبره ايطا البيع والصفة وركانه كون عاقله الا ان يدعى عدم تحقق الامور المذكورة
فيكون منك الحقيقة فالاصل مع جواز ان سلم حقيقة لكن منع تحقق الشرايط المعبرة في بيع
بقى الصحة والبلوغ فرق بين انكار صفة البيع وانكار صفة بعد الاعتراف بتحقق صفة اية الاول
يمكن نفس التحقيق ولا تأمل ان الاصل معه دون الثاني اذ غير تأمل اسير اليه **قوله** في ما ورد في

مال

الشيء في شارب الخ وفيرة ذلك مثل الضرر والضرار يظهر خروج الشيء لأنه اذا ورد عام وحاشا
 متناهيًا الظاهر الخاص مقدم فالفرق بين الشيء لا يظهر من الأدلة العقلية والنقلية بل الظ
 منها عدم بل يتفق المناط يقتصر عدم الفرق لو كان الأدلة مخصوصة بالشيء المتصل بالقطع بان
 المنشأ سفاهاً وفساده للمانع ان ما ذكره لو لم يقتصر ان كل شيء يكون محمى بحكم الحاكم اذ
 لا خصوصية لشيء ما ذكره بالسفاهة المتصلة سوى فيما ذكره من شرع الشهود والعلم لا يقع بل
 ذلك مع ان باق ما ذكره وهو العدة مستلزم مع انه لو لم يقل بان محض العدة فيه انما يلزم المفسد
 المذكورة على انه لو لم يذكروا بلزم عدم جواز الحج عليه لان الحاكم ما يمكن ان يحج الاسباب في حجة
 وجميع ما ذكره موافق شرعته ولا داعي لافاده المانع هو مع جميع ما ذكره موجود عن مؤثر والمنا
 ولا يعارض فكيف يمكن الحاكم ان يجعل معارض الكل بحيث يتجسس على الكل ويغلب على كل من
 اختار ان العامل مع الشيء ياخذ عوضه بعد التلف ومعلوم انه ياخذ عوضه بعد الوجود قاله
 هذا مقتضى القوانين فتم جدا على ان السفاهاً ان كانت عليه حجة الحاكم فاللزم عليه حجة فيلزم
 حجة المرجع الفاسد التي ذكرها اذ لا مغير لان الحاكم يحج حجة استهارة نفسه بما بعد ما ذكره من اسباب
 عدم الحج وان كانت السفاهاً السدلية تصير سببا للحج فمع انه خلاف القنوى نقل الكلام اليها
 قوله وبالحجلة التزعم عن متعلم لا يخفى ان جميع ما ذكره يقتصر ان لا يكون هؤلاء سبباً كما اختار
 وهو الحق ايضاً وكذا ما ذكره من ان الرشد لا يبدأ في شرطه اذ يطلع جميع ما ذكره من حصول الحج لو كان
 الشيء محمياً في نفسه مع ان السفاهة المتصلة الاصل بقايتها حيث ثبتت خلافاً لجل المتصل فان الاصل
 وبقاء الحالة السابقة حيث ثبتت خلافاً لها وبالجملة اطال الكلام ثم انه لا ضرر باصلاح ما ذكره بل يمكن
 تحت طائلة الاستدلال عليه وان كان في نفسه فائدة عظيمة **قوله** ويجوز كونه في الابتداء اه قل في
 ان ما ذكره اولاً من ان دليله قوي لم يكن له قوة اصل بل بعد التامل لا وجه له اصل وما ذكره
 من الموبقات لا تقع فيما وجد ما عرفت مما اشرنا وما ذكره في فائده المتأخر بل يظهر ما حققه
 ان الفقهاء في جميع المعاملات يعتبرون الرشد من حيث هو ورشد ما ذكره العلامة وبعض آخر في
 المقام خلاف الشائع المعروف فيهم في غير المقام وخلاف ما عليه سائر الفقهاء في سائر المعاملات بل
 والجميع **قوله** فانه لا دليل على الثالث اه في ان الاستصحابا في المواضع التي يتغير العلم مثل تم فاق
 الماء مع وجود الماء في أثناء الصلوة والماء المتغير بالنجاسة بعد ذلك لا يتغير من قبل نفسه

ذلك فالاول

في حلية التزويج وأما هذه النسخة المعتبرة فإن ذلك لا يكون الاستناد المحجوز في الانبثاق
 العوضا الدالة في فساد امور القضاة من العامة والحكام يقتضي عدم العبرة بمطامير الامانة اعتبارا
 ولم يثبت هنا ما يكون الامضاء في خصوص المقام منه فبعد ان يتوقف بحجية وجود قائل به او
 عما ان يكون مخالفا لما يقول به لا يحتمل ان يكون البيع للعلل الضرورية فتم **قوله** والكل في محل الشك
 لكن ما ذكره من عدم منع الاخر ما قاله العلم ايضاح المنع لعدم دليل يعتمد عليه لان العوضا يظهر
 شمولها للمصلحة ان لو ظهر لغير شمول الضمان والصدق والسيولة في الاقضاء والبيع والشراء
 وصلة الارحام واما ذلك مما لا يحصر والالتزام في الجميع فيه ما فيه والاستناد الى الاجماع مشترك
 لاطلاق كل كلام الفقهاء مع ان الظاهر محرم في تصرفاته عدم جواز امثال هذه الامور فتم **قوله**
 واما عدم جواز العفو عن الذبابة لا يخفى ان العفو عن من السجيا وقد اجاز الشارع من هذه الامور
 في شهادة بما ما ذكرناه فتم **قوله** فان العبد المأذون بحجور غيره لا يخفى ان العبد شديد
 المحرم من جهة اخرى وهي كونه الاذن حق المولى فاذا وقع فيه فلا مانع اصره واما السفيه فلا يجوز
 تشليطه على مال بل لا بد له من كفاية البالغ في ما هو المشتمل عليهم وورد ما يظهر من من الالباب
 وقد ذكر نعم ان كان ماذونا بان يفعل بحضرة غيره ما يصلح وما يفسد ويجوز في الحقيقة يكون
 المتصرف هو المولى نعم ان اذن له في التصرف في ما لم يكن ما اعتمد على صحته فلهما الكفر في السفيه
 ملك جزمنا ان ثبت صحة التصرف الصحيح المميز كالتي اليها بعض الاخبار فالامر كما ذكره لكن من المشكك
 ان العمل به مشكل مع عموم المنع من الكتاب والسنن بل الاجماع ومع ذلك توقف عن اذن المولى
 يحتاج الى دليل ومراعاة الكلام في محرم العاصي وتحقيق البليغ **قوله** وينبغي في ذمته ذلك انه قد
 احتمل القول في حق الغرماء ايتم معللا بان الاقرار كالبيعة ولا تتمه ولعل مراده ان قولنا ما بين
 تحقق الحجر لا فرق بين اثبات الغرماء حقوقهم واقرار المدينين وتسلية قولهم دفعه او حصل
 قبل تحقق الحجر فكذلك بعد استصحابه ولا يخفى ضعفه لان بعد الحجر يتعلق حقهم فاقترانه في حقهم بخلافه
 ما قبله **قوله** ودليل ان المال المحجور ههنا انه لم يراده ان يتعلق به حقهم والاقان لم يصرف لهم بعد
قوله ويجعل بعد التمسك اه هذا الاحتمال اعم في عدم جرمه تقدم وكذا ضعفه لكن استشكل
 هذا الاحتمال تسليم العيوب لا المقر له لو كان مبيعاً بان اقرانه بغيره قبل الحجر ولم يقصده الى
 الآن ولعل وجه الاشكال ان البيع محتمل ان يكون بعنوان الخيارات فمحل هذا محتمل ان لا يستقل

المشتري

وجوهه لا اثبات مالا يكتفى به في جملته **قوله** وهو يدوم وجوده عنه **قوله** هذه الدعوى كفيته
مع احتمال الوجود لان الاحتمال الشك في وجوده الان يجعل المراد من الدعوى انه غير وجود
المالك في **قوله** لا دليل على الكلي خصوصاً **قوله** وما يابله **قوله** الكل العلم الموضوع عما هو بابل
فليلاحظ **قوله** علم ان الصفا ليس الضمان ضمن ذاته كقوله العلم بل هو جعل ما في ذاته في
ضمن ذاته اخرى بمعنى ضمنه مثلاً جعل ما في ذاته فلا في ذاته ومعنى ذلك ان اعطى **قوله** اعطى
كاعلم ان اعطى ذلك التسلط على كتابه الذي كان عليه واما ذلك المضامين فاذا كان
ذلك محتملاً في الزمان ان يعطى كما كان يلزم المديون وينقل من ذاته المديون الى ذاته وبعبارة
وينقل التسلط الى الناس بان يكون التسلط على خاصته هذا محتمل وفاق الشبهة ومقتضى الصنف
والعقد يصير الانتقال والاستعمال من حين العقد وبعبارة اللزوم لعين ما ذكرناه والا
عدم العلم الان ثبت العلم من الشرع والقدر الثابت من الاجماع والاضمار هو ما ذكرناه
ولا ينفع مثل اوراق العقود للصحة باي وجه كان لما استعرف في كتاب الشبهة ما سيندوه هناك
ان عقد الصفا مقضاه ومعناه هو الذي ذكرنا فلا يقبل جبايا الفسخ لتناقله لمقتضى العقد
المعتمد للزعم ان يصير هذا العقد جعله في ذمتي اذا استثبت وعاد ان اعطى ان ثبت
واستثبت فكل وقت تطلبه الديان ان يعطى ولما لا يعطى فلا يبرئ للضم والتمهيد لا يبرئ هذا
ايضاً ان يعطى وان لا يعطى وان مات فلوارثه ايضاً كذلك لا يبرئ من حقوقه وكل حق من **قوله** ينقل
الى الورث وبالجمله لا يثبت عدم مناسبة التمهيد والضم والتمهيد ايضاً اذا انقل المالك الى ذاته
وبعبارة اخرى **قوله** كما هي عند الشبهة ومقتضى الظن من العقد الدليل بل مقتضى معنى العقد
في حقه يحتاج الى دليل وليس كذلك البيع اذ يجرى العقد ينقل العوضان فيرتب ان العقد
الفسخ والاجماع والاضمار **قوله** هذا العلم وما ذكرناه ان لا يناسبه التعليق هو الوقت المستقبل
وان كان معينا كراسي شهر لا معناه ومقتضاه الانتقال والجمع على العهد من الحين والعلق
يصير عنه لانها لا لا يخفى التامول وليس كذلك الاجل لان المنافع الاثمة وملك الموقوف
فعلها الان بل لا يفتقر الاجابة الا في المنافع الاثمة التي توجد بعد العقد سابقاً او كذا الخ
فيها هو مثل الاجارة **قوله** ولا في ذمتهم فصرح في اللغة لان الاذن لا يستلزم النقل الى ذمتهم
والرضا فضلاً عن ان يكون العقد ملكاً والاصل امرته ذمتهم وكذا الاستسقاء الان في الاذن

والرجوع الى العين خلاف الاصل والقاعدة كما مر فحتاج الى دليل **قوله** وان احتار الايقاع والصبر فيه
افترع عند العلم انه عند التعذر يعين الصبر والفتح وانما اذا اخذ المشتري عوضا عما له في العالم
لا ياحذر بدفع راسه كما نقلت في الصحاح وسلمه ثم كيف يجوز هذا ان ياحذر ويد وابقه
لمنفى لم تكن مشغولة بالعوض قطعا لعدم عقد هذا وقاض اصلا بدفعه ليست مشغولة الا
بالمعذر وكيف يمكن المشتري الضرب مع الغرماء بما يمكن دفعه المنفى مشغولة اصلا وكانت قد
فيه برية ومطم ولو كان يجوز له اخذه بالعوض عند التعذر لكان يجوز له اخذ العوض بغير علم
المجر ايضا اذا لم يتحقق الادب القياس اما استغفر دفعه المنفى لاما لا يتغير ولذا لم يبار له الغرماء
من اجل دينه ولم يجز المجر الموجه قبل حلول الاجل ولو كان الغرماء كلهم مشتري السهم المتعذر
لا تم تلطم على المجر بل يتحقق المجر جميعهم بمقتضى الاصل والدليل لان يجوز للغرماء اخذ العوض
عوضا عن حقهم فلا يعين ان يكونوا ما يلاحظون من المنفى نفس حقهم فلت يجوز بيع التراضي **قوله**
فتم **قوله** فكلية ترك اللجوء **قوله** في دعوى بموجب الاتفاق عليه في السفار ان يصل الى المتيه ان
وقعت القصة في السفار **قوله** وكذا كفى زوجته اتم يظهر وجهه لان المتبادر من المطلق كفى نفسه
العومات تقتضيه وجوب اداء الدين ونقل المجر من الغرماء انهم كل واحد وجهه التقديم ان يكون
حالا في مقدمه فكذا بعد الموت لان حرية المؤمن حيا وميتا واحدة وبذلك العلة المنصو
وصنع بيع دار سكناه وانما يعلم **قوله** الظاهر وبطلان القصة **قوله** في هذا يكون الغنا المحاصل بعد
القصة الاولى للمنفى واما التلف فله من هو في يده وتلف عنده لان يده يد ضمان له **قوله**
اليدها اخذت حتى تؤدى ويحتمل بعد كونه من المنفى لانكاف كون المال ماله واليد **قوله**
يلخصه فيه ان ضمان غير مضمرة في الغصب نعم الامانة لا ضمان فيها **قوله** فيمكن الشهادة على
الاولة لا يخفى ان لم يثبت بعد ان يجمع المال لهم ولم يثبت انما مالهم اى قد قبل الاصل عدم
انتقال الجميع اليهم وعدم كون حقهم خصبية فكذا الكلام في التقديم اى قد فرض واصل العلة
وارتأخريها رضاء الاصل الذى ذكرناه وما ذكر في الكلام في اية الدار انهم على انهم ما ذكر
لم ينفع المظنة ايقاعه لانه لا بعد عن الاصل **قوله** المظنة لقولهم **قوله** لا ينفى البقيع اللبقيع **قوله** مثل
لهذا بعد موت الفقهاء الاصل على الظاهر لا يثبت شرعا بتقديم الظاهر على كناية الغرماء
لا يمكن شوت الاخصار **قوله** فكلوا **قوله** ان اقر المدينين لا ينفى الشهادة على النفي لا تنفع

کائنات کا

كما إذا كان ديناً بصرف الدين لا بغيره وأدفع الدين من هذا الحق بأن قال اعطى المال الآن
هذا لا يصبر حالاً ولا يستلط الدين على الأخذ إلا لاحقاً لا قبله لا لاجل قط من العن فاذا قال اعطى
زاي عن الحق لا يصبر مشغول الذمة بالزاي ويجزئ الذمة لا يكون في الذمة شيء وكذا يجزئ الوعد
بفعل للضم أو قوله وإنما الفعل للطلب وجوان النافذة لو تم كان اللزم اعطى الموعد بغيره المقتضى
ضرر بغيره الغرض ونقص ماله على الحالة والموجبة معا ومن ليس كذلك وإن كان مقتضى الضمان
الرضا ومنه لاحق للموعد لا غير ذلك لأن الأحكام مثل أن المدين لو تبعه بغيره الأحكام لم يجز
الدين أخذه لا غير ذلك لأن نفي شرط جائز في نفسه بعد رضا الطرفين فإن كان في ضمن عقد
بمع وبغيره لا ما وهذا يتوقف على كون عقد أصح وعلى أن الشرط الجائز في نفسه لا لأنه لا
بغير جائز أو الظاهر كذلك نعم يتوقف على عدم كونه منافياً لمقتضى العقد من حيث أن الضمان لا يوجب
الحق الثابت كإيجار وضمان مالم يجزئ ليس بجيز ليس بغيره **قوله** وإن قالوا لا يقع الضمان
أهـ يمكن أن يقر ما ذهب من الضمان بالاذن كونه بسبب الاذن بحيث لو لم ياذن لم يثبت بغيره الضمان
لما كان الاذن غير معتبر في نفس الضمان أصلاً ويتأتى للضمان أن يقتضي من دون اذنه ضم مع عدل
إطلاع المضمون عن عظم بل مع منع المضمون عنه عنه وعدم رضاه ببر بغيره التوقف على الاذن
على إرادة العرض وكذلك لو كان بالقاس المضمون عنه للذمة العرف على العرض هنا فكذلك السابق
فتنقل وجه الكلاط أمض الكلام فيه **قوله** ولو قبل بقبول الحاضره حكم في غيره الضمان الحاضره
ولعل ما رده بعد الثبوت وأما في الالئ الثبوت قطعاً عما قد **قوله** إذا الضمان لم ينفذ فاقبل
أن يقر أن الضمان لا ينفذ فتمنع عمدة ومعلوم أن نفس العين من حيث أنها عين من
حيث هي لا تكون في عمدة ولا يمكن أن تفسر في عمدة شخص فتمنع بل الذمة العمدة والذمة
وأخذها وحملها إلا ما ذكرنا فإن كانت هذه الأمور في عمدة شخص وفي غيره فأن قال جعلت
عمدة فلان في ضمن عمدة كأمه مع الضمان وضى المضمون له بذلك لم نزلنا ما من أن ينقل
هذه الأمور في عمدة الضمان وبرى من المضمون عنه رضاه المضمون له فإنما برى له ولذمة
بالنسبة لا الأمور فيكون هذه الأمور لا تترى على الضمان من غير الذاقة على المضمون عنه فاللزم
على الضمان أخذها من المضمون عنه وحفظها ونقلها إلى مالكها وإن أراد من الحفظ أم من أن
يكون نفسه وإن شاء أن يرضى كاهو المتعارف فلا يلزم عليه أخذها من المضمون عنه إذا رضى

يكون عنده وكذا الحال إذا كان المراد من الحمل والنقل والتسليم لا المالك أم من المباشرة بالنقل
بالتسليم والوكيل والحال كما هو المتعارف فلا تسلط لصاحب المال على المضمون عنه الأمور أصلاً
بل تسلط على الضامن خاصة وحقة فيما عدا ذلك نعم إن وجد عن ماله عند المضمون عنه لم يأت
من يده وهذا غير الأمور المذكورة ولا يدخل تحت التهمة ولا يستعمل فيه التهمة لأن الاختصاص
المال وأما من المضمون عنه فعدم المباشرة وهو أمر عديم في الماله أرفع وأخذت يدي لا يكون
لرسلته عليه فيه لا سقاط حق من نعم إن حفظ وأخذت وحمل ونقل وسلم المضمون عنه يكون حائراً
صحيحاً وإن لم يستعمل ذمتها أصلاً لأن أداء الماله الحق من طرف من عليه الحق والماله الصحيح وإن
يكن برضاه وأذن بل وقع من غير كماله ولذا صوّت الماله الذي المضمون عنه من الضامن يترقى
الضامن وإن لم يكن الأداء بآذنه ورضاه بل وقع من غير كان الضامن يترى عاكساً حالاً وكذا
حال من يرى ذمة شخص هذا إذا لم يصير المضمون عنه فاصفاً بان منع الماله عن الضامن والمضمون
لجميعاً أما إذا صار قابلاً بالمنع المذكور أو بالتفريط في الحفظ وغيره يكون اللازم عليه الحمل
النقل والتسليم والحفظ حال تلك الأمور وهذا حكم على من كان الغاصب المتقدم على العيان
إذا أبرأ ذمة صاحب الماله وجعل على ذمة الضامن مخرج عن الغصب مالم يصير غاصباً فتم ويجب
في ضمان عمدة الثمن ما يحقق ضمان الأعيان وعدم المانع عنه قوله غير ثابتة حين وجود
العين أو يمكن أن يبق العيان كانت بحيث لو تلفت بتبدل بالقيمة وإنه يجب في القيمة فيخرج
فيهما ما ذكرناه في ماله الجاهل بالبر والديون الموجبة قبل الحلول فتم ويشهد بصحة ضمان القيمة
ما صح في ضمان عمدة الثمن كما أن ذلك يشهد بصحة ضمان العين أيضاً فقولهم شرطه إن
يكون مالا ثابتاً في ذمة المضمون عنه ما شرط الضمان المتفق عليه غالباً والمراد من الماله الثابت
في الذمة ما ذكرناه بأن يكون المراد ما يصح وما يستحق بأن يترى ماله الأفعال التي أشرف إليها
والأفعال التي تحت التهمة يصح الجعالت فيها والأجادة عليها وأفعالها حرة وقيمة أي عوض فتم
قوله والخلف لا يترى في ثبوت حق أه نقل عن المفيد قال في حلف المضمون له وطوع وعن الشيخ
مع رضاء الضامن وعن الخليل قوله إن ثبت النقل بالدليل أه قد مر الكلام وإن الظاهر الضمان
في سبيل النقل كما هو مذهب الشيعة قوله فلو وجد العيان في يده أه قد مر أن الاختصاص
يوجد العيان عنده ليس متعلقاً للضمان إذا تعلق بالمجنون إذا وجد العيان عندهما أخذ

منها

منها وأما أن يكون فيما تعلق بالذمة والعمدة والآن أن ذمة المضمون عنه مؤنة الحمل والنقل
والتسليم غير الاختصاص باليد إعطاء بل الاختصاص باليد أن يؤخذ من يده أيقن ليس عليه بل قوله نعم
خذ وأخذ أيقن ليس عليه إنما عليه عدم المنع عن الاختصاص في ذلك الأمر أعني ما يفرضه
الأعيان أيقن أه فيه فاعلم ظهر وجهه مما قلناه في صدر بحث الضمان **قوله** بسبب شرط من البائع أه
الجاهل معدومة في موضوعات الأحكام إجماعاً لأنه نفس الحكم إلا ما خرج بالدليل ولا وجه للحكم
بالشرط يخرج من الحمل أعني أن مع الحكم بالشرط لا وجه للتأويل بقاء الأثر عند البائع بلا وجه
ولا عوض بالشرط لا يصير منتهى الذهاب الحق الذي وقع العقد الشرط على أن يكون له عوض
قطعه ولا منتهى البوتة بل المنتهى هو العقد وأخذ العوض بلا مقابل **قوله** بسبب وجوبه أه
أه لا يخرج عن العيب المبيع نفق في الحقيقة ما أوفى البائع بتمام المبيع وما استوفى المشتري
تمامه وحضره وخاضه ومنه أيضاً ويتبع الصفقة فيما ذكرنا فاعلم البائع أعطى هذه القيمة عيناً كما في
بعض الصفقة أن كان المبيع كلياً لا تشخصاً ويوجد القدر من العين ولا يكون له ضمان
أو عوض القيمة فإن يرد القدر من الثمن المقابل لها لأنه أخذها بغير إعطاء عوض فإن كان
المبيع شخصاً أو لا يوجد القدر من العين فيبيع الضمان فتم **قوله** وأما أن يرد بالبيع والرجوع أه
قد مر أن القدر من الثمن الذي باء العيب هو الأثر كان عند البائع من غير التحقق
بل هو من ماله المشتري لأن استحقاق البائع إياه إنما هو بعد وجود العوض والقدر في تسليم
وليس فكيف استحق من المشتري ماله الذي جئ به من خياره رد المبيع واستحقاق جميع الثمن إن
اختار البيع وسقاط العوض المتأخر في أي أراء ذمة البائع من يده الحقيقة بوجه الإصرار
أسقط الثمن المقابل وإن أسقط مقابل الثمن فأبى والذمة في عمدة البائع من جهة العقد هو
الناقص لكن بملحظة أن الناقص غير ممكن الوجود والتسليم يظهر أن الذي كان عليه هو الأثر
الآن بأن ذمة البائع هو سقاط حق التمسك وبغيره فيستحق ما بقى من الثمن أيقن فالتأويل
ما بقى لا قدر الأثر فانه كان ثابتاً على كل الأقسام **قوله** فيحمل السقوط أه بعد ما يخرج عدم الظاهر
كيف يحفظ الحق الثابت **قوله** فلا يمتد ما إذا التهمة أه فيه تأمل أدعى ما وقع بينهما أو طاعة في
هذا المعنى لأن الضامن كلما يعطى يأخذ من المضمون عنه وما لا يعطى لا يأخذ عادة إلا أن يبق
هذا القدر لا يكفي للتهمة لأن المضمون عنه يترى ذمة من المسمى بطل الشرع واستغنى

لنصان معظم كذا عدم النفع في ظاهره كذا عدم النفع في ظاهره وكان متمم لكان في
 التمسود فتم قول الرواياتين يدل على عدم اشتراط شغل الذمة دلالة الرواية في ان يكون
 الموثر لغة وعرفا مع من ان يكون على البري وغير البري مع ان في القاموس احاد الغريم الى
 غريم آخر والاسم الموثر كخانة انتهى ما العرف فلم يعارف الموثر على البري بل المتعارف
 اللاتمس من في قوله انتقال المالا في ذمته وبعد قوله بحال الغريم البري معلوم انه مجرد رضا
 يصير رضانا عندهم بل وسرعا انما كما استعرف مع انه لو كان العينة شرط في الضمان فهو شرط
 شرعا بل انما في رد الرضا بالضمان ضمان عرفا البتة بعد الضمان لقولهم جعلوا البري
 الدين الذي عليه عا انا لو سلمنا العموم لكن غالب ما يتحقق انما هو غير البري والروايات
 محمولة على الافراد الغالبة على ان الذي يظهر من الروايتين عدم اعتبار رضى الموثر على عظم
 كونه مشغولا الذمة الا ان يقول الاجماع واقعه اعتبار رضاه وانما قال الشهيد الثاني ان
 في هذا نقول العمل الوارد في الروايتين غير الموثر وذلك لم يظهر منهما اعتبار رضى الموثر
 سيما الرواية المروية بطريق العامة فانها في غاية الوضوح ويمكن ان يكون مضمونها ان وكيل في
 استيفاء الحق فتم ما وادارة الخاصة فيمكن ان في القيد الثابت هو القيد الشرطي في الضمان
 وهو عدم الرجوع فتم عا انما عا ما اختار له في الضمان من عدم اعتبار رضى غيره بل يكفي ما
 يدل على الرضا يكون الموثر على البري هي الضمان لا غير انما في الرضا من البري ينقل المالا في ذمته
 من غير توقف على احواله المحيل ولا رضاه ايضا بل لا يعتبر رضاه اصلا وان وقع العقول من
 المحيل ورضاه يكونان لغوا اذا احاط برضى البري لا يكونان لهما اثر اصلا وبعد الرضا لاحاد
 اليهما معظم اذ رضاه علمه تامة في الاثر المذكور وهو الاشغال وعدم جواز الرجوع الى المحيل
 فجعل ذلك من اقسام الموثر فاسد قوله دليل كونه لازمة مثل او فواء قد مر في الضمان ما
 يتعلم الحالة في القاموس واما اشتراط الاجابة والقول امة مرة في البيع ما يبيع في بلا
 لتحقيق ما في المقام واما مع اننا من الروايتين ظهور في انهم احوال بلفظ وعبارة بل
 احوال برضا او سادة بل يمكن ان يكون اللفظ بل هو الاظهر في الفقهاء اكتفوا بكل اللفظ بل
 على النقل فاطلاق الروايتين يمكن ان يكون محمول على الفرع الثاني مع ان الروايات كثيرة
 واضحة سند بل واطهر منها فاجم القصر في الروايتين قوله الفرق بين الوكالة والبيع والحوالة

الفرق

الفرق في غاية الوضوح لان الموثر في نقل ما في ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه في المحيل ولا ينقل
 عليه ولا يحمل على المحال عليه الا في ذلك من الاحكام الموثر في شي منها لا يتحقق في الوكالة واما بيع
 في الذمة فهو مع فساد في نفسه لان بيع الدين بالدين فرق واضح بينه وبين الحوالة واحكامهما
 في غاية القاطنة والاصل عدم توثيق موثر من اثار الموثر حتى يثبت بدليل ولم يثبت بل الثابت
 لان الاجماع المنقول بحجج الواحد بحجج الواحد لا يثبت له واحد العادل فيسمل ما دل على
 محيية وما قبل من ان خبره من سئل فلا يكون محتمل في الواسطة فظلالا في غاية الوضوح لان
 العادل يدعي بغيره بالاجماع كما هو مقتضى اصطلاحه ومن القرائن الخارجية انهم ولا يدعي
 اخبر بحجج بالاجماع وبغير ذلك الخبر بحجج وما عرفكم الواسطة اذن القطع حاصل بفساد هذا فتم
 كان يحصل لهم اليقين في زمانهم بالاجماع كما يحصل لنا اليقين الان كثيرا اذ من احاد من الفقهاء
 حتى الطائفة المذكورة الا وانما اكثر من دعوى الاجماع على سبيل اليقين والخبر للمحيل ان يكون عليه
 حيا اذ غالب اخبار الاحاد مناهضة الحدس كما كانت الرواية بالقرائن على الاستاد والاحاد
 واما ذلك مع انه ربما كان في السند سقط واستنباه واما ذلك فيمكنه في بعض احوال
 والظن مع ان ما دل على حجية خبر الواحد عام يحمل القسم على ان واسطة نقل الاجماع لا يشتمل في
 من الفقهاء قوله في عدم الرجوع بعد الرضا اه كون المراد من البراء نفس القول ليس بذلك البعيد
 واطهر من ذلك حمل الرواية على صورة تحقق الموثر العرفي بان قال المحيل اخذ طلبك من فلان من
 اظهر معاوضة دينه عليه بدنه على المحال عليه والحق ايضا رضى باخذ طلبك من فلان من دون
 معاوضة ديني بدني والرضاها قوله الان يقال بعدم الضمان بلفظ الحوالة اما كان في
 خلاف عظم لا يمكن اثبات شعاع ذمة المحال عليه بخلاف اطلاق لفظ الحوالة اذ لمعه اجمد فرائد
 الموثر في المشغول وغيره وقل من رأى ذلك لم يحمي دعوى بقلدا الا انه اعتقد كذا او كان
 يعتقد عدم الجواب الا انه باعتقاد المحيل كان يعتقد الجواب ولذا قال احلته واما ما انقروا
 في الاطلاق وغير ذلك نعم ان اعتقاد الحوالة لا يكون بالبري وصرح مع ذلك بان معااملة كانت
 حوالة ثم ادعى ان مراد من الحوالة كانت معناه المجازي من دون نصبه بينه وبين ان يقال
 انك امرت بفعل فقلت فلا يسمع منك دعوى المجازي من دون قرينة كما هو الحال وسائر الا
 قوله ولا يلزم عدم الرجوع اه لا وجه لما ذكره امة انما قد يبرح الموثر وعدم طوفان

[illegible]

الانذ

وان كان الكفالة بغير ذنب **قوله** وهذا يجوز المكحول له اهـ هذا على عدم جواز منع الكفيل او
 وقع الكفالة باذن من قبلنا بان الاذن والرضى المكحول شرط فلا يباين ان يجعل ما ذكره من
 تجوز مثل هذا الضرر على الاشرط رضاه فان كان على الاشرط فليس الاذن العقد مع
 وبدونه لا دليل على صحته اذ لا اجماع ولا عموم لان **الاطلاق** ينصرف الى الفرد المتعارف ولم
 يعارف الكفالة بغير رضى المكحول لان يدعى كونه انضمام من الافراد المتعارفة وان اطلاقه
 في العموم قليل لا حظ لتمام **قوله** ان جاء زيد فانا كفيل به لا يخفى ان قولك كفلت وان قيل
 وامثالها انشاء الكفالة من حين العقد لا يضر بغيره فاما كفيلنا والآن كفيلنا على ما هو مقتضى
 فاذا ضم الاذن بعد سماعه ان طلعت الشمس وامثالها بعينه المعنى ان الاذن ما صرحت بكفيله
 الا ان كفيله وامثالها يحصل التوافق لان العقد انشاء الامر بمحض التكلم ومن حينه فثبت من
 الحين وقوله بعد سماعه لم يحدث ولم يحصل من الحين اللهم الا ان يرفع البدن **الانشاء**
 ويجعل خبره وعدة لا عقد فيطلق ان اردت العقد واه جعل المعنى ان الاذن كفيل الا ان
 لا اسلمه لا بعد شهر فصح العقد اما صحته اجماع الشهرة التي غير المتصل بالعقد فيقول
 لكونه ملكا لرجل من العقدين غير فرق بينه وبين المتصل كما يفسر **قوله** ان يكون الكفالة اهـ بل قد
 وعدة وشرط غير داخل في عقد الكفالة ولا غير من العقود المعهودة المذكورة في كتب الفقهاء
 وعقودهم مخففة بما ذكرناه كما لا يخفى مع ان الوعدة لا يكون عقدا كما عرفت واستغنى عن
 المص ان الكفالة وان كان حكمها ما ذكرناه لا يبرح ان يكون عقدا هكذا لعدم التصبيح في
قوله لعموم ادلة صحته ما قد عرفت حمل مثل على سبيل لزوم وعموم ويجب تخصيص العام
 بالقدرة لذل لا يرضى به المحققون اذ الشروط والعمود التي تجب الوفاء بها عند الفقهاء
 في المواقل الشرعية هي الوعد والمصروفة المصروفة في كتب الفقهاء سلمنا الوجوب على غير ما
 منها وجوب الوفاء بآثار وعهد ومقتضى ذلك ليس الا العقاب على الشرط لا يحقق شرط الكفالة
 وان جعل شرطها وعهدا فتجدا واملحوا ما في ابا القود في شرحه في كتاب شرطه بعض ما ينبغي
 ان يلاحظ وتامل مع انه يمكن ان يجرى العقد صار الاحضار بها المكحول له فان كان معينا
 ثبت المطلوب وان كان غير معين فنال المعلوم ان غير المعين لا يتحقق الخارج فكيف يكون غير
 المحقق في الخارج حقا ثابتا في الخارج بجرم العقد ومن حينه ثم يصير الحكم ثابتا في الذمة لتحقيقه

يتحقق

كون الاول عقبة الكفالة مقتضية لالة الفاء وظهور تحقيق تمامية الكفالة من قوله وجعل كل من
 رجل فظهر بقرينة المقابل ان الثاني مفروض في خلاف الاول وهو عدم كون قوله على خمسة
 درهم اية بعد تمامية عقد الكفالة وعقبة بل يكون حينئذ ابتداء امره وقوله الا ان يبل بالدين
 ايقم من كل سنة كذا الفان الحديثين واحد كاصح **قوله** ومعه كبر العوق السليم وان
 المتين حصل من نادى المقصود بعبارة الراوى ونقل الحديث بالمعنى اذ هو صحيح عندهم
 ورواه في مختصر لسان كما هو بيانه وبالبيع يحصل القطع بما ذكرناه من كوننا في نسخة الكفا
 هكذا فقال ان حبس به والاضطيق خمسة درهم الحديث بعد قوله **قوله** رجل عمل اربعة اشهر
 فظهر من هذا ان الصغير في قال راجع الى الرجل المذكور في الحديث فالحكم في واضع لان
 مجرى قول الكفولة ذلك لا يلزم على الكفيل شيء نعم ان قال الكفيل ذلك من قبل نفسه بان قال هو
 بعينه الكفيل على خمسة دراهم ان لم ادفعه اليه قال ذلك ابتداء من قبل نفسه بل هو الدائم قال ذلك
 حين العقد كما هو الظاهر فيكون شرطه ضمن عقد ولا مانع منه ولا يلزم من ذلك كون الكفالة معلقة
 كما لا يخفى والدرهم المذكور اما بنفس حق المكفولة او غيرها بان يكون هذا الوجها على جسيما
 سبيل اليراث ويمكن ان يكون ذلك القول بعد العقد اي لم يكن حصل العاقبة في ذلك الحين اذا
 احتاج الى الرضا لئلا يبدى من تحقق شرط النكاح والجماع فليتم مع انه بعد ايراد تمامية الثاني
 نعم النكاح لا يخفى عن قريب على رواية الكيفي فتم ولا يخفى ان الرواية الثانية رواها الشيخ عن الكيفي
 وذكر ان الكيفي كيف رواها فالظاهر ان ما في بيت فيه والظان الروايتين واحد كما اشرنا اليها
 كما رواها الكيفي لانه اضبط وهو ما روى غيرهما من فيه من الخلل فلا حاجة الى التوجيه في
قوله ووجهه فلا كانه ان كان الوجه الطعنه امكان الاتيان به واحضاره فيلزم من هذا
 ان لو كان محبوسا عند ظالم مانع مدة عمره او الوقت الذي جعل في ذمته احضاره فيه او كان
 مرضيا لا يمكن احضاره كذلك او غائبا لا يدعى موضعه او امثالا ذلك ومنه ما عدم قد ترعى
 احضاره من تعليه وتسلط بصير **قوله** انما انما فلا وجه التحضيض بالموت والبناء على ان ذكره من
 باب المال بعد بيعه ان المناسبة المثل ذكرها هو اخفاء احتمال ان يكون الوجه فوت ما وقع عليه
 العقد وانما وان كان الظاهر في النظر عدم الفرق بينه وبين ما لا يمكن احضاره وفيما يظهر من
 كلام البعض ان الكفيل اذا لم يتمكن من الاحضار ولم يكن مقصدا لم يكن عليه شيء قال ولو انقطع خبر

المكفول

المكفول لا يكلف الاحضار لعدم امكان فلا شيء لان لم يكلف المال ولم يقصر في الاحضار وكذا اذا مات
 سلم نفسه او سلمه اجنبيا انتهى في عدة صورة الهرب وانقطاع الخبر حكم بالزام الكفيل باحد الا
 الاحضار واعطا ما عليه واحتمل اربعة ذمة الكفيل واحتمل ان يقم الصبر والاصل في ذلك ان مضمون
 العقد ان كان الاحضار مطلقا سواء امكنه او لم يمكنه وبصير هو عدم الامكان في الحقيقة راجعا
 الى اعطاء حق وملاذ عامه على المكفول في يلزم باحد الامرين كما ذكره في البيت فخرج بالاجماع ان
 ان كان مضمونه الاحضار ان امكنه وبصير لا ان يمكن كما هو الحال في ساير العقود فان كان الكفالة
 لم يكن لنهاية احد محدد وان كان لبدائها احد محدد فالصحيح ان كان لها احد محدد
 ولم يتيسر الاحضار ان انقضاء المدفوعة ذمته مقتضية مع احتمال الصبر اي بان يقول المكفول له ان
 حقان حق الاحضار وحق كون ذلك في الوقت المعين فاذا لم يتيسر احد الحقين لم يقط الاخر فتم
 ان يكون تعيين احد الامرين حين العقد لا مانع من الخروج عن الاجمال للمنافاة والاشكال الوارد عليه
قوله ثابت باجماعهم من غير نقل اه والادلة على ذلك بعد الاجماع ان الصلح والاصلاح لغز وعرفا
 هو ازالة الشك ولا ازالة القصور والتميز بخصوصه ومعلوم ان الصلح اذ لم يتحقق يكون هناك
 فساد من جهة عدم ترتيب اثر شرعي لان الفساده في مقابل الصحة والصحة في المعاملات عبارة عن
 ترتيب اثر شرعي فتم **قوله** ولان الناس ما يفعلون في اه لا يلبث هذا على الصحة شرعا اما كونهما متر
 المتر اثر شرعي فان الناس لا يلبثون على العمل بالشرع بانهم متى ما ارادوا ان يصير شيء شرعا
 بمحض شئ ما لم يوافقوا **قوله** ويصحح القليل عن ابي عبد الله اه لا دلالة فيها على الصلح بل على
 شيئا اذا صار اصطلاحا بينهم وقاعدة منهم فيقولون على اصطلاحهم لا يكون له مانع شرعي **قوله** وهم
 من يومهم من الجهالة بل انهم غير الجهالة اي انتهى عند التحقيق في المعاملات لا يقتضي الفساده
 في يومهم صحة الصلح على التمام **قوله** ولعل المراد ان اه يمكن ان يكون المعنى ان المتكبر مع انكاره ببيع ان
 يصلح وليس هذا الصلح محالفا ومناظرا لانه انكاره يقتضي ان لا يكون في ذمته حق او مالا او عين
 والصلح عن دعواه ورجاؤهم الاقارب عن او غيره اذ لولا له ماصلة والمراد من الصلح ليس الا تب
 ان شرعي في الجملة فتم **قوله** ويشترط فيهما التملك اه ان كان مالا لا ملطه اذ بيع الصلح على اي من
قوله ويصحح بما كان اه ربما كان في بعض المقامات في التصريح بما كان اشكالا اذ ربما يتوهم
 الوصول الى العقد ولذا يرفع ويوعى انما انما لا يرضى في الجملة يظهر على المعاملات ان كانا بغير

بأنه قد لا يرضى أن يصالح بالثمن المسمى وبذلك جعل ما كان حيلة للاستحالة ثم إن علم بقيا أنه
 أخبر بالواقع أيهم يرضى بغير رضاه بقوله ما كان من دون فرق يمكن أن يكون كافيا مع اشكالا
 ما فيه أيضا ذكر ما كان يقسمه خطأ كما يحقق ذلك كثيرا ولذا يبين كل عالم أو فقيه لا يصير حجة غير المقلد
 وأما المقلد في الفرع الفقهي فيكتفي بغيره قوله بأنه البطاني الوافي أه لكن الشيخ في العدة أدعى
 إجماع الشيعة على العرواية قوله ولعل وجه جواز الإبطال أنه وبطلان عليه أي هو قولهم من قال
 ناد ما قاله عشرة يوم العينة وبطلان في سابق العقود أي قوله إن في استعانة الخبر لعل مراده من
 الاستعانة قولنا إذا استطاعه فالتحريم إذا دخلت على الماضي بما يقيد الشرط يكون الآن من حين
 العقد لأنه مخالف لمقتضى العقد فيكون مخالفا للكتاب كما قال المعظم لأن مقتضى الشرط أن يكون
 الثما تابع للعين وكذا قوله وما ذكرنا فهو بعد فتح الشرط وبطلان الثالث قوله هو أنه مقر
 المسئلة كون الدهرمين في يد المأقضية اليد الملكية فظاهر الشرع مع قطع النظر عن الدعوى
 أن الدهرمين ينعينهما بالمانصة فدل على المجموع مدعى للمقدرة التي هو في يد الآخر وملكه نظر الشرع
 من جهة اليد مدعى لواحدهم كما هو فكيف ينقسم حقه بتصفين نصف مدعى الكل والآخر بل
 لا بد من البينة من المدعى في المنكر البين وبالرد اليهم على المدعى على نكلا يكون له حق أن لم
 يقض بالنكول والافهم ونكول المنكر يصير الدهرم مال المدعى فان حلف فلاح المدعى ثم ما ذكره
 حق إذا لم يكن الدهرم في يدهما ولا يدعيهما في يدهما إلا أن يقر المنكر بأن نصف الدهرمين
 المدعى أخرجه النصف عن محل النزاع وبقي النصف الآخر ولما كان ذلك النصف أيضا في يدهما على
 قسم بينهما بتصفين لكن ينبغي تفيد المسئلة بالقرار المذكور ومع جريانها في صورة الاستعانة
 لا يخرج عن اشكاله قوله أي لو ادعى أنان الغرة التي هي ببيتة أعلم أن الغرة إما أن يكون لها
 باب في جانب صاحب الأسفل وباب في جانب الآخر أو بابا محصورا في جانب الآخر بأن يكون
 باب أصلا في جانب الأسفل ثم من أن يكون لها باب آخر في جانب شخص آخر يدعى الملكية أم لا
 لا فلا يكون الحكم كما ذكره وجهه قوله وأما الثاني فلم يكن يرجع صاحب الأسفل لمثل لأن اختصاص
 الجانب الآخر على تركه في تصرفه لا شيء بهم بين قائلين ههنا ما وية لتبعية الهواء
 بالملك وقائلين بها أقرى لكن ههنا عليها بالذات وبدل مالك الهواء بالتبعية والذاتية
 بل المتعارف في عرفنا أمثال ههنا لا امتلاك زمان عدم كون مثل ههنا الغرة لصاحب
 الأسفل

لا يكون

لا يكون لصاحب الباب قسم ويحكم بغير كلام الشرح في الأول حيث قال ولها باب الجانب
 الآخر بعنوان النكوة مضافا إلى أن يكون الباب الجانب صاحب الأسفل وتندة اختصاص
 الجانب الآخر قسم وبالجمل إذا لم يكن لصاحب الأسفل طريق الدخول والغرة ولا يمكن من النصف
 فيها بالدخول ووضع شيء فيها وغير ذلك من التصرفات التي وضع الغرة لها وهي المقصورة
 منى ما يكون للآخر كالحيا من الدخول والخروج وغيرهما من تلك التصرفات فكيف يمكن أن يكون
 الغرة للأسفل أيضا اشكالا لم نقل لا يمكن الحكم بكونها الرتم قوله فالتمس للباس براه للباس بما قاله
 لأن الشبهة جارية ولعل الاحتجاج على أها كما نقله ويظهر من نقله نعم ما ذكره من كون حكمه حكم الجار
 فيه ما فيه واحتمال كونها قضية في واقعة البينة فيه ما فيه قوله أو يحضر بالبيعة غير عدلان الشا
 مسلطون على أموالهم وأصلهم وإن كان عاما إلا أن قوله لا ضرر ولا ضرار وأما الرتم عام بل
 يظهر من غير واحد من الأخبار التأكيد والتشديد في التهديد في أدية الجار والمؤمن والأصح
 المسلم ويخرج عن العلامة أن ما ذكره ليس من الاجاميات ولا تابا من إجماع بل أنها هو عن اجتهاد
 واجتهاد من العوم نعم إن تضمن بغيره التصرف في ملكه بذلك التصرف في يد من الضرر الذي
 يحصل عليه جاره أساسا ولا يمكن أن يقر بكونه وإن كان هذا الضرر أيضا له ولو لم يضر
 بغيره بل بغيره لغيره قوله لعل بنا، غير ما ذكره من أنه ليس له القلع مجازا إذ يجب تفيد
 الأرض بكونها للأنم عليه بقايتهم مع اللزوم والوجوب كما يجب في الجارة وفيه تأمل لأن مثل
 هذا اللزوم لم يثبت ما يفيد من أخذ الجارة كثيرا ما يجب أن يؤجر المسم لا يضطره ومع
 ذلك يجوز أخذ الجارة وكذا الحال في بيع شيء منه وغيره لا يضطره البير وقد مر التحقيق في كتاب
 المتاجر قوله والتمس ذلك فصار لأنما أه فيه تأمل إذ لا تأمل أن العارية بنفسها من العقود
 الجارية البتة خارجة عن العقود لأنما أه فيه تأمل بل هو يجمع عليه عندهم لأنه مثل البيع وغيره
 من العقود لأنما أه لا يضره جواز في الجمل فالأول لما قاله من أنه يتلزم الضرر والآن
 في الإسلام وهو بغيره مثل ما نحن فيه لا يضر في جوفه فأنه أضره لأنه وثق بكلامه وعملا
 وهو يعرف أنه لا فعله الاثقة بقوله وإن كان يعرف أن له تسلط الرجوع وهذا
 معناه يعرف أن له تسلط الرجوع لأن دليله جواز العارية أن كان الإجماع فهو غير متعقد في مثل
 الصورة وإن كان الأخبار فلعلمه لا يلزم شمولها لمثل ما نحن فيه بأن يرجع بالأضرار

للعقد

الافاد والادلاف الحقوق المحقة بما لا يغيره ذلك اصلا وامامك التدارك والادس فاعلم ان
 لكونه جبايين الحقين مما امكن مع انه يمكن التامل فيه من جهة واحدة لكن بما يعرض للمالك
 شديدا مال وضرر عظيم فالابقاء قوله مع ان العادة قاضية به غير انه لا كلام في اعادة اللدوم
 وحمل التامع ليس لانه هذا انما الكلام من جهة ان العادة من العقود الجارية يجوز الرجوع فيها
 واما ان العادة لا تكون على سبيل اللدوم بل لا مصلحة فلا شك انه بعد انقضاء المدة له اخذ ملكه
 والمستعير على وجهه وكذا اذا لم يعلم الشئ من هذا الوقت فان الاصل عدم الشئ للمالك
 اذا لم يكن عارية يجب رده على مالكه قطعاً اذا طلبه او لم يطلبه لكن عين وقت كونه عنده و
 ينتفع ومع ذلك يجوز عليه الانتفاع قطعاً لان الانتفاع انما هو من جهة العارية قوله
 على تقدير رجوع الرجوع اه الظاهر اجماع حرمه النش في الصورية ومع ذلك لا شبهة في انه
 مسئلة شديدة فيجوز بالنسبة الى المبتدئ وبما يحصل من ملاحظة الاخبار وعناية الشرع
 بحال المؤمن القطع بعدم جواز النش قوله ما كان ينبغي وجوب الادس اه قد عرفت ان
 انما هو جرم بين الحقين مما امكن قوله بل يمكن ان يتصور الضرر اه لا يخفى ان مراده وعنه
 الاستناد السامع والغالب عدم ضرره اه لا الفرق النادر للضرر ولو ضرراً قليلاً عارية القلة
 كالاستعارة بمرابحة والذاتية في كونه بقوله اذ لم يتضرر به واما اخذ قل التراب فهو اخذ
 عين مال وان غضب كامر التحقيق في ذلك في شرائط البيع مع انه لو كان ذلك لحاز كل احد
 كان كل احد يخذل صيرة او ذرة او قطعة صغيرة لذهب مال او مال معتد به او القدر الذي
 يقع المضايقة لافا والغالب المتعارف بعدم تحقق العلم لكل اخذ بان هذا الاختصاص في
 الضرر الذي لا يرضى ويحقق بسبب المضايقة والمجاهل معذور مع ان اذ لم يكن معذورا
 يلزم المقتد ايضاً والمنع وللابدين باب المقدرة واسالته ان لا يتصرف احد اصلاً قوله ثم ان
 المضايقة ان كان هو اذن الفحى فلا بد ان يحصل العلم واليقين لعدم ثبوت كونه الظن
 محذور وثبوت عدم اللابيات والاخبار في منع العلم بالظن ولم يثبت التحريم وبعد ثبوت اليقين
 فلا بد من حصول اليقين بان صاحب المال ليس بطفل ولا مجنون ولا مسكر ولا عديم العقل
 ومن اين حصول هذا اليقين حتى ان لا يدين حصول اليقين بان ليس بطفل ولا عديم العقل
 فيه تركه وجوبه من الرجوع وان كان المراد عدم مضايقة السامع فمن اين ثبوت عظم

الان

الان يقي من تصرف المسلمين كل في الاعصار والامصار من غير يخرجه من احد من الفقهاء او
 العوام لكن يثبت ذلك في مثل اخذ قل التراب وجبته سميح واما الماحل فنظر في ليس كذلك
 الظن ورد في بعض الاخبار التسميم بحايط اللين من الناس فصيح اليد من غير شرط عدم
 سميح سميح التسميم بعد ملاحظة اشتراط العلوق كما حقق في محله قوله جمع وقوع نقله اه فيه تامل لان شرط
 بالغير وتعرف في ملكه عرفاً بالامل مع انه عرفت التاملة اصل قوله فليس بعيداً للاكتفاء اه لا
 ان في الضرر والاضرار شرعاً فيقتصر ان يكون جميع ما تقتصر به بالهدم بغيره ومنه صرف مدة من
 او غير وكيفية لثبوت الحدان فالمناسب وجوب الاعادة كما كان او لا عند اهل العرف والعقلاء
 بحيث لم يحصل تقاضيه والقيمة والملاذ الرغبة مع انه بما لا يمكن التوجه الى ايتائها وعمله ولا
 من الحكم مثلاً الخلف المتعارف ومن يحصل آلات البناء او ما يتوقف ود بما يمكن لكن في عناية
 الصورية واعناية البطور وغير ذلك قوله خرج مع الضرر بالمادة بالاجماع اه فيه ان ذلك عام كما
 يميل الضرر بالمادة بغيره ايضاً وقوله ويؤيده اه فيه ان المفروض كان الاضرار بالغير كالاضرار
 بالمادة ولذا قلنا ان في المادة لاخراج الغير وان جاز ذلك في ملك نفسه فقد انزعج تامل الحكم
 الا ان يكون اجماع فلا يصير على التوازن في المقام الان يقاس عليه والقياس حرام فاسد مع انه
 مع الفارق ولانه ملكه ويختص به وليس لغيره في سبيل وهو مسطوط عليه بخلاف المقام فان
 فيه شرعاً جداً واما ادعى بانه لزم المباح فانه ايضاً محذور لان الاضرار بالغير ثابت قطعاً
 بخلاف ما ذكر في ولا اجماع فيه قوله ولست اعرف في هذه المسئلة بخصوص ما اه قد عرفت من هذا
 انه ليس ثابتاً من الاجماع بل من اجتهاده وقد عرفت سابقاً ما في اجتهاده من عدم التامية
 فاللحوظ بالمنع بلا شبهة ولو لم نقل الاظهر والايقاب قوله اذ قد لا يمكن ذلك اه فيه ان مجرد الا
 لا يصير من السقوط الحق اذ يمكنهم التمسح او باختصاص الراس فيميل العنق واكبين او ما
 شبيهاً واما ذلك مثل الشبهة الظاهرة بالصر وغير ذلك من امثال اصادك ولا تامل ان هذا
 مستطاف قوله كونه الامر بالشيء مستطاف للشيء اه من الكلام مساو وكذا التحقيق في ذلك وان الامر
 لا يستلزم النهي من الضد لكن الامر والنهي لا يجتمعان اذ لا فرق بين السلوك والمرفوع اه
 لا يخفى ان الطريق المرفوع اذا اتفق ان يصير مجموع ملاءمة هذا الطريق من الابواب ووجد
 ملكاً شخصاً او اتفق ان ابواب هذه الابواب فيضوا بان يكون الكلام الشخص يتصرف فيه

كيفية اوسالهم على ذلك والظان ذلك الشخص كمن ان يتصرف فيه تصرف المالك في املاكهم بأذن
الظان في بستره او يعلمه وكالمن او غير ذلك فليس مثل الطرف النافذة وان يعلم **قوله** ما قاله كونه
محدود ببيع له هذا البيع والنقص ما دام الشايع كما يظهر من كلامه فلهذا لا مانع بعد الانقضاء
الراضى فلا دليل على عدم الملكية **قوله** والظان هذا الظان مراده منه الطرف عند انشاء الا
وذلك الحين لا الطريق المتداولة في البلدان المتعارفة على ما نحن فلهذا من ملاحظة عبارة ان
مراده غير المرفوعة حكيم بكونه ملكا لهم **قوله** وهذا صريح في ان ليس هناك ما يجدهم بغير ما كان
المراد ان الملكية تابعة لمحل التردد ومن جهة التردد صار مالكا وبالجملة امال ماذكرة لا تقاوم تصرف
بالملكية فكيف ان يغلب عليه ويقبض عليه على ان كل اعادة لا ينجح ان لغايات الاراضى الصغرى في
غيرها من امال ماذكرة سيما الاراضى المغنوعة عنوة بل الوقف فلهذا ملك الموقوف عليهم على ما
يجوز الدخول من غير اذن والدليل والمنشأ الكل واحد **قوله** ومعلوم ان الداخل فيها امة غير مملوكة
وعليه فرض المعلومية بكون هذا القدر خارجا لاجماع وغيره كسابر الاراضى المملوكة **قوله** غير ان
فلهذا صريح امة هذا ايضا وادعى امالنا اشرفنا **قوله** الامع اذن الجميع فيه امة غير مملوكة وانه على
ذكرناه من ان ليس ماذكرة من لوازم كل ملك **قوله** اذ اليد ليس عليك امة اليد الملكية فلا اقل
من ان شاهد عليها كما هو ظن النفس بامع فتاوى الاصناف **قوله** في ملكه بملة تامل امة النازل
بمكانه بحسب العادة والمشهد ان امال هذه تؤدى الى التصرف في ملك الغير غير حق ومنه يجوز
والانفع الشهود ولا الخطوط ايضاً وهو واضح لمن لاحظ العادة والتعارف بين الناس فيقول
لا ضرر بملة لان الظن المستأخر على العمل العادى حاصل بالاجماع واليد والامكان الذي ذكره
كثرة ضعيف اذ فرق واضح بين دفع الجدا في دفع الباب بل لو فرض ان دفع الجدا يقع امال
الشبهة فلا تم تسلط عليه ايضاً بل ورد في الاخبار من انه لا بد للناس من حفظ اموالهم بل ورد
ورد الامر به على انه يكون ذلك لهم لا انا من غير من ملاحظة الاخبار والتاوى ومن الا
ان الناس سلطون على اموالهم ولا ترفع سلطنته بل بما كان عدم المنع موجباً للسلطة
وبعد غير المانع سقي ما عرفنا اذ لم يكن هناك فرض صحيح عند العقل **قوله** السابى بال
والنقل امة من التام في ذلك وفي دلالة النقل الوجود المعاض للمقابل لو لم نقل انه اقوى
اما العقل فانه مانع من اضرار الجوار كالنقل بل بما كان اسد معاقبة على ان لو لم يمنع فلا
حكم

حكم لعدم المنع كما هو ظنهم وبما كان في بعض الصور الامر كما ذكره وان كان الاصول معكم كما مر
قوله لكان الفاضل في آخر المرفوعة لا وجب لكون الفاضل ملك الاخر لعدم التجميع مع كونه
ملكاً عندهم كما مر فلا بد من الاشتراك ولو كان المرفوعة واسعة يكون للدخول المرد من كل وجه
كان الاقدم ايضاً كذلك واذا كان في مقابلة باب فلا شك في ان الاشتراك بينهما او الفاضل
لذلك البابين وذكر البابين على سبيل المثال لظهور عدم تفاوت الحال **قوله** فكانهم جوارق
اه انهم صامون وما ذكره ثم جوز بعضهم احدث باب اخرج من الاول بناء على ان لصاحب
الباب حق الاستطراق ولا فرق عنده بين ان يكون هذا الحق باب واحداً ومنعده كما اذا كان
بابين ايضاً فيحصل اوسع وان كان اوسع بانه فان هذا لا يوجب تفاوتاً في حق الاستطراق واحتمل
العلامة اذ قال الباب بناء على انه من الاحياء والاحداث كان له ذلك وهو متعجب من ان حلا
الباب لا دخلاً او دخلاً ليس باسدى من دفع الحائط ومعلوم ان له دفع مجموع الحائط فبعضه يرفق
اولاً ومع هذا ذكر ذلك بعنوان الاحتمال ويشترط ما يذكر الاحتمالات الضعيفة غاية الضعف
مدح غير محبة بين الظن القوي بانه لا يرضى به بل بما يحصل العلم لانه احتمل العجب قواعد
بل وبعض العامة ولذا اكثر العامة لا يقولون به وما ذكرنا من الاخطار عادية رخصه سلباً لكن
يجوز ماذكر لا يقتضيه مجموع ما هو وارد بما يتحقق بالنسبة الى البابين والظان هذا
مرادهم لكن لا ضرر فيه لما عرفت والحق ان ماذكر من جواز الادخال مشكلاً قطعاً سيما على قاعدة
من اختصاصهم الادخال بما بين البابين بانه ملكه خاصة اذ يوجب التصرف في ملك الغير
جعل ملكاً لغيره بل واحد باب ايضاً مشكلاً لاقتضائه زيادة حق في الاستطراق كاشك
مثل هذا في الملك المشترك ثم يجوز في الخارج بل انما وقع باب اخرج او مساهم مع سبب
ووجهه ثم وهذا موافق لراى الشيخ رحمه الله ما بين البابين محققاً بالادخال فهو
مشكلاً ايضاً كما ذكره رحمه الله فان دليلهم ان التصرف دليل الملكية وليس للاقدم تصرف فيه
فلا يكون له مشترك فغيره ان الطرف الاخر الداخل مشترك بينهما كما ذكره فلزم ان يكون لا قد
الاستطراق اليد فتم هذا **قوله** لان القصور تختلف للاصل وقد لا تملك بمبدأ أصلاً سوى
عدم العينة حيث ثبت دليل شرعي وهو كذا الا ان الادلة التي استدلل بها الشيخ على عدم اشتراك
الصيغة في البيع مع مباينة فيما يملك القصور بل بطريق اولى لان جميع ما عرفت في البيع

فيه مع زيادة العقول الصبيغة ولا شك في كون عقدًا بخلاف البيع بغير الصبيغة ويكون مجرد التعاقب
 كون عقدًا أو عدم شؤنه كون عقدًا لا إطلاقًا لأنه لا يثبت القصد اليقين لا بالمرأى من صحتها
 المالية البتة وبغير التراضي منها لا تترفع له ومن جهة كون عقدًا لا تأمل في كونه بخلاف
 مجرد التعاقب وهذه الرواية وإن لم يكن صحيحة إلا أنها منجزة لعل الاصحاب والمؤلفين لذلك
 الأول كون الباري وكذا على العموم خلاف الأصل وخلاف ما يظهر من الخبر فكذلك إذا لم يكن
 فهم منه الرضا بما فعله والظن من سائر الناس الواحدة بلا شبهة مع أن في الخبر إيقاع منته
 واضح في ذلك والوكيل من أين يعلم أن الشاة التي أرادها لم يبدلها كانت مساوية لأحد
 اللذين اشتراها فإن الشاة متفاوتة قطعًا إلا أن يبقى يكون الباري وكذا على الإطلاق لكن
 مقتضى هذه الوكالة إطلاق أن يشتري شاة واحدة وبأي قيمة يكون ويرد ما في الخبر من أنها
 لأن يشتري سائتي لم يبيع أحدهما لعدم دلالة الصبيغة وعدم إذن القوي بغيره لأنه علم كان
 يبدل باري الدينار كما هو مقتضى ذلك الوكالة لأنه كان يريد شاة أخرى قيمتها أو ظاهرها
 نحو كفاية الظن في إذن القوي نعم يتوجه عليه أن الباري سلم الشاة وهم لا يقولون بجواز
 إلا أن في لعل المشتري كان معروفاً من قبله لا بعنوان الاقراض للمبايع بل بعنوان الشاة
 إلى أن يستأذن إلى سواهم وإن بيعه الشاة وتسلمه كان باذن القوي يحصل الظن بالعلم بأنه
 لو كان راضياً ببعض الدينار فيضاه بالكل بغيره أو لا وهو الظن وأسند اللهم بشرائه لا يبيع منه
 قوله لعدم الاعتداد بعبارة أنه من بعض الفقهاء بأنه يجوز أن يتولى العقد البيع وغيره
 فالاعتداد بعبارة ثابت عندهم وسنة في قولهم والمجوزة ولعل ليس محل التأمل عندهم
 فمن حيث يعلم عدم حيانتها حصول العلم بشكل أن كان يحصل فالظن القوي غاية القوي
 وحجية كل ظن محل تأمل عندهم مما مع الأمر بالتثبت في خبرهم والأمر بالعقد وحصول العدل
 في مواضع لا تحضره قوله فانه غير مقيد بالعدالة لا لشيء من أن كون الظن حجة وكذا القيد
 يحتاج إلى دليل شرعي لأن الأصل عدم الحجة والأدلة الكثيرة على المنع عن العمل بالكاتب
 والإجماع فإن كل من يقول بحجة ظن إنما يقول بجواز دليل قطعي لا يخفى في المتبع وفي هذه المواضع
 دليل على الموضوع التي والدليل على اعتبار العدلين وماما ذكره أكثر من أن يحضره قوله
 كرية الماء الأصل طهارة الماء ثبت خلافها وهذا يكفي للحكم بالطهارة قالان في مع إمكان

الاستعلام

الاستعلام باليكفي الأصل ويمكن استعلام كرية ما يفتق فيه قوله والقول بظاهر كونه قرارة هو
 الحق والعقل على النظم جابر في ذلك إذا هل العرف بعد وفرة قرارة بلا تأمل فلا يفرق في
 القول في الأقرار لا بد من ثبوت قرارة البتة أو لم يقر وإن أقر وكذا لم يسمع منه حيث ثبت
 الوكالة فإذا اشترى بغيره قوله وفيه إشارة إلى ما قد ساءه لا يخفى أن الوكالة ليست الاستانة
 في الفعل فخصه فيه وكون الأمر بالبيع وهذا العقد يكفي في تحقق ظهور الرجعة والأذن والاستئذان
 كيف كان فيجب على الموكل امتناع جميع ما فعله الموكل باذنه ورضعته هو ما هو بالوفاء بالعقد
 الأذنة الصادرة عن الموكل لأهله عتقة وعبدية وشروطه بخلاف نفس العقود الأذنة فإن الأصل
 في عدم الصفة حيث يثبت دليل الإجماع ونفس وتحقيق ما في المعاطاة لا يخرج من صعوبة وتأمل كما لا
 في كتاب البيع بما مع دعوى التمسك بالإجماع وجوب مراعاة الصفة لأجل لزوم مساوئ مرات
 البيع فتق قوله بل أذنه بما يحكم الاستصحاب أنه وفيه أنه فعل باذنه ويصدق ذلك عرفاً ولا يمكن
 للموكل الاعتراض عليه بالنكاح فعدت هذا بغيره ولا شك في أن للموكل أن يقول ما فعلته إلا إذا
 وظنه لا فرق في أنه ربياً أو ذمة أخرى أم لا وإن أذنه تأنيلاً لا يفيده سوى التأكيد وعدم الأذن
 سوى الفسخ فتق قوله وبعد أذنه إذا بلغ أو اشترا وعامل معاملة أخرى بالأذن يكون صحيحاً
 كان العبد المأذون في التجارة وغيره كذا قوله فالظن الجواب ولأنه لا يخفى ما فيه قوله حيث كان
 حاضر فأنه ومطلقاً لكن بشكل لعدم الوثوق ببقائه الأذن ولأنه لو أنكر على الموكل بتركه ردت عنه
 فلم فعلت بعد ذلك لعل يكون مقبولاً وجهها عند العقل ولو قال بعد ما ردت عن ظن ما ردت
 يقولون قوله وعنده فتق قوله وهذا قيل أنه في تأمل قوله وعموم أدلة التوكيل في العموم ما وجدنا
 إطلاقاً من شأن ما ذكر من أن الموكل وكذا حيث يبلغ القول وأما من الأخبار والاجتهاد القاعداً أن
 ينصرف إلى الأقراد التابعة وتكون ما نحن فيه مما محل تأمل والأصل ما نعرفه لأن الحكم الشرعي قريب
 الآثار الشرعية يحتاج إلى دليل شرعي وجود الجواز لا يقتضيه ترتيب الآثار سوى بأجرة التصرف فما مل
قوله ولأنه إنما يقر به يمكن أن يقر أن فهم منه الرخصة في التصرف البتة وأما ظاهره فلا يباحه وبه
 التصرف به باءاً هذا التصرف وإن فهم من أن الرخصة بقيد الوكالة الشرعية التي يثبت عليها الآثار
 الشرعية ولم يتحقق فلا يخفى العمل ولا بأجرة أيضاً في التصرف نعم الجاهل لا يتوجه إليه الخطاب والقيوم
 بعد اعتقاده الأذن في التصرف لأنه غير معتد به هذا التصرف لعدم معتد به الجاهل

الحكم عند الفقهاء ان كان مقصرا تركه الا ان يكون الموكل بظهر محال الوكيل ان هذا وكالاته صحيحة
فصرف من هذه الجهة فيكون الوكيل معروضا من جهة جلاله في مطلق التوكيل اذ لا دليل له في المصلحة
من لفظ الوكالة كون الفعل نيازة عن الموكل ومن طرفة وجانبه والمفهوم من لفظ الاذن هي ان
في الفعل ورفع المنع عنه كالاذن في اكل طعام وليس لباسه وسكره بنية وامثال ذلك ولا مغير
مثل هذه وكالاته لو اذن انه يشترط له ان يبيع له وامثال ذلك يرجع الى الوكالة بخلافه ان ياذن
ان يشترط او يبيع لنفسه لا يمكن اذنه في وامثال ليس في كالاته قطع او ايقظ خذم البيت وامثالها
لعلم البيت وكالاته والامر بها لا يكون توكيلا بل اذنا وكذا اجارة العبد وامثال البيت وكالاته
بل كسبا وكذا اذن العبد ان يصير في كالاته شخص وان يفعل امور تخص اذن الغير فذلك من امثال
ما ذكرنا من الاذن لا يمكن ان تصرف بالاذن بصير الامور لا كما ذكرنا لافق بين هذا
الاذن واذن العبد الماذون في التجارة وغيرهما وما ذكرنا من اذنه اذ اذن له فعل يكون
فعل الاذن بصير هذا وكالاته المعنى فاذا باعته اعتقد بهما يكون الاذن باقيا كونه وكالاته المعنى والى
لا يظن بهما الا ان يكون في بنية بظهر محال الوكيل اذ اذن ما دام عبداً قوله الا اذا راعى عدمه انما يحل
ان الجاهل في موضوع الحكم الشرعي متعلقه معذرة عندهم بلا شك وبغير المعذرة عندنا ما هو
المعذرة في نفس الحكم الشرعي وجوب الفرقان ودوامهم وطريقهم غير جدي قوله وان قال ذلك في ضناه
السامع فيهما لا وجه له كما حققناه في الرجال مع ان ابن طائوس وثق الحين وهو مذکور في حشره
القسم الاول قوله والعلم بمثل هذه الروايات انما لا يخفى ان محضر بعض تلك الاخبار واعتبار سبيل
بعض اخر واستفاضتها وشهرة الغوى بمضمونها لئلا يحكم قطعها اقل من ذلك ليكن لان
الحاصل يشترط الايجاب فيمنزلة اليقين كما حقق ويؤيد الاعتصام والمواقفة بجموع مثل اذ
بالعقد وغيره على جسم اشترط اليه سابقا مع عدم معارضه سوى كون العقد من الغنى
الجابرة وفيه ان ثبوت جواز الاحد يقتضي العزل من دون اعلام محل نظر لعدم الاجماع في
على ذلك بل الدليل على عدم ذلك ويعضده ايضا انه ربما يتنبه على العزل مفسداً مثل ان
امرأة بعد العزل الغائب الجهم ومرة وجبت وانت بالاولاد وهي زوجة تحت عصمة الزوج الا
ثم علم بان الامر بك وفيه من ذلك سائر التوكيلات في سائر الامور في ما يؤدى الى الهزيمة
والدمج واسد الوقيع في الفرج ويقع الوكيل في الغالبية المحن والمخاضات والنزاع

والمقاسد

والمقاسد بل الخسرات عادة قوله وان كان دليل الجواز لا يخفى ان ليس بك لان الاصل عند
الصحة خيبت الاذن وهو غير ثابت لاحتمال ارادة البيع من الغير كما هو المتبادر
ويحتمل ان لا يكون ظاهر هذا في ليس بظاهره التوكيل لافضل منه ويؤيد ما ورد في
ان امرته وكلت رجلا عتق وتوحيها فقال لا تفعل حتى تشهد ان ان امرتك بيدي واختارت
الى فاسدت هذا ذلك فزعم ما من نفسه فارضيت بذلك فقال المعصم ثم توفضه من ويخرج
راسه فتدبر قوله في النفس فيه وهو طاعة الطاعة عدم الفرق بين نفسه وبين عبده ووكيله
ايضا اذ كان وكيله في سائر له لانه حقيقة بيعه من نفسه واما غير ذلك فلهما كما يقول مع
انه لا يخفى عن غير ما اذ العلم ببيع من لا يمكن المماكة التي يفعلها بالنسبة لغيره قوله
يجب لا يجوز للموكل وغيره ان يعلم اذ في الصورة التي يكون المبيع بيد الوكيل مع ان امره
في كتاب البيع انه اذا وقع المبيع بغيره يجب على البائع تسليم المبيع للمشتري والمشتري الثمن للبائع
فقتصر هذا وجوب التسليم قبل اعطاء الثمن سيما اذ كان الثمن بيده ويقول سلم المبيع
الثمن ويعلم ان ان سلم يعطى الثمن التبره وخصوصا اذا علم انه سلم الثمن بيد البائع الموكل فتم
فيه وما في قوة وعده له بمحله على وقوع التعارف وكونه منسبا عليه والوكالة في التسليم لا
هو ان التسليم قبل توفية الثمن اذ لم يكن ويكون وكيله في التسليم لكن بعد توفية الثمن كما ان لو وكل
احد من محله التسليم فان الوكيل قصر في ابلان يكون منوطا بمصلحة الموكل نعم ان اذن في التسليم
قبل التوفية يجوز له ذلك وبالمجمل الاذن في التسليم امر على حدة والتسليم قبل التوفية او بعد
امر اخر ومنه منع المالك من التصرف في ماله امر اخر قوله اذ الجواز من غير الاذن المفهوم
من كلام الموكل في بيعه عدم الضمان اه يمكن ان ينعى على الفهم هنا يكون من اذن في الفرج
والا فهو ياذن من جوار اذن الفرج وارضع ووقع الامر بوجه صحيح لان الذي يعلم رضا
هو هذا واجازة فاسد فلم يكن فيه اذن فحوى اذ لا شك في ان رضاه اذا وقع صحيحا
واذا وقع فاسدا فاسد فاسد فاسد رضاه ولا يجوز ان ينقله انك اذا رضيت بوجهه الصحيح لم يملك
الرضا ايمن ان ظهر فاسدا لان ان يقول رضاه انما هو من جهة انه تحقق مصلحة فلا يلزم من
الرضا في صورة تحقق فاسد في ولا يلزم من هذا الاذن الصحيح لانه صرح بالرضاه والاذن
من غير شرطه والوكيل الذي صرح به فان اذن في يده فلا يمكن الاعتراض عليه بل فعلت

لا يمانع من ذلك ما لا يكون اذا وقع التصرف بغير إذن المالك وهذا وقع باذن قطعاً وايضاً
 فكلهم الموكل ومقتضاه ان لا يمانع على الوكيل والمؤمنون عند شروطهم يجب عليهم الوفاء بما عاهدوا
 وعقدوا وشئ من ذلك لم يتحقق في اذن القوي كما هو ظنهم قوله وليس في رواية الباقية اه لا
 مضمونها كما ترى حال الاعوج فيها كما هو الحق ولا يقيان بينهما البتة لاحتمال اكونه فضولياً فيحتاج الى
 الاجازة واحتمال العمل بها الظاهر والعرض واحتمال اكونه وكذا يصح ان الظاهر الاحتمال ان الاخير ان
 يقرب من ان يسلّم الشاة الى ما قاله ولان الظاهر والعرف يقتضي الرضا والاذن كما هو المشاهد الان
 من العرف وظن مقاصدهم ولو كنتم محسناً وما هي المحسن من سبل ولا نزل لو كان فضولياً في
 فيه التناع لان الفضول محل التناع مع ان هذا اجماعاً كما ظهر من عبارة كوة وايضاً المعاطاة محل
 النزاع كما في اول الكتاب والفضول هو عقدهما لا غيره ويصح ان الرسول لم يفسد ان
 وبيع معاطاة او بالصفة لو لم نقل الظاهر وقع معاطاة ومما ينادي بعدم العضولية ان الباقية
 سلم وبيار الرسول يصح ان يرضى في الفضول قطعاً ووقع الرسول في تسليم الحرام وايضاً كان
 يقول للمبايع ان يرضى فضولياً ان يرضى صاحب الدين والاراد الثاني عليك وايضاً لو شئت
 كان فكيف كان يبيع احدهما في الطريق وايضاً لو باع في الطريق فضولياً كان يقول ابيعك فضولاً
 ان يرضى صاحب الفضول او يرضى صاحب الاصل والاراد الثمن وابطل البيع وايضاً كان حين
 ما جاء الى الرسول ان كان يقول فقلت كذا وكذا فضولاً ان يرضى والاراد ثمنه ولا شك في
 ان من تأمل الرواية يرى الرواية ظاهرة في خلاف كل واحد واحد ما ذكرنا وايضاً من فضول
 في غاية الاستكالات ترجيحاً فكيف كان الباقية تجري لان يكون مطلعا عليها من طرف الرسول
 والاصل عدم فائز في بنية وبيّن تحقيق الوكالة والعلم بالوضع فحق ان لا يتقوى بيان العرف
 والعادة والظن بل عليه قوله فاجعل العرف من العقل اه يمكن الفرق بين ان يقول لصاحبه
 ان اتملك من غير الخمر او عوض من ان يخرج من بيته خوذه وسلم يملك اذ لم يرضى اهراف
 خوذه او لاجل ان يصير خلا او غيره ذلك مثل اساعة للفرق او اسداً وعقد القول بغير التدا
 مطم او بعض الوحي قوله ويمكن ان يقول هذا الاشك اه ليس في كذا كونه لان لم يقف عظم بل في
 بشرطه فليدقق قوله وكذا في كذا ايضاً في الاجتماع ولو لم يكن ظاهراً في ان لم يسلّم استلزام
 ولعل قوله وكذا في كذا ايضاً في الاجتماع ولو لم يكن ظاهراً في ان لم يسلّم استلزام

كل واحد

كل واحد منهما فلا يثبت بغير ما مضى بالاستنباط كما اشار اليه الشافعي وما اذا قال لاحدكما انت وكذا في
 كذا ثم قال لا يثبت على ما قال الاول فالتأني استلزام لكل واحد منهما قسم قوله ما يتردد بعد العرف
 ما ذكره بعد ولعل مثل هذا يورث التهمة فلا يثبت المظن لان التوثيق يحتاج الى ظهور وعدم
 تدافع قوله والقوانين الاصولية اه لم يجد قاعدة تقتضي البطلان كما حقق في الاصول قوله وفي
 باب مثل هذه اه هذا مناف لما سيذكره عند قول المقدم وقوله الموكل من ان يرضى سد الباب لا
 الاسماء فلا حظ قوله وفيه تأمل اذ قد يكون اه الظاهر انظر الى الغالب المتعارف لا القروض النادرة
 لان المدرك في القروض النادرة على القرائن ان وجدت فيها ما لا يفيج الاطلاق على المتعارف لان
 هو للدافعية والبناء في التقدير وعدم انما هو على ما يفهم من عبارة الموكل لكن الحق ان الحكم بالعرف
 في قضاء الدين ايضاً على كل عدم تحقق تعارف في اخذ الشاهد بحيث يكون الاطلاق منصرفاً الى اليقينة
 بل لا يصح العقلة عن ايقين اه لا يكون مقصراً في العقلة لانها من بطلان ليس كذلك وان الموكل اذا
 كان لم يشرط الوكيل الاسماء في التقدير منه قوله مبيناً على شئ اه الوكيل مقربون
 الوكالة وصحة العقد وان لا يثبت ان يبايع من المشتري ان يرضى الثمن والسمي وما اذا كان على اخذ
 الموكل من الوكيل اقل من الثمن فيمكن للمشتري ان يقول لم يثبت يجوز في صحة المعاملة لاهل العلم
 باطله وكون انما تأمل الى الموكل وهو ما اخذ عوض ماله الا كذا قوله ويجوز عدم هذا
 لا يخرج من اشكال بالنظر في القاعدة المسلية عند الفقهاء في ابواب الفقه من ان الامين ليس عليه
 اليقين اذ في تلك المواضع ايقين ما يدعيه ليس الا خلافاً للاصل مثل ان يقول تلقت العين وامثال
 ذلك قوله ولان المبيع سلباً ببيع ووكالة اه يلزم من ذلك صعوبة الامر على الوكيل سيما في
 من المواضع بعد الاسماء وجميع ما ذكره الشافعي في قول المقدم ويجب التسليم وقدر فلا حظ بل يما
 لا يمكن مع انه على ما ذكره لم يكن فرق بين الامين وغيره يعجز من استامته الموكل والظن بالبر
 المسكون من الفقهاء في ابواب الفقه الفرق فيهم ومضيه منه في المسئلة السابقة ان يلزم السلب
قوله ولا يقول الوكيل فان التصرف كان اه الظاهر ان ذلك لان محسن وعاصي المحسنين من سبل
 امين محض فيكون حاله حال الودعي قوله لان يرضع حقها اه ولا نزل ورواية ظاهرة في اخذ
 كل المهر وما هي في قوله لان الاصل عدم الاخذة جميع ما عطل به في الصوت والاول جاز في
 الصوت لان امين والاصل عدم الغرامة ولان لم يقبل يلزم سد باب التوكيل ولان في

الموكل بانك ما اخذت وانت كاذب في الاخذ يستلزم خيانتك فان الكذب بقبحه عن الامانة
 كما صرح به الفقهاء في مواضع لا تحصى وبالحمل على التقاوت بين الصوريين ليس لان الموكل يستلزم
 دعواه خيانة الوكيل في التصرف في الصورة الاولى وفي هذه الصورة خيانة في الكذب وفي
 التقديرين يكون الاصل مع الوكيل ليس عليه الا ان يبين لما ذكر من الوجوه والانه محسن وعلى
 المحسن من سبل مع انه قد علم خيانتك في اقباض المبيع قبل الثمن لان هذا هو الظاهر المتعارف
 المتداول بين المعاملات واطلاق اللفظ يتصرف في المتعارف مع انه ليس بتعارف عكس
 هذا حتى يدعى تصرف الاطلاق وليس دليل شرعي يقتضيه ايجاب اقباض المبيع بعد قبض الثمن
 لا معناه ولا قبله سيما اذا كان جاهلا ولا من ان لا يكون محمدا حاكم بذلك او يكون لكن
 من الاخذ عنه وبالحمل لم يجد دليلا على عزم الوكيل اصلا سيما ان يكون ادلة عدم الغرض على
 بر غايته ملء الباب ان الموكل يمكن ان يدعى على الغرم ببقاء حقه عنده وسيطط على حقه
 على الاقباض لكن ان امكنه هذه الدعوى هنا امكنه في الصورة الاولى اي لم يعلم التقاوت
 اصلا سوى ما ذكر من التقاوت في دعوى الخيانة وان في الصورة الاولى لم يرد دعواه الخيانة
 على الثانية بان يدعى خيانتك فيما سبق وكذا لان الحمل على الثانية فانه يدعى خيانتك الآن و
 غير انه لا فرق بحسب القواعد الشرعية فتم قول ولا يثبت لها امكانية لا يخفى ان بنية المالك دعوى
 ثانيا بل كذب الدعوى لا يجمع عنده وكذا به واظهر انه كان كاذبا فيه وبطلان دليلا بل الاول
 ما كان دعوى بل يحصى الانكار والدعوى هو التلذد ليس لاوعموم مادام هو قول له شهادة
 العدلين سائل المأخوذ فيه وليس ههنا تمهيد وتحقق ونية لان العبرة بقول الساهدتين
 ولم يبقهما الا على دعواه لا على انكاره مع الانكار لا يثبت بالبينه وليس شأنه الاثبات اللهم
 الا ان يكون اجماع على عدم قبول مثل هذه الشهادة ولم ينقل اجماع سيما اذا ظهر عند الانكار
 او لا فتم وري بما حصل الظن القوي غاية القوة ان الامر كله بل ربما حصل العلم فتم قول ينقل
 المنفعة المعينة لا يخفى ان المراد بالمنفعة هنا ما يقابل العين فلا يصح اجارة البائين للجل
 الثمن ولا غيرها للاجل عين وان كانت منفعة بالقياس والاضافة الى عين كما هو المراد في بحث
 الوقف ذلك لان الاجارة لفترة هي ما ذكرناه ولا يتبادر عرفا الا ذلك ويصح تسليمها من نقل
 الاعيان ونقل الاعيان ليس الا بالبيع والهبة والصالح والحاصل ان العرف وضع لنقل الا
 عنوان

بمعنوان

بمعنوان العرف والوقوف لفظ البيع ولا هذا العنوان لفظ الهبة ونقل المنافع بعنوان العرف
 والوقوف لفظ الاجارة ولا بالعنوان المذكور بل بعنوان الامتناع لفظ العارضة بعنوان الذي
 بعد العمل لفظ الجملة ووضع لرفع الفساد في جميع ذلك لفظ الصلح وهذا هو المبادر الشا
 منهم وقد يطلق لفظ احدها في معنى الآخر مجازا لغيره وجود العلاقة الصحيح مع وجود الا
 المقررة للجماع فلهذا استبحر المرته للرضاع بعينه بخصوص اللين مجازا وجودا ولا رضاعا
 مع الارض حقيقته لان اللين ليس دخلا في المية بل شرط لتحقيق المنفعة او يكون مقصودا
 بالعرض كمنافع المبيع والثمن في البيع فادور في بعض الاخبار من اجارة البائين اما مجازا و
 لما ستر في احوالهم لكون التهمة مقصودة بالعرض فتم جذا فاعترض عن الحاجة بما يرد
 الى الاجارة بالنسبة الى اللين ومثله ان كان مردهم ما ذكرناه فلا وجه باس بر وان كان مر
 كونه اجارة حقيقته فغيره لا يخفى لان الحاجة لا تصير هنا القلب الماهية غاية ما يكون ان
 منشا الامر الحكم الشرعي وليس نفع المعاملة من مستحق ثبات الشرع بالاتفاق والضرورة
 بل احكامها من الشرع كما لا يخفى مما من لراد في فطنة ويعضد ذلك ان المتعارف اخذ الاجرة
 ما زان الارضاع كما هو في الآخرة فلهذا ان ارشع لكم فاقوهن اجورهن ولم يتعارف اخذ
 العرف من جهة اللين كما هو الحال في ضرب الفل انهم يأخذون باذا الضربة للمخني فتمثل
 قولهم في العقود المذكورة من العربية قد مر الكلام في ذلك في كتاب البيع قوله اذ يلزم من
 الاختلاف انه ليس اجماعا هو اتفاق الكل حتى يلزم بل اجماع اهل السنة ايضاً ليس كذلك لانه
 اتفاق الكل في عصر فلا سافرة الخلاف في عصرهم الا ان بقي الآن لا يظهر لنا الاجماع الا اذا
 اتفق الكل وفيه يلاحظ انهم يرضون بتفصيل الخلافات بخبر خاص او علم او اية عام او غيرها
 اذ لم يبق بان الدليل مقتضى الاجماع بل اراده انه لا دليل على الصحة بغير تحقيق بغيره لان
 الجمع عليه هو ما لا يتحقق بغيره واذا لم يتحقق لم يكن دليل على صحة لانه لا دليل اصلا على
 سوى الاجماع كما لا يخفى وكذلك ان التمسك من ان يملك العين او المنفعة فهو حقيقة
 في المقدار المشترك في اي منهما يستعمل يكون حقيقة من دون تقاوت نعم اذا قال المالك للدار
 يكون حقيقة في مملكته العين لان الدار يكون حقيقة في مملكته العين لان الدار اسم للعين
 واذا قال المالك منفعة الدار او سكنها يكون حقيقة في الاجارة لا مجازا او الحاصل ان

مستعمل في المعنى المجتهد وكذلك السكينة والدار وإذا قال امرتك بهذا المبلغ يكون منتهى مدلوله
ان الاعادة صارت بالعرض وانها صارت خالية عن قيد عدم العرض اما صيرورتها
اجارة فلا دلالة فيها بوجوبها اما على تقدير عدم كون الاجارة نافذة كما هو الاظهر ولعلم الا
يقف فقط اذ غايته ان القائل رضى بالتصرف في ملك نفسه بالعرض واما على تقدير كونها نافذة
وان اثبت ذلك بدليل وهو مسلم فغايته نقل المنفعة بعوض وهذا العم من الاجارة
لتحقيقه في الصلح وغيره من العقود مثل النكاح مع انه لا يلزم ان يكون العقد من العقود
المعروفة المعهودة بل ربما كان عقدا اختراعوا الحاصل ان العقد انما هو للاطلاع على ما في
الضمير فلا يملك الا على مقصود عام والعام لا يدل على الخاص فلا يمكن احكام الاجارة
فيه بل لا يمكن الحكم بالصفة عند الفقهاء لان العقود وطريقه نقل الاملاك والنافع عند
مستعمل في العقود المعهودة فتم جدا اذ لو ان بقية نظير فيها ارادة الاجارة ويكون
الاستعمال صحيحا لتحقيق العلاقة المعبرة فيلزم فرض صحة الاستعمال الحكم بغير هذا العقد
ولزمه محتاج الى دليل اما على ما هو افقد عرفه واستعمل ما فيه من المناقشة من قول
للافراد الغريبة الجمية واما الاطلاقات فقط انها على اربعة افراد السابعة لا الفروض
النادرة فتم **قوله** ولا العبد الا باذن المولى اه يدل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن عبد الله
بن سنان عن الصادق قال لا يجوز للعبد تجريد ولا تزويج ولا اعطاء من ماله الا باذن مولاه
وما رواه هو في خبره والصدوق في الفقيه عن ابن وهب عن عمر في رجل كان سبي نصر
عبد ولم اتركه ولم يتركه عليه ان لا يتزوج فاعتق الا انه تزوجها فقال لا يصلح له ان يتحدث
في ماله الا الاكل من الطعام ونكاحه فاسد الاضمار الواردة الدالة على عدم جواز تزويجه
من ماله او تبنيه الا باذن مولاه كبر ما في غير ذلك من الاخبار مضاعفا الى الاية لان
في قوله نعم عبدا مملوكا لا يقيد بحديث في سياق النفي بقيد العزم بل انما هو بعد
ملك للموقوف عليهم اه لو وجد قائل بغيره القول بان الاجارة هنا فصولية لان
يكون لغرضه لان بقاء الملك بملكه حاله عند الفقهاء فان الملك قبل الوقف كان للملك
وبعد لم ينتقل منه ويكون ذلك من باب الامتناع للموقوف عليهم يكون باقيا على ملك
الواقف قطعاً وبعد ينتقل الاملاك الورثة وان كان الوارث هو الامام ع كما في العقد

فصوليا

فصوليا محتاجا الى مجتهد واجارة الواقف على سبيل الاطلاق والعم لا ينفع الا اذا كان باقية ملكه
مع ان اجازته ابقاء كما في اذ غايته ما صدر منه امتناع الموقوف عليه بل يلزم على هذا مفسد
فقد برقا الاجارة لا يحقق الا بان يكون المنفعة ملكا للموجر وفضوليا وهو لا يثبت على
الاجارة ليس بغيرها او غيرها انتقال الملك بل بغيره غير انما انتقال اصل وفيه ما فيه
قوله وغيره نامل اذ لا دليل عليه الا رواية عروة اه الدليل ليس بواجبة عروة بل القاعدة التي ذكرها
في حجب البيع وهي جارية في كل العقود والحجب من الشيء ان يكون في العقد كل شيء بله الرضا بالانتقال
والملكية وجواز التصرف في ماله ومع ذلك لا يرضى في خصوص الفصول مع ان الدلالة على
الرضا غاية الوضوح بل هو رضى بالعقد وقع العقد ثم جميع ما هو معتبر غاية الاعراض
الصفة من غير صاحب المال رضى بتلك الصفة وجعلها صيغة نفسه كما هو الحال في صيغة الوكيل
وتمام الكلام من هناك فلا حظ **قوله** ولعل دليله ذلك اه ونقله لك حديث نهى النبي عن
الغزو فان المراد الحديث الوارد في النهي عن بيع الغر لا مطلق الغر ولذا عرض الله عنه
كذا غيره من الفقهاء بل وصرح بان الوارد في النهي عن بيع الغر لا مطلق في ما كان مرادك ومن
واقفه يتبع المناط ومنه كتاب البيع ما يستفاد منه دليل المعلوم في المقام واما التعيين يجب
الواقع فلا حقا في الشرائع لما يبيح من ان يجرى عقد الاجارة بنقل العوضان وغير المعين لا يثبت
انتقاله واما ما يجرى العاقد عن الرشد وبغيره من الحكم سفاهة فلا شك ان مضره لعل
مطلق الغر مراد كتابه بلا داع ولا مصلح فيوجب السفاهة وعدم الرشد كما في كتاب المحرر
مع المصلح بالولد في ليس بغيره الحاصل ان الظاهر حال الاجارة والبيع في شرائط المعلقة
كما اتفق عليه الفقهاء وبذلك ايقن عموم لاضرره يدل عليه ابقاء ما ذكرناه في كتاب البيع من ورود
النهي عن المعاملة التي يصير من الشرائع وجميع ما ذكرته قد عرفت ما ذكرنا من تتبع المناط وبعض
اتفاق الفقهاء وغيره مما استعمل **قوله** بياض العمل الدلالة ومع ذلك يكون الاجارة لما لا ينفع
ايضا يجرى لان عقد فصولي يفي في اجارة المالك فان اجاز بيعه والابطال **قوله** فيجوز للمخاطب
والعلم اه هذا اذا استأجر خطاطه خاصة لا علمه لاجل خطاطته مثل استئجار البيت لان بيع
فيه شيء لا ينافي سكنه البيت فيه فتم جدا
عن الرجل يتاجر الرجل اه هذا في
انراذ وقع الاستئجار للعلم بقصره مطلق العلم ملكا للتاجر وان كان الغرض في امر خاص

كاذبة في اجارة البيت لوضع شيء فيه فتم جملته في غير القربة وعدم تعيين أه ان قلنا بان وجوب العمل
 بعد الفراغ من جهة ان الاطلاق ينصرف اليه هو انهم مثل القربة وتعيين الزمان وان قلنا بان ذلك
 الوجوب من جهة تفريق الذمة عن حق الغير فورا بحسب حكم الشرع فالامر بما ذكره ومنه لكن سيعبر
 بان ذلك بناء على العرف وانصراف الاطلاق فلا حظ قولهم ومنهم ان الامراء ليس ما ذكره هو المنشأ
 لانهم لا يقولون بالاستئجار ومن قال بالاستئجار لا يقول بان القربة في المعاملات يقتضي الفساد
 بل المنشأ ان المنفعة صارت ملكا للمستاجر فلا يجوز زعمها الى الغير فانه غصبه كذا قالوا في الغصب
 يقولون ههنا لا نوع من الغصبين صحيح الفضل يصح مع الامضاء والمطعم والامضاء لا يقتضي
 الا في العقد لا في الاعطاء فان اعطاء مال الغير بغيره فاسد لانه فاسد لانه فاسد لانه فاسد لانه فاسد
 منع ذلك من القائل انه لا وجه لما ذكره بعد ما حقق من الفرق بين القربة وتعيين الزمان وعرفها
 مما هو بل الشرع ولعل امره بالتام من هذه الكلمة الا انه لا وقع لما ذكره اصم وان امره بالتام
 قوله والاصل وعموم الادلة ان الاصل لا يلزم بل الاصل عدم التصريح ولا ريب ان ترتيب الاصل
 بغيره ليس ضروريا الفساد واما العروقات فلا بد من تبويبها بحيث يشترط ان يكون ما ضمن فيه
 من الافراد المتبادرة او المتعارفة الا ان يكون عموم لغوي غير محقق بخصوص لا يرضى به المحقق
 وهو محل نأمل كما عرفت وسع فرجع ان مقتضى الاجارة الانتقال من حين العقد غير العيان
 كيف ينقل قوله وهو محتمل في الاطلاق كونه الابداء اه هذا الاحتمال ليس بشيء بعد حيث ان
 الاطلاق ينصرف الى الاتصال وفرض ذلك لا ضرورة يعلم الموجب والمستاجر باحتجاج الغير وكذا
 حقه ومملكه فيصير علمه فويته على ارادة كونه الابداء بعد التوقيع فتم بل قيل بعد تسليم التوقيع
 اه ان كان عادة فالاطلاق ينصرف اليها فتتبع والاقتضاء العقلي ليس له العامل عليه العمل
 والتسليم وغيره فاجب عليه الا ان المالك اذا ذهب اليه وطلب منه التسليم يجب عليه تسليمه
 واما الاجرة فيجب على المالك تسليمها بعد اكمال العمل مطم كما اشار اليه الشارع رحمه قوله والاصل
 دليله مع عدم ظهوره اه لكن ربما يشكلكم من جهة عموم الامر ولا ضرر قوله وما يعرفه
 الادلة الدالة على احكام المساجد ثموها مثل هذا العمل تامل لعدم ببادر مثله لكونه من الفرقين
 القربة العجبة وان كان الاحوط المراعات قوله ويحتمل ضمنان الجميع اه هذا الاحتمال لا يرضى به المحقق
 والادلة لعموم الامر ولا ضرر والمضرة العرف هو الذي زيد وهو الظالم وهو اللام وهو

والاين

نقله

لأن الصيغة عبارة عن مرتب الأثار الشرعية عليه وكيف يكون الأصل في كل عقد أن يكون موافقاً
وبتسبب الأثار الشرعية للهم إلا أن يكون المراد منه العموم فيرجع إلى الأمانة والأخبار نعم لو علم
العقد الصحيح وغير الصحيح ووقع النزاع في صدق ما بينهما من مسلم فالأصل صحة تصرف المسلم
لكن هذا لا ينفع المقام قطعاً **قوله** هو الضد العام أه عنه أه لا يخفى أن الضد العام له معنيان
الأول المراد في لفظه الضد الخاص بغير هذا المفهوم الكلي الذي لكل واحد واحد من الأضداد
الخاصة فوله وهذا يعني بوجه إلى الضد الخاص وليس هذا مراد الشهيد رحمه والمثانيها
هو بغير ترك المأمور به والاشك في أن المراد بالشيء يقتضيه النفي عن تركه وهذا هو مراده
يستأنم الضد الخاص وهو واضح **قوله** نعم يمكن المنع وإلا أه لا يخفى أنه سلم كون العقد بعد
بلا فصل منهما عن وكذا العمل إلا أنه لم يسلح ضاد ذلك العقد ذلك العمل لأن النزاع في المعاملة
نقض الضاد كما هو الحق الحق **قوله** ويمكن اختصار البيع المعيبة لا أوجه لما ذكره بقوله
يمكن أه لأن ما ذكره البيع المعيب جار هنا بلا تأمل وضمن الشئ البيع المعيبة أصلاً ^{قبل}
انفاس العقد بطلانه وأظهرنا هناك أنه ليس كذلك وأن الحق مع العموم والحال في المقام فيه
واحد بلا تأمل **قوله** وما عرفت دليله فتأه لعل مراده سقيم دليله والأف دليله واضح وصريح
وهو عدم جواز التصرف في مال المسلم إلا من طيب نفسه وكذلك من هو بحكم المسلم وإن كان مجرم
جواز الاجارة لا يستلزم تجوز التصرف لا مطابقة ولا تضام ولا التزام كما هو الحال في بيع المساك
من باع حصته ثم سجنه الصحيح الظاهر في جواز التسليم وعدم الضمان وأنه إن علم الموصى
اجارته لغيره مع ذلك طلق العقد ولم يسلح فعل التصرف تجوز التصرف كما ذكره الله رحمه **قوله**
ولكن دلالة ما بالمفهوم أه **قوله** وقد عرفت أنه لعدم البأس كما هو طقس الدلالة بالمفهوم
الذي ليس بحجة لأن مفهوم العلة هو بطلان عليه أيضاً صحيح إلى جرحه ولا تأمل في كونه التام **قوله**
لا الذي قلنا من الشيخ رحمه أه ما نقلنا من الشيخ لا يبعد علمه ما ذكره بل الظاهر ذلك بغير تأمل
قوله ولكن ظاهرها أنها أه حملها عليه شكل أه لا معنى للاستثناء ج سماها الإطلاق **قوله** وتلبيس
كل أه وكذلك ما يترحم للخطا **قوله** هي بطلان على جواز ما عني فيه أه قد عرفت الكلام في ذلك وكذا
الفرق بين ما في الصحيح وما ذكره الله رحمه **قوله** تقديم العاجبة العاجبة أه العاجب غير متأكد
فلعل كان مقدماً ونسبة الشرط المكتوي وذكره من لا منزه فعلنا أن شاء الله الشرح

صيغة نفس الاجابة وان لها ظاهرا وباطنا ذكره الله لكن كفاية هذا القدر على اسكال اذا لاسك في ان
 السابق خمس امر اخر وهو ملاحظة واما احكامية التقديم والتاخير فليست ملاحظة بل حكايته
 على سبيل الاجال فلا وثوق اذا ظهر ان الغرض امر اخر وان الذكر كك بالعرض وعلى سبيل الاجال
 اذا المتعارفين في المحاورات انهم يحلون ويحلون بحيث لا وثوق في التقديم والتاخير بعض الحكماء
 الموقر لغرض اخر وليس حالها مقصود في المقام فتم قوله ما عرفنا دليلا لا يخفى ان اشتراط ^{القبض}
 دليلا في غاية الموضوع لما عرفت من انه يخرج العقد ونفسه بنقل العوضا وغير المعايير كقيد
 والشرط على ثلثة العوض وجزمه لكن الظان بناء على ان العوضين معيان وهو الحمل الى النوع
 المعين والاجرة المعينة فينقل كل منهما من حين العقد الى ان المتاجر شرط ان يكون الوصول
 يوم معين بحيث لو لم ينف بالشروط يكون على التسلط على اسقاط بعض الاجرة فيجوز كذا وكذا وللفظ
 الاسقاط شاهد على ما ذكرنا واما الاخبار فلم يظهر منها كون المراد الاجارة الصحيحة ^{اللازمة}
 بل يمكن ان يكون مرادها ومعاطاة كادبير البريحية بن مسلم عن الباقر مع انها غير متقدمة
 ظهر بوره في الاجارة الصحيحة يمكن توجيهها بما وجد في كلام المشهور وان لم يكن سلم المعين اهـ قد
 مر ان ذلك هو الحق بشرط عدم تحقق مادة على خلافه اذ مع تنبع العادة لان الاطلاق يفسر
 اليها ونظر العللة في بلاء كذا ذكره قوله دفع انضمام شي مقصود لا يخفى ان الضمنية
 لا تنفع الا ان تكون مقصودة بالذات وغير مقصود بالعرض والا فان كان اعطا شي عوضا لغيرها
 على خلافه فليس بها عوضا بل يكون كك مع الضمنية فانها تنفع لاعطاء شي عوضا لغيرها
 وان لم تكن سفاهة فلا حاجة للاضم الضمنية ولا يصح قياسها على البيع لو زود الاخبار في غير
 خلاف القاعدة والخروج عن السفاهة لا يتوقف عليها ان يمكن ان يكون في بعض الفروض في غير
 من جهة وليس ذلك كليا فانه ربما كان بعد الانضمام السفاهة باقية مثل ان يعطى ثيابا بغير
 بضميمة شي دون و ربما كان بغير الضمنية السفاهة متقية بان يعطى ثيابا بضميمة مقبولة
 ببيع حصولها الا ان يكون البائع في سفيها لكن يمكن القرض بحيث يخرج عن عيبه والافلاس
 مطلقا ولا ينفع الضمنية ايضاً فتم قوله سقطت الاجرة اى لا يخفى ان الشرط لم يكن الا العدة
 على التسليم لانفس السلم او يخرج العقد من المنفعة ملك المتاجر فلا تسلط للاخذ من الموهوب
 لان الناس على اموالهم مسلطون في المنع لا يصير الاغاصب اجري عليه احكام الغاصب فلا يخفى

العقد جرد

العقد جرد الغصب والاذل في التلف غير الاذل في قيم له خيار الفسخ لعيب الاذل في الاذلة ما وفي
 بعده فلم يتاجر ايضاً ان لا يفي لان لزوم وفائه انما هو فيما اذا وفي الموهوب هذا اذ تلف الكليا
 وان لم يفسد الكل فله خيار بعض الصفقة على حساب امر في البيع لا يترك الدليل والعللة قوله ولو
 منعه ظالم قبل القبض لا يخفى انه يخرج العقد بصير المنفعة ملكا للمتاجر ولو منعه ظالم دفع الظالم
 على المتاجر فكيف يكون خياره في فتح العقد اذ حكمه حكم المنع بعد القبض وقياسه على البيع
 قياس غاية ما في الباب ان كان على الموهوب ان يسلم العيب ولا يجوز بينهما وبين المتاجر حتى
 يبتغي اخذ الاجرة ويتسلط عليه وعدم الجواز هنا واقع والمانع عن حق غيره الا ان يثنى
 الاعطاء كان واجبا عليه ورفع المانع من الانتفاع كان لازما عليه وهو مستحب حتى يثبت
 خلافه ولو رفع المانع بحيث لم يفت من المتاجر منفعة ومكده اصلا او فاته ما لا اعتداد به
 يبيح في اعدام المسكن لم يكن للمتاجر فتح وان لم يرفع بحيث فاته بعض منفعة يكون له الفسخ
 وتبعض الصفقة فانه الواجب على الموهوب ان يسلم ويقبض ما عقد به بشرط ان كان الواجب
 المتاجر ان يسلم ويقبض الاجرة التي عقد عليها وعلى شرط نعم اذ امكن للمتاجر ان يأخذ
 من الغاصب بحيث لم يفت منه منفعة معدة له ولا يكون ضرر ولا نقب للمعكة الفسخ وان لم يمكن
 يجوز له الفسخ لما ذكرنا بل لا يقدح في التمكن لعل ما يقول ما ارى الاخذ من الغاصب فان العيب
 لو كانت مال الغاصب ما كنت استاجرته وفي استاجرته منك لعدم كونه من الاخذ منك
 ففي هذا القدر ايقظ لعل له اختيار الفسخ فتم والحاصل ان الاطلاق كما يفسر في الصحيح
 الفسخ لو خرج معيبا كذا يفسر في ان يكون المعطى والمسلم هو الموهوب نفسه او بوكيله او عبده
 او الاجير على فرض كونهم اقليم داخل في المهرود الغالب ان اعطى الا ان يكون بيد غاصب سابقا
 على العقد ولا عقا عليه ولما يقبض ثم بعد القبض اخذ الحق منه وخرج الموهوب من العهدة لان
 وجوب الاعطاء الانفاخ من عهده وعقده وشرطه لا يندرج اعطاء العين بحيث يمكن الا
 بها او اعطاء منفعتها بتسليم العين اليه بل مانع اما اعطاء جميع المنافع من اول المدة الى آخرها
 بتسليم العين وكونها عهدة خالية عن الموانع في جميع المدة فلا فتم قوله فيطالب المالك بالعين
 مقبضه العبارة انه ليس له الرجوع على الموهوب بمطالبة العين ولا اجرة المثل ما الشأن فقل لان
 حق ومكده ليس الا المنفعة وقد استوفىها الغاصب فلم يبق عليه للموهوب غير ان يكون له

تسلط الرجوع اليه ايضاً وان كان قرار الفاعل على الغاصب كما هو الحكم في غصب الاعيان اما الاول فلعل
 مبيعه عدم تمكن المورج من الاخذ من الغاصب ولو كان ممكناً لما غصب منه والمفروض ان غصب
 قوله فيلزم كل الاجرة وهو شرط اهـ هذا محل نظر بل الظاهر خلافه كما في كتاب البيع في خيار بعض الصفقة
 وخيار العيب فان العلة المذكورة هناك جارية ههنا والمورج انما هو اخذ الاجرة باذن جميع
 المنفعة فكيف اخذها باذن البعض وهل هو الاكل مال بالباطل وبغير ما وقع عليه الرضا في
 العقد والعمد شرط وبالمجلة تمام التحقيق يظهر مما ذكرناه ومن العجائب ان يقول في الصورة
 الاخيرة بعض الاجرة المقابلة لبقاير غير مندم ويقول في هذه الصورة لعدم النقص عن امره وان
 ان هذه الصورة اول بالنقص من الصورة الاخيرة ومن ثم في محبة عيب الاجرة ان اختيار الاول
 مع امضاء العقد للاستدانة اتحادا حال العوض في ذلك نعم لو كان النقص صفته خارجة لا في
 اوخيره لانه لو يوزن عليها الاجرة ولم يقر بانها عند اهل الخبرة فلعل النقص من الاجرة في محبة
 عدم الفسخ بل الظاهر ان تركه وان لم يعلم ويحتمل في قول المصنف ولو وجد في العين عيبا ما يغير في القيمة
 قوله وان لزوم الاجرة مشروط اهـ لا يفي بمراد العقد صان المنفعة ملكا المستاجر مستقلة اليه كان
 صارت ملكا للمورج مستقلة اليه فلا يلزم ذلك ان يكون التلف من المستاجر فيلزم صحة العقد ولو
 الاجرة لانا نقول المنفعة التي توجد صارت ملكا له مستقلة اليه لا المعدوم بالمره فان المعدوم لا
 يكون ملكا ابدا والاجرة انما هي باذن الملك الموجود لا المعدوم التي لا توجد أصلا والمستاجر شرط
 وعقد عمن ان يعطى الاجرة باذن ان ينتفع من المنفعة او يوجد عنده المنفعة حتى ينتفع ان اراد
 ان ينتفع والمورج انما اخذ الاجرة واستحقها بذلك الشرط والعقد العمد بمجرّد العقد
 المستاجر المنفعة التي توجد شيئا فشيئا لا التي لا توجد أصلا ولا العقد التي لا يوجد عظم كان
 بعد السلف ينقل للملك المستر في البيع الذي يوجد به وان لا المعدوم في ذلك الا وان كان
 في وقت العقد معدوما وبمجرد العقد صار مال المستر وحقه ومن حينه وبالمجلة المنفعة احد
 العقد فلا بد من وجودها وتحقيقها حتى يصح العقد ثم ان تحقق المنفعة لم ينتفع اتفاقا فانتفع
 مانع عن الاستناع فالعقد صحيح كما في مسألة الغصب قوله والظاهر ذلك لهم اهـ بل لانا لم نجد ذلك
 لانه مقتضى القواعد الشرعية والحق قوله ولا يضر عدم النقص او عيار يرضى عنه احد من
 محمد بن عيسى مع انه اخرج عن من كان يرضى عن الجاهل بسبب انه روى عنهم في غير شهادة تامة

ان كان

عليها ولو كان صحيحاً لم يجز بحسب الدلالة المذكورة لكان الواجب هو أن يكون من التواضع
والشأن يجب تركه مع أن العام يجوز تخصيصه بالخاص الذي يكون مقادراً لا أن يكون مرجوحاً
فإن ارتكاب التوجيه والتأويل في الرجوع من جهة المرجوح فاسد كما حقق في محله والخير ضعيف
السند ضعف الدلالة مخالفاً لقنأوى جميع المسلمين ولم يفتأ يروى الذين قوله ولأن العقد
الصحة ولأن التراضي وقع بقيد العجز فلا يجب الوفاء بالاجرة والالتزام قوله راساً متوجهاً
ليس ككتاب أعرف فيما سبق في كتاب البيع في جواز بيع بعض الصنف وجواز بيعه غيرهما مع أن
هذا
بني على تعبد لا لزوم بقوله فإنه ينقص حقه قوله ولو لم يرضوا بالالتزام قوله إذا عقد المومنون
وعهدان يعطى العبد بقيد الصحة ووقع التراضي عليه يمكن المستأجر أن يقول وسئل بعض فقهاء
أن تعطي البائع لأنك عقدت وعهدت شرط أن تعطي الكل فإن لم يوجد فانقص حقه قوله
فإن أجاب بأن التراضي ما وقع للبايعين العبيد فإن بني على أن الصحة ليست داخلية مما
وقع عليه التراضي حتى يلزم لزوم العقد وان بني على هذا داخله يمكن من جهة عدم إمكان التصرف
فالتكليف بها تكليف على الإطلاق في آخر عوضها تكليف في آخر عوضها تكليف على الاستيفاء
يرفع اليد عن بعض الاجرة خلاف ما وقع عليه العقد والعهد أما يأخذ بالكل أو يبيع فيمكن أن
يقوم لغيره فيقتصر دفع المبلغ للأرض فيصير كغيره من ما هو بائناً بمجموع الحق فإنه أكل
ماله بالباطل وأيضاً الفقهاء كثيراً ما يعضون الحق بمثل قسمة غيره قوله مرة قوله لو حفر البعض
قوله لو أهدم المسكن أنه يرجع بالنسبة بل معلوم بحسب التسمية فيه أنه لو لم يتمكن المومنون
إعطاء جميع المنفعة المستمرة أنه يرجع بالنسبة ولا يمكن للمرجع أن يقول أما تأخذ البعض بمجموع
الاجرة المسماة أو تنقص والدليل في الكل وأخذ مرة كتاب البيع في جواز بيع العبد فبعض
الصنف ما يتحقق المقام ويصح في قول المصنف ولو أهدم المسكن ما عرفت قوله ولو لم يكن صاحبه
هذه التقييد خلافه عبادتهم لا لاطلاقهم لعله لغاية استبعاد الإطلاق قوله فيه أن الاستيفاء
مبني على كون النفقة على المومنون ما هو مقتضى الأصل وقد ظهر أن بناءهم على أن النفقة من
مال المستأجر الذي دعاهم إليه لعله دعاهم منهم ولم يجد سوى احتمال كون ذلك عادة في زمانهم
في بلدهم بحيث ينصرف في إطلاق العقد إليه أو أنهم حملوا ما سيجيء في نفقة الزوج ما سمي المقام في
الكلام في ذلك قوله في قولنا اجرة لاه ليس في ما ذكرناه في أول كتاب الفجوة والمكاسب من أن

ما من من أخذ الاجرة على الواجبات الكفائية والعينية التي وجوبها من جهة احتياج الناس ورفعها
عنهم فلا حظ قوله مع العجائب بعد هذه الاستبعاد غير مضمرة مقام أقصى الدليل الضماني لأن من
الاحكام الوضعية لا التكليفية ولذا يضمن الطفل والمجنون إجماعاً وإن لم يكن دليله فالأصل العقد
والأصل برائة الزمة فلا حاجة إلى الاستبعاد قوله وفي قوله عجز عدم الضمارة الدلالة التضييقية
بل غير مضمرة على المثب وعند المحققين في الأصول قوله ويكون أمياً وقوله ليس كل اجبر أمياً وليس
إعطاء شيء إياه للاستصلاح ولا إرضاءهم استيماناً إذا لاشبهة فإن الناس ما يستأمنون أكثر
الاجرة كما أن الحالة الواقعة انهم كل أن غالبهم غير أميين بل خائفين يتعين الاتمان من جهة الاستعداد
وعدم العلاج يعطونهم شيئاً للاستصلاح وغيره كما هو مشاهد في هذا ورد في الاخبار بأن
الاجرة لهم ضمان لأن ثبت عدم ضمانه قوله وصححه داود بن سرجان أنه لا وجه للاستدلال
بهذه الصحة والصحة الآتية وكذا الصحة على مطلوب لأن الظاهر أنها تكون السلف بفعل الآتية
بل هذه الصحة صريحة في ذلك فيكون أدلة على القسم الأول الذي ادعى سارح عدمه النص
والإجماع فلا وجه لتأمل المثب فيه قوله ولا يبعد بقاء الجمع أن أراد أن الحكم بغيره غير النقص
حين فقد البينة محمول على الاحتياط فيمن استجاب مثل هذا بعد في نفسه ومع هذا بعد في
الاجرة الاخبار ببقائه وما ذكره من الأشعار لم يجزه فإن الاحتياط في رواية أبي بصير ليس بغير
الاحتياط كما لا يخفى وليس معناه الاستحسان بالمطابقة والاحتياط لا التماس عند الفقهاء
الاحتياط محمول في الموضع الذي يجوز التمسك بالبرائة الأصلية وجهه ظاهراً أن أدان الحكم
بضمان الأمان محمول في نفسه بعد في نفسه أنه خلاف مدلول صححه في بصير وصحة الحديث
منها أن العفو عن الأمان محمول في الظاهر الروايات في ضمان حكم خيار القصار والصانع
وان النقص على المأمون في هذه الصورة لا فيما تلف بغير فعله ليس بضمان فيه البتة فمع ذلك
بالمعنيين قوله لما عرفت عن عهده هذا الخبر انهم يدل على ما ذكره الفقهاء من ضمان الاجرة كان
طبيعياً أو بيطار بل يدل على ضمان من التلف وإن لم يكن اجراً كما قال الفقهاء قوله لا أن يجعل
تخليلاً أنه قد قيل الدلالة الاخبار على ذلك وأما ما ذكره بقوله أو من قبله فلا شك في فساد
قوله لاجرة تدعى أن لا دلالة في ما يظاهاها أن الاجارة وقعت على الثمن وإن اتقام
العرض تكلف منه وتبيع واحسان أن أرفض قوله لو أن معنى الآية ذلك أنه هذا مضافاً إلى

وظاهر اخبار آخر **قوله** والكل يدل على جواز الاجارة معطاه في الدلالة نوع ما مل لأن المطلق ذكر في
حكم آخر لا حكم نفسه من حيث الاطلاق **قوله** وان لا مكافاة لان اكم يدل على ان لا بد من مكافاة
بلى يدل على ان الموجه كفاه اتفاقا لجواز احسانه وخروج عن التجارة والمنفعة فمثل ان هذه المكافاة
من ما مل من محبة واحسان من مال المستاجر اذ كان **مصلحة** له لعل بنا على كون من خصا في فعل ما
صلاهما بى بخوارد **قوله** فير **قوله** مثل جعل يند من اة اكون البديهي ما كيف يقع في تحقق هذه
المعاملة الا ان يكون صحيح كونه التما لها الا ان تصح هذه المعاملة **قوله** فجمع عدم الدليل كما
نقدم اة لا يخفى ان الاصل عدم صحة المعاملة حتى يثبت دليل لان الصحة عبارة عن ترتيب الاثر في
او الآثار الشرعية ويؤثر في حاج الدليل والافا الاصل لعدم والاصل بقاء ما كان فلا وجه
بالاصل بل لا بد من اثبات المعاملة وصحتها من دون العقد **قوله** مع العقد **قوله** العقد
وقع الاجماع على الصحة وبدون الحاجة الى دليل فالجبره بوجود الدليل الا الاصل **قوله** لصديق
فلا يبعد اة دعوى هذا العقد بى وتويعلم الرضا بالمعاملة محل نظر فكم في محبة البيع **قوله**
عدم صحة الاستدلال بكونه عقدا لان ما اة فيه نظر لان محو تجويز في كتاب واحد لا يصير دليل
عدم الاحتياج سيما والعلة ما اظهر الجبره فلعلم من خصا بغير المقام كاهو الظاهر والبناء على
عدم الفرق غلط كيف وفي المقام يجوز للحي او الغرض والعرض ويريد الجعالة فلا يمكن القيا
مع انها والمسافة بمجاله واحدة وورد صحيح والمسافة وراى مما ذكر من منع حيوان في
المناط لان ما ذكر على بل العلة لعلها امر آخر **قوله** بعيد من كونه لانشاء العقد لا لا يخفى ان الا
من حيث هو امر لا يدل على الانشاء في العقود الاخر مثل بغير او اشتراعى او هبا وصلا لان الا
فيما صرح في طلب العقد للمعاملة بعد الامر بخلاف اذ ع فان صرح في طلب العمل بالشرط المعلوم
لاطلب للمعاملة فصيل للعقد بل في نفسه وفي انشاء نفس المعاملة كما لا يخفى وغير ذلك وفي المقام
يمكن ان يفهم من نفس الامر بازع انشاء المعاملة فله قابلية الفهم منه ففعل هذا منشا
استنكال من ان يصلح للانشاء في المقام كما يصلح في المسافة ايضا وثبت هناك ومن ان من
العقود لان زنة والاصل والقاعدة فيها عدم الجواز وهذه طريقة سيما في عدم وليس في المقام
انتقال العرض من مدين العقد بنفس العقد حتى يحتاج الى القبول اللفظي وغيره حتى انهم يريدون
اللفظ هذا المعنى ولعل يظهر جبره في عقد البيع فليحظ وليتامر اما الدلالة من جهة

القرينة فلم يغيرها حكمهم ومن اعتبرها العلم اراده ان نفس اللفظ لا يصلح للعقد ويقول ان القرينة
في مثل الامر بصير خفية ونصير منها للفرع والاختلاف في العقود وانما في لرفع الفرع لا لانشاء
فتم فان قلت اذا قال الموجه اسكن في بيتي بكذا او عمل بكذا يجوز ان يصير عقدا لاجارة مع ان
من ثم عدم الرضا بذلك بعنوان الاحتمال ايضا قلت اسكن في بيتي لا يدل على نقل المنفعة من التو
الى بنفس القطب بل ظاهره اباحة التصرف بان شئ فهو مع عدم الدلالة على الاعطاء والنقل لا
خصوصية له بالاجارة اذ يصير كونه مرضاة او حصة لولد على النقل وقوله عمل لكذا بكذا
في قول الاجارة لا اجاب ومع ذلك لا يدل على قبول منفعة واما المزارعة ففعل العلة
في كونها من العقود النافذة بحد اللفظ والصيغة وقوله ان رعتك فطوبى الزرعة كقولك ان
تمت ويجوز عن الشئ عقدا للمضى ولو اهل الزرعة ما يصير لعدم النقل حيث يقول لان رعت
المنفعة على المالك **قوله** وبلى عليه ما في صحة يعقوب بن شعيب اة لا دلالة فيه على المزار
لان اة ها وهي لك تلك ستين ليس بزرعة فطوبى لرفع مرضاة وربما يكون مصالحة **قوله**
نعم انه لا دلالة في ما على كون هذا عقدا **قوله** وبلى صريحه في جواز القبول اة لا ظهور فيها في
كون ما ذكر قبول الصيغة فضلا عن الصراحة بغير خفي انه بعيد اذ لا اسادة الى اجاب
لا مقدمها ولا مؤخرها مع ان قوله ان سنت تصفا وان سنت للناس متم مقول القول فكيف
يناسب هذا كونه قبول الصيغة ونقمة العقد بل الجلة لا سيما في ان ليس بقول الاجاب ذكر
صورة العقد بل هو تقرير المقاول بينهما وتصح المعاملة باها بى خويج **قوله** مع ان عدم البعد
لا يصير دليلا بل لا بد من الدليل وكذا الكلام في رواية اية الربيع مع ضعفها عندهم **قوله** لصيغة
الحيلة المنقضية اة حكمة بالقوة من جهة صحة السند وضوح الدلالة لاهما مطلق فلا يعارضها
رواية الفضل بى برده لعدم المقاومة وهذه الطريقة مرضية عند الشئ ايقم فلا يصح نقل
لا مكان حملها وكذا قوله بل لا يتبقى الخلاف مع ان العام لا يعارض الخاص واذ جعل العموم مؤيدا
والحق في الجواب ان الرواية اذا اخبرت بشهرت العمل نصير حجة كاهو المشايخ في الفقه ابي
وجبره في موضع فلا يعارضها الصيغة من جهة الدلالة فتعين العمل على الاستصحاب العقد
وبولى الرواية تعدد ها وواقفها للعمومات وغيرها **قوله** اذ ما نقلنا عن الفقهاء من اة
انما تكون اذا ثبت كونه بلا لا ولم يتقبل الظن من السياق ومن نقل الشيخ والكثير وشركها

بين الاصل كما قلنا هو السقوط ورواية الفضل واية برودة قد عرفت حالها وبقوى صحة الخبر
الصحيحة وغيرها ومن هذا يتقوى قولنا ان البراج لكن الشئ لعله اقوى لما عرفت **قوله** ورواية
الفضل وابن ابي برودة غير صحيحة لكان واجدا لكن قد عرفت غيرها ايضا غير هذا لا دخل لها
في المقام ومجرب مناسبة ما لا يكفي وان اراد العموم فهو مؤيد للخبر المعارض المتقاوم **قوله** ولانه
لا عموم في الصحة اه لا شئ في الاطلاق وهو يرجع الى العموم عند الفقهاء والشئ لا يتبدل
ان المتداول انهم كانوا اجازوا لعلها ما لا يمكن ان يكونا بشرطين خصوصي الطعام مع ان المتداول
في الاجرة الذهب والفضة **قوله** لانه لا ينبغي ولا امة الا انما هذه الامور نظر لما قلنا فيقول
ثم الناس مسطرون وغيره الان يقى ان الخروج عن التلا في الاحتياط ولذا قال ينبغي **قوله** ولما
ان الارض اية داخل ولعلنا ان الارض على ان ليس بفاسد بل ذوق المال لان وضعه
الساخر لا يحل ليس يقطع به عدم وصول الزرع وادراكه المدة المسماة ولانه اعطاء الارض
ولم يشر عليه كيفية وتختلف الفوائد باختاره **قوله** لانه يعود الى اليها الترتيب الموصية للغير
ولان الشرط في حكم العوضين **قوله** لهما الاحتياج الى الماء اه فيه ما لا يخفى على المتأمل اذ لو امكن ان
يزرع بالهوا او الطل او الري كما هو الحال في بعض المواضع فلا خيار له في الفسخ انما يشترط كون
الزرع بالماء والا يعود الخ **قوله** وهو صحيح على القول بجواز الخطي اه لا يخفى ان من يقول
بالخطي عجز ما وقع العقد عليه هو المتفق وكونها خصوصي الزرع شرط في ضمن العقد بعد
الشرط يجوز ان يرفع اليد عن الشرط ويكتفي بالمنفعة التي كما يمكن ان ينتفع بها مع وجود الشرط
مثلا لو كان الماء موجودا ورفع اليد عن الزلزلة وجلس على تلك الارض وامسح عليها وانما
فعل لا يمكن لصاحب الارض ان يقول لا تجلس على ارضي ولا تمش عليها ولا تقعد على الارض
حالة الزرع يمكن ان يفعل امثال ذلك الان يكون مصلحة المالك هي الزرع لا ما ذكره **قوله** لكن
الامر في المزارعة لا يخفى من اشكال بل **قوله** وفي الاجرة تأمل اية بناء الاجرة على ان المنفعة
ملك من املاك المالك استوفاهما العامل ولم يكن مجازا وعارية وغير عوض في انقطاع الماء
لم يكن من المالك من اذنتهم لو كان المالك علما او ظاهرا بالانقطاع ومع ذلك غرضه بلزيم
جميع ما خسر العامل ايقم **قوله** ثم ان وجبه التخيير ايقم اه الظاهر ان نصيب الزرع شرط من شرط
المعاملة الا ان ترفع فذلك الشرط له خيار الشرط كما ذكرنا في كتاب البيع فلا حظ وبالملة

الشرط

الشرط حق من حقوقه لان برفع اليد عنه يلزم المستاجر باعطاء المسح وليس له ان يقول ما
المسح لانه وقت اليد عن بعض حقله ولان يفتح بان ما وقع الرضا على هذا الشرط هذا
في الاجارة واضمحروا المزارعة فيمكن ان يقر انه وقع المعاملة على النصف والتشكك لكن
بشرط ان يكون زرع كذا يجوز لرفع اليد عن شرطه وليس للعامل ان يقول ما اعطى النصف
او الثلث لاني ما وفيت بالشرط وانك عفوت عن الشرط مع ان الفاسية مؤخذة في
الاحوال بالقياس الى المقصود منه والمقصود هو اخذته بذلك ولم ماهو ارضي به ورفق
الان يمنع من الخارج مانع من اجماع او نص في ما ذكره من انه لم المسح واجرة المثل فهو بعينه
جواز والا فلا وجب ما ذكره اذ يكون العقد صحيحا لهما لا وجه له قطع او العاصب اقدم على ان
يعطي ما يريد من اجرة المثل فلا وجه لان يصير غصبه نافعا لمقطاعه بعض ما اقدم وفي
بالغيب لم يرد عليه لم يفتقر عن **قوله** وادله الاية بالعقود اه ان جعلوا المستند
عموم او قوا وغيره لزوم المعاملة على البز من دون ارض بان يكون الزرع في ارض يباح
الزرع او عارية او اجارة استاجرهما الطرفان او غير ذلك وكذا الحال في العرف والعوامل
وفي النقص وفي الغدان وفي المسحاة وغيرهما من الالات ولم يعبر جميع ذلك احد الان يقول
بان ما ذكره بالاجماع **قوله** بل هو عام من اهل الجوى اه المراد ان العقد يقع بين الطرفين متعاقد
وان كان كل واحد من الطرفين جماعة الان يكون اطر فالعقد جماعة متعاقدين لكل واحد منهم
شرط على حده وعقد سوا **قوله** عقد واحد كما هو المفروض **قوله** وان كان ما حصل له اقل مما اخذته
ان لا يتحقق صفاته هذه المعاملة بان يكون في ذلك غرض متعدي عند العقلة والاقعالة
القيمة بغيره وبسبب اليد **قوله** وكذا لو سئل لوسط للعامل جز من الاصل اه وفيه عند استك
في ذلك **قوله** ويمكن حمل على كون النعيين بامره بعيد يمكن حمل على الارصاد وغيره
الاستصناع **قوله** جدا **قوله** يحتاج الى التطويل وقد مر في كتاب البيع تحقيق نفع المقام
قوله لا بدليل بعيد ذلك اه لعمامة في كتاب البيع صار فشا الحكم فان النعيين بحسب
نفي الامر لازم بلا شئ حتى يصير بعد العمل احوال مستقلة اليه فان غير المعين لا ينتقل الا
يخفى مع انه يصير محل التزاع كما عرفت واما النعيين عند هذا الظاهر لا بد منه بالقد
الذي يخرج به عن الصفاه فصيرها الى حال الصير والمجنون او السفينة اذ الظاهر ع

يتحقق اجرة المثل كاهو الخالد جعل المثل من ماله بالمرقة فلا بد من تعيين نقيضه من السفاهة
وكذا لا بد من تعيين برفع النزع والمساخرة كامة البيع واما التعيين الذي يرفع القرير فربما
كانوا يقولون بل هو من بناء على انهم يقيمون من ماله المثل من ماله عن بيع الغير للمثل لغير البيع انهم
من المعاملات ولعلهم يستقيم من انطوائهم والا فالان نقيض لانهم يبيعون مع عموم ادلة المعاملة
وخصوص بعض الادلة من قبل قبل فلا سلب ولا جعل ما ذكره محلا واستحسانه انهم في عدد
قوله ان احتياج المثل يحصل ماله مراده ان الحاجة ماسة الى امثال هذه المعاملات والنظام
يتوقف عليها ولهذا جعل الشارع مشروعة كظاهر من كلامه وايضا فضل الحكم بما سبب ان يكون
نام الفائدة في هذا المثل يحصل التعيين معتبر لم يحصل المثل من النظام ولم يتحقق الاحتياج الما
لكن لا يخفى ان ما ذكره يحصل نكته للفرق لا دليلا عليه ولعل مراده رحمه ذلك لفظ ان هذا
كما لا يخفى على المطلع بما لم يتم **قوله** بخلاف من رده فلم يثبت انه قد عرفت ان مراده كون نقيض
ينقل اليه ويحققه بعد تمام العمل ولا يتحقق هذا المعنى في الثوب المذكور كما لا يخفى اذ ليس له
اقل معين يدخل تحت الصابغة وايضا لا شك في ان مثل محل النزع كامة البيع فلا حظ فيه
منبرع ولما بطل المعين اه وصرف في عدد بذلك ولا تأمل في كون هو الحق والاختفاء في الدليل ان
الامر كذلك كل موضع يكون مثل الموضوع اذ يختلف كل معنى ما يقول الاخر وان كان بطل
الاجرة ان الان دعوى كل واحد وجب الاقرار على نفسه بعدم استحقاقه ان يدعى بما ادعى
قوله ويمكن ان يكون المراد الامكان شرعا ان الظان مراده الاصح وهو جهة في باب الجملة الشا
للفريقين الاجرة والعمل في الحاجة الى العلم فتم وايضا شرط تحقق العقد ولم يوجب نفس الا
اذ لم يكن لكان العقد هو الاحتياج فلا يكون صحيحا **قوله** لم يستحق شيئا وان اعتقد انه يستحق
المثل كايحقه الغير لم يملك بالمثل فان الجاهل بسبب جهله لا يستحق شيئا من امثاله ذلك **قوله**
الى هذا البلد فلم اه شرط ان يكون له فائدة حتى لا يصير الجاهل سقيما بطل عقد ولا يتحقق
احد الاجرة منه فتم جدا **قوله** فالظان يستحق بالعمل اه شرط ان لا يكون عرفه وعادة يفهم من
الاطلاق اذ اذ تروى ينصرف اليه **قوله** فلا اجرة له قبل اه وان كان اعتقاده انه يستحق شيئا
كما عرفت فانه باعتقاده ما ادخل النقص على نفسه الا انه في الواقع ادخل العمل لا يصير شيئا
للعقد في استحقاقه واندر يعلم بل الجاهل ايضا لو كان معتقدا استحقاقه لا يصير ذلك

لاستحقاقه

كون الاصل ان يكون لمفعول المستوفاه مخوض ولا يكون مجازا يحتاج الادب لظايعا من اصل الترخيم
الذمة فتم وما اصل الترخيم وقوع الضمان عليه قبل العلم فلهذا المراد هنا اصل تاجر الحادث فان
وقت العلم مضبوط معين لا يتغير فيه اصل التاجر بخلاف وقوعه بينه الا ان معارضتها لاصل
عدم استغناء الذمة اصلا وراسا وبعده على محل نظر لا مما يكون كان الاصل الاول اقوى
فتم وما ذكره في حقه قوله الا التعريف اه قوله وعلى تقديرها بشرط من قبلنا ليس بحجة اه ليس
فان الاستصحاب حجة ونقيض البقاء حجة ثبت الشيخ ولم يعلم ان النسخ يجمع الشرع بحجة لا يشهد
عنه ما شئ بل التائب من الاخبار الكثيرة بقاء كثير منها امه ابراهيم وسنتر وغيره للشيخ ما ورد
مدحه بحيث يظهر كونه حسانا بانه ولهذا طريقة الفقهاء الاستدلال باصل ذلك في مقامات كثيرة
وكثيرا ما يجتمع المعصية باحتمال شئ مثلا بان النسخ الفلاني مشروط بالشوب على الاسباب الاحتمالية
مشروطون وغير ذلك يظهر ذلك من تتبع الاخبار وظهور كونه مشروطا بذلك الشرع ان
اولاد يعقوب ظاهر واعدا عنه بان اذ هبنا بشئ فان فيه ظن يورثه كما لا يخفى على المتصف سيما مع
عدم انكار يعقوب عليه ولا كون المراد هو العقد لعدم تارة الاستباق في ذلك مراعاة او
مقاومة فتم قوله والاية الثانية بعداه وجبه الاستدلال بها انما هو بتفسير القدر بالرجح والظن
اعداد هذه القدر هو تقديره فيلحقه باخر هذا التعلم بل وجهان وجوبه فضعف العقد الو
عليه لعموم او قوا وعدم مانع بل ويمكن الاستدلال باطلاق الاعداد لان المتعارفين والقاب
كان تحققة بالعقد فتم قوله والتالية ايضاً فيه معلوم وصحة مسنده اه ضعيف السند مخبر عن
قوله من جواز القمار بالريش اه ودرج محل الرشيح ما هو في دوس السهام عادة تعارفاً يكون
المراد الاشارة الى السهام قوله اما تقدم والاصل اه الاصل يدل على عدم منع من الاعمال
قوله فالتجوز للاصل اه وقراءة الكون مجرد احتمال او الاحتمال لا يثبت التكليف وما
خالف الاصل سيما مع كونه جواً حائياً ان المشق ارباباً للفتح مع انه على تقدير السكون لا دلاً
ايضاً كما ذكره بل ان القرآن عدم حرية اللعب مطلقاً حيث قال اخوة يوسف يعقوب ارسلم معنا
عذائرتي ويلعب فبعضهم لا للعبه كون الاصل بقاء المشروعية كما ذكرنا سابقاً وورد
الاخبار ان جماعة كانوا يرفعون صخرة الرسول ويقولون سيدنا نحن قومنا واننا
استدق فلم ينكر عليهم بل قال لهم كلاما اخر ورد في العامة ان الرسول صلى الله عليه وسلم سابق بالقدم

في حلية بعض اللعب انما
فيه عوض

بعض

كون المسامحة العقود اللازمة

في تعيين ما يلقى عليه من الخصم
بالوصف
في السكن
في كيفية السكن والرجع

بعض ان واجب العلم عند الترخيم قوله فلا يلزم مجاز الايجاب اه وما يؤيد عدم كونه من العقود
اللازمة ان الغنما ما عتبر الرصيفة وطريقتهم في العقود اللازمة تعيين الصيغة سيما
بقولهم يكون صيغة ما توقيفية ووقوفه على النص وتعيين الشارع ويؤيد انهم ابن
المسلمين بل وغيرهم في الاعصار ما يقرأون صيغة مركبة من الايجاب والقبول على طريقة الا
وبالامور التي يروونها في العقود اللازمة ولا يلزمون مجرد العقد والصيغة بحيث لا
لاخر دفع اليد بالحق الذي يفعلون ويبرعون في العقود اللازمة بل الظاهر ان ايام الحاشية
عند العرب وغيرهم كان البناء على ذلك فلا ينصرف الذهن من حديث لاسبق اه وغيره الا
الى ذلك فاذا كان المراد من او فبالعقود المحققة المتعارفة في ذلك الزمان فلا يشهد
من الاية لزوم هذا العقد مضافاً الى ما سألنا اليه من ان البناء على العموم اللغوي يوجب الاخر
من هذا العموم ان يلزم من ما سبق بكثير فتم قوله ان الصنع التي ذكرها الفقهاء هنا قولهم من سبق
فلهذا وهذا لا يناسب العقد اللازم فطالعاً بل هو بعبارة عقد الجماعة ولعلمه في الحقيقة نوع من
الجماعة فتم قوله وعموم اللائحة يقتضي الجواز اه لم يجد العموم الذي ادعاه مع انه دمج في صلبه
تعارف اولئك السق سوى الاجتماع فكيف يدعى العموم فتم قوله الا المنع شرعاً اه اذا ساوى اليها
ولم يكن عملها اصلاً فاعطاه الزيادة من دون عوض في المعاملات سفاهة الا ان يكون العرف
مجرد الايمان والتبرع فالظاهر قبل وجود البناء وعدا بهية وبعده هبة فيجوز اعطاه كحقة
وحصة هذا النحر والكلام انما هو في المعاملة كلف والزوج في الاعطاء بعد الوجود وما اعتبر
السارح وغيره في المعاملات مثل البيع وغيره هذا المعنى بل جعل هذا المعنى اكمل ما بالباطل من
حيث كونه بغير عوض اصلاً وليس في مقابلة شئ مطلقاً ويمكن ان يقال في ذلك فيما اذا كان عملاً
متأدياً وان الا ان في الصور بين الزائد الذي يعطيه في مقابلة الناقص من حق الشريك
في المساع ويكون هناك غرض صحيح يخرج بسببه عن السفاهة لكن الكلام في ثبوت صحة هذه
شرعاً في الغاوة للزوج ومساير الثمرات والاصل عدم الصحة لها حكم شرعي يحتاج الى
فالمثبت يكون للمالان باختيارهما ما لهما التي كانت قبل العقد خروا ومثل المؤمنون عند
شرطهم لا يفيد للزوج والصحة شرعاً بتوافق العلماء وصرح الشيخ بذلك وان كان يتم
ايضاً غفلة بغيره لانه لا ينفك ان كل مسلم شرط طاباً بخوياً وجبر يكون لازماً شرعاً

وتجسأتم الثمرات التي ليست قد اول ذلك الشرط والبناء على تخصيصه بخصوصاً اجماعية و
توجيهه وتاويل الاستدلال الجواز ان يكون المراد الاولوية والاهمية عند الشك كما صرحوا به
هو اول من تخصيصه بما هو ان يدعى بالبرائة ثم فانه غير صحيح عند معظم الاصوليين
واما من يجوز ذلك فلا سلكه ان يراد بالاولوية يعني ان يكون هذا التخصيص اوله في السلك
لا يجوز البناء عليه والقوى به فضلاً ان يكون مرجوحاً مع ان هذا العقد من العقود الجارية
وطعاً كيف يناسبه الوجوب والالزام في غير ذلك وهذا وافوا بالعقود وغيره للعقد الجاز
الا ان يبقى جوب الوفاء بما يقتضيه العقد ان كان الزوم في الزوم وان كان الجواز في الجواز وفيه
ذلك مما يقتضيه لكن الكلام فيما يقتضيه عقد الشركة فلا يمكن الاثبات بحجج وافوا وغيره مع انه
بني على ما هو معناه لغة اي عقد عاقدان باي نحو آخر عزم وتحتزم واحد ثم يجب الوفاء به وتعيين
كل شرط عياداً وخلافاً في الدين وشرعاً من شرع خير المرسلين من غير حد وضبط يلزم اطلاق
العقود والمعاملات على التزم المقر في العقد والمسلم عند العقد بل يلزم عدم الانضباط في
المعاملات اتم فتم فيه اذ يمكن ان يخرج ما خرج بالاجماع وغيره من الادلة وفيه الباقى لكن
لا بد من التأويل في صحة هذا العقد من الاخراج والتخصيص كما استرنا ومع ذلك بكل دفع اليد
عن الاستدلال بهاء المسائل الخلافية لان المدار في العقد عليه الا ان يبقى بطلان الاستدلال
بما في صحة العاملة التي اخبرت من المقاملين وصحة الاستدلال بها على صحة البيع اللغوي في
وكل صحة الهيئة اللغوية والعرفية والصلى العقود والعرف والاجارة اللغوية والعرفية وغيره في ذلك
من العقود التي كانت مقدار فتم حين نزول الآية لان الخطاب مختص بالحاضر من عوامها هو الحق
والعقود المحققة والمتعارفة والمدونة ولم يرفع جزءا اما العرفية صفة والتقديرية فتمها راجعا
لأنه عن اشكال هذا مضافا لما عرفت من الصحة لكن قد عرفت الاشكال في السمو للعقود
الجارية نعم ادعى السيد الاجماع على صحة هذا الشرط وما يظهر من بعض الاخبار ايضاً لكن الظن
منه ان يكون العمل متحققا واما ان اجماع السادة في هذه الصورة وبالجملة لا بد من ملا
ذلك الاجماع كيف ادعى وان لا يظهر ما يورث الروية في شؤنه وكذا ملاحظة الخبر ومضمونه
وانه كيف فتم واما ما ذكره من ان لصاحب المال اه فيه انه لا كلام في هذا انما الكلام في نقل
شرعاً والزم وغير ذلك من الثمرات الشرعية فان سبباً من ذلك ليس بيد صاحب المال

اختاره

اختاره قطعاً بل يد الشارع والاختفاء فيه قوله ولا ندر كالمضاربة اه لا نامل في انه يجوز جعل
من المال والرجح باذا العمل وان العمل ليس من المال قطعاً كيف قد ما يكون المال في غاية الكثرة و
العمل في غاية القلة يجب لو بطل المضاربة بنحو اجرة المثل القليلة كان الامر بما يكون بالعكس
فيكون يكون اجرة العمل دائماً مقابل ربح المال ويكون المقتصر هو التخصيص وافقنا الاطلاق
انما هو من جهة قولهما الرجح بيننا اولنا الظهيرة في صحة التخصيص لعدم ترجيح وعدم مرجح للا
العمل غاية والجزء من المال مقابل ومساو لاجرة المال ودرجه وبالجملة لعل قياسه على المضاربة
قياس مع الفارق فتم سيما بالنظر في ظاهر الاخبار فان الظن من الاخبار الواردة في الشركة ان
الرجح والخسران بالنسبة لراس المال ولا لكلا الاخبار المضاربة فلا حظا اخبارها واما ما وجد
فالشروط بطلان ان كان مقتصر الشركة كونه نسبة النفع والخسران الى المال لم يشرط اول شرط او
خلاف ذلك فهو بعينه لما علم به كلام الشيخ من ان شرط صحة البيع العقد ولا وجب بلنع ذلك ان
كان مقتضاه صورة الاطلاق ذلك لا ينافي مع الشرط لا يلزم ان يكون تلفه بالنفس ومن
غيره اذ لا يلزم كون التلف من مال غيره يلزم ذلك فتم سلمنا لكن مع قوله التلف على التساوي
ضمن الشريك بانه التقاوت يعطى الشريك عوضه من مال غيره في جميع ما ذكره بالنسبة الى
الرجح فتم قوله لانه ما قبض الا لنفسه اه لا يخفى ان الدين يكون كلياً شاعاً والاصل بقايتها شرعاً
خبر ثبت صيرورة ربحاً ومفرداً ومختصاً حصته كل واحد منهما بصاحبه بثبوت انما
لانما لا يترتب فيه اصلاً يثبت كل واحد مما ذكره بالدليل الشرعي ويكون كل شرطاً والمثبت
هو الاجماع والخبر ولا اجماع هنا فطما الوهم بقول الاجماع على خلافه كما نقلوا والاجماع المنقول
بجمل الواحد جهة عند فتم انما واما الخبر فلم يوجد خبر يدل على الاخبار المتعددة المستثناة
بل على خلافه كالاجماع والخبر فتم قوله فان لكم خبر موافق لقاعدة
العقل اه بخلافه هنا قاعدة ثانية ظاهرة مع ان قاعدة الاستصحاب تقتضي عدم صحة
القسم لان القسم حكم شرعي يتوقف على دليل شرعي وليس بل الادلة الشرعية على خلافها
كما استرنا وضعف السناد كان فيه من بعد الاخبار والظن من الروايات عدم صحة القسم
لا عدم لزومها اذ لا يخفى ان ظاهرها عدم تأييد القسم لانه يجوز لهما دفع القسم
والظن منها بقاء عدم مدخلية تلف البعض في العبرة بعموم الجواب لا خصوص السؤال

في عدم انفصال الموقوف من الدين
بالقبض اذ ان الدين يشترط كائنه
وبين غيره

وعدم الجواب واضع على المتأمل ولذا فهم الاصحاب العموم مع انه اذا رضى الشريكان بان يأكل كل
 منهما مقدرا من الدين فلا يثبت في الحلية والاباحة كما انه اذا رضى احدهما ان يأكل الاخر كله
 يكون حلالا لا يثبت لكن ليس هذا قسمه شرعية بل اكل مال الطبيب نفس صاحبه فتم جدا وما نقل
 من ابن ادریس لا ينافي كون المسئلة اجماعية لان خروج غير مضر فتم وهو بعد قسمه
 لعلمه لا بعد فيه بل هذا هو الظاهر القطع عدم ضرر معتد به بحيث لا يقاوم ضرر عدم القسم
 الحاصل للشريك غالبا والحاصل ان ضرر عدم القسم ضرر متعارف متساو معتد به وما
 ضرر القسم في المشتق من الفروض النادرة غايته السدرة لولا نقل انه مجرد فرض وبعد تحقق
 الضرر فليس بضرر معتد به وعند العقلاء بحيث لا يعد ضررا عند سبها وان يقاوم ضرر عدم
 وتغلب عليه ولذا افق الفقهاء على سبيل الاطلاق فتم قوله والعرض عدم وجودهما من المالك
 اذا كان المال باقيا على حاله فلا يثبت ان النماء يكون ملكا لصاحب العين ويجوز جعله
 للغير قبل وجوده لا يثبت النقل الى الغير وصيرورته ملكا له لان النقل يحتاج الى اقل شرعي
 ومجرد الوعد ليس من النواقل الشرعية وليس هذا من العقود المملكة فلعلم المراد انه اذا
 جعل الرجوع للعامل بحيث يكون له شرعا لا يكون الا بان كان المال دينيا وفرضا والرجوع والخسران
 مع انه يظهر من الاخبار انه اذا جعل الخسران على شخص فالرجوع لم فاذا كان المال باقيا على ملك
 صاحبه فاي غير كون خسران مال شخص على شخص اخر كما قال به الشافعي في مسئلة الشريك وكون
 الرجوع والخسران بايعين الراس المالا لا فتم على ان المال لا يبقى بعينه في المعاملات حيث يكون
 مالا للمالك فان الظن ان المالك اذا جعل كل الرجوع للعامل لا يريد ان العامل ينزع بهذا المال
 للمالك ويبيع ان يقم للمالك بل يريد ان ينزع ويبيع العامل لنفسه وياخذ الرجوع ويرد على
 المالك وهذا بعينه معنى الفرض فتم قوله انه على فرض ان يريد من العامل ان يجعل معاملته للمالك
 ينزع ويبيع مع بقاءه في نفسه غايته البقاء معلوم ان العامل اذا اشترى المالك بعينه للمالك
 المالك وهو وكيل المالك في الشراء وبعد ما يبيع المالك بالوكالة يصير مجموع الثمن مال
 المالك وهكذا في كل معاملته الى اخرها يصير مجموع الرجوع مال المالك بسبب سؤال المالك
 وارادته ورضا العامل وقيام المعاملات كذلك فاذا كان المالك ان يكون الرجوع الحاصل
 للعامل وجعل الرجوع لنفسه للعامل فاذا اراد ان يكون بعد ما جعل الرجوع لنفسه ان يكون

في المضاربة في البيع والشراء
 المضاربة

للعامل

للعامل فمع ما فيه من الغرارة والاستبعاد وكونه خلافاً لكلامه معلوم انه لا ناقل يجب الشرع
 بنقله للملك العامل ومجرد الوعد يكون ناقل بعد سؤالي ان يجعله لنفسه وتأكيده في
 ذلك لا ينجي فساد مع من له اذ في اتمل فتم قوله وفي محمد بن عيسى كلامه انه مجرد كون كلامهما
 لا يضر اذا لم يجل عن كلامه وكذا الكلام في ابان كالحقنائه في الرجوع ان امثال هذه
 الروايات منجزة بعلم الاصحاب وغيره قوله اذ قد لا يفهم آة الفهم حاصل القضاء والعرف والعادة
 وكون غالب المعاملات في الذمة ولم يرد خبر من الاخبار المتعددة الكثيرة ما يشير الى اشتراط
 ذلك والاطلاقات والعموم يقتضي الصحة والتلف قبل الاداء من الفروض البعيدة لا
 بعد ظني بحد الارادة وكون الاطلاق منصرفا الى المتعارف وعدم شرطه وقد عاين ان يوجد
 يكون الصحة دائرية مع البقاء والاداء فتم وسيجيء عند ذكر قول المصنف ولو اشترى العامل آة
 النضر بانه ان اشترى فذمة المالك يصح ويلزمه العوض وذكر الفقهاء بصيرة في هذا
 داخل في مضاربة وذكره امثال ذلك كثيرا فلا حظ شرح عدد غيره حتى يظهر لك على انه
 يجوز ان يصير جعالة بشرط المضاربة فيصير ويلزم وان ذكر المضاربة بعد ما يظهر ان
 مراد الطرفين ليس بالثمرات المضاربة فتم قوله فان كان هذا صحيحا فلا اشكال آة الاجماع
 المنقول بخبر الواحد العادل حجة كالحق في محله والقول بانه خبر مرسل فلا يكون حجة اثباتا
 بطلانه في الغوابل وغيره قوله مثل او فوا المسلمون آة الاستدلال بالادلة الثلاثة
 لان المقام من العقود الجائزة لان المسلمون عند شرطهم محمول على الاستحباب وتسلط التمسك
 على اموالهم يقتضي باخرا نصرفاتهم لا النقل وغيره من الثمرات الشرعية ومرا الكلام مفضلا
 في مجتبى الشريعة فلا حظ قوله وان كان فيما راجع انه يظهر منه انها ليست داخلية في مال المضاربة
 لان مال المضاربة يكون الرجوع فيه بغيره ما يكون الخديف والاعية التحليل من قول صاحب
 الجارية يكون معك فالظن انه نظا فيه وانه لا حاجة فيه الى ان يدين ذلك من الاجاب والقبول
 فتم قوله وان لم يكن هذا الرجوع قاله مقتضى عقد المضاربة ان العامل عليه العمل في الجاه
 فقط ومع ذلك عليه ذلك العمل ادا مضاربا وكاينما تحت العقد لا مطلق اذ بعد العقد
 وانفاخره وزواله هو والاجتهاد سواء كان الحال عدم العقد وحال بعد انفاخره
 وزواله سواء وعدم العقد ولا وانفاخره ثانيا لا تفاوت بينهما بالنظر الى القواعد

في عدم اشتراط ان يبلغ العامل
 العين

في عدم الصحة المضاربة بالاداء
 الموجودة

في انه عدم فسخ الجارية في
 مال المضاربة من رواية الجارية

وفسخ المضاربة

في الرجوع

الهم الان يكون دليل شرعي يقتضيه الفرق ومن الدليل الشرعي ان يكون عادة ينصرف الاطلاق اليها
ولم يتحقق من الشرع مانع مما قسم قوله وقد منع اشرط اللفظ في العبارة وقد مر في كتاب البيع منا
كلام يمكن تحقيق امثاله المقام منه فلا خط مع ان الاذن لا يحتاج تاثيره الاصول اصلا ولا فعلا
لا قولنا اذ جهة التصرف يحصل بمجرد الاذن بخلاف ان لو كانت عقلا اذ الصيغة تنوقف على قبول
فلم يقبل الايجاب لم يصح تصرفه من باب الامانة المالكية الشرعية والمالك لم ياذن الا بعين
هذه الامانة فمما يقيم لو كان عقدا فيجوز الضم بنفسه والرضا بعد الضم لا يقع في تحقيق الا
الشرعية المالكية بل يكون امانة شرعية عرفية وحكمها امانة المالكية وان كان مجرد الا
قبول وجود الاذن من المالك تحقيق الامانة في الشرع الودي او لم يصح اذ جهة الاعبة به اصلا بل
العبء بغيره اي المالك وعدم دفعه اذ جهة ايقم بغيره ليعلم لو حلف ان لا يعقد وان يعقد
وايقم بما يظهر الاذن من الغرض بالاخذ والحفظ من دون اهما من المالك اصلا فاذا
وجد وحفظ من جهة الغرض خاصة لا ياتي ان ودعي وان المال ودعيته عند ولم يجره احكام
الودعية عندهم كما هو الظاهر الاول عليه دليل وهو عدم اليد شاملا من غير يخرج ومهمنا في
كتاب البيع زيادة التحقيق فلا حظ قوله فمع القبول يحصل الودعية حصول الودعية بحجة
الانج من اسكال الماعرف في الحاشية السابقة فمما قوله ولكن باجور ليمر بالمعاشاة الامر كما ذكر
الان ربما لا يتمكن من الاجرة ايضا نوع اضطرار فيجب بذا الاجرة بالوجوب الكفاية او الحفظ
اجرة وربما حصل الامر ان لا يكون باذنها فيعين الحفظ بلا اجرة والحال في الواجبات الكفاية
بل العينة ايقم كل لا يقال يمكن ان يشغل ذمته بالاجرة ان يردف احدا يهاهلا لا نقول يمكن
ان لا يتمكن بتحقيق احب برضى بهذا او يحصل العلم العادي بعد حصول الاجرة ليرى ان ربما كان
ذلك حرجا والحفظ ليس فيه حرج فمما جدا ولعلنا اذنا ان اشار بقوله وبما في قوله بلا عوي
دائما بقوله فمما ان لم يظهر منه دعوى للدوام بل لا تأمل في ان مراده في الجملة وفي بعض
ولذا قال ورد بما عذر ذلك فمما قوله فيمن القابض اه وذلك لان كون المالك في يد الصبي و
الجنون في محل الضميمة في حفظه كالو اطار الرج نوبنا الابنية فيجب عليه اعلام الولد ودية عليه
فلو لم يعلم بصيرته ما عظم امامه الاعلام وعدم تقصير اصلا لا في الحفظ ولا في الاعلام و
الرد ولا في الاخذ عن الصبي والجنون فالحكم بالصما مع عدم الترتيب لمع محل نظر في الهم الا

في العطل

في وجوب جعل الابداع من الاضرار
مع الاجرة

في ضمان القاص من الطفل
الجنون سبب ما عظم بعنوان
الوديع

في الابداع عند الضحية

يكون العبارة

العبارة سقيمة قوله والظاهر لا ينبغي هذا الحكم بالصما اه في محبت البحر اختار ضمان الضحية بالعبء التي
ههنا واجبا عن اهلها فلا حظ قوله وظكلا منهم عدم الوجوب اه قد مر الكلام في محبت المغلس
وان الظان الحق مع الاحتياط فلا حظ قوله مثل تلك الوديعه بان اه لان الوديعه استنبأ به في
فاطلا في انصرف الى العرف فالمراد منها الحفظ على ما بعد في حفظه كما هو الحال في موضوعات
الاحكام والمدار على اصطلاح المتعاقدين ان لم يكن موافقا للعرف العام او لم يكن فيه عرف عام
قوله لاحقا في ان هذه الكلام يدل اه لا شك في انه يدل على مخالفة نص وجوب الضمان الا ان
يكون محسنا وما عاين المحسنين من سبل فان المالك اذا قال لا تحفظ في حوز بل اتركه في محل الضيق
ويجوز لا يؤمن من التلف ولا وثوق بالحفظ وهو حفظ عن التلف ووضع في حوز وضبط
ضبط ولا شك في انه من عرفا وافتا وصادق انه حفظ للمالك واستوثق له وضبط واجبا
لاجل ويصدق عليه انه امان عرفا ودعي ومسودع كل مع انه كل شرعا لما عرفت مع ان
ذكره انه انما هو صورة يامر المالك بحفظه ماله وحوزه وضبطه الا انه معتقد ان حفظ
اوله واصوب والا يمين رضي بذلك من اول الامر عندهما اخذه ووافقه في معتقده الا انه
يحدث في امور واحوال التغير بذلك الحال فاعتقد ان ضبطه كك اوله واصوب ولذا ضبط كذا
ليس هذا الضبط الايام المالك كالاخيه وما ذكرناه من كونه عند التامل والتمسك بصرح
بان مثل هذا لا يخرج من الامانة وعن اذن المالك فلا حظ ولم يظهر من هذا الحق لما سئل
من الاجماع وما سنذكره من الادلة فاذا ذكره الخ محلي تامل طاعة الظهور اذ لم نجد مما ذكر
من الامة والاختيار عينا ولا اشي قوله وبالمثل لا الادلة يقتضيه عدم الضمان اه لا يخفى انه كان
مادونا في الحفظ فحراس المظ فاذا كان حفظه لا يطرق الاذن لاجرم بل قد يذهب
لان المادون ما فعله والنفه ضله ليس عاودون فيه فاي فرق بينه وبين من يكون في يد
اذن المالك بل ربما يكون هذا الشد لان الظن من كلام المالك انك غير مادون ولا ارضى
اصلا بغير هذه الصورة بحفظه ويتصرف اذن هذا من لم يظهر من المالك عدم الرضا
الاذن واخذ المالك بالمنع عن الحفظ والتصرف وابقم عوم على اليد ما اخذت خبر نوب
شامل لهذه الصورة قطعنا عن غير دليل على الاجرايح ولا شك ان هذا الحديث حجة عند
باجمهم فيكون مجبرا عليهم وضويعهم فيكون حجة قطعنا وفاقا لما حقق في عهد واما الرجوع الى

في حوز الوديع
في حوز الوديع

ما امر به فيشمل ايضا عموم هذا الحديث مع انه لم يعلم الا ان ما دون من المالك في حفظه اذ لم
من كلامه عموم يشمل هذه الصورة بحيث يوفق به بل لما كان يقول بعد ما خالفه لم يحفظت
ولم ترد الى او ما كنت راضيا ويصح هذا منه عند العقلاء وايضا بعد الخالفه خرج من كونها
قطعا وخرج الان انه ليس بما دون فيه وليس بامينه بل وان خالف بل لا نامل وهو مستحب
ثبت خلافه فتم جدا هذا كله مضافا الى الاجماع الذي ذكره والاجماع حجة كالحق بل ان اجما
واقعي من كل الفقهاء كما لا يخفى قوله فكيف لا يكون ضامنا خصوصا انه قد ظهر الجواب عن ذلك
مع انه غاية ما في الباب ان يكون العلامة اخطى في هذه الصورة ولا يلزم منه الخلف ما نقله
الاجماع ولا ندفع بينه وبين كلامه في غاية التوافق قوله فيشكل الترجيح في بعض
اه لا اشكال اصلا لان احدا الكلام بين نصير عقيد الكلام الاخر قطعا ووافقا وبناءا المكالمات
والمخاطبة على ذلك سواء عرفها لغتها ومدار الكل على ذلك قوله لان القبول للفظ غير كاف
بناء على كلامه رحمه الله ان الوديعه عقدة العقد لا يتحقق عندهم الا بالاجاب والقبول في
من العقد ما هو باللفظ ومرا الكلام في ذلك في البع فيشكل الاكتفاء بالقبول الفعلي الا ان
يقى العدة في مثل هذا الاجاب خصوصا الاذن وايضا يعارض القبول الفعلي وكون مثل هذا
العقد ودعية بحيث اذا اطلق لفظ الوديعه يحتمل هذا ايتم فتم قوله بدون اذن المالك هو الا
اه الامانة الشرعية هي ما وقع تحت يده وفي ملكه بغير اذن المالك مع لا بغير اذن المالك
عقد الوديعه وان كان باذنه بعنوان اخر مثل ما ذكره من الطبع عنده وصل اذن الفقيه في
الواسطة بالمره محل امل قوله ان كان عالما بالتلف مع الانشاء اه هذا اذ لم يكن له غرض
معند به عند العقلاء وان كان غرضه خالفا اذ لا يلزم ان يكون كل غرض مطابقا للواقع
يخرج عن السفاهة والابزيم ان يكون كل الناس معها اذ قل من يكون جميع اغراضه جميع
اقتضائه ام لا مطابقا للواقع بل لعلمه لا يوجد مثله عادة مع انه ربما يكون غرضه مطابقا
لواقع بان بعد الشرع بما يطاع عليه الحارس فيضطره الى او مساويا الا ان هذا اقرب
حصولا او يكونان متساويين فلا داعي الى التمسك في الشرع مع الذي يصير ان متساويين
او يكون شره الشرع ارجح الا انه ليس بجما عند به عند العقلاء قوله وما يعرفه الانبياء
فلما اه قد عرفت ان قوله على اليد ما اخذت عام عند الفقهاء وحسب لفظ اللفظ خرج

صلى الله عليه

في طريق الوديعه عند

في بيان الامانة الشرعية

في معنى الموضع عن القبط مع علم بالتلف

في معنى المستودع النسيئة في الموضع النسيئة

ملفوج

ما خرج بالليل وبقى الباقي مع ان مقتضى اليد الاذنه وعند الاصحاب ان الجاهل غير معذور في
الشرعية كالحق في محل وايضا انلاف مال الغير موجب القضاة مع ما يجزئ انتم فتم جدا قوله وهو
ايتم خلاف ما سبق اه في ما فيه لان مرادهم طمع ان مثل هذا المفهوم لا عبرة به فتم جدا قوله
واعلم ان هذا الكلام ايضا صريح في ان القصة لم تجرد دلالة فضلا عن الصراحة بل في هذا
الكلام تحقق معنى القصة مودعه اذ لم يظهر من كلامه ان العقد كان مفيدا لهذا القيد بانه
ما رضى بالحفظ الا بان يفعل ما امر به بخبر امره به وعند امره ومن حينه والذي يضر العقد
والحفظ ان يكون هاجوع او عطش ولم يزل عنها مع علمه بذلك بل مع حمله ايتم ويظهر هذا
من قوله ان لم يكن هاجوع اه وظان مراده من ذكر الموت على سبيل المثال والافاضة
ايتم مثل الموت عندهم قطعا لان الانلاف عندهم اعم من انلاف المجموع او الالباحض
فرق بينه في الدوام والادام فتم جدا وان كان اول كلامه لم يظهر مع قطع النظر عما
قوله وبالجمله اذ لم يرد عدم الضمان قوية اه قد عرفت عدم وجدان عموم في عدم الضمان
ما ذكره بل الموجد العموم في الضمان على اليد ما اخذت ولا ضرر ولا ضرار وغيرهما قوله
عبارات الاصحاب مثل الكتاب اه بل في عدل اظهر من ذلك والصواب ما ذكره انتم بقوله فكأنه
قوله لا اقرب عدم الضمان اه وجمدا انه ان ينصرف فيه ما ينافي الحفظ العادي فيجوز البعث على يد
يخرج من الاذن الظن من المالك فيصرف غاصبا الا ان يكون هذا البعث ايضا داخل في اذن
المالك صريحا او بمقتضى العادة الكائنة فيما بينهم ما مثل كون المستودع من لا يتعاطى ذلك
بل بمنزلة هؤلاء الذين ليسوا بما موثوقين غالبا فان البعث باذن المالك لا ينصرف قوله
او ودعية الا ذلك كما ان الشئ اليه سابقا قوله فان التكليف الخارج عن العادة بلا دلالة
بل الحكم الاستكالات في عدم التكليف باذنه منه اذا دل العادة عليه لا ينصرف كلام المالك
اليه كما انما بعد ظهور الرخصة منه فاي اشكال والافق الكلا شكالا لاتحاد المقتضى والمنافع
الاهم الا ان يكون في بعض العاديات اجماع او نفي في الضمان وان ظهر الرخصة من المالك
ودون ثبوت خوط الضمان بل قدما ينافي بغير ضوا اصلا لامننا هذه الامور انكالا على
مضافا الى عدم الصدور من الشرع ما ينافي القاعدة فتم قوله ويمكن مع الجهل بتمامه
لا يخفى انهم يحكون بالصماح لا بجهل بل ونياسا ايتم لان الضمان بالانلاف من الاحكام

في معنى الموضع عن القبط مع علم بالتلف

في اخرج المستودع النسيئة في طريق الوديعه عند

في بيان الامانة الشرعية

في معنى الموضع عن القبط مع علم بالتلف

في الخلاف كتابا بالصلوات مع الشريعة

الوضعية والسبب المرتب على السبب لئلا يحكمون بغيره المحذور والعيب فلا حاجة الى التقييد بالنقص
 التحقيق قوله ولا يكون مع هذا الكذب فيجاء ان اوارحه انزع مثل الصدق الذي يصير سببا
 لثبات اليقين القتل من دون تفاوت فغيبه تأمسه الا ترى ان النظر من الطبيب الاجنبي الى فرج المرأة
 الاجنبية لمسلم ما وادخال اليد في ما لا يخرج الطفل الميت واجب عند الضرورة وليس هذا
 مثل النظر الى يد الرجل الكبير لمسلمها عند الضرورة وكذا قتل الزهاد العباد من المؤمنين
 نسائهم والحفالهم عند ترس الكفار اياهم واجب وليس هذا مثل قتل الكفار الفجار الظلمة
 المفسدين في الارض القاتلين للمؤمنين والاحذرين لاموالهم ونسائهم واطفالهم اشرا
 من نونهم ويملو طوبى بهم ويبيعونهم ويكسرون بنقص الاسلام ويجوز قتل الثقات ويجوز
 المساجدة ليعملون غير ذلك من الفحشاء والمنكر وبالحيلة فوق بين بين المحذورات التي
 اياها الضرورات واجبي ما وادى الواجبات التي حسن فقط مثل الفرائض اليومية وغيرها
 واداء الدين ورضع الظلم بالوجه الاحسن فان التاخير من محض خلاف الاول فانه حسن مشور
 بالفتح واما حكاية الاجماع فغيبه ان ليس الا دفع القتل من الزعم وانفاذه عنه وهذا
 ليس عين الكذب بل جعل به وهو مقدمه فعل القول بان مقدمه الواجب ان يكون واجبا
 واجبا ليس ايجابا فالامر واقع فان الكذب فيقع وما يحصل به حسن لا هو نفسه واحد
 غير الاخر قطعاً وعدم امكان الاستئصال لكل من المتكلمين من جهة التلازم في سورة انحصار
 المستند في الكذب غير مضر لانه غير مكلف بهما قطعاً بل مكلف بالانفاذ خاصة واما على القول
 بوجوب المقدمه ايتم فوجوبها توصيل والوجوب التوصيل يجمع مع الحرمة قطعاً ولا تضاد بينهما
 كاتخاذ الفريق واطفاء الحريق بوجبه فيقع وكقطع طريق الحريق بوجبه حرماً والقيح الذاتية انما
 ايضا والحق الذاتية لا التوصيل الا ترى ان الوضوء مستحب لنفسه واجب لغيره والفعل
 واجب لنفسه على راي جماعة مستحب لغيره والصلوة في الحمام واجبة او مستحبة لكنها مكروهة
 للغير كما حققنا في غير ذلك مع ان الاحكام الخمسة باسرها متضادة فتش جداً قوله والغيباب
 ايضا اذ لم يوجد له قد مر ان الحاكم وكيل الغيباب ودل السفهاء واما الامام بديل استند
 انتم به ومقتضاه انه اداء بانفس المؤمنين واموالهم واما ذلك اعم من ان يباشر بنفسه
 بالحكم من قبله وان كان مثل قوله ما في فاجعلته عليكم حاكماً بالعنوان الكلي فلا حظ وامل

وان كان

في كون الحاكم وكيل الغيباب ووكيل السفهاء

وان كان وليا ووكيل الغائب قال الغائب يدفع الا وكيله فلا حظ وامل قوله على انه قد قيل
 في الاول انه لعل ليس بكانه نعم على اليد ما اخذت وقوى الاصح قوله مع امكان الدفع الى الاما
 اما مع امكان الدفع فلا تامل في جوان السفرة في تعليله لان الوديعه من العقود الجائزه اجماعاً
 وجوب القبول بناءً على ذلك بل هو في الفروض النادرة والامور العارضة فلا بناء في حقيقة
 العقد من حيث هو هو فالودي من حيث هو هو معتبر على ان في الفروض النادرة يجوز
 وجوب الخط من باب الامانة الشرعية ونحوها الا ان الظاهر لا يجوز مخالفة المالك فيما شرط
 عليه من كيفية الخط على حياء ذكره الوديعه فالودي معتبر معط فتش جداً قوله وان القيص
 للضمانة ولان المالك بعد ما طلب الوديعه لم يرض بكونها عنه كما هو الظاهر فلا يكون بعد
 عدم الرضا بناءً على الخط اميناً في ذلك بل يكون مغرولاً عنه فلا يكون يده عليها بل امانته
 قوله وتحقق الامر في ذلك انه والحق ان الامر بالشيء لا يستلزم النهي عن الصدق قوله موجباً
 بالاجماع وهو خروج الودي عن الامانة والاستيمان لان يده على ليس اليد المأذونة فيها او
 تصرفه ليس هو ما رخص فيه قوله ما فيه من تصديق المالك الطائفة ورد في الاخبار المنهي عن
 تصديق المالك على ما هو بالبال والعقل ايقم ما حكم به انه بوجوب الخروج عن الرشد والدخول في
 الشبهة فتش وعلل مراده رحمه من المكروه معناه اللغو والعري لا الاصطلاح في قوله فلا
 عدم الضمانه مشكل لان هذا خيانة عرفاً وايضا يده في هذه الحالة يمكن ان يكون بغير اذن المالك
 لو كان يعلم هذا لما كان يعطيه ولما كان يرضى باخذه وتصرفه عاذة وكذا الكلام في امثال ما ذكر
 قد مر قوله والظن الساري في عدم الضمانه بل الظن الساري في الضمانه ما عرفت قوله والقضا
 في محل تامل في لا يخفى ان الشرع يوجب الكل بحيث لا يقيح احد الجزئين او الاجزاء به اصلاً بخلاف
 الجزء المقطوع فتش جداً قوله لان يقسط على المأذونة اذ فيه اشكال اذ يشك في تحقق ما ذكروا في
 هذه الصورة اذ صاحبها اذن لا يفرضه خاص ولم يتحقق الحق الخاص قوله وقد مر فيه التامه
 الظاهر ليس محل التامل لانه خيانة عرفاً فانه يد حائل ولم يرض المالك بمثل هذا اليد قوله
 ولا بد من دليل او عدم كونه اميناً او كونه خائناً وعدم كونه يده يده امانة وعدم
 رضا صاحب المالك بمثل هذا ولو كان يعلم من اول الامر ما استنباهه لمخطفه فادعاه
 قوله وظاهره ان لا خلافاً عندنا انه لم يجد الظن بوجوبه مع انه لا يخفى الحكم من اشكال الما سراً

فتش

في الاول انه لعل ليس بكانه نعم

اما مع امكان الدفع فلا تامل

وجوب القبول بناءً على ذلك

العقد من حيث هو هو

وجوب الخط من باب الامانة

عليه من كيفية الخط على حياء

للضمانة ولان المالك بعد

عدم الرضا بناءً على الخط

قوله وتحقق الامر في ذلك

بالاجماع وهو خروج الودي

تصرفه ليس هو ما رخص فيه

تصديق المالك على ما هو

الشبهة فتش وعلل مراده

عدم الضمانه مشكل لان

لو كان يعلم هذا لما كان

قد مر قوله والظن الساري

في محل تامل في لا يخفى ان

الجزء المقطوع فتش جداً

هذه الصورة اذ صاحبها

الظاهر ليس محل التامل

ولا بد من دليل او عدم

رضا صاحب المالك بمثل

قوله وظاهره ان لا خلافاً

في كون الحاكم وكيل الغيباب

ووكيل السفهاء

في جوان رجع المالك الى الودي الثاني لادعائه عنده بغير اذن المالك

في عدم الودي على السفر في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

في الودي في حال الاصل في الودي في حال الاصل

غيره قوله العلم محل التام انه بما يحكيه في مثل هذا حكم الشارع والمتبع من باب العلم القهرى
الرجوع من غير مرجح شرعى محال اذا فاسد فلا بد ان يصير النقص من الجوع بالنسبة مع احتمال الفرقة
عند القائلين بالفرقة في امثال ذلك وسيجري القيس في كتاب القضاء قوله انه لا خلاف ظاهر عندنا
انه لم نجد ما ذكره في الحكم الاجماع الا بحدود نظر ما ذكره بل غاية ما ظن ان يرجع طرفا ونسبة الجماعة
من الشافعية ونقل عن جماعة اخرى منهم خلافة قوله قوله ليس بجيد على اطلاقه لعل نظره رحمه هذا الى
صورة عدم تلف الكيس وانه لم يصير امر سوى الخرق فتم قوله وانما القصاص المتأخر من غير تصرفه لا
للتصرف في التقصير وكون اليد معدة تاويلها بغير الاعلام مع الامكان لتقصير بلا شبهة والسابع لا يرى
في هذا التقصير لان الاصل الحق المستحق او وصوله اليه لازم في اى وقت وهو لا يتحقق الا بالذات
الاعلام واما وجوب الدفع فغيره ما ذكره الشرح قوله فان الظالم لا يحمل ماله وان كان لا يحمل ما
الا انما من ماله المخصوص منه بما ظلم او عدوانا لم يكن له حق مثل حق المخصوص منه المظالم
لم يكن حرمته حرمته فرد ماله المظالم اليه واجب بلا شبهة ولا بد من لعموم الادلة وهذا وان استلزم
ان يصير ماله القاصب ايقم عنده مع انه يجب دمه الى القاصب الا ان ان امكن التخصيص والرد اليه
والا فهو شرى المخصوص منه باخذ حق من عدم ودفع اليه من جهة عدم امكانه التام من تقصير
عدوانه وليس له حق ظالم حرمته بل يجب دمه الى المظالم لمقتضى الادلة وعدم المانع من الجهة التوقفت
بل يجب دمه الى القاصب المظالم من باب المقدرة من جهة مزجه بالرفع هو الا ان ايقم ماله القاصب
شرى به وسيجري في كتاب القصاص في مثل ذلك انكم وبالحال القاصب من ماله ما ذكرناه لانه يعلم
انه يجب وصول ماله الخسر الى صاحبه فولا بلا تأخير اصلا وجب تسلطه عليه وتمكينه منه وذلك
خلف ماله بما هو متوقف اقدم على ما ذكرناه واذهب الحق التي ذكرناها ووجب المقدرة التي استلزمها
قوله قال في فتح عذقل عليه لا يخفى ان الاعتراض واراد على تقدير غاية هذه الباب انه لا يوجب
التعريف بل على قوله ومثيرة البرية على تقدير الخروج عن التعريف قوله ويمكن ان يجاب بكونه من
انه لا يخفى انه من جملة ما يستفاد من اللغة والعرف المعاملات يرجع فيها اليها في معرفة الماهية
لا الحكم الشرعى والشرائط الشرعية والموانع الشرعية ويستفاد ايضا من التعريف وكلام
الفقهاء الا ان يبق المراد من البرية عدم العوض في العقد لاعلم الشرط ايقم فان الشرط في
العقد ليس بعوض بل هو بمنزلة العوض فتم قوله فانه عقد مع شرط وانما فيه انه هذا

في صنف المأخوذ لواعاده
الرجوع ثم كلف نصف المجموع
غير امتياز على تقدير عدم
ضمان غير المتصرف

عالم
في انه اذا غصب احد مالا وزعم
بجحد الاية ثم اودع الجميع عند
اخرجه على الودي وقع الجميع
ويحصل الشك بينهم وبين القاصب
في العارية

في تعريف العارية

في تعريف العارية

يكون الشرط من انما التقصير العقد فيكون احدهما فاسدا البتة بل كلاهما على الاقوى لان الرضا
الا بالعارية المستورطة بالانقضاء وعدم البرية مع ان الشرط ايقم عارية ومقتضاها التمسك
المعينة بغير شرط ان يتبع فيحصل المتناقص الا ان يجعل المعنى اعطى بغير عوض بشرط ان يعطى بغير
كما اشترانا او يكون المعنى البرية مطم سوى هذا الشرط بخلاف ان يكون بشرط المدح او الدينار
وكيف كان هذا منافا لفظ كلامهم في التعريف ونقل الشرع من كون العارية عارية بغير وجه البرية وهو
فان الظن من البرية عدم هذا الشرط ايقم الا ان جعل امر تلك حاراية فنية وفيه مع انه يشكل
كون هذا عارية داخل في العارية الصحيحة شرعا لعدم ظاهرو عموم من اللغة او العرف من
الملاق لفظ العارية من دون انقضاء فنية لعدم تبادر مثل ذلك والتبادر هو مادة الحقيقة
ومجرد الاستعمال لا يكفي لانه عام وهم او فوا بالعقد ومثاله ان يقيم الاشيل للاجتماع وغيره
على كونه من العقود الجارية مع انه يحذف الشمول لا يلزم كونه عارية كما مر واما مع انه يظن
من الفقهاء ان هذا عارية وانه من المسلمات عندهم بل طعننا على ذلك بل الظاهر ان
بعارية الا انه جائز وهو كونه حصول طبيعة النفس من صاحب المالا وعدم منع من الشرع لكن لو لم
بإعارة الفرس على اذن من جهة العند يكون عليه اجرة مثل الحمار للاستيفاء المنفعة من حيث
طبيته نفس صاحبه مع احتمال ان يكون في صورة العدم التسلط في اخذ الفرس عارية لانه ما
بعارية الحمار الا بهذا الشرط فتم ويحتمل ايقم ان يكون في صورة العند لا اجرة له لان العارية
الحقيقية لا اجرة فيها والذي شرط هو العارية التي تعد حقيقة والرجوع الى العوض يحتاج الى
دليل فتم قوله لان العارية قد يحصل بغير لفظ لا يخفى انه اذا علم الرضا من صاحب المالا
في ماله جازا فلا شبهة في جواز التصرف بشرط ان يكون نفس التصرف خالية عن التوايب والمعايب
اذ لم يأت بكونه لمرحوم متديدا وعينه زائدة بادنى شئ يحتمل بان صاحبه راضع عنه ليس كذلك
وليس يعلم واما اذا حصل المثل الظن ففي حوز اعتماد عليه نظر لعموم ما دل على المنع من
العمل بالظن مع عدم دليل يثبت صحة مثل هذا الظن مع ان الاصل عصية مالا المسلم ومن في
حكمه انه في صورة العلم يكون هذا عارية لغته وعرفا فكذا شرعا لما عرفت على انا لا نعلم كونه
عارية لعدم دليل عليه اصلا الا ان يرد من العارية ما يفيد باحة التصرف والاختص
فيه وان لم يصرف عرفا انه عارية ولا عند الفقهاء لكونها من العقود لا الايقاع مع ان

يكون الشرط من انما التقصير العقد فيكون احدهما فاسدا البتة بل كلاهما على الاقوى لان الرضا
الا بالعارية المستورطة بالانقضاء وعدم البرية مع ان الشرط ايقم عارية ومقتضاها التمسك
المعينة بغير شرط ان يتبع فيحصل المتناقص الا ان يجعل المعنى اعطى بغير عوض بشرط ان يعطى بغير
كما اشترانا او يكون المعنى البرية مطم سوى هذا الشرط بخلاف ان يكون بشرط المدح او الدينار
وكيف كان هذا منافا لفظ كلامهم في التعريف ونقل الشرع من كون العارية عارية بغير وجه البرية وهو
فان الظن من البرية عدم هذا الشرط ايقم الا ان جعل امر تلك حاراية فنية وفيه مع انه يشكل
كون هذا عارية داخل في العارية الصحيحة شرعا لعدم ظاهرو عموم من اللغة او العرف من
الملاق لفظ العارية من دون انقضاء فنية لعدم تبادر مثل ذلك والتبادر هو مادة الحقيقة
ومجرد الاستعمال لا يكفي لانه عام وهم او فوا بالعقد ومثاله ان يقيم الاشيل للاجتماع وغيره
على كونه من العقود الجارية مع انه يحذف الشمول لا يلزم كونه عارية كما مر واما مع انه يظن
من الفقهاء ان هذا عارية وانه من المسلمات عندهم بل طعننا على ذلك بل الظاهر ان
بعارية الا انه جائز وهو كونه حصول طبيعة النفس من صاحب المالا وعدم منع من الشرع لكن لو لم
بإعارة الفرس على اذن من جهة العند يكون عليه اجرة مثل الحمار للاستيفاء المنفعة من حيث
طبيته نفس صاحبه مع احتمال ان يكون في صورة العدم التسلط في اخذ الفرس عارية لانه ما
بعارية الحمار الا بهذا الشرط فتم ويحتمل ايقم ان يكون في صورة العند لا اجرة له لان العارية
الحقيقية لا اجرة فيها والذي شرط هو العارية التي تعد حقيقة والرجوع الى العوض يحتاج الى
دليل فتم قوله لان العارية قد يحصل بغير لفظ لا يخفى انه اذا علم الرضا من صاحب المالا
في ماله جازا فلا شبهة في جواز التصرف بشرط ان يكون نفس التصرف خالية عن التوايب والمعايب
اذ لم يأت بكونه لمرحوم متديدا وعينه زائدة بادنى شئ يحتمل بان صاحبه راضع عنه ليس كذلك
وليس يعلم واما اذا حصل المثل الظن ففي حوز اعتماد عليه نظر لعموم ما دل على المنع من
العمل بالظن مع عدم دليل يثبت صحة مثل هذا الظن مع ان الاصل عصية مالا المسلم ومن في
حكمه انه في صورة العلم يكون هذا عارية لغته وعرفا فكذا شرعا لما عرفت على انا لا نعلم كونه
عارية لعدم دليل عليه اصلا الا ان يرد من العارية ما يفيد باحة التصرف والاختص
فيه وان لم يصرف عرفا انه عارية ولا عند الفقهاء لكونها من العقود لا الايقاع مع ان

في علم كون العارية في العلم

يكون

الايضا عندهم بالالفاظ فاذا دعى المصاحب ان يكون الطفل او المجنون او السكران والعاقول
والجاهل يصرف يكون عارية بالمعنى الذي ذكره مع ان اتحاد ثمة ثمة العارية واحكام مع احكام
محل نظر اذ جعل ان يكون مع التلفضام وان لم يكن ذهبوا لافضة لهم على اليد مع عدم
وعدم العقاب لا ينافي ذلك سيما بالنسبة للكسار السيد وحميل عدم العلم ولو في الذهب
والفضة سيما بالنسبة للمجنون والصغير في الاول اوجب قوله كذا لو قال اخرجك اذ لكن
في عقد هذا جازين لكن ليس بواجب وليس على عدمهما اجماع فلو لم يصير التنازل لا فريضا الا
ولو قال اخرجك الذابة بعلمها فهي اجارة فاسدة بقضية اجماع المثل وكذا اخرجك الذابة بعلمها
درهم انتهى قوله مثل الهبة والحب في امثلة الهبة لا يفي ان الهبة تملك عين من غير عوض
من غير مراعاة عوض الامارات عدم العوض وحمل عبارة العارية على مثل ذلك بعيد صافا لما
قوله لا يصح الوكالة بل نصيرة لا يفي ان مراده بحكم ان القيد امثاله مثلا يؤخذ عارية مع
الطباخ ليس هو المستعير بل ضامره او حاد منه وامثاله ما وكذا الماعون يصير فيه الماء او الماشي
او المطبوخات وامثاله ذلك والفاعل غير المستعير غالبا وكل الحالة في غالب الالات والادوات
التي تؤخذ عارية تهيب العادة قوله فالظ هو المعنى الاول لتبادله لا يفي ان ليس المباد
من قوله اخرجك احد كما سوي للثمة نعم ان قال احد كما لا يعنيه فايها مبصر فجان لكن لا يفسر
بعده لك الاخر منهما لانه قال احد كما ولم يقل يا منك فالفرق بينه وبين العام ايضا فذا نص
الا ان يقول ما يفيد العموم مثل ما ذكرنا من امثاله والاسول التي ذكرها لك بغیر اصل عدم الا
وعبره لم نعرف ما خذها لان ان اراد ان يحكم لغوا كما هو في عبارته هو اصل واحد بمعنى الظ
ومع ذلك لا سلك في ان الاجال ايض لم فائدة معده بها ولذا تكلم سبحانه في القرآن كثيرا ونص على
ان منه آيات متشابهة الان يقول الظ عدم الفائدة اصل في هذا الاجال لكن الاكفاء هذا
في آيات عقد شرعي يجرى مخالف الاسول والقواعد محل نظر كما مر في مع احد هذين العبدتين و
ذلك في جميع ابواب الفقيه وجميع العقود فان الفقهاء لا يرضون ومنه قوله اخرجك احد
هاتين الامرينيتين او الجارينيتين وامثاله ذلك مما لا يخفى قوله مع علم المالك اه لا يفي ان المالك
وان علم انه يجيب عليه الارسال لانه قال ما سلم عليك الا عارية تعامل مع معاملة العارة
ولا ارضى بغير ذلك والمحرم اخذك واقدام بذلك فعليه العوض لو ارسل العموم على اليد

في قول المصاحب اخرجك احد من عينك

في نفى المألفة بين العارية و
الهبة في جواز الاخضاع

في عود المنفعة الى المستعير

التمنى

التمنى في المعاملات لا يقتضيه الفساد ولا انه اقدم على الضمان لان المباشرة اقوى اذا اجمع مع السبب
الان يكون هو اقوى وليس ملحق فيه منه فتم جدا وهو في فصل بغير عقده قد عرفت ان مثل هذا
لا يصح عارية عرفا ولا لغة وان لا يكتفى الظن لشمول ما دل على المنع من ابتاعه وان لم يعلم ولو
تمكن الضمان العموم على اليد مع عدم مخرج اذ لا ملازمة بين عدم حرة التصرف والضمان مع ان
الغالبين يجوز التصرف للعلوم بالفقهاء وان لم ينع تلف العين بل وعدم نقصانها وانهم يقولون
انما كان رضاه اذ لم يتلف ولم ينقص اما مع احدهما فاكنا راضين والظن من حالهم ايضا ذلك
فتم جدا وما يدل على ان العارية عقد للمجدي ابا حرة تصرف ان المستعير لا يملك من المأذون
او في المخطئ مثلا ثم رجع عن التعدي لا يخرج عن الضمان في الرد الى المأذون او في المخطئ
ايضا مستعير العين عنده عارية وهذا محل الوفاق عند الفقهاء ظاهر فلا حظ في ذلك
مساهلة وساخطة يمكن ان يقي بانشاء القبول الفعلي اي بالشرع يتحقق القبول ويجوز
من طلب القبول الذي هو عام من القول والفعل ثم بعد ان الشرع وادله الحقيقة يصير الفعل
مرة او انة بزيادة الشرع واقدام عليه يتحقق العقد وانه المراد بالقبول الفعلي ويمكن التنا
ايضا وبالمجمل لا تأمل في كون العقود المذكورة من العقود عندهم لان الايقاع المانع في
وبالمجمل ينبغي ان يكون العلم متبعاه قد عرفت في كتاب البيع ان مجرد الرضا لا يصير منشأ
الامور وغيرها وان كان في غاية من المرتبة وكذلك في النكاح والطلاق وغير ذلك كما هو بد
وان العيب انما هو بالعقد وان المتبادر منها الجمع على صحته ما هو باللفظ وان غير اللفظ
يحتاج الى مثبت فلا حظ في ان كل ظن لا يكتفى بل ربما يكون في الظنون المحرمة وعرفت ايضا ان
ثمة العقد غير ثمة مجرد ابا حرة التصرف سيما ابا حرة التي لا يظهر من لفظ ومثله بل من مجرد
الفقهاء والقرينة قوله والجواز غير بعيد مع القرينة اه مع وجود القرينة لا وجه للقول بعد
البعيد سيما بعد الامرار بعد الحاجة الى لفظ اصلا ودسائل لا تأمل اصلاحا واسامع
عدمهما فان كان دلالة عرفية في وجود القرينة لا وجه للتأمل فيه والا فلا وجه للتأمل
في عدم الجواز ويجوز عدم غرض يتعلق بالمعين غالبا كفي يكتفي بجوز الرخصة الان يكون
مراده وحده فهو عدم الغرض بالمعين بحيث يظهر تجويز للمالك التعدي لكن هذه مقصود
في القرينة او دلالة العرفية مع وجود القرينة فالقرينة متبعة اي يكتفي بغير الاثر بها
اذ ربما

في علم حصول العارية بعين

في جواز الجواز عن المأذون مع
القرينة في العارية

في العرف بين منفعة العادة والعادة
وكون الاول ملكا والثاني
مستغارة الشاة الخلب

في استغارة الشاة الخلب

في استغارة احد الابوين بالآخر
وتلف العاين بسبب الانتفاع

في الغاصب اذا عاد النقص
رجوع الصاحب على ابيها

يقضي العدى الى اكثر من الزم ويقوم بما يقتصر على الادون خاصة ودلالة العرف ليست كناية بل
مقصودة في جزئيات قسم قوله ويؤيد جواز ركوب مساوى اة لا يخفى ان البناء في العادة
على ان المنفعة بقية ملك المستاجر والناس مسلطون على اموالهم بخلاف العارية فاهما من باب
الامتاع كاهو ظ من الادلة واقرار الفقهاء قوله كانه لا خلاف فيه عندنا اة ان هذه الادلة
تدل على تحريم نفس الفعل وجوانه ولا تأمل في ان صاحب المال يبيع بغيره ان يتصرف احد
ماله هو حلال الا ان يتحقق المنع من الشرع لكن كون ذلك عارية يحتاج الى دليل سيما مع الاتفاق
على ان العارية في المنافع خاصة وان الاعيان ليست من باب المنافع قوله ومن طريق الخاصية
دويرة الحظيرة لا وجه للاستدلال بالروايتين اصلا ولا للقياس بطريق او لجماع فتبين
الهام من باب الامتاع فصولا المنفعة ولا نعلم قال الا باس بالدرهم ولست احب ان يكون
على ان ما ذكره لو تم لصح الاستدلال بما دل على حلية البيع وصحة وكذا الصلح على صحة الحبة
بل بطريق اول وفيه ما فيه قسم قوله فعلم ان ليس ذلك مانعا عقلا اة في ذلك كل تأمل فطرته
في حيث الاجارة والطلاق لفظ العارية على المنفعة لا يقتصر على سبيل الحقيقة فان الاطلاق اعم
وكذا ذكرها في كتاب العارية اكثر مما يذكره ما يناسب الكتاب فير استظهر اة اوسع
بذلك علا قرو الكل انفقوا في تعريفها باها يتبع الانتفاع وامثال هذه العبارة واقفوا
ان المنفعة في مقابل العين كما ظهر لك في الاجارة وربما كان المتبادر من اطلاقها لفظ العارية
عفا هو ما ذكرناه والبناء على علاقة الحقيقة ومما دل على ما ذكرناه عدم تعميم احد منهم بحيث
يسمى الاشجار للتمريت والزرع والحيوانات للانتاج وامثال ذلك بل اقتصاره على المنفعة
ليس الاقنوه وتجوز ذلك غير معلوم الا اة بل لظن العدم بل لا تأمل في ذلك على حظه كل انهم
في التحليل بل على حظه ادلة التحليل مع ان الاصل المنع فلا حظ وتأمل قوله لمنافاته العظيم
لها اة بل على حظه الاخبار ربما احتمل الحرمة قوله وبذلك عليه الروايات الصحيحة اة لا تدل
الا انها ان تلفت لا يكون فيه عار لان المستعير اذا تلفه لا انتفاع لا يكون ضمان القيمة مع
ان عدم الضمان في العارية انما هو بالنسبة الى المنفعة خاصة لان لو اذ اتوقفت الانتفاع
على التلف والنقص فعلق الرخصة بذلك على الاذن في الاتفاق بغير عوض كالمنفعة قسم قوله
الظن عدمهما ولهذا اة كيف يدعى ظنهم وعدمهما مع ان عموم على اليد يستلزم مع كونه مغبيا

يعمل الاصحاب

بما لا يحكم قوله ولو اعزم الغاصب فقتضيه قاعدة تمام اة للغاصب الاول ان يقول المالك
الذي تلفت في يده الذي اخذت مني الى صاحبه ان كان والا فغرض لعموم على اليد
بالغصب فان دعه على صاحبه اخذ منه لانه لا يثبت غير نفس ماله او عوضه لا عوضه قسم
قوله فان قلنا ليس بمطل في الاذن اة الظاهر مطلق لان اذ لم يظهر الا للوضع والغرس الاول
مع انك عرفت ان العارية عقد لا مجرد اياحة التصرف والمعقود عليه يمكن الا الاول اللهم الا ان يقع
العقد على كل وضع وغرس لم يتحقق الرجوع اصلا قسم ويلحقه الغرس امر سوى البقاء مفقود
العقد يقع على الغرس الاول والبقاء بعده اما الغرس الثاني فليس متعلق بالعقد وما وقع العقد
عليه والتعدي الى مساوي امر اخر وهو ان يجعل المساوي عوض الاول لا الجمع بينهما قسم جدا
قوله ويمكن عدمه اذا ما علم اة فيه ما لا يخفى اذ بعد ما صار غاصبا ضامنا لم يعلم كون العين عار
عنده لان مقتضى العارية عدم الضمان لان العارية تحفظ العين والانتفاع بها بعد الحافطة
لان المتبادر منها ذلك ولان مقتضى العادة عدم رضا المالك بعد التعدي قسم جدا قوله في اة
مع نقل الاجماع وما فيه اة قد عرفت ان الود بغيره ليست مجرد اياحة التصرف والاذن فيه
قوله لان بعض الاخبار يدل على انة اة مضافا لانة استامنة المقتضي لانه لا اة في ردفه جدا
قوله والالتزام بالزينة والتفتيش اة لا يثبت في القتيق وعنه يظهر ان الشرط هو الائتم ولا يكتفي
بالسلام فادله على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوب هداية الكافر والضال
اخرهما من الكفر والضلالة مع التمكن ووجوب اعانة البر وحرمة اعانة الاثم ووجوب الاستفاد
عن الهلكة وامثال ذلك بل على عدم الجواز وان كان النقص لذلك فقطعا وكون طفل الكافر
الذي ليس تحت ايوه محكوما بكفه فيه ما فيه بل الذي يبي ايوه وتحت حضانتها اقيم وحرمان
بعض احكام الكفر مثل النجاسة لا يقتضي الحكم بكفره سيما مع ما ورد من ان كل مولود يولد على الفطرة
الحديث نعم لو اقتصار الامر في الكافر بحيث لو لم يباختل هلكا وبضع عجب عليه كاجب عليه اخذه
ولذا لم يبق فيه من باب الالتقاط بل حفظ النفس عن التلف قسم جدا قوله وهذا الكلام
يدل على ان المسلم علة بدله على ان ظاهره العدالة ولعله بناء على حمل افعاله على الصحة لكن ربما
يعارضه اصالة العدم لان العدالة امر وجودي ومعتبر فيها امور وجودية ولذا لم يكن
هو ولا غير من المتأخرين يكون الاصل في المسلم العدالة قسم قوله وعدم حفظ ماله لا يثبت

في رجوع الغاصب للمستعير
علم بالغصب

في كون انتفاع الشيء
مطلقا للعارية

في كون المستعير اضلالا
بالانتفاع المرجوع التعدي
النقص

في اشتراط الاسلام في اخذ
اللفظ الذي حكم به

في اشتراط الاسلام في اخذ
اللفظ الذي حكم به

في جواز العاين الصغير على
فصل

على عدم الامانة فيه ما فيه من الضيق من ان يمكن من الحافظة وليس ملكها وقولها لا انزل الحق
والملك في مال الغير دون مال نفسه مع ان مثل ذلك ان سأل في مال نفسه يكون له عرض عقده
عند العقل فلا يكون سفيهاً فتم فيمكن ان يقال ان كان التقاط يتوقف على تصرف في مال غيره
منه في القبط او صرفها وقامت عمه التي يحصل بارها عوض مالي فالمنع والا فالجواز فتم قوله
وكذا الحيوان الذي لا يمنع اه لان قوله انما هي لك لتقليل الجواز لاخذ ظاهر الخفاء فيه والعلية
المقصود من حجة لقضاء الفهم العرفي وهو حجة كالحق ومسلم عند الكل في حكمهما ما لم يظهر خلافه
اه لكون الاصل الحرية لان الرقبة يتوقف على امر حادث وهو السبي بل وعلى القرابة اصلها و
بالبيع مع انهما يقع حادثان والاصل في الحادث العدم ولان الرقبة من حيث هي في كنفه بل
بل في كنفات والاصل الرأب والماور ومن ان الناس احرار والامن اق بالرق او ثبت في غير
هو بل ولا يسجد من الاخبار الصريحة في كونها ومقتضى ما ذكره من كونها من دون تقييد
بما اذا لم يقع شبهة توجب ذلك الحد او القصاص او مطلق الاضرار بناء على ان الاحتمال العقلاني
فتوقف بسببه في هذه الاحكام لان مقتضى ما ذكره عدم العبرة شرعاً بالاحتمال كما هو الحال في
غالب الاحرار وبعضهم وان كان فيه بعد فتم قوله لان دليل وجوب المعرفة عظيم اه الوجوب
العقل دليله عقلا لا شرعاً فلعلم ثم عني عن مثله ولم يعاتبه ولم يعاقبه مع انه لو تم ما ذكره
يلزم ان يكون مكلفاً بالفرع التي يستقل بدورها العقل مثل قبح الكذب هم او المصلحة غير ذلك
مما هو في غاية الكثرة ونهاية الوفرة وفيه ما فيه من ان ما يستقل العقل بدركه بل يدركه
الشرع ومن قوله فيلزم ان يكون ما ذكره من المميز مكلفاً منهم مثل البالغ وفيه ما فيه من ان
المقتضين للتكاليف سبيل العزم اكثر من ان تهيج تحصيل لعل التكاليف الفرعية عن العوم
فلا وجب في الاقتصار على مثل ذلك الا انه لا يفسد ما ذكره في ما ذكره بل يلم ان يكون
العبرة في كل تكليف بالتبعية بالبلوغ منهم وفيه ما فيه من قوله ولا شك انه احوط اه لكن رفع
عن الصريحة ببلغ او يجنب من المتواترات والمسلمات التي لا تأمل لاحد ومنه في كتاب الجي تمام
الكلام فلا حظ قوله او النقص والافه بعداهر بما يدل على ذلك عموم كل مولود يولد على الفطرية
ولان الاسلام يعلى ولا يعل ولا يعل وما انما هو في حجة الخلق في الفقه اه الاستدلال بها
استكمالاً من الفروض النادرة ولان الظاهر من حيث المسبب من حيث هو لا من جهة العوا

تأثير في العقل

في اخذ ظاهر الفهم

في كون القبط حراً

في عدم كون عبيد البالغ مكلفاً
او ان كان بمنزلة غايبة التميز
يصير الهاتبة البصيرة

في كون القبط حراً بالاسلام
كانت في التقاطع من كون
يكون منه

اذ لا مانع

اذ لا مانع من ان يقع وجوده من متفق او امكان الفقه من غير نفسه لا يكون الفقه عليه واجبة ولا
مكون واجبة عليه فتم قوله وكذا الرجوع عليه ايتم فتم اه لعل وجهه ان المطلق دلالة على العموم
لا يحتاج الى قيد انما هو اذ ذكر لبيان حكم نفسه لان ذلك نفي لبيان حكم اخر اذ في الثاني يصف
دلالة غاية الضعف وكيف كان فيجوز انما هو بحسب الضرورة والضرورة انما مقتضى بعد
فاذا امكن ان يسأل في سائر حصار الفقه الامدة معتدلة طويلة بحيث اذا ظهر الموت لم يرضى بفتح
لا يكون في نقصان الموت اصلاً ولا لا يباع بالحق الذي هو اصل الموت وقل خبراً في دليل الجواز
عموم ادلة المفظة اه شمول ادلة المفظة لما عني فيه محل تأمل لعدم التبادر ولا نرى في هذا
التصديق ايضاً ولم يقل احد ودور رواية ظاهر هامر وك وخلاف الظل لا دليل على كونه حجة
قوله اذ لا مانع من العموم اه لا يكتفي عدم المنع بل لا بد من مقتضى الا ان في العمومات ملاحظتها
والتأمل فيها فتم في غير تأمل اذ الكبر غير بدعي اه الظاهر ان الدعوى حق لان الظاهر ان المدعى في
الاعصار والامصار على كل من ادعى ان ولد له ولد ولم يكن مانع هناك ولا معارضة كوايتن
بالقبول وما كانوا يطالبون بالبيعة والاثبات ويبنون ثمرة النسب عليه ويجوز فيه ويظهر ذلك
من ملاحظة الاخبار ايضاً وما كان ذلك في دعوى المولية ذلك اظهر اذ ما كانوا يأخذون الولد
منها ولا يخلون ببنه وبينها الا ان ثبتت الدعوى معه انه ربما لا يمكن الاثبات فاستجبت من المارة
لو ادعت ذلك لا يسع محل نظر فلا حظ الاخبار وتبع فيها مضافاً الى ملاحظة احوال جميع المسلمين
في العالم اجمع العاقل بان لم يسمع ذلك واما ما ذكره من ان الدعوى لا يضر احد فتم تأمل ان
يكون مراده وقت الدعوى كونه في اعتباره تأمل ان قوله وهو احوط اه بل الظاهر عدم دلالة تحقيق
من جهتها المعادضة بل بملاحظة المعادضة يظهر غايبة الظهور وعدم التمسك بل فتاوى الاصحاب
ايضاً منع من العمل بها في غير المفظة كما لا يخفى فتم قوله ولعل المراد بالمال فيها دابة اخرى غير البعير
بل قوله في كونه اه مثبتة على العلة في كونها عدم سبيل صاحب البعير فيقتضي العموم بالنسبة
كل حيوان يكون كذلك وقوله في الروايتين انه احياها بينه واضع على انها كانت ذاهبة من يد
الصاحب تألفه منه معد ومنه قالوا اجدها فتم من جديد فتم جدياً فتم وظهرها التملك من
غيره ان الظاهر انهم ادعوا ان امر السائمة دابة بين نكته اما ان لها ولا تأخذها فيكون
للذبيح بمقتضى الغالب من العادة واما ان تأخذها فتكون لا خيلك ان ظهر وجباً وطلب ذلك

في عدم دلالة صفة الخلق
وجوبه في الفقه

في الاستدلال برواية جعفر
على بيع القبط اذا كان ملكاً
لنفسه

في الحجة القبطية من غير جعبي
مع قول السام

في قول دعوى جلي يكون
يكون ابا القبط

في ذلك أخذ الدابة باهاذا
ذلك في غير ذلك

في بيان معنى صفة العوم
في السائمة الصادرة بالذلة

لم يظهر لم يطلب حكم البعير ولعل لان الغالب ان الساة تضل عن الرأى والرعى في صدد طلبها
فخلت في البعير الكالة في غيرها، وكلان فان صاحبه يرفع اليد غالباً او يدع مكانه علم منه ورفع يده
الاثران امكنه صيانته ونجاسته من الهلكة لما ذكره كل من اول الامر وبسر الاحياء منه ومثل نادى
مركز الملقط لصاحبه لصاع غالباً واجبا ولا يسيبها ولا يتركها من غير تعب وخروج فلذا ايجز له لانه
يحمي من الهلكة ويمنع عن التلف كما اشرنا فيتم والحاصل ان حاله ليس واحداً فلا مانع من اخذ
حكمها **قوله** مثل صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن محمد **قوله** لا يرفع يده عن حمل الرواية على ما يسهل
الضالة في خصوصية باللقطة بلا تأمل **قوله** وان تخصيص الاخبار التي اشد اشراناً بان قوله اولاً
يسر بانه لا يصير ملكاً الا ما لا خدبل لا تأمل في الدلالة اذ لا يرفع يده عن ذلك لقوله ولا يتركها
ظاهر لكن حمل تلك الاخبار على ان المراد بعد التعريف سنة بعد جملتها لا مانع من كونه في مقام الحاجة
البيان حكمها ولم يشر واهم الاحكامية تلك التعريف فيها وهو تمام في عدم التوقف على التعريف
المذكور بخلاف المعارض فان ما ورد في حكم اللقطة فتمثل للضالة بعنوان الظهور ومحمل تأمل سيما
يكون الظهور تاماً او اما ما دل على حكم الدابة فتشبه لمل الساة وضعا لا بل والبقير انما يحل نظر
الظنم الاخبار ان الدابة حكمها حكم الابل كما مر في رواية السكوني ودعاية مسيح وغيرها فلا حظ
افعال ليست مثل الساة وامثالها قطعاً كيف يصير حكمها واحداً **قوله** سوى القياس المستنبط من قوله
اه لا يتركها ان قوله هو في الساة في مقام التعديل على جواز الاخذ له ولا خيرة كما اشرنا سابقاً وهو
من لم تأمل فليس القياس المستنبط بالمنصوص عليه والمراد من النص الظنم اللقطة وهي
في الافعال كالحق في محله ومجتمعة المنصوص ايضاً من القوم العربية وما يفهم من فاجحة كالحق في محله
قوله ان حبسها ثلثة ايام اه مع التعريف كما هو مقتضى الرواية والقاعدة لكن الحكم مشهور
فاشهر جازية **قوله** اذ قد يخطر والافتم له اه هذا التعديل العلم للتقوية والافتم الغيوب لا يرجع
اتفق عليه القاصي على صاحبه اجماعاً وهو الموافق للقاعدة ايضاً ان تسلط على اخذ العوض
المالك يتوقف على دليل والاصل عدمه وبرائته ذمة المالك ومجوز كون العقدة واجبة على المالك
ان يكون كل من اتفق عليه وان كان يقصد الرجوع يكون له الرجوع وهو بطلان من اتفق عليه
الاتفاق من ذمة المالك والاسما لا يقتضي العوض الا ان يكون باذن المالك والشرع على نحو
له الرجوع وليس احدهما في المقام **قوله** لما مره ومرته الاشارة الى دليله وانظر في الظنم **قوله** المعصوم

الحق المستنبط من قوله
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

ليس ما ضاع مكانه ينبغي ان هذا الحق وقوله ما كان ينبغي لاني فيه لا يستعمل في القدر المشترك
لان معناه القدر المشترك والقدر المشترك لا ينافي الحق ويعضده ايضاً فهم الراوى حيث قال
قوله ليس بذلك فانه ايضاً في الحق ويعضده ايضاً بقوله المعصوم ثم الراوى في نفسه فتم حيل
قوله عن ابن حزم كانه الواقفي الضعيف اه الان الشيخ في العدة ادعى اجماع الشيعة على العمل بقوله
قوله عن ابن حزم غير صحيح اه الا انها غير صحيحة بل اجماعهم على ما ينبغي وعلى تقدير
تسلم عدم الاجماع فالخبرة بالشهرة هي اقوى من كثير من الصحاح كالحق في محله ومسلم عند
المجتهدين وخبرة واقفاً الكل حق في محله واما الدلالة وان كانت غير مرجحة الا انها ظاهرة
ولذا فهم الاصحاب والفقهاء كالحق في محله ومسلم ايضاً فيمكن منع الشمول بملاحظة ما ورد في
لقطة الحرم وكلام الاصحاب وانها العلم من الافراد المتعارفة التي لا ينافي الذهن
التي عند الاطلاق فتم **قوله** فلا والله ما له صاحبه غيري اه هذا دليل واضح على ان المالك
اصابة من مال الامام لعله اصابة في مقام الحكومة من طرف الجابر كما يظهر من غير واحد من
الاخبار **قوله** فلا شك ان عدم الاحاد او عدم التعريف اه على تقدير تسليم عدم ثبوت
الاجماع فلا شك في كون اجماعاً مفقوداً ولا تأمل في كون حجة لان كل ادعاء حجة الجرد على حجة
الاجماع المنقول بلا تفاوت وهم وما قيل من انه خبر من لا يكون حجة فاسد لان الناقل لينا
يدعي الاجماع لانه يروي لسانه عن غيره ولا سيما هو المطلع على الاجماع والاطلاع
لكل من فهم وقطنة ولذا اذا ادعى التمسك به من منكرى الاطلاع على الاجماع في امثال هذه الاما
ادعى اكثر من ذلك من هو اقرب من مال المعصوم من رواه عرف واحوط باقوال العلماء بل مدار
المدين الآن على اقول المقدس بين علمي هذا مع ان وساطة نقل الاجماع لا يكون سوى
لانه منصبهم واما الرواية المرسله فقد اشرنا الى كونها حجة **قوله** ودعاية الفقيه ابن سبارة
ولعل هذه الرواية حجة بحد ذاتها بشرط العدلة في صلتها بقطعة الحرم مع تحريم المقاطع
ولعل الالتقاط الذي واقع من اوجملها لينا في العدلة والظنم هذه انه اذا كان ما
كثيراً فليس يحرم اذا كان الملقط عدلاً **قوله** وارهيم ايضاً يختلف خبراً في ان تضعيفاً نقضاً
لا تقوم وتوثق الجاشي لانه غير معروف العدلة ومع ذلك هذا كثر تضعيفاً لاجلته ومع ذلك
حيث اصبح بلا تأمل مع ان في المقام حجة كثيرة لقوله جاشي اشرنا اليها في تعليقه فاشاع الميرزا

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

قوله لا يتركها
قوله لا يتركها

بشر ما ضاع

وبالمثل لم يقدّر الشرع في ذلك سوى أنه لا يخفى أن الغرض من التعريف بل المراد منه إعلام صاحبه
أخاره حتى يحظى بأخذ هذا ميثاقاً بغير تفاوت المقامات فبعض المقامات يكون المناسب
التعريف بالليل وإن كان نادراً وكذا الحال في ما ذكرنا من بعض المقامات التي يخرج الجماعة الذين كانوا
في موضع الالتقاط من يوم الالتقاط من ذلك الموضوع ثم يعود بعد ذلك في هذا
ما ذكره حسب الغالب العبرة بإيصال المال إلى صاحبه كيف كان واسع في ذلك وهذا ما عرف
الشارع التعريف وكيفية بل وكله إلى فهمهم وعقلهم وسعيهم فمن قرأ الاحوط لا يغفل عن هذا
أه فيه أيقن ما ذكرناه في الحاشية السابقة فلا حظ قوله قد بينا أنه يجب المبادأة أه قلنا
أن الغرض من التعريف إيصال الحق إلى أهله ومعلوم أنه واجب فلا بد من مراعات ذلك مهما
امكن إلا أن يكون الشرع اسقط عنه أو يكون حرج لم يوجب الشرع علينا كالتعريف في المولد فانه
كان حرجاً إلا أنه لا بد من أن نكاتبه قوله فالنظر في جوانب الاعطاء مع التراب أه إذا أفادة العلم
فلا كلام ولا تأمل لا حد ظاهر وأما إذا أفادة الظن فالظن الروايات جوانب الاعطاء بل ربما
يظهر منها الوجوب حيث قالوا فإن طالباً أعطى وأما الظن فيخرج الطلب لا يجوز وأن اجماعاً
تعد الحققة فالجوازات حجة وما هو أفضل المظهر مع أن الظان المسلم في الاعصار
الامصار كانوا يعطون بالامارات ومعرفة العلامات من غير اقتصار على بينة والمعصوم
كانوا مطلقين وما كانوا يعنون بل كانوا يعرفون ويظهر ذلك من بعض الاخبار مثل أن
وجدت في كبر في مقي والصحف امره بالتعريف فالصوت قال انما رجل انما صاحب معرفتها
بالعلامة واعطاهما وحكي ذلك للصحف فقرر عليه وغير ذلك من اصحاحه البرزخى الذي
سبح مع انه لو اقتصر على البينة لا يكاد يصل لقطعة الا صاحب عيان اهل العرفا اسمعوا
بالعلامات الخاصة يقولون انه مال وانما صاحب وانما عرفنا صاحب ويعطون ويعفون
اعطينا صاحب قوله ولعل لما ذكرنا جواز المثل الاعطاء بالمظنة ونقل عن ابن ابي عمير
ولعل ليس بشيء ويؤيد ما ذكرنا اتفاقهم بحسب الظاهر عدم اظهار العلامات عند الشر
بل الاجام بل الايغال في الاجام فلو كان لا يعطى الا بالبينة لم يكن ضرراً أصلاً في الانظار فيما
بل ارادتهم وما هدهتهم لكن حكم بعضهم بالضمنا اذا اظهر صاحب واعطاه الملقط غيره بال
ولا يخرج عن الاسكال الا ان كان برخصه من الشرع فلم يضمن ولا يكف يعطى ويحجب من الشئ

سكونه

في تعريف التعريف
فانما هو تعريف التعريف

في تعريف التعريف
فانما هو تعريف التعريف

في تعريف التعريف
فانما هو تعريف التعريف

سكونه الظن رضاه بالحق من جوانب الاعطاء مع الضمان فلا حظ وتأمل قوله كالو حصل الظن
بالوصف أه ذكر في الحاشية السابقة بما يظهر الفرق بين وصف العلامات والظن الحاصل
من العبد الواحد قوله عيان ان في حد بجهته هو سالم بن مكرم أه الظاهر أنه نكص عليه حتى
يتأكد من الضعيف هو سالم بن ابي سلمة وتضعيف الشيخ ابن المكرم لعله توهم منه واستنباه
اي سلمة كما يظهر من كلامه او لغير ذلك كما حقق في محله فالجواب ليس بضعيف وما تضمنه من
منع النقاط العبد من جهة عدم تمكنه من التعريف لانه ملك مولاه موافق للقاعدة وان قلنا بان
العبد ملك لان المانع هو ما ظهر من الحديث من انه لا يملك التعريف والقطعة لا يجوز
التعريف وهذا يشعر بان العبد لا يكون له مانع من الالتقاط سوى ما ذكرنا لان العبد لا يملك
غيره فيه اصلاً ولم نقل ظهور خلافه لان المعصوم لم يقل انه لا يملك المال ولم يعطيه بل قال
انه لا يملك نفسه ولا شك في انك تملك من علة تميزه عن التعريف الغرض لهما بان يجب التعريف أه
هو ايقنم ووقاه انه لا يمكن التعريف بغير رخصته مولى في الحديث عيان المانع من غير
ذكر وان المولى لو كان راضياً بالتعريف لم يكن مانع من نفس الالتقاط وان التقاطه يصح
والفقهاء ايقنم اقواله فان عرف بان المولى ثم نوى التملك فيقول بان يملك نفسه ملكاً
ان ينوي تملك المولى فيقول بان يملك المولى كما قالوا وان عرف بغيره ان المولى اوبى
بشر ان ينوي تملك المولى ثم نوى التملك لنفسه فالظن انه يصيبه ملكه لان النهي في المعاملة
لا يقتضي الفساد الا ان يقر بان يكتسب العبد وكل كسبه للمولى لانهم ملكه وان كان الاكساب
بحرمة النية لا العمل والنية يكون لغير المولى ولا بد من قوله وهذا على عدم التعريف عظم أه
يمكن حمل ما دل على عدم التعريف على صورة الياس عن الوصول الى المالك من جهة التعريف
وكذا الكلام فيما دل على الاكفاء بتعريف اقل السنة على حصول الياس بعد القدر الذي
ذكرتم قوله يحجب بان ان يقوم أه هذا اذا كانت القيمة معلومة مضبوطة ولا يجب ما اشتر
في السوق وان لم يكن مضبوط في السوق فيس في القيمة فاعلم القيمة التي يبيع قوله وفيه تأمل
للأصل ولانه يمكن ان يفي الأصل عدم السلط على بيع مال عزم الا بالذن الشارع او صاحب
ولم يثبت من الشرع جواز بيعه منها ولا يملك التملك والتصدق لا يستلزم ولا يبيع البيع وكما
بطرقي او محل نظر لان التملك والتصدق انما يكونان بالضمنا بالقيمة السوقية وبعد الشر

في تعريف التعريف
فانما هو تعريف التعريف

في تعريف التعريف
فانما هو تعريف التعريف

في تعريف التعريف
فانما هو تعريف التعريف

لكن ورد في وجدة سفة في العلم وخبر انه يقوم ما ياكلها او الرواية رواها كما وريب عن العلم ان
 امير المؤمنين عن سئل عن سفة وجدة في الطريق مطر وحذر كثير لم ياكلها وبخبرها وبخبرها وبخبرها
 وفيها سكين فقال امير المؤمنين عم يقوم ما فيها واكلها ما يفسد ليس بقاء فان جاء طابها
 اعز لم اليمن الحديث ويحكي عن الفقيه فتوبه بمضمون ما ذكر ومن صححه عن جعفر عن اخيه عم
 قوله اذ يكل اثبات حكم شرعية لا يخفى انهم يباحون في ادلة نفس الكراهة فضلا عن شدتها مع
 ظهور وجهها في قوله ما يوجد مطر وحامن الجلود مطر في المطلق بأصل ما يوجد في طريق المسلمين
 وبلا دهر كاذب ناة العلم ايضا فتدبر في هذه المواضع عليه اثر الاسلام اه لعل مراده من اثر الاسلام
 الاثر الذي يظهر منه كون صاحبها كالمظهر من كلامه في مكان ذلك سكة الاسلام بالقبائل
 بعض البلاد وبعض الاوقات وبالحاجة اى ان يكون دليل على كون المالك مسلما الحق المعتبر كالمالك
 كلامه فلا ينافي بعض المناقشات بان مركزه لا يدل على كون صاحبها مسلما اذ قد عرفت انه اذا
 كان كذلك فليس يعتبر عنده وليس دخل في كلامه وتحت مرماه وكذا المناقشة بان يجوز ان يعلم كالمالك
 ليعامل به المسلم لانه خلاف الظاهر بعيد غاية البعد مع انه على تقدير كونه محملا بجهل لا يظهر حجب
 لا يدخل في حكمه ومرامه وكذا المناقشة بان له ملكة على ومعاها لان مجرد الاحتمال لا يثبت
 لا يتوقف على ثبوت كونه مال الحرة اذ على هذا لا يكون الشرط ظهور كون المالك مسلما كما اعتبر به
 ظهور كون المالك يعبأ ولم يعتبر احد بل لا شك في فساده اذ على هذا لا يكون المذنبية والاثنية
 ولا جلاء الاهل لها مذنبية ولا الاستدلال بالروايتين ولا ياسبب التفرقة في خصوص المقام بل لا
 ان الروايتين مطلقتان جميع ما هو من المحتملات داخل فيهما اعم من احتمال كونه مال المسلم او كونه
 مال الحرة او المعاهد وغير ذلك فان الشارع مع جميع الاحتمالات حمله بل بسبب الاحتمال لا يثبت
 حمله والاصحاب عملوا بالروايتين وافقوا بها غاية الامر انه اشكل على بعض الفقهاء صورة واحد
 وهو ما اذا ظهر كونه المالك للمسلم بسبب علامته تخفى به فانه ربما لا يكون دخلا في الملاك في الزمان
 لعدم ظهوره في ماله يظهر من العلامة المحققة كونه مال المسلم عنده او انه يظهر العموم عنده
 الا ان معارض لقوله لا يحمل امر مسلم الحديث وماله والتعاوض من باب تعارض العموم من وجه
 فلا يثبت الحلية والاصل بقاء الحرمة واملا على كون المالك لاهل الذمة او المعاهد جميعا يكون
 لحرمة الامين الوجوه في الحرمة ويظهر ذلك منها فاعلم بما لا يكاد يتحقق في فرض التحقيق

في كونه احد القطر المتعين
 اخذها جواز بالغير الا

في التام في بيان الجواز للمطرح
 في

في اثر الاسلام في المذنبين
 المالك

المالك

في كونه احد القطر المتعين
 اخذها جواز بالغير الا

عنه عن معارض الروايتين بحيث يغلب عليها ما يخصها او لعل لا يوجد عنده لكن لا يخفى ان فرض
 ان يظهر منه كون المالك مسلما يثبت بعد ما بان يكون صاحب من يجوز ان يعرف بالعرفان
 التريف بالنسبة اليه وقد عرفت ان مدلول الروايتين وقاوى العاملين في هذا الموضوع الذي
 كان وكذا كون صاحب معلوم الوجود بحيث يتصدق عنه فهذا اطلاق في الروايتين بان المالك
 وكذا القاوى فتدبر وما ذكر ظهر ايضا انه اذا وجد مثل التوب يكون لقطه فتدبر وقيل اول
 التفصيل الجمع اه يمكن الجمع بينهما على ما دل على التريف على امكان الوصول الى صاحبها
 ذلك وما دل على عدمه على عدم ذلك ولعل الظاهر من الفقهاء ايقم ذلك اعني من سوى الشاهد
 الثاني رحمه الله اذ على ان المالك يحتاج الى التريف هو المذنبون كما افق به الاصحاب وما ليس يحتاج
 ما ليس يذنبون وكون الوقف مدفونا وان لم يذنب في الروايتين الا ان الاصحاب فهموا ذلك وعلوه
 الظاهر ولا ينافي الموافق للقاعدة اذ لو لم يكن مدفونا يكون لقطه وما رواه محمد بن قيس عن
 حملها على كون المراد وقفا واحدا للذكر بعنوان المعرفة المتكثرة اذ الظاهر من قوله وجدة في الاراد
 رجله انما واحد بخلاف وجدة الرجل او وجدة النمل والحنطة فان المراد من هذا الجنس وانه
 كان المراد وقفا واحدا فالظاهر غير المذنبين لان المتعارف ان درهم لا يكون كثيرا ولا مدفونا
 وانما عبرة الاوليين بلفظ الدار لم يتعارف التقاط الوقف في الدار بخلاف فانه ربما يكون
 الناس ومعهم رجل الاثول والخروج فاذا اتفق ان رجلا وجدة وقفا كما هو مضمون الرواية الا
 فلعلم اللقطه كما شرنا فتدبر جدا في وما ذكر ظهر ان المراد مما وجدة المواضع الثلاثة هو مثل ذلك
 والفضة لا مثل الثوب والقلنسوة والنعل وامثالها اذ الظاهر لقطه فتدبر جدا في اذ قد يحتل
 الاوليان على ما اهلا لا يخفى ان الكثرة الموجودة في الحرمة التي جعلها لانيق التريف غير ظاهر
 بل لا يقع التنية بالنسبة الى غالب افراده وحمل الحديث على الفرض النادرة ما فيه ان حمل
 المطلق على المقيد اذ يمكن بينهما تفاوت سوى الاطلاق والتقييد وقد عرفت القاوى
 بحيث يمكن الجمع بينهما بل لعل اقرب قوله اذ العرف عدم مال لا يعرفه لعل مراده من
 من يمكن ان يعرف ما هو الشأن في اللقطه قوله بل يمكن ان يخط بغير الحق اه لا يخفى ان المتأني
 من قول بغير الحق انه بحسب الواقع لا بظنه وكونه ما ذنبا شرعا في صورة الظن محل نظر بل غائبة
 عدم المؤاخاة ان لم يكن في اعتباره على ظنه مقصرا بل العوما الدالة على المنع من العمل بها

في الجمع بين ما دل على تريف
 اللقطه وعلوه

في كونه احد القطر المتعين
 اخذها جواز بالغير الا

في كونه احد القطر المتعين
 اخذها جواز بالغير الا

في كونه احد القطر المتعين
 اخذها جواز بالغير الا

يقض المنع الا ان ثبت عدم المنع نعم ان ثبت الاذن شرعا في موضع فالمراد بالامر كمال فيه خاصة قسم
قوله فان لم يعلم عدم استلزام القهارة لعل المراد من المذمومة ان هذا الاذن لا يخص شخص
لا يوجد بغيره فتم قوله وكذا القاء الصبي والمجنون اه لا يخفى ان بالقييد بالعاجز اشكال لان
المجنون ليس له عقل يعرف من جهة فربما يغيره عدم القرار من تلك الجهة وكذا الحال في الصبي
مثل فلا ضرر ولا ضرار بغيره وعرفا في انه اتلفهما قوله وكذا في هذا العبد والمجنون اه لا يخفى
بالمجنون ايقم شكل لان العاقل اذا اذنه وضاع ولم يضع اذنه بما يكون الضياع من عقله
او ذهنه وامنا لهما وامنا عدم الضياع بان ابقى ولم يوجد او تضرع باقر ومحصلة
فان الاضرار بسائل للكل فتم قوله بلا خلاف فريب اه قل مر الكلام في ذلك في محل قوله وذلك
غير واضح اه قل مر الموضوع في الجملة في محله قوله الا ان المباشر اقوى اه لا عرف الوجه اصله
لان الاضرار واقع عرفا لغزو وعقلا وهو وجوب الضمان لعموم الخبر وكون المباشر اقوى
لا افرام معناه وان القوي فيما اذا اختير يظهر التفضل وان عجز المفضول كيف صار سببا لعد
الضمان معهما مع انهم في الايدي يحكمون بضممان الكل وان كان اقوى بل يكون مغرورا من اخر
او ناسيا او جاهلا بل ربما يكون تقيده عليه واجبا عنده بحسب الشرع ومع ذلك لا
في ضمان الكل غاية ما في الباب ان المغرور يرجع الى الغار بما اغتر وان قران الضمان على
تلفه يده وليس مغرورا فتم قوله وقد استشكل في ضمانه لانه لا تامل بحسب الدليل الشرعي
القاعدة السابعة في الضمان في جميع ما ذكر ولا تتهم اصلا مدخلية فلا لما ذكر من انه يمكنه
حفظ نفسه وعدم الاباق في عدم الضمان مع صدق الاضرار للقوى والعزوة والعقوبة
تأمل وكذا الاذن في عرفا فتم جدا قوله فيكون الضمان الموجب مسندا للمباشرة ان ارد
مجرد الاستناد هو ان الاذن انحصار الضمان ليس مقتضى ذلك وان ارد انحصار الاستناد
البره حقيقه فهو كذا وان كان المباشر ضعيفا والسبب قويا ومع ذلك انحصار الضمان
هو المباشر حقيقه من اثنان مع صدق الاضرار من غيره ايتم سببا وان يصدق المباشر على مثل
العبد الا بقر الكبير والصغير القادر على الاباق وخصوصا ان لا يكون على منزل
ضمان اصلا خصوصا انه يعلم ان هذا العبد بما هو من خوف اباقر ومما علمه بانه
يجرد الفلك باق وبنهزم وخصوصا مع علمه بانه لا يكاد يتمكن المولى من اخذه بان يحق

في انقضاء العيب والمجنون في البيع
في فك قبل العبد

في ضمان فتح البنا او تقبل المثل
ثم ساق

في عدم انحصار الضمان
في المباشر

في انقضاء العيب والمجنون في البيع
في فك قبل العبد

بذل الشك

بذل الشك او غير ذلك وان لم يتمكن بعد خسارة وتعتقته جدا قوله وليس هو مخصص في النقل
بل لا ان العيب في المقتول مخصص في النقل بل لا ان مقتضى العيب في تحقيقه به لا يجوز اثبات
اليدين وجبر منع المالك عيبا اذا خذ لغزو وعرفا فيتم على اليد ما اخذت حتى تودي في
لفظ العيب اذ صادق لغزو وعرفا انه نفسه بل ربما كان باقلا من ذلك يصدق العيب ولو
في يده وتحت تسلطه والظلم والاعتداء عرفا فتم قوله بخلاف ان يمكنه من النصف اه ان كان
التمكن من التصرف بعنوان المصلحة فلا شك في صدق كون المجرع في يد العاصب لانه تحت
تسلطه ويده اذ يدعه كل من جبر وذهوة ثابته مستحقة غاية الامران يد المالك ايقم كذا فتم
على اليد وعرفا مما اشرنا اليه سيما بما عظم ما يظهر من ان العاصب ما خوذ باساق الا هو
قوله لا ينعين الا ذلك اه فيه ايقم اشكال لان العاصب يبيع عجزا والارض ويصرف فيها
شيء بغيره فيصدق انه تصرف بغير اذن المالك ولا يحل مال امر مسلم الا عن طيب نفسه فاذا كان
بغير اذن المالك ولا اذن الشرع يكون عيبا وتحت تسلط وتحت استيلا به يكون عيبا
فتم بل سبب كان مجرد التصرف بغير اذن المالك والشرع في الضمان وكونه عيبا وهو الظاهر
في ملبس الكتاب قوله وايضا تحقق نفس القهارة لاشك في صدق العيب عرفا اذا كان
اذن المالك وفقد الاستيلا عليه ولا حاجته في ذلك الا اخذ اثبات يد لانه لا يفي
ان صلوة فاسدة لانها تصرف في الخيمة والتصرف بغير اذن المالك حرام بلا شك والتصرف
في كل شيء عيبا هو المقصود منه والمصوغ لاجل بل الظاهر انهم من ذلك بحيث يصدق عرفا
انه تصرف بغير اذن المالك عيبا او بغير اذن المالك حرام والحرام من شأنه البطلان الصلوة
قوله اذ المالك اي تصرفه اه قل مر ان تصرف المالك غير مناف لتحقيق العيب والعيب
اذن المالك او التصرف بغير اذنه ومن ثم ان هذا القيد يكفي للضمان فتم قوله فيجوز
النصف كافي الدار فتم اه بل الظاهر احتمال الكل ان كان مساعا والعقد الذي فيه عيبا
تصرف فيه باقر وان كان او تسلط عليه باقر وان كان مساعا والعقد الذي فيه عيبا
مردع الهلكات اه ما ذكره وادركه الكبير ايتم ومجرد القيد على الدفع لا ينفع اذ ربما
يلتزم عقلة ويقع عليه الحايطة عقلة او لا يمكنه القرار مع ان الصغير ايتم وربما كان قاردا
على الدفع الا ان يقيد بغير القادر وغير المميز اصلا قوله فان كره مع عدم قدرته اه عيب

في كيفية تحقق العيب

في نصف العاصب العاصب
وعرفا

في تحقيق عيب العيب بالاول
في

في عدم منافاة تصرف المالك
لتحقق العيب

في ضمان انقاذ المثل الصغير والكبير
في دفع المبلغ المختار او دفع الحايطة عليها

ان الذبح الخبز والعقود متعارف سائر في الكبار بل ربما كان فيهم اكثر والعقد على الذبح من الفرو
النادرة البعيدة والعقود الذبح الرسول فقال الغنك اندلغ العبد الفاجر وما وقع
الحايظ فظهر نعم لو ظهر انه امكنه القرار ولم يكن عقله ولا ذهنه فبقي عمداً على ما اختار فيه
لانه ان وقع تحت الحايظ امكن الفرق لكنه يكون مجنوناً الا ان يكون يريد قتل نفسه لغرض من
الاغراض والظن انه لا يكون الامن حق او جنون فتم قوله في سبب الضمان مخصص ذلك اسي
كل بل حديث الاخر ولا ضرر وما سبب ذكره ايضاً دليل وسبب مع ان علمه حق لم عوض قطعاً
كما اعترف به ولذلك ينبغي بالاستخدام العوض في نصيب في الاجارة عوض الاجرة المسافة في بعض
الاقوات عوض اجرة المتل فكيف يكون ما لم عوض شرعاً وعقلاً وعادة يتلف ويصغر بل لا
اصلا على انهم قالوا عقد الاجارة يحرم العقد يتقل الاجرة من ملك المستاجر الى ملك المالك
ومن حين العقد نصيب كل عوض انتقال المنفعة الى الموحى المستاجر وان العوضين لا
ينقل واحد منهما الى الاخر لا وينقل الاخر منهما الى صاحب الاول كما هو الحال في البيع في
الصنع ولذلك كل من المتعاقدين يسلط على اخذها وقع العقد عليه فمروا ايضاً نصيب
البضعة في النكاح وعوض كل شيء وكل الملك وكل حق وحاله حال الملك والمال في جميع الا
والفرق بين المال والحق بحسب العرف والعقل والشرع ايضاً كما استأفتم جداً وبالجملة ان
ثبت اجماع وهو الا فالامر كما ذكر في قوله ونحو ذلك فتراه الاظهر انتم بل لا ضرر ولا ضرر
ونحو ذلك مما ذكرنا في قوله اذ غير واضح البتة بحسب ما قد مر من عدم وضوح البتة
اصلا فضلا عن العموم قوله والغاصب ظلم وعاصاه وجهه ان الغاصب عرف بمعان متعد
وانه لا مشاحة في الاصطلاح وان العبرة بالدليل وكل ذلك مر منه وجهه فلا مانع من ان لا
انما يكون ضامنا ويبيع غاصبا الا ان تأمل في الدليل والدليل هو حديث عبد الله بن
يعلى الاستحوا والدلالة واضحة مع انها ظاهرة والظهور بغيره ويؤيد الظهور فيهم الاستحوا
هذا ايضاً على عموم ليس بجديد اه لا يخفى انه لا يريد عمومه وكلما تراه في غير هذا المقام مر محبة
وعدم الارادة فلا حظ تأمل قوله قد مر في بعضه عدم ظهور وجهه اه لا يجب ان يكون
مؤثرا ولا يصح ايضاً بل لا يخفى بالاشهر كاذب لان الروي ان كان فاسقا فيك التبين
وفي السببين يكتفي الظن والظهور كما يكتفون في العدالة بالمظنة في بونها ونفسها

في حوزة الجاهل بالفساد
ترتيب بل على ما في الفقه

في حوزة الجاهل بالفساد
ترتيب بل على ما في الفقه

في قوله

وفي ترجيح التعديل في تعيين المشتريات ان الاصل عدم سقوط الرواية وعدم تحريف
وبتدليل وغير ذلك فتم حديثاً قوله فيجب الرجوع على الغاصب فقط اه لا يخفى ان قول الغاصب على الفقه
اذا كان مغروراً على ما هو المشتم ولا يخفى عدم الرجوع على استوفاء المنفعة فان المنفعة ملك
من اهل ذلك المالك استوفاهما الساكن فالمالك يرى ان ملكه استوفاه انتقم به ويمنع
وانتقم الساكن فكيف لا يتأمله مطالبه ايملكه وعوضه بل ربما كان الغاصب ماله او غنا
او لم يتمكن من اخذ شيء عليه الاخذ او يكون الاخذ من الساكن ارفق واسهل واحسن اذ
كان مال الغاصب شئمة وامثالها فتم حديثاً قوله فانه ما تلف شيئا ولا تلف يداه لا يخفى ان
سبب الضمان ليس مخصص في الاتفاق فانهم ربما يحكمون بالضمانيب الاضرار استناد الى
قوله لا ضرر ولا ضرار وقدماء فتم انما الحديثين لا يذكون في باب الضمان اصل الغصب
والاتلاف سوى هذا الحديث وحديث ليس لعرف ظالم حق ولم يذكر واحد في اليد
فضلا عن تعريضاته والمتأخرين في كثير من المواضع يستدلون بالحديث لا ضرر ولا
ضرر ومع ذلك لا ادبهم براعون هذا الحديث في كتاب الغصب والاتلاف بل يحكمون
بان الغاصب يضمن اعيان القيم وان كان المتأخر غير اذ كان قيميا او مثليا لم يوجد
يقولون هو ما خذوا باسنى الاحوال والدليل عليه من الاخبار سوى هذا الحديث بل
ليس اجماع عليه ولا دليل اخر وحديث عبد الله بن عبد الله عليه فان حديث الاضرر ولا ضرر
محجة فقتضاه ان كل غنم من اهل الجفر يجب تذاكره ودفعه عن من اضره بما كان في ايام
الغلا والخط والحصار يصير صاع من الطعام الآف دينار فاذا غضب غاصب الآف صاع
منه من مسلم بل ويديم وذلك المسلم اليتيم يتيى بامواله العظيمة اصوله لقوته و
من الهلكة وربما عوت من الجمع جمع ودابة ومع ذلك يكون ذلك الغاصب صاحب طعام
كثير يبيع طعامه بالان تومان يتبعثي بالطعام المغصوب ثم بعد دفع الموانع وحصول
الرخص العظيم الزايد كما صار الطعام كل الآف صاع بد دينار ومثل ما غصب من المالك
بعد ما اخرج وانتقم جميع امواله الكثرة غايته الكثرة شراء الطعام له ولعائلته ودوابه وبنين
ولم يبق اموال فدين ديونا عظيمة زائدة عما انتقم من امواله وتلفد وابر بعد ذلك
ولولم يغصب الغاصب طعامه لكان يتبعثي هو وعياله ودوابه ولم يمت احد منهم من

في حوزة الرجوع على الفقه
والجاهل الذي استوفى
المنفعة

في حوزة الرجوع على الفقه
والجاهل الذي استوفى
المنفعة

مسند العبد عند العاقبة
مختصره من مختصر الشيخ
والقاضي

في الزمان العاشر من المصطفى
أفضل من أن تلفت في الثاني وإن
نقصنا الخاص

واسم **الاول** هو الاظهر **اه** ربما كان الاظهر هو اعم القيمة من يوم الغصب للرجوع الى المالك الذي كان
 واجبا عليه في كل وقت وفي وقت ارتفاع القيمة كان الواجب عليه ان يسلم هذه العين التي
 كان هكذا قيمتها في حين ما ظلمه وحبس حقه ولم يعطه اخره وحال بينه وبين الذي كان عليه هذا
 القيمة العالية وكان حقه وملكه بل ربما كان في الحصار ويرتفع القيمة الى الاف ولو كان عنده
 فيبيع بنقود ويحصل الاموال عظيمة فخره بل ربما كان **اشد** باموال عظيمة لاحتياجه اليه له
 ولغيره بل ربما يتلف بسبب الحس عياله وامواله مثل دوابه غير هائل اخره عظم لا يناسب
 الشريعة القويمة العادلة المستقيمة التي هي غاية المتانة والقبض والحكم ان يتضرر بل
 تدارك اصلا مع انه لا ضرر في الاسلام بل يتبع قضاء عفيف احكام الشرع كيثق بما ذكرنا وان
 لا يناسب الفرق العدلية سوى ما ذكره في تقدير وجود عين ماله من ماله من ماله في غاية
 الارتفاع واما ما قيل من العدم فلا تأمل في انه في وقت غاية الارتفاع كان عليه ان يعطي
 لو كان نطالبه المالك وبلا زمره ونفيق عليه والقيمة في غاية الارتفاع لما استعفى وجهه
 دليله ومعلوم انه واجب عليه في كل آن ودقيقة ان يسلم المالك بل توقف على مطالبة
 تقصيره الزام فاذا كان وقت الارتفاع استغل ديمته باعطا القيمة في هذا الوقت على سبيل
 الوجوب القوي الضيق لاجرم يكون هذا الاستغال مستقيما شرعا الى ان ثبت خلافه ولم
 يثبت بل الثابت انهم هو ما ذكرناه في العين الباقية فتم جدا وبلا يقوله ثم وجب سببه
 سببه مثلها وقوله ثم وان عاقبتهم الاية ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتد
 عليكم مع ان الفرق بينه وبين المتافع بالنسبة الى الحديث على اليد ما اخذت اه يكون المتافع
 داخل فيه لا يخرجها تحت اليد بخلاف القيمة السوفية مظم الان يكون اجماع على عدم الضمان
 فيما عني فيه لا تأمل في الضمان لعدم اجماع عدمه بل المتضمن ان ما هو الظاهر والاصل
 الموضوع الذي يقل فيه الاجماع فاقهر ما يمكن ان يقر ان حجة مثل الجزل لكن لا بد من مقارنته لما ذكر
 وترجيح عليه حتى تقدم عليه فلا حظ وتامل بالجملة بملاحظة جميع ما ذكرنا مما يظهر من العقل
 والنقل يظهر ان عبارة الشارع في حقه ما وقع من الغاصب حصول التملك والتدارك منه
 الحد كما انه يحقق الغصب اصلا ولم يوجد تفاوت اصلا واما ما ذكرنا من حديث الاضرار
 لا ضرر فذلك لان النكدة في سياق اليقين تقيد العموم وكذا قوله ثم فن اعتدى عليكم وقوله ثم

وجزاء

وجزاء سببه مثلها وكذا فاقبوا لئلا لان المماثلة ظاهرة في المماثلة من جميع الوجوه واما
 حديث على اليد فلان مدلوله ليس الا ان الغاصب يجب عليه ان يؤدي نفس الذي غصبه واخذ
 وانتهى فقول الذمة بذلك في كل آن ودقيقة من اوقات ما بعد الاخذ الى وقت الاداء وان كان
 يتلف نفس ما اخذت او ينعقد تحت يد الا ان استحالة ايجاد المعلوم يقضيه ان يؤدي ما هو
 ومساويه بحيث يصدق عليه انه ادى ما اخذت عند العقل واهل العرف حتى يدخل في معنى
 هذا الحديث فانما اذا تعذر الحقيقة فاقرب المجازات فتعين خصمون الحديث على ذلك
 على اليد ما اخذت واما هو اقرب مما اخذت حتى يؤدي فقضاه ان الذمة مستولزة بالحد
 الامر من حين الاخذ الى وقت الاداء من دون تفاوت وفرق بين الامر من اصلا واما
 فيما ذكرنا من مما يمكن نفس ما اخذت وعينه ما اخذت والا فانه اقرب اليه بحيث يكون
 عند العقل والعرف كانه هو قسبة الامر في الكل وقت وقت ودقيقة دقيقة من اوقات
 ما بعد الاخذ الى وقت الاداء على سواء الا انه في خصوص وقت التلف ينقل الاجرة خصوص
 هذا الوقت وان كانت في غاية التفرق والاختطاط الى اخر وقت الاداء وان كان البعد
 المجازات بالنسبة الى الحقيقة لفظ الحديث وهو ادى نفس ما اخذت وعينه من حين الاخذ الى
 اخر الاداء وتمازى وقت وما ذكرنا من انه مع بقا العين يكون اعم القيمة على الغاصب فاما
 هو من غير هذا الحديث **المهم** ولو تعذر العين اه الا وفق بقاعدة الغصب ان ضمان
 العين على الغاصب وكذا ضمان منافع من حين الغصب الى زمان الرد على المالك او تحقق
 الموت ولهذا المالك العوض مع رضاه بكونه عوض ملكه وابن الغاصب ان يرد عليه عين
 ويخلف ما سلمه من العوض مع احتماله عدم صيرفة العوض ملكه كما سبق في الترخيم وكذا
 الحال لو لم يرض بكونه عوض ملكه ولم يرض الغاصب الا انه اخذت له الخيل وما مما المتغصب
 بعد اخذ العوض حين الرد على المالك ان التلف هو ايضا على المالك لانه لما ملكه ولم
 ملكه مجرد العوض بل المالك انما اخذ من الغاصب جميع ما ماله لان يتحقق عدم وهله
 وتلفه واما منافع العوض فانها للمغصب منه على تقدير ملكه وهي تقدر على علمه
 يكون له ان يرد على الغاصب لان الظاهر ان اخذ العوض انه ان يتصرف فيه تصرف المالك
 في املاكه مع احتمال كونها له ان يباخذ من المالك عين ماله ومنافها ويرد عليه العين

الذي اخذته فتم لكن يناسب هذا ان يكون جميع تصرفاته فصوليا وفيه ما ينفرد به بل صارت بمنزلة
وعاين موجودة اه هذا في الموضوع الذي يصدق عرفا ان العاين ذات وتساكن كل ما هو صف
يكون كذلك صفة صيغة النقرة فاصروا بكونه بما العاين بما يحتاج الى التامل بعدكم بان الصفح
الذي هو من الاعراض على مال العايب اذ الصفح عاين لا ينفرد به من العاين متى اصلا وراسا
وعلى تقدير بقاء شئ من كثير ما تكون تلك العاين مطلوبة ولا ينفرد بها بقاها التي يكون لها
القيمة مما لا يكاد يتحقق والصياغة لا تسلك في كونها مطلوبة وبها قيمة وعوض ولذا يحكم بان
العايب لو كسر ما يكون ضامنا وان كان الصياغة نفس فعله وربما كان الصياغة اضعاف
قيمة المصوغ بل ولو انكرت حال كونه في يد العايب يكون ضامنا وان كان الكسر من ايدي
اخرى الا ان القرار على الاخير فتم قوله فلو صنع ظلمه صغيرا كيف يكون له هذا مع انه
في ملك الغير بغير اذنه فهو غصب اخر واضرا اخر اما لا افهم كلام المصنف ومن وافقه في كتاب
الغصب فانه ادى بحسب فيه القاصر قد افاد تعدد اذانه يحكم بان العايب اذ اذنه ما لا
المغصوب منه الذي هو المصوغ ولو لم يثبت خسرته بصيرته الى المغصوب منه وان كان قيمته اضعافا
قيمة ويحكم بان للمغصوب من قلع اشجار العايب في ذورعه وما يكون قيمتها الا في
نومان وكذا لم يقطع خبثه المرقع بها سقينة العايب في وسط الجردان كان يفرق بسبب
عظيمة للعايب لا يحجب قيمتها الا انه قد كذا لم يقطع خبثه من عمارة العايب ان كان القلع من
لحمها او كان قيمتها الا في نومان وقيمة الخبثه يسوى فليس فيها وفي السقينة لم يغير ذلك
امسا هذه الاحكام ومع ذلك يحكم بان العايب اذ اضع مال المغصوب منه بصنع بغير
ذلك سببا لعدم جواز تصرف المغصوب منه في ماله وان كان ماله يسوى الا في نومان وصغير
الابوي الا فلا ودونهم مع ذلك يقولون لو التمس من العايب ان ياخذ منه قيمة صغيره حتى
من التصرف في ملكه لا يجب على العايب قبول التماسه فله ان يبيع ملك المغصوب منه هكذا
اليوم القيمة لا يمكن للمغصوب منه ان يبيع الميراث اليوم القيمة ويكون ممنوعا من التصرف فيه
وراسا واجبي من هذا انه لو كان يقول له بيع صفك من رجل غريب يجب على العايب اجابته
لو قال بغيره فلا يجب هذا حكم عيب بالنظر الى الادلة وتقريب غريب القياس العلة ان الا
السابقة اقيم كانت كذلك فان قلت اذ تصرف في المصوغ كان مستترا من التصرف في الصفح وهو

العايب لا يجوز التصرف فيه بغير اذن العايب ولا يظلم اذ ظلم وليس الاحكام السابقة تصرفا
ملك العايب لا يستفاد ملك المغصوب منه وان تصرف العايب بغير اعظم وتلف ما لا كثير
لان نظام وليس عرف ظلم حق وهو مضار وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع شجر من هو مضار مع انه كان
ملكه وحقه ولم يكن عايبا وابقى لاضررة الدين وابقى اقدم عيان لا يكون له الحق وحرمه
لان يعلم ان المالك مستطاع ماله والتصرف فيه كيف يشاء فيكون له تخصيص ماله وان كان
بالتحليل يتلف مال العايب الى حد لا يحصى الا انه ليس بين كلامهم تناقض اصلا قلت مراد
من التناقض التنازع بالنظر الى الادلة وما اخذ الحكم فيه هذا نقول كيف يجوز للعايب قلع
صغيره مع انه بغير التصرف في المصوغ لا سببا عادة فكيف يجوز له هذا مع انه ظالم غشوم معتد
معاذ الله والى سوله والحق والدين وليس عرف حق ومضار نفس الغصب في قلع هذا
ابقى وتصرف بغير اذن صاحب الثوب المظلم المتعدى عليه مع عدم شئ ومطلوب منه
في صغير بل وربما كان كارها لنفس الصفح ايقضا عن فعله ومطلوب بقاء ثوبه بغير بيع بل
كثيرا ما يثبت من الصفح ويتفر عنه ويكون الثوب مما فاسد المالك من جهة الصفح وان
لم ينقص قيمته مع انه مع نفس القيمة ربما لا يثبت ما هو ناقص ولا ارض النفس وبالحمل كيف
صح للعايب التصرف المستلزم للتصرف في مال المغصوب منه مع انه غاصب لا حرمه لمعرفه ومعتد
والاصح للمغصوب من المظلم الذي نفي عنه الضرر الدين والاسلام واي فرق بين
زمان التصرف وطوله بالنظر الى الادلة وكذا بين نوع من التصرف ونوع اخر مع ان اللوث
جوهر التصرف في العرض على تقدير تسليم تخلفه عرفا ولا يكون مثل التصرف في الجوهر فكيف
فعله عليه مع ان اللوث ربما كان لا يسوى قسما والثوب قيمته الا في نومان وابقى المخلوط الاجود
لا يثبت في كونه عاين مال العايب فكيف يجوز اخذ من العايب قسما والتصرف فيه والتدفع
هو سألن الا رد الذي له لا يسوى قيمة قسما او الاجود يسوى الا فاع مع انه تصرف في عين
العايب ومطلوب للمغصوب منه وجوهه عاين وربما كان يثبت به اسداسها ومن غوب
للغير غاية الرغبة وايضا قلع الاشجار والزرع لا يمكن الا باخذها او اثبات اليد عليها
تصرف في انا وسلمنا امسا لذلك لا يكون تصرفا فلا تسلك في كون غصبا والغصب حرام
فامر شيخنا حل هذا الغصب حرم تصرف المالك في ملكه من جهة ان لونا عضره ولحق به مع

في زيادة العاين وصفا
بفعل العايب

في صيغة العايب للمغصوب

العايب

لا يريد النصف في ذلك أصلاً ولا يشترطه مطلقاً وينكره ويقبحه ويشتمه عنه عداً والوسلما
 أصلاً ذلك لا يكون غصباً بيقين فلا شك في كونه اتلاً فافكان التفرقة ما لا مسلم بغيره
 حرام فكل اتلاً فربلاً واشد حرمته فكيف يصح اتلاً فاموال عظيمة لا يحسنها الا من جهة
 فلس من الغاصب من جهة اموال عظيمة من الغصب عنه واذ اصح اتلاً فربلاً معاً من غير
 عوض أصلاً للجم لا يكون له حرمة فكيف يصح تعطل اموال عظيمة محرمة غاية الاحترام ولكم
 باخراجها عن يد صاحبها بسبب اتصاله بعرض لا يسوي فساداً لآخره لم يصح اتلاً فربلاً ويجب
 شرعاً على الغاصب اتلاً فربلاً لو استكن اتلاً فربلاً كما اعترفوا به وصرحوا بهذا القوي وابقوا
 ما ذكره لكان كل من اراد اخرج مال كل احد من يد حقه اسرعاً او تعطل مال الربا من فلس
 صبيح او نصف فلس ويصنع تمام كل واحد من تلك الاموال او بعضها من خفية من صاحبها او
 قهراً او ظمناً وان كان ذلك البعض قد اقليلاً منه فيقف عن عرضه وهذا الضرر العظيم لا يسوي
 به الجبرية فضلاً عن العدية وامن هذا من الملة الخفية والشرع القوي فتم وبقية الصافي
 اذا اردوا اتفاق صيغهم عند الكساد ياخذون كل واحد ما عدا الاخذ والاحطاف ويرمون
 في مصيقتهم وان كان ما اخذوه العام البض من الروس والسباب البض على الاجساد
 او لاقتة من الدكاكين قهراً وقهراً يحصلون اجرة صيغهم وعوضه وهذا ايقظ فيه ما
 وكذا بما يصيغون جديان البوت فيعطونها ما ارباها او يجزونها من يدها او ياخذ
 فيهم صيغهم ان رضوا فتم وبالجمله ما اقم بغيره الفاسد من التدافع والاضطراب بالنظر الى
 الدليل كثير منه ما ينبر عليه ثم ومنه تعرضنا لروية ما ينظر على المتأمل فتم وبغيره
 بعض القيمة لانه تلغى فيه ما فيه بل الاحتمال الذي سيذكره هو المتعين مع الضميمة
 التي ضمنها قوله فلا يبعد ما ذكره المصنف بعبارة النظر الى الدليل لان الضم لا لا منصف في
 التام ما فعله بل تامل فله وجب جعله عوضاً ومقطاً للقيمة الصبيح المستحق فتم وبخصوصاً
 اذا كان الحق الثاني بحيث لا فائدة فيه بالنظر الى الدليل والقاعدة الاتية في الغاصب
 اذا اسقط الجنيين او ثمة شجرة فحلت الام والشجرة سر يعاين الغاصب بكل متلفضاً
 للجنيين والمرة الساقطة وان كان الجنيين الثاني لم يحصل الا بعد ذهاب الاول وبالجمله
 قائل لهم ان مثل هذا الفرض والتقدير لا اثر له وهو مقتضى الدليل فتم وبغيره

في مذهب الغاصب العين بالارث

في مذهب الغاصب العين بالارث

في مذهب الغاصب العين بالارث

في مذهب الغاصب العين بالارث

ان لا امر

ان لا امر يعني اه هذا عجيب لان الجارية لا تخرج من ميبا اصلاً بل مناضها حين مال الموط فاما
 هو الموط ليس الا في معنى لادخال الجارية في هذا الخبر مع انها الامر لها اصلاً وبوجه من
 كما عرفت مع ان الخبر في الحديث وما يجب مراعاته والعمل ليس الا في المبادر فكيف يمكن
 جعلها من الافراد المتبادرة بعد ما عرفت مضافاً الى قوله ثم ولا ترد وازددة وزاد اخرى
 يجوز ان يصير مجرد رضا الجارية متلفاً لغير الموط مع ان الظن الرواية ان عدم المهر لا يثبت
 زفافها ونقصها وابقى قال نعم عبد مملوك لا يقدر على شيء وجعل الفقهاء هذا مناطاً
 لاحكام فكيف نقدر على اذهاب حق الموط وبالجمله هذا الحكم ايقظ من حمله الاحكام المتدا
 في هذا الكتاب على ما فهم واسد يعلم في روح الظن ان لا ارش بكارتها فيه ما فيه لان
 لا ارش لكارتها في كانت الجارية داخلية الحديث يلزم ان يكون حكمها حكم البغي من حيث
 انها بغي فاذا ذكره ايقظ قريته واخبره على عدم دخولها في هذا الحديث والالكان للادب ان
 يقول لا ارش البكارة اذا كانت فان تأخير هذا الحكم في هذا المقام لا يناسب الحكم وما دل
 على انه يجب على المتلف عوض ما اتلفه اذا كان له عوض يحمل ماله الوطي ايقظ والمراد من
 المتلف هو مهر المثل ومهر الباكورة غير مهر الشيب وعوض البكارة داخل فيه فتم وبغيره
 دخول ارش البكارة في العشرة فتم وبغيره واذا كان القيد لغو فتم اه لعله لا تامل في حجية مفهوم
 القيد لانه من قبل القيد والامتنان في التي مفهومها معتبر قطعاً كما حققنا في كلامهم على
 فتم اه بل الظاهر ليس كذلك لان تغير النجوم بما يعيد والظن منها الكراهة لان التحريم ينشأ
 التشديد والتعليل والكراهة يناسبها المسامحة والمساهلة في التغير لكن ظواهر الاحكام
 المحرمة وصرح بعض اوكلام الفقهاء بغير البناء على القيمة ولعل من جهة القيمة اظهر
 الكراهة وسامحة في التغير فتم وبغيره ورواية عبد الرحمن ليست بحجة في اه لا يخفى ان الروايتين
 مع صحة سند احدهما واعتبار سند الاخرى مخيرة بان باثمة وكون المراد من الوداج
 الودعي مع كونه خلاف الظاهر ما يظهر من حجية الشك من اعتبار قطع الحلقوم ايقظ
 مع ان القول مختص بقطع الوداج الاربعة والاكتفاء بقطع الحلقوم وحسب يظهر ضعف الثاني
 كما ستعرف في بعض الاول لعدم قول اخر مع ان دلالة الاخبار لا يجب ان تكون حرجية بل ظاهري
 فكيف سماع ما عرفت وخصوصاً بما حظه كون التدكية شرطاً في الحلية والشك في الشرط في

في مذهب الغاصب العين بالارث

في مذهب الغاصب العين بالارث

في مذهب الغاصب العين بالارث

في مذهب الغاصب العين بالارث

الشام
السنة المستوطنة لعل المتبادر من سق الاوداج على الاطلاق قطعها وبشرها ذلك صحيح
ولامعارضة بينهما وبينهما كما استعرفوا فيهم العومات الدالة على الذبح تعين ما ذكره لان
في الذبح هو القطع والاطلاق ينصرف اليه قوله بانتم مات به مجزوع الدم ونحوه لا يخفى
صحتي عبد الرحمن مع اخبارها بالشبهة موافقان للعومات الدالة على الذبح فان المتعارف
تحقق الذبح بغري الاوداج وقطعها ولا يكفي بقطع خصوص الحلقوم بل العروة في الذبح
قطع الودجين وخروج الروح بطريق الذبح متحصنة قطعيها على حال وان لم يقطع
الموت عادة الابدعة وعند الدباحين ان الودجين موضع الوقع والروح فيها واما
لم يتحقق التذكية والذبح الا ان يكون يفعل بالحيوان ما يصير سببا لحدوثه بعد مدة ولعل ما
لا يخفى عن من له اذ في اطلاع وتامل وايضا دلالة الصحيحين المخرجين في القادسي والسرخسي
كادت تكون اجماعا على لا يبق تأمل في كونها اجماعا على حصة ما ذكرنا وسنذكر ان المدار في
الاعتماد والامصار على قطع الاوداج التبر وان الذبح عموما لا يتحقق الا به واصالة عدم
التذكية وعدم الحلية وغير ذلك دلالة على اشتراط قطع الاوداج في غاية الظهور لان
المعصوم عموما جعل في الاوداج شرط الحلية لصريح عبارته واما صحة شحام فلا دلالة
على كون فري الاوداج غير شرط في الحلية كما لا يخفى بل اقص ما يدل ان غير الحد يد اذ كان
يقطع الحلقوم ويجري الدم يكون صالحا للتذكية عند نقد والحديد وذكر الحلقوم ينحصر
ان غير من الاوداج في غاية السهولة من الانقطاع وبإحدى سني بقطع بخلاف الحلقوم فاذا
كان الشير قاطعا الحلقوم يكون قاطعا لغيره من الاوداج بطريق اول التبر ولا كالك العكس
ربما كان الشير يقطع غير الحلقوم منها ولا يقطع الحلقوم وايضا الودجان محيطان بالحلقوم
والمرى لعل المرى مؤخر من الحلقوم فانقطاع الحلقوم مع عدم انقطاع غيره من الاوداج
لا يتحقق بحسب عادة الدباحين في الذبح بل ولا يتيسر الذبح المتعارف الا بقطع الكل عند
الحلقوم كما ان لا يمكن قطع الحلقوم بل دون قطع الجملة التي على الحلقوم واللم والعرق التي
تكون تحت الجملة وفوق الحلقوم عادة فلو كان ادخل السكين من طرف الحلق وقطع الحلق
محيلا لم يقطع جلد العنق اصلا وكذا اللحم والعرق التي تحت ذلك الجلد صدق انه قطع
الحلقوم ولا شك في انه ليس بذي وذبح التبر ومعلوم انه ليس مراد المعصوم هو

في هذا الموضع
والمراد من الاوداج
وهو ما بين الودجين
والمراد من الاوداج
وهو ما بين الودجين
والمراد من الاوداج
وهو ما بين الودجين

حالة
القطر

الحلق
كذلك حال الودجين وعرفت ان الاطلاق ينصرف الى المتعارف وعرفت ان المتعارف لا يتحقق قطع
بل دون قطع الاوداج الباقية على انه على تقدير وجود دلالة فيها فلا ريب في كونها في غاية
لا تصلح المقارنة دلالة الصحيحين فضلا من كونها اقوى منهما فتم جملتها هي صحيحة في
انهم اه هذا مع صحة السند تدل على ما ذهب اليه الاصح ان التذكية شرط للطهارة والحلية
مع الجهل بالتذكية لا يصير طاهرا ولا حلالا باعتبار اصل الطهارة الاشياء واصالة ايمانها
كما توهم من توهم وان الشرط اذ كان مكوكا فوجب ذلك كون الشرط ايضا مكوكا بل لا
الدالة على اشتراط التذكية متواترة وكذا الاحاط لها المنقولة فان الظاهر من الاجزاء
الحلية والطهارة متوقفتان على تحقق التذكية وشرائطها الا انها اصل يحكم بهما الا ان ثبت
عدم التذكية او عدم شرائطها كما توهم المتوهم وبذلك ايضا ان ما يؤخذ من سوق المسلمين
هو محكوم بالتذكية وظاهره ان لا يكون مأخوذا من بدل الكافي لانه المتبادر قوله وضعف
زاد بهل من زيادة لا يخفى ان هذه الرواية صحيحة ايضا كما حققنا في الرجال وجماعة من المحققين
على ان ضعف سمل سهل وان من مسانح الاجازة يذكره في اتصال السند وان مقبول
الرواية التبرية على الصحيح عندنا مع انها مخرجة بقاوى الاصح ايضا قوله ولا يلجئ السوال
بل ولا يستجاء يظهر من هذا ان البائع لا بد ان يكون من المسلمين او من المسلمين بحسب الظن
وانه لا يجوز لاحد من الكفار كما استبان قوله على ان الاشياء الخالية عن الضرر لعل مراده من
العلم بالضرر كما يظهر من بانه وان هو وقع لام فيه الضرر واقعا لاحتمال الضرر في كل واحد منها
الا ما علم عدم الضرر فيه وقيل يكون كذلك ويؤيد حصرها على الاصل لعل المعنى بالاص
الامكان عادة اهل ذلك الزمان الكه ووقع النزاع في حرمة واحداث الاحبار في هذا
والرهبان والتسبيح حرمة ولا يتحقق التخصيص الذي لا يرضى به المحققون وظهر في
في موضعه قوله فانظروا كل منهم انه حرام اه قد مررت الاشياء الى ان حق ولا دليله وان وجد
صحيح واضح الدلالة وغير ذلك فلا وجه لتأمل قوله صحيحة في تفسيره فالدالة صحيحة عند ذكره
المرجات اخبار اخرى ظاهرة في حلية بل وعدم كراهته فتم قوله ولعل معارضة بالمرميين
عن ذلك الداعي على الخال ان كان موجودا فلا يمنع منه ما ذكره في المقام لعل اقتضاه
كما اقتضى الحكم بخلاف الحق والا فلا وجه للحل على ما لا بد للحل على ما لا بد للحل وقد عرفت ما يظهر

في الاطعمة والاشربة
في طهارة ما وجد في سوق المسلمين
من الصحا
في طهارة الاشياء الخالية عن الضرر
ما جبه
في حرمة ما استنبط من الحكم
الاما استنبط في طهارة
الاشياء

الاقتضا قوله فانه قد فهم عدم التحريم اه الذي فهم مما تقدم ان نهى النبي المعروف العمود ما كان
 الا لاجل فساد ظهور فالنهي ما يتعلق بالبر والافهوجلا والذى ظهر من صحيحه ابن مسك
 التي هي الاصل في المقام ان النهي المبيح كان عن نفس طويها فلا ياكل الا ان اضطر
 المعلق على الاضطرار فيكون غير الاضطرار غير جلال قوله لا ياكل الا ان اضطر
 الاخبار فالعمل على التقيد بمعنى كون تلك الاخبار موافقة لطريقة الشيعة وبأنهم وكون
 الصحيح وما وافقها موافقة لطريقة اهل السنة والتوجيه لورود نصيب عن النبي قوله
 على الكراهة وهو المتعلق بنفس اللوم والاخر بافتاء الظهور وفيه ما فيه قوله وبالجملة الاجتناب
 عن الكلى من اه في بداية الحرمة وروى انه عن حماد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 البائس وكل قومها وكل الحرام المتردد قوله لا ياكل الحوم الحية ولا الثمر باكلها وروى
 من تمام الاسلام جنب لحم الخنزير وقوله واجماع الاصحاب يحرم ما ليس بصورة السمكة
 فلهذا روايات في الحرمان كان له ناب فلا تاكله والافكه وفي الخبر انه كلب الماء وان سيع
 باوى في الماء ويمكن الحرام انه كان له ناب فلا تاكله وان كان له ناب فلا تاكله وان كان له ناب فلا تاكله
 وان كان له ناب فلا تاكله وان كان له ناب فلا تاكله وان كان له ناب فلا تاكله وان كان له ناب فلا تاكله
 من حيث ان حرمة ذى الناب ما كانت شخصية عليهم قوله مثل الجري ان سمح ما قبل فيه اه
 ابن المفيد رحمه عن ابن البراج رحمه انه قال بكراهة الجري قوله وان البند منيرة في الجملة وان
 من الاطلاق فانه انما هو من الحرام وان زيادة المكت عماد ذكر بما عارضه السكون وان خرج لا يشرب
 من خوفه وضرة والذي يبين ان الخل في صورة خاصة ولعله لا ياكله راي الشافعي من حليته
 التمر والزبيب قوله لم يصدق عليه انه عصير في حق غيره تأمل اه هذا يبين على كون العصير
 مستقلا في معناه اللغوي وهو لا يرضى به بل يبنى على استعماله في معنى جديد منقول عن
 هذا لا وجب للتأمل اصلا لما في الاصول من ان التسمية لوجود معنى لا يقتضي الايراد
 العلاقة المنقولة لغيره في الاستعمال الا ترى ان الفرس مثلا وابتدع وان لم يبدع و
 الزواج قادورة وان لم يكن مقرا لغير ذلك من المنقولات وعبادتهم تبادى بان قوله
 هو ماء العنب وقع عصره لا اوله لا يجزى بحجته غير العصير ويتكون في التمر والزبيب

عليها

عليها ما واهما في المعنى ولو كان منحصرا في الخارج بالعصير كان مبدا العصر اخذوا فيه فالتحقق
 فلا يتحقق المساواة بل المساواة لغير المقصود وهو ليس بحجج بالنص فلا يتحقق القياس مع
 المشكك لم يصرح بالحكم المطبوع اصلا بل حكموا بحجته العصير وقاسوا عليه التمر والزبيب
 حكموا بالتحريم بناء على عدم حجية القياس وانهم يلزمهم على هذا الاستشكال في العنب المطبوع
 انهم لم يحكم بالعنب لعين ما اريد كونه التمر والزبيب وهم لم يصرحوا اصلا بمقتضى الاستشكال
 في التمر والزبيب بل ومصرحين بحليته غيرهما من غير اشكال والمنع من احكامه لم يجر من
 غير اشكال الاستشكال الثاني رحمه لكن غفلة منه رحمه مثل السارح خلط بين اللغوي والاصطلاح
 وذهول عن مناقضة اشكاله استدلاله به على الاصطلاح وما يبنى عليه من قصر التحريم
 في العنب على انه يظهر من غيره واحده من الاخبار ان الحرمة باعتبار كون عنبها من دون مدخلية
 العصر منها ما روي في الكنية باب اصل تحريم الخمر فظهر انه على القول ببقاء العصير في المعنى
 اللغوي ايضا لا شك في الحرمة وذكر العصير بناء على انه يجب العادة هكذا يطعن قدس قوله
 وان العصير يظهر اقله في عصير العنب ونحوه عصير فهو معصوم وعصير قوله حتى
 يعلم كون المراد بالعصير ما يعم اه هذا يخالف القاعدة المقررة المعتبرة في جميع ابواب الفقه
 المستمرة بالنسبة للموضوعات الاحكام الشرعية من مباحات الافاظ وغيرها من ان الاصل
 العدم والاصل البقاء حتى ثبت خلافه وان لا ينقض اليقين الا بيقين ولم نؤمن انتم بما
 الا في هذا الموضوع فالاصول والعمومات لا تعارض النصوص الشرعية ليست بحجج مع ان فيها
 تأملا لان فيها انا اجماعهم حكموا بتحريم العصير وكلامهم بمقتضى القاعدة يفيد العموم كالجد
 ولم يذكر عباراتهم حتى يعلم نعم كلام الفاضلين وبعضهم من تعمله في الاختصاص لكن
 بهذا القدر لا يثبت في حق تمام الكلام قوله لا يسلخ من امره معها اه اعلم ان الظاهر
 الاخبار ان العنب بالغبان يصير حراما ويدخل في حرمة الخمر مثل ما روي الكنية في باب
 التحريم الخمر في الربيع الثاني قال سالت الصم عن اصل الخمر كيف كان بدو حلاها و
 ومتى اتخذ الخمر فقال ان آدم لما هبط من الجنة اشتهى من ثمارها الا ان قال فاخذ روم
 خضعا من نار عيسى ما والعنب في اعضانها حتى نزل آدم انه لم يبق من ثمارها الا قال فقلت
 النار حيث دخلت وندب ثمارها وفي الثلث فقال الروح ما ذهب فخذ ابليس

في البند

في حرمة ماء العنب اذا غلبت

فلك وروى اخرى عنه ثم روى عن ابراهيم عنه هذه الحكاية لبيان اصل الخمر الا
فيها ان ابليس مكى بجوا فاحذت عنقودا من عنب فاعطته فصره ولم ياكل منه فلما ذهبت
جذبت من فيه فاوحى الله لهم اليه ان العنب قدامه ابليس وقد حوت عليك من عصيره
الخمر يا خالطه نفس ابليس الحديث ولا يخفى انه ما حرم كل عصيره بل ما خالطه نفس ابليس وهو
السكران على ما صرح به في الخبرين السابقين وكذا في خبرين آخرين يوافي بعده ويؤيد قوله
مفسره ولم ياكل وان هذه الحكاية مسوقة لما سبق تلك الحكايات لفتح وقول الكلبية باصل
تخريم الخمر لا لسكره انما المراد منه الخمر الواقع موافقا لما هو المستفاد من الروايات ووافقه
على ذلك الصدوق رحمه قال في آخر الفقيه باب حد شرب الخمر قال في رسالة الا علم
ان اصل الخمر من الكرم اذا اصابته النار او غلغ من غير ان يمس النار فخصير اعلاه اسفل وهو
خمر فلا يحل شربه لان يذهب غلغته ولم يذكر الصدوق حرمه العصيرة الفقيه اصلا الا في هذا
الموضع بهذا العنوان فظهر انما يعقل من دخول العصيرة حد الخمر بما فعلت فلعلم غير
من القدماء انهم على هذه الفصلة وبها حكموا بالنجاسة لان الخمر عند غير الصدوق نجس وكذا
كل مسكر والطهارة ومن القائلين انما يدخل في حد المسكر ان يقر وهو ايقم عندهم نجس فان
قلت ليس بمسكر بالوجدان ولا يطلق الخمر عليه عرفا ولا لغة حتى يحكم بالنجاسة من هذه الجهة كما
حكموا في الفقاء وان لم يكن فلتن من المقرر ان الرجوع الى العرف واللغة حيث لا ينظر اصطلاح
من الشرع وقد ظهر في المتن كلام الفقهاء والاشعار على ماس ما قلتم في اختصاص العصيرة بالعصير
وبعض الاجتهادات والشمات ومرور الايام خفي على المتأخرين كاحق الاختصاص على
الشم وامثالهم وعلينا انما مثل الوضع والصلوة وقمع النزاع في كونها حقايق شرعية ام لا فخر
ان معظم المحققين اختاروا العدم فاطلعت بما نحن فيه من ان الكلبية والصدوق في غاية
القرب من عمدة الشمل بل هما من المعاصرين ومع ذلك قلنا وقع منهما اجتهادات سلمنا عدم
الاصطلاح لكن الظن كلامهم ومن الاخبار الدخول في حد المسكر وما حكم الوجدان
بانقائنه هو السكر بالمعنى الذي عرفه بعض المتأخرين وهو ان لا يعرف السام من الارض
الطول من العرض لكن قصر السكر في هذا المعنى مخالف للعرف واللغة والحديث والاعتبار
وبما لا يخفى على بعض المعتادين للشرب الاشياء بغير اكلها هم مضبوطة ومركباتهم منتظمة

قلنا يحد

قلنا يحد منهم سائبة اخذوا ومع ذلك اذا حصد صدر يقولون هذا من سكر وابقوا
سكرها متفانته سدة وضعف ابل بعض المورودية عند الساربي لم يكن في غاية الضعف
وقال المحقق في اللغة في ترتيب السكر اذا شرب الانسان فهو ثنوان واذا شرب الشرايين
تمثل واذا ذهب عقله فهو سكران فاذا زاد منه اياها فهو سكران طاف فاذا كان لا يملك
لا يمسك فهو ملغ وميلغ واذا كان لا يعقل من امره سكران وقال في باب تل
الاشياء النشوان السكر في النهاية الانتشاء اول السكر ومقدما وروى الكلبية عن
ابن الجارود عن الباقر ع ان ما زاد على الترك جوة فهو خمر في توصيع الصاجع اذا
كان كثيرة يكر او غير قليله وكثيره حوام والظمني ما ادفعه من عالم السكر ليكن للكون
واما الاعتبار فهو شاهد على ما ظهر من اللغة وبعضه ما ذكرنا قول الأطباء السكر
تنوش الروح الذكي في الدماغ وقالوا في مقدار الشراب ما دام السرد تيز ايد والذين
سلموا فلا يخفى من افراط الشراب فيه يصرح بان مجرد السرد كاف لتحقيق السكر والعرف
واللغة والحديث ايضا ظاهرة فيه ولعل سرد السكر وخصه قد يفي هذا القول خارج
وحالها مخالف لتراج العنب والاصيص فخر الان يتغير عن الحالة الاولى الى الثانية وهذا
التغير تمامه لا يحصل دفعة بل يحدث شيئا فشيئا بحيث لا يسيب ايرغايرة الضعف من
الحالة الخمرية لا يكاد يشعر به الا الخذاق الماهر في الفن ثم لا يزال يزيد شيئا فشيئا على التدرج
حتى يؤول الى الحالة الاولى بالمرء وبكل الثانية مع ان الثانية ايقم درجاته متفاوتة جدا كما ان
فعل اول التغير من الحالة الاولى الى الثانية وعرضه من عالمه هو بالتشوش والعناء
وبالحلة يحصل اول درجة من السكر اللدبة الضعيفة غاية الضعف ويظهر ذلك من
اكتاد الشرب اذا العنب يكثر لا مطم فان قلت اذا ظهر السكر يكون خمر لغة وعرفا وليس
كل قلت الانكار بحسب اللغة غير مسموع وكذا العرف اذا دعت عرف الجميع كيف والروايات
عن اصل حرمه الخمر وجواب المعصية سكت ورضي وذكرنا عن القدماء ما ذكرنا في باب تل
الربط والعنب امثالها بما يحدث في انفسها حوضه ما يسبب جوارح الهواء او مكث زيد
وعنه ذلك مما يفسد هالة الجملة ومع ذلك لا يسموها بخر ذلك خلا وليست بحل عند
بل حصة عندهم وطب وعنب لكن فيها حوضه والحوضه حاله خلية كان السكر حاله خمرية

والسابع جعل السكر علة للموتة والنجاسة من دون فرق بين درجة القوية والضعيفة وما يبره
الفن أو الكل يحصل ذلك من مجرد شربه أو من الاكثار من شربه ولو غلبت الاكثار في مقدار
كل من يشربه أو الغالب أو بعض من يشربه بل ولو كان نادرا اذ لكل كل من يشربه من جهة خارج
النادر في مقام حتم المادة الفساد ويظهر ذلك من ملاحظة الاخبار والاحكام المتعلقة بها
كما حققناه في الرسالة في قولهم الحل ويؤيداه بل ادعى بعض الفضلاء عدم تحقق خلافة
التمري وقال بل الاحتياط بذكره تحريمه بعنوان الاجمال في المسئلة والاستشكال لا نقل القول
واما الزبيبي فحينه خلاف نادرا وفيه ولا انهم نقلوا القول مثل الشم وغيره بل نقلوا القول
بالنجاسة ايضاً مع ان العصليات كثيرة فلا وجه للنقض للتمري والاستشكال فيه بخصوصه
بعدم الاستشكال في غيره اصله انه نقلوا بوجوب الحد على شاربيه حد شارب الخمر في ثانياً انهم
القول بحلتهما الا من الفاضلين وبعض من وافقهما ولم يطلع على عبارات بالاحتياط وما
نقلوا في مقام ادعاء الشهرة حتى ينظر اليها وترجم وتبريم يضعون في النسبة لا الشهرة مجرد
مادوا في كتب الفاضلين مع ان عبارة دروس الشهيد رحمه الله تعالى في ذلك حيث
القول بحلته التمرى مع كونه مقتضى الاصل والكتاب والسنة والاجماع وحكم العقل الى القبول
مع ان الحلية لا تحتاج الى التعرض لذكرها لما اشرنا ولا من خلاف لم يفتهم من التعرض لذكرها
لما اشرنا ولا من خلاف لم يفتهم من التعرض لذكرها دون ذكر الحرمة اذ البعير هكذا يكون في
موضع يقتضيه الاصل والادلة وكلام الاحتياط والادلة الحرمة واما الزبيبي فقد حكم بالحرمة من دون
استدراكه للاختلاف فيما اذا نقل الخلاف في صورة الغلبان خاصة وفيه شهادة على عدم
اعتداده واعتناؤه بل الخلاف في صورة الشئ مع ان الحلية هو الموافق للاصل والادلة
التي اشرنا اليها مضافا الى شمه بها بين الاحتياط على ما يقولون والشبهة عند الشهيد
حجة هذا كونه مضافا الى عدم دليل على الحرمة كما تدعون سيما وان بعض تلك الادلة ولعل
هذا من الشهيد رحمه الله تعالى غير انه يظهر من الفاضلين في مقام المساحة في نقل الاقوال
والادلة لان الحلية كانت في نظرهما حلية فاعتبرا بقول الحرمة ومشاوهم كما وقع من
الشهيد رحمه الله بالنسبة الى قولهما وكثيرا ما يفعلون كما اشرنا في كتب فتاويهم ويشير الى اصطلاحهما
مما يحتمل ان الصدوق رحمه الله في اول الفقيه عند ذكر الوضوء بما اشرنا اليه في النبذ الذي

يتوضى به واهل شهره هو الذي ينبغي بالعداة وبشرب العشر وينبغي بالغير وبشرب الغل
وهذا الكلام في غاية الظهور في منعه عن شربه ما اشرنا في مكانه وبالله عليه الاجابة
واهل السنة ايضاً وفي صحاحهم مضمون هذه الاخبار عن النبي وهو مذهب الكثر
رحمهم الله كما يظهر من كتابه وبما كان مذهب الشيخ رحمه الله حيث ذكر الاخبار عن وجه ظاهر
الاعتماد عليها من دون توجيه وهذا المذهب وادلة تناقض مذهب الفاضلين من
وجه الاول قصرها الحرمة في صورة السكر وهذا المك لا يصير مكلاً عندهما من الله
ظاهرهما ان النبي الحل لا يقتصر فيما ذكره والباء داخل في الحرام الذي هو مذهب الشيعة
ويظهر من اخبارهم الثالث اذ كان ما يجره اذ يباد المك كان حراما بالشيء بطريق او
لان لا يحصل عادة الا فيما اذ المك بما ذكره بل وبما كان من المنع هو مذهب الشيعة كما
فيهم الشهيد رحمه الله حيث قال في منعه تحريم القناع في رواية سادة حل ما لم يقل وهي محمولة
على النية وهي ما لم يسم قناعا كما الزبيبي قبل علياً في رواية صفوان عن الصادق
عليه السلام ان الزبيب اذا وقع غرة وشرب بالغير او نبق بالغير وبشرب غرة انتهى ويظهر من
كله ان بعد الشئ يصير قناعاً وهو حرام بالاجماع وان لم يكن كما يظهر من فتاوي
الاحتياط ولعل هذا هو السر في تخصيص الشهيد لنقل الخلاف في صورة الغلبان وما اشرنا اليه
جعلهم من الاحتياط الحرمة القياس واستشكالهم من جهة مع انه حرام بالضرورة مع ان الشئ
العالم به لا يعمل بمثل عدم ظهور الجامع بين العصية وبينهما بالخصوص ودون ما الغل وما
الحرمة مما اشرنا اليه من الابدانة وبالحلية الشئ لا يعمل به فضلاً عن ان يجره من تلك الادلة
القوية مضافاً الى ان مثل هذا الوارد من الاستشكال في مثل ما نحن فيه ليقع الاشكال في
غالب الاحكام ولم يبعدوا في مضافاً الى انه ورد اخبار كثيرة تشير الى الحرمة منها ما اشرنا
ومنها ما سبب اليه ودلائلها ظاهرة وعرفه عدم تمامية الدلائل لم يكن اسودها الا من القياس
الحرام بالضرورة الفاسد عند اهل السنة ايضاً بل لا شك في انها اول ما تعرضوا لذكرها بما
شئ فان قلت لعل الحرام هو هذا القياس وهم ذكره ليتعاله قلت اولئك انك انك انك
القابل للحرمة في التمرى ونسب تحريم الزبيبي الى الصادق والساذق استدل برواية عن جعفر
وثانياً اننا قد اشرنا الى القول بالصدق والكثير بل والشيخ ايضاً وان دليلهم الاخبار

في التمرى والزبيبي

وكذا في قوله ورواية عمار بن النسيج ورواية عمار بن النسيج ورواية عمار بن النسيج
لم يبق للملاحظ شك ولا شبهة في أنها عاملة من غير أنها ما ظهر من دون تعرض الأنبياء
أذ لو كان غرضهم المعنى التوجيهي مثلكم لتعرضوا للذكر قطعاً بل قال الكلب باب صفة السراب
الحلال والى الأخبار الظاهرة وبالمجمل الظاهر من المجرى بالثبوت والعلل التي في قوله
لكن لا وجه لتعليل ذلك من حيث الاستكالات وما يفتقرهم بل كان اللازم عليهم الإنكار البديهي
المجرى من استدلالهم هكذا وحكم بالحتم والافراج من الاصل والاولى العظيمة بحججه بل كان
عليهم اختيار عدم الفرق بينهما وبين غيرهما من الربويات المباهرة لان يشكوا في بقول
الاقرب للجل بل قال العلامة في جواب مسائل السيد ههنا واما ان يبيح الاقرب اباضهم
انضمام غيره ويظهر من غير من الخالص هو محل النزاع واستكالاته المحلولة ايقم لان الناس
جميع الاذعان والاصفاء يتعاملون من غير كبر في ذلك وحده حاشيتهم انهم سلموا
الغصير الربوي فيظهر منه التوقف والتوهم وحكم في المحققين بالاخبار من جهة انهم
يوجبون في الدين قطعاً بما ذكره من ادعاء بعض الفضلاء مضافاً الى ان الشبهة مبينة
بكون المعصية حادثة حقيقة في العينة كما اشرنا في الحاشية وفيه مناشرة كاستدلاله وكذا مبينة
كون الاصل في النبذة الحادثة وفيه ما يبرهن في قوله بل يظهر ايقم القول بالجماس من كونه وقيل
بانه يحذر ان يبرهن حدساً في قوله كما يفتقر من كلامهم ومن ظا الاخبار انه يحذر ان اهل
مع شدة عنايتهم في ضبط المعاني ختمهم في ضبط المجازات المستعملة والعبارات مع اضافتها
شريعة لم يتحقق لاحد منهم الا ذلك اسادة وايضاً وفي غير واحد من الاخبار القليلة بالعينة
وفي اسادة الابقاء وعدم النقل والتأليف خلاف الاصل والظا ايقم لفظ كل واغنى في الاخبار
وبما يبرهن عدم الاختصاص وان امكن التوجيه لانه توجيه الامن الاحتمالات الظاهرة وايضاً
ما يبرهن من الاخبار هو الاستعمال فيه وهو اعلم من الحقيقة وان بلغ من الكثرة غايته كما استعمل
العام في الخامس من قبل ما من عام الا وقد خضع والاستعمال في العينة في معقود من الاخبار مع
استعمال الكل في الفرد حقيقة اذا اريد الخصوصية من القرينة فلهذا ما في فيه من سيما ولا
الحقيقة مع استعماله في بعضها من باب استعماله في بعضها من باب استعمال الكل في الفرد
بل استدل وايضاً لفظ الكل في الغالب ينصرف عند الاطلاق الى الفرد الغالب اجمع لفظ كل

والجميع

في كون المراد من العينة

والجميع وقاطبة اماً الرافلا كما تقول بع بالقدمنا للفظان ينصرفان الى الغالبين فمالوا
بع باي نقاد وكل من فعل العينة يكون من السامع الغالب هذا هو الظاهر وعلل من هذه المهمة
ابقم نظائر العينة من المستفاد مثل طبع والطبخ والمكول والمشروب والمأكل والمأكل الاسك في النص
الما هو السامع الغالب وهو انواع متعددة فاذا اطلق على نوع لم يصرف حقيقة فيه كما انه لم يصرف
فيه كما انه لم يصرف حقيقة فيما هو السامع كما اذا قلت عند مطبوخ او اكلت الطبخ الى غير ذلك وادريت
نوعاً خاصاً من انواع المتعارفة لم يصرف حقيقة فيه وان قلت ذلك لمكروا كثيراً في هذا الامايع
الاتجاه بالعموم الاباينة الى الافراد الغير السابعة وكونه الترمي والربوي من غير السامع محال
لانها اكثر تحققات بل لا روى المعصية من العينة غوايت المجازات حتى وان كان العصير العينة
اكثر منه فيما يربى شي بهام القاعة المقررة المراجعة من المجازات مع انه لا مانع
من ان يكون الاطلاق ينصرف الى العينة لشيء المعصية لكن مع لفظ كل والى اجمع ما هو من الاد
السابعة التحق لا لولوية العينة بالنسبة الى مفهوم العينة بل لمجملها ان لا يكون الافراد السابعة
متساوية في انساب الذهن اليها فان انا ان لفظ الطبخ عند الاطلاق ينصرف الى طبع الارز
والذهن ينساق اليه لكونه اكثر شيوعاً كما لو كان اقل كل طبخ او اى طبخ ينساق الى الذهن الى
الطبخ المتعارفة وبما ذكره من حال استدلالهم على تحقق النقل بانه لولا ذلك لم نزيد
عن القدر الذي جوزه اكثر الاصوليين مضافاً الى ان اشبات اللفظ بالاستدلال وهو فاسد
عندهم مع ان من جملة ادلة المحللين قوله نعم انما هو علمكم الاية واسبابه من العمومات
ومنهم من الخصص الزايد لا يخفى هو يجوز لحدان ثبتت فلهذا يد الكثرة المحصورة بالآية
مع ان منع الاصول ان كان مظهر فاسد قطعاً لائق العلاقة المعصية للاستعمال العام في فرد
فضلاً عن ان الربوبية عند ارباب اللفظ والعرف وكثير الاستعمال الا انه غير مضمرة بالنسبة الى
اخبار لان المعبر حال المحاط فلهذا اطلع على عالم تطلع والمدار في الاخبار مع هذا لان
المدار على خلاف ما يظهر من انما انفسا غالباً بل وربما كان الاحتمال بالنظر لانفسها
بعيد جداً واستدلوا بغيره من المجرى من الحصة العصرية من الكرم وفيه ما فيه لان المراد هو
نفسه بالعلم اسم من اساميها كما يظهر من الصدوقين مع ان ثبوت الوضع من العصبية
المجرى نفسه هو احد القولين لاهل اللغة والفقهاء والاخبار متعارفة فيه وقد نصوا على

سبب الخلاف

ان من اجل هل الهدي من الشارحين واهل اليمن من الذرة وهكذا فاعلم هذا بتحقيق ضعف اخرى احتجاجكم
اكثر تلك الاخبار العصبية صادرة عنكم بان الحرية صارت فريضة واما كلام الفقهاء فلم يجد الامم جمع
ولعلم استنباطكم مع مخالفة لطريقكم وقواعدكم كما ظهر مما ذكرنا مضافا الى انهم لا يحكمون بشي
الحقيقة الشرعية بكونه في حقيقة عند الشريعة وان استعمل فيها الاخبار كثيرة وكما انهم مشحون
في مقام النزاع والجدال من منع مثل كون الوجوب حقيقة في المعنى الاصطلاحي وكذا السنة والطهارة
وامثالها مع كونها حقيقة عند جميع المسترعة والصبيان في كل عصر ومصر والاستعمال في الاجبا
اكثر من ان يحصر وعدد المجتهدين في مقام الاستنباط الحرج على هذا المعنى من ان الميت للحقيقة
الشرعية مع لا يثبت بالنسبة الا ما هو اصطلاح الفقهاء فقط ولذا لا يكونون يتبعوا في
والاقتاعات وغير ذلك بانه لغة كذا وشرا كذا وكذا بل يطالبونهم بدليل كل واحد في ان يثبت
فيكون اعتبارهم ومما يوجب عدم الاختصاص ان مرادهم بالفارسية وهو شريعة اعم من العبد
والنبي والرسول والاطلاق الى الاعم فتم ولذا ما قالوا الحد بعموم ان اراد المتأخرين فيه ما هو
ان اراد القدماء فهو شهادة نفي الامر بظهور ما لم فعل الحرم كان يفتقد العموم فان قلت لو كان
كل الاستدلال به ولا يقول بالقياس الفاسد وعند العامل به قلت ليس هذا دليلهم بل يجب
مثل ان حقيقة من مخالفة الكتاب والسنة والاجماع والاصول المسلمة على هذا القياس فضلا
فضلا عن الشيعة فضلا عن القدماء منهم سيما مع وجود دلالة شرعية كما ستعرفه وقد اشرنا في
الحاشية ان الفضل من ومن سبغها في المقام في مقام المساحة فتم فهو مع وجود سهل من زياد
في طريقها آه لا ضعف في سهل وحققناه في الرجال والدلالة وان كانت ضعيفة لكن لا يخرج من
والاثر من جهة سؤال المتل عن جعفر بن محمد عن مثل هذا الحكم المخالف للاصل والكتاب والسنة
والاجماع فكذلك في شهادة على اسماء ذلك في ذلك الزمان عند الشيعة وان ذلك
صار من السؤل مثل هذا الجليل والمعصم فتم وقوة ويقوى الدلالة ودود هذا المعنى في غير
واحد من اخبارهم بعض ما يتخذ بعضه او يبين المراد منه فتم وحكاية شرب السنة سيجي
الكلام فيما لا خلاف فيه بل يمكن فهم الحجة من قوله آه القائل مراده ان علة منصوصة في
ان العينة انما حلو وليس جلالا فانهم كونه العلة ليس بعلة فالعلة غير ظاهرة فضلا عن النقص
لان التحصيل من لوازم العموم ويقضي كون اللفظ مستعلا في خلاف ما وضع له ولا بد من

معينة

ايضا في الزبيدي

ورواياتهم عن الأئمة وودعهم عم اذا ورد عليهم الرواية ما خالف القوم فخذوها وورد
 وحديثهم من السنة ما يثبتها فاقبلوها وبالحمل كفي في هذه الرواية ان يكون القوم
 المنكر بالموادها وما يقوى صحته عن بن جعفر عن اخيه عن الرجل يصيل الى القبلة ولا يوق
 به باقي بشراب زعم انه على الثلث قال لا يصدق الا ان يكون مسلما عارفا حيث قال بشراب
 بعنوان النكحة مع عدم ضرورة الشرب حقيقة في العصور الخيرة بل قال الكلبية باب صحة الشرب
 الحلال ولم يأت بالباب الا التمرى والزبي في كلامه هذا في عنوان الباب والامان بتلك
 الاخبار دلالة واضحة على ان الكلبية من القائلين بحرية التمرى والزبي بالثلث كما استدلوا
 بزيادة ايقار رواية هذا الراوي بعينه حكاية الزبيبي مع اعتقاده احتياجا لذهب الثلثين
 كما مر عن ان الظمن الاخبار ان الشرب ليس مختصا بالعين بل ورواها كان ظاهرها في غير عند
 الاطلاق كما هو الظمن الكلبية مثل رواية مولى حزين بن زيد قال سئلت ابا عبد الله عن ان يضع
 الاشربة من العسل وغيره وانهم يكلفون صنعها قالوا اصنعها وادفع اليهم وهي حلال قبل ان
 تصير مسكرا وهذا الرواية اخرج المجلدون للتمرى والزبيبي في سيجر الجواب عنه وما يقوى
 موثقه عن عمار عن القم بمضون صحته عن بن جعفر لانه اتي في موضع شرب والمقرب
 ما تقدم مصافا الى ان راوى تلك الروايات هو عمار هذا الرجل ويقوى ايقار صحته ابن
 ابي يعقوب عن القم اذا شرب الرجل السند المحور فلا يجوز شهادته في شيء من الاشربة وان
 كان يصرف ما تصفون ولا يخفى ان المراد شهادته في ذهاب الثلثين عما يظهر من تتبع الاخبار
 الكثيرة من انه العمود عند الشيعة لا الشهادة على نفى السكر لاهلها من غير بالنسبة الى الاشربة
 بل بحسب الواقع ايقار مصافا الى انها شهادة نفى اذ لمع ما السكر في مزاجه ويسكن في مزاجه
 او حدث السكر من الشهادة او مسكره مسكرا ضعيفا فلم تنقطن به وبالجملة التغير السكر
 بمقاروت بمقاروت الا منته وكيفية السكر سلة وضعفا وسرعة وبطو وقبح الذاغ وضعف
 وكية المشرب وغير ذلك مثل ان كان اكل مشيا نعيم من ثأني السكر وقد صرح الاطباء بالثلث
 والفقه اصرحوا بان المعبر في السكر هو غالب الامزجة واللا منته واللا في بعض الالبيش الا في
 او في بعض الالمنته لا يحرم اداى مزاج يكون واى وقت يكون فيهم وفي النقد بين الالسا
 الشهادة على النية وما يقوى حسنة عقبة بن خالد عن القم انه قال ما خلف على نكته هو حلال

عن سنن

عن سنن الرعن العيص المخلوط بالماء غلا حتى ذهب ثلثاه وفيه ايماء الى عدم الاحتصاص بالعص
 العيص حيث اتي باداة العوم والجواب السؤال ليس يخصى عند المحققين فتم عيان ما ذكرناه في الحقيقة
 ادلة فتمتة تصلح للاستناد اليه بخصوصه وبالجملة بعد الاطاحة عن جميع ما استدلنا به لعله لا يبقى
 للامام والغير عن رواية الزبيبي بان اصله لم يروه الصدوق وابن الوليد وكان يقول وضعه ما وجد
 موسى ومن ثم لم يذكر هذه الرواية في الكتب الاربعة ولا استدلالا انتهى في ان اصل الرواية من
 الوليد والصدوق لم يثبت عنهما عن غيره في الفقيه ولا حقه في نقلنا عن رجال الميرزا
 تضعيفات القميين فانهم كانوا يعتقدون اجتماعهم اعتقاد من تعدى عن نسبه الى القم مثل في
 السهم عن النية الى القم من بعض من يقول بعض الاحكام اليه والعدم المبالاة في الرواية والاثبات
 وبان دعي كانوا يتهمون كما ترى لان من كثير من الفضلاء والمحدثين ورواها عن جونه من القم
 ولا بد من غيره في ذلك وما غيرهم فكانوا يقولون بل احاديث هؤلاء ولا يلتفتون الى قول القميين
 اصلا كالكلية والشيخ وغيرهما من السائح فانهم روي عن سهل بن زياد ورواها عنه اهلها
 عدوا واعتمدوا عليها واقتولوا منها حديث غيره فقلنا وبعده الى الان لم يتامل احد
 فيه عن انهم روي عن زيد الذي سأل عن ان يحضر معتمدين علم ما كان لا يخفى مضافا الى ما ذكره
 بالنسبة الى الاصول الاربعة بما لا يخفى على المطلع ولا تامل في ان كتاب زيد من جملة الاصول
 ورواها ومع ذلك ابن الغضائري مع افراطه في القدح حتى بالنسبة الى الاعاظم ما قدح عليه
 بل بعد ما نقل عن الصدوق ان كتابه وكتاب الزماد من موضوعا قال وغلط ابو جعفر في هذا القول
 فان رايه كتبها مسبوقة عن ابن ابي عمير وناهيك بهذا تحطه له واعتمادا على كتبها مضافا
 الى ان الشيخ في بعض ما نقل عن ابن الوليد عدم الرواية الوضع قال وكذا سديد الزبيدي واه
 ابي عمير وفي بعض النسخ والظاهر والاعتماد اشارته من القم في قوله في غير ان ابن
 ابي عمير لا يروي الا عن نفسه ويؤيد الاعتماد بل والتوثيق ايقار ما ذكر في ترجمته بالنسبة الى نفسه
 وكثير ونواديه بل ورسالة من اجعت العصابة ويستفاد من كلام الشيخ وغيره ان عدم
 من خصائص ابن الوليد والصدوق فلا يصح ما ذكره انهم لم يذكروا هذه الرواية في الكتب الاربعة
 وما جرى فلم يثبت عن غيره عدم رواية ما حكمه بالوضع ولم يصح بذلك اصلا بل قال زيد
 روى عن ابي عبد الله في الحسن عليه السلام له كتاب يروي عن جماعة اخرها عن ابي ان قال

ابن أبي عمير عن بكباير وفيه مضافا لما ذكرناه من زيادة كتابه وشهرته وان جماعة من
رووا هذا كتابه من دون اختصاص بامان في غيره والاتفاق واقع من المحققين على ان يكتفى بضبط
واعرف من الكل في الرجال سيما وافقه الشيخ وابن الغضائري مضافا لما ذكرناه وما ذكر من علم
الذكر في الادبغة فيه انه لم يخرجه عنه او علموا به بل وحكموا بصحة ولا دليل على وجوب
كون الخبر في الادبغة وان لم يكن لم يكن حجة اذا دلته الحجة عامة والمخصص غير موجود فظاهر للدلالة
على ظن المجتهد واعتماده وبعد ما اشرنا لم يبق المتأمل مجال في الظن والاعتماد وقد حققنا في
التعليق عدم استرطافه من هذا بل لم نجد احدا قصده اخبار من نفسي عن توثيقه ولم
يع انافدا لشرنا في استفادة توثيقه من هذا بل انما نقول ما ورد في الادبغة ساهل هذا الخشب
السند وهو ساهل لرجب الدلالة ويكفي هذا القدر من التبرير اذا لا يجب ان تكون قطع
ولان تكون بحيث يدل على اعتبارها بخصوصها اجماع او سنة او كتاب وعدم الذكر في كتب
الاستدلال المستفادة عدم العثور والاشك في ان خبره من القياس الذي حرم من ضروريات
المذهب بل هو فاسد العمل بمسألة حرام عند اهل السنة ايتم وكمن روايات في الادبغة
تكون هذه في مقام الاستدلال بل وبما كانت صحيحة في اصطلاحهم ذكرت قد علمنا في حواسنا
على المدارك والخبره وغيرها **قوله** مثل رواية ابي بن راشد قال سمعت ابا البلاداه فيه
ان غايته ما سقا وان الخلا هو ما يبيد العذرة ويشرب بالعمى لا مطلق بل وروى عن ابي عمير عن
هذه الصورة **قوله** وقيل الاولة الاستدلال على تحريمه وترويه عن واحد من الاخبار
ان الظاهر اجماع من جهة كونه دما ويظهر من ظاهره تاما ان الدم حرام مطلق ولا يفتقد
قطعا فتدبر **قوله** ويختص العام بالعموم لنتم العمل به في تقدير الحجة لا عموم الحكم كالمعظم
في عموم الشرط فهذا اول ما ينبغي فعله في القيد للاحراج ما يختلف في الحكم لانهم في تقدير **قوله**
ولكن يمكن ان يكون تخوم مطلق الدم انه يظهر من كثير من الاخبار عدم الشك وبقاء الاثر بها
منها ما ورد في الجري في الحرام الاصلية وفي الغريب وغير ذلك لكن التامل في حجة ما وان كانت
صحا حاشيتك العمل بها وخرج القيد الذي لا يوجب به المحققون في مقام التخصيص **قوله**
القيمة قليلا خطية وهو قياس لا يفتقر له به على تقدير تحقق الحمل فلهذا السبق يمكن ان
يكون من الجبانة ولعلم كل عالمه في تفسيرها فتدبر وغير ذلك التقدير انما يكون قياسا

في انه هل يصح الجواز في عذرة
الانسان من التجاسر احلا لام

ولم يكن

ولم يكن الجواز في غيره او لغوي وكان لكن يكون مختصا بالعذرة اما لو كان عام فيمكن ان يكون
العموم دليلا على صحة همام مختصها فلعلم لم يعمل بها او بنى على ان التبرير في مورد
الغالب المتعارف على تقدير بثبوت كون العذرة حقيقة في العائيط فتدبر لكن الحق ان المخير العذرة
لا يبطر بالجناسة الشرعية فالأظهر الاختصاص بعذرة الانسان الا ان يتحقق جنائته والآ
الشرع عن الجمع **قوله** وفي بعض الروايات ما يدل على انه لا بد من كونه اه في دلالة على ما ذكره
نظرا لادبغا وغير ان ذلك يكون غذا لها لان جميع ما دل في حلقها من غير الشرقيات يكون
مختصا بها بل في الدلالة على اعصار غذا وفيها انهم نوع تامل سما وان يكون المختص حقيقة
اذ يكتف الاطلاق العرف لانه غذا وهما فتدبر مع ان صحة همام بقيد ما هو عام من غذا فضلا
عن التخصيص بالجملة المستفاد من الصحة التي تاكل العذرة والمضارع بقيد الاستمرار المتحد
ولعلم في العذرة على التخصيص واما هذه الرواية فغير تقيد بالمقارنة سنداً او مزناً
الاتفاق كما في صورة الشرب لما مضى في عدم الدوام والاستمرار وبين ما يكون غذا لها
الطه في مداوته ما سيما على حظه ترك العبادة اما كون غذا لها محض في ذلك فلا واما مسلة
ابن اسباط فظاهرها استمرار الخلط وكون ذلك هو العادة والدليل ان لا وقع خلط ناد
واتفاقا بل العمل الشئ الذي لم يتحقق منها خلط بالمرح لم يتحقق عادة ولو تحقق ففي غايته العذرة
وحمل الاخبار الكثيرة عليه في ما لا يخفى وبالمجمل على تقدير العمل بالمرسلتين فالظن الاكفء بالعذرة
الحق الذي يجب بطلان عليه انها غذا لها وان غذا غير مخلوط ولعلم مراد الفقهاء ورحم الله
ويج لاجابة لاقتضاب المدعى بل بحال العرف كما نرى ما عالج البه فان الحال واحد والمدعى صحة
الاطلاق عندهم **قوله** فلو خلطت من لحم آه يمكن ان يبق ان مراده من الخلط خلط غذا
السابق غذا، الا حق وهو الحق **قوله** ويمكن الاستدلال ايضاً بعدم ادرته من غيره اه
يمكن ان يستدل ايضاً بصحة منصور الاثيرة عند قول المصنف ولو تحرر بعضهم وما رواه عن
ان العبد لا يورث وكذا الاخبار الواردة ان من تحرر بعض من المكاتبين يورث بقدر ما
تحرره وما ورد في عدة اخبار من عدم التوارث بين المملوك والا ان يبق بان هذه الاخبار
من الاخبار الدالة على ان المملوك لا يملك شيئاً الظهور بها في ذلك فيكون الكلام فيها هو الكلام
في سابو ما دل عليه ووجه الظهور ان كمال ملك ويكون المال له بعد موت مبيعه من جملة ما يترك من

في ذلك حصول الخلط

فيما لا يفتقر الى الاستدلال
فيما لا يفتقر الى الاستدلال
فيما لا يفتقر الى الاستدلال

فيما لا يفتقر الى الاستدلال
فيما لا يفتقر الى الاستدلال
فيما لا يفتقر الى الاستدلال

فيسلم العوضا القاربة والاخبارية في انتقاله الى الورثة والقول بان الملوكة لعلها تكون حاضرة
مكتم بغير كمالها حاضرة للورثة وادنية وارثة فكذا حاضرة للمورث وبنية وادنية يقتصر ان
لا يكون المالك ايضاً وارثاً فانه حر ولا توارث بين الحر والمملوك والاخبار ظاهرة في ان مال
المملوك المبت مال موليه لا مال وارثه فتعين ان يكون الانتقال الى المولى من جهة الادب كما صرح
به بعض المحققين وايضا يظهر من كلام الشافعي عدم المورثة بنية عند الكل متفقاً عليه عند
الفقهاء سيما القائلين بالملك والالكان يبيح ذلك كما اشار في صحيح البحر ونظر فيه فلهذا
والشيخ وجه هذه الاخبار وعلل من جهة ان المملوك لا يملك وكذا عزم من وجهنا وعللنا جرمنا
انه على هذا وجهي ما فتى وادعى الاجماع مع عدم الادب والارث من الطرفين وان الرق
مانع عن ذلك ولم اطلع على مخالف لهذا الاجماع ومضمون الاخبار وفي ذلك جعل حاجته الرق
مخصوصاً بالقول بما لكتبه العبد اذ لو لم يملك لم يتحقق معنى الحجر كما في صورة عدم ترك المبت مالاً
وبعد ما راي ان المال على القول بالمالكية لا بد ان يكون ارقاً وان لم يترك اصله ووجه
ذلك بان ملك العبد غير مستقر يعود الى السيد اذ ان الملك من دقته كما اذا باع امرته في
غير نكاح واما الكلام في ذلك في كتاب البيع فلا خلاف في عدم جواز بيعها مع احتمال كون ذلك
بني عا له قوله انظر في هذا تجد في قوله وارثاً في العموم وقوله القول لا يخص بل انما لا
من الاتفاقية كما ذكره الشافعي وظهر من عدم التبرع غير بعيد قوله والظاهر ان احوط بالنسبة
الى حال العبد بل الظاهر عدم كونه احوط بعد ما ظهر من حقيقة ما ذكره او لا مع انه ربما يرد
لا عدم الاعناق لعدم وقفاً للمال بينهما ان ادان يخل في الاجازة فتم مع ان كثيراً ما ينصرف
بانته بصيرته بالملك وبالحجة ما ذكره او لا متعين للاخبار المتخيرة لعل الاحتمال ان ظاهرهم
ذلك والظاهر في الاخبار وفي كلامهم قوله منه دلالة على تجري الاجتهاد والقنوية
لانواع في العلم جميع الاحكام ليس شرطاً في الاجتهاد والقنوية وكيف هو من خواص
السابع بل النزاع انما هو في اشتراط الاطلاع بجميع مدارك الاحكام والقدرة على استنباطها
ومنها التوقف كما لا يخفى على المطلع باحوال المجتهدين الذين لا تأمل لاحد في اجتهادهم
بل لا يوجد مجتهد الا يتوقف بعض المسائل بل غير واحد منها في هذا الدلالة للرواية
على التجري في الاجتهاد بل على ان العالم ببعض الاحكام مجتهد وقوله فيه حجة والمنازع للتجري

للاورث

منع حصول العلم ببعض الاحكام المتجري الا ان يدعى غير حصول العلم ببعضها من دون الاعانة في
المدارك في ذلك الزمان لكن لو تم هذا بحيث ينفع محل النزاع يكون هو الدليل من دون مدخلية الرواية
اذ لا نزاع في انه بعد تحقق العلم يكون حجة وعلمته مجتهد بل هذا فوق درجة الاجتهاد وهو فوق
المجتهد اذ يكفي للمجتهد الظن بل النزاع انما هو في حصول العلم او الظن المعبر من دون الاطلاع
بجميع المدارك اذ يجوز ان يكون لبا في المدارك كلها او بعضها مدخلية في العلم فلو كان مطلعا
لتغير فهمه ومع عدم الاطلاع كيف يحكم بعدم المدخلية الا ان يقلد المجتهد في الكل فيكون في الحقيقة
مقلداً للمجتهد او طبقاً لادله على حجة مثل هذا الظن وقد سبقنا الكلام في المقام في رسالتنا
وظهر مما ذكرنا محل النزاع في ذلك الزمان اذ لا شك في حصول اليقين بما سمع من السامع من الاجتهاد
من دون حاجته الى مقدرة ومشرط من شرائط الاجتهاد والمتفق عليها عند الفريقين اذ لا شك
في ان القائل بالتجري بشرط لا يخفى ايضاً بشرط الاجتهاد اذ الشرايط المعبرة لم تقتصر على المدخلية بل
الاجتهاد كما لا يخفى قوله ولا نرى الاضطرار في بناء انه قال لعل المراد الخطأ في موضع الحكم
الشعري لا في نفسه وهذا امر بالناسم قوله لم يكن مجتهد في الكل اية مضافاً الى امرنا احكامنا
ظاهرة في الكل بل وفادة على اننا واهرنا البعض ايضاً محل نظر قوله والدليل عليه غير ظاهر في
قوله عفا في ذلك جعلته حالاً قاضياً وغير ذلك شهادة واضحة على الاشراف وان تضمنهم كك
انما هو لعدم تمكنهم من النسب بالخصوص فلهذا دعوى البعد بعيدة فتم قوله ولم ينفذ حكم اذ لا بد
لكن روي كشي في عروة الغمام ما يثبت في الجوان مع تامل فيه فتم قوله والافاء عفا في قوله
اه يمكن الاستشهاد بحكاية عروة الغمام فتم قوله فان عرفان الاحكام بدون الاجتهاد لا يمكن
اه لا يخفى ان هذا الرواية من جهة من المجتهدين في زماننا من انساب الانساب في باب العلم وترك
الاجتهاد والاختلاف لا في مقتضى الادلة حجة العمل بالظن والحكم بغيره فان لم يظهر من
الاخبار عدم عرفان الرواية بل ربما كان الظاهر فانهم ولا اقل من عرفان كعرفان الحق يدونه
كان حاصله ان لو لم نقل باذنه بل لو كان ظاهرهما العلم لزم ان كتاب خلاف ذلك مجمعاً
بين الادلة ولا يمكن حمل ما دل على اشتراط العرفان على مثل مجرد الرواية من دون عرفان الحقيقة
الاستدلال في ذلك لولم نقل بالخصوصية في بعض ما مع ان مجرد الاحتمال لا يكفي في المقام في الحكم
في الاموال والدماء والفروج واصنافها مجزئة مضافاً الى ان العمل بغير العلم في الاحكام

منع

في عدم العلم بالادب في تعقيب
على ما لا يقتضي للمحقق الادب

في القضا
في عدم دلالة رواية في حد حجة في العلم
الحال على تجزئ الاجتهاد

في القضا
في عدم دلالة رواية في حد حجة في العلم
الحال على تجزئ الاجتهاد

خلاف الأصل والعقل بل الظن لا يكفي إلا أن يدل على اعتبار كاهنه وظن المجتهد فإذا كان الظن
فكيف يجزى الاحتمال سيما وإن كان مرجوحاً لم ينقل بالقطع بقاؤه فتم على ما نقله ليس في الأحكام
إن القاضي استدل الرواية فضلاً عن اكتفائه بحجة هابل المستفاد من أن القاضي هو
الراوى والمحدث وإن أراد أن الكيفية المدعى والمدعى به الرواية من دون قاض وقضا
وحكم فلا يخفى ما فيه فقله قوله وقد يمنع لزوم ترجيح المرجوح أه بل نقول إن التقليد خلاف
الأصل بل معنى منه نفسه ولكنة ظناً وغير علم مضافاً إلى التمسك بالقتل أو خذال الغنى
والمثل أخرجه تقليد الأعمى بالأجمع وغيره وفي البياض وأما حكم غير الأعمى فموجع في نظري
المقلد بالنسبة للحكم الأعمى إذا وقع بينه ما يحتمل الفقه ولا بد للمقلد الظن يكون حكم مجتهداً
الشائع لا أقل منه والمرجوح موهوم وابن عوض من المظنون قد يرد في الشاوي مع علم
بكون الأخرى علم بالأحكام الشرعية وعدم اطلاع مجتهد ذلك الأحكام وطرق استنباطها وأما
مما يرد فيها مع اعتقاد مهارة الأعمى فيه ما فيه وعرض حصوله من غير جهة مع انه حال
أو من جهة فاسدة مثل كون المفضول أعرف بالشعر والقيافة وأما ذلك فاعتباره عقلاً
أو شرعاً غير ما فيه قوله أمانة المفضول للمفاضل أه لا يخفى ما فيه والفرق بينه وبين ما نحن
قوله أي يستحيل إيمان محض العلماء أه في بسبب ذلك إلا العلم إذا كان الحاكم يقول لمن
عينه ومن عن يمينه ما ترى ما نقول فضلاً عن ذلك لعنه الله والملئكة والناس أجمعين إلا أن
من مجلسه وجعله ما كان له من المراهنة الجاهل بالحكم لا المجتهد المساء وأحياناً طاب له
ونقل الكثير في عروة القاة رواية عن الصادق ع قال أي من بلغني عنكم قلت ما هو قال بلغني أنكم
أفقدتم قاضياً بالكناسة قلت نعم رجل يقال له عرفه عظم من عقل يجمع عنده وتبكم وتباً
ثم يرد ذلك اليك قال لا بأس والرواية الأولى من الأدلة على عدم جواز تقليد القاضي
والأخبار الثانية لأن مضمونها نوع اجتهاد سيما في ذلك الزمان قد يرد قوله لأن هذا
مجرى على المذهبين أه لا يخفى أن الاجتهاد واستفراغ الوسع شرط في صحة حكم القاضي فإن
صار منهكاً من تعب المصونية وحكمه حكم الله لم يعينه إذا الحكم له إلا ما ظنه المجتهد بعد
شرائط الاجتهاد فلا وجه في الرجوع إلى قول المجتهد لأن حكمه استقر في شأنه هو الذي حكم
وأما إذا لم يتفرغ الوسع ولم يحصل الشريطة كان حكمه باطلاً ولم يكن حكم الله ثم قطعاً

لاستحباب

لاستحباب اجتهاد العلماء الدال على صحة الحكم بدونه الاحتياط إلا أنه أولى هذا بما سببه
الخطئة ومواقفه الاجتهاد للدليل المناسب أن يكفي ظن المجتهد بما هي حاصلة في المقام و
الاكتفاء بحكم وإن لم يكن الظن بل لا بد من اليقين فيرون احتياطهم أن حصل قاض فأنفذ في
الاحتياط إذا اليقين بنفي الاحتمال وإن لم يحصل فكيف يصح حكم بدونه الاحتياط ويستحب حكمه
لأنه نقل بقاؤه الحكم مع الاحتياط أيضاً فقله فإن قلت الظن كاف لكن لا يلزم من حصوله
حصول الظن بنفس الحكم حتى يكون حكمه صحيحاً بغيره ويكون صواباً إذا علم يتوقف على أمر آخر مثل
ملاحظة المعارض وغيره ويجب أن يجعل ظنه أقوى ويحصل العلم قلت تحصل إلا
أو العلم إن كان تحت وسع وقصر فلا يجوز العمل على الغصب كاهو الظن من طريقهم والمقر
منهم في شرائط الاجتهاد ومقدارته ومع ذلك لا خصوصية لذلك في احتياط العلماء إذا
الحصول لها أمور كثيرة بل ربما يحصل بعد احتياط العلماء ومساوئهم ظن أضعف بالنسبة
إلى الحاصل من أمور أخرى ومع ذلك كلامهم ربما هو في الاحتياط حال الحكم ولا يكون ذلك
بعد أن يجمع المقدمات والشرائط من ملاحظة المعارض وغير ذلك ثم قوله فأنأخذ أن
القيضة زماناً بين المسلمين قبل جده أه في زماناً أقل وأقل لا يوجد إلا في البلاد
الكثرة وفي غاية القلة في شرائط القنيس حتى يثبت العد التبريد ما يتحقق حكم وهو يتم
مفسد كاستنباطه فيقتصر ما ذكره ملاحظة القاضي أقل المفسدين ومن هذا يظهر في
جمع أخبار بين الأخبار وكذا بين ما يبين غيرها ولم يكن خروفاً للجماع المركب والثاني في بنية
ويحتمل في عنوان أنه لا يقبل شهادة الذي ما يشترط ذلك فتم مع أن ظهور العدلة كاف
والنوع إنما وقع فيهما هي قوله مثل قوله نعم والله لا أدري عدل منكم أه فيه ما
لا يخفى وسجى الكلام قوله والأخبار مثل صحيحة عبد الله بن أبي جعفر يعقوبه وجهه إلا
أن المستفاد منها ولم يحصل المعرفة بالخبر المذكور لم ينقل أصلاً وفيه أن المعرفة بهذا الخبر
ليست بشرط اجتماع للاجتماع على عدم اعتبار دليل الجماعة فضلاً عن معرفتها والاتفاق على
كفاية المعرفة من شهادة العدلين وأما من طرف المعرفة بل سجي من الله الاكتفاء بالعد
الواحد أيضاً وأيضاً أن ارداهما أنه إن معرفة عدل الرجل إنما تحصل من كونه مع
العدلين المسلمين سائق الجمع عيوبه عليهم فيظهر فيهما من احتياج إلى المعرفة فيهما

في علم الناس

في تعيين الأعمى التقليدي

في مسألة القاضي في حكمه

الاما ذكره ثم كاستغفر في حاشيته اخرى وهذا لا يقتضيه ان يكون قاض لا يمكن ان يحكم في قضية
شهادته مسلم غير عاقل الفقه لا يعرفه الاجتناب الكبار في بينهما فرق فكل فبقى دلالة الحد
على اشتراط القنينة بحيث يعارض الاخبار الدالة على عدم الاشتراط ثم وسجى زيادة التوضيح
على ذلك قوله وكيف يقبل شهادته وعدالة بين المسلمين ممن اه وفي الاما في نفسه عن ظم
من صلح احسن صلوات في اليوم واليلة في جماعة فظنوا انه ضير واخبره شهادته وفي كل باب
علامات المؤمنين عن عثمان عن سماعة عن النعمان قال من عامل الناس فلم يظلمهم وحلتهم فلم
يكن بهم وعدهم فلم يخلفهم كان من حرمته وكلمت مرفقة وظهر عدالة ووجوب اخوته ووجوب
الصلوة وفي العيون بسند عن الرضا عن وفيه شهادته على اعتبار الرفقة وقال عليه في قوله
من تزويج من الشهداء من تزويج دينه وامانته وصلاته وعفته وينظر فيما يشهد به
ويحصل ويمنه فكل صالح بمنزلة ولا كل يحصل بمنزلة الاخبار الواردة في امام الجماعة وعدالة
قوله ورواية عبد الله بن ابي يعقوب في الكيفية بالظانما يكتب بناء على ان الظن من المسلم على
الفق على ما سيجي وهذا المعنى في النساء غير محقق على ما ظهر من القرآن والاخبار الكثيرة التي
تؤيد قولنا الفصل لانهم يكفون معكم لكن لا بد من ملاحظة كلامهم حتى يتحقق مع ان الاصل
في الظن لزم ان يكون القيد هو فقهه فيه وجه ان العدالة شرط بالاتفاق وانما الشرط
في المعنى ومع ذلك القيد في كلام الراوي ومع ذلك يمكن ان يكون اعتبار العدالة على سبيل الاحتياط
ايضا ولو ايقم لاسلك ان الفقه مانع من قبول الشهادة ان اراد الفقه الظن ولا يجد
ويفوز ان قوله ولا بد وان اراد ما هو موجب نفس الامر كما هو الظن والمطم فلا يخفى ما في
ادلتها اما الاجماع فظنوا اما الاثر في ان المفهوم مفهوم وصفه مع ذلك الدلالة على عدم
برهانه التيقن والقبول في الجملة فمع ذلك منع ولا تنافي في الفاسق يجب نفس الامر وان كان
ذلك مقصودا للغة لان المتبادر عن ذمها من قولها الفاسق وذهب الفاسق وقال
الفاسق وغير ذلك من ظم فقهه لامن احتل وان لم يظهر منه اصلا بل وظهر خلافه وان لم
بالعلم او الظن الشرع عدالة وبذلك ملا حظته شان نزوله الاية انه يلزم التخصيص وان كان
خلاف الظن كثيرا بعد المعارضة لادلة كثيرة لو حملنا على المعنى اللغوي مع انه المفهوم مع انه اذا
لم يكن فاسقا في نفس الامر وجب القول وان لم يكن كذلك ساءل كان خلافة ذلك وبالجملة حمله

الاما ذكره

انما
الاما قلنا من الحصول بالشهادة ايقيم انها تحصل بالمعاشرة ايقيم بل هو اقوى الطرق بل المعرفة
تفصل من المعاشرة معاشره المحتاج او شهوده والمظهرين له مع السائل ان كان يعرف
جهة العدالة لكن لا يعرف كيفية التوثيق فكان يكفي ان يجاب بان المثبت هو شهادة المسلمين
وان كان لا يعرف الماهية فكان يسئل عنها فكيف بنا سمية ان يجاب بان يعرفه المسلمون بكذا
وكذا اذ يظهر منها كون معرفة المسلمين لها مدخلية في العدالة ولا شك في فساد ولم يعتبر
احدا في العادل يكون عادلا عند المسلمين بل المعبر مثلا حال الفاضل ولو كان عادلا لاعتد به
في قبول شهادته وان لم يكن عند غيره عادلا ولو كان عند غيره فاسقا لكان لم يسلمه بعد حكمه
اذ حكمه بها قبل البلوغ كان صحيحا بطل الشرع او بلغه قبل الحكم لكن لم يعين به لعدم عدالة
البلغ او لغير ذلك خيرا انه لو ترجع عنه شهود التعديل او نفي عنه ان التعديل مقدم فيقول
وبالجملة لا يشترط في العادل ان لا يظهر فقهه على احد فضلا عن ان يكون عادلا عند
حين ان القائل بالملك لان هذه الملكة مثل سائر الملكات وعدم استحالة التخلف وليست
مرتبعة بالعصية ولا يشترط حصول القطع بعدم الفقه بل يكفي الظن كما سيجي وان كان ظن الملكة
اقوى واقبح يجوز ان يفتي الشاهد فاقا ويؤيد بقبول شهادته كما سيجي وان ارد بان
من المسلمين في الحديث احاد من احتاج الى الشهادة وقبولها مثل القاضي المستهلك
المراد ان القاضي مثلا لم يعرف عدالة الرجل حتى يقبل شهادته فاجاب بان يعرفه بالسرف
اه هذا مع انه ربما كان خلاف الظن لا يلزم قوله والدلالة على ذلك فان قلت الحديث صحيح
متعلق بالقول عند الصدوق قبل الشيخ ايقيم فلا بد من التوجيه فيقع ما ذكره من المقادير
لكن على اى حال الدلالة على المطلوب باقية وهي عدم القبول لا يعرفه اجتناب الكبار
قلت الشيخ رواها تين مخالفا لهذا المعنى في الجملة وهذا ايقيم علافة لما ذكرنا وما اوضح
فلعل بان تكاثر بوقوع الدلالة واظهر التوجيهات بل لعله هو الظن الحديث ان الراوي
سئل عن بصير الرجل معروف العدالة بين المسلمين حتى يصير شهادته حجة لكل من احتاج اليها
فهم وعي كل من اوردت عليه منهم والحاصل ان يكون شهادته متلقاة بالقول بينهم
ان يعرفه اه فالكلام ينظم لاعتبار عليه الاحكامية اشتراط صلح الجماعة وهو محتمل الى
التوجيه على اى تقدير فخير هذا نقول كون الشهادة متلقاة بالقول بين المسلمين لا يتنافى

في ذلك الفقه بانما في قول
الشهادة

نفس الامر من دون ملاحظة الشرع واعتباره فيه ما فيه والجل على الشرع وبملاحظة الشرع في
دون المنطوق فيهم فيه ما لا يخفى هذا مضافا الى ان الشرع منع من النسبة الى الفسق بحجة الاحتمال
وامر بالتعريف بل امر بالبناء على الصحة والشد والحكم بالحسن وتكذيب السمع والبصر ما يجد
سبلا ودعا الشرع وخلاف الشرع يخفى دون معنى في مقام الاستدلال فيفسر انهم ما فيه على
اول نقل يظنونه وقد عوى ظهوره فيما هو بحسب نفس الامر مما لا يخفى على من هو على ما ذكره
حال السيرة ايضا بل بعد نظر المنع انهم ما كانوا يطبقون لفظ الفاسق باوادة احتمال الصديق
نفس الامر بل الاخبار متواترة في عدم ضرا الاحتمال في المقام وامثاله ولا يوجد في معارض بل الكل
بعضها بالضرورة وبعضها ظاهر سلبا لكن ورد اخبار صريحة او ظاهرة في الاكتفاء بعدم ظهور
مثل قوله بل لم يقبل شهادة المقر فيمن بالذوق لما قبلت الشهادة الانبياء والاوصياء لا
المعصومين دون سائر الخلق من امره بعينك تركب ذنبا ولم يشهد بذلك شاهدان
اهل العدل والبر وشهادته مقبولة وان كان في نفسه مذنب او اواه الصديق في امانه
عن عقبة قال قلت لشيخنا اخبرني عن قبول شهادته ومن لا يقبل قال كل من كان عينا نظره الاسلام
شهادته قلت فقبل شهادة المقر بالذوق فقال لم يقبل الا اخبرنا ذكرتم قال ومن اعتنا به
خارجا ومن ولايته ادرهم والعدل والبر الشيطان ومثل قوله في شهادة الاعيان الجاهل بالاسان
كان لا يعرف يفسق وروى في قوله نعم واشهدوا شهادته من رجالكم قال ليكونوا من المسلمين
فان ادرهم انما شرف المسلمين العدل وقبول شهادته وجعل ذلك من الشرف العام فتم ما
ذكره الله في هذا الشرع وما المطلقات والعواما اكثر من ان تحصى ومنها ما ورد في الامر باو
الشهادة ومحلها وبوابة الاخبار الواردة في ان قاذف المحصنات في التوبة يقبل شهادته
ذلك مثل ان شهود الزور بحجة التوبة يقبل شهادتهم وايضا فيما يظهر من بعض قضايا امير المؤمنين
عم ان كان يكفر بل ويرى ما كان ذلك من غيره من المعصومين عم هذا مضافا الى ما سبق هو
من الاخبار فان لم يتحقق العلم ولا الظن الشرعي مما ذكر تعين العمل بالملك لا لاهل اجماعه وهو
ما اختاره وحده ولعله لما ذكر اشار الى ما لم يمت فان الاظهر ان الفاسق مثل الزاني اسم لمن صدر
المبدأ وقام منع الشارع اطلاقه على من لم يثبت لا يملك كونه موضوعا الى ظهره وقبيل
سرها فانه قد اجيز وهذا وان اوردنا في او فاستقامت فيق لا يمكنهم القول بذلك عندهم

نقص

نقص ذلك اما اعتبار الملك اجس النكاح لا يخفى في قوله نعم واشهدوا شهادته من
يمكن تفصيله بما تقدم اه وخصوصا بعد قوله نعم من ترشون من الشهداء وقوله نعم واشهدوا
عدله منكم والاخبار التي كادت تبلغ حد المتواتر في قوله فلا بد من العلم والظن بعدم ذلك اه لا يخفى
فيه لا يرضى مدلول الخبر نعم يمكن ان توجه بانهم اربعة من المسلمين العاشرين لهم المعرفة في عند
اشان منهم عدلا عند القاضي فاشان منهم وان لم يعد الا انهم لم يعرفوا منها فقاوموا فيظهر
في الحقيقة يرجع هذا الحسن الظلال مع المعاصرة فيهم والمعرفة عندهم لم يظهر من فسخ
ويمكن توجيه ما دل على هذا الخبر بعدم تحقق ظهور الفسق بمثل ما ذكره فليحفظ قوله والاكتفاء
بما يعلم من صحبة ابن ابي نفوسه لا يخفى انهم تقصروا في معرفة العدل بالاجماع والاخبار
التي كادت تبلغ حد المتواتر بل المتواتر ظاهرها وجوب المجامعة وحضورها وفيه ما فيه
مع ذلك وقع الاختلاف في متنها والاختلاف في دلالتها مضافا الى اختلاف ظهورها في الظواهر
الاخبار الكثرة جدا وظن طريق الرسول ومعه على بل وربما كان غيره من الائمة انهم يفتوا
لشريعة الصحة وموجب الضيق والرجح وبطلان الحقوق لان العدالة بما يعيها البلوى ويكسر اليها
الحاجة والاعور والديوية والافروية في جميع الاوقات الامكنة وما اعتبر فيها لها ما لا يكاد
جزوا في كثير من الامكنة فلما يتحقق بل لا يوجد الا نادرا كما ستعرف برسمها مع اعتبار الايمان
فان المؤمن بعد حكاية السيففة الا زمان الباقية بل والصادق في غاية العلة والندوة
ولعله كان اكثرها ليزنه من كثير من شهادته البتة وعيها في قوله لهم وعليهم وقوله نعم
عنهما على اهل العدل الذي يقبل شهادته البتة وعيها في قوله لهم وعليهم وقوله نعم
الرجل مع وقابا العدل الذين المسلمين متلف بالقول فيهم كما يشهد عليه قوله بين المسلمين
بشر الية قوله ان لم يرد في قوله نعم باجتناب جميع الكبائر وقوله نعم ان يكون سائر الجمع
حتى يحرم تقتضيه ما واد ذلك مضافا الى انه لو فتن احد ركب الخرم فلم يقبل قوله لنفسه
وبعضه قوله نعم ويجب عليهم تركه ويحرم عليهم غيره واما لم يكن العدل فيه المثابة بان لا
سائر الجمع موبة متاعا هذا الجماعة لم يكون حسن الظن ولم يظهر فيه كما هو مذكور في اخبار اخر
او ظاهر الاسلام مع عدم ظهور الفسق كما يظهر من اخره هو غير ما من ان يظهر في فسخ
يجب العادة يظهر غيره ما من ان يبلغ القاضي بل وبما يفسر في مقام المجامعة او

في بيان صحة ابن ابي نفوس
في العلة التي

ليست في العلة التي

للقاضي عن الخطأ والخطأ فتمهاده مثله ليست مقبولة الا عند الجاهل بحاله ما دام جاهلا به لا لانه
لا يقبل مطلقا او يكون المراد العدالة الكاملة بنظرها وصدقها من الاخبار في تعريف الامان المذكور
هو شرط في العدالة مع انه ذكر منها من المبالغات ما لا يخفى ويبيده انها مقبولة بالتشكيك
كما هو مستفاد من الاخبار وكلام الفقهاء حيث جعلوا العدالة من المرجحات او يكون المراد السواء
من طريق معرفة عدالة الرجل بين المسلمين بان يكون جازعهم يعرفونهم بالعدالة ويصبر على
العدالة بينهم مقبولا لهم حتى يحكم بقوله عزاي واحد يكون وهذا الاسان في جوان كون الرجل
عند بعض دون بعض هذا وربما استدل بهذه الصحة على اعتبار الملكة بناء على عدم تحقق
هذا الشرعة الا بها وفيه ان قوله يقتضيه ما رواه ذلك انه ياب عن ذلك ومع ذلك يفتي
لمن هو في اقل البلوغ من دون ملكة وعدم قبوله شهادة غاية العزلة والبعد عن الشرع
وهذا من مبعديات القول بالملك بل يظهر مما ذكرنا ان القول به ارجح واظهر فسادا من اعتبار
ترجيح العيوب بالحق المذكورة في الصحة وبالجملة هذه لا تدل على الملكة ولا على حق الظاهر
دفع ما يظهر منها ومع ذلك يكتفي عند القائل بها بحققها بالنسبة الى القاضي خاصة فلا يمنع من
انه يظهر في غير عند غيره بل وعند كثير ويجوز بثبوت عدله لشهادة العدلين بل والعدالة الواحدة
في بعض المواضع ولا تنصرف في السماع وتحقق فيه التعارض بين الحزب والتقدير وغير ذلك الا
ان التوجيه فانه قد روي وهو مع اعتبار الملكة واضحة لا يخفى ما فيه لان من ذهب بحال
لذاتهم **قوله** وظهور حال المسلم لا يقتضي حصولها لا يخفى ان الظاهر ان القاعدة الشرعية
اقتضت البناء على ان المسلم مافق وحمل جميع افعال على الصحة مما يثبت اليه ثبوتهم فقط
وذلك لا يقتضيه ان فيه ان العدالة عندهم ليست الا نفس صدق انه مافق شرعا لانه لا يتحقق
الفق في نفس المرء مقتضى صحة ان ابي يعقوبان ظهور الفقه فيه لانه وكذا لا يري
ما اشترطه وبالجملة لا دليل على ان الفقه لا يري مانع حتى يحتاج الى العلم او الظن
مع انه لو كان لا يقتضي العلم لا الفقه ولا يتحقق العلم على مذهب من المذهب في انتقاء العلم
البناء على الظن او القاعدة الشرعية والظن في السماع عن اعتباره والعمل به مضافا الى ان
الاصول عدم اعتباره والقاعدة امر السماع باعتباره ولو ختمت على ما عاينها وثبت جميعها فتم
وهو بنى المرء ان العدالة التامة امر سوى علم ظهور وفق المسلم ونسبه يورده عليهم

في بيان صحة القول بالملك

فلا اعتراض

فلا اعتراض بان آية دفع عدل وبعض الاخبار يقتضيه اشتراط العدالة وكونها مجرد البناء شرعا على
ما سبق غير معلوم او يقتضي القاعدة التي عن نسبتها الى الفقه لا البناء على انه مافق فتم فيه
فتم اطلاق الاصل على الظن قوله مرعى في تمديد القواعد بناء على احدى الاصول والظاهر ان يطلق
عليه **قوله** ولا يطلق العدالة على مجرد الاسلام اه لا شك ان الاسلام هو القدر المشترك بين
الفقه والعدالة والظاهر ان عدل زيدان عليه وهو مافق ولم تدع انها تطلق عليه ولا
عدم ظهور الفقه في الجموع من حيث المجموع بل ادعى انها تطلق على ظهور عدم الفقه في جملة
جموع القيام بالواجبات وترك المحرمات وبالجملة الاسلام حقيقة في الدليل وكذا في شرط او بشرط
لا شيء امران زيدان وادعى ان الثاني الذي عبر عنه مجرد الاسلام من لازم الاول الذي عبر عنه بالعدالة
واعا لا ينفك احدهما عن الاخر بل وقوله اخراسلما انه زيد عن الاسلام مراده مجرد الاسلام
الذي لا ينفك عن العدالة بالمعنى الذي ادعى ولا مراده بالزيادة هو الملكة كما مر في قوله ولا
ذلك من هذا اللفظ اه ثبت بعد العدالة معنى محققا بحسب اللغة والعرف والشرع والفقهاء
مختلفون ذهبوا الى ان المذهب ثلثة كما سبغ وكل يدعي مذهبه من دليل فكيف يدعي عدم الفقه
من هذا اللفظ بوجه من الوجوه مع انه احد المذاهب عليه دلالة كثيرة قد روي ولم يعلم من
الحكم بغيره اه فيه انه قد استدل عليه بالمطلقا ولا يشتهر وجودها بل بتحقيقها في غاية الكثرة بل
النصوص بالخصوص منها ما مر قبله قوله فبقى الظن الذي يحصل بعد الاطمئنان اه هذا بناء على
من العدالة في جميع معتمدة الفقه والكذب وهو اجماعي وادعى الاخبار الكثيرة فتم مع ان المستفاد
من العيصية حرمه التفتيش بالظن فكيف يلام هذا اعتبار المعاصرة الباطنية فتم قوله وذلك يحصل
بما تقدم اه وحمله ان الاصل وما يمنع العلم شاهدان لهذا الظن انهم القاعدة المقررة انه
لا يجوز العدول الى الضعيف عند التمكن من القوى لكن هذا لا يمنع من العمل بالضعيف مطلقا
في صورة التمكن منه كما هو المقرر في المصروف والضوابط الاحتمالية فلا وجه للتقصير مع وجوب
الداعي والحاجة الى العدالة في الحال في الداعي والحاجة في الصوتين واحدا فتم وما ذكره من انه
لا وجه للاقتضاه العدالة على الملكة حصول الظن لعدم الكذب في غيرها ايقم ويؤيد ذلك
ما سيجيء في قبول شهادته الصبر وغيره فتم قوله لعدم ثبوت الحق لاصلاحه العظيم اليقين اه
ان بعد تسليم صحة دعواه ودخوله في العمومات ثبت له حق الإيمان عليه فكيف يمكن ان لا يحلف ولا

في بيان صحة القول بالملك

في بيان صحة القول بالملك

في بيان صحة القول بالملك

حق الناس بما في محلي الحكم بعد جلد حيا الحق وليس هذا يعطى بل بخلافه في المراسل واستحقاق الحقوق
 ونفس فلا بد من حصة أو جبر عليه فان كان محققا فلا ضرر عليه وان كرهها او اذ التعظيم فليس في خصمه
 لم يرض الا بتمام حقه فليطو ولعل محو الخصم اخذ موضوعه اليقين ويمكن الحكم بالنكول العموم ما دل عليه
 لكن الشأن التام في العموم ويجوز ان لا ينفذ ما كان الرديح بالنكول في تقدير عدم بطريق
 فليت يحتمل ان يكون الحكم بالفتح لصالح فتم قوله ولا شك ان يفهم من هذه الرواية انه وبذلك عليه رواية
 سلة بن كميل المروزي في بنية بابا وادب الحكم قوله ولعل بالاقراء سلة بن كميل في نظر بلا حصة حال
 وما ورد من الشارع فلم يمكن منع الحصة لا يمكن لان العبارة ظاهرة في عدم اعلان المفرد والمحيط باللا
 تفيد العموم في مقام افادة الحكم الشرعي كما هو المقدر والطريقة في الاستدلال للعلل في مخرج بالدليل
 وبقي الباقي او يكون المراد ان اليمين لانهم على المنكول بان ياتي به او يحول الى المدعي اذا اكل ذلك الاصل
 او وضيفه ما دام ثبت الخلاف في يمين المدعي بحكم القاضي اذ لو ثبت العلم لانه كما هو الحال في المدعي
 فلا يرفع اليدهما الاصل والوظيفة المقررة الشرعية تحض ثبوت خلاف في موضوع وما يوكد الدلالة
 على القول بعدم القضاء بالنكول ليجوز واليمين من القاضي عمدة في فضل الدعوى بل وقوى ما دل
 يمين المنكول فلا وجه لعدم التعرض لذكره عند ذكرها سيما والاحبار كثيرة وانما قلنا انه اقوى واو لا
 يمين المنكول فعلة ثبت ما هو الاصل والظاهر تركه لا يثبت الحق ولا يفصل واما يمين المدعي فعلة ثبتت
 هو خلاف الاصل والظاهر تركه اقيم ببيت ويفصل على المذهب الحق واما رد المنكول فلهذا في اليمين على
 من انكره جسامته مع انه تعرض لذكره في اخبار كثيرة حبيب لاسرة في خلاف القاضي فتم انه اذا ثبت
 انه لا رد للقاضي حجة ثبت القضاء بالنكول لعدم القول الثالث وان عدم امكان قطع الدعوى خلاف
 الاجماع فتم ولان هذا حق المدعي لا وجه له لخالفه للقاعدة وظواهر الاخبار اذ لعل المنكول باليمين
 الجنب لا يحلف ولا يرد فتم انه ان ورد اخبار كثيرة في بيا كغيره القضاء واستخراج الحقوق عند عدم البينة
 او عدم اليقين في شيء من هذا ذكره القاضي الميمون مع ان المقام يقتضي ذكره لو كان صحيحا ومعتبرا
 سيما وقد ذكر فيها ما هو معروف مشهور وكذا ان لاسرة فيه ولا يخفى بالنسبة الى العموم فضلا عن
 القول بعدم ذكر الاقراء لان في الحقيقة تولد النزاع كرفع يد المدعي عليه بابا او غيره واما علم القا
 فالمستأد من تلك الاخبار صورة عدم اطلاع الحق واما الحكم بالنكول فلعل يظهر من لان التزام
 المنكول عند عدم البينة باحد الامر من خاصته فخرج حق المدعي وقطع النزاع وان لم يرد بعد هذا الشيء

للخروج

المدعي
 يكون البينة
 عليه

في الحكم بالنكول

غاية ما يظهر من الخارج ان كلمة عي فيها ليس مستعارة في الوجوب العيني بل يطلق الوجوب بغير القدر
 بين العيني والتخييري لحدسهما واجبة قطعاً لا محققاً عنه لا يخفى ان قوله بجعل ان ادان الاضمار
 الحكاية فبذلك وان ادان للعلل والتميز الشرعي فطلب المستلحا حاصل فتدبر في الجمل امثال
 المتناقضات فالطريقة المستمرة في الاستدلال ودرجها يورث الاستدلال بغيره من الاحكام الاخرى
 ان تدبر احكاماً انفاً ذهاباً عن المدعى بنكوله كما عليه الاكثر واستدل عليه بالاضمار الدالة على ان
 ان لم يخلف فلا حق له ومع ذلك وافق غيره في ان ان ذكول لنكوله وانما يرد عند المحقق لم يبق بل زادوا
 بنفي ان يقال الحكم اه ولم يناقش في الاضمار من هذه الجهة اصلاً والظاهر من كلام من عسرته على
 كلامه من القائلين بالقضاء بنكول المنكر ان نكول مثل نكول المدعى في ان يخرج الاباء عن الخلف
 عليه بلحق الان يورث المدعى كان المدعى بنكوله بغيره عليه بسقوط حقه الان نظر عندنا
 محتمل ولعل طه صحته ابن مسلم ودواية عبد الرحمن ذلك فتم قوله وان كان الاول بعيداً اه لا
 في بعده والظاهر احتمال الفرق من فاسد بملاحظة الدلالة والاقوال والطريقة في استنباط الاحكام
 العينية وان مثل هذا لو كان قادحاً امثالاً المقام لانسد باب اثبات اكثر الاحكام لان ورد النص
 بلفظ عام بحيث ينطبق على المدعى بنفسه ويدل عن امثال ما ذكر من المناقشات قليل ولم نقل
 مع ان لو لم يجز الحكم على المنكر بنكول عن اليمين اذ لم يكن اخر من جزمه برد القاضي اليه من مدعيه
 ايضاً فعدم الجواز بالنسبة الى الاخرى العاجز بطريق اول فتم قوله ولعل المقصود عدم سقوط الحق اه
 لا يخفى بعد هذا الاحتمال بملاحظة لفظه ونقده عليه الشرط وتبينه عليه وعدم الحاجة الى البينة
 على البقاء ولزم الاستدلال لعدم عرض امر يوم السقوط بوجه من الوجوه وبذا هتفنا
 على ما سبق بل وعرض ما ذكره عدم السقوط بل ويشير الحقيقة للدعوى لو لم نقل بالدلالة كما اعترف
 في المسئلة السابقة ولا خفاء في ظهور العبارة في المطلوب فيؤكد ما ذكر في اخر الرواية بملاحظة
 اذ وان كان ان بناء الامر جزمه رد اليمين فلا وجه للائتمار باليمين او الحق وحمله على صورة الاقرار
 بعيداً وكذا هي صورة حلف المدعى مما يؤيد ان يوسط هو اذ الحق ونقد به على الرواية وكذا الحال في كون
 يورثه صيغة الجسول وما بعد ان الراوى سئل عن حكم عدم البينة وكيفية الفصل فلا يناسب
 على ذلك بعض دون بعض سمع ان عمره اقيم او ذكر امر محجل لانعلم منه الحال وما ذكره من الرواية
 على ما ذكره اقيم في ما دلالة على المطلوب في الصدر والذيل معاً فانه نقل موضع وان لم يحلف

واند

وان رد اليمين على المدعى فلم يخلف فلا حق له وعي هذا محتمل ان يكون سقطاً عن كل من الطرفين ما
 في الاخرى يكون موضع الدلالة بنكوله ويحتمل ان يكون ختمه عليه رجوعاً الى المدعى بعينه وان لم يحلف
 المدعى اليه والمارد صورة الرد بغيره الذيل وان لا وجه لذلك قصار على البعض وان خرج نقل ما
 بالنسبة الى ما ذكره الصدر في صفة موضع وان المقام مقام التفصيل لا الاجمال وما ذكره في
 الاضمار الدالة على القضاء بالنكول في غاية الكثرة فتدبر قوله وهو ان كان نكول بمقالة البينة
 اه لعل وجهه ان روايت محمد بن مسلم وعبد الرحمن ربما كانتا ظاهرهما في الفورية وكونه بمنزلة الا
 والمؤيد وهو الاسعار باقراره والحق على الصحة صريحه والمدعى يطلب حقه فوراً بغيره الحال اذ
 نهي بذلك فتم قوله وما دليل الاستثناء فهو الاعتبار اه وبذلك اقيم بقايتا المرفوع
 المروية في باب اليمين المتضمنة بحكم من هذه رهن بمال ومات المديون الرهن ولا يكون له
 البينة وان يجوز ان اخذ بغيره بما فيه قوله الان وفي الجناية اذ كانت عمداً مقتضى هذا
 العبد محرم الجناية لا يخرج عن ملك موليه فجميع منافع المولى كما ان نفسه ملكه الا انه يتعلق به حق
 وفي الجناية بان يقتله او يسترقه او يبيع نفسه او يبيع نفسه باقياً ملك مولاة ولو باعها المولى لغيره
 وكذا وفي الجناية احداً لا صور المذكورة يكون بغيره جميعاً فان في الوفاء الامر واضح وان قتله واسترقه
 فان كان قبل القبض بغير البيع باطلاً وان كان بعد القبض وكان في زمان خيار المشتري خاصه
 فالقضاء اقيم على البائع والافضل المشتري لكن المشتري الرجوع على البائع بالارش وهو التقاوت
 ما بين كونه مقتولاً ومسترقاً في هذا القرب وكونه خالياً من هذا العيب ودايماً في ملكه لو كان
 في ملكه هذا فتم قوله عدم اجازة البيع واما على تقدير الاجازة فليس له الا اقل الامر من ثمنه
 والارش كما سبقت الشرحه اوجه فتم هذا كله على تقدير جمل المشتري وعدم تبرئ البائع جميعاً
 العيب مفسك او محجل في الاخرى تامر قوله في الجناية الا لاية اه مقتضى هذا انه ان باع المولى هذا
 لكونه مالاً ولعدم خروج من ملكه بغير هذه الجناية يكون المشتري اقيم ان يؤدى الدين وكذا ان باع
 المشتري يكون المشتري اقيم كذلك وهكذا بل الاجنبى اقيم لان يورث الدين لان في الذم ليس
 الا لاية الان يكون المودع والولي باق من الائتمان ثم لا يخفى ان لكل واحد من المشتريين
 يملك نفس العبد وليس له الرجوع الى البائع كما في صورة اعطى الدية انتهى كلامه دفع استعفاء المذنب
 مقامه والمحدثين من العلماء قديم

م

في انزل مع نيل الله
 باليمين عبد التقي الام لا
 في اسفل المدعى البينة اذ كان
 الدعوى على الميت
 في عدم خروج العبد عن ملك
 بوجه الجبائي

jabir.abbas@yahoo.com

01